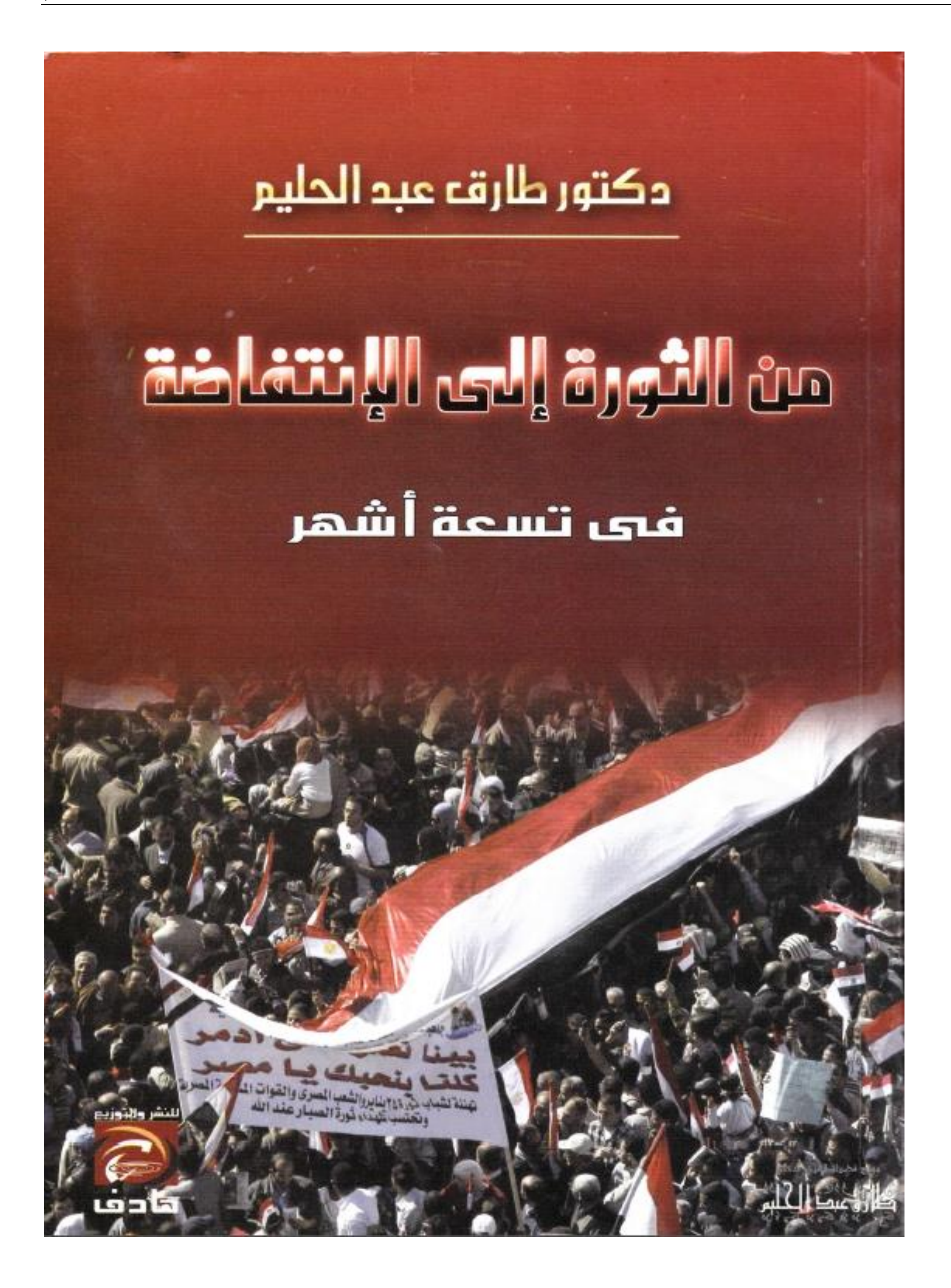

دكتور طارق عبد الحليم
من الثورة إلى الإنتفاضة
فى تسعة أشهر
بينا نحبك يا مصر
للنشر والتوزيع
هادف

من الثورة إلى الإنتفاضة ..

في تسعة أشهر!

د.طارق عبد الحليم

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

المحتوي

لو أنّ امرأة حملت يوم 25 يناير 2011، لرأى وليدها النور واسمع الدنيا صراخه. لكنّ المصريين إلى اليوم لم يروا نتيجة إسقاطهم للمخلوع، بأي وجه من الوجوه. فهل كان الحمل كاذباً؟ أم كان الإسقاط سقطاً؟

لعلنا نعرف ذلك فيما يأتي من صفحات

د. طارق عبد الحليم

***

هذا الكتاب مدونةٌ، كَتبتُ أسطرها مع الأنفاس الأولى للثورة المصرية التي تحولت إلى مجرد إنتفاضة لشعبٍ مقهور، بعد تسعة أشهر من قيامها، كانتفاضة الشعب الفلسطينيّ تحت القهر الصهيونيّ. وكان ذلك الإحباط بفعل عدة عوامل، تعاونت على إثم هذا الفشل الذي حدث على غير غفلة من المراقبين.

وكما سيرى القارئ، أن على رأس هذه العوامل، المجلس العسكريّ الحاكم، الذي تعمّد قهر الثوار، وتكبيل حركتهم، وإصدار كلّ ما من شأنه قمع هذه الثورة وتحجيمها، والإمتناع عن إصدار ما يعينها ويقوّيها. ثم الإسلاميون، من الإتجاهين الرئيسين، الإخوان والسلفيون. الإخوان تحركوا بمنهجهم لا يغيرونه، منهج الإنتهازية ومنطلق المصلحة الذاتية، والسلفيون، كانوا كمحدث النعمة، لا يعرفون كيف يتحركون وماذا يفعلون، فطروا على الساحة، دون أن يكون لهم أدنى أثرٌ في أيّ تغيير محتملٍ.

هذه السطور التالية تحمل سجلاً للأحداث، وتقييماً لشخصيات وحركات، وتفسيراً لمواقف ولقراراتٍ، صَنعت في مجموعها ما تعارف عليه الناس الآن أنه أحداث "ثورة يناير"، وذلك من منطلق فهم أهل السنة والجماعة، وبناءاً على أصولهم الخالصة، بلا اختلاط أهواءٍ تجر اليها رغبة في مقعد بالبرلمان، أو ترشيحٌ لرئاسة حزب أو جماعة.

وقد وافق تحليل الكاتب وتقديره، بفضل الله ثم بصحة إتباع المنهج، ما أتت به الأحداث في أكثر المناسبات، وإن خالفها في قليل من التوقعات، كما حدث في توقع أن تتبع الثورة اليمنية أو الجزائرية ثورة تونس.

كذلك، سيرى القارئ العزيز، كيف تتغير وتتبدل النظرة الفقهية بناءاً على تغير الواقع يوماً بيوم، وهو ما يجب أن يكون نبراساً لناشئة الشباب الإسلاميّ، بأن يتيقنوا أن الفتوى الشرعية قد تتبدل يوماً بعد يوم، وأن من ثَبت على الفتوى رغم تبدل الظروف والأحوال، ولو استقر الأمر على ما أفتى به، رغم تغير الأحوال، لم يُصب الحق، كما ثبت عن سلفنا الصالح "من قال في القرآن برأيه فأصاب، فقد أخطأ".

ومما يجب التنبه اليه هو أننا حين ننقد أو نهاجم النصارى القبط، فإنما نقصد منهم من خان العهد وبرأ من الذمة، وهاجم الإسلام، واستعدى الغرب على مصر، وسبّ الإسلام، واعتدى على الأرواح والممتلكات، واتخذ رهائن من المسلمات. أما النصارى الذين سالموا وعاهدوا وعاشوا في سلامٍ مع المسلمين من غالبية الشعب، هؤلاء ليس لدينا تحفُّظٍ على ذمتهم والحفاظ على حقوقهم التي كفلها لهم الشرع، لهم ما لنا وعليهم ما علينا.

كذلك، حين نتحدث عن المجلس العسكريّ، فإننا لا نقصد أبناء الجيش الذين ضحوا بحياتهم، وهم على استعداد أن يضحوا بها مرة أخرى في سبيل الدفاع عن أهليهم وذويهم، ضد أي معتد خارجيّ أو متآمر داخليّ. إنما نحن، في الحالين، النصارى والمجلس العسكريّ، نهاجم وننقد من هاجم ديننا، وأراد لنا وله الدنية، وحارب الله ورسوله، فهؤلاء لا نخشى فيهم لومة لائم.

ولو أن الله سبحانه قدّر لي قدراً غير ما أنا فيه، لم أتردد لحظة في النزول إلى ميدان التحرير، متابعة للأحرار من المسلمين، ونصرة للعلماء الأفاضل من المشايخ العاملين بالحق، ولكن الله أراد، ولا معقب على قضائه، وهو كله خيرٌ، أن يحبس ابنى الأكبر في قضية قالوا إنها قضية "إرهاب" عام 2006، وحُكم عليه بالسجن مدى الحياة، فلا حول ولا قوة إلا بالله، ولا نقول إلا ما يرضى ربنا، وليس له بعد الله إلا أباه، يهيئ له ما يلزمه من حوائج ويستمع لحواره وزيارته في معتقله!

المقدمة

(1)

كان الوقت في مدينتي التي أقيم بها، قد تجاوز العِشاء، حين وصلني نبأٌ أن هناك تَحَركاً شعبياً يجرى على أرضِ مصر، في ليلة 25 يناير. أذكر كيف تسَارعت دقات القلب، وكيف تلاحقت رنّات الهاتف، وكيف تتاربتْ الرسائل الإلكترونية، تتساءل كلها في عجبٍ متصاعد، ما الذي يحدث على أرض مصر؟ وأذكر ذلك اليوم الفاصل في تاريخ الأمة المصرية المسلمة، يوم 28 يناير، حين خرجت الجموع، وبدأ الصّدام، وتساقط الشهداء. وظهر أن هناك حدثٌ له ما بعده، قد بدأت ملامحه تحاول أن تتشكل، وإن ظل هذا الوجه، وياللأسف، وجهاً بلا ملامح!

ياله من شعورٍ بالغربة القاسية، لا أحسب أن مُقيماً في مصر، يعرفه، حين تقع الشديدة، ويود المُغترب أن يكون بين أهله ورفاقه وأبناء وطنه، يرى ما يرون، ويشارك فيما يفعلون، ويقاسى ما يقاسون. ياله من شُعور قاسٍ يتمزق منه القلب وتخور منه الأعصاب، وتهون بِجانبه غُربة ثلاثين عاماً.

ظللتُ، وظلّ كل من أعرف من أهل المَهجر، مُلصقا بالتلفاز، لا نكاد نهجع الليل، إذ نهار القاهرة هو ليلنا، نشاهد الجزيرة بلا توقفٍ، ننام دقائق ثم نقوم لنكمل المشاهدة.

اختلطت في ذلك الحين المشاعر، وتمازَجت الآمال والمخاوف. لا نعرف ما الذي سينقشع عنه الضباب، وما سَتُسفر عنه المُواجهة مع القوات الأمنية التي تُصوب سهامها إلى صدور العُزّل، لحساب الفئة الظالمة الطاغية.

(2)

بدأت وقتها في تدوين ما أشعر به، وما أراه، وما استشفه من الأحداث، يوما بيوم، لا أكاد أترك حَدثاً أراه علامة على الطريق إلا تناولته بتعليق أوناقشته في مقال. وقد اتّبعت منهج أهل السنة في فهم الأحداث وتقييمها، وفي تقييم الرجال بما يقولون، لا بما يُقال عنهم. وقد أثبت هذا المنهج المُبارك صِحته في التمييز بين الحق والباطل، وفي كشفِ مَكر المَاكرين وتضليل المُضَلّلين، ساعة يفوهوا بضلالهم ويتنادوا بمكرهم، لا بعدها.

والأمر الذي أخذته على "التيارات الإسلامية"، هي إنها إما لاتتبع منهجا شرعياً واضحاً، تعلن عنه وتؤسس مبادئه، وإنما تهجم على التطبيقات مرة احدة، في صورة قراراتٍ، دون أن تبرر لها شرعاً ليمكن لمن يتبعها أن يتبعها على هدى، أو لمن يريد أن ينقدها على بينة.

كذلك أخذت على بعضهم الآخر التشتت في المنهج، والتخبط في التطبيق، والنكوص عن الثوابت التي كانت، إلى أشهر معدودة، هي مبادئ الدين التي لا تتزعزع!

ولهذا، حاولت، في أثناء تدويني للأحداث، وتناولي لها بالتحليل، أن أرسىَ بعض معالم المنهج الذي اتخذه قاعدة ووسيلة إلى الفهم والإستنباط. وهذا المنهج هو منهج اهل السنة والجماعة، الذي ما زاغت عنه جماعة إلا لجئوا إلى تدوين المراجعات، أو الإعتراف بالخطأ ثم الوقوع فيه بعد ساعاتٍ أو أيام.

وسأدون في السطور القليلة التالية بعض معالم هذا المنهج، علمياً وعملياً، ليكون هادياً لمن أراد أن يحاكمنا اليه. فإن توحيد هذا المنهج في النظر، يهدى إلى توحيد النظر والتقدير والحكم على الأشخاص والأحداث الأفكار جميعاً.

(3)

قضية المنهج، وعلاقته بصحة التصور وتقدير الأمور، قضيةٌ، فيما أحسب، مركزيةٌ فاصلةٌ بين من يتخَبّطُ في رؤياه، ومن ثمّ في قراراته، وبين من هو ثابتٌ على الحقَّ، يرى ما يحدث بنور من الله، وفي ضوء منهجه.

وقد تبنيت في تحليلاتي هذه المنهج الذي اعتمده أهل السنة والجماعة والذي لخصه الإمام الشاطبيّ في كتاب "الإعتصام"، من بيانٍ للنظر الذي يتبعه أهل الأهواء، ومن ثم النظر الذي يجب أن يتبعه أهل السنة. ويمكن تلخيص هذا النظر في التالي

1. النظر في الأحكام الجزئية والقواعد الكلية على قدم المساواة، الأصول الكُليّة العامة، هي بمثابة مناراتٍ على ساحل الفكر والنظر، ترشد السارى إلى الطريق، فلا تختلط عليه المداخل، ولا تتشابك أمامه المسالك. وهي التي تصحح الفروع التي تندرج تحتها، لا العكس.

2. ومن أهم الأمور هنا أن أشير إلى أنّ أهمية الفروع (أو الجزئيات) في الأحكام الشرعية، ونعنى بها تفاصيل الأحكام من آياتٍ وأحاديث، تنبُع من إنها هي مُكونات الشرع الثابتة التي رصد من خلالها العلماء كليات الشرع وعموماته، إذ هي مفردات آيات الله وحديث رسوله صلى الله عليه وسلم، ومن ثمّ يجب النظر فيها، بجانب أصولها على قدم واحدة، لا يُغضُ الطرف عن أيّهما. أما الفروع التي نقصد هنا، فهى مسائل الإجتهاد خاصة في باب المصلحة المرسلة التي لم يثبت فيها نصّ بعينه، وإنما دلت عليها الشريعة بكلياتها العامة. وهذه الفروع، هي بلا شك تخضع لتصحيح وترشيد الأصول بشكل شبه تامٍ لأن تلك الأصول هي أصولها، بلا نصٍ شرعيّ محددٍ /يقويها.

3. وأعود إلى حديث الواقع، كمثال على تطبيق هذه النظرة، عملياً، والذي استخدمتها كأداة في تحليلي. الحكم في مصر اليوم بيد المجلس العسكريّ عن طريق حكومة عميلة برئاسة عصام شرف، والمجلس العسكريّ يحكم بنظام مبارك، ديكتاتورية عسكرية، تعتمد على المنظومة الأمنية، وعلى تزييف الإعلام، وترويض العدل، وفساد القضاء. هذا هو الأصل في حكم البلد اليوم. أما انتخابات المجالس النيابية، والنقابية، والرئاسية، وكافة الإجراءات الأخرى من مناقشاتٍ ومناوشات لتحسين الأجور، وتخفيض الأسعار، وتأمين الوظائف، إن هي إلا فروع لهذا الأصل الحاكم، إن صَلُحَ صلحت، وإن إختلت، لم تقم لها قائمة. هكذا تعلمنا في أصول النظر والإستدلال.

4. من هنا يأتى زيفُ الفكرة القائلة إنّه يجب التريّث، وإنتظارُ ما تأتي به الإنتخابات، إذ نحن إذن نحاول شقّ المَاء بالمعولِ.. وهيهات. لا يمكن أن يصلحَ فرعٌ وأصلُه سَاقطٌ خَرِبٌ. كما يظهرُ زيفُ القول الذي يتمسّك به من ليس له عِلم بالشّرع، أنّ "ما لا يدرك كله لا يُترك كله"، إذ يتعلق هذا بما لا يمكن إدراكه، إلا بجهدٍ خارج عن القدرة العادية المشروعة، والجهاد في موضع الجهاد، مشروعٌ مقدورٌ عليه، وإلا تعطلت كافة التكليفات التي تُلزم المسلم بأن يتخطى قدر المشقة العادية إلى التضحية بالمال والنفس في سبيل تحقيق مقصد الشرع، والذي غالباً ما يكون مقصداً مُتعلقاً بالصّالح العَام لا الخاص، وبالصّالح الحَالّ دون الآجل. وقد كتبتُ قديماً:

أيَصلحُ الفرع والأصلُ أعوجٌ؟ هذا حديث في العقول مُحـالُ

الفـرعُ جزءٌ لا يَصِح وجـودُه أصلاً، وأصلُ وجودِه هَلهَالُ

5. ان البدعة القولية والعملية تأتي ممن قدّم جزئي على كليّ في موضع لا يصح، أو كليّ على جزئي في موضع لا يصح.

6. أن الخلط في تقدير الفروع التي تدخل تحت أصول وقواعد محددة ينشأ عنه بالضرورة خللٌ في التقدير، ومن ثم وجب أن يتحرى الناظر الدقة في تعيين القاعدة التي يدخل تحتها الجزئي (أو النص) المستشهد به، حتى لا تختلط عليه، وعلى الناس، الأمور. ومن تمام تلك الأبيات التي جرى بها القلم قديماً

العلمُ أصلٌ، ثم فـرعٌ تـــــابعٌ إلحاقُ فرعٍ بالأصول عضالُ

فاحفظ أصُولك، إنها مَحفوظَة دوماً لتُرشِد في الحياةِ رجالُ

7. التحرى عن صحة الأحاديث النبوية ومصدرها، إلى أقصى الحدود، ثم البحث وراء المعنى المعتمدة لآيات الله، وأسباب نزولها، قبل الإستدلال بها في أي موضع. ومن هذا الباب أتىَ من أتيَ في قول أن عدم المشاركة في انتخابات 2010 فقد تولّى من الزحف!!

8. أن قاعدة العمل بالظاهر، وأن الله سبحانه يتولى السرائر، تعمل على كلا الجانبين، من قال أو فعل حسناً قلناه ومدحناه عليه، ومن قال أو فعل قبحاً نبهناه، وأقمنا عليه الدليل، فإن، أعرض واستمر، ذمَمناه وحَذرنا منه، وذلك في مقام من تصدى للدعوة والإفتاء علناً فيما هو من أمورالعامة. وقد فعل ذلك مشايخ السلفية الذين يُنكر أتباعهم علينا إنكارنا على مَشايخهم، كما ذكر الشيخ الحُوينيّ ما ذكر، بحقٍ وعدلٍ، في على جمعة مفتى السلاطين، والذي قد حذّرنا منه في مقالاتنا قبل دهورٍ من قول الحوينيَ فيه، حين كتبنا عنه عام 2008 مقالنا الذي رفضت صحيفة المصريون وقتها نشره. فهذا منهج يجب اتباعه مع على جمعة، ومع الحويني، ومع كاتب هذه السطور، سواءاً بسواء.

9. أن المبدأ الأساس في الدعوة هو ما ذكره الشاطبيّ "أن الهلاك في إتباع السّنةِ هو النَجاة، وأن الناس لن يُغنوا عنى من الله شيئاً" الإعتصام 27. وهو ما دفع إلى قولة الحق وإن ثَقلت بها اليد على من ظنّ فيه الناس مطلق الخير، وما ذلك إلا تحَدّياً للعَوائد التي دَرَج الناس على تحسينها واستحسانها، بما في ذلك الوجوه التي صارت كالعوائد، فالتعود يكون على فعل أو قولٍ أو وجهٍ، والخروج من العادات هو أصعب الأمور التي تواجه الناس في سبيل طلبة الهدى واصطياد الحق. فبينت خطأ شخصيات تعود كثيرٌ من الشباب غجلالها إجلالاً مطلقاً، مثل الشيخ الحوينيّ، ومحمد حسان، وعبد الملك الزغبيّ، كما ناصرتُ ومَدحْتُ الشيخ حازم أبو إسماعيل، والشيخ وجدى غنيم، والشيخ راغب السرجاني، وأكرم حجازى، والشيخ د. هاني السباعي، والشيخ الجليل عبد المجيد الشاذليّ، وغيرهم كثير ممن اتبع الحق وسار على منهاجه.

10. البعد عن اتباع المتشابهات، والتزام المحكمات، من الأحاديث والآيات. ومن المعلوم أن الآيات والحديث لا يكونا محكمين بالمعنى الأصولي الشرعيّ(1)، حتى يجتمع لهما عدد من الصفات التي هي معروفة في علم الأصول، ومن هنا فقد تتبعت ذلك في الإستدلال، حتى لا ألجأ إلى اتبَاع مُتشابهٍ، وإن صحّ، وأجعله مقدما على محكمٍ.

ولا تزال الأيام القادمة حُبلى بالأحداث.

ثم الله من وراء القصد، وهو وليّ التوفيق

(1) الإحكام له شروط عشرة يجب أن يخلو منها النصّ المُحكم، ذكرها الشاطبيّ في الموافقات، ومنها عدم قبول التخصيص أو التقييد أو النسخ أو الإستثناء.

قبيل الثورة

ولكن من يعصمك من الله .. يا مبارك؟ 16 نوفمبر 2010

تراوحَ مشهدُ صلاة عيد الأضحى الرئاسية اليوم بين الهَزَلِ المبكي والحَسرةِ المُضحكة، حيث **"صلّى!"** حسنى مبارك ووليده جمال، بمرافقة كوكبة من خُدّامه وعملائه، في مسجد الشرطة، وحيث لم يكن هناك أثر لمصريّ مدنيّ أو إنسان عاديّ من الشعب. بل كانت الصفوف كلها، أي والله كلها، من ضباط الشرطة برتب أقلها "رائد"، ومن خارج القاعة عشرات من رجال أمن سيادته يقفون على الأبواب، وكأن جيشاً متربصاً بسيادتهم خارج المسجد.

والرجل هيكل عَظميّ مُعلق على شَماعة ومتلبسٌ بسُترة، لا تعبير على سِحنته، لا حياة في نظراته، مما يجعلك تتساءل هل هناك نبض في عروقه**!** تتمثل فيه الآية القرآنية:" فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً ۚ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ عَنْ ءَايَـٰتِنَا لَغَـٰفِلُونَ"، وهو يجلس في آخر الصفوف، بجانبه وزير داخليته، كريه الظّالميّ، يستمع إلى مفتيه على جمعة، الذي تخيّره على عينه منافقاً صوفياً بذيئ اللسان، وهو يتحدث عن الرحمة**!** والله لقد صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم **"**إذا لم تستح فاصنع ما شئت**"**.

لم نرَ الرجل راكعاً ولا ساجداً، فالغالب أنه لا يستطيع الركوع ولا السجود، فهو كدمية قبيحة تنتقل من مكان لآخر دون إرادة أو شعور. ثم ما أن انتهت الخطبة حتى تحرك الهَيكل الآدميّ، مُنكمشاً على نفسه، يبدو أصغر حجماً من فتى صغير، محاطٌ بعشراتِ الفحول من بِغال الأمن، إلى حيث ركب سيارة الرئاسة، وأكاد أجزم أنه قد استسلم لنعاس ثقيل فور جلوسه في السيارة.

لكن المُحزِن المُرعب في هذا المشهدِ الأليم، هو جمال الوليد، إذا رأيتَ كيف تحرّك للخروج، وهو يصافح رجلا أو إثنين، غاية في الصَلَف والكِبر والرعونة والخسّة، تنُم نظراته عن شَراسة متأصّلة في كينونته لا سبيل إلى إصلاحها، وكأن مَنْ حوله حشراتٍ يهُشها عن بدنه ليخرج من هذا المَكان الذي لا يليق بسموّه.

أهم ما عرفناه من مشهد اليوم، أن مصر لا يحكُمها حسنى مبارك، فهو لم يعد قادراً على التحكّم في أيّ أمر، ولا حتى في بوله، لكن مصر يحكمها مجلس من هذه العصابة الآثمة، يرأسه جمال الوليد، وقد تقاسَموا الأدوار بالفعل، واستقر كل منهم على غنيمته في القسمة الآتية لمصر المسكينة. ولم يعد إلا أن تظهر نتائج الهزلية الإنتخابية لتسبغ الصفة الرسمية على هذه الأدوار غير المباركة.

نعم، التَحَفتَ يا مبارك (وكلاهما أعنى) بسياجٍ من هؤلاء البغال والعُملاء من رجال أمنِك وشرطتِك في هذه الحياة الدنيا، لكن من يَعصِمك من الله يوم يقوم الحساب**!**

زواج المال والقوة في مصر ... باطل 27 نوفمبر 2010

القوى التي تتلاعبُ بمصيرِ مصرَ والمِصريين هي تزاوجٌ بين القوةِ والمَال، في أبشعِ إتحادٍ وأسوأ صُورة. القوة مُتمثلةٌ في الجيش أساساً، وبقية التَوابِع "الأمنية" كالشرطةِ والأمنِ المَركزيّ، والمال مُتمثلاً في الثروةِ الحرامِ التي تركّزَت في يدِ أقليّة لا شَرَف لها ولا دين ولا ضَمير.

أما عن القوّة، يَظهَر من الأحداثِ الأخيرةِ التي وَاكبَت الإستعدادات لِما يُسمى الإنتخابات، أن الجيشَ ،متمثلاً في قياداته العليا، قد باع أمانته وخان رسالته بالفعل ودخل طرفاً أصيلاً في الصَفقةِ المَلعونة على بيعِ ما تبقّى من مِصر، وإستِعباد أهلها. وقد كنا ممن يرى أنّ الجيش مُتربِّصٌ لما تُسفر عنه الإنتخابات، ثم يُملى ما يراه في مَسألة التوريث، والتي تُخالفُ التقاليد العَسكرية التي تحَكَّمَت في تعيين رؤساء الدولة منذ إنقلاب يوليو 52، بما يضمن إستمرار السُلطة في يدِ العَسكريين. لكنّ الواضِح أنّ القيادات العَسكرية الحالية قد رأت أن الغرض من الإحتفاظ بالسُلطة في العسكريين، هو الحِفاظ على القوة، ومن ثمّ المَكاسبِ الماديةِ التابِعة لها. لكنّ المُعَادلة الحالية في توزيعِ الثروة قد ارتبَطت بأبناءِ آخرِ العَسكريين الحاكمين، فلا بأس بأن يتَحول الدَعمُ من العَسكريين إلى أبنائهم، فالقوة لا تأثير لها بغير المال.

أما عن المال، فقد وقعت مَصادر مصرٍ وثرواتِها فَريسة لهذه الطُغمة التي يرأسُها جَمال مُبارك، وهي طُغمةٌ من الرِعاعِ لا أصْل لها في عالمِ المالِ ولا خِبرة، فهي لا تعمل في مَجال تصنيعٍ أو تطوير، ولم تملك يوماً رأس مالٍ يؤهِلها للريادة في مَجالِ العَمل والمال. عصابة المال التي سقطت على مقدرات مصر قد بنت ثروتها من مُخصّصات أراضى الدولة وشركاتها التي باعتها لها العصابة الحَاكمة بملاليم مَعدودة لتبيعها بعد أيام أو أسابيع بملايين لا تُعَد، غير الرَشاوى والعُمولات التي دخلت جيوب العصابة الحاكمة، من التصديق على عقود لا صالح للشعب فيها.

تزاوج القوة والمال في مصر زواج باطل باطل باطل، لن يُنجب إلا حَسْرة على أبناء هذا الشعب الذليل المُهان في هذه الحياة الدنيا، ولن يودى بأصحابه إلا بالنار خالدين فيها بما قدّمت أيديهم.

مبارك .. على شنودة - الطائفية المُركّبة! 01 يناير 2011

لا شكّ أن السِّمَة الواضِحة في تَصَرُّفات النِظَام المُتَحَكِّمِ في مِصر هى الطَائفية المُتَحَيزَة لصَالحِ القبَطِ ضدّ الغَالبِيّة المُسْلمة. والسَبَب في ذلك، من وجهة النظر اللادينية العلمانية الحكومية، أنّ مناصرة الغالبية المُسْلمة تعنى مُناصَرة الإسلام، وتقوية المُسلمين، وهو ما يَخشاه هؤلاء القائِمِون على النِظَام المُتَحَكِّمِ، إذ إنهم يعلمون أن لا بقاء لهم في الحُكم مع أغلبيّة قوية بأي حال من الأحوال. وفي المُقابل، فإن التحالف مع النصارى، الذين هم أقلية "تُظهر" نفسها كالمُسْتَضْعَفَة، لا يُسبّب خوفاً للنِظَام المُتَحَكِّمِ أولا، بل ويؤدى إلى دعم الغرب والحكومات الصليبية للنظام، خاصّة الولايات المتحدة.

والأمر الذي غَشَيتْ عنه بَصيرَةُ النِظَام المُتَحَكِّمِ، خِلاف ما في الخُروج عن الإسلام من حَسْرَة ونَدامة، أنّ الأقلية التي تعاضدها، وتسعى لشراكتها في النظام السياسيّ القائم، كما ظهر جليّاً في لقاء رأس النِظَام المُتَحَكِّمِ برأس الكنيسة القبطية مؤخراً، هو أنّ هذه الأقلية لم، ولن، يكون ولاءها لأي نظامٍ يحمل القائمون عليه اسمٌ مسلم، كمحمد وأحمد، وإن أشْهروا الكفر، إلا أن يغيّروا دينهم رسمياً، بلا مبالغة أو تزيّد، وأن يُعلنوا تَبَعِيّتهم للكنيسة، تبعيّة سَافِرة مُسْتَعلِنة، لا تشوبها شائبة إسلام من قريب أو بعيد. لن يكون لهؤلاء القبط ولاءٌ لمِصر أو لأهلِها إلا أن يتحقق لهم الإنفصال عن الدولة بشكلٍ تامٍ. وهو ما نحسبُ أنّه كان موضوع النقاش الأخير في لقاء رأس النِظَام المُتَحَكِّمِ برأس الكنيسة القبطية مؤخراً بشكلٍ غير مباشر. فإنّ المشاركة في العملية السياسية، والسماح لإتجاه دينيّ أن يكون ندّاً سَياسياً لرئيسِ الدولةِ، يحملُ في طَياتِه مُخبّآت مُرعبة، لا تقلُ أهمية في توابعها عن الإستفتاء الإنفصاليّ القريب في السودان. بل لعل من توابع هذا التوجّه السياسيّ للنِظَام المُتَحَكِّمِ أنّ القبط يصبحون، فعلياً لا رسمياً في هذه الفترة على الأقل، أصحاب حكم ذاتيّ منفصلٍ عن الدولة الأمّ، لا يخضعون لقوانينها إلا ما كان من قبيل القَوانين التَنظيمية كالمُرور والتَموين. بل وأحسَب أنّ هذا التَوجّه السياسيّ للنِظَام المُتَحَكِّمِ، في علاقته الجديدة بالقبط في مصر، يؤسس لشكل من أشكال الحكم الذاتيّ في المستقبل القريب لا البعيد.

والنِظَام المُتَحَكِّمِ لا يشغل باله بما قد يؤدى اليه هذا التَطَرّف الطَائفيّ الذي يُمَارسُه، إذ إنّه، في ظَنِّه الواهِم، يحسبُ أنّه بهذا اللون من التَحَالف يَضمَن بقاءُ السُلطة تتدَاول بين أيدى العائلة الحاكمة، أو من هم تحت طيّات أجنِحَتَها، وما عليه أن يكون جُزءٌ من البلاد تحت حُكمٍ ذاتيٍ قبطيّ، طالما ظلّ الرأسُ مُوحّداً، وظلّت أنيابه مَغروسَة في جَسَدِ الأمة، يَسْتنفذ دِماءها لصالحه، ويبُثُّ فيها سُمومه.

لكنّ كلّ الحسابات العاقلة، التي تستشِفُ الماضى، وترصُد الوَاقع، تُظْهِرُ أنّ هذا التوجّه السياسيّ للنِظَام المُتَحَكِّمِ، من السذاجة وقصر النظر الذي يصل به إلى حدّ الغباء والبلاهة. فما من حركة طائفية إحتجاجية، في أية بلد كانت، إلا وتحولت إلى حركة مسلحة أولا، ثم حركة إنفصالية ثانيا، وسواء حدث الإنفصال بالفعل أم لم يحدث، فإنّ هذه الحركات تظل شوكة في جنب الدولة الحَاضِنة لهذا التمَرُد. وشاهد على ذلك حَركات الإنفصالِ في المَغرب والسُودان وغيرهما. كما تُظهر أنّ النظام الساداتيّ، حتى من الوجهة العلمانية، كان أذكى بمراحل من هذا النظام المُتَحَكِّمِ الحاليّ، حيث إستطاع السادات أنّ يضع شنوده في حجمه الطبيعيّ حين نفاه إلى الصحراء. والفارق أنّ السادات لم يكن طامحاً في توريث ابنه للحكم، خلافاً لعِصَابةِ النِظَام المُتَحَكِّمِ الحاليّ.

وكما ذكرنا، إنّ النُظُمَ المُتَحَكِّمَة عَامّة لا ترى أبعد من قدميها، فالقبط، كما يحدث في السودان، لن يكتفوا حتى بحُكمٍ ذَاتيّ في جزء من أجزاء مصر، بل سَيستغلُوا هذا الإعتراف المتبادل بينهم وبين الحكومة لتبدأ مرحلة جديدة، تُجند لها الجنود، وترصد لها الأموال، وتسنّ لها القوانين، داخل الكنيسة ذاتها، لتدير شؤون رعاياها، خارج نطاق النِظَام المُتَحَكِّمِ، وخَارِج قبضَته الرَخْوة عليها.

ويبقى أنه على المُسلِمين، من الذين يَهتمون بشُؤون هذا البلد، أن يُدبّروا لأنفسهم طريقاً للخَلاص من هذا النِظَام المُتَحَكِّمِ أولا، وأن لا ينشَغِلوا بصِراعَات مع أقليّة تَسعى عَمدا لتصْعيد هذا الصِراع، إذ متى سَقط النِظَام المُتَحَكِّمِ، لم يُصبح لهذه الأقلية مُتَعَلّقٌ يُغنى، ولا لنباحها صوتٌ يُسْمَع.

أحداث مصر .. هل حان وقت التناد؟ 04 يناير 2011

لا شَكّ أنّ ما يَحدث الآن في مِصر له ما يتبعه من أحداث مخيفة، ستُغير معالم البلد إمّا إلى الأفضَل أو إلى الأسوأ، لا قدّر الله. فأحداثُ التفجيرِ التي وَقَعَت أمام الكنيسة، وقتلت 23 قبطياً، هي مُجرّد حَلَقة مُتَطورة في سِلسِلة أحُداثٍ بدأت تُنْسَجُ خُيوطُها وتُكْتَب فُصُولُها منذ تولى حسنى مبارك الحكم. فبعد أن وقف السادات وقفة الرِجال، دهاءا ومكراً، أمام رأس الأفْعَى القِبطيّة شنودة، جاء النظام المُتحَكِّم برئاسة مبارك، نظاماً دكتاتورياً مَنفَعياً لا يرى إلا صَالحِه المَاديّ، ولا يَعملُ إلا لتَكْتيل الثروة في حِسَابات رؤوسِه وعُملائه. نِظَام كهذا هو نِظَامٌ مكتُوبٌ عليه الضَعفُ والرخاوة، والخُضُوع لمن يَشْعَر بأن له قَبضَة تُهدد قَبضَته، أو قوةٌ تُعَارض قوتَه، من خَارج أسْوار دَولته.

وكان أن فَهِم الأقباط مَسار اللعبة السياسية منذ 1981، فرَسَموا وأعَدّوا، وخَطّطَوا وتَربّصوا، ونَسّقوا مع من يُسمونهم قَبطُ المَهجر، العُملاء الصليبيون الخائنون لبِلادهم وأبناء أرضهم، مُرتقبين سَاعة التنفيذِ، وكانت أحداثُ سِبتمبر هي سَاعةُ الصِفرِ التي بدأ معها التآمر القبطيّ على مصر الوطن تتسارع خُطاه وتتتابع خُطواته، من تكْديس السِلاح، إلى التلويحِ بالخَارج الأمريكيّ، إلى المُطَالبة العلَنية بالحَقّ القبطيّ المَغْصوب، إلى إهانة القُرآن، ثم إختطاف المُهاجرات إلى الله، بعلمٍ من النِظَامِ المُتَحَكِّم وبمساعدته، أملاً منه في التأييد القبطيّ الداخليّ والخارجيّ لإمتداد الحكم إلى الأبناء والأحفاد.

وخَسِرت حِسَابات النِظَامِ المُتَحَكِّم كُلُّها، فكان ضَعفه في مواجهة هذه الظاهرة المُستحدثة، والتركيز على قمع الأغلبية المُسْلِمَة، ولم يرى إلا مواضِع قدمِه، وعَمِيَت بَصيرته عمّا رآه أنورُ السادات، من ضَرورة كَبْحِ جِمَاح النَصَارى قبل أن يَستفْحل شَرُّهم، فولاؤهم لم، ولن، يكون لهذا النِظَامِ، ولا لأي نظامً، إلا لكنيستهم، التي تقودهم إلى النَار في الدنيا والآخرة.

أخطأ النِظَامِ المُتَحَكِّم فى تقدير مطامح القبط ومطامعهم، ولم يدرك أنّ هؤلاء لا يَصْدُرون عن فِكرٍ سَطحيّ او مَحدود الطُمع، بل هم يريدون مثل ما حِققه الصَهاينة في فلسطين، وكما يدّعى الصهاينة أنهم كانوا سُكّان فلسطين منذ خَمسين قرناً، وأن لهم الحقّ في إسْتعادتها من المُغتصِبين، فكذلك يدّعى هؤلاء المُثلّثِون أنّ العربَ قد إغتصبوا الأرض التي زعموها أرضهم منذ خَمسة عشر قَرناً، وأنّ لهم الحقُّ في إستعادتها من الغُزاة المُسلمين! وهي في الحالتين دَعاوى جَوفَاء خَرفَاء رَعْناَء، لا حقُّ فيها ولا حقيقة.

إذن فالمَسؤلية كلها تَقعُ على الضَعفِ المُفرط للنِظام في مواجهة أعداء البلد الحقيقيين، وعلى خَطَل النظام وجهله في حسابات القوى الوطنية وتوازناتها. ثمّ على رؤوس القبط المُثلّثين، الذين لا يأبهون بتعريض مصر للتفكك والإنهيار لينشئوا لأنفسهم داراً يزعمونها حقاً لهم.

والخطأ كلّ الخطأ في تساهل النِظَامِ المُتَحَكِّم مع ما أبداه هؤلاء القبطُ المُثلّثون من تظاهرٍ وعنف، وإعتداءٍ على شخصيات عامة، ترمز، مجرد رمزٍ لا حقيقة له، للإسلام وأهله من غالبية مطلقة، وما هو إلا متابعة سياسة الجُبنِ والضعف والخوف من الأقلية المستقوية بالغرب. ووالله إن لم يأخَذ النِظَامِ المُتَحَكِّم على أيدى هؤلاء بأسرع وبأشد ما يكون الأخْذ، كما يَفعلُ دائما مع المُسْلمين، لتكونَن هذه نِهايته المُحتّمة، بل ونهاية مصر كما عَرفها التاريخ منذ آلاف السنين، إذ إن هذا لن يدع للغالبية المُسلمة بُداً من أخذ حَقِهم بأيديهم، وهو إذن يوم التَنادِ، للنِظَامِ المُتَحَكِّم أولا، ولمصر ثانياً.

والسيناريو الذي نرجّحه هو أن تتعاظَم غفلة النِظَامِ المُتَحَكِّم، وأن تعود النخوةُ والحياة لبعض المُسلمين من شَباب الأمّة، فيبدأ في الردّ على إسْتعلاء الأقليّة القبطيّة المثلّثة، ولن يكون أمام الجَيش إلا أن يُعلن حالة الإستنفار العَسْكريّ لحماية البلاد، ويُسقط النِظَامِ المُتَحَكِّم، ونعود كما بدأنا أول مرةٍ، في 1952، حُكومةٌ عَسْكرّية مُطلقة، إلى أن يأذَن الله بأمرٍ[1]. وهو فيما نرى أفْضَل من أن يَظل النِظَامِ المُتَحَكِّم متغافلاً عن إسْتعلاء الأقليّة القبطيّة المثلّثة، حتى تحلّ الكارثة، ويتحقق إنشطار مصر كما بات مُحققاً إنشطار السودان.

حفظ الله مِصر الوَطن، مُسْلمة مُوَحّدة، واحِدَة.

(1) وهو ما حدث بالضبط في 25 يناير 2011، فخرج الشباب ضد النظام، إلا أنه لم يكن إسلاميّ النزعة.

<u>النوم في العسل .. يا مصر!</u> 14 يناير 2011

تتكاثر المُشكلات المُزمِنة في مصر، وتتصاعد حدتها كلّ يوم، دون أن نَجِد ايّ صَدى لدى جَماهير الأغلبية المسلمة لهذه الأحداث. فالواقع المصريّ الحاليّ يعاني من:

1. نظام ديكتاتوريّ فاسد أشدّ ما يكون الفَسَاد، يربُضُ على سُدّة الحكم منذ ثلاثين عاماً، ويُراد له حالياً أن يكون وراثياً يحمل بذور الفساد من جيل إلى جيل.

2. طبقةٌ مُستفيدة فاسِدةٌ من العملاء، يتسترّون تحت إسم "رجال الأعمال"، وعلى رأسِهم جمال مبارك، المُرشح للتوريث، يَسرقون أموال الأمّة بكلّ وسيلة يُمكن تخيّلها، سِرّاً وعَلانيةً.

3. بِنيَة إقتصادية خَرِبَة، أدّت إلى سَحقِ المُواطن العاديّ، وإنهاء وجود الطَبقة المُتوسِطة، وتحويل الشعب المصريّ إلى شعب مدقع الفقر، لا يكاد أكثر من 60% منه يحصلون على ضروريات الحياة.

4. بِنيَة سِياسِية بوليسية عسكرية، تعتَمِد على الإرهاب والقتل والغِشّ والتزوير، وكفى ما حَدث فيما يسمى بانتخابات مجلس الحكومة (المُسَمّى بمجلس الشعب)، وكفى بقتل خالد سعيد وسيد بلال، لتعرف قدر الإستهزاء بمقدرات الأمة، وبحَياة أبنَائِها.

5. بِنيَة إجتماعية، سرى فيها الفساد الدينيّ والخُلقيّ من جراء إنتشار الرشوة والوساطة والمحسوبية، ونشر العهر والدعارة التي يطلقون عليها الفن، ليلاً ونهاراً، في كلّ بيتٍ، حتى صارت مصر تُعرّف، بل وتتميّز، بعاهراتها وقوّاديها (فنّانَاتها وفنّانيها!) كتامر حُسنى وحكيم! في محافل الشياطين التي يسمونها المَهرجَانات الفنية، بعدما كانت تُعرف بكتّابها وعلمائها ومفكّريها كالعقاد والرافعيّ ومحمود شاكر وأحمد شوقي!

6. بيعٌ كامل لقضية فلسطين، قضية العرب، وقضية الإسلام، فتولى النظام المصري دور الشرطيّ في حماية ظهر الجيش الصهيونيّ وإعانته على ضرب غزة ومحاصرتها!

7. أقليّة قبطِيّة من عَبَدة الصَليب والأصْنَام، إتخذ رؤوسُها الضَعف الإداريّ والتَهتّك السِياسيّ في جهاز الدولة وسيلة لإبتزازها، مُسْتَعِينين بإخوانهم في الكفر في المهجر، وبِمبَاركة الدول الصليبية كالفاتيكان وأمريكا، فأعلنوا عمّا يخبؤون، وأفصحوا عمّا يُضمرون، مما أشرنا اليه مرّات عديدة من قبل في مقالات كثيرة، وطَالبوا بدولة مُستَقِلة داخِل الدولة. وصاروا يتخذون من الإستهزاء بالإسلام وبرسوله دليل قوتهم وعنوان علوّهم في الأرض!

فماذا رأينا في مقابل ما يحدث في مصر من ردّ فعلٍ؟ لا شيئ! نعم، لا شيئ. لا من جماهير الأغلبية المسلمة، التى طحنها الغلاء، والفقر والمرض، واستُهْزأ بدينها وكتابها، وقُتل أبناؤها، وخُطفت المسلمات من بينها! بل العكس، رأينا مسؤولي الدولة الذين يُفترض أنهم يمثّلون الأغلبية المسلمة، يُضربون بالحذاء ويُبصق في وجوههم من عَبَدة الصَليب والأصْنَام، دون أن يتحرّك ساكنٌ لأحد، ولا للدولة التي هم مَبعوثيها! بل تشارك العوام الدهماء في صَلواتِهم الكُفرية "مودةً ورَحمة"، وينخذلُ من يفترض فيهم العلم فيفتوا بأنّ النصارى معذورون فيما يقولون!

ولم نسمع من المُعَارَضَة، إن صَحّ أن تَشْرُفَ بهذا الإسم إبتداءاً، لا الإخوان، الذين إستمروا في توقيع صكوك الإستسلام للنظام، لتجنب إلحاق أيّ ضَرر بهم، ولا غيرهم، ممن هم من اصحاب الوجوه المتقلبة حسب الطلب.

ووالله إنى لأشعر بالعار الذي لَحق إسم مصر والمصريين، حين أرى إنتفاضة الشعب في تونس، والجزائر وبشائرها في الأردن. وها هو طاغية تونس وطاغوتها زيف العابدين يعلن قرارات وإن كانت هزيلة غير مجدية، إلا إنها تكشف تداعي النظام تحت أقدامه. وكمّ كلفتهم هذه المعركة حتى الآن، خَمسين شهيداً!

خَمسون شَهيداً يا أبناء مصر، خَمسون شهيداً يا إخوانُ يا مُسلمون، خَمسون شهيداً تزلزلوا الأرض بهم من تحت قدميّ الطغاة! ألهذا الحدّ هانَت عليكم كَرامَتكم يا مصريون، وهان عليكم دينكم؟ أين رُجُولَتِكم؟ أين ادعائكم أنكم أتباع محمدٍ صلى الله عليه وسلم؟ أتتخفون وراء فتاوى لا رصيد لها من العلم، أنّ المَصْلَحة في الإذعان، والخَيبة في الخُروج على السُلطان؟ لاوالله بل رضِيتم بالحَياة الدنيا من الآخرة، لا شكّ في هذا، ولا عُذر لكم فيه.

عارٌ على مصر، عارٌ على أبناء مصر، وعارٌ على مُسلمي مصر، أن تكونَ راكدة هَامدة كالجثةِ، لا حراك بها، إلا على صفحات الويب وشاشات الكمبيوتر.

كفاكم هواناً وضعفاً وإستكانة، فالموتُ والحياة بيد الله وحده.

<u>الثورة الشعبية..من المرشح القادم؟</u> 17 يناير 2011

أسئلة كثيرة تبرُزُ على السَطحِ بعد الأحْداث الأخيرة في تونس، والتي أثبتَتْ بما لا يدعُ مجالاً للشكِ هَشاشة الأنظِمة العَربية الديكتاتورية وضَعف بنيانها وخَواءِ أركَانها. وعلى رأس هذه الأسئلة الآن: من التَالي؟ من الذي عليه الدوْر في إعْتلاء الطَائرة والسَياحَة في أجْواء الدول حتى يَجدُ من يُؤويه؟ من الذي سَيحظى بالسقوط من علٍ إلى حيث ينتهى في القَاع؟ لا أحدٌ يَستَطيع التنبؤ بما سَيكون، ولكن هناك بعضُ مؤشِراتِ يمكن الإعتمادُ عليها كعَلاماتٍ على الطَريق.

الدول المُرَشّحة في الوقت القريب لمثل هذا التحوّل هي أربعة دول، الأردن واليمن والجزائر، ثم مصر، ثلاث جمهوريات وملكية واحدة.

<u>اليمن</u>، ويقبع علي عبد الله صالح على أنفاسه منذ 1979، ويتّخذ خُطُوات في إتِجَاه التوريث، فيه من المشكلات ما يجعله مرشحاً محتملاً في سلسلة التغييرات المرتقبة في العالم العربي. فالخطر الرافضيّ الحوثي قابع بما لديه من دعمٍ صفويّ إيرانيّ، ودعاة الإنفصال بين الشمال والجنوب يتربّصون بالبلاد، متّخذين من فشل عبد الله صالح في إدارة البلاد ذريعة لهذه المطالبة. ثم ما تنتهجه السياسة الأمريكية الصهيونية تجاه اليمن لإستراتيجية موقعه، وما تريده من إبقاء البلاد مزَعْزَعَة مُمَلمَلة، ثم سياسات القمع "الأمني" التي هي دين الطغاة وديدنهم، تجعل البلاد في وضع يجعلها المرشح الأول لهذا التغيير المرتقب.

<u>الجزائر:</u> قبع عبد العزيز بوتفليقة على أنفاسه منذ عام 1999، بعد أن دخل الشعب والجيش في مواجهة بعد إنتصار الإسلاميين الديموقراطيّ عام 1992. وهي، فيما أُقدّرُ، تقع في المرتبة الإحتمالية الثانية بعد اليمن، نظراً لسُوء أحْوال شَعبها وإنهيار إقتصادها ورعونة ديكتاتورها في قَمعُ الحُريّات وتلويثِ البيئَة السِياسِية والسَلب والنَهبِ، كبقية الشُعوبِ العَربية، ولأنّ لها تجارب في هذا الطريق، كما حدث في عام 1988، كما أنّ للجَزائرِ تاريخ طَويل من الكِفاح ضدّ المُستعمر الفرنسيّ، يجعلها أهلاً للتضحية والفداء.

<u>الأردن</u>، رغم ما فيه من غليان، ثورة على الغَلاء والبطالة، ومن تركِيبة سكّانية في غاية الخطورة، من فلسطينيين في مقابل الأردنيين، والقبائلية التى لا تَزال تحْمِى المَلكية، هي، فيما أرى، أقلها إحتمالاً لتغيير جَذري حقيقيّ، إذ إن الملكية لا تُنتَزع إلا بالجَيْش أو ما يقابله من عُدوان خَارجيّ يكتَسِحُ البِلاد. فأقصى ما يمكن تصوره من تلك الإنتفاضات في الأردن أن يعلن الملك قراراً بحلّ الحكومة وعلى رأسها سمير الرفاعيّ، أو الحكومة والبرلمان، ثمّ تعيين آخر من بطانته، لتتكرر المأساة، ويتكرر الحلّ، إلى حين.

<u>مصر</u>، أكبرُ الدولِ العَربيةِ تِعداداً، وأعرقها تاريخاً، حيث يقبع نظام حسنى مبارك على أنفاسِها منذ 1981. فقد حرّكت الصليبية الصهيونية العالمية البيئة الطائفية فيها، لتخلق جوّ الزعزعة، وتمهّد لتقسيمها كما تفعل في السودان واليمن وغيرهما. وكان نظام مبارك على جميع الأصعدة مثالٌ للفشل التام الشامل. وفساد نظامه يجعله مثالاً يُحتذى في مجال السرقة والنهب والسلب والتجبّر والقمع. ويعاني شعب مصر من أزمات مزمنة تجاوز عمرها ستين عاماً، وإزدادت حدّة في الثلاثين عاما الأخيرة من حُكم الطاغية وأسْرته، في كافة مجالات الحياة، كالسكن والبنية التحتية والبطالة والغلاء الفاحش والمواصلات والمعاشات والأمن الصحيّ، كما أن نظام الطاغية مبارك قد أخرج للناس أسوأ تجربة برلمانية مزيّفة في تاريخ المنطقة كلها. لكن، وياللحَسْرة، أرى مصر لن يثورَ رِجالُها، ذلك لما في طَبيعتهم من رضاً بالواقِع وقبولٍ بالضَيم، ولإتّسَاع طبقة المُستفيدين من عَناء النَاس، فهي في خارج هذا السباق قبل أن تدخله. وقد رأينا شَرارات وشَرارات تحدث في مصر، يحرِّك أحدها بلدٌ بأسره، ثم لم تجد عند المِصريين من ردّ فعلٍ على أي مستوى! والمعارضة في مصر تنحصر في معارضة علمانية صُورية لا قوّة لها على الإطلاق، أو مُعارَضة إسلامية ينقُصها الإخْلاص والنَظَر الثاقِب وتقديم مصحلة الدين على إعتبارات الدنيا. وأقصى ما يتمناه المِصريون من أحداث تونس أن يحظوْ ببعض الخَفض الصُوريّ في أسَعار السِلع إلى حين.

فالأمرُ إذا الآن مَحْصُورٌ بين اليَمنِ والجَزائر... والله تعالى أعْلم.

العلمانية .. مكر الليل والنهار 24 يناير 2011

حين قرأت النبأ الذي مفاده أنّ المشرفين على الإمتحانات الجامعية قد رفضوا السماح للطالبات المنتقبات أن يدخلن قاعات الإمتحان رغم أمر النيابة الإدارية بعدم دستورية قرار رئيس الجامعة، لم أتمالك نفسى من التساؤل عن مدى التغلغل العلمانيّ في جسد الأمة الحيّ، ونسيجها البشريّ، وعن مدى الجهل بحقيقة الدين ومعانيّ الولاء والبراء وحدود التوحيد وسط أبناء ذلك البلد الإسلاميّ العربيّ.

المفتشون على الإمتحانات ليسوا عملاء للسلطة أو للبوليس أو"الأمن القوميّ"، بل هم مواطنون مصريون يُفترض أنهم يعيشون مشكلات بلدهم ويفهمون أبعاد دينهم والتزامهم تجاه الدين والقانون على حدّ سواء، فماذا حدث؟ كيف يقف المواطن المصريّ العاديّ في صف إرهاب الدولة وخروجها على الشريعة الدينية والشرعية القانونية؟ أيكون هذا هو موقف الغالبية من المواطنين على خلاف ظن العديد من المهتمين بالمعركة الإسلامية في هذا البلد؟ أيكون القانون الطبيعيّ بغلبة الغالبية هو الذى يفسر لنا سيطرة هذه النظام الذي أعمدته أمثال فاروق حسنى وصفوت الشريف والذي يجعل أمثال إبراهيم سليمان يهرب من المساءلة؟ أيكون واقعنا إنعكاساً لقول "كيفما تكونوا يولّ عليكم"؟ أيكون الفساد والجهل بالدين وترويج للعلمانية المستتر خلف عباءة مواجهة المشكلات الإجتماعية، والذي يتولى كِبره أجهزة الإعلام المرئية، قد وصل إلى نخاع المنظومة الإجتماعية وخَليتها الأولى، أي المواطن العاديّ؟

أرعبني هذا الخبر ومدلولاته أكثر مما أرعبتنى القرارات ذاتها، وأرعبني أكثر من ذلك هو أنه لم يتعرض لهذا الأمر ودلالاته أي ممن كَتَبَ في الأمر عامة، ولا أدرى لهذا تفسيراً.

كلّ ما أستطيع أن أعلق به على هذا الأمر هو أن أنبّه، مرة أخرى، إلى أهمية الدعوة بين العامة، الدعوة التي لا يجب أن يقف سيرها ليل نهار. فالدعوة إلى العلمانية هي مكر الليل والنهار، ظاهراً وباطناً، سراً وعلناً، كتابة و"فنـاً"، الدعوة إلى الإسلام بما يحمل من مفاهيم صحيحة ومبادئ راقية هو الطريق الى إعادة الشّاردين وتوجيهِ المُضَلَّلِين وهداية الضّالين، وهو السبب فيما أشرنا به على جماعة الإخوان، أن وجهوا طاقاتكم لبناء الأمة وللدعوة ولشرح أركان الإسلام وحدوده، بدلا من إضاعة الوقت والجهد في مناورات سياسية تتقلب في منظومة فاسدة إبتداءاً. الأولى هو توجيه الطاقة لإحياء الأمة وتعليم الفرد بعد أن عاد الدين غريباً كما بدأ.

*****

الأيام الأولى

أبعاد المؤامرة على الثورة المصرية - 30 يناير 2011

د.طارق عبد الحليم

كشفت الأحداث التي تجري الآن في شوارع مصر أبعاد المؤامرة التي سبكها نظام الخائن مبارك بالتعاون بين الجيش وقوات الداخلية العميلة. فالجيش قد إنضمت قياداته إلى النظام، ورُسمت خيوط المؤامرة كالآتي:

1. ضَربت قواتُ الداخلية الشَعب بكل قَسوة في الأيام الثَلاثة الأولي

2. لما تأكدت القيادة السياسية المجرمة أنها تفقد أرضية الوضع، وأنّ الشعب قد عزم على الإسْتمرار، بل وأشرفت على السيطرة على مبنى الإذاعة والتليفزيون، سحبت القيادة المجرمة كافة قوى الداخلية من الشارع في كافة أنحاء مصر، أرسلت البلطجية الذين تستأجرهم تحت بند الشرطة السرية لترويع الشعب والسطو المسلح، وأطلقت المساجين المسجلين خطر، لترسل رسالة إلى الناس أنّ قوات الداخلية المجرمة لن تحفظ أمنهم، بل ستكون حرباً عليهم، ولترغم المتظاهرين على الرجوع إلى بيوتهم حرصاً على عائلاتهم. وهو ما نجح جزئياً في تشتيت توجّهات الثائِرين، بعيداً عن الطَلَبات السِياسية.

3. كذلك أرسلت القيادة السياسية المجرمة عدداً من آليات الجيش لتأمين المباني الرئيسية التي تُمثل أركان النظام، كمبنى الإذاعة والتليفزيون ومجلس الشعب، دون أن تتدخل هذه القوات في حفظ الأمن على الإطلاق.

4. ومع الإعلان الهزليّ عن الحكومة الجديدة والنائب العميل عمر سليمان، لم تُعلن القِيادة السَياسية المُجرمة عن أسماء الحكومة الجديدة، بل أرسَلت قواتها لتُخلّص وزير الداخلية المجرم العَادلي من مبنى الداخلية، مما أدى لمقتل 19 نفسٍ بريئة.

5. وزيرُ الدفاع الطنطاوى ورئيس الأركان حسن عنان، وهم من رِجالات النِظَام المُجرم، قد وَضعا أيديهما في يد مُبارك، ورَغم عَدم تَعرّض الجيش للمُتظَاهرين، فإنه يمثل قوة دعمٍ لِمُبارك ونظامه.

الأمر الآن أنّ الجيش يلعب لعبة خطير يجب أن ينتبه لها المتظاهرون، وهي أن يُظهر وجه الحَمَل في مُواجهة الشَعب، لكنّه يقف في صفّ النِظام بقوته وأجهزته، ويمنع من سقوطه. ذلك طالما أنّ الطنطاوى وعنان هما المُمسكين بزمام الجيش [1].

والأمل في أن تخرج قيادات متوسطة في الجيش لتطيح بقيادته العميلة، وإستلام زمامه، ثم إقامة متطلبات الشعب، والقبض على مبارك ورجال عصابته، ثم تكوين لجنة مؤقتة لإدارة الحكم حتى تقام إنتخابات جديدة.

هذا، وإلا فعلى الشعب أن يَعرفَ أن الجَيشَ عَدوّ مُستتر، وأنه يجبُ أن تَحدُثَ ثَورة مُوازِية في دَاخل الجَيش لتتم للثَورة مَطالِبها، فالمُجرم مبارك وشِيعته لن يُخرج إلا إذا أحرق الأرض من تحت قدميه.

(1) وهو ما كشفت عنه الأيام بعدها

دُروسُ الأمَم .. ومِصرُ الشَامِخة - 31 يناير 2011

أوقدت تونس الشرارة، وأضرَمت مصر النيران.

لا أجْمَل من عَودَة الرُوح إلى الشُعوب، ولا آمل للنْفس من رؤية هذه العَودة على أيدى شَبابها. هي كالشَمس التى تُشرِق على الأرض، تبدّد ظَلام الّليل البآئد. هي كالمطرِ الذي تنبتُ منه الأرض فتصير مُخْضرّة.

رأينا شَعب تونسَ الشقيقة ينتفضُ إنتفاضة، ارتعدت لها أوصال الطاغية، وفزِعَت منها أوصَال النِظَام الطُغياني الملحد، خرج على إثرها شين العابدين بن على فاراً كالفَأر، لا يجدُ مَلجأ أو مُغارات من الشَعب الثَائر. ثم كانت هذه الإنتفاضَة شَرارةٌ البدء في إنطلاقة الثورة العارمة في مصر.

مصرُ الأكبر والأقدمُ. مِصرُ الحضارة والإسلام. مِصرُ العزةِ والإباءِ والشموخ. مِصر الصَابرة المؤمنة التي تستلهم من الله عز وجلّ أنه سبحانه يُمهِل ولا يُهمِل.

أسأنا قِراءة شَعب مِصر. فقد ظَنّ الكلّ أن شعبَ مصر قد مات. لم نسمع له حساً ولم نشْعرُ له نبْضَاً لعقود تَطَاولت. وظَلّ النِظَام الفَاسِق يَستخدم كلّ ما يمكن من وَسائل لإفْساده مدة 58 سنة، منها 30 سنة هي الأسوأ. لكن الشَعب الذي إمتدت جُذورُه طاعنة في التاريخ أكثر من سِتين قَرناً، والذي استقبل أفضل حضارة على الأرض، حضارة الإسلام، وإحتضنها، قد تجمّعت خِبراته لتُخرِج من رَحِمِهَا شباباً، أكثرهم لم يعرف غير مبارك حاكماً، وغير نظامه إطاراً، فجاء على أفضلِ ما يكون الشَبابُ، متنوراً، واعياً، نظيفاً، مضحياً، متحضراً.

كشفت هذه الأحداث خُبْثَ النظام ودناءته، وحجم الخَبَثَ الذي يحمله. نظامٌ تجرأ أن يُوجّه قوات إرهابه لترويع الآمنين وتقتل المُتظاهرين، علانية بلا مواربة! أوقفوا الإتصالات والمواصلات، أطلقوا البلطجية والمساجين على الناس، أغلقوا البنوك والمؤسّسات، كلّ ذلك حِرصاً على بقاء نظامٍ كافرٍ طاغٍ فاسدٍ، بلغ فساده الغاية، كلّ مؤهلاته أنه يخضع للنفوذ الأمريكيّ، ويركعَ أمام الصهاينة الأنجَاس، وينفّذ مخطّطاتهم في حِصَار المُسلمين في غزّة الصَامدة، وفي تحقيق أحلامها في إقامة إسرائيل الكبرى، مقابل التَغاضِى عن إجْرامه ودعمه في سَرقاته وفقرِ أدائه الذي أدى إلى تقسِيم السُودان، ومُشكلة مياه النيل، وتدهور وضَع مصر الإقليميّ والعالميّ، وإنهيار قيمة المُواطن المصري في الداخل والخارج. زوّروا الإنتخابات، وإستخفوا بحقوق الوطن، وباعوا أرضه ومؤسّساته بأرخَصِ الأسعار مُقابل عُمولات يأكلونها حراماً، ليلاً ونهاراً.

لم تُنتج المُعارضة الرسْمية إلا هَياكل ضعيفة لم ترتفع يوماً إلى مستوى الأحداث، معارضة ليبرالية، أو ناصِرية، أو عِلمَانية، كلها لا أرضية لها بين الشباب، مثلها مثل شعبية النظام، بلا عمود فقريّ. ثم "الإخوان المسلمون"، الذين قامت إستراتيجيتهم أصلاً على التبعية للحَدَثَ، لا إيجَاده! ولا نذكر السلفيين الذين سقطوا شرّ سقطة في هذا الحدث التاريخيّ، ومحوا أنفسهم من سجل المُجاهدين.

لم ينجح إلا الشباب الغضّ، وهم الذين يجب أن يقودوا هذا البلد في المرحلة القادمة، دون تدخلٍ من أي قوى للمُعارضة الرَسمية المُترهّلة.

ثلاثة عقود، حتى فقد الشعب صَبره، وخرج عن بَكرة أبيه، ليومٍ سيكون له ما بعده إن شاء الله. ودرس تعلمناه، نحن الشيوخ، على أيدى الشباب، انّ رَحِمَ الأمة لا يزال وَلّاداً لم يَعقُم.

<u>أما آن للجيش أن يتمرد على قيادته</u>؟ 02 فبراير 2011

موقفُ الجيشِ المصريّ اليوم موقفٌ مُخزيٍ، بل عَارٌ على أبنائِه الشُرفاء. فقيادات الجَيش عُملاء للنظام، وطنطاوى العميل مثله مثل أحمد عز، يستغل موقعه لتجميع الثروة والتمتع بالسلطة. ومن المعروف أنّ كبار رجالات الجيش يتلقون مبالغ مالية خيالية بشكل شهريّ، ذلك غير الميزات الحسية الأخرى من تسهيل السكن والنوادى وكل أنواع التسهيلات. فهؤلاء مأجورون عملاء لمبارك، وركن من أركان نظامه.

واليوم، يُساند الجَيش مباركٌ ونظامه، بطريق من أخْبث الطُرق، فيدّعى الحِياد، بينما هو يَحمى المَباني الرّسمية التي تمثل النِظام الرَسميّ، ويوالى مبارك مباشرة، إذ قد تولى طنطاوى الخائن وزارة الدفاع مرة أخرى، ليستمر في حماية مبارك ونظامه، بقوة الجيش.

الحلّ، كما ذكرت مرات من قبل، هو إنقلابٌ في الجَيش يعتقل طَنطاوى وعَنان، ويُمسِك بزمام الأمور، بواسِطة قيادات مُتوسطة، ومن ثم يعتقل مبارك، وينهى هذه الحَقبة الأليمة من حَياة مِصر والمِصريين.

لا حلّ قبل، أو بدون هذه الخطوة، فالرَجل الخَائن قد ظهر في خِطابِه بوجْه إجراميّ، مُصَمّماً على التشبّث بكُرسيه حتى المَوت، ولو كلّف ذلك حَرق مِصر والقضَاء على إقتصَادها وقتل الآلاف من أبنائها، وهو في هذا يَعتمدُ على قوة الجَيش الذي يُمسِك بزمامه صَديقُ خِيانتِه طنطاوى.

<u>القوات المعادية للثورة المصرية</u> - 03 فبراير 2011

يواجه الشعب المصريّ اليوم، بعد المَجزرة الشنيعة التى مَارسَها النِظام بأيدى بَلطَجية الشُرطَة ضد الأحرار الثائرين، تحدياً تاريخياً أنهم كفٌ له بعون الله تعالى. ومن المُهم في هذه الآونة أن تتميز القوى الخائنة التى تعمل على بقاء النظام، وهي أربعة قوى مرتبة حسب إجرامها:

1. **الطاغية**، رأس الفساد، مبارك، ومن ورائه الحرس الجمهورى الذى لا يتبع القوات المسلّحة.
2. **الداخلية**، وهي الآن مؤسَسة إرهابية مُستقلة لا تَعمل تحتَ إمْرة رِئاسَة الوزراء، وتدير الهجوم على الثائرين وهي الأكثر خطورة بلا شك.
3. **رجال الأعمال اللصوص**، وهم أكبَرُ هؤلاء مَصْلحة وأخسّهم أخْلاقاً، وهم الذين يمولون بلطجية الداخلية، وهؤلاء هم من سَيظل يقاوم التغيير حتى النهاية، وسيظل يموّل الإرهاب الجارى
4. **الجَيش**، وبالذات قِياداته العُليا، طَنطَاوى وعَنان ومَجْموعة الأرْكان، الذين يُوالون النظام حرصاً على مكتسباتهم.
5. **الحكومة**، وهم المَجموعة الأضْعف في هذه المَنظومة، وتتألّف من عَددٍ من الفَاسِدين وآخَرين مُجرد صُور لا قِيمة لها.

هذه الأحداث الدّامية الأثيمة تثبت أنه لا أمان لهؤلاء الطُغاة الخونة، وأنّ هذه القوى التَخريبية التي ظلّت تَعملُ طِوال ثَلاثينَ سنة، تُراكِمُ طَبقاتٍ فوق طبقاتٍ من الفاسِدين أصْحاب المَصَالح. هؤلاء هم من يدافِعون اليوم عن هذه المَصَالح بلا هَوادةٍ ولا دينٍ ولا رَحمةٍ.

الصراع اليوم يدور بين هؤلاء المجرمين وبين إرادة الشعب المصري وشبابه.

ويجب أن ينتبه الشباب إلى أنّ من القوى سياسية، والتي أنصَار لها ولا وجود على أرضِ الواقع، من يحاول الكَسب من المَوقف بإنتهازية وَاضِحة، مثل رئيس حزب الوفد الذي يعمل لحساب النظام من ناحية ورجال الأعمال اللصوص من ناحية أخرى. وهؤلاء يجب أن يُختزِلوا من مُعادلة التغيير، لأنّهم كالفيروس الذي يضرب الجسد وإن صغر حجمه وضأُل قدره.

ثم، الله ولي المؤمنين.

عَجيبةُ مصر الثالثة ... و"هَرِمَ" مصر! - 04 فبراير 2011

أخيراً، ظَهرت عَجيبةِ مصرَ الثالثة، دون حفريات أو تنقيب، إنها ذلك الطاغية مبارك، إذ هو قديم قِدَم أبا الهوْل، رَاسخٌ في مَكانِه لا يَبرَحُ كالهَرَم! الرجُل كأنه لا يرى ولا يَسمع ولا يتكلم، في مُجَابَهة كلّ هذه القوى الشَعبية التي تريد أن تتعْتعه من مكانه بلا جدوى، فحقّ أن يُطلق عليه "هَرِمَ" مصر (بكسر الراء).

قَمَع "هَرِمَ" مصر الشعب وأرهبه طوال ثلاثين عاماً ، أنشأ خلالها من أجهزة القمع والإرهاب ما يكفي لترويع ثمانين مليوناً، من داخليةٍ وأمنٍ مركزيّ وأمنِ دولةٍ ومباحثَ أمنِ دولةٍ وشَرطةٍ وشَرطة سرّيةٍ وما لا يعلمه إلا الله.

ثم نَجَح "هَرِمَ" مصر في خَلق طَبقات مُستفيدة تراكمت على مَرّ الأعوام لتصبح جِداراً عازلاً بينه وبين الشعب، جداراً يسعى لبقاء مبارك أشدّ ما يسعى مبارك نفسه، وعلى رأس هذه الطبقات، رجال أعمال لصوص، ومسؤولين سياسيين وحكوميين، يمولون اليوم عِصَابات البَلطَجية خوفاً على مَصَالِحهم من الخَراب.

ثم خرّب "هَرِمَ" مصر نواب الشعب بأن أتاح لهم مظلة يختبئون تحتها من أية محاسبة، هي حزب وهميّ سموه الحزب الوطنيّ الديموقراطيّ الذي ليس له من اسمه نصيبٌ البتة.

ثم خرّب "هَرِمَ" مصر المؤسسة الوحيدة القادرة على إزالته، الجيش. فإشترى ذِمَمَ قياداته العُليا والوسطى، بما أمّن لهم من ميزات خيالية تجعلهم يعيشون في مصر ليست هي مصرنا التي نعرفها، من مظاريف شهرية وتسهيلات في السَكن والدراسة والسفر والعلاج وكافة أوجه الحياة.

لكن الهديّة الكبرى – فيما أحسب، التي أهداها "هَرِمَ" مصر إلى الجَيش هي ذلك السَلام الدائم الذليل الذي ضَمَنَه بما قدّمه للصهاينة من تنازلاتٍ. والجيش، بعد ثلاثين عاماً من التراخي الرخاء، لا يريد أن يَدخُل في مُواجهات مع جَيش الصَهاينة، لو إستلم الحُكمَ من له كرامةٌ أو وطنيةٌ أو دين.

وهذه العمالة من قيادات الجيش باتت واضحة جلية لا ينكرها إلا من أراد أن يعيش وهماً، لم تعد مصر تقدر عليه. وهي تبرر أنّ الجيش تلاعب بعقول أبناء الثورة حين أعلن أنه لن يضربهم، لكنه في الوقت نفسه أفسح المجال للبلطجية يضربونهم، بل وصادر أدوية وغذاءاً للمتظاهِرين في عدة أماكن. والأمقت والأعمق في الخيانة أنه يَحرُسُ مؤسّسات الإرهابِ الإعلاميةِ والرسميةِ، وهو ما يُعطى ذِراعاً قوياً للنِظام أن يُشيع ما يريد، وقتما يريد.

من هنا نفهم طُمأنينة "هَرِمَ" مصر وإجرامه وتكبره في خطابه، وثقة سليمان في حديثه الذي قال فيه بكل ثقة أنّ تنحّي مبارك الآن أمر مستحيل! هذا حديث من معه القوة التي يطمئن إليها، قوة الجيش.

وقد علّمتنا أحداثُ التاريخ أن الكلمةَ الأخيرةَ دائما هي للعَسْكر. لذا أخشى – وكلى أمل في أن يخيب الله ظنى – أنه ما لم يحدث إنقلاب في الجيش من أسفل قياداته، فإن الوقت في صَالح الطغاة. وها نحن نرى بالفعل تنازلاتٍ ممن أطلقوا على أنفسهم "لجنة الحكماء"، يوافقون على "التحاور" مع عُمر سليمان، وهم يعلمون أنّ التحاور مع سليمان هو بمثابة التحاور مع "هَرِمَ" مصر، كمن تحول من اليد اليسرى إلى اليمنى. وسليمان لم يتعرض ولو بكلمة إلى إلغاء قانون الطوارئ، ولو كذباً، وحاور في حديثه عن تَعديلِ مَواد الدُستور قائلاً انّ التعديلَ يجب أن يكون "مُنضبطا"!

هذه الزُمرة الخَائنة لم تتحرك قيد شعرة، ولا عبرة لتلك التوقيفات الصورية التي يمكن إلغاؤها بمكالمة تليفونية، والتي يتوازى معها قتل الثائرين وإعتقالهم. مؤسساتهم الأمنية لم تتعرض للخَراب، بل فكّكوها ليستعينوا بها في قتل الثائرين، لكنها باقية مستعدة للعودة لدورها القمعيّ فور رجوع الشعب إلى منازله.

اليوم، إرادة الشعب تواجِه إختباراً هائلاً، إمتحانها الأصعب، فـ"هَرِمَ" مصر لن يتنازل طَوعاً، ثمّ سَيُخلِف من بعده من لا يخاف الله ولا يَرحم خلقه، عمر سليمان، رَبيبَ الصهاينة.

ثم، الله سبحانه من وراء الحقّ والقصد، وهو يمكر للمؤمنين مكراً ويكيد لهم كيداً، ولا رادّ لقضائه.

لائحة الإتهامات .. لدولة العِصابات - 04 فبراير 2011

لائحة الإتهامات التي يجب أن تُوجّه إلى عِصَابة مُبارك على ما اقترَفته من جَرائم تتقزّمُ أمامها جَرائِم هِتلر ومُوسوليني، ولا يكاد يقترِب منها إلا ما فَعَلَ نيرون الرومَانيّ في حَرقِ مدينته وشَعبه عام 64 م، بينما كان يُغنى في شُرفة منزله.

وتمتد لائحة الإتهامات هذه أميالاً لتغطى مِساحة زَمنية عَريضَة، وأسماءاً عريقة في الإجرام.

المتهمون:

1. حسنى مبارك وكلّ أفراد عائلته.
2. عمر سُليمان، محمد طنطاوى، سامي عنان والعملاء في المؤسسة العسكرية.
3. وزراءُ السِيادة – كما يُسْمونهم، كالدَاخلية والخَارجِية.
4. كافة الوزراء السابقين ممن امتلأت بطونهم بالسحت والمال الحرام
5. كافة المسؤولين في أجهزة أمن الدولة ومباحث أمنها وأجهزة الشرطة بكل مستوياتها.

لائحة الإتهامات:

1. تنحيةِ الشريعة الإسلامية بشَكلٍ مُمَنْهجٍ، وتكريس المفاهيم العِلمانية ومحاولة تغيير هَوية الشَعب المُسلم إلى هَوية هُلامية لينشأ عنها أجيالٌ مُضطرِبة ثقافياً ومُختلِطةٌ ولاءاً.
2. تطبيق قانون الطوارئ مدة ثلاثين عاماً كاملة، وإتخاذه ذريعة لتطويق الشَعب وأسرِه عن بَكرة أبيه.
3. قتل الحُريات بسِياسة الحزبِ الواحد، الذي لا يملك أي قوةٍ على الأرض، إلا قوة السُلطة المبنية على القهْر وقوى الإرهاب الشرطيّ وما يسمى بأمن الدولة.
4. قتل وتعذيب وحَبسِ الآلاف من المعتقلين دون مُحاكَمة، على مدى الثلاثين عَاماً المَاضية.
5. وأد كَرامة الإنسان المِصريّ وإذلاله وتحطيم مَروْته وشَهامته.
6. نشر الفَساد المتمثل في الإعْلام الإباحيّ والفنون الوضِيعة، التي يُسْمونها جَميلة، وإقامة الشَواذ من أمثال فاروق حسنى عليها ليَكْفل تَحطِيم الخُلق وتغْريب الفِكر، وفي تلويث عقائدِ الأمة وثوابتها الخُلقية عن طريق المُسلسلات السَاقطة والأفلام الرَقيعة.
7. سَرقة مئات البلايين من الجنيهات عن طريق العُمولات وبيعِ مؤسسات الدولة وأراضيها وبيع الغَاز المِصري للعدو الصُهيونيّ، وعمولات الأسلحة وإحتكار الصِناعات كالحَديد والأسمنت والسيراميك لصَالح رجال العِصابة المُباركية.
8. أنهاء كرامة المؤسسات الدينية كالأزهر ودار الإفتاء وذلك بتعيين شخصيات مَريضَة عميلة كالطنطاوى والطيب وعلى جمعة، مما يضْمن إنفاذ مُخطّطاتها التي تقصِد إلى هدمِ دين الأمّة وتخريبِ عقيدتها دون مُعَارضة من هذه المؤسّسات، بل وبمباركتها في غالب الأحيان.

9. إفساد أجهزة الدولة التشريعية، كمجلسي الشعب والشورى، بعد إصطفاء النخبة التنفيدية الفاسدة، ثم محاولة إفساد السلطة القضائية وشراء ذمَمِها.
10. إفساد الجيش وشراء قياداته وإستخدامه لغير ما أنشأ له، من الدفاع عن الأمة وأفرادها أمام العدو الخارجيّ، وقصر دوره على تأمين بقاء النظام الفاسد والوقوف في وجه أبناء الشعب.
11. السكوت على محاولة بعض الخونة من الأقباط المَهْجَرِيين بالإتفاق مع رؤوس الكنيسة الخَونة وعلى رأسِهم شنودة اللعين تقسيم الأمة ونشر الفتنة لصالح أغراضهم الشخصية في الإستبداد بدولة على حساب تقسيم مصر.
12. إهمال حماية مصالح الدولة الإستراتيجية كمشكلة حصص مياه النيل ومصيبة تقسيم السودان، لإنشغال النظام في السرقة والهدم والتخريب.
13. التآمر على إخواننا من المُسلمين في غزة وحصارهم ومنع الغذاء والدواء عنهم، وبيع القضية الفلسطينية برمّتها لصَالح السُلطة الفلسطينية الخائنة.
14. قتل وجرح المئات من الثوار في الأيام القليلةِ الماضِية، وتنظيم الإعتداءات الهمجية على أبناء الشَعب وتحطيم الإقتصاد المصريّ وتخريب الدولة.

هذا غيضٌ من فيض، وقطرةٌ من بحر الإتهامات التي يجب أن يواجِهَها المُتهمون الخَونة من أعضاء هذا النظام الفاسد.

<u>لجنة اللاحكماء .. ومطالب الثورة</u> - 05 فبراير 2011

لا أدرى كيف تصِفُ جماعةً نفسَها بالحكماءِ؟ ماذا لو كان منهم ليس بِحَكيم؟ ماذا لو كانوا كلهم ليسُوا من الحِكمة في شيئ؟ هذا ما تواجهه الثورة المصرية من خيانات والتفافات حول مطالبها ممن يدعون أنفسهم لجنة الحكماء، وعلى رأسهم أمثال محمد سليم العوا، من الوسطيين الجدد، بل وأحمد كامل ابو المجد الذي هو ذَنَبٌ من أذناب الحكم.

ثمّ لا نَعرِف كيف يكون محمد البرادعى عُضواً في هذه اللجْنة وهو قد ذكر من قبل أنه لا يقبل إلا بما يقبله الشباب من رَحيلِ مُبارك شَرطاً أولياً للتفاوض؟ ثمّ، ماذا عن عبد المنعم أبو الفتوح، أيمثل الإخوان في لَجْنة اللاحكماء؟ أم هو يمثّل نفسَه؟ وما عرضته هذه اللجنة يخالف تماماً ما قرره عِصَام العريان مرّات عَديدة من إنه لابد من تنحِية مُبارك قبل أي تفاوض؟

خلطة عجيبة غير متناسقة ولا منطقية مع نفسها. فتفويض عمر سليمان يتضمن إعترافاً بشرعية قراراته كرئيس، ثم إن عمر سليمان نفسه ليست له شَرعِية إذ هو مُعيّن من فاقدٍ للأهلِية فلا يُصِحّ توليته أصْلاً، فضْلاً عن مُحاورته. ونفس المَنطق يَسرى على الحُكومة المُعيّنة.

<u>مطالب الشعب وأصحاب الثورة تتمثل فيما يأتي:</u>

1. القبض على حُسنى مُبارك وعائِلته توطِئة لمُحَاكمتِهم.
2. تولية رئيس المحكمة الدستورية العليا كرئيس مُؤقت لحين إنتخاب البَديل.
3. إلغاء قانون الطوارئ فوراً، وإطلاق سراح كلّ المعتقلين.
4. حلّ مجلسيّ الشَعبِ والشُورى والمَجالسِ المَحلّية.
5. حلّ الحكومة الحالية لعدم شَرعِيتها.
6. حلّ الحزب الوطنى ومؤسّساته.
7. حلّ أجهزة الأمن المركزى ومباحث أمن الدولة المسؤولة عن الإعتقال والتعذيب.
8. تشْكيل حُكومةٍ مؤقتة لتسْيير البلاد.
9. تشْكيلِ لَجنَةٍ لتغيير بعض مَواد الدُستور اللازِمة لتسيير الأمورِ العَالقة لحينِ إعَادة صِياغة الدُستور بالكَامل.

<u>فى خِضَم الثَّورة .. لا تنسُوا هَوية الأمة</u> - 05 فبراير 2011

حين تعلو أصواتُ الحناجِر على توجيهات العَقل، وتتفوّق الحَركة على الفِكر، وحين تتلاحَم الأجْساد، وتتقارب الأنفاس، تتشَابك الأفكار وتتلاشَى الحدود بين الثوابِت، في هُلامياتٍ ضبابيةٍ مُشَوّشةٍ. لذلك فإن من المهم في هذه المواقف أن لا تضيع عن أنظارنا الأصول وألا تختلطُ الأهداف.

هدفُ الثورةِ، التى أجمَعَت عليه أطرافها، إزاحة النظام وإسترداد الحُرية الضائعة. والحرية رَديفة العَدل والمُساواة، وإحقاق الحَقّ وأبطَال الباطِل.

إذن، وحَسْب الواقع الثابت على الأرض منذ أربعة عشر قرناً، وحَسب ما تحكُم به قاعدة إنتصار الأغْلبية التي يقدّسها العلمانيون، فإنّ الغالبية العُظمى من الشَعب الثائر هي أغلبية مُسْلمة، ظَهر ارتباطُها بإسلامها في ذلك الحَشدِ الهَائل من المُصلّين في ميدان التحرير (الشهداء). وهو ما لا يَجب أن يغيبَ عن أعينِ الثائرين لحظةً واحدة، أعنى به الهَوية الإسْلامية للثورة المِصرية.

في بيان صدر عن مَجموعة من "المُثقفين" القَبَط، كان ثاني مَطالبِهم هو إقامَة دولةٍ مدنيةٍ، وهو التعبير المُسْتَحدث للدولة العلمانية اللادينية. وهم بهذا يُملون هويتهم على بقية الشَعب الثائر، رغم دعواهم، بل ودعوى الجَميع، أنّ الثورة لا تتعرّض لمطالب دينية أو طائفية. فكيف يكون مَطلباً لهم أن تكونَ الدولةَ عِلمَانيةٌ، أو مَدنية كما يحبون أنْ يسمونها؟

ثم إننا نرى الإخوان المُسلمون، كغيرهم، لا يتحدثون عن هَويَة إسْلامية، وهو ما نتفَهّمه في ظلّ هذه الظُروف، إلا إننا كذلك نعرف، وهم يعرفون، أنّ الغالبية العُظمى هم من المُسلمين الذين، حين يأتي وقتُ الإقتراعِ، لن يرْضوا بتنحِية الإسلام من الدُستور كمرجعٌ شَرعيّ، ولن يجرُأ القبط حينئذ أن يتفوّهوا بكلمةٍ إذ هو حكم الأغلبية، وقد رأوا غَضْبة المسلمين إذا غضِبوا.

ورغم أننا لا نريد ولا نقصد إلى تمزيق نسيج الأمة، خاصة في هذا الوقت العصيب، إلا إنه من الملاحظ أن القبط قد إنقسموا قِسمين في الظاهر، أحدهما الرسميّ وعلى رأسه مؤسسة الكنيسة المؤيدة للنظام، وهو ما لا يمكن أن نلومها عليه إذ مؤسّسة الآزهر ومؤسسة الإفتاء تقف في صَفّ النِظام! والشق الثاني هم من أُطلق عليهم "المثقفون" القبط، الذين أعلنوا تأييدهم للثورة على أن تتغيّر هوية الدولة إلى هوية العلمانية، أو، إن شئت، المدنيّة. وهذين الشِقّين، كما أرى، هما وجهين لِعُملة واحدة، وهو تكتيك تريد به الأقلية الضئيلة في مصر الفوز بما ليس لها ، والتعَدّى على حُقوق الغَالبية السَاحقة الثائِرة، في دولة تحْمِل هويّة تاريخِية إسلامية ثابتة مجيدة، حمت القبط واحتضنتهم مدة أربعة عشر قرناً.

وقد يكون هذا مقبولاً من محمد البرادعيّ، لخلفيته العلمانية التي ترى الحُرية في مِصر قد توجَد غَيرَ مقترنة بهَويّتها الدِينية، وقد يقبل بهذا أيمن نور، أو السيد البدوى، فكلّ هؤلاء لا يَعرِفون دين الله الخَالص، ولا يأبَهون إلا لتحقيقِ فوزٍ حِزبيٍّ ضَئيل. إلا أن هؤلاء، مثلهم مثل لجنة اللاحكماء، ليس لهم سَندٌ بين الناسِ فلا مُعوّلٌ على ما يقولون. لكنّ هذا المطلب ليس ممكناً، بل ومرفوضاً من الغالبية المُسلمة التي عبّرت عن وجهها الإسلاميّ بكل قوة وشَفافية في صَلاتها وتكْبيراتها طِوال أيام الثوْرة.

ولو أنه من المُبكر كثيراً أن نتحدث في هذا الأمْر، إذ إن النظام، بمؤسّساته الرئاسية والعَسكرية، قد أثبت عِناداً واسْتهانة بالشَعب وإرادته، ولا أحدُ يَعلم إلى الآن ما سَيقْضِى الله به على الثورة، إلا إنه يجب ألا يغيبَ هذا البُعد الهَام عن أذْهان العَاملين في تحريكِ الثورة وتأطيرها. والحَركاتُ الشَعبيةُ، متى إنحَسَر مَدّها، وتحقّقت مَطالبها المُعلنة، وقعت تفاصِيل التغيير الذي قصدت اليه في أيدى من قد لا يُؤتمن على هوية الدولة المِصْرية، وتاريخها العَريق. فمن ثمّ، وَجَبَ أن يُمثل هذا البعد مَطلباً، وإن بدا بديهياً لدى غالب شباب الثورة، إلا إنه يجب أن يكون معلناً كذلك، حتى لا يَسرقُه من لا يُؤمن به.

والقبط، لا خوفٌ عليهم في دولة إسْلامية، بل، وأقولها حقيقة مستقرة، أنّ حُقوقَهم وذِمَتهم مَرعِية ومَكفولة في ظلّ حُكم مُسلمٍ أكثر منها في ظلّ حُكمٍ وضعيٍّ لا يراعى الله في الأقلّيات التي تَعيشُ في جِواره. وطالما أنّ القبط يعلمون ما لهم وما عليهم، وطالما أنهم لا يعتدون بمطلبِ تغيير الهويّة الإسلامية التي هي مِظلة الغَالبية السَاحقة، فلن تُخفر حقوقهم، وبيننا وبينهم ذمة الله ورسوله.

وإلى هؤلاء الذين يَحمِلون هَويات إسْلامية، ويدّعون أنهم من المُسْلمين، نقول ما قاله الله سُبحانه: "ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّـٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ" الحج 41

<u>ثورةُ الكِرام .. ومَكرُ اللّئـام</u> - 06 فبراير 2011

أكاد أجزم أنّ هؤلاء القابعين على سُدّة الحُكم في مِصر، مُبارك وعِصابته، لم يُخْلَقوا من طِينٍ كما خُلق البشر، بل خُلقوا من نارٍ، كخَلْقِ الشياطين، إذ استعلوا على حُكم الله فلم يطبّقوه، وتمرّدوا على الله فعَصُوه، ثم إذا بهم يصبّون على خَلق الله كلّ مصيبة وردية ليفتنوه، أذلوه بالفقر، وبالقهر، وبالظلم، وسرقوا ماله، وشرّدوا عياله وباعوا أرضَه، واستحلّوا عرضه. لئام ذئابٌ تجلّى لؤمهم اليوم بما يفعلوه حِرصاً على ما استباحوه من دم الشعب المسكين طِوال ثلاثين عاماً. ثلاثون عاماً، يشُبّ فيها الصِغار ويشيبُ فيها الرِجال. وقد أحسن الشيخ القرضاوى حين استشهد بأبيات أبو الفوارس بن الصيفيّ في التفرقة بينهم وبين الشعب العريق:

حَكَمْنا فكان العَدلُ منا سَجــيّة فلما مَلَـــكتُم سَال بالدَمِ أسْــطُحُ

وحللتمو قتل الأسرى وطالما بقينا على الأسرى نمُنّ ونَصفَحُ

فحَسبكُموا هذا التفاوت بيننــا وكلّ إناءٍ بالذي فيه ينْضَــــحُ

هذا هو الفارِق الأصيل بين ثورةِ الشبابِ التقيةِ النقيةِ التي لم تلوّث يديها بعنف أو قتل، بل ظهر منهم كلّ ما فيه الرحمة والصبر والتواصِل والصمود، فكان الواحد منهم كما وصف ذي الأصبع العدواني:

إني لعَمركَ ما بابـــي بذي غَلَــقٍ عن الصَديقِ ولا خَيري بمَمنونِ

ولا لِساني على الأدنى بمُنطِلـــقٍ بالمُنكراتِ ولا فتكي بمأمُـــونِ

لا يخْرج القَسْر مني غير مَغَضَبة ولا ألين لمن لا يبتغــي لينـــيِ

وبين شياطين الحُكم الفاسقِ الظالمِ الكافر. نظامٌ يقتل أبناءه ويوجه سيارات تدهسهم بلا رَحمةٍ، ويأمر زبانيته يطلقون الرَصاصَ الحيّ على الناسِ عَشوائياً تارة، وقنصاً تارةً أخرى، ويستمر في مُعاندة الشَعب برُمته فيجلس الطَاغية ليرأسُ إجتماعاً، كأن شيئاً لم يكن، ليس فيه أفضل من أن يوصف بما وصف به المتنبي كافوراً:

جَوعَانُ يأكل من زادي ويُمسِكني لكي يقال عَظيمُ القدرِ مَقصودُ

جانبٌ يُحْيى ويُشَيّد ويأمَلُ في مُستقبل أفضَل، وجانبٌ يعيثُ فَسَاداً في الأرضِ ويظلم ويقتل ويشرّد، ويريدُ للمَاضى الأسْود أن يَستمر إلى أنّ يَموت الشَعب كافَة. قومٌ عطّلوا كلّ ما أمر به الله ومنعوه، وفعلوا كلّ ما حرّم الله.

- عَطّلوا شَرع الله سُبحانه، والله سُبحانه يقول: "وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ" المائدة 44
- قتلوا الدعاة إلى الله وشردوا بهم، وقد قال سبحانه: "وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ" آل عمران 21
- أشاعوا الفواحش في الناس تحت سَتار التّغرّب والفنونِ الخَبيثة، وقد قال تعالى: "إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَـٰحِشَةُ فِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ" النور 19

- فعلوا ما هداهم له شيطانهم من تخريبِ الأوقاف ومهاجمة الحِجَاب والنِقابَ ونشر العلمانية وقد قال تعالى: "ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لِلَّذِينَ كَرِهُوا۟ مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِى بَعْضِ ٱلْأَمْرِ" محمد 26
- والوْا الصهاينة والصليبيين وأعانوهم على المسلمين في فلسطين، وقد قال تعالى :"يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَوَلَّوْا۟ قَوْمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ" الممتحنة 13، وقال تعالى: "يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ" المائدة 51
- قتلوا النفس التي حرّم الله بدعاوى باطلة أو بلا دعاوى، وقد قال تعالى :"وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ" الأنعام 8
- سرقوا ونهبوا وإسْتباحوا وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ دَمُهُ وَمَالُهُ وَعِرْضُهُ" رواه البخاري. (وهم ليسوا بمسلمين).

هؤلاء هم من حَكَموا مصر ثلاثين عَاما، فأرسوا فَسَاداً أعْمق جذوراً وأبْعد غَوراً مما ظَنّ النَاس جَميعاً، ونهبُوا سَبعين مِلياراً من الدولارات (اي ما يقرب من نِصف تريليون من الجنيهات**!**)، ثم لا يزالون يُخرِبون البلاد ويقتلونَ العِبَاد ليَستمروا في الحُكم وكانّ لهم كرامة تُصَان، أو ماء وجه يُحْفَظ. هؤلاء هم من حقّ فيهم قول الله تعالى:

"إِنَّا جَعَلْنَا فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ أَغْلَٰلًا فَهِىَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ فَهُم مُّقْمَحُونَ ﴿8﴾ وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَٰهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴿9﴾ وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿10﴾" يس

"اللّهُمّ! إنْ تَهْلِكْ هَذِهِ الْعِصَابَةُ"... - 06 فبراير 2011

أُشْهِد الله أن يدي ترتعِشُ وقلبي ينتفضُ من مُجرد التفكيرِ في موضُوعِ مَقالي هذا، لكن الواقعَ يفرِضُ نفسَه فوق خَوفِ الخَائفين وأملِ الآمِلين ورَجَاء الراجين. والتحَسّب من الشَر فطنة.

قدّم الشَعب المِصريّ العديد من التضحيات. عشرات الآلاف الذين لا يزالون مُعتصِمين في ميدان التحرير، الشَعب لا يزال مُصمّماً، الشَباب لا يزال عازماً، لكن، ويالها من لكن..! دعونا ننظر على أرض الواقع. **قدّم الشَعب المِصريّ**

- صُموداً وعَزماً وتصْميماً وشَجَاعة.
- شُهداءاً وجرحى روَوْا بدمائهم تربة الثورة لتكون قابلة لثمارِ الحرية.
- وقتاً وجَهداً وخسارة في المَال والأنفس لأيامٍ طويلة كانت، في ظِلّ أي نظامٍ آخر، كفيلة بإسْقاط إمبراطورية لا مجرد جمهورية فاسدة.

لكن كما كان إندلاعُ الثورة معجزة من المعجزات، فإن تغلغل الفساد في مؤسّسات الدولة وسيطرة النظام عليها، مما جعله صامداً حتى الآن، أظهر إعجازاً مضاداً.

ففي المقابل: أعلن النظام، مرة تلو الآخرى، علانية لا سراً:

- رَفَضَ النظام تنحية مبارك، وإكتفى بعدم ترشحه مرة أخرى.
- رَفَضَ النظام نقل سلطات مبارك لنائبه
- رَفَضَ النظام إلغاء قانون الطَوارئ "في هذه الظروف الراهنة"، وكأن الظروف الراهنة ليست من صِناعة النِظام نفسه**!**
- رَفَضَ النظام حلّ الحِزبِ الوَطنيّ، وإكتفي بتعيين أحد رجاله بديلاً لجمال مبارك وصفوت الشريف، مع إحتفاظ صَفوت برئاسَة مَجلسِ الشُورى**!**
- رَفَضَ النِظام حَلّ مجلسيّ الشَعب والشُورى، وإكتفي بالنظر "جدّياً" في الطُعون المُقدّمة**!**
- رَفَضَ النِظامُ تشكيل لجنة لإعادة صياغة الدستور، وإكتفى بالوعد بتعديل مادتيّ الدستور 76 و77، تعديلاً يتم تحديدُ أبعَادِه لاحقاً**!**
- لم يُطلق النظام أيّ من المعتقلين، ولم يتوقف عن الإعتقال، ولا يزال إعْلامُه مُوجّها عميلاً كما كان.
- لم يتعرض النظام بأي حديث عن مؤسسات القمع من شرطة وإرهاب (أمن) مركزيّ وإرهاب (أمن) الدولة ومباحثها، مما يدلّ على إبقائه لها لتقوم بنفس الدور الخسيس.

وبالجملة، فإن النظامَ باقٍ، مستقر، يظهر أنه لا يعبأ بحُشودِ ميدانِ التحرير، فهي بالنِسبة له كهايد بَارك، كما عبّر أحد المُعلقين، طَالما أنّ الحياةَ خَارجه سَائرة كعَادتها.

أحسب أن الثورةَ، إنْ عَاجلاً أو آجِلاً، ستهدأ رياحُها وتتراخى قبضتُها، لا لضعفها بل لأنّ ذلك من طَبائع الأمور، إن استمرت في إستاتيكية ميدان التحرير، فسيتمَكّن نظامُ مبارك من السَيْطرة على الوَضْع بما يجْعله كزوبَعَة في فنجان التحرير.

الأمل الوحيد الباقي الآن، يتمثل في:

- حدوث تغييرٍ نوعيّ في تناول الثورة لديناميكيتها، من التجمع إلى الإنتشار، ومن السلم إلى المواجهة، كالإستيلاء على مبنى الإذاعة والتليفزيون عنوة.
- تكوين قيادات بديلة تتمرد على كلّ قيادة للنظام في مواقع العمل واستبدالها بقيادات من الشعب.
- العصيان المدنيّ الكامل بالإمتناع عن الذهاب للعمل في المؤسّسات الحكومية لشلّ حركة النظام كمااستخدم النظام تكتيك شلّ حركة الثورة من خلال إيقاف المترو وخدمات النت والمحمول.

يجب أن تتحرّك هذه الثورة في إتجاه جَديد قبل أن يقضِى النظام عليها قَضَاءاً تامّاً ونهائياً ومُفزِعاً، فإن هذا النِظام الدَموى الذي يدْهَس أبناء الشَعب بسياراتٍ تقتل العَشرات دُفعة واحدة، لن يتوانَي عن قتل الآلاف حين يهدأ المشهد الحاليّ، ولات حين مناص**!**

وما علينا الآن إلا الدعاء، كما دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"** اللّهُمّ**!** إنْ تَهْلِكْ هَذِهِ الْعِصَابَةُ مِنْ أَهْلِ الإِسْلاَمِ لاَ تُعْبَدْ فِي الأَرْضِ" رواه مسلم، فإن هلاك عصبة الثورة يكرّس القهر والكفر والفساد إلى أن ياتيَ الله بأمره.

أيها الإنتهازيون .. إرفعوا أيديكم عن الثَّورة المِصْرية - 07 فبراير 2011

الشَرعِية الثورية التي تتجمع اليوم في ميدان التحرير، وكافة ميادين محافظات ممصر، هي الشَرعية الوَحيدة التي يجب أن تَحترِمها كلّ الجَبهات المَعينة، سواء أفراداً أو جماعاتٍ أو أحزاب سياسية. ذلك أنّ كافة هذه الجهات قد أخذت حظها من الوقت لتكون لها قاعدة شعبية تمكنهم من إطلاق شرارة الثورة. لكن عجزت كلّ هذه الأحزاب والجماعات عجزت عن التواصل مع الجماهير أو تكوين شعبية حقيقية، أو قيادة ملهمة. بل ظلوا يصدّعون أدمغة الناس بكلام لا تعرف له ظاهر من باطن، ولا وجه من قفا!

فما كان من شباب مصر الواعي إلا أن أخذ بناصية الأمور، ونظّم هذه الإنتفاضة الثورية المباركة، مخلّفين وراءهم أنقاض الماضى المُترهّل، الذي لم يقدر "حكماؤه" أن ينيروا الطريق لهؤلاء الشباب بمشاعلِ حكمتهم المَزعومة.

لا أدرى أية جبلة صُنع منها هؤلاء العملاء الذين يتخفون وراء أسماء أحزاب وهمية لا طعم لها ولا رائحة! لا أدرى ما الدور الحقير العميل الذي يقصد اليه هؤلاء المتحاورون! هم والله من نفس عجينة مبارك وأحمد عز. إنتهازيون ساقطون عديمي الشرعية، بل والكرامة. مثلهم مثل الضباع الجائعة التي تتصيد فتات الأسود لتأكل الجيفة من وراءهم.

الإخوان المسلمون، أين كانوا نَائمين، وهذا الشباب يدبّر أمراً جللاً، خشيت جَماعة الإخوان أن تُقدمَ على مِثله عَشرات السِنين، بكل ما لها من كَوادر وشَوادر!

ياللعار، يقولون: "دخولنا في المفاوضات كان لتقديم المطالب الشعبية"! وكأنهم يتحدثون إلى هِبْلٍ ومُغفلين! وهل يحتاجُ مبارك وُسليمان إلى من يخبرهم عن المَطالب الشعبية التي يعرف عنها كلّ قاصٍ ودانٍ في أنْحاء المعمورة؟ نفس التكتيك السياسيّ المريض الذي يتبعه النظام، عن طريق "إضرب ولاقي"! لم يرتقى هؤلاء إلى مستوى الحدث الذي يجرى أمام أعينهم، بل ظَلّوا يفعلون ما تعوّدوه في عَهد الخَوف والقمع، اللجوء إلى أسلوبِ المُحاورة والمُداورة، قدمٌ هنا وأخرى هناك!

وقد فرح الناس حين رأوا في قائمة القيادة الميدانية "ائتلاف شباب ثورة الغضب"، عدد من شباب الإخوان ضِمنَها، ولعلهم يمثلون أنفسهم، ويتركون وراءَهم تلك القيادة الهرمة التي تلوّثت بجراثيم الخوف والقمْع وتراكَمَ عليها غُبار الإرهاب وصَارت تتحركُ خَائفةً تترَقب.

حزب الوفد، حزب التجمع، حزب الندامة، وحزب الحسرة وما أكثرها من أحزاب، لا تستحق أن يتحدث عنها المتحدثون، إن هي إلا مقارٌ مؤجرةٌ لصَالح شاغليها، لا لصالح مواطنيها.

الشَرعِية الحَقيقية هي تلك التي تنبع من بين شباب الثورة، وهم الجديرون بقيادتها، فإرفعوا، أيها الإنتهازيون، أيديكم عنها وعنهم، وردّوا حكمتكم إلى نحوركم، وتفاوضوا باسم أنفسكم، فأنتم خاسرون إن خَسِرت الثورة، وخَاسرون إن رَبِحَت، خَاسرون على الحَالين، فإنه لن يكون لكم مِصْداقية بعد عند الشَباب الواعي، أو عند الصَادقين من الشُيوخ.

<u>الثورة المصرية .. بين الثبات والحركة</u> - 08 فبراير 2011

أكرر ما سبق أن ذكرت، وذكر غيرى، أن الثورة لابد من أن تبدأ في تنويع حركتها وتغيير استراتيجيتها، وإلا واجهت خيارات ليست مما نحب لها أن تواجه.

من الواضِح أنّ النِظامَ الفاسد قد استوعب هذا القدر من الثورة، وطوّر آليات التصَدى للثورة بالتكتيكات التالية:

1. العمل على الفصل بين الشعب العامل خارج دائرة التحرير وبين من يسمونهم "المعتصمون"، وهو ما يوحى بأن الأمر لم يعد ثورة، بل هو إعتصام، يطالب بما يطالب به، لكنه أولاً وأخيراً، إعتصام.
2. تسْريب المَال بالقطّارة إلى المُوظفين من خلال فرعين في طَرفي القاهرة لتشتيت القدرة على العَودة للتجمّع.
3. الضَغط على المُوظفين لإستمرار توجّههم إلى مواقع العَمل، وهي رسالة إلى الجميع بأنّ الحَياة مُستمرة كالعَادة، وانّ هؤلاء الشباب هم الخارجون عن الشَرعية. كذلك ليقلّل من فُرَصِ انضِمامهم إلى الثوار.
4. استدراج الإنتهازيين والمغفلين من الأحزاب الكرتونية والإخوان، السَاعين لإيجاد أرضِية شرعِية لهم عند النِظام، إلى حِوار، خلصوا منه إلى ما ردّده العميل عمر سليمان من أن "الإجتماع مع كافة قوى المُعَارضَة قد خلُص إلى الإتفاق على بنود، وقد أصدر الرئيس توجيهات ...إلخ". وقد حققَ النظامُ غَرضَه من الجُلوس إلى هؤلاء الذاهلين، وهو اللعب على النتائج وتصوير الثوار على أنهم مجموعةٌ خارجةٌ عن شرعيةِ المُعارضة.
5. المراهنة على عامل الوقت ليصبح التظاهر والإعتصام أحد مظاهر الحياة العامة لحين.

من هنا فإن تطوير أشْكال الثورة أمر حَتميّ لابد منه لضمان إستمرارها. الثورة بدأت، واستمرت، سلمية ، لكن...لكن هذا الوضع قد لا ينشأ عنه نتيجة أكثر مما قدّم النظام بالفعل، نظراً لإعتماد النظام على المؤسّسة العَسكرِية في وجوده واسْتمراره. <u>الصِراع الآن واضحٌ بين طرفيه، الشَعب من ناحية، والمؤسّسة العسكرية من جهة أخرى[1]</u>.

إنه من الخَطأ أن نقول أنّ النِظام الآن هو عدوُ الشَعب ، لأن النِظَام الحَالي الحَاكم هو المؤسّسة العسكرية، ليس الحزب الوطنيّ الذي ليس له كيانٌ حقيقيّ. مبارك وعمر سليمان والطَنطاوى هم رؤوس المؤسّسة العَسكرية وهم يَعرفون أنّ تنحّي مبارك يعنى تنحّي المؤسّسة العَسكرية، وهو إنهاء فترة الحُكم العَسكريّ منذ عام 1952.

يجب أن تنتبه الثورة إلى أنّ طَبائع الأمور تَستدعى الحَركة والديناميكية، وإلى تطوير الوسَائل وتوسيع دائِرتها ونوعيتها، مع الإستعداد إلى مواجَهة عنفٍ، وأنّ مُحَاصَرة مَجلِسيّ الشَعب والشُورى ومجلس الوزراء ومبنى الإذاعة والتليفزيون، والإستمرار في ذلك، هو الحدّ الأدنى الذي يمكن التحرك به الآن، إلى أن يأتي وقت تصعيد آخر.

"وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ" يوسف 21

(1) ذكرنا ذلك في 08 فبراير، وهو ما انتهى اليه الأمر في 25 أكتوبر!

<u>المؤسّسة العَسْكرية ... عَدو الشَعب الأول</u> - 08 فبراير 2011

أعلن عمر سليمان أن "النظام لن يتغير وأن مبارك لن يرحل". هكذا وصل الموقِفِ الحَاليّ إلى طريق مَسدود.

الشعب يريد إسقاط النظام ورحيل مبارك. والمؤسّسة العسكرية تريد الإحتفاظ بالنظام، كما هو، بكل سيئاته وآثامه، بكل غروره وعنجهيته وقمعه وإرهابه، النظام برمته، وبأمنه المركزيّ، وأمن الدولة والمباحث العامة وإرهاب الشرطة، تحت ظل قانون الطوارئ، والحزب الوطنيّ، دون تعدد الأحزاب، أو تغيير الدستور، أو حرية الصحافة، أو إستقلالية القضاء... دون اي تغيير، إلا بالتحرك إلى الأسوأ، وهو رئاسة عمر سليمان، عدو الشعب الأكبر وعميل إسرائيل المفضّل.

لابدّ أن يعرف الثائرون أن عدوهم الأول الذي يقفُ في وجهِ حُريتهم وكَرامتِهم ومستقبلهم كله هو تلك المؤسّسة العَسْكرية التى يُسمونها "الجيش". الجيش لا يريد لمبارك أن يرحل، لا مَحبّة في وجهه، لكن لأن ذلك يُسقط مكاسب الجيش التي راكمها على مدى ثمانية وخمسين عاماً منذ إنقلاب 1952. وقد سَيطر الجَيش على مُقدرات الشَعبِ المِصريّ كلّ هذه المدة من خلال رؤسائه الثلاثة عبد الناصر والسادات ومبارك. والجيش، كما أفصح اللواء عمر سليمان، ليس على إستعدادٍ للتنازلِ عن سيطرته على الشعب المسكين، والذي ظلّ يحلُبَه طوال هذه المُدّة، من خلال امتيازات خيالية، يعرِفها القاصِى والدّاني، لقياداته على كافّة المستويات.

<u>المعادلة المستحيلة</u> الآن هي: إذن، إلى أين تتوجه إرادة الشعب وطلباته الآن، بعد هذا التصريح الصَريح الذي لا مُوارَبة فيه ولا مُداوَرة؟ الرجل يقول: نحن، الجيش، لدينا الإرادة والعزم على عدم التغيير، كما انّ لكم، الشعب، الإرادة والعزم على التغيير، لكننا نحسب أننا أصحاب الكلمة الأخيرة في هذا الأمر، لأننا اصحاب القوة الفعلية، والأنياب الحادة، التي تلزم لكلّ إرادة، سُواءاً للتغيير أو عَدَمِه.

والشعب يقول: لن نغادر حتى يرحل النظام، ويتنحى مبارك، ونحن، رجالاً ونساءاً وأطفالاً، شُيوخاً وشَباباً، سَنظلّ مُعتصِمين في أماكننا حتى تتحقق مَطالبنا، أو نموت على ما نَحن عَليه.

<u>السيناريو الوحيد المُتوقع من النظام</u> حَالياً هو أن الجَيش سَيُحَاول، إبتداءا من الغَد على الغَالب، أن يحتلّ ميدان التحرير ويغلق مداخله، ويمنع الوصول اليه، ويحصر من هم فيه بالداخل، حتى يتم تفريخهم وتفريغهم.

<u>والسيناريو المُضاد،</u> هو أن الشعب لا يقبل بإحباط ثورته بهذا الشكل المهين، فيتصدى للجيش، وتكون المجزرة التي يسعى لها عمر سليمان. حينها سيسقط الآلاف من الضحايا، ويقتل الجيشُ أهلَه وأقاربه، حِفاظاً على مُكتسَباتِ رؤسائه من الخونة وعلى رأسهم النائب الصهيوني **<u>لواء</u>** عمر سليمان، ووزير الدفاع **<u>المشير</u>** الطنطاوى، ورئيس الحكومة **<u>لواء</u>** أحمد شفيق. وكما نرى، فالجيش قد أحاط بأركان الحكم الثلاثة، الرئاسية، العسكرية، والحكومية.

حينها تتحول الثورة، إجباراً لا إختياراً، إلى ثورة دموية، وتتخلى عن أنها "سلمية سلمية"، ثم يحكم الله بعدها ما يريد.

أو ينسحب الناس إلى بيوتهم، ويا ويلهم حينئذ من إنتقام النظام**!**

إذن علينا بالصبر، والثبات وعدم اليأس مهما كانت النتائج، ثم **<u>تقوى الله وإحتساب النفس فى سبيله</u>،** فهو وحده أعلى وأبقى من مصر، ولا ننسى أن الشهداءَ أحياءٌ عند ربهم يُرزقون.

"يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ" آل عمران 200

رَحيل النِظام .. أو الطُوفان - 09 فبراير 2011

بعد مِضى ستة عشر يوماً على مِيلاد الثَورة المِصرية، انحَسمت الخِيارات أمام النظام إلى خَياره الأخير، وهو الدَفعُ بالجَيش لمُواجَهة الشعب. والجيش، كما قلنا من قبل، لم يظهر منه إلا الحِياد السَلبيّ الذي يدعم النظام، ولو بطريقٍ غير مباشر، عن طريق حِماية المُنشَآت الحكومية، خاصّة السّيادية كالإذاعة والتليفزيون. وهوما دعا إلى التشَكك في دور الجَيش ومؤسّساته، لما لقِياداته العُليا من مَصَالِح شَخصِيّة وفِئوية، حَازَته هذه الفِئة العَسْكرِية مدة سِتة عُقود كَاملة.

القيادة العليا للجيش باتت تلوّح بإطلاق العِملاق العَسكريّ بكل آلياته لينقَضّ على أبْناء الشَعب الذين هم أهله وعشيرته، بصفتها المُتحكمة حتى الآن في المَسار السِياسيّ في مصر، من حيث أنّ كل من رئيس الجُمهورية السَاقِطِ، ونائبه ووزير دفاعه ورئيس حكومته هم من أفراد هذه المؤسّسة العَسْكرية.

وفي المقابل، ينحَصِرُ الخَيار الوحيد أمام الثورة المصرية في أنْ تتصدى لهذه التهديدات، سواءاً على المُستوى النَفسيّ، وهي لا تَزالُ في مستوى التهديدِ والوعيد، أو على المُستوى الواقعيّ إن تحولت إلى واقعِ صِراعٍ على أرض مصر. وهو خَيار أظَهر الشَعب الصَامد في ميدان التحرير وغيره من البقاع الثائرة إصْرارَه على المِضيّ فيه قُدُماً إلى النِهاية.

وهو ولا شَكّ قبولٌ بتحدٍ عَسيرٍ ستكون نتيجته دمارٌ واسع النطاق في مصر وعليها. سيسقط شُهداء كثيرون، وستُدمر منشآت وتتعطل أعمال وتفقد أموال لا حصر لها. فالعجب أنّ هذا الخَسيس مبارك يدّعى أنه لم يقرر البقاء إلا للحفاظ على الأمْن ومَنعاً للفوضى! جِبلّة نتنة ليس لها مثيل. ويدّعى وَلِيّه العميل الصَهيونيّ عمر سليمان أنّ بقاء الخَسيس لازمٌ للتغيير! وأذكر في سياق هذا الكذب قول شوقي: كَذِبٌ وتَضْليلُ أحلامٍ وسفسطةٍ. نعم، لم يعد لدى هؤلاء ماء في وجههم يحفظونه، إن وُجد فيه ماءٌ يُحفظُ في يوم من الايام.

وتأتي أخبارٌ عن خلاف بين العميل الصَهيونيّ عمر سليمان وبين رئيس الأركان سامي عنان. ولا نعرف عن طبيعة هذا الخلاف، أو عمقه، لكن حقيقة أن هناك خلافٌ بين صفوف المنظومة العسكرية يحملُ أملاً في أن تخرج هذه المؤسسة عن سَيطرة قيادات النظام الفاسدة، ولعل سامي عنان[1] أن يزيح هؤلاء وتكون له يدٌ بيضاء عند الشعب. لكنّ هذا الفرض لا يزال بعيداً عن أرض الواقع

لكن السؤال: هل هناك بديل عن المواجهة؟ هل هناك طريقٌ آخر تنجح فيه الثورة دون هذه الخسائر المُجْحِفة؟ لا أرى أي مخرج بديلٍ إلا تنحى هذه العصبة العسكرية، وتسليم مبارك للمحاكمة، وهو ما لا يمكن أن يحدث أبداً[2]، إذ هذا رهانٌ على حياتهم شخصياً، فإن أيّ حُكومة ديموقراطية لن تتهاون في حقّ الشعب في محاكمة هؤلاء واسترداد حق من قُتل وعُذب واستبيحت كرامته ونُهب ماله. وهو ما يعرفه رجال العصابة جيداًن إذ بدأت بالفعل ملاحقات حقوقية على المُسْتوى القوْميّ والعالميّ.

هي إذن مواجهة حياة أو موت بالنسبة لكلا الطرفين، الشعب في كفة، وعصابة العسكريين من ناحية أخرى. وهو إذن الطوفان!

(1) لم يكن تبين بعد للكاتب بعد عمق العمالة التي تورط فيها رئيس الأركان مع الأمريكان

(2) وهو ما حدث تحت الضغط الشعبيّ مؤخراً، لكن بطريقة صورية كاريكاتورية.

<u>إلى جيش مصر.. إحسموا أمركم بينكم</u>! - 10 فبراير 2011

عجيب أمر هذه الجِبِلَّة التي إسمها مبارك! الرجل لا يرى ولا يسمع ولا يفهم. لا يزال فيه بقية من عنادٍ على الإستمرار في مسرحيته الهزلية التي لن تنتهى إلا بكارثة على البلد كلها.

إذن، الإصْرار على زَوال النِظام واستمرارِ المُظاهرات، مهما طال الأمد، هو بلا شكّ الطَّريقِ الوحيد الذي يجب أن تَسير فيه الثورة حتى النصر. لا يمكن التراجُع عن هذا المَطلب، ولا التباطُؤ في عملية تحصِيله.

مصر كلها الآن على قلب رجلٍ واحدٍ للتخلص من هذا الورم السرطانيّ الخبيث. دَخَلت قوى العمال والنقابات على الخَطّ مع الثَّورة التي كانت قد إتّخَذَت سِمُة الشَبَاب المُثقّف في أوّل أيامها، شَباب الفيس بوك، ثم انضمّت اليها كافة قوى الشعب وأطْيافه، بعد أنْ سَقَط جِدار الخوفِ والرعبِ من نفوسِ الناس، وعَرفوا أن ما همْ فيه من ظُلمٍ وقهرٍ وفسادٍ، أشدُ وأوعرُ وأبعدُ أثراً في تهديدِهم من المَوت ذاتِه. وإنضم المُحامون والأطباء والصَحفيون وأسَاتذة الجَامعات وموظّفوا الصحة وغيرها، إلى قوى الثورة، وهو ما يُعطِى زَخَماً غَاية في القُوة. وإن دَخَل عُمال قناة السويس على خطّ الثورة، فإن القوة الشعبية ستبلغ أقصى ذروتها.

الأمر الآن في يدِ الجيش، إذ إنّ الجيشَ لا يزال لم يحسم أمره رغم بيانه الأول، والشَعب الآن يخرُج عن بكرة أبيه ليسقط النظام، سواءاً بالتحفظ على مبارك لحين مُحاكَمته، وإلحاق عُمر سُليمان وأحمد شفيق به، ومن ثمّ حلّ مجلسيّ الشعب والشورى والحكومة، وحلّ الحزب الوطنيّ وكافة أجهزة الأمن الإرهابيّ.

الجيش يتلكأُ في أداء مهمته، وهو قادرٌ على إنهاء هذا الموقف في ساعة زمن، قبل أن يوقع مبارك البلاد في حالة دموية تتمثل في حرب بين قواته وقوات الحرس الجمهوريّ الموالى لمبارك مباشرة، وبين الشعب وقوات الأمن التي لا تزال مختفية ومتخفية بين الناس.

على الجيش أن يكون مسؤولاً وعلى مستوى الحدث الذي سيغير وجْه المنطقة كلها إلى غير رجعة.

أهيّ مَدنيّة لا عَسْكرية؟ .. أم مدنيّة لا دينية؟ 12 فبراير 2001

لا زلت في حِيرة من أمُرى حين أسْمَع مُصْطلح "المدنيّة" يتردّد هُنا وهُناك على ألسِنة العَديد، وعلى شَاشَات التليفِزيون من أنّ "جَمَاهير الثورة تُطالبُ بحِرية تكوين الأحزاب على أُسُسٍ مَدَنِية"؟ ما الذي تعنيه هذه الكَلِمَة؟ ما المَقصود منها؟

هل المَدنيّة التي يعنيها الثوار تعنى أن يَرجعَ الجَيش إلى ثكَناته، ويؤسّس مَجلساً للحكم من مدنييّن دستوريين، تكون مهمته تكوين حكومة تصْريف أعمال نظيفة لا تمُت للنظام البَائد بصِلة، ثمّ يليها حلّ المَجَالس المُزيّفة، والتهيئة لإنتخاباتٍ جديدة؟

أم المقصود بالمَدَنية أنها الّلادينية، وهو إسْتعمال خَاطئٌ لُغوياً أولاً، إذ مقابل الدينية هو الّلادِينية، لا المَدنية، ومقابل المَدَنية هو الهَمَجِية لُغَةً، أو العَسْكَرية إستعْمَالاً.

الأمر، كما ذكرت في عَديدٍ من المقالات التي نشرتها عن مفاهيم التجديد والوسطية وغيرهما، أنّ تمييع تلك المُصْطَلحات هو تمييعٌ مقصودٌ لكسب أنصارٍ ممن لا يتعمق المعنى الذي يحمله اللفظ، أو يفرّق بين المدلولات المرادة بالألفاظ.

الواجب أن لا ينسى شباب هذه الثورة أنّ نفسَ المفهوم الديموقراطيّ يحتّم علينا أن نحترم دين الأغلبية المسلمة، وأن يعرف أنّ الله سبحانه سَيسْأل كلّ فردٍ من الناس عن إسهامه في ثورةٍ لم ترفع اسمه سبحانه في شعاراتها، ولا وضعت شريعته سبحانه في طلباتها، خضوعاً لمعطيات إجتماعية علمانية تمثل أقليّة، تريد أن تفرض أيديولوجيتها على الأغلبية. يجب أن يعلم أؤلئك الشباب الثائر أنهم موقوفون عند ربهم، وأنهم، بهذه الخطوات الجليلة التي إتخذوها، رفعوا سقف مسؤليتهم أمام الله سبحانه، فإن نسوه نسيَهم، وإن رفعوا دينه وأيدوا شرعه أيدهم "يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ "محمد 7.

الإسلام يَعلو على كلّ ما عداه. الإسلام هو المَدنية والحَضارة بمعناهما الواسِع الأعمّ. الإسلام هو الذي يضمن حقوق الأقليات لا العلمانية المُبّطنة بتعبير المَدنية. صَلاتكم في التحرير، ودعاؤكم من القلوب، حين عز من يجيب إلا الله، هو ما جعل حلمكم حقيقة وخيالكم تحقيقاً. فلا تديروا ظهوركم اليوم لربكم وإلهكم، فإن النصر هو نصر الله، وإن الكلمةَ هي كلمتُه.

ها أنتم قد مَنَحْتم لَقَب الشهداء على من سَقطوا في المَيدان، فهم قتلوا إذن في سَبيل الله لا في سبيل العلمانية اللادينية. وها أنتم قد مُنَحْتم فرصة العمر لتموتوا في سبيل الله، أو لتحيوا بإحياء كلمته "وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ "النور 40.

لا تُفتنوا عن دينكم تحت أي شعارٍ، ولا تنخلعوا من هَويتكم خلف أي إدعاء، فقد والله رأيتم آيات الله تعمل أمامكم، وتحرّكَكم وتنصُركم، وليس في الغضُّ عنها وإغفالها إلا خسارة الدنيا والآخرة "وَإِن تَتَوَلَّوْاْ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ أَمْثَـٰلَكُم"محمد 26.

ثورةُ الشَباب .. وثَروةُ الشُيوخ 15 فبراير 2011

لعلّ ما يعزّينى، كأحد شُيوخ هذا الجيل، الذين تَسَرّبت من بين أيديهم فُرصَةُ المُشَاركةِ الفِعْليةِ في هذه الثورةِ المُبارَكة، هو إننا، كَجيلٍ سَابق، قد شَاركنا، أو بَعضَنا، في وقفاتٍ صَامدة في عَهديّ عبد الناصر وأنور السادات. لازلتُ أذكر ما حَدَثَ في شتاء 1968، في سَاحة جامعة القاهرة، حين تفجّرت المظاهرات ضد عبد الناصر بعد وَكسة 1967، وأذكرُ أنّ طلاب قِسم الكهرباء قاموا بكهرَبة سور الجَامعة لمَنع قوات الأمن من الدُخول لفَضّ الإعتصَام، واستطعنا أن نجذِب سَيارَة مَطافئ داخِل أسوار الجَامعة والهُتاف من فوقها. ثمّ شاركنا في عام 1972، في إعتصام ميدان التحرير، وكنت وقتها مُهندِساً في حديد وصُلب حُلوان، حيث قضينا يومين مُعتصِمين في الميدان، أعقبَهما إعتقالاتٍ في صفوف المتظاهرين، ثمّ عام 1982، صَدر قرارٌ بالإعتقال لي ولعدد من إخواني، بُعيد مَقتل السَادات مباشرة، دارت بعدها عَجلة الحَياة في غُربَة قاسِية طويلة، حَرَمتنى من رؤية أبي، إلا لِمَاماً، حتى توفّاه الله.

تَاريخٌ عاشَه شَبابُ ذاك العَصر، وهم شيوخ هذا الزمن، قدّموا فيه ما أمْكَنهم حَسْب ظُروف زَمَنِهم، وإن تراجَعَ دَوْرُهم في العِقدين الأخيرين لقسْوة القبضةِ الأمنيّةِ من ناحية، وتدَهور الوضْعَ الإقتصَاديّ من ناحية أخرى. ويجب أن لا ينسى الشَباب الثائر الآن، أنّ جيل الآباء كان مُجبَراً على الإنكِباب على تأمين حَياتهم أطفالاً، وإعطَائهم الفُرصَة للنُضْج والشَبّ والعِلم، الذي أدّى إلى ما رَأيناه من ثورةٍ ونَصرٍ. كذلك، فإن الغضَبَ المُعْتَمِل في نفوسِ الآباء كان ولاشكّ عَاملاً حاسماً في بناء الثورة أمَلاً وحُلماً في نفوس الأبناء، والولد مرآة أبيه، في غالب الأمر، وإن إختلفت طرق التعبير في كثير من الأحيان، وقد رأيت ذلك في نفسى حيث كان أبي رحمه الله تعالى من أشدّ الناسِ فهماً لسياسة عبد الناصر القمْعِية، وكراهةً لحُكمه الفرديّ، مما أورثني حِسّاً يكرَه حكم العَسَكر، ويتحسّس من وعودِهم وعُهودِهم، منذ أن كان يُحدثنى عن سِياسة الطَاغية الأسبق، ويذرعُ في نفسى هذه البِذرَة في أوائل الخَمسِينيات المُنصَرِمة.

وكنت قد نشَرتُ مَقالاً في 3 سبتمبر 2010، بعنوان "مُراجَعات .. جيل السَبعينيات"[1] ، أنْكرتُ فيه نَفسى وأبناء جيلي، الذين شَعَرتُ أنهم فرّطوا في واجِبِهم نحو مجتمعهم ولم يؤدوا ما عليهم من حقٍ، يقفون به شهداء عند الله سبحانه.

لكن، مع كلّ ذلك التقْصير، فإن حِكمةَ الشيوخ لا تزالُ تمثّلُ رَصِيداً هائلاً من الخِبرة والعُمْق والدراية، مبنيّ على تراكُمِ خِبرة السِنين وعمق البحث وطول النظرِ والدأب على الإسْتدلال. فهي إذن ثروة تحتاجها الثورة، وهي ذخيرةٌ تحمِلُ خبرةَ الماضي، ووَعي الحَاضِر، وتصَوّرَ المُستقبل. وهي صِمامُ أمانٍ للشَباب أن يخرُج بحَمَاسه وقوّته في مَسارٍ سلبيّ دون إعتبار عَواقبَ الأمور ومآلاتها، سواء بالإفراطِ في إتجاه معينٍ أو بالتفريطِ فيه.

لسْت أدعو لوصَاية الشُيوخ على شَبابِ الأمّة، لكن أدعو أن يلجأ شَبابَ الأمَة إلى شُيوخِها، الصَالحِ منهم وذوي العِلم والمَاضي المُشَرّف، الذين لم تسْتهويهم الثروة ولا السَطوة، ولم يبيعوا ضَمَائرَهم في سوق السُلطان البَغيض، ولم تَذْهَلَ عُقولَهم عن إدراك مَناط واقعهم وتوصيف حَاضرهم توصِيفاً صَحيحاً، يسألونهم النَصيحة ويَسْترشِدون بآرائهم، فيما تأتي به الأيام القادِمة، وما أراها إلا حُبْلى بالأحداث، إذ إنّ من طبيعة الثورات أنها، كالحروب، التي وصَفها زهير بن أبي سلمي بأنها "تنتج فتُتْئِمِ"، وإن كنت آمل ألا يكون نتاجُهَا أحْمرِ عادٍ إن شَاء الله.

---

[1] http://www.tariqabdelhaleem.com/new/Artical-441

وتهون الأرضُ .. إلا مَوضِعاً 16 فبراير 2011

فزِعتُ الليلة من نَومي.. بعد مُنتصفِ الليل، تتسَارَع دقّاتُ قلبي، وتتلاحَق الأفكارُ إلى رأسي، كُلها هَواجسُ خوفٍ وهمساتُ فزعٍ. ماذا لو أننا خُدعنا عن مُرادِنا، وأغتيل هَدفنا أمام أعيننا؟ ماذا لو أن ما سَعى اليه الشَعب، وتاقت إلى تحْقيقه الشَبابُ أعواماً وأعواماَ، صار فجأة سراباً مبثوثاً أمام أعيننا؟ ماذا لو أنّ الجيش يتلاعبُ بمُنجزات الثورة، وبدماء شهدائها، وجُروح أبنائها، وتضْحياتِ أمهاتها؟

خَاطرٌ يثقلُ القلب، وينزِع النوم من عين ولو أثقلها النوم. لكن الأمرَ أنه خاطرٌ لم يأتِ من فراغٍ أو وهمٍ، يُصيب عقل شيخٍ كبيرٍ يَهرف بما لا يعرف! بل إذا نظرنا على أرضِ الواقع، نجدُ، واحرّ قلباه، أن جدارَ الخوفِ الذي كنا نَحذره قد علا بناؤه وشُيدت أركانه. جدارُ خوفٍ من الجَيش وقيادته. نعم، فلا تَستغرب، نحن اليوم أحرارٌ في ذمّ مبارك وقذفِه ولعنِه وأهلِه وأيامِه، ومثلُه بعض رموزِ النظامِ السَابق، لكن هل يجرؤ أحدٌ اليوم أن ينتقد مجلس القوات المسلحة؟ لا، والف لا! فالمجلس اليوم هو الحَاكم الجديد، الذي يتملقه الناس والإعلام، يفعل ما يريد، ويتدسّس ويَتحجّج بنفس الأعذار البالية، ويدير نفس الإسطوانة المَشروخة، التي صَدّعت رؤوسَنا، عن ضَمان أمنِ مصر، وعجلةِ الإقتصاد والإنتاج، والأخطار المحيقة. قل لي بالله عليك:

- من المتحكم اليوم في مصير شعب مصر؟ مَجلسُ القواتِ المسلّحَة
- من الآمر الناهي اليوم على أرض مصر؟ مَجلسُ القواتِ المسلّحَة
- من الذي يقرر أن تظل مصر ترزحُ تحت الطوارئ إلى أن يشاء؟ مَجلسُ القواتِ المسلّحَة
- من الذي قرر الإحتفاظ بالحكومة العميلة التي يرأسها عسكريّ مُلوّث، وفيها أحمد أبو الغيط الذي قال صراحة "إننا لن نسمح لبعض المغامرين أن يستولى على السلطة" يقصد بهم شباب الثورة، وصدق فيما قال، وهو كاذب! وعائِشة عبد الهادى "مقبلةُ الأيادى"؟ مَجلسُ القواتِ المسلّحَة
- من الذي تسامح في مال مصر المنهوب على يديّ مبارك وعائلته، فلم يطلب تجميده، بل إحتفظ بحكومة تصريف الأعمال، لتكون حكومة "تسريب الأموال"؟ مَجلسُ القواتِ المسلّحَة
- من الذي قرر إستمرار حَبس المَساجين السِياسيين الذين يرزحون تحت ظُلم النِظام من سنواتٍ وعقود؟ مَجلسُ القواتِ المسلّحَة
- من الذي أقرّ مجالس إدارات الصحف القومية العميلة، وإجتمع معها لتأكيد شرعيتها في مواقعها؟ مَجلسُ القواتِ المسلّحَة
- من الراعي الحارس للمجرم الأكبر في تاريخ مصر، وعائلته وماله الحرام، على أرض مصر، وعلى مرأى من أبنائها، ومن أعين ثكالاها، يرفُضُ أن يُسلمه للعدالة لتأخذ فيه وفي أهله مجراها؟ مَجلسُ القواتِ المسلّحَة
- من الذي أحيا سُنة جَاهلية، شربِنا منها الصَاع أصْواع في السِنيّ الخَالية، من التحيّز لفئة ولو ضِد العدالةِ والحق، كما تحيّز من قَبْل رجالُ المالِ لرجالِ المالِ، ورجالُ الشرطةِ لرجالِ الشرطة، فحَرَسَ الكلب العميل السارق القاتل مبارك وأهله، معزّزين مكرّمين، دون أن يجْعلهم نكالاً وآية لمن خَلَفَهمْ، ممن تسوّل له نفسه السَير على دربهم، تحت عنوان كرامة الجيش؟ مَجلسُ القواتِ المسلّحَة.
- من الذي لم يوجّه حكومة "تسريب الأموال"، بغض النظر عن القيام بإصْدار قوانين حرية تكوين الأحزاب، بعد أن سقطت كلّ الأحزاب القديمة المنافقة التي لا وجود لها على الأرض أكثر من وجود الحزب الوطنيّ؟ مَجلسُ القواتِ المسلّحَة

والقائمةُ تطولُ، والمرادُ واضحٌ، والجدار قائمٌ صلبٌ يتحدى شبابنا الواعي الذي عرف اللعبة من أول يومٍ، فلم يكن:

- إنتهازياً كالإخوان الذين سَارعوا في "مَسْح جوخ" الجيش، ليبدأ معهم شَهر عسلٍ جديد، تأخّر خَمسين عاماً!
- ولم يكن مغفلاً كأدعياء السَلفية، وهي منهم بُراء، فدفن رأسه تحت الترابِ حتى تمر العاصفة!
- ولم يكن عميلاً لصَاحب الكرسيّ، سواءاً فرداً أو مجلساً، كالأحزاب التى هي أشبه بمن سماهم الله في سورة الأحزاب، نفاقاً لا قوة.

<u>شبابنا الواعي</u>: لا تدع العسكر يختطف ثورتك، ويختصر مكاسبك، ويهمل دم شهدائك، ويتغاضى عن تضحياتك، فهذا هو ما يفعل العسكر اليوم.

إمض، يا شباب الأمة إلى ميدان التحرير، وإصبر وصابر ورابط هناك حتى ترى حكومة شفيق في مزبلة التاريخ، وتسمع برفع قانون الخزي والمهانة قد إنزاح. ميدان التحرير هو نقطة الصفر فلا تُفرّط فيه، فإن الارض كلها قد تهون، إلا موضعاً.

الفترة الإنتقالية في مصر.. إلى أين تتّجه؟ 22 فبراير 2011

يتحدث الجيش عن مرحلة إنتقالية، ويتحدثُ الثوار، ومن ورائهم الشعب، على مرحلة إنتقالية، لكن يا ترى هل هي نفس المرحلة التي يقصدها الجيش؟ اللهم لا!

المرحلة الإنتقالية التي يقصدها الجيش، والتي يفرضها على أرض الواقع، هي مرحلة يُقصد بها:

1. تخديرُ الشعب وإبعاده عن روح الثورة بعامل الوقت، وتدريبه على قبول الأمر الواقع.
2. تحذيرُ قيادات الشباب من الثوار، ليكفّوا عن الدَعوة إلى التظَاهرِ لإكمال مسيرة الثورة وتحقيق مطالبها.
3. السَماح لرؤوس الأموال أن تتسرّب، قدر الإمكان، إلى خارج مصر من ناحية، وتعتيمها وإخفائها خارج مصر من جهة أخرى.
4. التمكن من إيجاد سيناريو يمكنُ من خلاله التلاعب في الإنتخابات القادمة للرئاسة والحكومة.
5. إعطاء فرصة لرؤوس الفساد في جهاز أمن الدولة والصحافة والحزب الوطنيّ وغيرها من بؤر التقيّح في الأجهزة الرسمية أن تعيد ترتيب أوراقها.
6. الإحتفاظ بملامِح عامة في الحكم لتفرِضَ نفسها فيما بعد، خاصة في مجال السياسة الخارجية عن طريق أحمد أبو الغيط، والسِياسة الداخلية عن طريق محمود وجدى، منها قانون الطوارئ، وحسين طنطاوى على رأس وزارة الدفاع، وهو من عجائب الأمور، إذ هو أميرٌ على أحمد شفيق في رئاسة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وهو مأمور لأحمد شفيق في مجلس الوزراء!
7. إحْكام مَركز الجيش ودوره الذي يُحب أن يلعبه في الحكم، بعد الإنتخابات.

أما المرحلة الإنتقالية التي يقصِدها الثُوار فهي تعنى أمراً آخر، يكاد يكون متناقضاً كلّ التناقضِ مع ما يعنيه بها الجيشِ. من ذلك:

1. تكوين مَجلسٌ رئاسيّ مدنيّ يدير البلاد لحين الإنتخابات الحرة.
2. تعيين حُكُومة مُؤقّتة من وجوه مرضية لدى الشعب، لإدارَة البلاد حتى بعد الإنتخابات، يتمُ عن طريقها تنظيف التقيّحات المنتشرة في كافة مؤسّسات الدولة.
3. إلغاء حالة الخوف المُزمِن الذي يدْعمه قانون الطوارئ، واسْتمرارية أجهزة أمن الدولة والمباحث العامة في دورها.
4. تعديل الدستور، أو تبديله ليواكب متطلبات الشعب في حياة حرة كريمة.
5. إطلاقُ حُرية تكوين الأحزاب بلا قيدٍ أو شرط. والعجيب ما صرحت به قيادة العسكر حديثاً من أنها لا تسمح بقيام أحزابٍ على أسس دينية! فيا ترى من الذي أعْطى الحقّ للجيشِ أن يُصدِر قَراراتٍ حَيوية يُلزِمُ بها الشَعب في مَجال هو القلبُ من روح الديموقراطية؟

المنظور إذن، مختلفٌ جدّ الإختلاف، بل هو متناقضٌ جدّ التناقض. والظاهر الذي لم يعد يختلفُ فيه إثنان هو أنّ الجَيش قد إختَار نظام مبارك على متطلبات الشعب الأساسية، وأنه قاب قوسين أو أدنى من تحقيق مأربه بالقضاء على الثورة فعلاً، وإن أشاد بها قولاً.

وشباب الثورة يعلمون هذا علم اليقين، وهم، لا أشك في هذا، في حيرةٍ من أمرهم اليوم، أيُقدِمون على الخروج على حكم العسكر، وفي هذه الحالة يجب أن يكونوا على إستعداد لتقديم المزيد من الضحايا، حتى يبلغ الهدي محله، فهناك حدّ أعلى يمكن للثورة السِلمية تحقيقه، وهناك حدّ أدني للضحايا في الثورة الناجحة يجب تقديمه. أو أن يقنع بما كان، ويتمتع بفرحة الخلاص من وجه مبارك اللئيم، حتى حين يأتي بديله. ولا خيارٌ ثالثُ بينهما**!**

ولسنا في مقام من يملى على الشباب فعلاً أو أن يميز لهم خياراً، لما نعلم من نضجهم الذي قدموا عليه دلائل لا تُردّ، لكن الأمر أمر نصح وتشاور. فطالما وصلت الثورة إلى هذا الحدّ، فخسارتها في التراجع الآن أفدح من ايّ خسارة قد تواجهها في حالة الإستمرار، إذ سيقع إذن أضعاف عدد الضحايا لكن في الخفاء أولاً ثم في العلن آخراً

والله الهادى في هذه الفتنة الظلماء التي تدع الحليم حيران.

المجلس العسكريّ

هل يلعب الجَيش لِعبة مُبارك .. دون مبارك؟ - 12 فبراير 2011

البيان الرابع للجيش بيانٌ ناقصٌ مُريبٌ يُكرّس الوَضع البائد، سواءً بالحِفاظ على الكِيان الحُكوميّ الفاسِد، بما يحوى من رُموزٍ الفَساد كصَفوت الشَريف وأنَس الفقى، ومجموعة المُحافظين المُوالين، ومنهم من يجب إعتقاله بالفعل، أو بعدم الإقدام على إلغاء أيّ من الكيانات غير الشرعية كمجلسيّ الشعب والشورى، أو قانون الطوارئ، دون التصريح بأيّ سقف زمنيّ لإجراء هذه الخطوات.

ولا ندرى فيم هذا التأخر والتسْويف في البدء في الإجراءات التصْحيحية، مع العلم بأنها قابلة للتطبيق بشكل فوريّ؟ وهو ما

يجعلنا في غاية التشكك، خاصة أن الجيش قد إتبع سياسة الخطوة خطوة منذ بدئ الثورة، مُحاولاً الإحتفاظ بأي قدر من النِظام البَائد تسْمح الثورة الشعبية بالتغاضى عنه.

الذي أراه أنّ الجيش لا يزال يلعب لعبة مبارك، لكن دون مبارك. وهو الآن يملِك فَرضَ الأحكامِ العَسْكرية، بل هدّد رَئيس أمن الإذاعة والتليفزيون بمحاكمة محتجين على الفقى وسياسة التليفزيون بمحاكمتهم عسكرياً.

أشكّ في الجيش وتوجّهاته تحت قياداته الحالية، وأرى أن الفسَاد الذي عاشته قيادات هذا الجَيش خلال العُقود الثلاثة السابقة وما قبلها، لن يمكنهم من تحقيق إصلاح حقيقيّ. كيف والله سبحانه يقول "إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ" يونس 81.

إتخاذ الكَثير من هذه الخطوات لا يحتاج إلى وقت لتطبيقه من حيث إن تَطبيقها لا يَحتاج إلا لجَرّة قلمٍ، كإلغَاء قانون الطوارئ، وإدعاء أنه سيُلْغَى عقب إنتهاء الأحداث الجارية ليس إلا تلاعباً بالكلمات، بل لم يعد هناك طوارئ تبرّر إستمرار هذا القانون الجائر.

الجَيش ليس في صَفّ الشَعب. الجَيش في صَفّ قياداته، ومصْلحته هي التي تَحكُم قراراته، ويجب أن لا يغيب هذا البعد عن أنظار أيّ من المتفاوضين.

أسئلةٌ على الجيش أن يجيب عنها! - 12 فبراير 2011

موقف الجيش مريبٌ منذ اللحظة الأولى للثورة، من بدء نزوله إلى الشارع لحِماية المباني الحسّاسَة لحساب النظام، ثم السُكوت على تلك الخُطوات غير الشَرعية التي إتّخذها الرئيس المخلوع بما فيها تكوين حكومة يرأسُها عسكريّ، والسير على خطى قراراته لإعطائه الفرصة لتسوية الأمر بقوة البوليس وإغتيال الأبرياء، فإن لم يستطع، ووصلت الأمور إلى محاصرة القصور الجمهورية والمباني الحساسة، ضَمَن الجيش خروجاً مشرفاً، يتخلى هو بنفسه متطوعاً، لا متنحياً، ولا مخلوعاً، وحمايته في شرم الشيخ ليحيا أفضل حياة على رغم أنفِ ثمانين مليوناً! ثم يخرج الجيش ببيانات هي، كما قال العَارفون في لقاءات التليفزيون، وعود لا تزيد عن أنها كلماتٍ تتردّد، حتى اللحظة.

ولا أدرى، إن لم يكن الجيش عميلاً لمبارك، وسَاعياً لإستمرار نظامه، فليجب على ما أطرح:

1. ما هي القوة التي يحوزها مبارك مقابل قوة الجيش والتي تجعل الجيش يعقد صفقة معه لإخراجه؟؟
2. لماذا لم يتحفظ الجيش على حسنى مبارك، بعد أن عُرفت سَرقاته، وطالب الشعب بمحاكمته؟ بل ويحييّه لما قدّم من خدمات لشَعب مصر، في سياق تحيته للشهداء الذين تسبّب هو في قتلهم، ويهيؤ له مّلاذاً آمناً في بلدٍ رفضه أهله بإجماع !!؟؟؟
3. لماذا لم يصدر قرارٍ بحلّ الحكومة العميلة التي عينها مبارك نفسه، والتي من أعضائها من هم أفسد خلق الله، وتكوين الحكومات المؤقته لا يأخذ أكثر من يومين كما رأينا في كافة أنحاء العالم، بل وفي مصر في عهد الملكية البرلمانية، والتي لم يُتح في عَصر العَسكر في العقود الستة الماضية أن يحدث مثل هذا التغيير السريع لسيطرة الطغاة على الحكم.
4. كيف يترك الجَيش صَفوت الشريف وفتحى سرور، بل وعمر سليمان، كأعضاء يُرجَع اليهم فيما سيأتي من أحداث، وهم أسوأ رموز السلطة؟
5. لماذا لم يتم حَلُ مَجلسيّ الشَعب والشُورى؟ وهما بالفِعل قد جُمّدَ نشاطَهما بالفعل؟
6. لماذا لم يتم إلغاء قانون الطوارئ، وهو أمرٌ يحدث بجرة قلمٍ؟
7. لماذا لم يتمّ حلّ الحزب الوطنى؟ وهو أمر يحدث بجرة قلمٍ؟
8. لماذا لم يتم، ولو حتى بالكلمات، الحديث عن مصير أجهزة الأمن القمعيّ؟

كثيرة هي التساؤلات التي يجب على الجيش بيانها، ليمكن للشعب أن يثق بجيشه وأن يعود إلى مُمارسة حياته وهو مطمئن على مستقبله وثورته.

ولا يجب أن ننسى أنّ مجلس قيادة الثورة في يوليو 1952، صرح أنه سيقوم بالتنازل عن السُلطة في غُضون ثلاثة شُهور(1)، وما كان أطولها من شهورٍ ثلاثة، تجاوزت ثمانٍ وخمسين سَنة كاملة!

(1) عقدنا هذه المقارنة في 12 فبراير، قبل أن يفطن اليها أي من المحللين الذي تحدثوا عنها بعد أشهر عديدة من الأحداث.

الحَذرُ الحَذرُ ..من كَيد العَسْكر! - 13 فبراير 2011

الحمدُ لله الذي يَلجؤ اليه القوى والضعيف ويَسْأله الفَضلَ الشَقيُّ والسَعيد، الذي صَدَق وَعدَه وهَزم الأحزاب وَحدَه.

ومبروك (لا أقول مبارك) على شعب مصر، والعرب جميعاً، هذا التغيير الهَائِل الذي أحرَزته الثورةُ المِصْرية في أقلِ من ثلاثة أسابيع. فَساد ثلاثين عاماً وطغيان ثلاثين عاماً وقهر ثلاثين عاماً، سَقَط بسقوط رأسِ الطُغيان، في سَاعة.

لكن، الحَذَرَ الحَذَرَ من كيد العَسْكَر. العَسْكَر، على مرّ التاريخ، وإمتداد الزَمان والمَكان، كانت لهم أجِندة خاصة، قلّما بدّلوها لصَالح الشُعوب. وهو ما يجب أنّ يتذكّره المصريون في هذه اللحظات الفارقة. الأمر ليس أمْر إحْسانَ ظَنٍ أو إساءته، فهذه المَعاني تصلح للتداول في المَسَائل الشَخصِية الفَردية، لا المَسَائل الإجتماعية العامة! المَسَائل العَامة التي تخُصّ الشُعوب لا تَعرِفُ إلا مَعانٍ مُجرّدة كالمُمْكن والمُحْتمل والمُسْتحيل والمقدور عليه، ومثل ذلك.

وأقولها صَريحة: النِظَامُ لم يَسقط بعد، النِظامُ العَسكريّ المعتمد على القوة لا يزال قائماً. ولنَنظر مَعاً موقف العَسكر حتى الآن:

1. المَجلس العَسكريّ القائم قد رافق مبارك في مسيرة فساده وإفساده على مدى ثلاثين عاماً، لم يثور عليه، بل لم يقل "لا" مرة واحدة، خيانة للشعب وحقوق أبنائه، بل شارك في نهب الأموال والإستمتاع بإمتيازات يعلم تماماً أنها رشوة غير مقنعة للحفاظ على الحكم، فولاؤه الكامل والتام لمبارك أمس واليوم وغداً.
2. المَجلِس العَسْكريّ القائم سَمَح بإستمرار حُكومة اللواء أحمد شَفيق التي لا شَرْعِية لها، والتي عيّنها سَاقِط الأهْلية حَسبَ شَرعية الثورة.
3. المَجلس العَسْكريّ القائم لا يزال يحمِي رئيساً أجْبرته الثورة الشَعبية على التخلى عن مَنصِبه، وثبت فَساده، وعُرِفَت سَرقاته، بل لا يزال يتمتع بإمتيازات رئيس الجمهورية وكافّة هيئة تشْريفاته! أيّ إستهتار بالشْعب، وأي مَكرٍ يلعبه هؤلاء لإجْهاض هذه الثورة!
4. المَجلس العَسْكريّ القائم لا يزالُ يَحفَظُ قانون الطَوارئ، بل ولا تزال عملاء الأمن ومخبريه – حسب شهود العيان - يجوبون ميدان التحرير يتحدثون للمتواجدين ويأخذون معهم صوراً تذكارية! بل وضرب رجال الجيش اليوم المتظاهرين كما فعل إخوانهم من الشرطة من قبل! ولا تزال الإعتقالات قائمةً حَسب قانون الطوارئ القائم.
5. رئيس المَجلِس العَسْكريّ القَائم تقوم بينه وبين مُبارك شَراكاتُ عَمل وعلاقاتُ مَالٍ بأرْقام لا يُستهان بها.
6. المَجلس العَسْكريّ القائم سَمَحَ بهُروب صَفوت الشِريف في ضَوء النهار!
7. المَجلس العَسْكريّ القائم يقول الآن أنه "سيقف في وجه الفوضى"! أي فوضى يتحدث عنها هؤلاء؟ هي أي تظَاهرة تطلُب منهم إقامة مَجلس رئاسيّ وإلغاء قانون الطوارئ.

لايزال النِظامُ قائماً قوياً مُسَيطِراً من خلال هذا المَجلس العَسْكريّ القائِم، وإن غَابَ رأسُه عن المشهد.

فإحذروا التفرق عن مواقعكم[1] قبل أن تُحَصّلوا أهْدافِكم كَامِلة. ولا تنسَوا دماء شُهدائِكم الأبرار، لا تضيعوها ولا تهرقوها سدى فهى في رقابكم، تشهد على أدائكم، يوم يقوم الأشهاد.

(1) وهو ما أدرك الجميع بعد أنها كانت أكبر الأخطاء التي فعلتها الثورة، أن لم تستمع لهذا النصح المبكر.

ثَورة مِصر .. تحتاجُ إلى الثورَة! - 13 فبراير 2011

حتى لا نوصَفُ بالتسَرّع، فنحن حَريصون على طَرحِ "مخاوفنا" في صُورة تَسَاؤلٍ وإن كانت أشبه بالتقرير، تحت عنوان **"لعل وعسى!"** وإن كنا لا نرى في هذا العنوان محلٌ في عالم السِياسة والإجتماع.

لكن الظاهر أن هناك خطوطاً حمراء لا يَسمح المَجلسُ العَسْكرى القَائم أحداً بتَخطّيها، وهي تلك الخطوط التي تمسّ سيطرته على الأوضَاع في مصر، كقانون الطَوارئ، وحرية تكوين الأحزاب، وإنشاء مجلس رئاسيّ مدنيّ. بل واستمر في تحدى الشعب والثورة بحمايته لمبارك وعشيرته، وتثبيت وزارةٍ فيها أحمد أبو الغيط الذي قال قبل يوم **"**أن هؤلاء الثوار مغامرون**!"**، وعائشة عبد الرحمن التى قبلت يد سوزان مبارك**!** بل وإعلان أن عمر سليمان سيتولى منصباً هاماً، والتفكير في تعيين عماد أديب، المنافق الذي هاجم الثورة بشراسة، وزيراً للإعلام**!**

وإن تغَاضَينا عن المَنطق والعَقل والتاريخ، وإفترضنا أن هناك وقتٌ يلزم لتخطي هذه الخطوط الحمراء، فما هو تفسير مثل هذه التصريحات، كتنصيب عمر سليمان، التي لا تعكس، عند من له أثارة من عقلٍ، إلا أنّ المَجلسَ العَسْكريّ القَائم يَحتفظ بأجندة الحكم، والحفاظ على المحتوى السياسيّ العام للنظام السابق، وهو أن العسكر هم أصحاب الكلمة الأولى والأخيرة في البِلاد، وأن المَدنيّين لا يمكن أن يُتركوا وشَأنهم في إدارة البلاد، وأن الحكمَ العَسكريّ باقٍ ما بقي الدهر.

ولنتَصَوّر مَعاً صُورة إفتراضِية آخرى، ، قد تُسَاعدنا على تفهّم المَوقف. فلنفترض أنّ حُسنى مُبارك قد هَلَكَ، وذهب إلى حَضرة خالقه، يؤدى حِسَابه ويتلقى كِتَابَه بيَساره، ثم إنّ الجيش لم يقبل بقضِية التوريث، وهو ما كان مُحتملاً جداً، فماذا كان سيكون موقف الجيش؟ إنقلابٌ وتعطيلٌ للدستور، وتعيين حكومة يرأسها عسكريّ، وإعلان أنّ الحكومةَ مؤقتةٌ لحين إستعادة الدستورية**!** ويبقى الرعب من الأمن، وقانون الطوارئ مُسلطاً على رِقاب الناس، وتبقى عائلة مبارك تتمتع ببركات الجيش**!**
إذن، قل لي بالله عليك: ماذا جنت الثورة أكثر من هذا حتى اللحظة؟ وهل سَال دم هؤلاء الشَباب للوصول إلى نتيجَةٍ كان يمكن أن يصِلَ اليها لو انتظرَ على السَرطان أن ينهى حياة الطَاغية؟

الواقع الحاليّ جدّ خطيرٍ، ولا يَسمحُ بتهاونٍ ولامُحَاورة، ولا عَمل بالظنون، ولا تراخٍ وإتاحة فرص. الجيش يسحب سجادة الثورة من تحت أرجل الشعب. ولم يُعرف يوماً ان ثورة بيضاء أدّت إلى حكمٍ عادلٍ في يوم من الأيامز

لم نقرأ حتى الآن عبرة التاريخ كما ينبغي.

هل يبنى الجَيشُ حَاجزَ خَوفٍ جديدٍ؟ - 14 فبراير 2011

تهديدات خافية في البيانات الأخيرة للعَسكر تطلب إيقاف التَظاهر والإعتصام، وتُحذّر بإستخدام الأحكام العرفية ضدّ من يفعل ذلك. وقد يكون في ذلك بعض الحقّ إذ إنّ الدولة – في المَرحلة الثانية من الثورة - تَحتاجُ إلى العَمل والإنتاج، والثورة لا تكون يوماً، بل جيلاً وأجيالاً. لكنّ هذا يكون إن شَعر أبناء الشَعب بالتوافقِ الحقيقيّ بين المَطلبِ الديموقراطيّ وبين أداء العسكر الذي إتسم إلى الآن بالتراخِي والتسْويف، بل بالمُداراة والمُجاملة للطَاغية ونائبه وأهله! هذا الموقف يؤدى إلى تَراخٍ مُضادٍ لدى أبناء الثورة في إنهاء الثورة على الأرض. بل ويَجعلُ حتى الأحسَاسَ بنهاية المَرحَلة الأولى من الثورة، بله بدءِ المَرْحلة الثانية، أمرٌ في غاية الصعوبة، بل ومناقضٌ لروح الثورة، وهي مخاوفٌ عبر عنها عدد من عُتاة المُحلّلين السِياسيين في العَالم، وعلى رأسِهم روبرت فيسك، البريطانيّ المُستقل والخبير في شؤون الشرق الأوسط، وهو غَنيّ عن التعريف، حيث حَمل مَقالَه الأخير في الإندبندنت عنوان "هل يُحْكِم الجَيش قبضَته على مِصر؟"، كما يصرّح كريس ماكجريل بنفس التخوفات في تقريره للجارديان البريطانية.

لسنا نريدُ أن يَستبدل الشَعب جِدار الخَوف الذي صَنَعه النِظام الفرعونيّ البائد، وغرْسِه في أنفس النَاس على كَره مِنهم، بجدارِ خوفٍ من الحكم العسكريّ وإستبدال الخوف من فردٍ أو أفرادٍ إلى الخوف من هيئة أو مجلس. هذا الأمر – إن حدث – يكون كارثة حَاقَت بشَعبِ مِصر، ولا نريد أنّ نزيد على ذلك الآن، إذ كرّرناه من قبل، ولانودّ أن تكون كلماتنا كإسطوانة مشروخة.

ونحن نُرحِب أشدّ الترحيب، ونؤيد أشدّ التأييد بيان إئتلاف شباب ثورة 25 يناير الأخير، إذ قد غطى أهم النقاط التي يجب أن تتمّ على الفور، وعلى التراخى المحسوب، ولا يترُك الحَبل على غَارِبه في يدِ العسكر، إذ لم تكن الثورة ثورة عسكر، ولا إنقلاب عسكر، بل هي ثورة شعبٍ ضدّ نظامٍ سكت عليه العَسكر، بل وعضّدوه ثلاثة عقود كاملة.

صَحيحٌ أنّ الشعب قد كَسَرَ حَاجزَ خوفٍ عظيمٍ، لكن يجب أن ننتبه إلى أنّ الخوف حالة نفسِية معقدة، استقرّت في نفوس الناس زَمناً جدّ طويلٍ. كما يجب أن لا ننسى أنّ الحَاجز قد كُسر – حين كُسِر - بشكلٍ جَماعيّ يسْتمدّ قوته من الجَمع، لكنْ حَاجز الخَوف على المَستوى الفُردي، أظن أنه يحتاجُ إلى زمنٍ أطْول، بل إلى ممارسة الحياة الحرّة لسنوات، حتى يَستردّ الفَرد، على مُستوى الفرد ذاته، دون الجَمع المِليونيّ، احساسه بالحرية. وليس في هذا إنقاص من قدر الفَرد المِصريّ، بل هيَ طَبيعة النَفس البَشرية التي هي في أصْلها قوية وصَلبة، لكنها تتحول إلى ضعف وهشاشة في أسرع وقتٍ، ولتتمثل برجلٍ من العامة، عُذِب في سِجنٍ بوليسيّ عدة سَاعات أو أيام، تجده يحتاج إلى شهور بل أعوامٍ لترتفع عنه آثار الوقعة نفسياً ويسترد نفسه كاملة كما كانت. هذا هو الإنسان المصريّ الذي نريد أن نصلَ إلى إعادة صياغته

الأمر هنا أننا نريد إستباق الأحداث حتى لا نُداهم بحَدثٍ لم يكن مما تحَسّبنا له، أو إستعرضناه لنستعد له، من باب "حرّص ولا تُخوّن"!

<u>الثورة على .. حُسين الطنطاوى</u> - 17 فبراير 2011

أبناء الثورة المباركة وبناتها...

ثورتكم القَادِمة يجبُ أن تبدأ، وهدفَها هو إسْقاط حسين طنطاوى. الرجلُ يَحمى مُبارك ونظامَه، ويؤمِّن لهم الجَوّ المُناسب لإستعادة القوة والسُلطة معاً.

<u>الجيش، برجاله وقياداته الشَريفة، ليسَ عدواً لشَعب مصر، حسين الطنطاوى هو العَدو</u>، والفرقُ بينهما كبير. حسين طنطاوى هو حارس النظام، وإن لم يحدث إنقلاب من قيادات الجيش الشريفة على قياداته الخائنة فلن يتغير شيئ في مصر، بالمرة**!** يجب أن يَسقُط الطَنطاوى.

الثورة المضادة، كما يسمونها، تعمل بغاية القوة، وبكامل الهيئة، وبغاية الخُبث والمَكر، لإعادة الإستيلاء على السُلطة مرة أخرى، والإنتقام من مُشعليها شرّ انتقام.

الإستبداد لا يقوم على فردٍ واحد، كما كرّرنا من قبل، بل يقومُ على هيكلٍ متكاملٍ يمسك بذمامِ السُلطة من أعلى، ويضمنُ السيطرة على أي تحرك مضاداً، وعلى أية مستندات تدينهم إن وَصَل الأمر إلى ذلك.

والثورة لن تحقق هدفها إلا إن فكّكت الهَيكل الأكبَر المُتمثل في رئاسة الجمهورية وحَرَسها والحكومة الفاسِدة، ثم الهَياكل المُسَاندة، كهيكَل الداخلية، وأمنِ الدولة، والمَباحثِ الجنائيةِ، ورئاسة إداراتِ البنوك والصُحفِ والسفارات وغيرها من مراكز السلطة. وهي كلها بؤرٌ متقيحةٌ يجب إزالتها، إذ إن ترك أي أثر لها سيؤدى إلى عودة الإحتقان والتقيّح مرة أخرى. فما بالك بتركها دون أي بادرةِ تنظيفٍ موضِعِيّ أو كليّ.

والطنطاوى قد ترك رُموز الفساد، كجمال مبارك وعزمي وسليمان وأحمد شفيق وسامح فهمى وغيرهم، يلملمون شَعْث نظامهم، وبستعدون للجولة التالية، ليقع شهداء جدد، وجرحى جدد، وخسارات وتضحيات، ما كان لها أن تستمر لو لم يكن الطنطاوى على رأس القيادة العسكرية.

وقد شاهد الشعب المصريّ، والعالم كله، ذلك الشاب الذي إعتقله أمن الدولة، في لاظوغلى، يوم 5 فبراير، وأُطلِقَ سراحه 15 فبراير، بعد سقوط فرعون بأربعة ايام، وظل تعذيبه بالكهرباء والضرب، هو وإحدى عشر شاباً آخر، حتى ذلك التاريخ، ولا يزال التعذيبُ مُستمراً، ولا يزال الجَيش يكذِب في تصْريحاته عن عدم وجود أي معتقلين أو تعذيب.

النظام إذن لا يزال على قدميه، يحتاج إلى إستمرار ضربات الثورة بقوة وإستمرارية خلال الأيام القادمة، عسى أن يتحرك شباب الجيش، فيطيح برأس العسكر المريض، ليريح ويستريح.

الجَيش المِصْريّ .. والوأد السِلميّ للثورة - 24 فبراير 2011

كان شِعار الثورة من يومها الأول هو "سِلميّةٌ سِلميّةٌ". وهو ذات الشِعار الذي حَمله العَسْكَر حين وأدّوا الثورة والتفّوا حول مَطالبها، سَلمياً، فلم يحققوا منها إلا أولها وهو "تخلي الرئيس عن منصبه" وكأنه ترك المنصب تعففاً عنه وإذدِراءاً لشعبه! فكان أن قاد العسكر حملة وأد الثورة في سِلمية وسَلاسة من خلال التخويف من "الخروج على الشرعية"! والمماطلة في تحقيق المطالب، والتي رفضوا بالفعل بعضاً منها، كمحاسَبة حسنى وعائلته، وكأنّ كَرامة الشَعب كلَّه أصْغر وأضْأل من كَرامة هذا القاتل السَارق المزّور! هذا هو مدى إحترام العسكر لكرامة الشعب، إحتراماً يقف عند تمثيلية رفع اليد بالسَلام عند ذكرِ الشهداء! تغفيلٌ وتضليلٌ، ومُداراةٌ وتجْهيلٌ لشعبٍ بأكمله. كيف تجتمع حُرمَة دماء الشَعب وأمواله مع حماية من إغتاله؟

لقد تآمَر *المشير* طنطاوى، *واللواء* أحمد شفيق، *واللواء* محمود وجدى، وكلهم من العسكر، وأحمد أبو الغيط، على وَأد الثورة، والتدرّج في الرجوع إلى نفس النظام السابق بشكلٍ سِلميّ، ودون مواجهة مع الثوار، من خلال ترْك هيكَل الحِزب الوطنيّ قائمٌ ومُستعد للعمل فوراً مع كَادراتٍ جديدة تنتمى إلى نفس النظام السابق، وترك العديد من بؤرِ الفَساد في أماكنها، بل وتَرْك الرأس الخَبيث يسْتعيد قُوته إلى حين.

الألمُ بالغٌ، والمُصَابُ جَللٌ في الثورة التي أنعشت الآمال وحرّكت سَاكنِ الرَجاء في أن يكون هناك تغيير حقيقيّ في مصر. كيف ولم نر للعادليّ أيُّ أثرٍ للآن، خِلافَ إسم تتداولُه الصُحُف على أنه قد تمّ القَبض عليه! دونَ أثرٍ له في أيّ مكان؟ كيف والنَائبِ العَام هو نفسه الذي حَفِظ كافة شكاوى الظلم والطغيان، مؤتمراً بأوامرِ رأسِ الحيّة؟ وكثيرٌ من الأمور التي، لولا الأجندة السّرية للعَسكر في وَأدِ الثَورة، لكانت قد أُبرِمَت بين عَشية وضُحَاها.

لا أكاد أصدقُ أن تهدأ الأمور بهذه السرعة، وأنْ ينتظر الشعب ما يلقيه له العسكر من فُتات المَكَاسِب التي حَقّقها بتضحياته وشهدائه. الجيش المصريّ ليس خائنا، بل هو جيش شجاعٌ وطنيّ يخشى على أهله وقومه. إنما الأمرُ أمرَ تلك الشِرذِمة التي إرتبطَت مَصالحها بمصالحِ النظام السابق، وإرتشت منه، بل وصُنِعَتْ على عينه العوراء.

مطلوب من رجال الجيش الأحرار أن ينظفوا القيْح الذي أُبتليت به مؤسستهم، كما أُبتليت كافة مؤسّسات الدولة بأقياحٍ مُمَاثلة، حتى يمكن أن ننقذ مكتسبات الثورة من الضياع.

والله سبحانه وليّ التوفيق.

سِياسَةُ العَسْكر .. وزَكِى بِدر - 25 فبراير 2011

طوى الجَزيرةُ حتى جَائني خَبَرٌ فَزعتُ فيه بآمَالي إلى الكَذِبِ

وهذا الخبر، التي حَرِصَت حَواسى أن تتّهمه بالكذب، هو الإتجاه إلى تعيين محمد زكي بدر مُحافظاً للقاهرة! ولا أدرى عن هؤلاء العسكر:

- أهُمْ أيعيشون على كوكب آخر غير الأرض؟ أو في بقعَةٍ أخرى غير مِصر؟
- أهُمْ من الغباء والبلاهة حتى أنهم لا يعرفون من هو المذكور، وما هو تاريخه، وكيف كراهة الشعب له؟
- أهُمْ من الدهاء والمكر ما يجعلهم يجسّون نبض الشعب بإقتراح شخصية قميئة دنِسة، فإن سَكِت الناس، تم المراد ودقّوا إسفينا جديداً في نَعشِ الثورة، وإن رفض الناس وهدّدوا، أمرّوا الإسم وإقترحوا إسماً آخر ربما اسوأ تاريخاً وأضلُ سبيلاً، كما حدث في ترويج إسم عماد أديب ثم سحبه وإلغاء وزارة الإعلام بأكملها - مؤقتاً - هروباً من تعيين شخصية مستقله لها؟
- أهُمْ من الخيانة لمَصير شعبنا أن لا يتورّعوا عن تلك المحاولات الدنيئة لإغتيال الثورة في شهرها الأول، وإعادة رموز الضلال وبناء أعمدته مرة أخرى؟
- أهُمْ من الإستهانة بشعب مصر إلى حدّ أنهم يرونه عَقم عن أن يجد من يقوم بمنصب المُحافظ إلا هذا العميل الذَنَب؟

أخشى أنّ هذه هي الحَالة التي نُواجِهَها. مكرٌ ودهاءٌ وخِيانةٌ وعِمالةٌ، إتضَحَت منذ اليَوم الذي أحَاطت فيه دبّاباته بمبنى الإذاعة والتليفزيون، رَمز النظام، لحمايته من السقوط.

محمد زكي بدر؟ محافظاً للقاهرة؟ لو لم يكن لهذا الرجل من آفات إلا إسمه ونسبه، لكان حريّاً به أن ينتهى في أحدِ سُجونها لا مُحافظاً لها؟

أليس عجيبا أن تسبقنا الجزائر لرفع حالة الطوارئ، دون ثورات؟

أكرر مرة أخرى،

أمن الدولة لا يزال موجوداً ويعمل!

الحزب الوطنيّ لا يزال موجوداً ويعمل!

الداخلية لا تزال تُحَرِضْ على المواطنين، ويخاطبهم العملاء بالباشا، وهم أقل عند الله والناس من مَركوبِ جُحَا!

قانون الطوارئ لا يزال موجوداً ويعمل!

حكومة مبارك العميلة لا تزال موجوةً وتعمل!

المجالس المحلية لا تزال موجوةً وتعمل!

المحافظون لا يزالون موجودون يعملون!

الصحف القومية العميلة لا تزال تحاول تشويه الحقائق ما استطاعوا لذلك سبيلا!

الأمر إذن أننا قد تخَلّصَنا من رئيس هالكٍ أصلاً، وصَاحبته أسرته إلى منتجَعه الأخير. كذلك رأينا تعديلات دستورية علمنا من تجربة السنين السابقة أنه ليس أسهل من جَعْلَها حِبراً على ورق**!** هذا ما تحقق من الثورة إلى يومنا هذا**!**

اخشى أن هذه التظاهرات الأسبوعية **لن تجدى نفعاً، لن تجدى نفعاً، لن تجدى نفعاً**.

الثورة الحقيقية، ذات التظاهرات المليونية الإعتصامية، يجب أن تبدأ الآن، يومياً، بلا هوادة، وتواجه قوى العسكر، وليكن ما يكون، ولن يكون إلا خيراً إن شاء الله.

خِيانَة المجلس العسكريّ.. لم يَعد فيها شَكٌّ - 07 مارس 2011

خيانة المجلس العسكريّ لم يعد فيها شكّ، قيادات الجيش تنتمى للعَهد الفاسد قلباً وقالباَ، وهم يريدون إبقاء النِظَام بأي ثمنٍ.

- تَرَكوا حُسنى مبارك في شَرم الشِيخ يعيث فَساداً في الأرض، ويتحرك من خلال زكريا عزمي وعمر سليمان، ولم يفتَحوا تَحقيقاً في جرائِمه إلا بعد تظَاهِر المَلايين، فأي تبريرٍ لهذا؟
- تركوا أحمد شَفيق وأحمد ابو الغيط ومحمود وجدى وممدوح مرعى، حتى تظَاهر المَلايين، فأي تبرير لهذا؟
- تركوا أمْن الدولة يَعمل بكَامِل هيئته، رَغم المُطَالباتِ بحلّه من اليَوم الأوّل، يُدمّر المُسْتندات، ويُعتقل ويُعذِب، ويُخَطّط لما يأتي من خُطوات دَعمِ النِظامِ الفاسِد، بل وقرّروا تعديل عَمله "لمكافحة الإرهاب" أي ضَرب المسلمين، فأي تَبريرٍ لهذا؟
- تَرَكوا الشُرطَة تَضْربُ الشَعبِ تحت سَمعِهم وأبْصَارهم، ثم ترَكوهم ينسَحِبون من البَلد، دون أن يفرِضُوا عليهم العَودة أو الفصْلِ، ودون الإستِماعِ إلى الحُلول التي عُرِضَت عليهِم لإنهاء الأزْمَة، فأي تَبريرٍ لهذا؟
- تركوا قانون الطوارئ حتى لحظتنا هذه دون إلغاء أو تعطيل! فأي تَبريرٍ لهذا؟
- تركوا موادٍ أسَاسية تتعلق بالشَكل الإنتخابيّ القادِم، كحقّ تكْوين الأحزَاب، دون تعديل! فكيف تتمّ الإنتخَاباتِ القادِمة التي يُفترّضُ أن تُشَارك فيها كلّ الأطيافِ السياسِية الحرّة؟ أي تَبريرٍ لهذا؟
- أوّلوا المَطلبُ الرئيسيّ بتكوين مَجلسٍ رِئاسيّ يتولّى السُلطَة في الفترةِ الإنتِقالية أذُناً طَرشَاء، وكأنهم لا يسمعون، فأي تَبريرٍ لهذا؟
- أصرّوا على إنهاء الفترة الإنتقالية[1] في فترة الستة أشهرٍ، حتى لا يدعوا فرصة للشعب أن يُنظم صفوفه، ويقف في وجه عملاء النظام، فأي تَبريرٍ لهذا؟

الجيش يريدُ أن تشِيع الفوضى في الشَارع المصريّ حتى يتسنى له أحدُ امرين: إما ضرب الثورة بزعم أنّ البلاد لم تعد تحتمل هذه التغييرات المرجوة في ظل الفوضى، وأن البديل هوالإستمرار في الحكم العسكريّ تحت قانون الطوارئ والأحكام العرفية، أو أن يلجأ اليه الناس، خاصة صنائع النظام من رواد ميدان مصطفى محمود، طالبين عودة النظام، بعد أن تقع الدولة في هوّة الفوضى، خاصة وأن العوام من الناس باتوا يتبرمون بما عليه الحال. أو

الأمر أنّ المخلصين من ابناء الثورة، والواعين من ابناء الشعب، يعرفون هذه الحقيقة تمام المعرفة، إذ لا تحتاج إلى كثير ذكاءٍ أو شديد فطنة، فهى أوضح من الشمس. لكن الأمر أن الشَعب، حتى المخلصين منه، يتجنبُ، حتى الآن، أي مُواجَهة مع الجيش، ويداومون على ترديد أن "الجيش والشعب يد واحدة"، وهو شعارٌ مُزوّر من بقايا حقبة الخوف وزمن النفاق، يجب على الثوار أن يتخلّصوا منه، فيد الثوار في يد الله، أو هو الهلاك.

قلت سابقا، وما زلت، إن الجيش، مؤسسة من مؤسسات حسنى مبارك، وقياداته هم صنائعه، فكيف نأمن عليه حفظ الثورة؟

قلت سابقا، وما زلت، أن الثورة لم تدفع ثمن الحرية كاملا قلت سابقا، وما زلتً بعد، وأن نصاب الشهداء المطلوب تقديمه لنجاحها لم تؤده بعد.

فهل يقف الثوار في وجه المؤسسة الأخيرة التي تحمى النظام الفاسد، وتعمل بكل جهدها على إجهاض الثورة، بالتسويف والتواطئ والإرجاء، أم يؤثرون السَلامة، ويقنعون من الغَنيمة بالإياب؟

هذا ما سنراه فيما يُستقبل من الأيام.

---

(1) إصرار العسكر على إنهاء كافة الإجراءات في ستة أشهر أولا كان "السلق" هذه الإجراءات، وهم على قمة السلطة، ثم لمّا تبين أنهم لن يخدعوا كامل الشعب في هذه الفرصة القليلة، ذهبوا للعكس ومدوا فترة تسليم السلطة إلى أجلٍ غير مسمى.

<u>العَوراتُ الأربع .. للثورة المِصْرية</u> 10 مارس 2011

الإسلامُ فوق الثورة .. والله من ورائها حافظ

مُنجزاتُ الثورة المصرية – حتى الآن – هي مُنجزات هائلةٌ، لم يكن يَدُر بخَلَدَ أحدٍ منذ أسَابيع قليلة، حتى في الخَيال، أن يتحقّق جزء هذه المُنجزات وأن تتغير صُورة السَاحة السِياسية في مِصر بهذا الشكل، إن كانت لهذه الساحة صورة من قبل!

حسنى مبارك الطاغية خارج الحكم، العادلي يواجه تهم القتل العمد، تعديل الدستور والشُروط الجَائرة للترشّح الرئاسيّ، والضرب على ايدى الشرطة الغاشمة، واستحلال مباني أمن النظام الإرهابيّ، إخراج العديد من المعتقلين، وتشكيل حكومة إنتقالية لا تتبع لنظام مبارك.

إنجازات هائلة ولا شك، لكن، كما ذكرت من قبل، فإن ثوراتِ الشعوب لا تنظر إلى ما تمّ إعجاباً ورضاً به، بل تتشَوّف وتسعى حثيثاً لتحقيق ما تبقى من أهدافٍ، بلا كلل أو خوفٍ أو تباطؤ.

من هذا المنظور، فإنه لا يَسع الناظرُ في وضعِ الثورةِ المصريةِ، إلا أن يجد إنها، على عَكسِ الثورة الليبية، قد تراجع مدّها بشكلٍ حادٍ، وتكاد كوادرها أن تكون قد استسلمت لمجلس العسكر، على خلفية أنه قد "سمح" بالكثير من طلبات الثوار! وكأن الأصلَ أن المجلسَ هو المُنعِمُ المتفضّلُ بما جادَ به، وأنه، كما يقول المثل المصريّ "إن كان حبيبك عسل..".

هذا اللون من التفكير والتصرف لا يمثل ثورةٍ حَقيقية، تريدُ أن يكتمِلَ عملها إلى نهايته المَرجوة. هذا اللون من التفكير والتصَرّف لا يعبر إلا عن بقايا خوفٍ كامنٍ من "السُلطة" أيا كانت، حكومية أو عسكرية. لا اقول أن أبناء الثورة قصّروا فيما كان، حاشا لله، بل أقول إنهم تراجعوا مبكراً عن ممارسة الضغط لإزالة التقيحات من جسد الأمة، دون مُبرر.

عوراتٍ أربع لا تزال تواجه الثورة المصرية، نحسَب أنه حان الوقت لستَرها:

<u>العَورة الأولى: حلّ جهاز أمن الدَولة</u>: وهو مطلبٌ كان، ولا يزال، على رأس مطالب الثورة الحيوية التي لا يمكن أن تتخلّص البلاد من الترويع والترهيب بدونه، بل قد رأينا، وبإعتراف رئيس الوزراء، أن أيدى تركيباته السابقة لا تزال تعمل على زلزلة الأمن، بينما يعطى الجيش "الطَرْشَة" لهذا المطلب، ويتخفى وراء إعادة الهيكلة، وهي خطوة لا يمكن أن تحقق إلا عودة النظام السابق متخفياً وراء أسماءٍ ومهامٍ جديدة. لا يعلم أحد ما هو تعريفُ الإرهاب الذي يقصده المجلس والذي سيوكل لأمن الدولة بمطاردته؟ ما هي حدوده؟ هل ينطبق على الجماعات أم على الأفراد كذلك؟ وما هي آليات التعامل مع من يرى عاملي هذا الجهاز وضعهم على قائمة الإرهاب، أي إعتقالهم وتعذيبهم لإنتزاع إعترافاتهم؟ أم يحيل ملفاتهم إلى جهة قضائية للتحقيق فيها؟ ثم من يتولى الإشراف على جدية وصحة ممارسات هذا الجهاز فيما يوكل له من أعمال؟ فمن حديث ان " لَا يُلْدَغُ الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرٍ مَرَّتَيْنِ" رواه مسلم، هل يعقل أن يُترك هذا الجَهاز حتى دون جِهة إشرافٍ على عَمَله؟

<u>العَورة الثانية: حل الحزب الوطنيّ</u>: وهو كذلكَ كان، ولا يزال، مَطلباً أساساً، يَضمن أن لا تعود فلولَ النِظام المُباركيّ إلى العمل مرة أخرى من خلال أحزابٍ جديدة، وبدعم من أموالهم الطائلة التي لا يزالون مسيطرين عليها إما بالتهريب أو الإخفاء، نظراً للتسويف الذي مارسه مجلس العسكر في إتخاذ إجراءات التحفظ عليها، متيحاً بذلك الفرصة لهؤلاء لتأمين ما يمكن من أموال منهوبة.

<u>العورة الثالثة: إلغاء قانون الطوارئ</u>: وهو أعجب ما يكون مما يظهر أن الثورة قد نسيت، أو تناست، بالمَرّة هذا المَطلب، رغم أنه كان من الأسباب الرئيسة لقيامها! ولا يمكن لأمّة أن تتحرَك كوادِرها وتتفاعل أفرادها في إتجاه الحرية للإصلاحٍ تحت ظلِ قانون ظالمٍ باغٍ يقيد الحريات العامة.

<u>العورة الرابعة: تشكيل مجلسِ رئاسيّ مؤقت</u>: وهو كذلك مطلبٌ يهدف إلى تنظيم العملية الإنتقالية بطريقة مَدنية، لا عَسكرية، لتجنب ما أسلفنا من عورات، وقد رفض العسكر هذا المطلب بالمرة مما يثير المخاوف، بل مما يؤكد المخاوف من توجّه العسكر إلى فرض وصاية على الثورة، الآن وبعد.

ثم،إلى جانب هذه العورات الأربع، نجد أموراً أخرى، وإن كانت ثانويةً بالمقارنة إليها، مما يجب على الثورةِ المواصلة لتبديلها، لتأثيرها المباشر والهدّام على مكاسب الشعب، مثل إقالة مجالس إدارات الصحف الحكومية، ومحاكمتهم كأسامة سرايا وعبد المنعم السعيد، وإقالة النائب العام الموالي لحكم مبارك، والذي طالما سكتَ عن بلاغاتٍ قُدّمت له بل وطَواها في أدراج المكاتب دون تحقيق، وإنشاء هيئة قضائية مستقلة لمكافحة الفساد في العصر البائد، يكون عملها تلقى البلاغات والتحقيق فيها وتحويلها لأجهزة الشرطة للقبض على الفاسدين.

ومما لا شك فيه أنّ هذه الاحداث الطائفية تقصِدُ فيما تقصدُ إلى تشتيت نظر الشعب وشباب الثورة عن هذه العَورات، وتسْريب مَشاعر الخَجلِ من إستمرار الضغط على العسكر، لا الحكومة، لستُرها.

وها هي الثورة التونسية، مُلهِمة الثورات في عصرنا، قد سبقت الثورة المصرية، وسارت إلى نهاية الطريق، بعد إعلان حلّ الحزب الحاكم وأجهزة أمن الدولة. فهل تلحق بها ثورتنا المصرية قبل فواتِ الأوان، والأمان؟

البنتاجون يضع رهانه في مصر على جنرال مصريّ (مقالٌ مترجمٌ) - 12 مارس 2011

إليزابيث بوميلير – نيويورك تايمز، 10 مارس 2011

واشنطن: بينما كان الجنرال سَامي حافظ عنان، رئيسُ أركان الجَيش المصريّ، ينهى إفطاره في فندق الريتز-كارلتون، بمدينة البنتاجون، بمعيّة صديقين أمريكيين قدامى، أحدهما قائد سابق للمنطقة المركزية والآخر مسؤولٌ عالٍ في الدفاع، جاءته مكالمة تليفونية أن الجيش المصريّ يتحرك إلى شوارع القاهرة لضبط حركة الثورة في مصر.

وفي غُضون ساعاتٍ من هذا اليوم في نهاية يناير، كان عنان على متن طائرة متوجهة إلى مصر، بعد أن أخطر الجنرال مايك مولين، رئيس ديوان البيت الأبيض، بأنه لن يتمكّن من حُضور مأدبة العشاء في الأسبوع المقبل. وسيلعب الجنرال عنان، في غالب الأمر، دوراً مركزياً في أية حُكومة مقبلة.

واليوم، يظهر الجنرال عنان، كالرجل الثاني في المنظومة العسكرية المصرية، والتي تتجه بالبلاد نحو شكلٍ من أشكال الديموقراطية. وفي الإجتماعات الرسمية للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، ترى الجنرال عنان يجلس إلى يمين القائد العام للقوات المسلحة، المشير حسين طنطاوى، ذو ال75 عاماً، حيث يُعتبر هو الخليفة المنتظر له. وفي ذات الوقت، فإن الجنرال عنان، ذو ال63 عاماً، قد أصبح مفضّلاً رئيساً للسياسة الأمريكية في تعاملها مع التطورات التى تزلزل الواقع المصري في القاهرة.

وإن كان الجِنرال ليس رجُل البنتاجون في مصر بعد، فلا شك أن الكثيرين يعوّلون على ذلك.

يقول ويليام فالون، رئيس المنطقة الوُسطى المتقاعد، والذي أشرف على العَمليات العسكرية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بما فيها مصر: "الجنرال رجلٌ ذو ذكاءٍ حاد، صاحبُ فكرٍ، ومحترمٌ وقادرٌ مهنياً"، وأضاف "أظنه سيحاول أن يفعل ما هو صَحيحٌ". وقد كان الأدميرال فالون، ومعه ماري لونج، المسؤولة الرفيعة السابقة في البنتاجون، ممن كانوا حضوراً في الإفطار المذكور.

والسؤال الرئيسيّ المطروح هو: هل سيمضى العسكر قدما لفعل "ما هو صحيح"، في تنفيذ ما وعدوا به من دعم إقامة نظامٍ ديموقراطيّ، يهدف لتعيين رئيس جديد بواسطة انتخابٍ ديموقراطيّ في أغسطس القادم؟

وقد ظل الجنرال عنان ومجلس العسكر ، الذي يحتل مكان القيادة منذ أن أزاحَت ثورة الشباب في 11 فبراير 2011، الرئيس مبارك من الحكم، في تنفيذ تغييراتٍ شكليةٍ حتى الآن، ولا يزال الشباب يطالب بتغييرات حقيقية حتى بعد تعيين رئيس وزراءٍ يعتبر مقبولاً من المتظاهرين.

والبنتاجون على إتصال يوميّ مع المجلس العسكريّ، الذي يبدو متوتراً ومشغولاً بحقيقة انه ليس هناك مُرشحٌ للرئاسة يمكنه أن يوحّد، من وجهة نَظَرِهم، صفوف الشعب من ورائه، بما في ذلك عمر موسى، سكرتير الجامعة العربية.

وقد صرح بعض الخبراء أن الجنرال عنان قد يكون، هو نفسه، مرشحاً للرئاسة، ولكن سرعان ما ردت مصادر البنتاجون ومصادر مجلس القيادة العسكري المصريّ، ذلك الإحتمال.وقد صرحّ مسؤول من المجلس العسكريّ، في مقابلة نادرة يوم الجمعة الماضى في واشنطن، أنّه "لن يرشح المجلس رئيساً من بينهم". وقد طلب المصدر عدم ذكر إسمه إذعاناً لقرار من المجلس العسكريّ.

ولا يجادل أحدٌ في الدور المَركزيّ الحاسم الذي سَيلعبه الجنرال عنان من خلف الستار في أية حكومة قادمة، من حيث أنّ القوى العسكرية التقليدية، ذات الخطط السّرية، لا زالت مستقرةٌ في أوضَاعها. وهم، في خفاءٍ عن أنظار الشعب، يسيّرون سِياسة إقتصادية قومية أمنية خاصة بالعسكر، ويديرون لصالحهم مؤسسة ثرية في عالم الأعمال تقوم بإنتاج الملابس والإلكترونيات والمعدات المنزلية والطعام (هيئة التصنيع العربية-المترجم).

وعلى عكس المشير الطنطاوى، الذي يحمل في أوساط القوات المسلحة إسم "كلب مبارك المُدلّل Mubarak's Poodle"، والذي تعتبرُه واشنطن رهين المؤسسة العسكرية الإقتصادية الحالية، والذي يقاوم أي تغيير في السياسات الإقتصادية تلك، خلافاً لعنان الذي تراه واشنطن كرجلٍ عسكريّ تقليديّ يركّزُ على الجَيش ذاته وطرق تطويره. وكغيره من أبناء جيله العسكريّ، فقد درس في روسيا، وأخْذ دوراتٍ في فرنسا. وهو يتعاطى الخمر في المناسبات، ويتحدّث بعضَ الإنجليزية والفرنسية.

وقد وُلدَ الجنرال في المنصورة، بدلتا النيل، وتدرج في رتب القوات الجوية، حيث كان مسؤولاً عن كتائب الصوايخ المصرية. وهو، على خلاف الأجيال الأصغر في الجيش، لم يتلق تدريباً أو تعليماً في أمريكا، حسب المصدر العسكريّ المصريّ.

وحَسب مصادر البنتاجون، فإن الجنرال عنان رجلٌ متواضعٌ، محترمٌ، خفيف الظل، ومولعٌ بالبضائع الأمريكية! وقد تعوّد المسؤولون الأمريكيون، في مثل هذه الزيارات، تخصيص يومٍ له وزوجته، للتسوق في تايسون مول بفرجينيا، لشراء الإلكترونيات والجينزات والملابس، كما تفعل مع بقية المسؤولين المصريين. والعائلة لديها ثلاثة أبناء.

وتعتبرُ هذه الرحلات السنوية، المتبادلة بين أفراد القوات المسلحة المصرية والأمريكية، مِحوراً للتعاون بين الجهتين خلال الثلاثين عاماً السابقة.

وتركز هذه الزيارات بشكلٍ رئيس على ميزانية المساعدة الأمريكية للجيش المِصري والتي تصل إلى 1.3 بليون دولار من المعدات العسكرية، والتي عادة ما تكون طائرات ف 16 ودبابات إبراهام M1A1 (وقد حصلت القوات العسكرية المصرية منذ كامب ديفيد على 35 بليوناً من الدولارات، مما يجعلها الثانية بعد إسرائيل في المساعدات العسكرية الأمريكية).

وقد رأس الجنرال عنان الوفد العسكريّ المصريّ إلى واشنطن، والذي يتكون عادة من أكثر من عشرين عَسكرياً، عدة مرات في السنوات الفردية، ولكن هذه الرحلة في 2011، قد إختُصِرت بسبب التطورات في بلاده. وتصف المصادر العسكرية

الأمريكية هذه الرحلات بأنها سلسلة من دعوات الغداء والعَشاء في المطاعم الفاخرة في واشنطن، والإقامة في فندق كارلتون-بنتاجون الفاخر، والقريب من البنتاجون.

ورغم الأجواء المُريحة التي تسود هذه الرحلات، فإن التوتّر يسود تحت السَطح في بعض الأحيان نظراً لما يبديه بعض العَسكريين من طلب لمعدات تكنولوجية شديدة التقدم، مما يفضّل البنتاجون الإحتفاظ بها لنفسه (ولإسرائيل كذلك - إضافة من المترجم).

ويقول جيمس بيتي، رئيس البعثة العسكرية البَحرية السَابق في مصر "طالما طلبنا منهم أن يحدّدوا لنا كيف يريدون أن تكون عليه قواتهم العَسكرية في عام 2020، حتى يمكن جدولة التطوير بطريقة منظمة ومدروسة، بدلا من الحضور كلّ عام بلائحة جديدة من الطلبات!" ويعقب قائلاً " وكنا نراهم دائما ينظرون الينا كمن يقول "أنتم تنظّمون هذه الإجتماعات، وتخبروننا كم نحن مهمّون بالنسبة لكم، ولكنكم لا تعطوننا ما نطلبه".

وفي هذه الزيارات ذاتها، يقوم الجِنرال عَنان للقيادة المركزية في تامبا، فلوريدا، أو إلى حرس السَواحل في ميامي، أو لمقابلة قوات الردّ السّريع في فيرفاكس، فرجينيا.

والجنرال عَنان على إتصال مُستمر ومباشرٌ بالبنتاجون عبر الهاتف، وبالأدميرال مولن، حيث تحدث الرّجلان يوم الثلاثاء الماضى، دون أن يصدرا أي تعليقات عن فحوى الإتصال، غير أنّ الجنرال عنان والمجلس العسكريّ ليست لديهما أية شُكوكٌ في عِظم المهمة التي تواجههم.

وقد حذّر المجلس العسكريّ المصريّ يوم الجُمعة الماضى أن الغموضَ لا يزال يكتنف الوَضع في مصر، وأنه لا يَجبُ على واشنطن أن تراهِن على الجنرال عَنان بعد. وقد أوضح مسؤولٌ أن اللواء حمدى وهبة، رئيس الأركان السابق لم يتمّ تعيينه وزيراً للدفاع، بل تم تعيينه رئيساً لهيئة التصنيع العربية، والتي هي رأس المؤسّسة التجارية العَسكرية.

وقد وعد المسؤول بأن "يعود الجيش إلى مُمارسة دوره المُعتاد بعد إجراء الإنتخابات القادمة".

نيل ماكفارهر، مراسلٌ متضامن في القاهرة

http://www.nytimes.com/2011/03/11/world/middleeast/11enan.html?ref=middleeast

<u>هل يعيشُ المَجلسُ العَسكريّ في كَوكب آخر؟</u> - 13 مارس 2011

لا أكاد أصدّق ما ردّدته وِكالات الأنباء عن قبول "الحزب الوطنيّ" إستقالة جمال مبارك وصفوت الشريف وزَكريا عَزمي من الحِزب! سبحانك ربّي، إحفظ علينا عقولَنا، ومتّعنا بأفهامِنا، التي بتنا نشُك في صِحتها بما نسمع ونرىّ في مصر الثورة.

أيُّ حزبٍ هذا الذي يقبل إستقالة هؤلاء المُجرمين؟ من يقبل إستقالاتِهم؟ أيقبلُ مُجرمون إسْتقالة مُجرمين؟ لمَصلحَة من لا يزال هنَاك حزبٌ اسمه الحزب الوطني!؟ لماذا لم يتم حلّ الحزبِ الذي رَعى على مدى 30 عاماً تلك المَهازل والمَفاسِد والتخريب والنهب والإرهاب، وكل ما يسع قاموس العربية أن يعرض من كلمات الخِسّة والهُبوط والخِيانة؟ لمصلحة من أيها المجلس العسكريّ؟ لماذا أنتم حريصون على بقاء هيكلِ الفسادِ، كما تتركونه في جِهاز "أمن الدولة"؟

لقد عييت بالحديث عن هذا الأمر، أمرَ فَساد القائمينَ على هيئة العَسكر، وعن الطَنطاوى، الذي يَشتهر بين رجالِ الجيشِ بأنه "*كلبُ مبارك المُدلّل Mubarak's Poodle*"، كما ذكرت النيويورك تايمز نقلاً عن مَصادر بالجيشِ المِصريّ! كيف يمكن للثورة أن تثق في مثل هذا الرجل وحاشيته؟

الجيش، رجالاً ورتباً ليس خائنا، بل قوامه من الشرفاء من أهل هذا البلد. الخائن هو ربيبُ العصر اللامباركيّ الذي صنعته يد الخائن مبارك، وعيّنته وزيراً للدفاع، فكيف لم يُصرّ الثوار على إبداله كما أصروا على إبدال أحمد شفيق وكلّ من يَنتَمِ للنظام الفاسق، الجواب هو الخوف. الخوف من بطش الجيش، وعدم الرغبة على مواجهة دموية معه.

ما هكذا تصلُ الثوراتُ للنجاحِ التّام. وقد يقول قائلٌ: وما علينا إلا نبلغ كلّ ما نريد على الفور، أليس ما تحقق فيه الكفاية في هذه المرحلة؟ وأقول: ما هكذا تنجح الثورات، فإن الفساد إن بقيت له بقية، مهما صغر شأنها، فإنها تعود للنموّ والإنتشار، مثلها مثل الخلايا السرطانية. وهذا بالضبط ما يعرِفه ويريده ويسعى له الموالون للنظام السابق الآن ، في كل قطاعات الدولة، بما فيها الطنطاوى، أن يَسمَح الشَعب بهذا الهامش من التسَامح والتنازل تحت مُسمّى الإنتظار وإعطاءِ الفُرصَة ورعاية مصلحةِ البلد والإستقرار، ليزرَعوا بذوراً جديدة للفساد، ويرعوا بقايا الزرع النكد مما تبقى من قبل **"وَٱلَّذِى خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا"** الأعراف 58.

إذن، إن أرادت الثورة أن تَستأصل الشر، وتنتزع فتيل الفتنة، فإنه يجب أن تَجعل مَطالبها واضحةً صريحةٌ، وأن تعتبر الشَعب في حالة إستنفارٌ عامٍ، حتى يُزال الفساد من الأرض، إذ طبيعة الفساد أن يُنتزع لا أن يتنازل ويترك، ولهذا عبّر الله عن إزالة الملك ممن لا يستحقه بالنّزع لا الأخذ **"وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ"** آل عمران 26.

يجب أن يُصِرُ الثوارُ على حلّ الحزب الوطني الفاسِد، وحل جهاز أمن الدولة، وإلا فليُبشر شعبُنا بعودة الخوفِ والقهرِ أسرع مما يتخَيّل.

عودةٌ إلى قيادة العَسْكَر .. والثورةُ المُضَادّة - 25 مارس 2011

في برنامج بثته الجزيرة أمس، الخميس 19 - 4 - 1432، الموافق مارس 24، 2011، إستضافت مذيعة الجزيرة الإعلامية هالة فهمى وأحد مُخرجي التليفزيون من زملائها، غاب عنى اسمه الآن مع الأسف، حيث أعَرب الإعلاميان كلاهما عمّا حذّرنا منه من قبل، في أكثر من ثمانِية مَقالات خلال الشَهرين الماضيين منذ بدء الثورة، عن موقف المجلس العسكريّ من مَطالب الثورَة الحقيقية، وإلتفافه حولها، ومن حيث يُمثل هذا التباطؤ المُتعمّد والإغضاء المَقصود عن زعاماتٍ وقياداتٍ عديدة في الحِزب البائد لا تزال ترْعى في مراتعها بالإعلام والجامعات وكثيرٍ من المؤسسات الحيوية، وما ظهر من تلكئه في تقديم الفاسدين من قيادات العصر البائد إلى المُحَاكمة بجدية، ما يهدف له العسكر من حماية الثورة المضادة ودعمها.

وكانت المَرّة الأولى التي يتحدّث فيها من ينتمى إلى الثَورة بهذا الوضُوح، ويوجّه أصَابع الإتهام بهذه الصَراحة إلى المَجلس العسكريّ. وهو ما يجعلنى اشعر بالإرتياح، إذ، كما قال الضيفان، إن الأمر قد غدا واضحاً لذي عينين، وإن شعبَ مصر لم يَعد مغفلاً أو أهطلاً لتجوزَ عليه هذه الألاعيب الرخيصة المكشوفة.

الجيش لا يُريد للنظام البَائد أن يَسقُط، وإن سقطت رموزه إذعاناً للثورة الحَاضرة. الجيش يريد أن يستمر النظامُ البائدُ في دوره ليعود بوجوهٍ جديدة، لكن بنفس الروح والفساد. وإذا سأل سائل: لماذا؟ قلنا: هؤلاء هم أرباب النظام السابق وحُماته، والمنتفعين منه، تماماً كما لو تصوّرنا ثلاثي الفساد فتحى سرور وزكريا عزمي وصفوت الشريف، كانوا على سُدّة رجال المجلس العسكريّ، فستكون تصرفاتهم وحِيلهم هي هي تصرّفات وحِيل الطنطاوى وربعه، الإبقاء على فساد الإعلام، والجامعات، والمجالس المحلية، والمحافظين، ورؤساء مجالس الإدارات، والسفراء! ومن ثمّ يترك الفرصة سانحة للإحتجاجات والإعتصامات التي يَصِمها بأنها فئوية، ثم يدّعى أنَ ذلك يُعطّلُ دورة الإنتاج، ثم ينقض على المعتصمين ضرباً

ولكماً كما حدث في كلية الإعلام، ثم يُصدر قرارات ديكتاتورية تقيد الإعتصامات والتظاهرات، ليقطع عن الثورة شُريان حياتها، ويضْمن إخمادَ صوتها.

الثورة لا يزال في عُروقها نبضٌ، وفي جسدها طاقةٌ، وفي ضَميرها وعيٌ، وفي إرادتها قوةٌ، تحمِلها إلى مَيدان التحرير مرة أخرى، كما ستحمِلها غداً إن شاء الله إلى ماسبيرو. وسيكون الجيشُ في غاية الغَباء والسَذاجة، كالمَعهود من العَسكر، إن ظنّ أنه يمكن أن يَستبدل فساداً بفساد، متجاوزاً إرادة الشعب الذي أثبت وعيه وحقّق ذاته منذ أقل من شهرين. وسَيخاطر العَسكر بمستقبل مصر كما يَخاطر القذافيّ بمستقبل ليبيا، وعلى صالح بمستقبل اليمن، وبشار الأسد بمستقبل سوريا، فكلهم عسكرٌ من عَجينة واحدة، فاسدة، عميلة.

والرأي أن يثوبَ المجلس العَسكريّ إلى رَشده، وأن ينشأ مجلساً رئاسياً مدنياً، ويدع جَشعه للقيادة من خلف الأستار يتوارى، قبل أن تتفاقم الثورة عليه، وتجنّباً لأن تَشهد مِصر ثورتها التصحيحية الثانية ، قبل أن تتم فرحتها بثورتها الأولى، والتي يريد لها العسكر، كما يبدو من مجريات الأمور، أن تنزع نزعَها الأخير، وهي لا تزال في طَور الرِضاع.

<u>المجلسُ العَسْكريّ .. ومبدأُ (بقاءُ النظامِ خطٌ أحمر)!</u> - أبريل 03 2011

تولانى العجب، كلّ العجب، حين قرأتُ في مِجلة الدُستور خبراً عن المُحاكمة العسكرية لشَابٍ قبطيّ اسمه مايكل نبيل، إنتقد في مدونته أداء الجيش في حماية الثورة، وعبّر عما يراه خِداعاً مُمَنهجاً للعَسكر في تناولِ المَطالب الثورية في مقالٍ طويلٍ جمع فيه العديد من الأمثلة التي يجمَعها جامعٌ واحدٌ يشير إلى هذا التواطؤ المُتعمّد في ضَخّ الحياة في النِظام الديكتاتورى المنهار. والأعجب من هذا هو سبب الإعتقال والمحاكمة، ألا وهو **"الإساءة إلى المؤسّسة العسكرية"!**

ويعجز اللسان عن التعبير عن شدة الألم لما يظهر أنه إغتيالٌ تامٌ للثورة المصرية على أيدى العَسكر. ما معنى هذا الإتهام **"الإساءة إلى المؤسّسة العسكرية"؟!** ماذا يعنى؟ أهذه هي روح الديموقراطية الجديدة؟ أليس ذلك هو نفس منهج حسنى مبارك؟ لا، بل والله كان الناس يَسُبون مبارك في آخر أيامه دون وجل**!** فإذا بهم يعودون لعهد العادلي على يدِ من إئتمنوهم على ثورتهم.

أيُحاكم رجلٌ، مسلمٌ أو قبطيّ، بتهمة الخِيانة العظمى، والتي تعنى لدى هؤلاء "الإساءة إلى المؤسّسة العسكرية"، أمام محكمة عسكرية، ويتركُ حُسنى مبارك، وكلّ رعيله وحَوَشِه، يرفهون في قُصورهم وينعَمون بأموالِ الشعب المنهوبة؟ أكرامة "المؤسسة العسكرية" أعلى وأهمّ من كرامة شعب كامل انتهكت حقوقه وسُلبت حريته وإستعبد أبناؤه لمدة ثلاثين عاما؟ ثم أي نوعٍ من الديموقراطية هذه التى يحاكم فيها الرجل على رأيٍ يراه ويدوّنه؟ أليس هذا هو هو منهج مبارك، وأمثاله من الديكتاتوريات، في تجريم نقد الذوات العلية التي تضع نفسها فوق النقد؟

الظاهرُ العيانُ لكلّ المصريين الآن، هو أنّ الحفاظ على نظامِ مبارك خطٌّ أحمر لا يَسمَحُ المَجلسُ العَسكريّ تجاوزَه، مهما كلّف الأمْر، ولو بالتلويح بتحويلِ مصر إلى ليبيا أخرى، كما أشار متحدثهم. فكلّ مكوّناتِ النظامِ القديمِ لا تزال كمَا هي تحْكم وتتحَكم في إدارة دفّة الحُكم، إذ لا يغيب عن الأنظار أنّ هذا المَجلس المُكون من تسعة عشر عسكرياً، هو جزء من النظام القديم، ومن ذوى الإرتباط الوثيق برموزه بما لا يسْمَح لهم بمحاكمة الجناة، إذ فيه إدانةٌ للنفسِ ووضع المجلس في مقاعد الإتهام والتجريم. والأهم من ذلك هو فقدهم قوتهم الإقتصادية التي يحمونها بالروح والدم، ممثلةٌ في المَصانع الحَربية والصَناعات العربية، والفنادق والمِسَاحات الشَاسعة من الأراضي المُخصّصة لهم، خَارج رقابة الجهاز المرْكزى للمحاسبات وميزانية الدوله ومجلسها ورقابتها. وهذه هي النقاط التي تضعف فيها الجيوش عن مقاومة العدو، حيث تتحول من مهمتها الأساسية، إلى مهمة استغلال الشُعوب، كما ذكر إدوارد جيبون في موسوعته "إضمحلال وسقوط الإمبراطورية الرومانية"، عمّا حدث للجيش الرومانيّ حين بدأ في استغلال الشعب وتأميم موارده لصالح المؤسسة العسكرية.

من هنا، نجدُ أن المجلس ترك كلّ المؤسسات الإدارية من محافظين ومَجالس مَحلية وجامعات وإعلام وقانون طوارئ ومحاكمات عسكرية وأمن دولة (مع تغيير اليافطة إلى الأمن القومي)، لم يمسّها بتغيير، فهي كلها التي تتحكّمُ في مَفاصِل الحَركة الإجتماعية للعَسكر أن يُحاوروا ويداوِرا في إدارة البلاد. والعسكر سيحارب، بكلّ وسيلة، أي تغييرٍ لهذا الوَضع، وسيتبع نفس طَريقة مبارك، بإعطاءِ الشِعب حقّه قطرة قطرة، بعد مليونياتٍ يعلم الله كم سنحتاجُ منها لتغيير كلّ مَسؤول من مُجرمي النظامِ السَابق (أو الحالي إن شِئت الدقة!).

المَجلس العسكريّ يدير حملات مُحددة لتوجيه الشَعب نحو إختيارِ رئيس له عِلاقة وثيقة بالنظام المُباركيّ، كعمرو موسى أو غيره، حتى إذا إنتقلت السُلطة من المَجلسِ إلى الرئيس المُنتخَب، كانت (في بيتها) كما يقولون.

هذا الإتجاه الذي يسمَح للمَجلس الحَاكم يؤكدُ ما قاله عمر سليمان من قبل، قبل يوم من رحيل مبارك إلى شَرم الشيخ للإستجمام، من أنه إما الحوار مع النظام القائم، وإما الإنقلاب العسكريّ، وهو ما تمّ بالفعل. فالحكم الحاليّ هو حكمُ إنقلابٍ عسكريّ يُقدّم وعودا بإصلاحاتٍ سياسية، وبنقل السُلطة إلى سُلطة مدنية، وليس الحُكم الحَاليّ بحكمٍ مؤسسٍ على الشرعية الثورية كما يقال. والفارق بينهما هو الفارق بين نظام مبارك وبين النظام الجديد المأمول.

لا يصحُ أن يحاكم هذا الرجل، لا عَسكرياً ولا مدنياً، إذ هو عارٌ على الثورة كلها أن يحَاكم أحدٌ على إبداء رأي، والثورة لا تزال في قمة شبابها، إبنة أربعين يوماً، فماذا يمكن أن يحدث، إن سَمح الشَعب لهذا أن يتمّ، بعد أربعين شهراً؟ ولعل هذا ما دَعا هذا المَجلس أن يؤجل المُحاكمة العَسكرية، إستماعاً لنصيحة مخلصة. وهاكم الروابط التي أشرنا اليها

http://www.dostor.org/crime/11/april/1/39286

http://www.maikelnabil.com/2011/03/blog-post_07.html

الأمر في هذا لا يتعلق بخبث هذا الشاب أو فسقه أو كفره، بل بالمبدأ الذي اعتمده المجلس في التعالمل مع من يقف في وجهه، ايا كان.

الثورةُ المِصرية .. عَودةٌ إلى حلّ العِصيان المدنيّ! - 07 أبريل 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

بعد كلّ هذا التلاعب والتواطؤ الذي يحدث على السَاحة المصرية، وبعد ما تأكد أن مجلس العَسكر لن يسمح بزوال بؤر الفساد، ولا بمحاكمة الفاسدين، ولا بإقامة ديموقراطية حقيقية، ولا بتغيير سياسة الإعتقالات التعسّفية والمُحاكمات العَسكرية، بل ويتبجحون أنهم يعرفون مصلحة الشعب فيما يفعلون! فإننا لا نرى في الأفق أي حلّ يمكن أن يتبناه الشعب إلا واحداً من إثنين:

1. حلّ التصادم مع قوات الجيش، عسى أن يمتنع أفراده عن إطلاق النار على أهلهم وذويهم، ومن ثمّ تسقُط القيادة الخَائنة.
2. العِصيان المَدني الشَامل، وهو الأفضَل، إلا إنه يحتاج إلى توعيةٍ شعبيةٍ هائلةٍ تؤمن بها كل القوى السياسية الموجودة سواء من يدين بالإسلام أو يدين بالنصرانية أو يدين بالعلمانية، فالمصلحة هنا واحدة. يجب أن يعرف الشعب أنّ شَلّ الحياة اليومية، بشكلٍ كامل وتامٍ، هو المَخرج من أزمة الوقوع في يد العسكر من المُوالين لمبارك إلى الأبد، ممن يعبثون بعقول العَامة "ويستغفلون" المصريين (عفوا في التعبير) وكأنهم لا يعرفون "الخيارَ من كوز الذرة" !

والعصيان المَدنيّ يعني إعلان الشَعب رفضَه الإنصياع للسلطة القائمة بشكلٍ سِلميّ. وقد تولت ثورة الشَارع أمر نقل مبارك من القاهرة إلى شرْم الشيخ، ويبقى محاسبته وغيره على الفساد، والقضاء على منظومَته، وعلى رأسها المجلس العسكريّ المتحَكّم.

العصيان المدنيّ حلٌّ طرحة المستشار طارق البشري منذ عهد مبارك، وهو لا يزال الحلّ الأمثل للمأزق السياسيّ الذي وقعت فيه هذه الثورة، نتيجة عدم وجود قيادة موحدة لها تستطيع أن تأخذ بزمام الأمر، وأن تتصدى للعسكر، دون الحاجة إلى إستجداء تكوين مجلس رئاسيّ مدنيّ، لن يقوم العسكر بتكوينه بأنفسهم، ليحلّ محلهم. لكن الصحيح هو أن يتفاوض الشباب على تكوين هذا المجلس، مع القوى السياسية التي تمثل الأغلبية الشعبية، ثم يبدأ هذا المجلس في التفاوض مع العسكر لتسَلُم السُلطة فوراً، والقيام بإدارة البلاد بدلاً من العسكر، لحين إنتخاب مجلس نوابٍ ورئيسٍ للجمهورية.

والأمر أنّ العسكر، حتي إن نجحت القوى السياسية في تكوين هذا المجلس، لن يُسلموا السلطة له بهذه البسَاطة، بل يبقى أن يقوم هذا المَجلس بتوجيه الناس إلى العِصيان المدنيّ، وسيواجه حينئذٍ بالوجه الحقيقيّ للجيش، وستكون هناك تضحيات، وإعتقالاتٌ، ثم ضرب رصاصٍ وإستشهاد، ثم شلل في المرافق العامة.. مخاضٌ حقيقيّ لثورة حقيقية، لا هذه الثورة التي ما أن بدأت حتى انتهت! وما نجحت حتى الآن إلا في زعزعة أركان النظام، وليس في تقويضه، كزلزالٍ بقوة أربعة ريختر، يُفزِعُ ولا يَستأصل. ونظام مبارك يحتاج إلى تسونامي بقوة ثلاثة عشر ريختر على أقل تقدير، ليذهب وعصابتَه غير مأسوفٍ عليهم.

إن لم يتحقق هذا الأمر، بهذه الصورة، فعلى المصريين أن يوطّنوا أنفسهم على مرحلةٍ من الذلِ والمَهانة والفقرِ لم يشْهدوها من قبل، فإن النظام المتداعي لمبارك وعصابته، سينتقمون من هذا الشعب شرَ إنتقام، حين تدور الدائرة، وتعود الدفة إلى أيديهم، كما يريد لها العسكر، وكما ظهر للناس. وأي دليل أكبر من أن يخرج عميلهم عبد المجيد محمود، بكل تبجحٍ وتحدٍ، ليقول أمه ليس هناك تهمة ثابتة على مبارك!!! سبحان الله العظيم، والله إنّ مجرد كونه مبارك، الذي يعرفه العالم والذي اصطلى الشعب بناره على مدى ثلاثين عاماً، لهي التهمة الأكبر في تاريخ مصر، لا يحتاج بعدها تهمة. ويكفي أن يُكتب في عريضة الإتهام في خانة تهمته إنها كونه "حسنى مبارك"، لا أكثر ولا أقل!

وليس يَصِحُ في الأذهانِ شيئٌ إذا إحتاجَ النهارُ إلى دليلِ

فالطريقُ إذن يُختصر في التالي:

- تكوين مجلس ثوريّ مدنيّ مُتفق عليه، ينظُر لمصلحة مصر العليا دون تحزبٍ أو مَصلحية شخصية أو حزبية
- مواجهة الجيش، ومطالبته بنقل السُلطة إلى المَجلس، وهو ما سَيرفضه غالباً.
- إعلان العصيان المدنيّ، وشَلّ مرافق البلاد إلى أن يَستسلِم الجيش لمَطلب الشعب.

والأمر بين أيديكم يا سَادة....

<u>المَجلِس العَسكريّ .. أيادى مُبارك التسْعَة عَشر!</u> - 09 مارس 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

لحظاتٍ سعيدةٍ، في 11 فبراير، مرّت علينا كأنها حُلمُ صبيّ يتيمٍ بريءٍ، سُمح له أول مرةٍ أن يخرجَ إلى الشارع، وحده دون رقابةٍ، يَمرحُ ويقفز ويلعب، وتداعِب خياله آمال المُستقبل الواعد.. كيف سيتعوّد الخروج إلى الشارع متى شاء دون رقابةٍ أو حِصار.. كيف سيتخذ قراراته لنفسه بنفسه، فيصير هو "سيد قراره" حقيقة، لا من تبنّوه عُنوة وإغتصاباً منذ شاهدت عيناه النور .. كيف سيتَحَكّم في ساعات جِدّه وأوقات لهوه، في حِفظ ماله وإدراك آماله، في قرار إقدامه وأحجامه. ظَنَنّا، هذه اللحظات القصيرة، أننا تخلصْنا من حُسنى مبارك، ومن جماله ومن صفوته ومن سروره. ومن بقية نظامه. لكن كانت الحقيقة، كعادتها، أشدّ وأبشع وأقسى. حُسنى مبارك، ذهب إلى منتجَعه ليترك للمِصريين تسعةَ عشرْ، غلاظ شِداد، لا يعصونه ما أمرهم، كلهم حسني، وأغلظ، وإذا بنا نواجه أخطبوطاً مارداً ذى تسعة عشر ذراعاً، تمتد كلها حول عنق الشعب المصرى، ولا تتيح له التنفس إلا قدر ما يبقيه قيد الحياة!

في 14 فبراير، توجّهت بكلمة إلى السّامِعين، على اليوتيوب، رَسَمْتُ فيها أطرافَ المؤامرة تماماً كما انفَضّ عنها خَاتم الزّمن مؤخراً، http://www.youtube.com/watch?v=ML2GFRW5YsM ، ثم أعقبت ذلك بتاليةٍ في 17 فبراير http://www.youtube.com/watch?v=L9B87q83yrI، وتمنّيت أن يستمر الثوار في ثورتهم، وألا يغادروا ميدانهم، فلا يسلمونها لقمة سائغة للجيش، لكن الأقدار كانت أسَرع جرياناً وأحسم وقعاً.

وأمس، في أعقابِ جمعة التطهير، كشَفَ العَسكر عن مُخططهم، الذي يقدّرون أنهم قادرون علي إنفاذه، وهو السيطرة على مُجريات الأمور في مِصر بالقوة، وإنفاذ مُخطّط إبقاء النظام الحالي (لا اقول السابق)، في محله، مع تغيير بعض الوجوه والتضحية ببعض الأسماءِ، لفترة مُحدّدة، يخرج بعدها كلّ هؤلاء مرة أخرى إلى جاههم وثرواتهم. كيف لا، وقد أفسحوا لهم الوقت لتسوية أوراقهم، وتغطية جرائمهم، والتخلص من وثائق إدانتهم، ثم، بعد ثمانية أسابيع كاملة، يشكلون لجان لفحص صِحة الأوراق والمُستندات الخاصّة بالمِلكية! عَجبٌ واستهتارٌ واستغفالٌ للشعب كله، و"على عينك يا تاجر"!

فبينما الأمن المركزىّ لا يزال القوة الضاربة للأخطبوط العَسكريّ، كواجهة دفاع، إذا الشرطةُ مُضربَة بالكامل عن العمل، حتى يركعَ الشعب، و يقبّل أياديهم، أو "يبوسوا أيدى أسيادهم" كما عبّر أكثر من واحد من هؤلاء الأرجاس المناكيد من ذوى "الدبابير" على الأكتاف، والأحذية في الأذهان، مع الإعتذار لحفنة الشرفاء منهم! والمدعو عيسوى أعجز من أن يفصل هؤلاء، ويعيّن آلافاً من الخريجين العاطلين عن العمل بدلا منهم، ثم توجّه قوى الجيش لمواجهة أية إضطرابات يقوم بها هؤلاء المتمرّدين ضدّ الشعب المصرىّ.

<u>قياداتُ الجيشِ تقودُ الفوضَى المُنظّمة</u> في البلاد، وهي تقوم بعمليات تجميل موضعية لا تمسّ روح النظام ولا أجهزته الحَسّاسة، ليظلَ حياً يتنفس ويتحرّك ويُخَرّب، إلى حين الإنقضاض على السُلطة مَرة أخرى. وهو ما رَصدَته الصَحافة العَالمية كذلك، كما ورد مثلاً في صَحيفة النيويورك تايمز، و تورونتو ستار اليومية Toronto Star، حيث أشارت إلى فَضٍ الإعتصام بالقوة ومَقتل مواطنَين وجُرح العشرات، وعَكست قدر الثقة المُنهارة بين الشَعب والجيش.
http://www.thestar.com/news/world/article/972174--army-kill-1-wound-71-dispersing-overnight-protest-in-central-cairo. وهو أوّل دمٍ يسال بين الجيش والشعب، فيا ترى كم من دمٍ برئ يحتاج جيشنا لإسالته قبل أن يعرف أن حريةَ الشعب قضَاءٌ محتوم.

والعجب من هؤلاء المؤتمرين، الذين يطلقون على أنفسِهم "القوى السِياسية"، يعلم الله أن لفظ "القوة" منهم بَراء، الذين يحذّرون من "الوقيعة" بين الجيش والشعبِ، ويروّجون للقولة الهَزلية أنّ "<u>الجيش حَمَى الثورة</u>"!! ياقوم، أليس منكم رجلٌ

رشيد؟ أأُصبتم "بالألزهايمر" بهذه السّرعة؟ ممن حمى الجيشُ الشعب؟ ومتى حَمَى الجيشُ الشعب؟ الجيش لم يتدخل ضد الشرطة على الإطلاق!، بل سَمَحَ الجيش للبلطجية بالتسرّب إلى ميدان التحرير لضَرب الشعب، وبدلا من ذلك حَمَى الإذاعة والتليفزيون من المتظاهرين لأنه يعلم أنهما رَمزُ النظام، إن سقطا سقط. وحين رأي أن الشُرطة فشلت في السَيطرة على الملايين، قام الجيش بالإنقلاب العَسكريّ الذي ذكره عمر سليمان في كلمته الشهيرة، يوماً واحداً قبل يوم الرجل "الذي يقف وراء عمر سليمان!"، وضَمَنَ سَلامة مُبارك ونِظامه، وأتم الصَفقة مع الشَيطان. ألم يأن لأمثال هؤلاء المؤتمرين أن يتركوا البلاهة جانباً ويرفعوا غشاوة الرُعب عن أعينهم، قبل أن تصاب البلد كلها بقارِعةٍ كقارعةِ حُسنى مبارك؟ وليعلم هؤلاء أنّ هذه هي فرصتهم الأخيرة في إحداث تغيير حقيقيّ، وإلا فهم كذلك خونةٌ عُملاءٌ مثلهم كمثل مبارك والطنطاوى.

الحلّ، فيما نحسب، هو أن ينتفضَ أبناء الشعب ضد سُلطة الجيش، وأن يستمر المَلايين من المُعتصمين بكامِلهم في ميدان التحرير، يوما بعد يومٍ، تحدّياً للجيش هذه المَرة، كما فعلوا سابقاً تحدّيا لمبارك والشرطة. حينئذ تكون ساعة الحقّ، ويحدُث الصّدام، فإما أن يعلن الجيش قبوله لحُكم الشعب، أو أن يتحرّك من الجيش بعض شُرفائه في إنقلاب على تلك القيادة الخائنة.

الجنرال شاهين..ونادى الرُبوبية العسكرية! 12 أبريل 2011

حَكَمَت مَحكمة عَسكرية على القبطيّ مايكل نبيل بالسجن ثلاثة سنوات "لنقده قيادة الجيش" ودورها المشبوه فيما يحدق في مسار الثورة. وكما أشرنا سابقاً، فإن شخصية الرجل ليست هي محل إهتمامنا بهذا الأمر، بل الأمر الذي يجب أن يكون موضع تساؤلٍ هو: كيف تكون حفنة من الرجال من "مخاليق ربنا" مثلهم مثلنا، من ابناء التسعة، أن يكونوا فوق النقد، فوق الإتهام، فوق الشبهات، وفوق كل قانونٍ يطبق على اي مواطنٍ في مصر؟ متى إكتسبوا هذه المكانة؟ والأهم: لماذا إكتسبوا هذه المكانة؟

خرج متحدِثُ الجيش، الجنرال شاهين، بفرعنته المعهودة، حسب وصف عبد الحليم قنديل، قائلاً "إن حرية الرأى مكفولة طبقا للقانون، وأردف فى الوقت نفسه أن القانون **يجرّم أى أقوال أو أفعال تمَس أمن القوات المُسلّحة**، وهو مَعروف لدى دول العالم" عن اليوم السابع. قولٌ متناقضٌ ومجانبٌ للصِحة، لا يعكس إلا غَطرَسة وإستعلاءاً على القانون، وتحدّياً للقضاء وهدماً لأساس دولته. فمن الذي قال أن نقد تصرّفات حفنة "التسعة عشر" يمسُّ أمن القوات المُسلحة؟ أو يهز ثقة الناس بجنودها وضُباطها؟ هذا مَحض تلاعب بالقانون، أسوأ من التلاعُب به أيام مبارك! الحديث عن أمن القوات المسلحة يعنى، لكل عاقلٍ، يتصل بنَقل أو تبادل معلوماتٍ أوتدبير مؤامراتٍ او إتصالاتٍ بعدو أو مناهِضٍ للشعب، وما إلى ذلك مما يدخل تحت بند الأمن. فليقل لنا أحد أرباب المَجلس العَسكريّ كيف يكون نقد تصرفاتهم وإتهامهم بالتباطؤ والتواطؤ، مُخلاً بالأمن العسكريّ؟ وأي حرية للرأي هذه التي يكفلها القانون إذا استثنت شلة من الرجال بذاتها؟ أليست هذه هي مُشكلة الشُعوب المقهورة مع طواغيتها وأربابها من دون الله؟ شُلّة من البَشر، أسرَة حَاكمةٍ أو مَجلسٍ أعلى، أو ما شِئت ممن يُعطى لنفسِه حقاً أعلى من القانون لسَببٍ يراه، وياللعجب، حفظاً لأمنه وأمنِ الشَعب! دع عنك الإتهام المعهود بوجود صلات مع "جهات أجنبية"، وهو ديدن مبارك والأسد وكافة الطغاة من قبل، كما أشارت جريدة تورونتو ستار في تقريرها عن الموضوع http://www.thestar.com/news/world/article/973167--egyptian-blogger-gets-3-years-for-criticizing-army?bn=1

ثم، أين تلك القوانين التي تعرفها كل دول العالم "المتحضر"، والتي تجعل من نقدِ أعلى رأسٍ في القواتِ المُسلحة، بما ليس فيه مِساسٌ بصفته الشَخصية كأي مواطنٍ، مُجرّماً، يعاقب عليه بمحاكمة عسكريةٍ سريعة، فاقت في سرعتها آلاف المَرات مُحاكمة أعتى مُجرمي مصر، أعنى حسنى وأبنائه والثلاثي المَرِح صَفوت وسرور وعزمي! كيف يؤتمن مثل هؤلاء الطَواغيت الجُدد على مَسَار التغيير الحرّ لشعبِ مصر، وهم ينصّبون أنفسَهم بأنفسِهم أوصياء على هذا الشَعب وعلى ثورتِه ومُستقبله.

من أين جاءت هذه الغَطرسة، وكيف برزت كَآلِهةً مُستعليةً تحت سَمع الشَعب وبَصره، وهو في طور ثورَته؟ وماذا فَعَل هؤلاء التِسعة عشر لحِماية مصر حتى الآن؟ أينسبون لأنفسهم ما ليس لهم من شرف الحرب دفاعاً عن الأرض، من دون المُجَاهدين الحَقيقيين من أبناء القوات المسلحة؟ هؤلاء عصبة رَكبها مبارك لتحميه سَاعة الشدة، ليس لها خاصّية أعلى من سَائر المواطنين.

والأعجب من موقف هذه العُصبة، هو موقفِ سَائر ما يُسمّى بالقوى السياسية، إسلامية أو عِلمانية أو ديكورية، فقد تطابَقت مَواقفهم على تجنّب قولةِ الحق، وإيثار السّلامة والإبقاء على ثقافةِ الخوفِ من السُلطة، اللهم إلا عبد الحليم قنديل رَغمَ علمانيته كما سبق أن أشرنا، فلم يفرقوا بين الجَيش أفراداً وضُباطاً، مُخلصين شُرفاء عاملين، وبين هذه الطُغمة التي رَعت في مَراتِع مُبارك، ونعِمَت بإمتيازاته المَمنوحة وتخصيصاته المُقتطَعة من أموال الفقراء.

نَجاح الثورة مرهونٌ بإدراك أنّ:

- المجلس العسكريّ ليس هو الجيش، بل هو القيادة القابعةُ على أنفاس الجيش، كما قبعت قيادات مبارك على أنفاس الشعب.

- التمحّك والطبطبة والتطبيل لفراعنة هذا المجلس هو نفس سيناريو مبارك مكرر، فقط على دائرة اوسع.
- الحُرية الحقيقية لا تتجزأ، ولا تُعطى بمقادير، ولا يعلو عليها أحد، ولا تُمنح بل تؤخذ، من جيش او عائلة أو حكومة فاسدة، سيان.
- حبس المواطن لا يصحّ إلا بحكم قضائيّ مدنيّ، ولهذا إحتفظت العسكر بقانون الطوارئ، و"طنشت" كلّ مطالبات الشعب بإنهائه.
- قانون الطوارئ يجب أن يرفع، فوراً، ليرتفع الخوف من السُلطة أيا كانت.

لسنا أعداء قيادات الجيش، ولاتزال الفرصة سانحة أمامهم أن يظهروا إحتراما لهذا الشَعب العريق، وأن يعيدوا الأمور إلى نِصابها بتكوين مجلسٍ رئاسيّ، ليتقوا سوء الظن وأغاليط التفسير، إن كانوا صادقين.

هذا الرجل لا أحبه .. في الله! 12 مايو 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا أدرى ما يُصيبنى حين أرى وجه هذا الرَجل على التِلفَاز، أو على صفحات الصُحف الإلكترونية! أشعر بنوع من الغَثيان، وإرتفاع ضغط الدم، و"النكد" بشكلٍ عام.

وليس هذا بسبب أن الرجل يتحدث بإسم قيادة مُؤسسة فرضَت نفسَها وَصيّة على المَرحلة الإنتقالية دون أي تفويضٍ حقيقيّ من الشعب، بل قامت بإنقلابٍ أزاح السُلطة المدنية الفاسدة، ورفض إعادتها إلى سلطة مدنية حقيقية مؤقتة.

وليس هذا بسبب أن الرجل يعمل على إعطاء صبغة قانونية تبرر السُلطة المُطلقة التي أعطتها قيادة هذه المؤسسة لنفسها، حين تخطت كلّ القوى والطوائف المدنية، بل وقوى الثورة الشعبية ذاتها، التي أطاحت بالنظام الفاسد، ثم إذا بها تصبح وكيلاً عن الثورة وراعية لمتطلباتها دون أن تطلب منها الثورة هذا الدور.

وليس بسبب أنّ هذا الرجل يتغطرَس في حديثه وكأنه إله من دون الله، وكأن صورة السيفين الصاج، اللذين وضعهما على كتفيه تمنحُه الحق في التسَلط على الناس ومَعاملتهم وكأنهم حُمر مستنفرة والعياذ بالله، وكأنه هو العالِم الذى لا يُخطئ، ويشهد على ذلك مداخلته مع الإعلاميّ يسرى فودة، حين تحاور على الهواء مع حَسن نافعة وجمال زهران، فكان مثالاً للعنجهية العَسكرية، والعَصبية المُتعالية، حيث راح يردّد أنّ المجلس العسكريّ عليه ضغوط كثيرة وأعمال جليلة يجب أن ينتبه لها بدلا من "لعب العيال" الذي يتحدث عنه فودة وزهران ونافعة، وكلّ ضيوف البرنامج هم أكثر علماً وأعلى قدراً من هذا الرجل. والسؤال: من الذي نصّبَك، يا صاحب السُمو العَسكريّ، مسؤولاً وحمّلك ما لا تقدر على حمله؟ مؤكدٌ أن الشعب لم يفعل ذلك، فمن إذن؟ ولماذا تحمِل هذه المسؤلية إن كنت تعلم أنك غير مشكورٍ ولا مأجور؟

وليس بسبب أن الرجلَ قد منّ على الشَعب المصريّ، علناً، أن قيادة مؤسّسته لم ترق دماء الثوار، ولم تفعل ما فعل مجنون ليبيا الذى ضرب شعبه "زنج زنجه!"

وليس بسبب أنّ هذا الرجل قد نسِيَ، بل تناسى أنه يتقاضَى راتبه من أبناء هذا الشعب، ويحمل سِلاحه بتفويضٍ من هذا الشعب، وتستثمر قيادة مؤسسته أموال هذا الشعب بعيداً عن طائل الميزانية العامة للدولة، وأنّ أبناء مؤسّسته، من الرجال الأوفياء، هم أبناء هذا الشعب وآبائه وإخوانه، وهم لم، ولن، يطيعوا أمراً بقتل أهليهم وزويهم، فهؤلاء ليسوا كمرتزقة جيش القذافيّ، ولا عَلوية جيش الأسد. هؤلاء أبناء وطننا وأهله، الذين أقسموا ليحمونه ممن أراد به سوءاً، سواء من الخارج أو من الداخل، وهو ما يعلمه هذا الرجل وقادته.

وليس لأنه استهزأ بعقلية المِصريين كافة حين خرج يُبرر إلغاء دستور 71، الذي أُجرِى الإستفتاء لتعديل بعض مواده، حيث أصرّت قيادة مؤسّسته على تجاهل الإستفتاء بشكلٍ كاملٍ، كأن لم يكن، ثم إخراج إعلان دستوريّ بديلاً له.

أمرٌ في وَجه الرَجل، يجمع هذه المَعايب كلها، وأكثر، يصيبنى بهذا الشعور الذي عبّرت عنه بالكَراهة، صدقاً وصراحة. وسبحان الله، فإن هذا الرجل لا يتمتع بتقدير أحدٍ ممن حصل له "القرف" بالإستماع اليه قارئاً لبيانٍ أو رادّاً على سؤال.

لعل السبب في كراهتى للرجل هو أنه يعيد إلى الذهن، في اللاشعور، السّلطة المُطلقة البغيضة التي عانينا منها دهراً، فلم نعد نطيقها ولو شهراً! وأنّ شخصيته ولهجَته تعين على تأكيد هذا الشعور. ترى هل عَرَفَه القارئ الكريم؟

لو لم يَكن إلا .. لكَان كَافياً! - 02 يونيو 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لو لم يكن إلا ترك المَحليّات، تسعى فساداً في الأرض، وتهيؤ الجوّ لتدمير الإنتخابات القادِمة، *لكان كافيا* لإثبات سوء نية القائمين على الحُكم من حُكومةٍ وعَسكر.

لو لم يكن إلا التواطؤ الواضِح الصَريح العَلني على عَدم مُحاكمة مبارك، وتكرار المسرحية السخيفة من إحالات لمحكمة الجنايات، واستعدادات النقل للسجن، وما شابه من إستخفافٍ بالعقول، *لكان كافيا* لإثبات سوء نيّة القائمين على الحُكم من حكومة وعسكر.

لو لم يكن إلا التراخِي المَعيب في مُحاكَمة الفاسِدين، وإعطائهم كلّ فرصةٍ لتمويل العِصابات الخَارجة عن القانون، وتمويل تمرد الشرطة، وإعادة إخراج جهاز أمن الدولة تحت مسمى آخر ، *لكان كافيا* لإثبات سوء نيّة القائمين على الحُكم من حكومة وعسكر.

لو لم يكن إلا ترك يحي الجَمل، "حُمار طِروادة"، يعبث بعملية إعادة كتابة الدُستور، ويُنشأ لِجاناً تجتمع في سِرّية لا نعلم لها مُبرر ، ثم تعرِض مقرّراتها على المَجلس العَسكرى مُباشرة! ، *لكان كافيا* لإثبات سُوء نيُة القائمين على الحُكم من حُكومة وعسكر.

لو لم يكن إلا تعيين المُحافظين من رجال أمن الدولة أو من العسكر ، *لكان كافيا* لإثبات سوء نية القائِمين على الحكم من حُكومة وعسكر.

لو لم يكن إلا ترك جهاز الإعلام يعمل بهذا السُقوط والتدنّي والتعَصّب الأعمى، والإخلاص لأجِندة اللادينيين، ضد إرادة الشعب، ولا يُساءل أحد فيه إلا إن تعرّض للذات العَسكرية العَليّة، *لكان كافيا* لإثبات سُوء نيّة القائمين على الحُكم من حُكومَةٍ وعَسكر.

لو لم يكن إلا ترك الجَامعات، التي هي مَعقل الشَباب ومَحلّ الثورات، برؤسائها وعمدائها، من عُملاء السُلطة الفاسِدة، *لكان كافيا* لإثبات سُوء نيّة القائمين على الحُكم من حُكومَةٍ وعَسكر.

لو لم يكن إلا إعطاء الفرصة المُبكرة لحسنى وعائلته من تصفية حساباتهم وترتيب أوراقهم، لتخفيف وقع الجرائم التي ارتكبوها، *لكان كافيا* لإثبات سُوء نيّة القائمين على الحُكم من حُكومَةٍ وعَسكر.

لو لم يكن إلا ما ثبت من تعذيبٍ للمقبوض عليهم من قبل الشرطة العسكرية، والإهانات الثابتة للنساء بالكشف على عذريتهن غصباً، *لكان كافيا* لإثبات سُوء نيّة القائمين على الحُكم من حُكومَةٍ وعَسكر.

لو لم يكن إلا ترك فلولُ الوطنيّ تعيثُ فساداً في الأرض، دون أي مُحاولة تصدٍ لها، على أي مُستوى، إلا التحذير منها، وكأن الشعب يملك السِلاح، والقدرة على تتبّعها، لا الشرطة أو الجيش أو الشرطة العسكرية أو الأمن المَركزى، أو الحَرس الجمهوريّ الذي لا يعرف أحداً الآن أين هو، وما دوره، *لكان كافيا* لإثبات سُوء نيّة القائمين على الحُكم من حُكومَةٍ وعَسكر.

لو لم يكن إلا ترك بلطَجة الشرطة تستمر بتركهم العمل، ورفض كل الحلول التى عُرضت على الداخلية لإستبدالهم، ومهازل أمناء الشرطة وقتلهم لمُواطنٍ تعذيباً، *لكان كافيا* لإثبات سُوء نيّة القائمين على الحُكم من حُكومَةٍ وعَسكر.

فما بالكم بها مُجتمِعة !!!

<u>الجَيشُ .. والدّستور</u> - 22 يونيو 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صَلى الله عليه وسلم

كتبت هذا المقال منذ عدة أيام، ثم وضعته جانباً، لما ظهر من موضوعات أكثر إلحاحاً. لكن الأمرَ قد تبدّل اليوم، بعد أن أضاف المجلس العسكريّ طامّة اخرى إلى رصيد طامّاته، وهي رفض إستقالة عدو الله والشعب "يحي الجمل"، مما يؤكد صحة ما ذهبنا اليه. فإلى المقال.

تشير كافة المؤشرات والدلائل إلى أنّ الجيش لن يُمرّر عملية وضع الدستور عن طريق الأغلبية، من خلال لجنة ينتخبها مُمثلي الشَعب في البرلمان. فالجيش يَعلم، كما يعلم مُزيفي الديموقراطية من العلمانيين اللادينيين، أن الأغلبية المِصرية مُسلمة، تريد تحكيم شرع الله في الأرض. وهذا لن يوافق عليه الجيش، طواعية.

وأمام الجيش طريقان لتحقيق تزييف الدستور، إن أراد أن ينتهج هذا النهج، لخدمة الأقلية من العلمانيين اللادينيين، التي تنتمى لها قياداته. أولهما، أن يفعل ما فعل في أمر التعديلات الدستورية، حيث تغاضَى عن الإستفتاء كليّة، وقام بإعلان دستورىّ، وأعلن أنّ الإستفتاء كان مجرد استكشاف لرأي الشعب!! والحق أن الغَرض من هذا التصرّف كان التمهيد لعملية وضع الدستور، وفرض أمر واقع أن الدستور سيكون منحة من الجيش، وبالطريق الذي يراه. وما صَمْتُ الجيش اليوم عما يجرى إلا لإفساح الفرصة ليحي الجمل، الذي زرعه عمداً للتمهيد لهذه الخطوة، عن طريق تلك المؤتمرات الكاريكاتورية الهزلية، كي يجعل الفكرة مقبولة أو محتملة.

والطريق الثاني، هو أن يقوم الجيش، بدعوى الحفاظ على وِحدة البلاد ومَنع الإنشِقاق، بتشكيل لجنة وضع الدستور بنفسه، بدلا من البرلمان، ويختارها من الشَخصيات العلمانية اللادينية بنسبة أكثر من 40%، ليضْمَن عَدم تمرير ما يَفرِضُ التحاكم إلى الشريعة.

وقد بدأت مَلامِح الكَيد للعَملية السياسية التي ارتضاها الشعب بأغلبية 78%، منذ أن فرض المجلس العسكريّ عدو الله ورسوله يحي الجمل في منصب نائب رئيس الوزراء لشؤون دَحرِ الإسلام. وفي الحلقة الأخيرة من هذا الكَيد، ما صرح به من يُدعى اللواء العصار (ويعلم الله وحده أي كفاءة يحملها هؤلاء لإدارة شؤون مصر، ومن بينهم خرج كل عميلٍ طاغية من قبل)، لأحد الصحف الأجنبية – أظنها الفاينانشيال تايمز – من أنّ المَجلس سَيقرّر أو يدرُس موضوع كتابة الدستور أولا، وما ذلك إلا تكتيكٌ لمعرفة ردّ فعل الشارع قبل أن يكون موقفا رسمياً، وهي وسيلة قديمة معروفة يتخذها رجال الحكم لمعرفة شعبية قرار ما، قبل التورط بسَنّه. ثم تراجع الرجل بعدها وذكر أن الكلام مقطوعٌ من سياقه الصحيح، وأنه أُخِذ في غير محّله، ومثل هذا من التبريرات المُعتادة.

ثم إن ما ذكَره مُتحدث المَجلس عن ضرورة وضع مَادة بالدستور تكفل حُرية الجيش وعدم خضوعه للمُساءلة! وهو أخطر أمر - فيما أحسب – في كلّ هذا الحوار الدائر، إذ نكون قد صنعنا إلها من دون الله، لا يمسّ ولا يُحاسب ولا يُساءل، وله الحق في أن ينزِع الرئاسة ممن يشاء متى شاء! والله لهي إذن الفتنة الكبرى التي لا مَخرج منها.

إلا إن الجيش يعرف خطورة إقدامه على خطوة مثل هذه، فالأقلية الصامته قد تخرج عن صَمتها، ويكون يوماً تشيب له نواصيّ اللادينيين والليبراليين والقبط والجنرالات على السواء. يومها لن ينفعَ أحدهم ما نظّم من مؤتمرات، أو حَضَر من ندوات وتوك شوهات، أو عَلَق من نجوم ونيشانات.

وها هو الجيش يتقدم خطوة أخرى بما أعلنه من "مساندته" لوثيقة الأراجوز القابع في الأزهر، وهي تنص على أن "مبادئ الشريعة الإسلامية" لا أحكامها، هي المصدر الرئيسي للتشريع، وهو ما يعنى بالبلدى "كأنك يا أبو زيد ما غزيت". والمسلمون لا يقبلون بأقل من أن تكون أحكام الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع.

ثم يتقدم أخرى، واسعة، بأن يُصر على بقاء عدو الله والشعب، الجمل، في منصبه كنائب رئيس الوزراء لشؤون تخريب الدين. ولا ندرى من أي مبدأ ديموقراطيّ أو ثورى قد صدروا، ولا نقول إسلاميّ، حاشا لله أن يكون لأحد هؤلاء صلةٌ بإسلامية، ا؟ وما هو وضع عصام شرف اليوم، الذي ظهر أنه صورة "ليس له في الثور ولا في الطحين"؟

مجلس التسعة عشر يريد بمصر أمراً، وهو ليس بأمرٍ محمودٍ على سبيل اليقين، وما يدبرونه سراً وعلناً، واضحٌ مقصوده، وهو استمرارهم في الحكم، من وراء الستار، بعد أن يُمّكِّنوا لدولة علمانية، ينتخب فيها بعض "لعيبة" الإخوان تمويها، ويضع فيها الدستور لجنةٌ مشكلة من بعض لعيبة الإخوان، ومعيّن فيها، من قِبل المجلس، عدد كاف لصد أي محاولة إسلامية لصياغة الدستور، بإشراف عدو الله الجمل. وصدق طرفة بن العبد:

ستبدى لك الأيام ما كنت جاهلاً ويأتيك بالأخبار من لم تزودِ

والمجلس ليس له عند الله ولا عند الناس رصيدٌ يَسمحُ بهذا. بل إن رصيد المجلس قد نفذ بخلع المخلوع، إذ هو من عَيّن المجلس قبل خلعه بأيام، فلم يَعد لبقائه شرعية. وفقد رصيده مرة أخرى حين نزلت دباباته تحمى ماسبيرو، وتترك بلطجية العادليّ يضربون الثوار ويقتلونهم. وفقد رصيده ثالثة حين ترك الفرصة كاملة للمخلوع ليهرَبَ بمالِ الشعب، تحت سمعه وبصره، ثم مَنع أن يكون له مُحاكمة حقيقية، بل جعلها حديثاً لا يساوى ثمن الحبر الذي يطبع به في الصحف.

نحن لا نقف ضد الجيش ذاته وأفراده، فيعلم الله أن أبناءَه هم من يضحون بأنفسهم لحماية بيضتنا وتحصينِ ديارنا حين تأزَفُ آزفة الحَرب، لكن الأمر أنّ الحق، الذي هو حكم الله سبحانه أعلى وأغلى علينا من كل غالٍ. والجيوش، على مر العصور الخاليه، لم تكن ممن نصر حكم الله في جلّ مواقِفها. ولعل لهذا سببٌ نتناوله في مكان آخر بإذن الله.

عاجل: المجلس العسكرى .. والهيئة الدستورية 12 يوليو 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

مرة أخرى، أعيد ما ذكرت من قبل، وكـأنما أصْبحت الإعادة عادة لا إفادة، أن المجلس العسكرى لن يسمح بدستورٍ يرتضيه الشعب المسلم. لن يرتضى العسكر أن يترك الشعب يختار اللجنة التأسيسية لوضع الدستور دون تدخلٍ لإفسادها، تماما كما كتبنا في 22 يونيو 2011 ، تحت عنوان "الجيش والدستور" من إنّه " تشير كافة المؤشرات والدلائل إلى أنّ الجيش لن يُمرّر عملية وضع الدستور عن طريق الأغلبية، من خلال لجنة ينتخبها مُمثلي الشَعب في البرلمان. فالجيش يَعلم، كما يعلم مُزيفي الديموقراطية من العلمانيين اللادينيين، أن الأغلبية المِصرية مُسلمة، تريد تحكيم شرع الله في الأرض. وهذا لن يوافق عليه الجيش، طواعية." http://www.tariqabdelhaleem.com/new/Artical-18183

المَجلس العَسكرىّ هو مبارك، بشحمه ولحمه، بجهله وغروره، بغبائه وغطرسته، بديكتاتوريته وفساده. وقد ذكرنا في مقالنا المُشار اليه، أنّ العسكر إنما زَرعوا عدو الله والشعب، يحي الجمل، للقيام بدور بن سلول، حتى يُصدر ما لفقه مع مجموعة من ملاحدة مصر، تحت اسم "وثيقة الوفاق الوطني"، وفيها ما أسموه "مبادئ فوق دستورية"! وعلى رأسها أنّ اللادينية العلمانية لا يمكن تعدّيها ولا تخَطيها، وأنها ستكون المبدأ الأساس في العقد الإجتماعي الجديد، حسب ما قيدت تلك الشرذمة المارقة عن دين الله.

وقد أوردت في ذاك المقال طريقين يمكن أن يسلكهُما العسكر لتحقيق هذه الغاية الخبيثة، أن يتلاعب في تشكيل الهيئة التأسيسية، أو أن يقوم بتكوينها إبتداءاً. وقد ظهر اليوم أنه يسير في طريق التلاعب في تشكيل اللجنة، وفي المبادئ التي لا يخرج عليها.

وأود أن أؤكد هنا على أمرين: أولهما، أن المجلس العسكرىّ هو الذي قفز على السلطة، وأوهم الناس أنهم بايعوه، وأنهم سلموا له رقابهم وحياتهم وحريتهم راغبين، وهذا كذبٌ وتضليل أحلام، يعرف ذلك كلّ الناس. وخيانة المجلس العسكريّ واضحةٌ في كلّ تصرف أنفذه، وكلّ قرار إتخذه منذ أن استولى على السلطة بطريق الإنقلاب، ورفض، أو تجاهل، مطلب تشكيل مجلس مدنيّ. ومن هنا فإن وجوده هو تكرارٌ لما حدث في إنقلاب 52، بل هو أسوأ من ذلك، إذ إن ضباط 52 كانت لديهم الجرأة للخروج على الوضع القائم، ثم ظفروا بتأييدِ شعب مَخدوع. وهؤلاء العسكر اليوم، كانوا، وما يزالوا، عملاء السلطة الفاسدة، ومؤيديها، لا خارجين عليها، بل حامين لرؤوسها ورموزها .

والأمر الثاني، والأهم، هو ما الذي يعنيه هذا بالنسبة للمسلمين، وأقصد منهم من يهتم بمبدأ تحكيم الشريعة في الحياة، وحتمية النزول على أحكامها نصاً وإجتهاداً كما عبّرنا من قبل. ولا نريد أن نستبق الأحداث، وإن كان استباقنا للأحداث من قبل قد صدَّق كل ما ذهبنا اليه، لكن إن صحّ هذا الأمر من العسكر، وفرضوا مبادئ علمانية تعلو على الشريعة، وعلى الدستور قبل أن يوضع، فقد سقطت شرعية النظام السياسيّ، وعدنا إلى ما كنا عليه من قبل، بل أسوأ مما كنا عليه. وعاد حكم الإشتراك في وضع هذا الدستور والمشاركة في الحكم على التحريم لا الإباحة.وأصبح الطريق هو الدعوة والثورة الإسلامية، أيهما يرى المُسلمون إنهم متمَكنون منه في الوقت الحاليّ.

ولعل القوى الإسلامية أن تتحرك لمواجهة مثل هذا الإغتيال السياسيّ للعملية التي يُسمونها الديموقراطية، والتي يُفترض أن يكون المرجع فيها هو الشعب، الذي بوصفه مسلماً، سيختار الإسلام دون العلمانية.

وسَنرى ما تأتي به الأيام المقبلة، "وَٱنتَظِرُوٓاْ إِنَّا مُنتَظِرُونَ" هود 122.

هل حَمى المَجلس العسكريّ الثورة؟ 02 أغسطس 2011

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

يتردد على لسانِ الكثير من المصريين، ومنهم الإسلاميين، أن "جيشنا حمى الثورة"، وأنه لم يقم بما قامت به جيوش ليبيا وسوريا واليمن، في مواجهة الثوار. وهو ما صرّح به العسكريون مراتٍ في بياناتهم لوسائل الإعلام، مَنّاً على المصريين أن لم يقتل الجيش أهله واقاربه. وهذا أمر غاية في التضليل والتزييف. قادة العسكر، أعضاء المجلس العسكريّ المُعَيّن من قبل مبارك، يعرفون تماماً أن الجيش المصريّ ليس جيش ليبيا، ولا سوريا ولا اليمن.

الجيش السوريّ جيشٌ طائفيّ علوى، يدين بديانة حكامه من العلويين الكفار. وقد إختارتهم القيادة العلوية في سوريا على عينها، قادة وجنوداً. والعلويون في سوريا أقليةٌ، أشبه بالنصارى في مصر، لا تزيد نسبتهم على 10%، إلا إنهم مسيطرون على مصادر القوة ومناصب السلطة. وقد أحكموا سيطرتهم على الجيش منذ تولىّ حافظ الأسَد السلطة كأولِ رئيس علويّ لسوريا، عام 1970، بعد صراعاتٍ دامت منذ سقوط البيت الهاشمي عام 1920. ومن هنا، فلا وجه للمُقارنة بين الجيش المصريّ والجيش السورى. الجيش المصريّ مسلم العقيدة، سنيّ المذهب، ينتمى ويدين بولائه النهائيّ لأبناء الشعب كافة، لا لطائفة منهم. ومن ثمّ، فلا يمكن للقيادة العسكرية، وإن كانت علمانية، أن تجعل أبناءالجيش يقتّلون الشعب، إذ هم لُحْمَة واحدة، ليس كما في سوريا.

والجيش الليبيّ، استغفر الله، الجَيش القذافيّ المُرتزق، ليس بليبيّ أصلاً، إذ إن القذافيّ قد تعمد إضعاف الجيش الليبيّ، واعتمد على كتائبٍ تتشَكل من مُرتزقة أفارقة وعناصر غير مسلمة، بدلاً من الجيش الليبيّ. من هنا فلا وجه للمقارنة بين الجيش المصريّ والجيش الليبيّ. الجيش المصري وطنيّ ينتمى أفراده لمصر، جنسية ولساناً، بينما لا وجود أصلاً لجيشٍ ليبيّ، بل هي كتائبُ القذافي المرتزقة، تضرب شعب ليبيا بلا رحمة.

أما اليمن، فإن جيشه لم يقتل أبناء الشعب، كما فعل جيش العلويين. ذلك أن تركيبة الجيش اليمنيّ، تعكس طبيعة الشعب اليمنيّ ذي القبلية الحادّة، ولذلك رأينا إنفصال أفرادٍ ووحداتٍ وكتائبٍ عن الجيش، وانضِمامهم للثورة. كذلك رأينا كيف أن الجيشَ كان أضعفَ من أن يَحمى على عبد الله صالح من هجومٍ كاد أن يودى به، وأدى إلى حرق وجهه وجسده، وخروجه من اليمن كلها. إذن، ليس من الإنصاف الحديث عن الجيش المِصري مقارنة باليمنيّ. الجيش المِصري جيشٌ متجانسُ غير قبليّ، يأتمر بأوامر قادته، إلا إن خرجت تلك الأوامر عن المَعهود والمَقبول.

فمن التنطّع والتحيّز والجَهل أن نُروّج لقول أنّ الجيش حَمى الثورة، وأنه ربأ بنفسه، إختياراً، أن يفعل ما فعلت جيوش اليمن أو سوريا أوليبيا. الجيش لم يكن له حيلة في أن يقف هذا المَوقف من الشَعب، إذ عرف قادته أن أية محاولة للعنف بشكلٍ شديدٍ لسَحق الثوار، كانت ستُقابل بإحتمالات أقلها التمرّد العَسكرى والإنقلابُ عليهم.

ومن هنا، فإن قادة الجيش، المُوالين لمبارك، إتخذوا ما يمكِنهم عمله للسيطرة على الثورة، دون أن يفقدوا السيطرة على القوة الضاربة للجيش. فتركوا الشرطة تضرب الثوار، وحموا ماسبيرو، ومهّدوا الوقت والأداة لرموز الفساد أن يضبطوا أوراقهم ويهرّبوا أموالهم، وعيّنوا حكومة شفيق لتمرّر هذه الخيانة، ثم قيدوا حكومة شرف حتى أصبحت ظِلاً لهم، وعينوا أسوأ المُحافظين ليتم لهم السيطرة، وأصرّوا على أن يُتِم عدو الله والشعب، يحي الجمل، مهمته في إصدار وثيقة العار العلمانية، ثم كلفوا أسوأ خَلق الله أسامة الغزالي حرب، لكتابة القوانين الديكتاتورية التي أسموها "فوق دستورية". ثم تراجعوا هنّة، أمام كشف الشعب لألاعيبهم، فأطلقوا بعضَ العنانِ لحكومة شرف. لكن، أكاد أجزم أن لا يزال في جعبتهم المزيد من الحيل سيحاولون تمريرها على الشعب. وستشهد الأيام على صحة ما نقول.

إلى أين يقود المَجلسُ العسكريُّ مصر؟ 12 أغسطس 2011

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

في كلمةٍ موجزة، المجلس العَسكريّ يتمتع بغباءٍ شديدٍ، وقصر نظرٍ حاد، وشراسةٍ طَبعية، وكراهةٍ أصيلة للإسلام. وهذا تقريرٌ لا مجال للشكّ فيه أو مُعارضته. ودلائل ذلك كثيرة متنوعة.

المَجلس العسكريّ لا يزال لم يَستوعب الدّرس المستفاد من الثورة المصرية والذي فهمه طوب الأرض، كما يقال. إذ لا يزال هذا المَجلس يمارس لبّ الديكتاتورية، بنفس التعنّت الذي مارسه مبارك، بل أشدّ منه تعنتاً. هامش الحرية الذي سمح به المجلس العسكريّ هو تمكين الشعب من سبّ مبارك والعادليّ، وأصحابهما. لكنه، كفعلِ مبارك، قد صنع من نفسه ذاتاً مقدسة لا يصحّ معارضتها أو "إهانتها"! ثم أخذ المَجلس العَسكريّ، في تشريع قوانين لا حق له في تشْريعها بعيداً عن إرادة الشعب، وقبل الإنتخابات، ونقل السلطة إلى المدنيين، وكأنه، بل هو بالفعل، يقول للشّعب: سأنقل إلى المدنيين سلطة مجردة من الإرادة والفاعلية، إذ سيتم ضبط كل الأمور الرئيسة، والتي تشّكل الهَيكل العام للدولة، وأركانها ومبادئها، قبل أن أسلمها لكم! وهو في هذا يُثبت قضية الغباء وقصر النظر. فالشَعب المِصريّ، قد كُبح جماحه، ووُطأت كرامته، ونُهب ماله، وهُتكت حريته، مدة ستين عاماً كاملة، ثم، بقدرة الله تعالى، خَرجَ الشَعب عن بكرة أبيه، فرُفع حاجز الخوف، وانتهى عصر التردّد، وعُرفت دية الثورة، عدد من الشهداء، راضين مرضيين. لكن المجلس العسكريّ لم يَعتبر بهذا الحَدَث الجَلل، صمٌ بكمٌ عميٌ فهم لا يفقهون! لم يدرك أنه يجلس على بركان حامٍ، يغلي منذ ستين سنة، وما كان في 25 يناير إلا بعض حِمَمِه، لا كلها. فالمجلس العسكري، بهذا الغباء النادر وقصر النظر الحاد، يجرّ البلد كلها إلى مواجهةٍ لن تبقى ولن تذر، وهم، أعضاء هذا المجلس، أول من سيكتوى بنهارها.

ثم روّع المَجلس العسكريّ الناس بمُحَاكماته العَسكرية للمَدنيين، وبَطش بهم، بلا خَجل ولا مَروءة، وضرب المتظاهرين واعتدى على المتظاهرات، وتركَ أمن الدولة يلعب دوره الخبيث، متلفّحا باسم الأمن الوطني! وترك الأمن في الشارع نهباً للبلطجية، طوعاً وعمداً ، ليشغل الناس عن قضيّة الثورة المَوؤدة، والحُرية المَسروقة. فكان في هذا شرس الطبع، قبيح التصرف.

ثم، لوى المجلس العسكريّ رأسه، معرضاً عن إرادة الغالبية الساحقة من الشعب، وراح يتحدى دين الأمة تارة بعد أخرى، منذ زرع عدو الله والناس، يحي الجمل، لتقنين الكفر بالشريعة والخروج عن أحكامها، ثم بإجتماعاته المتواصِلة مع مارقي الليبراليين والعلمانيين، يطمئنهم أن الديموقراطية المزيفة التي سيطبقها، لن تسْمح بدين الأمّة أن يحكم، ثم يصرح بذلك متحدّثوه، مرة تلو الأخرى، ثم يقرر أن يضع ألحد أهل مصر، أسامة الغزالي حرب، على رأس لجنة أوشكت أن تصدر هذه القوانين الشِركية "فوق الدينية"، التي ستقنن العلمانية وتُمليها على جمهور الناس، لمَصلحة أقليةٍ نصْرانية، وحفنةٍ علمانية، تُعد بالمئات لا بالآلاف. وهو دليل واضحٌ على كره المجلس العسكريّ للإسلام، وحرصِه على عدم تطبيقه، وكيف لا، ورؤوسهم ممن يتعاطون الخمر "في المناسبات"!

الأزمة إذن في أن الثورة قد تحولت إلى إنقلابٍ عسكريّ، سيَرضَى منه العِلمانيون بهامش حرية، يتفضّل به عليهم العسكر، طالما أنّ الدولة "مدنية"، لا دينيّة، والشريعة مُنحّاةٌ عن مَسرح الحُكم، والسِياحة الفَاجِرة والفنّ العَاهِر والكتبُ الفَاضِحة الكافِرة مَسْموحٌ بها. لكنّ الأمر هو، ماذا سيفعل المسلمون إزاء هذا التصميم العَسكريّ الذي يَحمل الغَباء والفُجر في جُمجمة واحدة؟ السؤال هو، هل سيركن الإخوان إلى هؤلاء، ويسيروا سَيرهم الذي إعتادوه من الرضا بالكائن، والعَمل من خِلاله، مرة أخرى، ستين سنة قادمة؟ أيشُقون الصفّ الإسلاميّ، إن قرّر بقيّة المُسلمين، سَلفيّهم وعاميهم، من بقية الشعب، الخروج في وجه الفساد العسكريّ، من بقايا مبارك، وأن تكون ثورة حقيقية هذه المرة، لا تَهدأ حتى تُوسّد الأمور إلى أهلها؟ والخَبر الذي

تردّد عن أن الإخوان رفضوا ما عرضه الوفديّ السلميّ، ينبؤ عن خيرٍ إن شاء الله. ثم السلفيون، هل يحسموا موقفهم الداعم للمجلس العسكريّ بعد أن ظَهَرَ إتجاهه، الذي لم يَكن خافياً في يوم؟ كذلك، ظهر من تصريحات الشيخ عبد المنعم الشحات والشيخ محمد عبد المقصود أنهم على طريق الحق إن شاء الله[1].

وإني أتوجَه إلى كلِّ من في قلبِه حُبٌّ لله ورسوله، وطاعةٌ لهما، أن يدرك أننا إزاء امتحان من الله سبحانه، ينجح فيه الطائعون المُبادرون بالعمل، والبائعون أنفسهم لله، ويخسر فيه المتخاذلون، المُتَسيّسُون، البائعون لسِلعة الله، الراغبون عن الجنة، الراضون بالحَياة الدُنيا من الآخرة. وليخرُج في مُواجهة قوى الكُفر، التي أسفرت بوجْهها، وانحازَت لمُعسكرها، ولم تعد تتخفى أو تتجَمّل، وليجعَلَ زماننا هذا زمنُ الفضل لا زمنُ الخزى، ومن بلادنا بلاد الإسلام والشَرع، لا بلاد الشِرك والوضع.

(1) لم يتحقق هذا التوقع مع الأسف، فسارت الإخوان والسلفية المروّضة في طريق العسكر، ولا حول ولا قوة إلا بالله

الحرية الديكتاتورية .. في القواميس العسكريّة 17 أغسطس 2011

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

لا أمَلّ الرجوع إلى هذا الموضوع، مراراً وتكراراً، وهو موضوع التربّص بالثورة، والعَمل على إفشالها، من قبل السلطة الحاكمة، إذ فيه خُلاصة ما يجرى اليوم على أرضِ مصر، من تدهورٍ في كافة الأوجه السياسية والإقتصادية، والنكسة الكارثية التي تتمثل في مؤامرة إصْدار دُستورٍ مُصغّرٍ، يتحَكّم في أبناء مصر إلى يوم يبعثون.

الغرض من مؤامرة إصدار دستورٍ مُصغّرٍ معروفٌ للجميع، إسلاميين ولادينيين، وهو

- مَنع تطبيقِ الشَريعة الإسلامية
- إعتماد العلمانية كمَرجعية للدولة المصرية.
- إعطاء الجيش صَلاحياتٍ تجعله أعلى سلطة في الدولة، والقوة الحاكمة الحقيقية فيها.
- إستمرار الولاء للغرب ومساندة الأجندة الأمريكية في المنطقة.

وهذه الأمور الأربعة لا يختلف عليها عاقلٌ ينظرُ بحقٍ وحيادٍ إلى ما يجرى اليوم على الساحة السياسية المصرية.

ومما لاشك فيه أنّ هذا الأمر يمثلُ ضربة قاضية للثورة، بل ولكلِّ محاولة للتغيير في المستقبل، إذ يرَسّخُ هذا الدستورُ المُصَغّر كلّ المبادئ العليا التي لا يمكن الخروج عليها من بعد، ويعطى الجيش الحقّ الدستوريّ في الإطاحة بأي رئيسٍ أو حُكومة تخرجُ على أيٍّ من هذه الأمور الأربعة. وهو وضعٌ غاية في الديكتاتورية، أسلوباً ونتيجة.

وليس هذا إلا نتاجٌ طبيعيٌّ لتوجّهات القوى العَسكرية بشَكلٍ عامٍ، والقوى العَسكرية في مصر بشكل خاص. فالحُرية، في قاموس الجيوش، كلمة لا معنى لها في القاموس العسكريّ، الذي لا يعتمد إلا الطاعة العمياء والولاء المطلق كوسيلة للتعامل والتخاطب بين صفوفه ورتبه. كلّ رتبةٍ تعظّم للرتبة التي فوقها، وتقبل ما تقول بلا مناقشة أو تفكير. وليس هناك كبير في هذا الأمر، إذ كلٌّ له من فوقه يسمع له ويطيع، يُعظّمُ. العقيد يُعظّمُ للعميد، الذي يُعظّمُ للواء، الذي يُعظّمُ للفريق، الذي يُعظّمُ للمُشير، الذي يُعَظّمُ للقائد الأعلى، الذي كان مبارك، إلى أشهر قليلة سابقة. وهذه الخصلة في الجيوش عَامة هي خصلةٌ أصيلة في الكيان العسكريّ.

والحرية، كما يَعرفها ويُعرّفها المدنيون، تأبى هذه السلسلة من الطاعات والولايات العمياء، التي قد يكون لها ما يبرّرها في الشأن الحربيّ، تحسباً للإنشقاق أو مراجعة الأوامر وقت الحُروب، لكنها لا معنى لها ولا مكان في الحياة المدنية التي تقوم ديناميكيتها على حفظ حريات ثلاث، حرية الفكر والرأي وحرية الحركة والتنقل وحرية العَمل والتصرف.

ثم، إنّ الجيشَ المِصري، قياداتٍ لا أفرادا، بصفةٍ خاصةٍ، قد أصابه الفَساد الذي ضَربَ مصر في العُقود الستة السَالفة، وخاصّة الثلاثة الأخيرة منها. أصابها فساد الإسترخاء في صُفوفها من جرّاء بنود مُعاهدة الخِيانة بمُعسكر داود (كامب ديفيد)، وما ترتّب عليها من استسلامٍ، وَصَفوه بالسّلام، وفسادٍ إقتصاديٍّ عَارمٍ، نشأ من هذا الإسترخاء، وما تبعه من تزاوج القوّة والسُلطة والمَال في منظومَة الحُكم المُباركيّ السّابق، متمثلةً في الجيشِ والحكومةِ ورجال المالِ. فكان أن نشأت استقلالية إقتصادية لقيادات الجيش، خارج المراقبة البرلمانية والشعبية، مما أدى إلى أن أصبحت هذه القيادات أقرب إلى رجال مالٍ وأعمالٍ، أكثر منهم رجالِ جيشٍ وقتال، كما ربَطت مصالحَهم الشّخصية بمصالح النظام، ومن ثمّ، بقاؤهم ببقائه. ولهذا

أصبحت هذه الخِصْلة، التي هي الإشتغال والإنشغال بالمصالح الشخصية في رتب الجيش العليا، خِصلةً مكتسبةً، خاصّةً بالجيش المصريّ.

فإذا جَمعنا هاتين الخِصْلتين، الأصْلية والمُكتسَبة، استطعنا أنّ نفهم تلك التَحرّكات والمَواقف والقرارات التي صَدَرت، أوالتي لم تصدرُ، عن المَجلس العَسكريّ، الذي شَكّله مُبارك قبل "تخلّيه" عن الحُكم، بدءاً من قرارات تعيين حكومة شفيق، والتباطؤ المتواطئ في محاكمة بعض الفاسدين، وعدم مُحاكمة البعض الآخر، وعدم استبدال النائب العام وشيخ الأزهر، وأمثالهما من رجال النظام السابق، ومُحاكمة الثوار عَسكرياً، وترك البَلطجية في الشّوارع، وعدم إلغاء قانون الطّوارئ، وكثير من هذه التصَرّفات التي تُبرّرُ بتلك الخِصلتين اللتين ذكرنا.

ومن هنا، يجب على المهتمين بالشأن الوطنيّ، من منظوره الإسلاميّ، أن يترقب متوجّساً من كلّ قرار أو تحركٍ يتخذه المجلس، وأن يكون سوء القصد هو الأصل، لا العكس، نظراً لمعطيات التاريخ ومواقف الحاضر، كما بَيّنا.

وأخيرا .. سَقط القِناع عن المَجلسِ العَسكريّ 17 أغسطس 2011

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

أخيراً، ثبت ما سبق أن ردّدنا مراراً، من أنّ المجلس العسكريّ لم، ولن، يكون يداً مع الشعب. بل المجلس العسكريّ ضد الشعب، وضد إرادته، وضد حريته، وضِد مصالحه. المجلس العسكريّ صَنيعة مبارك، وصنيعة أمريكا، وصنيعة فسادٍ دام ثلاثين عاماً، أفرز هذه الشّخصيات العفنة، التي تزينت بكل ما يتزين به الشياطين. ابتعدوا عن الله، فابتعد عنهم الله. ضرب الله لهم مثلاً بسيدهم وكبيرهم، لكن هيهات أن يرى الأعمى، أو يسمع الأصمّ، صدق فيهم قول الله تعالى "لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ ۚ أُوْلَـٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَـٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَـٰفِلُونَ" الأعراف 179.

ورد الخبر في صحيفة الدستور أمس http://www.dostor.org/politics/egypt/11/august/18/51483 . يريد هؤلاء أن يَضعوا مادة في الدستور، ترفعهم إلى مستوى الآلهة التي لا تُمسّ، وهُم بهذه المُحَاكمات العسكرية التي ينثرونها يميناً ويساراً على المدنيين والثوار، إنما يبعثون رسائل إنذار مبكرٍ لكل من تُسوّل له نفسه، أو نفسها، تحدّى الذات العَسكرية المؤلّهة. يريدون أن يلعبوا دور الجيش التركيّ العلمانيّ الذي أثبت إخفاقه مدى عقودٍ من الزمان، وأصبح، بفضل الله ثم بجهد الحكومة الحالية، على ما فيها من إنحرافٍ وتقصير وبدع، مُقلّم الأظافر. هذا ما يريد العسكر لمصر، أن تلتقط نفساً سريعاً من الحرية، ثم تغوص مرة أخرى في مستنقع الحكم العسكريّ الدائم، بواجهة مدنية كرتونية لا حول لها ولا قوة.

ما لهؤلاء القوم، يعتقدون بلاهة الشعب المصريّ، وهم أبله الناس وأقلهم ثقافة وأكثرهم جهلاً؟ أيعتقد هولاء التسعة عشر أنهم سيضحكون على ذقون كلّ هؤلاء الناس، ممن هم أعلم وأحكم وأكثر ثقافة وأعمق خبرة، دع عنك التقوى والصلاح، فهؤلاء، من معاقرى الكأس، لا صلاة لهم ولا خلاق.

قد والله قلنا "لا" لعبد الناصر في مظاهرات عام 1968 و1969، وقلنا "لا" للسادات في مظاهرات 1972، وخلال السبعينيات، حتى مقتله، قبل أن ننزَحَ بعيدا عن متناول مبارك. ثم قلنا "لا" لمبارك طوال ثلاثين عاماً الماضية. الآن، وقد شَارف العُمر على الإنقضاء، لن يثنينا، إن شاء الله، أمرٌ عن كشف هؤلاء القراصنة الذين يريدون سلب البلاد والعباد كلّ ما يملكون. يريدون أن ينقضّوا على الثورة فيحوّلونها إلى كسبٍ لهم، ولو على حساب استعباد الشعب الذي قام بها وضحّى في سبيلها.

ثورة 25 يناير قد فشِلت يوم سلّمت أمرها إلى وليّ عدوها. واليوم هو بداية الثورة الحقيقية. هو يومُ الجِهاد ضِد هؤلاء القراصنة المُجرمين. كلّ ما حدث، نفوسٌ أُزهقت، وجراحٌ ثخِنت، وأمهاتٌ ثكلت، وصياحٌ وضجيجٌ، وكلامٌ وعجيج، ولا شيئ تحقّق على الأرض، إلا صورة المخلوع في قفص، كأنه متهم. فياللخسارة، ويااللعار الذي فيه المصريون إذا تم لهذه الحفنة الباغية ما تريد.

لقد كنا نؤثر أن يكون في عقل هؤلاء بعض الحكمة، ومحبة أهليهم، فيجنبونهم حرباً عاتية، ويتركون لهم الخيرة من أمرهم، يُسيّرون حياتهم وفق دينهم الذي ارتضوه، وأن يعودوا إلى ثكناتهم وكأسهم، ولا غضاضة. لكنّ الغباء والجهل ألد أعداء أصحابهما.

والمسلمون اليوم، كما تنبأنا مراتٍ عديدة من قبل، أمام خيارٍ واحد، أن يَقتِلون ويُقتلون، حتى إذا انقشَع غُبار المَعركة، اتخذ الله منهم شهداء، وغُلبَ أعداء الله والناس.

فيا من اتخذ الإسلام دينا، ورسول الله صلى الله عليه وسلم رسولاً، لا تضيّعوا على أنفسكم، وعلى أهليكم، فرصة الدهر. أعِدوا العُدة، واشحذوا الهمّة، واخرجوا إلى الشارع، غير هيّابين ولا وَجلين، ولا تتلكؤا ولا تثّاقلوا إلى الأرض، فقد وَعَدكم الله إحدى الحُسْنيين، النصرُ أو الشَهادة.

القافزون على الثورة والسلطة .. إن صح الخبر! 18 أغسطس 2011

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

تردد في بعض الصحف الإلكترنية، في الدستور http://www.dostor.org/politics/egypt/11/august/18/51483 على وجه الدقة، خبرٌ مفاده رغبة الجيش في وضع بندٍ بتلك الوثيقة التي يصرُ على إصدارها، ويُسميها الوثيقة الحاكمة للدستور، ينصّ على أن الجيش "راعٍ للدولة المدنية وللديموقراطية"، وأنه لا يصح محاسبته أمام السلطات التشريعية أو التنفيذية.

والخبر، إن صحّ، وما نحسَبه إلا صحيحا، يعنى الكثير بالنسبة لمصر، وللثورة وللأجيال القادمة كلها. فأن يتحصن الجيش وراء مادة دستورية، لم يتوافق عليها الشعب، بل رفضها بكافة أطيافه، الإسلامية منها والعلمانية أو الليبرالية اللادينية، هو إنقضاض صَريح على الثورة، ووأدها بالكامل، وتفريغها من محتواها، وحصرها في محاكمة شكلية للمخلوع، يعلم الجميع نهايتها. كما يعنى الإنقضاض على السلطة، ومحاولة بناء دولة عسكرية في ثياب ديموقراطية مزيفة، تماما كما كان الوضع في الستين سنة الماضية "وكأنّك يا أبو زيد ما غزيت"!

الخبر، إن صحّ، وما نحسَبه إلا صحيحا، يعنى أنّ مصر اليوم تواجه وضعاً أخطر بكثيرٍ مما يواجهه شعب ليبيا وسوريا واليمن. فتلك الشعوب قد عرفت عدوها واضحاً صريحاً، ولم تهتف له يوما "الجيش والشعب يد واحدة"، ولم تتحدث عن خطوط حمراء وصفراء في الوقوف في وجه جيوشها والتصدى لها. بل الأمر مع تلك الشعوب كان، ولا يزال، مميزاً، لا محاورة فيه ولا مداورة، الجيش عدو الشعب، وأداة تدميره، بالقوة. أما ما يتعرض له شعب مصر، بعد الأحداث التي يحلو للبعض أن يسميها "ثورة"، أن الجيش كان أمكر وأخبث وأكبر خداعاً وتلوناً، من جيوش تلك الشعوب، فإرتدى ثياب الثورة، وأعلن تأييدها، ثم إدعى قيادتها، وأن الشعب قد ولّاه دفتها، وهو ما لم يحدث، ثم ذهب يُصدِر قراراتٍ، ويتغاضى عن إصدار قراراتٍ، ويعيّن وزراء، ومُحافظين، ويترُك مناصِب لم يمسّها بسوء، كالنائب العام وشيخ الأزهر، ويحاكِمُ مدنيين أمام مَحاكِمِه، ليؤسّس مبدأٍ هو أنه الحَاكم الفِعليّ والأوحَد للبلاد.

الخبرُ، إن صحّ، وما نحسَبه إلا صحيحا، يعنى أن الشعب قد "إستُغفِل"، أي أُخِذَ على غَفلةٍ، فسُلبت منه ثورته، وما هذا إلا نتيجة مباشرة لما حَذرنا منه مِراراً وتِكراراً فيما كَتبنا، أنّ المَجلِس العَسكريّ الحاليّ ما هو إلا الذّراع الأمنيّ الأقوى لنظامِ مبارك، وأحد المستفيدين الأكبر من الفساد الدائر في البلاد. والمجلس، كأي مؤسسة مصرية، بل الأقوى في كلّ تلك المؤسسات، صاحبُ مصلحة عليا في الوضع القائم، وبالتالي في استمراريته وبقائه، وإن تغيرت الصّور والشّخصيات، وأن تسليم الأمر للجيش هو تسليم "القطة مفتاح الكرار"!

الخبرُ، إن صحّ، وما نحسَبه إلا صحيحا، يعنى أن شعب مصر قد يواجه مشكلة من أعوص المشاكل التي واجهها في تاريخه. فإما أن يقبل الشعب بهذا الوضع المهين، ويكون قد "ضُربَ على قفاه" حقيقة لا مجازاً، فيحكم العسكر مصر عقوداً قادمة، منتصرين للعلمانية، غاضين الطرف عن الفساد الذي يصاحبها أينما وُجد، تحت شعار "تأمين مدنية الدولة"! ويعلم الله وحده كيف يُؤمِّن العَسكر حُكماً مدنياً؟! ومتواطِئين مع اليهود والنصارى، تحت شعار "تأمين عملية السلام"، يعلم الله إنها الإستسلام. وإما أن يخرج إلى الشارع لمواجهة قوات جيش نظاميّ يعلم الله وحده إلى أي مدى ستكون وحشيته في قمع المتظاهرين، وكم من الشهداء يجب أن تدفع الأمة لإنهاء سيطرته على الحكم، حقيقة هذه المرة. وقد كتبت في 11 فبراير 2011، قبل زوال المخلوع، مقال بعنوان "حَسَمَ الجَيش موقِفِه... فلتسيل الدماء ولتسْقط الشُهداء!" قلت: "يزعجنى ويؤلمني أن اقرر هنا أن الثورة السلمية لن تؤتي ثِمَارها في ظلّ هذا النِظام العَسكريّ العميل لنظام مبارك. لن تفلح الثَورة إلا إن بدأت الجموع في السَيطرة على المَرافق الرئيسية وأولها مبنى الإذاعة والتليفزيون، وإعلان نجاح الثورة. <u>من طَبائع الثورات التي تواجه نِظَاماً بهذا العُتوّ والجَبروت أن تدفع ثمناً أعلى مما دَفعَته ثورة مصر حتى الآن</u>" http://www.tariqabdelhaleem.com/new/Artical-7497، ولعل ما

تمخّضَت عنه الأحداث في الشهور القليلة الماضية شاهدٌ اليوم على صدق هذا النظر. كما كتبت في مقال بعنوان "الجيش والدستور"، بتاريخ 22 يونيو 2011 "وأمام الجيش طريقان لتحقيق تزييف الدستور، إن أراد أن ينتهج هذا النهج، لخدمة الأقلية من العلمانيين اللادينيين، التي تنتمي لها قياداته. أولهما، أن يفعل ما فعل في أمر التعديلات الدستورية، حيث تغاضَى عن الإستفتاء كليّة، وقام بإعلان دستوريّ". وسبحان الله العظيم، كأننا، حين استقرأنا تصرفات الجيش من وقائع التاريخ، كنا نقرأ في كتاب مفتوح.

الخبرُ، إن صحّ، وما نحسَبه إلا صحيحا، يضعُ كلّ الأطراف في مأزق حرجٍ أشد الحرج. الإسلاميون لا يَجبُ، ولا يَحلُ أن يسكتوا على هذا الأمر. فالشريعة في خطرٍ يهدد إقامة دين الله في الأرض. وهو، بالنسبة لهم موضع شهادة وأخذٌ للكتاب بقوة. والجيش، أفراداً لا قيادات، ستكون هذه المواجهة لهم إمتحان عسير، إذ سيقتلون الأب والأخ والصديق والقريب، دون تمييز. والعلمانيون الليبراليون سيكون عليهم أن يدفعوا ثمن دولتهم المدنية صورة، الوقوع تحت حكم دولة عسكرية حقيقة. كلٌ الأطراف خاسرة في هذه المعادلة، إلا حفنة من قيادات الجيش، على رأسها التسعة عشر.

أحداث سيناء .. من يحكم مصر اليوم؟ 20 أغسطس 2011

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

من يحكم مصر اليوم هم من حَكمها أمس وقبل أمس، بنى صهيون من تل أبيب، وعباد الصليب من واشنطن. فليس غريباً إذن مَوقف المَجلس العَسكريّ من العَملية الصَهيونية التي أدّت إلى إستشهاد أربعة مصريين، غَدراً. واللومُ في هذا التخاذلِ المَعيب، وتضاربِ القرارات بشأن سَحب السفير، لا يقع على حكومة شَرف، فكلنا يعلم إنهم كأراجوزات المُولد، يحرّكهم العَسكريّ بفتلٍ، كأن النّاس لا يرونها! وغالب الأمر أنّ شرف أسرع، أو تسرّع، بإصدرار قرار سحب السفير قبل أن تأتي الأوامر للعسكريّ من أسيادهم، أولياء الأمر حقيقة، في واشنطن وتل ابيب، أن لا تصعّدوا الموقف، ولا تتوهموا أنكم حكام مصر الحقيقيين، ولاتسحبوا السفير، فكان ذلك التراجع المخزىّ، الذي وَصَم مجلس العسكر بوصمةِ الجُبن، قبل وصمة الخيانة.

المَجلس العَسكريّ مشغولٌ بتوطيد دعائم سيطرته على الحكم، وبالوثائق فوق الدستورية التي ابتدَعَها له عدوا الله والناس، يحي الجمل والغزالي حرب، وبمحاكمة أسماء محفوظ، والنشطاء من كافة الإتجاهات، ثم العفو عنهم، وبإخراج تلك الشخصيات الكاريكاتورية، شاهين والفنجرى والروينى وزُمرتهم، على شَاشات التِلفاز، كأنّ بهم قوة يفرضونها على الشعب لا على أعدائه. فأين للمَجلس بالوقت، ليقف موقفاً أقرب للرجولة من هذا الموقف "المُخَنّث" الذي أعاد حُكم مبارك وسياسته العَميلة مرة أخرى إلى مصر، في الداخل والخارج، فكان هذا المجلس ممن قال فيهم الشاعر

أسدٌ عليّ وفي الحروبِ نَعَامةٌ رَبداء تجفُلُ من صَفيرِ الصّافرِ

لكن، علينا، كمسلمين مصريين، أن نعرف حدود ما نقدِر عليه، وما لا نقدر، في هذه المرحلة على الأقل. لقد وضع الصهاينة بنود كامب ديفيد تحسّباً لمثل هذه الإنتفاضة المسلمة في مصر. فجردوا سيناء من سكانها، وأخرجوها من حَوزة القوات المُسلحة. ولا يخفى أن أيّ حربٍ تبدأُ من على شَطّ القنال، يكون فيها الغبن على جيش مصر، إذ العدو على مَشارِف القاهرة إبتداءاً. كما أن جيش مصر ليس متأهباً لحربٍ مع الصَهَاينه، مع شديد الألم، سواءاً في العتاد أو في القوة البشرية. عقودٌ من التحالف مع الشيطان، والخضوع لأهواء مبارك وعائلته، حوّل الجيش إلى مؤسسة تجارية إستثمارية أكثر منها مؤسسة حربية، وذلك على جميع مستوياته، ينقصه التدريب والمران، والأخذ بالفنون الحديثة للقتال.أما عن العتاد، فحدث ولا حَرَجْ، فقد باع الصليبيون الأسلحة لمصر، بعد أن هيؤوها إلكترونياً، لتصبح عاجزة عن الإستخدام ضد إسرائيل، تحت سمع وبصر سامي عنان، نائب الحاكم العسكريّ الآن! الأمر كله خيانة في خيانة. والتطهير لم يبدأ بعد.

المهم، أنّ أمْرَ قتال إسرائيل اليوم يخرج عن حدّ الإمكان، ويُعتبر انتحاراً شرعاً، إذ لم نُعد لهم العُدّة التي أمَرَنا الله أن نُعدها للحرب. ومن ثم، فلا محل للحديث العاطفيّ عن حرب إسرائيل اليوم. ما يجب أن يكون، هو طرد السفير الإسرائيليّ، وتعليق العلاقات، وإعادة المباحثات حول نشر القوة العسكرية في سيناء، والبدء الفورى في تعديد مصادر التسليح، كما فعل عبد الناصر من قبل، رغم طغيانه وأَشَرَهِ. وأن تتم الإنتخابات في أسرع وقتٍ ليتفرغ الجيش لمهمته الحقيقية في الوقوف في وجه العدو الصهيونيّ، بدلاً من التخنث والإزدواجية الذي يمارسها هذا المجلس العسكريّ. فلا هو عسكريّ يهتم بأمن البلاد وحدودها، ولا هو مدنيّ يحكم ويقنن.

ولن يحدث هذا التغيير في نوعية الجند والعتاد تحت إمرة هذه العصبة التسعة عشر، قولٌ واحدٌ، والطالب منهم ذلك كالصارخ في واد أو النافخ في رماد. فهؤلاء قد أمضوا ثلاثين عاماً في أحضان أمريكا، بينهم وبين تلّ ابيب خطوط تليفونية متصلة، يتواصلون معهم أكثر مما يتواصلوا حكومتهم أو مع أبناء الشعب. هذه المؤسسة العسكرية، على شدة هذا القول على النفس، لا تصلح لحرب شاملة مع الصهاينة المدعومين بالصليبيين. ليس الآن على كلّ حال.

والواجب أن يَعرف من ينتمى لأى فِكرٍ ثورىّ أنّ بداية التغيير والتطهير، وبداية العزة والكرامة، تكمُن في أن تُبدّل هذه القيادات، وأن يأتي على رأس الجيش من ولاؤه لله سبحانه، ثم لمصر وشعبها. ساعتئذٍ، تبدأ رحلة الحرب والمواجهة.

<u>ثوابتٌ .. في سياسة العَسكر</u> 08 سبتمبر 2011

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

من المُهم أن يتفهّم الباحث في مستقبل مصر القريب، ما عليه سياسة أولئك القابعين على سُدة الحكم اليوم، وهم، في حالتنا هذه "المجلس العَسكريّ"، وبكلمة أخرى، الحاكم العسكريّ، ليَستشِف منها ما هو مُمكن، وما هو متاحٌ، و ما هوغير مطروحٍ على مائدة البحث.

هناك ثوابتٌ في سياسة العَسكر الحاكمين لمصر اليوم، والذين استبدلهم الشَعب بحسنى مبارك. من هذه الثوابت ما هو أيدولوجيّ، ومنها ما هو إقتصاديّ أوسياسيّ أوعسكريّ.

فالثابت الأيديولوجيّ، هو أنه لن يَسمح العسكر، عن رضىً، بقيام دولة تحكُم بشَرع الله. وهو ما عبّر عنه مُتحدثهم بغاية الوضوح والصراحة من قبل. وهو ثابتٌ يتفق مع توجّهات أفراد المجلس ذاته، ومع ما هو عليه عَسكرُ البلاد الديكتاتورية عامة، والذين ينغَمِسون في السّياسة خاصة. وهؤلاء القابعون على سُدة حُكمِ مصر، أبعدُ الناس عن دين الله، عقيدة وعَملاً. وهم يعلمون أنّ أحكام الشريعة ستكون سيفاً على رقابهم. والمجلس قد قرر بالفعل أن يمضى قدماً في إنفاذ تلك الوثيقة التي تنص على كفر الدولة التي يسمونها "مدنية"، وسيصدرها لما يسميه الحوار التوافقيّ، متخذاً من شُلة ساويرس، والبرادعي ومغفلى إئتلافات الثورة تكئة لإمرار هذه الكارثة. وهي كلها الاعيبٌ كفرية خالفها الإخوان والسلفيون والجماعة الإسلامية والأحزاب المنبثقة عنهم. ولا يزال ردّ الفعل الإسلاميّ على هذه المكيدة غير واضح أو معروفٍ.

والثابت السياسيّ للعسكر، هو الركون إلى الغرب، وإلى تأمين مصلحة إسرائيل، ووضعها فوق مصالح الوطن، ليتحقق بذلك استمرار الدعم الإقتصاديّ للعسكر، والذي يدخل إلى جيوب كبرائهم، وليأمنوا الدخول في حربٍ تضع كفاءاتهم الضعيفة وإرادتهم المنهارة على المحكّ. ومن هنا فإن السياسة الخارجية لمصر لن تتبدل قيد شبرٍ مما كانت عليه أيام مبارك. وقد رأينا ذلك في أمورٍ عدة، منها عدم الإعتراف بالثورة الليبية إلا بعد هروب القذافيّ، وعلى مضض، ومنها الموقف الجبان من قتلى سيناء، ومنها الموقف المُخزى الصامت من مجازر بشار النصيري في سوريا، تماما كما كان يفعل مبارك، يَدسّ رأسه في الرمال، كأن شيئاً لا يدور حوله. ثم موقفهم من فتح معبر رفح، للتموين ومستلزمات البناء، وهو ما رفضت إسرائيل والولايات المتحدة أي تغيير في وضعه، وإلا ..! إذن، نحن أمام مجلس عسكريّ حاكمٍ لمصر، قاهرٍ لها، متذللٍ للغرب، منصاعٍ له، مؤتمرٍ بأمره.

والثابت الإقتصاديّ، هو أن هذا المجلس لن يعمل عملاً واحداً في سبيل تحقيق نهضة إقتصادية، لأسباب عدة، أولها، أن هذه النهضة تقتضى الضرب على أيدى السّارقين لموارد الدولة، وهم على رأس هؤلاء، منذ أن اطلق مبارك أيديهم في الأعمال التي يديرها الجيش لحسابهم، وخولهم تحويل إمكانيات الجيش الهائلة إلى تجارة خاصة عملاقة لا دخل للدولة بها. ثم، تلك العلاقات الوثيقة التي تجمعهم برجال الأعمال من محترفي السرقة منذ عهد رأسهم ورئيسهم مبارك، وهي علاقات لا تنقطع بمجرد إزالة شخصٍ من منصبٍ.

ثم الثابت الإجتماعي هو رفض ذلك المجلس لأية محاولة لتحقيق العدالة الإجتماعية، وهو ما ظهر من عدم إصدار أي قانونٍ للحدّ الأدني أو الأعلى للأجور. كما رفض أي إصلاحٍ حقيقيّ في كافة المؤسسات الموجهة للجماهير، كالإعلام والتعليم، وأبقى على رؤوس الفتنة في مناصبهم، بعد أن دلّس على الشعب بمحاكمات وهمية لعدد من القيادات.

والثابت العسكريّ، أنّ هذا المجلس لن يحاول أن يسترد كرامة مصر، لأنّ الله قد ضرب على قلوبهم الخوف والرعب من العدو، وأثرت فيهم سنوات الخيانة والعمالة بما جعلهم أذناب الآلة العسكرية الإسرائيلية.

الخلاصة، أنّ هذا المجلس أسوأُ وأشرس وأنكى على شعب مصر، ومستقبلها ودينها، من حسنى مبارك، مرات عديدة. فإن هؤلاء يتصورون أنفسهم بشراً ليسوا من البشر، لا يصح نقدهم، ولا تصحيح مسارهم، وهم يملكون القوة الباطشة. ولا نعلم والله من أعطى هؤلاء الجنود، قليلي الدين، قليلي العلم، قليلي الحكمة، قليلي الضمير، حُكم هذه البلاد؟ بأي أمارة قفزوا على مقعد الحكم، يريدون أن يفسدوا على مصر عقوداً قادمة، كما أفسد مبارك عقوداً سالفة؟ أليس دورهم يقتصر على مُواجهة عدوٍ غاصبٍ، والذود عن أبناء البلد، لا أن يضعوا لها دستوراً يحكُمها أجيالاً بعد أجيال؟

مصرُ مقبلةٌ على جرفٍ هار، إما إلى كفرٍ سافرٍ، أو إلى إسلامٍ ناصعٍ، والشهادةُ في سبيل الله هي الفيصل بينهما. والعِبرةُ بما سنرى لا ما نسمع.

تصحيحُ المَسار .. بجمعةٍ أو بغير جمعة! 10 سبتمبر 2011

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

لا أدرى والله ما الذي دَهى الإسلاميين، فأزاغ بصرهم عن حقيقة ما يجرى حولهم من تآمرٍ واضحٍ، لا يُخطؤه إلا أعمى بصيرة؟ الأمر الآن في مصر بات معلوماً لرجل الشارع وسيدة البيت وطفل الحضانة، ونزيل مستشفى العباسية، أن الثورة فَشلت، أو سُرقت أو انحرفت، أو ما شئت من أسماءٍ مدلولها واحد، أنّ مصر عادت إلى ما كانت عليه قبل 25 يناير، مع حقدٍ أكبر في نفوس أهل الضلال ورغبة أشدّ في الإنتقام.

كنت أظن أن الإسلام يعنى التجرد لله، ويعنى التضحية في سبيله، ويعنى الصُمود والصَبر على الأذى، ويعنى التعاون على البر، وحشد الصفوف للوقوف في وجه من خانوا الله رسوله. لكن واأسفاه، إذا بالإسلام، في مصرنا الحبيبة، ولدى جماعاتنا الإسلامية القديمة والوليدة، ليس إلا طول لحية، وقصر ثوب، أو بحث في مسانيد وتنقيبٍ عن غرائب الأسانيد، أو تنطع بالحديث عن المصالح والسياسة، التي هي حُجة الجَبان، في كلّ عَهدٍ وأوان.

بل والله الذي لا إله إلا هو، لقد أثبت أربابُ العلمانية أنهم أذكى وأعلم بطبيعةِ المَرحلة الحالية من كل الإسلاميين، مجتمعين. بل لقد أدار مجلس العسكر، الذين هم أقل الناس علماً وأوضعهم ذكاءاً، سيناريو إفشال الثورة بغاية الحِنكة والبراعة، ولوّحوا للإسلاميين بذات الجَزَرة التي لوّح بها عبد الناصر للإخوان عَقِب إنقلاب 52. لا، بل مَهّد لهم الإعلام فكرة أنّ العسكر عقد صفقة معهم، ليكون في صَفّهم، وما يزال يكررها، وهم ينكرونها، إلى أن صَدّقوها وظنوا أن العَسكر يميلون لجانبهم، أو هكذا زيّن لهم الشيطان، أقصد الإعلام. فكان أن استكانوا، كلهم بلا استثناء، وسبّحوا بِحمد المَجلس العَسكرى. وفجأة أصبح العسكر خَطّاً أحمر، فلماذا لم يكن مبارك إذن خطّاً أحمر؟ وأصبح الأمان والإستقرار هو هَدف الإسلاميين، طالما أن المجلس العسكرى راضٍ عنهم، وهم يحسبون أنه سيتواطئ معهم!

ألا إن هذا تغفيلٌ ما بعده تَغفيل. يا قوم، أليس فيكم رجلٌ رشيد؟ إنكم تمنحون العسكر فرصة لن تتكرر، لضرب الإسلام، وتكريس الكفر العلمانيّ. اليوم، بإمكانكم حَشدِ الحُشود، وجمع الوفود، من كل ركنٍ بمصر، ثم إنكم لا تخرجون بسلاح إلا سلاح القوة والإجتماع، وقد أراكم الله ماذا يمكن أن يفعل هذا السّلاح، الذي تخاذلتم عنه أول مرة، فهلّا استغفرتم ربكم وخرجتم إلى الطرقات تطلبون إستعادة ثورة العلمانيين، لا ثورتكم. واحسرتاه، هم أتوا بها، وأنتم عاجزون، بل متقاعسون عن استرجاعها، أو حتى المُشاركة في استرجاعها، بل تعملون على تضييعها بما غفلتم عنه مما يجرى حولكم، ومن الرعب الذي أسكنه الله في قلوبكم من أعدائكم.

يا قوم، ألا تعلمون أنكم أول من سيضرب المجلس العسكرى، بعد أن تمر هذه المرحلة الإنتقالية، ويتهيؤ له السيطرة على العباد، وإخماد الجذوة التي أوشكت على الخمود، في أنفس الناس، وأنتم تتكاسلون، وتعبثون وكأنكم عالمون بالسياسة، فقهاءٌ فيها. ووالله لستم منها في شئ، وإن أصرَرتم أن تكونوا من أهلها، فسَيسحِتكم الله بعذاب من عنده، كما ضرب الإخوان في 54 من قبل، حين وقفوا إلى جانب عبد الناصر، وأعلنوه خطاً أحمر!

والله الذي لا إله إلا هو، لو تهيأ لغيركم عُشر ما تهيأ لكم، من جَمعٍ يضعُ ثقته فيكم، ويعتقد في حسن تصرفكم، لما توانى هذا الغير في أن يصحح مسار هذه الإنتفاضة الشعبية التي يكيل لها الكفر ضرباتٍ موجِعةٍ، يشعر بها من لا يزال يتمتع بحسٍ وعقل، وأن يقف لله وقفة منتصرة بإذن الله.

لكنكم إثاقلتم إلى الأرض، وتبرقعتم وراء المَصلحة، وعقدتم صَفقة مع الشيطان، من جانبٍ واحدٍ ، عسى أن يُسامحكم ويترككم تعملون..ماذا تعملون؟ أتظنون أنهم سيترُكونكم تمارسون سياسةً بعد أن يَستتب لهم الأمر وينصّبون من يريدون رئيساً، ويحصدون مقاعد البرلمان لأتباعهم، بالمال والعدوان وشراء الذّمم والأصوات؟ أفلا تعقلون؟ ألم تعوا أيّ درسٍ من التاريخ الذي عشتموه أنفسكم، ولا أقول تاريخاً قديماً؟ أتفرحون بأوراق تُنشِأ لكم حزباً يمكن أن يُجمّده أرباب الخط الأحمر من العسكر بجرة قلم، كما فعلوا من قبل، حين محوا الإخوان من وجه العمل السياسيّ أكثر من خمسين عاماً؟

يا قوم، إخلعوا براقعكم، وهَبوا الله أرواحكم، واصْدُقوه يَصْدُقكم، والله هو الإيمان، لا غيره. وإلا انسحبوا من المقدمة، واتركوا قيادة هذه الجُموع لمن له قلبٌ سليم، وهمةٌ عالية.

حديثى هذا لكل قيادة في الإخوان، والسلفيين والجماعة الإسلامية، التي ابتلاها الله بخيبةٍ وانتقاضٍ أكثر من غيرها، وما انبثق عنهم من أحزاب فرحوا بها، وهي أوهى من بيت العنكبوت لو كانوا يعلمون.

خذوها عنى دفعة واحدة، وأمري إلى الله، النظامُ الفاسق الكافر لا يزال يُرفرِفُ على أجواء مصر، ويتحكّم في مفاصلها، ويسيّر أمورها، دَفّتُه بيد العسكر، وآلتُه بيد عصام شرف. وأنتم لا تدرون أنكم لعبة بيديه، كما قال نزار قباني.

حديثى إلى هؤلاء المُتحدّثين الرسميين بإسم هذه الأحزاب، الذين يَخرجون على الناس في التلفازِ وعلى الصُحف، يصدِرون توجيهاتهم، التي هي أولى أن تصدُر عن ذواتِ الخدور، لا عن حُماة الثغور، من أن العَسكرَ خطٌ أحمر، وهذا الهزل من الهزل.

تصحيحُ المسارِ واجبٌ شرعيّ، لا يُفوّته إلا خائنٌ لله ورسوله، سواء يوم الجمعة، أو غير يوم الجمعة، ولو أردتم الرَشَد، لخرجتم في هذه الجمعة القادمة، تزلزلون الأرض، وتسْحبون البِساط من تحت أقدام العلمانيين، إذ إن هوى العسكر من هوى هؤلاء لا من هواكم، وأكاد أجزِم أن العسكر فرحين بخروج هؤلاء الجمعة القادمة، إذ يعطيهم مُبرراً أكبر لتمرير المبادئ فوق القرآنية التي يُعِدّها علي السلميّ عدو الله.

فهل أنتم مُنتَبِهون؟

الشعبُ المصريّ في مُواجهة عَدوّه .. مرّة أخرى! 11 سبتمبر 2011

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

البيان الذي أذاعه أسامة هيكل، مُتحدث النظام ورأس الحَيّة الإعلامية الرَسمية في مصر، يؤكد، بشكلٍ لا يحتمل شَكاً، أن الوضع في مصر قد صار إلى ما توقعناه من قبل، إفشالٌ تامٌ لحركة 25 يناير، وإبقاءٌ على رموز الفساد، متمثلة في هيئة التسعة عشر من ناحية، وفي مجلس الوزراء العميل من جهة أخرى. وقد تجَلى هذا في ممارسات المجلس تجاه الصهاينة من جانب، واستمرار بل تضييق الخناق على غزة من ناحية أخرى، وفي تفعيل حالة الطوارئ، وفي ترك البَلطجة، وبل وتشجيعها عن طريق تركِ أسبابها فاعلة في الشّارع المصري، وبالأخص العادليّ وفلول الوطني، وبقايا الداخلية التي عاث فيها منصور العيسوى فساداً، وتكميم الأفواه وتكبيل الصَحافة بشكل يتعدى ما كان أيام مُبارك.

الحزب الوطنيّ لا يزال حاكماً، بكل قواه وممثليه. وهو ما يَدعمه مَجلس التسعة عشر، لضمان استمرار استيلائهم على السلطة، واستمرار الأحكام العرفية، واستمرار بعث رسائل التطمين للعدوّ الصَهيونيّ والصليبيّ. التسَيّب الذي تعيشه البلاد هو من صُنع النظام المُباركيّ العسكريّ الحاليّ، لضَمَان إعادة بناء جدارِ الخَوف في نفوس الشّعب، ومن ثمّ، إعادته إلى حالة العُبودية والظُلم الذي ساد وسَوّد حياته في الستين عاماً الماضية.

الشعبُ المصريّ الآن عاد إلى ما كان عليه قبل 25 يناير، الشعبُ في مواجهة النظام الفَاسِد، أيّا كان من يُمثل هذا الفساد.

الثورة الآن تَطرُق الأبواب. ومَجلسُ التسعة عشر "ودن من طين وودن من عجين"! لمْ يعتبر بما حدث لرأسِ النظام، وإغتراراً بالقوة العسكرية التي يظن أنها ستحميه، إن حان حينُ المُواجهة، القوّة العَسكرية التي يجب أن ينحصرُ دورها في حماية حدود الدولة، فإذا بها، تحت قيادة مجلس التسعة عشر، تترُك الصَهاينة يقتلون أبناء مصر، وتتوَجّه إلى هدم الأنفاق التي تمد أحبابنا في غزة بالطعام والدواء، وتشْرع بها قوانين الطوارئ سيفاً على رقاب الشعب.

الوهم الذي يسرى في عقول عددٍ من مُنتسبى العَمل السّياسي أو من أبناء الحَركات الإسلامية، أن إنهيار مَجلس التسعة عشر هو إنهيارٌ للدولة، أو أنّ الإستقرار يعنى ترك الأمور تسير على هوى صَانعى القرار من صَنَائِع مُبارك، في إتجاهٍ ظاهرٍ لكل ذي عينين، يقصد إلى هدم مكتسبات حركة 25 يناير وإعادة سيطرة الجيش على الحكم، ولو تحت عباءة مدنية كرتونية، هذا الوهمٌ يصل إلى خيانة الله والشعب، سواءاً كان عن غفلةٍ أو عن قصدٍ.

إن أبناء الجيش هم الذين أجبروا مجلس التسعة عشر على عدم إطلاق النار. لقد علم هؤلاء أنّ الجيش لن يذبح أبناؤه، فلعبوا على هذا الوتر. وهم، من ثم، يقامرون على غفلة أولئك الذين يرتعبون من قضية التصادم بين الجيش والشعب وإراقة الدماء وما هو من هذا القبيل. لكن ما لا تدركه البصيرة القاصِرة أنّ مجلس التسعة عشر يُقامر على هذا الخوف، وهم، وحدهم، مجرد التسعة عشر، مع بعض الرتب من المنتفعين من ورائهم، الذين يقفون في مواجهة الشعب، لا الجيش، ولا أبنائه.

يا ذوى العقول، ويا أرباب الألباب، مجلس التسعة عشر لن يتنازل برضاه عن الحكم، خاصة للمسلمين، بل هو يسعى، بما صَرّح به علنا، لتكون سُلطته خارجة عن المُساءلة، وليكون الدستور ضامناً لهذه السلطة من ناحية، ومؤسساً للعلمانية الكفرية من ناحية أخرى.

والله إن وقف قادة الإسلاميين من إخوان أو سلفيين، ودع عنك الجماعة الإسلامية، في صَفّ مجلس التسعة عشر، ليكونَنّ ممن خان الله ورسوله، وممن وجبت محاربتهم والتشهير بهم، إذ هم إذن يؤيدون الحكم بغير ما أنزل الله، ويقفون والعلمانيون صفاً واحداً، ضد شرع الله ورسوله، وضد شعب مصر.

هل هناك من ذوى العقول، وأرباب الألباب، من قيادات الإسلاميين من يرى غير ذلك؟ إلّا أن يكون الأمر هو أمرُ خوفٍ ورهبةٍ، ومن ثمّ، مُداهَنةٍ وتزَلّف؟ مصلحة الإسلام، ومصلحة الإسلاميين، ومصلحة الشعب، ليست في الرضوخ لهوى مجلس التسعة عشر، بل في مواجهته، وصَدّ محاولاته المَكشوفة لإستمرار إستعباد هذا الشعب، وتخضيعه لمصلحة هذا المجلس وللقوى الصهيونية والصليبية الأمريكية.

إستمرار العمل تحت وقع هذا الوهم، يجعل هذه الحركات الإسلامية تلبس عباءة الحزب الوطنيّ، ويتعامل مع النظام الحاليّ كما كان منافقوا العهد البائد يتعاملون مع سادة النظام وسدنته.

ليس أمام الشعب إلا أن يتبين طريقه، وأن يعرف عدوه. عدوه ليس الصهاينة في هذا الوقت تحديداً، بل هم من ينتصرون للعدو الصهيونيّ في سدة الحكم. عدوه ليس حسنى مبارك الذي يرقد كالمرأة النفاس، وراء قضبان، يبحث عن طريقٍ للخروج من أزمته، بل هم من ينتهجون نهجَه ويسيرون سيرته، ويحتفظون بأوليائه في كلّ مؤسّسات الدولة إلى يومنا هذا. العدو ليس العلمانيين والليبراليين، الذين هم من الضعف بمكانٍ لا يجعلهم يمثلون تهديداً حقيقياً، بل العدو هو من يستخدم هذه الفئة ليمرر دستوراً علمانياً دكتاتورياً، يعيد مصر تحت حكم العسكر، وفي يد التطبيق الحكوميّ العلمانيّ، لعقود أو قرونٍ قادمة.

العدو هو مجلس التسعة عشر، المعروف بالمجلس العسكريّ.

مأزق العَسكر .. والطريقُ المسدود! 24 سبتمبر 2011

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

"إِن تَكُونُواْ تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ ۖ وَتَرْجُونَ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ" النساء 104

المجلس العسكريّ، الذي انتخبه مُبارك لإدارة شؤون مصر، قبل أن "يتخلى" عن السُلطة، في مَأزق لا أظنّ أنه يُقدّر عمقه وأبعاده. والسّبب في ذلك كثير.

فقيادات العَسكر، بطبيعةِ تكوينهم ومُمارساتهم، لا يروْن المُشاكل قادمة، بل قد لا يَرونها إلا من بعد أن تلطُمَ وجوهَهم وأصْداغهم. ذلك إنهم لم يتعوّدوا مجابهتها، إذ حل المُشكلة، عند العَسكري، أن يُصدر أمراً بحلها، وينتظرُ تقريراً بأنها قد زالت، فإن ظَلت قائمةً، أصدر أمراً آخر بحلّها من جديد. العسكريّ لا يفكر في أبعاد المشكلة، بل فيمن يقدِر على أن يجعلها تختفي، ممّن يرأسهم. وتلك بالضبط كانت وسيلة مبارك، حين ولّى العَادليّ حلّ مُشكلة الثوار. ويتفاقمُ هذا الدّاء حين يكون العَسكر من نوعية عَسكرنا، الذين تخلّوا عن واجبهم الوطنيّ منذ عقود، لصَالح العَمل الإقتصاديّ، وتكديسِ الأموال، وإنتاجِ الغَسّالات والسَخّانات! حينها، يَجتمع الشَرَه إلى العَنجَهية، ويا لهُما مَعا من داءٍ قَاتل.

ثم إنّهم يَعرفون أنّ مُخطّطهم لإجهاض الثورة، وتدمير أركانها، قد أصبح مَعروفاً مكشوفاً، لكل الناس، وانتهت مرحلة "الجيش والشعب يد واحدة"، وأفاق رجل الشارع العاديّ على الحقيقة التي حاول هؤلاء إخفاءها إلى حين. لم يستغرق الأمر أكثر من ستة أشهر لتتضِح نواياهم، فيما يريدون بمصر. وأصبح الشعب في مواجهة العسكر، يستعد كلاهما للصدام المرتقب. والعسكر يعلمون إنه لا قبلَ لهم بالشعب، هذه حقيقة لا مراء فيها. الجيش المصريّ لنْ يواجهُ شَعبه، إلا لإختبار عزم الناس وتصميمهم، ثم سيكون لجنوده وقياداته الوسطى أمرٌ مع المجلس العسكريّ. يعلمُ المجلسُ هذا الأمر تمام المعرفة، ويخشاه أشدّ الخوف. ولهذا مدّ قانون الطوارئ بلا شرعية دستورية.

ثم إن ما فعلته هذه القيادات العسكرية، في زمان مبارك، هو كابوسٌ مخيفٌ، يُطاردهم، يودّون لو أنّ بينهم وبينه أمدا بعيداً، سواءاً في تدجين القوة العسكرية المصرية، وتجريدها من التسليح الحقيقيّ، وإستخدام هذا الجهاز الرهيب، بعدده وعدّته، في تصنيع اللوازم المنزلية التي يعود خيرها على المنظمة العسكرية، قياداتها لا أفرادها. يعلم هؤلاء أنّ التغيير الحقيقيّ في مصر لن يكون إلا بسقوطهم، وإنكشاف بلاياهم، وهم من هذا في رُعبٍ مقيم.

المجلس العسكري يعلم أنه الآن يواجه الشعب، بلا حِجاب أو ستار. ويعلم أن الشعب قد خَاضَ التجربة من قبل، وكما يقال "اللي تعرف ديته اقتله"، فستار الخوف قد زال، وهو المَانع الأول والأعظم من الحركة والتمرّد على الباطل. ومن ثم، فهم يعلمون أنهم يجابهون شعبا ليس هو شعب ما قبل 25 يناير، ليس هو شعب مبارك الخاضِع الذليل، إلا قليلا منهم! وهو ما يُقلقهم ويَقضّ مضاجعهم.

المجلس العسكريّ يعلم أنه ليس من أفراده من يوازى عبد الناصر، رغم فساده وطغيانه، ولا معشاره في الشَخصية والتأثير على الجَماهير، وهو المُرتكز الذي مَكّن لعبد الناصر أن يخدع الشعب ويركب موجة يوليو 52. الفارق بين عبد الناصر وبين الطنطاوى وعنان وشاهين والفنجري، في المقدرة الشخصية، فارق بين السماء والأرض، فهؤلاء لا لون لهم ولا طعم ولا رائحة. هم يعلمون أنهم شخصياتٌ هزيلة، لا تصلح للقيادة، ولذلك لم نر الطنطاوى على الإطلاق يتحدث إلى الناس. وهذه

الحقيقة، تجعل أعضاء هذا المجلس في رّعب دائمٍ من مواجهة الجماهير، وتُلجؤهم إلى التستر وراء شخصياتٍ كيحي الجمل وعلى السّلمي، أعداء الله والشَعب، لتنفيذ أجنداتهم.

المجلس العسكريّ يخطط للبقاء في السلطة، باي وسيلة كانت، إما بتزوير الإنتخابات، أو إلغائها، أو الإتيان بمن هم من زبانيته كشفيق أو عمر إسماعيل، أو وضع بند في الدستور يجعله حاكما فعلياً فوق الرئاسة والحكومة، أول كلّ ما ورد إعلاه معاً. ولكن يعلم المجلس أنّ هذا التَخطيط، يحتاج إلى إبداعٍ لا يَتيسّر لمِثل هذه الشّخصيات المُهترأة الضعيفة، فما كان إلا أن سار على مخطط إنقلاب 52، بالحرف الواحد، كالتلميذ الخائب، يغش في إمتحان الكيمياء من كتاب الجغرافيا! فالشعب اليوم هو من قام بالثورة على عصابة مبارك ثم انقلب الجيس على الشعب، ليس كما حدث في 52، حيث الجيش هو من انقلب على الملك، ثم انقلب على الشعب. وهو فارقٌ جوهري لا أعتقد أن هذه الشِرذمة الحَاكمة قد أعدّت له عدته. هم يأملون أن تسير الأمور على هواهم، وأن يصلح برنامج 1952 في 2011، لكن الأمر الذي يجب أن يفهمه مجلس العسكر، هو ما يقول أبو العتاهية:

ما كلّ ما يتمنى المَرءُ يدرِكهُ رُبّ أمرئٍ حَتفُه فيما تمَنّاهُ

إحذروا أهل مصر ..فقد سلّ العَسكرُ سيوفَّهم! - 24 سبتمبر 2011

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

إنتابنى الرعب من تلك الفكرة التي راودتنى اليوم، فحاولتُ إجلاءها، لكنها، كالضّيف الثقيل، راوحت في مكانها ولم ترحل، بل اشتد طنينها وارتفع دنينها، حتى أقامتنى من مجلسى واضطرتنى إلى أن أبعث بهذه الرسالة .. إلى كل مصريّ، مسلمٍ أو علمانيّ، أن العَسكر قد سلّوا السيوف، بعد أن شَحذوها في الشهور السابقة، وأن المَذبحةَ قادمةٌ..على الأبواب.

إغلاق الجزيرة، إعلان مدّ حالة الطوارئ، شهادة الطنطاوى لصالح سيده، هي المؤشرات الثلاثة، والعلامات الكبرى، التي تدلّ على أن هذه المذبحة ستُرتَكب في القريب العاجل لا البعيد الآجل. لم يكن من المُصادفات أن يقال وضاح خنفر من الجزيرة بعد ايامٍ قليلة من إغلاق الجزيرة مصر مباشر. العسكر اشتكوا لسلطة قطر أن الجزيرة تكشف ما يحدث في مصر، وهم يعلمون أن الأيام المقبلة ستكون الأحداث أكثر دموية وبشاعة، ولا يراد لها أن تظهر على شاشة أو تسمع في مذياع.

السيناريو السوريّ هو ما تخطّط له عسكر مصر، وهو ما سيبدأ في القريب العاجل، إذ إن شهادة كلب مبارك، الطنطاوى، ستبرأُ سيده، وسيخرج قريباً رغم أنف مصر كلها. وسيكون العسكر يومئذٍ على إستعداد لسفك الدماء، بعد أن أعدوا له عدته.

الفترة الماضية كانت فترة إنتقالية، لكنها ليست بالمعنى الذي حسبه الناس من الإنتقال للحرية، بل كانت إنتقاليةٌ للعسكر يُعدّ العدة لذبح الشَعب وتلقينه دَرساً في الطُغيان لم يسبق في تاريخه. الفترة الإنتقالية كانت للقوة المضادة تجمع فيها قوتها وتفيق من الصدمة الأولى، وتضمد آثار اللطمة التي كالتها لها القوة الشعبية العارمة، فجمعت بلطجيتها ووزّعت الأدوار على الشرطة المترَبصَة بالشعب. ترك العسكر عصام شرف يتلهّى به الناس، وبحكومته وبوزرائه، وهم يدبّرون ما يُدبرون، لينتقلوا بالبلاد إلى مَرحلتها القادمة، مرحلة الإستقرار الزؤام، إستقرار الموت والدمار، وسلب الحرية والغَدر والإستعباد.

العسكر كانوا يحتاجون إلى هذه الفترة الإنتقالية، لتنظيم صفوف الفلول، أستغفر الله، فقد أصبح الشعب هو الفلول. لهذا لم يُعنى أحدٌ نتهم بالرد على ما قال متحدث الإخوان عن شهداء المرحلة المقبلة، فهم يعلمون أن التحدى قادم، وأن سيناريو بشار هم الذي سيحكم مصر في الفترة القادمة. وهم، العسكر، قد تركوا البلطجة قصداً حتى يتمسحوا فيها حين يقتلون الشعب، كما يقتل بشار قومه ويتهم القتلي بالبلطجة. بل قد تركوا عُمر سليمان ليُخطّط لما سيحدث بالتنسيق مع أمن الدولة والداخلية

الأسعار لم ترتفع صدفة، بل هي من ممارسة الضغط على الشعب، لإلهائه، وليس بعيداً أن يغلقوا موارد الغذاء بأنفسهم، حتى تسود المجاعة، فهؤلاء شياطينٌ لا خُلق لهم ولا خَلاق.

والإسلاميون سيكونون المرحلة الأولى في مسلسل الدم القادم، إعتقالاً وقتلاً، سلفيون وإخوان، حتى أعضاء ما يسمى بالدماعة الإسلامية، الذين يلعقون أحذية العسكر اليوم، لن ينجوا من هذا المصير. ولهذا حذرنا الإخوان سابقاً، انّ اي خيانة للشعب، وأي محاولة للحوار مع الخونه العملاء من العسكر، وأن تخلفهم عن نصرة الشعب في أي تظاهرات، لن يجدى نفعاً، بل سيجعل الشعب يترككهم نهباً للعسكر حين يحين الحين.

الصمت الأمريكيّ تجاه الأحداث في مصر، والإطمئنان الصهيونيّ مما يجرى على أرضها، لم يأت من فراغٍ، فقد وعدهم العسكر بأن لا شئ سيتغير على أرض مصر، لا في قليل ولا في كثير. وعدهم العسكر أنهم سيُسكتوا كلّ صوتٍ، قتلاً أو إعتقالاً، بعد أن لعب قردهم المدعو الفنْجرى تمثيلية التحية العَسكرية للشهداء، ثم أقاموا سيرك المحاكمات التهريجية.

المستقبل القريب، القريب جداً، سيكشف عن حقيقة ما يقصده هؤلاء الخونة بمصر. وسيكون التعتيم الإعلاميّ شديداً، بل سيصل إلى درجة قطع النت مرة أخرى. سيواجه الشعب الأعزل هؤلاء الجلادين، وستسيل الدماء، وسيسقط الشهداء.

الطنطاوى ومن معه، لن، بكل جزمٍ وتأكيد، لن يُسلموا الحكم لأحدٍ إلا عسكرياً ينصبونه بأنفسهم، وقبلها، سيحطموا كل إرادة للشعب، قتلاً وإعتقالاً، أو يحاولوا.

أكره أن أقول: قد قلت لكم ذلك من قبل، وبالتحديد في مقال "المؤسسة العسكرية .. عدو الشعب الأول"، ثم في مقال حَسَمَ الجَيش موقِفِه... فلتسيل الدماء وليسْقط الشُهداء!" بتاريخ 11 فبراير 2011، حيث قلت بالحرف الواحد " تماماً كما توقّعنا في مقالاتنا منذ أول أيام الثورة، كما في مقال "القوات المعادية للثورة المصرية" و "أبعاد المؤامرة على الثورة المصرية" و "أما آن للجيش أن يتمرد على قيادته؟" و "اللحظات الحاسمة بين الجيش والشعب" قِيادات الجَيش العميلة تسَاند النَظام وتدعَم بقاءَه لصَالح مكَاسبها. وحين إنعقد ما أسْموه بالمَجلس الأعلى للقواتِ المُسلحة، بقيادة الطَنطاوى، كانت دلالة قَطعية على قَرار الجَيش هذا، أنّ طَنطاوى ذَيلٌ من ذُيولِ مُبَارك، كان ولا يزال. أنما حَرَصَ هؤلاء على عدم وجودِ مبارك على رأس هذا الإجتماع ليُعطى الإنطباع بالإستقلالية وأن الجمعَ منفصلٌ عنه".http://www.tariqabdelhaleem.com/new/Artical-7497

على المسلمين أن يستعدوا للمرحلة المقبلة، فالخيارات فيها، كما قال على محمود طه "فإما الحياة وإما الردى".

حَسَمَ الجَيش موقِفه... فلتسيل الدماء وليسْقط الشُهداء! - 24 سبتمبر 2011

تماماً كما توقّعنا في مقالاتنا منذ أول أيام الثورة، كما في مقال "القوات المعادية للثورة المصرية" و "أبعاد المؤامرة على الثورة المصرية" و "أما آن للجيش أن يتمرد على قيادته؟" و "اللحظات الحاسمة بين الجيش والشعب"، قِيادات الجَيش العميلة تسَاند النَظام وتدعَم بقاءَه لصَالح مكَاسبها. وحين إنعقد ما أسْموه بالمَجلس الأعلى للقواتِ المُسلحة، بقيادة الطَنطاوى، كانت دلالة قَطعية على قَرار الجَيش هذا، أنّ طَنطاوى ذَيلٌ من ذُيولِ مُبَارك، كان ولا يزال. أنما حَرَصَ هؤلاء على عدم وجودِ مبارك على رأس هذا الإجتماع ليُعطى الإنطباع بالإستقلالية وأن الجمعَ منفصلٌ عنه، فضلاً عن أنه غير مَوجود بالفعل في مِصر!

العقدة الرئيسية هي الجيش، كما كرّرنا مراراً. قد خرّب النِظام كافة مؤسّسات الدولة بالفَساد، وعلى رأسِها الجيش. لن يتخلى الطاقم الموجود الآن عن السلطة وعن المكاسب الحرام التي حققها أفراده من القيادات العليا والوسطى. أما القيادات الأصْغَر، من رتبة مقدم واقلّ فهم لا يزالون على نقاءٍ، كما رأينا من ذلك الرائد، شومان الشجاع، حين لَحِق بالثورة وخَلع زيّه الذي إعتبره لا يخدم القضية المصرية.

يزعجنى ويؤلمني أن اقرر هنا ان الثورة السلمية لن تؤتي ثِمَارها في ظلّ هذا النِظام العَسكريّ العميل لنظام مبارك. لن تفلح الثَورة إلا إن بدأت الجموع في السَيطرة على المَرافق الرئيسية وأولها مبنى الإذاعة والتليفزيون، وإعلان نجاح الثورة.

من طَبائع الثورات التي تواجه نِظَاماً بهذا العُتوّ والجَبروت أن تدفع ثمناً أعلى مما دَفعَته ثورة مصر حتى الآن. لابد من أن يقتحِم الشَعب هذه المَباني بالقوة.

ستسيل دِماءٌ وسيسقط شهداء، ولكن هذه هي ضريبة الحرية، لابد أن تُدفع الآن كَاملة إن إراد الشعب أن يؤمّن لهذا الجَيل، ولكافة الأجيال القادمة، حياةً كريمةً وآمنة، فلابد أن يُقدم على هذه التضحيات دون توانٍ. إنه لمن المؤلم أن تصِل الأمور إلى هذه الدرجة، لكن كلّ شيئ له ثَمَنٌ يتناسَبُ وحَشعوبجمِه وقيمته. وهدف الشعب اليوم هو أغلى ما تطمح له الشُعوب، الحُرية والكَرامة.

الأمل الآن هو في تَمردٍ عَسكريّ يزيل الطَنطَاوى وشِيعَته من العَسكْريين الخَربين من عُمَلاء مُبارك.

سُيوفُ العسكر ... وسُبُل المُواجهة - 26 سبتمبر 2011

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

بعد نشر مقاليّ الأخير، الذي حَذّرت فيه مما ينتظر مصر على أيدى العسكر، في الأيام القليلة المُقبلة، والذي قرأتُ فيه الواقع قراءة تتفق مع أبجديات مفرداته، دون أن يكون للمَشاعر أو الآمال أو الأحلام، أو التفاؤل والتشاؤم، فيه نصيب، تلقيت عدداً من الرسائل على الموقع وعلى الفيسبوك، تتساءل عما يجب أن نعمل تجاه هذه التوقّعات. ماذا يمكن أن يكون تصرفنا لنتجنَب ويلات ما سيقع، ونحقق نصراً حقيقياً في ذات الوقت؟

ورغم أني أدعو الله أن يخيب ظنى في أن يقع ما وصفتُ، فإنه يجب أن نعلم أولا أن هناك أمورٌ كونية وسننٌ إجتماعية عُمرانية لا سبيل إلى تجاوزها أو خداعها. فالثورات، أو الأصح، الثورات الناجحة، يجب أن تدفع ضريبة دمٍ لا يستهان بها. كما يجب، ثانياً، أن يكون هناك أمامنا هدفٌ واحدٌ محددٌ، يتمَثل في هَدمٍ وبناءٍ، هدمُ نظام العَسكر، لا تغيير وَجوه العَسكر، وبناء دولة إسلامية راشِدة، قدرَ المُستطاع.

ثم إنه لا أظنّ أن هناك، في مصر، من لا يرى ما يَحيك العسكر اليوم، ومن له ولاؤهم الأول، وماذا كانت خُططهم منذ أن قفزوا على الحكم وإنقلبوا على الشَعب، بعد إعطائهم الأمان للمخلوع وعائلته، أن "استرح أنت يا ريس، سنتكفل نحن بالغوغاء". فإن كان هناك من هو مغشيّ عليه لا يزال، ممن لا يرى ذلك، فحديثنا ليس اليه موجهاً، حتى يفيق ويَسترجع. فالعسكر قد أجمعوا أمرهم وأظهروا العداء للشعب بلا مواربة، وأصدروا من القوانين ما يقيد حريته أكثر من ذي قبل، وأشاعوا الفوضى في الشارع ليتاح لهم القتل والإعتقال تحت دعوى الحفاظ على الإستقرار. هذا القدر لم يعد فيه شكٌ عند عاقلٍ.

التصرّف الآن يقع على مستويين، تصرفُ الجماعة المصرية الوطنية المسلمة، وتصرفُ الفرد المسلم.

أما عن الجماعة المصرية الوطنية المسلمة، فإنه يجب أن تتوحد كلمة كلّ من يعمل لله ورسوله، ويؤمن بضرورة تطبيقِ شرع الله في الحياة، من جماعاتٍ مختلفة، مهما تباعدت استراتيجيتها الضّيقة. يجب أن يرتفع سقف النظر إلى الهَدَفَ الكُليّ الأعمّ، وهو إتمام عملية الهدم والبناء، بأسرع وقتٍ، وأقل تكلفة، بشرية ومادية. لا يجب اليوم أن يلتفت أحدٌ إلى إتخاذ طرقٍ مختلفة لتحقيق الهدف، بل يجب أن تتوحد الوسائل كوحدة الهدف. إختلاف الوسائل مقبولٌ، بل مطلوب، في ظلِ حُكمٍ مُستتبٍ آمنٍ، أما في وسط مَعمَعةِ التغيير، وأمام شَراسة العدو، وعتوّ رياح المواجهة، فلابد من إتحاد الوسيلة. يدٌ واحدةٌ، لتحقيق هدفٍ واحدٍ، بوسيلةٍ واحدةٍ، هي المواجهة السلمية، إلا إن أراد العَسكر شيئاً آخر.

لا محلّ اليوم لتكتيكات الإخوان، ولا تَخريجات السّلفيين، ولا مُداهنات الجَماعة الإسلامية، فكلها لا تصلح لمواجهة هذه المرحلة، بل الواجب أن يفعل قادة هذه التجمعات ما فعل مرشحوا الرئاسة، أن يجتمعوا، ليصدر عنهم قرارٌ واحدٌ محدّدٌ، بإنذارٍ ليومٍ معلوم، لا يختلف عليه فريقان، أن يتنحّى العَسكر وإلا فالشّعب سيكون في الشارع إلى أن يتنحّوا. وعليهم أن يتّخذوا من بين أنفسهم مُتحدِّثاً رَسمياً واحداً، حتى لا تتعدد الرسائل فتفترق الوسائل. يجب أن يرتفع هؤلاء القادة فوق مصالحكم الشخصية، وذاتهم الفردية، ليروا مصلحة الأمة والشرع أعلى وأبقى. وليعلم هؤلاء أنّ مصلحتهم الشخصية أو

مصلحة جماعتهم بذاتها، ليست مصلحة الوطن، ولا مصلحة الأمة، فنحن هنا نتحدثُ عن هَدفٍ واحدٍ، لن يؤدى التفرق عليه إلا للفشل في تحقيقه، لأى فريقٍ من الفُرقاء. يجب أن يكون الكلُّ اليومَ فريقاً واحداً، فالفرقاءُ من الفرقة، ولذا لا يصح أن يكون هناك فرقاء، بل فريق واحدٌ في مواجهة عدوٍ واحد. وليكن هناك إنكارٌ للذات، حتى نتجنب تدمير الذات.

الأمر اليوم خَرجَ عن نطاق إختلاف البرامج والرؤى، سواء بشأن تطبيق أحكام الشريعة و حدود تطبيقها و تدرجها، أو بشأن تحقيق مبادئها الكلية في الحرية والعدل والمساواة، وهو القدر المتفق عليه بين المسلمين والعلمانيين، مع الإختلاف في كافة تفاصيله بينهما. الأمر اليوم هو في أن يبقى الشعب المصريّ تحت الإستعباد والقهر والفساد، تحت مظلة الحكم العسكريّ لعقود أو قرون قادمة، أو أن يتحرر من الربقة، داخلياً وخارجياً، على أن يدفع فاتورة ذلك كاملة، غير منقوصة، مقدماً. لقد جرّب شعب مصر الثورة "السلمية"، ووضع ثقته حيث لا يجب أن يضعها، مراتٍ عديدة، فاليوم لا يصحُ أن يستمر الحال على ما هو عليه، وإلا .. يستبدل الله قوماً غيرنا ثم لا يكونوا أمثالنا، ضعفاً وتفرقاً.

على مستوى الجماعة المصرية الوطنية المسلمة، ليس هناك بديلٌ إلا التخطيط السريع لمواجهة إحتمالات مواجهة عسكرية شاملة. يجب أن يشمل برنامج الإستعداد:

1. تعيين حكومة شعبية مؤقتة لإدارة البلاد على الفور، ودعوة الجماهير للإستماع اليها وتنفيذ قراراتها في الدواوين الحكومية والمرافق العامة.

2. ضرورة الخُروج الجَماعيّ المنظم في كافة المحافظات، بلا استثناء، وعدم التركيز على ميدان التحرير بالمرة لتشتيت جُهود الداخلية، مع تجنب الإستدراج لأي مُواجهة مُسلحة بأي وسيلة كانت، وعدم السعي لها، إلا أن يشاء الله شيئاً.

3. توعية الجُمهور بضَرورة التوقّف عن المطالبات الفئوية والتركيز على الهدف الأعلى والأوحد، وهو الثورة على الطغيان، وتحقيق الحرية.

4. طرق تأمين السِلع والضّرورات لأبناء الشعب، بتعيين مندوبين في كلِّ حيٍ للتنسيق والمتابعة.

5. تأمين الطُرق ووسائل المواصلات اللازمة بين القَادة. وإيجاد وسيلة للتواصل بديلاً عن المَحمول والنت، إذ سيقطع العدو هذه الوسائل في اللحظة الأولى. وإنشاء ترددات إذاعية يمكن للناس أن يلتقطوها.

6. وضع خُطط مُحاصرة المباني الحكومية الحسّاسة والتركيز عليها، ومحاولة السيطرة الداخلية على منشآتها، كالإذاعة والتليفزيون، حتى لا يحدث ما حدث من قبل في 28 يناير، حين أمنّ الجيش هذه المباني، بينما ترك البلطجية وأصحاب الجَمَل يضربون الشعب.

7. محاولة التحدّث والتواصل مع القياداتٍ المتوسطة في الجيش لإقناعها بأن لا جدوى من مُواجهة بين عشرات الملايين من الشعب، وآلافٍ من جنود الجيش، فالمعركة مَحسومة من أوّلها، ولا داعيّ لسفك الدماء وفقد الأرواح لصالح شرذمة خائنةٌ عميلةٌ فاسدة، فهي أرواح أهليهم وعشيرتهم.

الأمر جدٌ إلى أقصى ما تكون الجِدّية. لا هذر فيه ولا لعب. ويجب أن يتحمل كل فريقٍ مسءوليته أمام الله والناس فيما يفعل في الأيام القليلة القادمة.

أما بالنسبة للفرد المسلم، الذي يحب دينه ووطنه، فمسؤوليته اليوم أن يَحث قادة الجماعات والأحزاب المختلفة بأن يعملوا على تهيئة الوسائل التي تحدثنا عنها، وأن ينضم لتشكيلٍ معينٍ، ولو مؤقتاً، ليضمن جدوى جهده، وأن لا يبخل بوقته وجهده في المشاركة، وأن لا يجعل للخوف طريقاً إلى قلبه، فالخوف هو ما يريد هؤلاء أن ينشروه بين الناس، الخوف من عدم توفر السلع والغذاءن الخوف من تراكم الديون، الخوف من القوى الخارجية التي تعمل على القتل والقنص، الخوف

من المجهول بشكلٍ عام. يجب أن يفهم المصريّ الآن أن أشد ما يخوفونه منه، قد رقاه بالفعل على يد مبارك وداعميه من العسكر، الذي ابتلوه بالجوع والمرض والفقر المدقع والفساد العام في كلِّ مرفق، وعلى رأسهم فساد مرفق الجيش، وبنقص الخدمات ورداءة الثمرات، وتدهور، بل سحق التعليم. ثم يجب على الفرد اليوم أن يشكل نوعٌ من التخطيط مع جيرانه في حال حدوث ما لا يحمد عقباه، بأن يكون هناك نوع من تبادل الترقب والترصد لحفظ الأمن في البنايات، ولتأمين الغذاء، وغير ذلك. وهي خطواتٌ ضرورية لا يجب أن ينتظر الناس وقوع الشرّ قبل أن يتحركوا لمواجهته.

ولعل ظنّنا أن يخيب إن شاء الله، ولعل العَسكر يرون أنّ الخسارة التي سيوقعون البلاد فيها أكبر من أن يحتملها أحدٌ، ولعلهم يعودون لرَشَدهم، أو لبعض رَشدِهم، فيختاروا طريق السلامة لا الندامة، لكن يبقى كلّ هذا من باب **"لعل وعسى"**. وتبقى السُنن عاملةً، رغم أماني الناس ورجائهم.

ثم يبقى قول الله تعالى مرشداً وموجهاً: **"وَلَا تَهِنُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِين"** آل عمران 139.

زَواج العَسكري من الإخوان بَاطلٌ!! - 04 أكتوبر 2011

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

العقد الذي أبرَمه المجلس العسكريّ مع جَماعة الإخوان، عقدٌ باطلٌ شَرعاً ووضْعاً. وكما أبطلنا زواج السلطة والمال في عهد المخلوع من قبل، فأننا نُشهد الله على بطلان هذا الزواج بين السّلطة وبين مزوّرى الدين. باطلٌ باطلٌ باطلٌ.

فالعقد، في شرع الإسلام، لا شرع الخِيانة والخِدانة، لا يَصحُ إلا بشاهدي عدلٍ وولي مرشدٍ. ويَشهدُ الله أن هذا العقد الباطل قد خَلا من كِليهما. فالشعب هو الوليّ المُرشد، لا محمد مرسى، ولا محمد بديع. غاب الشّعب عن العقد، فسقطت أركانه، وبطلت توابعه. ثمّ لم يكن هناك إلا شهود زورٍ، جاءت العروس (جماعة الإخوان)، بأحدهما، وهو حزب الوفد، مُمثلاً في السّيد البدوى، الذى عُرف بتاريخه الأسود في شَهادة الزّور، وعمل الزّور، منذ أيام صفقة الدستور، وقبلها. وجاء العَريس (المجلس العسكريّ)، ببقية الشهود، مجموعة من الساقطين السياسيين، الذين ليس فيهم من الولاء المِصري، أو الكرامة الإنسانية، إلا البطاقة الشَخصيّة. فسقط الركن الثاني من العقد الشّرعيّ، الذي يقبله الله والناس. وصَار هذا النِكاحُ سِفاحاً، لن ينتج إلا غِلمانٌ أشْأمٌ كلهم، على مصر وعلى من شَهِد الزور.

ثمّ إنه باطلٌ وضعاً، إذ لم يجرى إستفتاءٌ شعبيّ على ترك الطوارئ، ولو يوماً واحداً بعد 30 سبتمبر للدراسة المزعومة، ولم يفوض أحدٌ الإخوان أو غيرهم، أن يتحدثوا باسم الشعب، ويوقعوا على عقودٍ باطلة لا تمثل إلا من حبّر هذا الورق العفن.

تعدّت جَماعة الإخوان، بما فعلت، خَطَّ الشرعيةِ الإسلاميةِ، وحدودَ الوطنيةِ المصريةِ، وألقت بنفسها في أحضان من تعرف سلفاً عشقه لغيرها، أمريكا وإسرائيل، وإخلاصه لهما، فهما حبه الأول والأخير.

لنْ يُخلص المجلس العسكريّ لجماعة الإخوان، إذ ليس الإخلاص من طبعه. ولن يكون في مستقبل الإيام لهذه العُصبَة المَارقة عن أمر وليّها، إلا الشرّ، كلّ الشرّ، على أبناءها وشعبها. ولن يجلب عليهما إلا العَار والشَّنار، الذي تجلبه متخذة الخَدن على أهلها.

والله لقد فعلت هذه الجماعة، المتسترة وراء اسم حزبٍ، ما سيُشينها ويلوّث سمعتها طول الدهر، إلى أن يخرج من تحت عباءتها من يصحح هذا العهر بالقصاص. ولقد راينا مثل هذا التصحيح قد جرى في أروقة السلفيين، حين خرجت الجبهة السلفية من تحت عباءة الأدعياء، لتنكر عليهم القبول بعقدٍ وقعوه سَلفاً مع العَسكريّ، ومع كلّ حاكمٍ مستبدٍ، فأصبحوا كالأمَةِ التي تتناقلها أيدى الحكام، من بيده القوة، سيداً عن سيدٍ.

والله لقد إقترفت هذه الجماعة "الأم"، بتوقيعها على هذا العقد الباطل، ما لا تقترِفه شَريفةٌ حصانٌ،

ياللعار الذي أوقعنا فيه هؤلاء. هو والله عارٌ على أمة الإسلام، لا يجب السُكوت عليه، كما لا يجب السُكوت على الرّزيلة والفاحشة، ترتكب بين أيدينا، ونحن ناظرون. الأمر ليس أمر سياسة الآن. الأمر أمر عهرٍ سياسيّ بكلّ ما يحمله هذه الكلمة من معانٍ.

يجب أن يفهم الجَميع، أننا نتحدثُ هنا عن مستقبل أمةٍ، يلقي بها هؤلاء في أيدى الخونة من العسكر، راضين طائعين، مُتعَلّلين بكلِ رزية ونقيصة، لا يقبلها عذراً إلا جبانٌ رعديد، أو خائنٌ عميل.

ليس أمام وليّ الأمر المَخدوع، الشعب، إلا أن ينزِل إلى الشوارع، فيكشف زيف ما حدث، ويطلب البراءة من الخنا، ويهتف بِطَاقة حَناجره "زواج العسكريّ من الإخوان باطلٌ".

حفل الجمهورية المصرية الديكتاتورية العسكرية الرابعة! - 04 أكتوبر 2011

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

إحتفل المجلس العسكريّ، ومعه عدد من رؤساء الأحزاب المعاونة، منها حزب الإخوان، وحزب الوفد، وغيرهما من عاشقي العسكر، ومحبى الديكتاتورية، إلى جانب السفيرة الأمريكية، والسفير الصهيونيّ العائد، بتوقيع وثيقة إقامة "الجمهورية المصرية الديكتاتورية العسكرية الرابعة"، بعد القضاء على إسقاط رأس الجمهورية الثالثة، وتحويل رئيسها إلى منتجع المستشفي الدولي.

وقد تمكن القائمون على ميلاد الجمهورية الجديدة، من أن يَحوزوا إعجاب وزيرة الخارجية الأمريكية، التي أثنت على أداء المجلس العسكريّ، في الفترة الإنتقالية بين الجمهوريتين، كما أبدت ترحيبها بأن يكون لحزب الإخوان مقاعد أكثر مما كان له في عهد الجمهورية السابقة، حيث تأكدت الوزيرة تماماً ممن سيكون بيده زمام الأمور في الجمهورية العَسكرية الوليدة.

كما كان من أبرز منجزات المجلس، في هذه الفترة الإنتقالية للديكتاتورية الرابعة الجديدة، بالتعاون مع الأحزاب الصديقة، هو النجاح في خفض نسبة البطالة، وذلك بتأمين عمل لكافة ضباط أمن الدولة، الذي كان يُفترض أنهم سيقدمون للمحاكمة، مما يوفر الكثير من وقت القضاة ومصاريف المحاكمات. وكذلك تأمين فرص عمل لكافة السياسيين القدامي في الحزب الوطنيّ السابق، مما يضمن وجود هذه الهبرات النادرة في محال تزوير الإنتخابات وتأمين فرص الإستثمار لما لا يقل عن عشرين بليونيراً من أبناء مصر وخارجها.

والجدير بالذكر أنّ المجلس، بالتعاون مع تلك الأحزاب الصديقة، قد نجح في إملاء إرادته بإعادة قانون الطوارئ إلى التطبيق، وأن تحتفظ بكافة قوات الأمن التي قتلت شهداء الحركة المضادة للجمهورية الجديدة، التي نشأت في 25 يناير، وأرادت لها قوى شعبية عريضة أن تستمر، بل وساورت لهم أحلامهم أن تثمرَ هذه الحركة المضادة الخلاص من المَجلس العسكريّ، ومن كلّ توابعِ الجمهورية الثالثة. كما نجح المجلس في تكميم الصحافة، وتزييف الإعلام، وتوجيهه بأشد ما كان موجها في ايام الجمهورية السابقة، وفي نشر البلطجية في كافة أنحاء مصر، وتأمين عمل دائم لكافتهم، والإحتفاظ برؤوس الفساد في كافة مؤسسات الدولة والنيابة والقضاء والخارجية.

وقد بدَت مَعالم الفرحَ والسّعادة على ملامح السيد محمد مرسى، ووليّه السيد البدوى، بعدما تلقوا مَسحات البركة من اللواء عنان، وكلمات التطمين من اللواء شاهين، بعد هذا النصر المؤزّر على ثورة 25 يناير المُضادة، وعلى إحباط جماهير المسلمين في كافة أنحاء مصر.

ويعتبر هذا النصر الذي حققته جماعة الإخوان على ثورة 25 يناير، هو الأخير في سلسلة نجاحات ضد هذه الثورة المضادة، في الأشهر السَبعة الماضية، كان أولها رفض قيادات الجماعة الواعية بأهداف الثورة المضادة، أن تخرج للمشاركة فيها، ثم في رفضها الخروج في أيه تظاهراتٍ، ضد ممارسات المجلس العسكريّ في سبيل محاولاته لإقامة الجمهورية الديكتاتورية الرابعة، مع تعليلها ذلك بأن قادتها لا يتمالكون أنفسهم من الضحك تعبيراً عن سعادتهم بأنه قد أصبح لهم حِزباً رسمياً.

من الذي يَحكم مصر اليوم؟ - 14 أكتوبر 2011

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

أجمع المراقبون على أن الوضعَ الحاليّ في مصر أصبح غايةً في الغموض وأدعى للريبة والشّك منه إلى أي شيءٍ آخر. فإنه من الواضح أن هناك اضطرابا وتأرجحا وترددا في الوسط العسكريّ الحَاكم، وهو ما أشرنا اليه من قبل في مقالنا "مأزق العَسكر .. والطريق المسدود!". إلا إننا نزيد هنا أن الأحداث الأخيرة، التي هى في حقيقة الأمر هجمةٌ على السلكة الحاكمة اليوم، لا من واقع الرغبة في إزالتها، بل من واقع الرغبة في دفعها إلى مواجهة سَريعةٍ حاسِمة مع التيّارات الإسلامية، إن كانت هناك بقية فهم أو حياة في هذه التيارات، التي لم تُظهر حتى اليوم إلا قلة فهم وسوء تقدير وفشلٍ في القرارات.

الذي ظهر من الأحداث الأخيرة، هو أن الحاكم الحقيقيّ لمصر هو سامي عنان، بموافقة ومباركة الإدارة الأمريكية. حسين الطنطاوى مجرد رمزٍ اختاروا أن يبقوه في منصبه لحرقه في المواجهات مع الشعب، ومع النصارى، خلال هذه الفترة الحَرجة. ومن ثم، يظل سامي عنان محتفظاً ببعض القيمة والكرامة، وبوجهٍ يمكن تقديمه إن لزم الأمر إلى الشعب.

وهذا الي نقول ليس بجديد، بل قد نشرنا على هذا الموقع في 13 مارس 2011، مقالاً ترجمناه عن النيويورك تايمز، بعنوان "البنتاجون يضع رهانه على جنرال مصريّ"، يُظهر مدى العِلاقة القوية الحميمة بين عنان وبين القيادات العسكرية الأمريكية. كما تحدث المقال عن أنّ الطنطاوى من الرجال التقليديين في الجيش، وأن ولاءه لمبارك هو الذي يَجعله على رأسِ المنظومة العسكرية المصرية.

إذن، لعلنا نستشفُ من هذه الأحداث والتحليلات ما يعين على فهم حقيقة الصراع، أو ما يشبه الصراع، الدائر في أعلى هرم السلطة في مصر، والذي قد يكون سبباً في الكثير من اضطراب والتردد والتأخر في القرارات.

يظهر لنا أنّ هناك فريقين يتنافسان داخل المجلس العسكريّ، تنافساً ودياً محكوما بالمصلحة المشتركة، أولهما يرأسه الطنطاوى، ومعه الحاشية التي تدين بالولاء لمبارك بصفةٍ شخصيةٍ، والآخر يرأسه عنان، ومعه أولئك الذين يسيرون في ركب السياسة الأمريكية دون مساءلةٍ أو مراجعة.

الفريق الأول لم يبنى علاقاتٍ شخصيةٍ قوية مع المؤسسة العسكرية الأمريكية، وإنما كان ذنباً لمبارك، أينما يوجهه يلهث مجيباً، وأحسب أن هؤلاء الأكبر سناً والأكثر إهتماماً بالشؤون المالية والكسب الماديّ. وأحسب كذلك أنّ هؤلاء هم من وراء تأخير محاكمة مبارك وإصدار قانون الغدر. وهم من ثم، في موضوع أسوأ وأخطر من القريق الآخر، سواءاً في مواجهة أية حكومة عادلة، أو في علاقاتهم مع العَسكر الأمريكيّ.

أمّا الفريق الثاني، فهم، وإن كان ولاءهم لمبارك، ولكن ولاءهم لأمريكا أكبر وأعمق. وهم لا يبالون إن حوكم مبارك أم لا، وإن أُعدم إم لا، بل هم يحافظون على الإبقاء على الوجه القوي للعسكر من ناحية، وأن لا يشعر أحدٌ بالشرخ القائم في المجلس، لمصلحة المجلس من ناحية أخرى. وهؤلاء هم من يخطّطون مع الصهاينة في تلّ أبيب، ومع جِنرالات أمريكا في واشنطن.

ما يتفق عليه الفريقان، على كلّ حالٍ، هو عدم السماح للإسلام السُنيّ الصَحيح أن يسود أو أن يكتسب أرضاً في مصر. كما أنهم يتفقان على أن العَسكر يجب أن يؤمنوا لأنفسهم وضعاً خاصاً، في حالة وصول أيّة حكومة مدنيةٍ إلى الحكم، وهو ما لا

يعضّداه على الإطلاق، وأن يكون وضعهم الإداريّ متفردا عن المساءلة، وميزانية الجيش خارجة عن ميزانية الدولة، وهو ما اكتسبوه في ايام مبارك، بلا حقّ.

اللعبة العسكرية الحالية، تواجه عدة مشكلاتٍ، لعل أقلها وأبسطها هو التيار الإسلاميّ، الذي استطاعوا أن يعرفوا حجمه ويسبروا غوره. إنما يتركز همهم الأول في مواجهة التطرف القبطيّ الصليبيّ الذي إن رضَخوا له، وهم بالمناسبة يتمنون لو أنهم يَرضَخوا لتزول المشكلة، سوف يثيروا الشارع المصريّ، لا أقول التيار الإسلاميّ، إذ لا شئ يثير هذا التيار، إذ لن يقبل رجل الشارع المُسلم العاديّ أنْ يكون للنصارى هذه القوة، وهذا الانتشار، بهذا الفُجور. كذلك يترَكز هَمَّهم في كيفية تمرير المبادئ "فوق القرآنية"، والتي يتفقون في تمريرها مع القبط والعلمانيين اللادينيين. ولا شك أن بعض هذه المواد تسبب خلافاً محدوداً بين هذه الفئات الثلاثة، العسكر والقبط والعلمانيين، مثل وضع مادة الحَصانة للعَسكر، وهي ما لا يرضاه العلمانيون، ووضع المادة الثانية كما هي بدون تغيير، وهو ما لا يقبله القبط، رغم أنها لا تُسمن ولا تغنى من جوع. إلا أن الفكرة العامة، وغالب مواد هذه الوثيقة هو محلّ رضى من هذه الأطراف الثلاثة.

لا أدرى ما الذي يَفعله التيار الإسلاميّ في هذه المرحلة. ولا أدرى ما هو تصور الفئات المختلفة من هذا التيار. لكن الناظر المتابع يجد أنّ الإخوان لا مانع لديهم من إصدار الوثيقة، إذ وقع على هذا رئيس حزبهم، محمد مرسى، في إجتماع سامي عنان، ولم يتراجع إلا تحت الضغط الشعبيّ والداخليّ. كما أنهم لم يبدوا أي حراكٍ جادٍ تجاه المادة الخاصة بوضع الجيش. والظاهر أنهم لا يُركّزون إلا على إجراء "انتخابات"، يكون لهم فيها مقاعد أكثر من ال88 مقعداً التي حازوها من قبل في برلمان 2005.

أما السلفيون، فهم لا يهتمون بالشكل السياسيّ العام للدولة، قدر ما يتحسّسون من كلمة "تطبيق الشريعة". وهم، لحداثة العهد بالسياسة لا يربطون بين الشكل السياسيّ، والتطبيق الشرعيّ في الحكومة المرتقبة. فالدقة في تحرى ما يوضع في الدستور، مما يضمن الحرية الحقيقية، والعدالة، ومحاسبة الرئاسة والحكومة، ليست من أولوياتهم. وهم، كما يظهر، راضون عن أداء المجلس العسكريّ، من حيث أنه وليّ الأمر الواجب الطاعة، خاصّة وقد سَمَحَ لهم المجلس بتكوين حزبٍ، وإن لم تكن العلاقة بين هذا الحزب وبين مشايخ السّلفية غير واضِحة على الإطلاق.

أيـــام مبـــارك

ماتَ الملك .. عاشَ النظام ! - 16 فبراير 2011

يكادُ يُجمعُ كلّ من قابلته أو تحَاوَرت معه من المِصريين، وغير المصريين، أنّ النظامَ المِصريّ لا يزال على قيد الحياة، ضعيفاً، لكن فيه من القوة ما يمكّنه من العودة للحياة مرة أخرى، رغم إقتلاع رأسه.

النظام المصري لا يزال يعمل في مصر لإحتواء الضرر الذي أوقعته به الثورة.

- لا يزال يعمل تحت رعاية المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي يرأسه حسين طنطاوى، ربيب مبارك وراعيه، وشريكه في الخيانة والسرقه والقمع، ومعه تلك الزُمرة العَجيبة المَنظر التي نراها على التلفاز، وكأنهم خُشُبٌ مُسنّدة، لا روح فيها ولا فكر!
- لا يزال يَعمل تحت رعاية اللواء العميل أحمد شفيق، الذي قال أيام الثورة أنه "سيُرسل الحَلوى للمُتظاهرين في ميدان التحرير" إشارة إستهزاءٍ أنهم لا قيمة لهم.
- لا يزال يعمل في ظلّ وزير العدل الذي ساهم في تزوير الإنتخابات، وإقصاء القضاء العادل لصالح النظام، بل وثبت تورطه في الإثراء غير المشروع. أليس هناك في مصر قاضياً واحداً معروفاً ومخلصاً يخلفه في لحظات؟ العسكر يقولون لا!
- لا يزال يعمل في ظلِّ وزير الخارجية الذي شَاب تاريخَه كله عارُ الإنتصارِ للصهيونية والقمعُ والظلمُ للفلسطينيين من إخواننا في غزة!
- لا يزال يعمل في ظلِّ وزير الخارجية الذي يسيطر على السفارات في خارج مصر، ويملى من يٌسمح له الدخول ومن لا يسنح له؟!
- لا يزال يعمل في ظلِّ ترك وَزارة الإعلام دون وزيرٍ، وكأن كلّ صحفيّ مصر وكتّابها ليس فيهم من يصلح، أو يرضى بالمنصِب، إلا ذلك العَميل عماد أديب، وإلا فلا!!
- لا يزال يعمل لتحريك الصحافة حسب رؤيته وتوجيهاته، حيث إجتمع المجلس مع مُمثلى الصَحافة ورؤساء تحريرها! وأملى عليهم أولويات المرحلة!! وكأنهم أطفالاً لا يعرفونها؟ وكأنهم غير موثوق بهم، فيجب توجيههم؟ بالله عليكم، ما الجديد إذن؟
- لا يزال يعمل في ظلّ وجود الحزبِ الوَطنيّ الذي نَهب وسرق وزوّر ونافق، وفعل ما لا يمكن حصره في هذا المقال، خزايا ورزايا. لا يزال الحزب قائماً لم يُحلّن يعمل مجدداً للعودة، بقوة المال، ليعبث بمصير مسيرتها!
- لا يزال يعمل في ظلّ نفس قانون الطوارئ الظالم الذي يمكن إيقاف العمل به في لحظة، لم يحتج أكثر منها لحَلّ مَجلسيّ الكوسة والبامية! وأوجه النظر إلى من يعتقد أن رفع المادة 179 الخاصة بالطوارئ في الدستور المجدد يعنى إيقاف العمل بهن لا، لأن العَمل بالطوارئ يمكن تفعيله في أيّ وقت إن رأى المجلس خطراً على الأمن القوميّ، وهو الخطر الذي ظلّ يهدّدنا مدة ثلاثين عاما، حسب قولهم!

وليخبرني عليمٌ من العالمين ببواطن الأمور، كيف يُمكن للمُتحدث الرَسميّ بإسم المجلس العسكريّ أن "مبارك قد قدّم إنجازاتٍ عظيمة للوطن" لا يزال يعمل في ظِلِّ وزير الخارجية! أيُّ إنجازاتٍ يتَحدّث عنها هذا الرَجل (مع التَحَفّظ على لغته العربية التي ترفع المنصوب وتنصب المرفوع!)؟ إنجاز السَرقة والنهب؟ أم إنجاز التزوير؟ أم إنجاز حِصَار غزّة؟ أم إنجاز الإرهاب والإعتقال والقتل؟ أم إنجاز سيناريو التوريث؟ هذا لا يعكس إلا سوء نية مبَيّتة للنيل من مصر وثورتها.

وليخبرني عليمٌ من العالمين ببواطن الأمور، كيف يبرطع عمر سليمان، الذي قال "إن الشعب المصريّ ليس بالنضوج الكافي للديموقراطية" وزكريا عزمي في رئاسة الجمهورية، تحت سمع وبصر ومباركة العسكر؟ وكيف يقول المجلس أنه سيكون له دورٌ مقبلٌ في الحياة العامة؟ هذا يعنى بلا تردد أن العسكر سيكون لهم قول نافذٌ فيما يجدّ من تعيينات ومناصب، وهو ما ينكرونه علناً؟

وليخبرني عليمٌ من العالمين ببواطن الأمور، أين العادليّ القاتل، وأحمد عزّ المُزوّر السَارق؟ يتحدّث أحمد عزّ على الهواء وينشر أكاذيبه، ثم يعود إلى بيته! ويتحدّث العادلي أمام النيابة، ثم يعود لداره! كيف يكون هذا مَعقولاً أو مَقبولاً؟

ولو ذهبتُ أُعدّ ما يُثير الرَيبة من موقف العسكرما انتهيتُ الليلة. لكن المقصود أنّه مع وجود بعض الشَواهد التي قد يُسْتَشفُ منها بدءِ التغيير والتعديل، فإن هناك العديد من الشواهد التي تبثّ الشكّ في عقل أكثر الناس براءةً وسَذاجة وحُسنِ نية.

ما يظهر لي أنّ المَجلس، نَظراً لتورّطِه في مُمَارساتٍ مُجَرّمة، يريد أن تنتقل السُلطة دون تَعَرُضٍ لما كان، قدر الإمكان، بمنطق "اللىّ فات مات"! إتركوا حُسنى مُبارك وثروته، وإتركوا عمر سليمان وشأنه، وغالباً ما سيجد العادليّ وأحمد عز أدلة كافية لبرائتهم مما وّجه اليهم، وسيُترك أصحاب الثروة وثرواتهم، فنحن لسنا بشعبٍ منتقمٍ، .. ومثل هذا من الحديث.

ليس هذا عدلٌ مقبولٌ، ولا ترضى به ثورة شعبية قوية تعرف طريقها إلى أهدافها ةلا تتردد في تحصيلها مهما كانت التضحيات.

جُمهورية شرْم الشيخ .. وجَيشها! - 19 فبراير 2011

من أهم ما تمخّضَ عنه نجاح الثورة المصرية هو قيام جمهورية جديدة على الحُدود الشَرقية لمِصْر، هي جُمهورية شرْم الشيخ الأحادية، برئاسَة حسنى مبارك، ووزرائها عمر سليمان وزكريا عزمى وأنَس الفقى ومرتضى منصور، وقد تسلّم الطنطاوى قيادة جيش الجمهورية، وصرّح بأنه لن يَسمح بإسترجاع أموالِ الشَعب التي سَرقها مُبارك، لأن في ذلك إهانة لمبارك كَرئيس لجُمهورية شرْم الشيخ الأحادية!

ويتبع الجمهورية الوليدة عدد من المؤسسات القائمة التي لا تزال تعمل على أرض جمهورية مصر العربية بشكلٍ مؤقت لحين إعادة بنائها في شرم الشيخ، والتي قد أغلقت حدودها تماماً مع مِصر لحين الإعلان الرسْميّ لإستقلالها. كما يتبعها عدد من منافقى الإعلام والفنانين ورجال الأعمال في جمهورية مصر الشقيقة.

كما أنّ الجمهورية الوليدة قد أكدت علي علاقاتها مع العالم الخارجيّ من خلال ممثليها في سفارات جمهورية مصر الشقيقة، والذين أكدوا ولاءهم المطلق للجمهورية الوليدة وتبعيتهم لها من خلال أحمد أبو الغيط، الذي لا يزال محتفظا بوزارة الخارجية لمصر الشقيقة لحين يتمكن من الإلتحاق من وزارة خارجية جُمهورية شرْم الشيخ

وقد تنبه عدد من نشطاء الثورة إلى قيام جُمهورية شرْم الشيخ على الحدود المصرية، لكنهم لم يتمكنوا بعد من حسم أمرهم في الإعتراف بالجهورية الجديدة، والتعامل معها بتبادل السفراء والتمثيل الدبلوماسي، والتعاون العَسْكريّ المشترك تحت قيادة قوات الطنطاوى المشتركة، أو الإنقضاض عليها ورفْض العِمالة العَسكرية المشتركة، والإطاحة بالطَنطاوى، مهما كان الثمن.

ومن المَعلوم أنه في حين رَضِي النُشَطاء بالجمهورية الوليدة، فسوف يقع عاتق ميزانية جُمهورية شرْم الشيخ على مصر، وهي ميزانية تُقدّر بعشرة اضعاف ميزانية مصرن رغم أن تعداد الجمهورية الوليدة قد لا يتجاوز الخُمسمائة نسمة (قرش). كما أن ميزانية جيش وحماية جُمهورية شرْم الشيخ سيكون مدفوعاً بالكامل من ميزانية مصر التي يتجاوز تعدادها الثمانين مليوناً من عبيد جُمهورية شَرْم الشيخ.

هذه الجُمهورية ليَست وليدةُ خَيالٍ، أو نِتاجُ هَرفٍ، بل هو الواقع الصَحيح المُشَاهَد على الأرْض.

مبارك يدير الدولة من خلال الطنطاوى وبقية هيئة وزرائه، ويحتفظ بمَسروقاته برعاية الجيش العميل، وينظم طابوره الخامس داخل حكومة شفيق وبقية مؤسّسات الدولة.

لا أجد ما اقول لنشطاء الثورة إلا **"هل سَيخيل عليكم هذا الهراء، وترضون بإجهاض ثورتكم بهذا الشكل الذي سجعل العالم كله يسخر من مصر بدلا من إحترامها؟"**

العفوُ عن مُبارك .. بين الرَحمة والتآمُر - 17 مايو 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

الحديث الذي يدور الآن في الصحف عن "تنازل" مبارك وزوجته عن "ممتلكاتهما"، وعن العفو "العسكريّ" الي ستوجه به الرجل إلى الشعب، هو قمة الإستخفاف بهذا الشعب، وبحقوقه، وبدماء أبنائه وأموالهم، يجب أن يُحاكم المتحدث فيه بالخيانة العظمى، ليست أقل من خيانة مبارك، إن لم تكن اشدّ.

ولو أنّ هذا الحديث جاء عَفو السّاعة، ونتيجة ظروف حقيقية واقعية، لأمكن أن يُثار، ثم أن يقابل بالرفضِ على كل حال. لكن ما يجعله خِيانة عظمى لله وللشعب والوطن، هو أنه أمر بُيّت بليل، يعلم ذلك الرضيع في مخدعه، والبهيمة في مَسرَحِها. ذلك منذ مرحلة التباطؤ الذي أفضى إلى التواطئ، ثم مرحلة ال15 يوما المَعهودة، ثم مرحلة السِباعي العميل، وإرتعاش الأذين! ثم مرحلة الطب النفسيّ وفقدان الشّهية، ثم مرحلة الصَمت التام بعد سُقوط السّباعيّ (الذي لم يحاسب على منكر فعله!)، ثم مرحلة سوزان والقسْطرة التي لم تتم لإرتفاع ضَغط الدم!...ثم يأتي حديث العفو والتنازل.

الأمر، بل المؤامرة، حبكت أطرافها منذ يوم أعلن الفرعون "تخَليه" عن السُلطة، ثم هذه المراحل المخزية الأسيفة، ثم إقتراح العفو. ومتى كان مُبارك وحيزبونه تحت الحجز؟ في مستشفى سَبعة نجومٍ وفريقٍ طبيّ متكاملٍ، وأفضل اللباس والغذاء والدواء؟ جزاءاً بما فعل في الشعب الذي ليست له حُرمة تُراعى ولا حَقاً يُحفظ.

ثم أي مثلٍ تضْربونه لمن يأتي بعده؟ أن اسرق وانهب واقتل وأفسِد، فلا عليك فنحن حُرّاسك، وضَامنوا مَخرجك وأهلك؟ ولا عليك من هذا الشعب الذى يصلح أن يقال فيهم، إن كنا ممن يُطلق امثالا عامة، "طلعوا يجروا في الزيطة، ورجعوا حسرانين جنب الحيطة!".

ثم انظر إلى تلك العَنجَهية الباردة في الألفاظ التي يستخدمها هؤلاء، في قولهم "يتنازل للشَعب"!! كيف يتنازل سارقٌ عن مسروقاته لمن سَرقها منه؟ في أي عُرفٍ هذا؟ وكأنه ليس سارقاً، بل هو متفضّل على هؤلاء الحَيارى السَكارى من أبناء الشعب، بما نهبَ منهم!!

عيبٌ عليكم يا من وُلّيتم أمر الشعب أن تتلاعبوا بمقدراته التي ائتمنكم عليها، وأولها حقه في القصاص. عيبٌ عليك أيها "النائب العام"، يا من نُصّبْتَ لتأتي للشعب بحقوقه، لا للتآمر عليه. أليس لك ضميرٌ يا رجل؟ الا تخشى الله طرفة عين أن يريك معنى العدالة في نفسِك أو أهلك أو بعض أهلِك؟ ألا تخشى يوم يقال لك، ولمن وراءك، "فَٱلْيَوْمَ لَا يَمْلِكُ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ نَّفْعًا وَلَا ضَرًّا وَنَقُولُ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلنَّارِ" سبأ 42. ألم تعتبر بما حَدَثَ لوليّ نعمتك، ونعمة من ورائك، "فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةًۢ بِمَا ظَلَمُوٓا۟ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ" النمل 52.

ليس هذا محلُ رَحمة، إنما هو تلاعبٌ بالألفاظ لخداع البُسطاء من الناس، والله سُبحانه، وهو الرحمن الرحيم، قد أمرنا بألا تأخذنا الرأفة في دين الله بحق الزناة، قال "ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ ۖ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِى دِينِ ٱللَّهِ" النور 2. فكيف بمن قتل وسَرق واغتصبَ الحقوقَ وأهان الأمة، واستعلن بالعِلمانية، وداسَ كرامة شعبٍ بأسره، لا مرة واحدة، بل ألاف المرات، على مدى ثلاثين عاماً. أية رَحمة أو رأفة يطلبها هؤلاء لأولئك؟ وأنتم تسعون لهم فيها، إلا أن تكونوا لهم في الجناية شُركاء؟ هذا قصَاصٌ وجب في الدماء والأموال والأعراض، لا يحلُ لأحدٍ ان يتنازل عنه، ولا أن يتلاعب به. ووليّ الدم هو وحده من له التنازل عن حقه في الدم، إن كان القتل خطأ، لا عمداً، فهذا حدٌ من حدود الله.

بئِسَ عهدٌ يبدأ بالتعدى على حرمات الله، والتغاضى عن حقوق الناس، ويكون مثالاً لمن جاء فيهم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيح "إنما أهلك الذين قبلكم، أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد" البخارى، ولا يعتبر بما قال بن تيمية في شرح أصل من اهم أصول الحكم "إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة ولا يقيم الدولة الظالمة وإن كانت مسلمة"، وهو قمةُ الفقه السياسيّ الرشيد. أي دولة نصبو اليها إذا بعد أن ظنّ الجَمْعُ أنهم خرجوا من ظلمات الظلم إلى نور العدالة**!؟**

لا والله، لا يرضى حُرّ أن يُقايض على دين الله، وعلى دمِ الأبرياء. ولو أن أحداً ممن يتشَدّقون بالرَحمة ويتنادون بالرأفة، وتفيض قلوبهم بالحنان، قتلت له ابنة أو ولدٌ، لخَرجَ مولولاً صَارخاً رافضاً، بحقٍ.

ثم إنه من البينُ الواضح الآن أن الأمر تعدى إلى إخراج كلّ رموز النظام السابق بالفعل، زكريا عزمى وفتحى سرور، في يومين متتاليين، وكأنه إفراجٌ قانونيّ؟ ما الأمر إذن؟ ما الذي يدبرُ لهذا البلد؟ بدلاً من قطع رؤوسهم جملة وفوراً، تمَحّكنا بالعدالة، وكأن إثبات جرمهم يحتاج إلى محاكمة وأدلة، ثم تركناهم يعبثون من وراء جدران طرة في أمن الدولة وسلامتها، فماذا نفعل إذن؟ الجواب أن نطلقهم أحراراً في البلاد، ليقضوا على الدولة قضاءاً مبرماً**!!** هذا هو منطق العسكر، وعدل وزير العدل، وترتيب يحي الجمل، وتنفيذ النائب العام والداخلية. وحسبنا الله ونعم الوكيل.

ليس هذا الأمر موكولاً إلى مَجلس العَسكر، فما هم الذين سُلبت حقوقهم، ولا قتلت أبناؤهم، فليرفعوا أيديهم عن حِماية هذا السَارق والسَارقة، والقاتل والقاتلة، وليوكِلوا هذا المِلف لأحدٍ غير هذا "النابية العامة" الذي ابتلانا الله به. وإلا فميدان التحرير لا يزال مفتوحاً لرد الحقوق، وإقامة العدل. وليحذر هؤلاء فتنة ستصيب الذين ظلموا خاصة.

الإسلام والإسلاميون

يا شباب الصحوة: جئتُم أهلاً وحَلَلْتم سَهلاً - 21 فبراير 2001

يا شباب الصّحوةِ الإسْلاميّة المُبَاركَة: جئتمُ أهْلاً وحلَلْتم سهلاً، في ديارِكُم مصر الكِنَانة. فقد كنتم عنها غَائبين، بل كنتم عنها مُغيّبين. عِمِلَت قوى الشرك والظلام، والعُبودية والقهر، والفَساد والعهر، على أن تضع الأغلال في أعناقكم، لم يعرف هؤلاء المأفونين أن الله قد أمر برفع الإصر والأغلال عنها حين أنزل نبيّ الرحْمَة والمَلحْمة صلى الله عليه وسلم "وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَـٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ" الأعراف 157.

معركتكم اليوم هي مَعركة الإسلام، هي الدعوة إلى الهدى والرشاد، هي الحَربُ على الشِركِ والفَسَاد. هي إقرار دين الله في الأرض، فقد أقصاه الكارهون والمارقون عقوداً طوالاً، خسر فيها الناس الكثير، ولم يخسر فيها دين الله شيئاً.

والآن ها قد عدتم لتبدؤا رحلة الدعوة في النور لا في الظلام، وفي العلن لا في السرّ، وهو ما لم يهيؤ لأحد من جيلكم أو من جيل آبائكم، كما يعلمون وتعلمون. وهو أمر له تبعاته كما لكلِ جديد تبعة، وحسبنا من ذلك تبعات الرسالات المتتاليات، والتي حملت الجديد لأقوامها، كلّ حسب زمنه وظرفه، مع إتِحَاد المأرب.

وقد دأبت فيما كتبت، في الفترة التي سبقت أحداث 25 يناير، على مراجعة ما تطاير مؤخراً في سماء الدعوة من مصطلحاتٍ، أقل ما يمكن ان يقال عنها أنها مُخلّطة مُوهِمةٌ مُريبة، تحْمِل على الإضْطراب والهَدم منها على الإيضَاح والبِناء، مثل الوسطية والتجديد والمواطنة والمدنية، مما فاضَت به مَقالات وسُطّرت فيه كتبٌ، إدعى أصحابها أنهم وقعوا على ما لم يقع عليه سلفهم وجاؤا لأهلهم بنبإ يقين!

لكنّ الواجب الآن أن نراجع أنفسنا ونعتبر بتجربة من سبق في مِضمار الثورة، أو محاولتها. وقد خاض جيلنا، جيل الستينيات والسبعينيات، تجرُبة أسميها "إنفراجة حرية"، لا حرية، بعد أن أطلق السادات يد المسلمين ليقفوا في وجه الشيوعية لصالح الرأسِمالية التي عَشقها السادات طول عمره.

هذا ما يجب على شيوخ التجربة أن يقدموه لهذه الصحوة، كيف تسير، ما منطلقاتها؟

المنطلق التوحيديّ أمر متفق عليه، وإنما الأمر أمرَ الحركة بين الناس، وكيفية عرض الإسلام. وهو ما يجب أن تتفكر فيه حركة الصحوة وتتدبر، ثم تتدبر، حتى لا تتكرر أخطاء الحركة في السبعينيات، والتي أشرت الي بعضها في مقالي "مراجعات .. جيل السبعينيات"[1].

وأضرب مثلاً، بعد تراكم عقودٍ من البحث والنظر فيما يمكن أن تستفيده الأجيال القادمة، بمصطلح "الإسلامية"، والتي رافق كلّ عَمَلٍ قام به مسلمون من اهل السنة والجماعة منذ السبعينيات، إذ لم يكن فيما قبلها يُطلق على جماعات دعوية، بإستثناء جماعة المودودي في باكستان، إلا في الإستخدام المحدود لهذه الصفة. وقد دُفِع المسلمون إلى مثل هذا الإستعمال للتمييز بينهم وبين من لا يعمل في مجال الدعوة، ثم أصبحت ترمُز إلى حالة إنفصالية كَرّسَت موقفاً عدائياً بين العاملين في الدعوة وبين العوام من المسلمين، وهو ما ساعد على تحقيق هدف العدو الحَاكم، وهو الفصل بين العاميّ والداعية. وقد إنعكس ذلك في المخَاوف التي عبّر عنها البعض بأنه "يقبل الإسلام، لكنه يخشى الإسلاميين". أفلا يجب الآن أن نعيد النظر في الواجهة التي نتقدم بها كدعاة إلى الإسلام، فنكون أمامهم "مسلمون" يدعون إلى الإسلام الذي هو دينهم جميعاً، لا إسلاميون "مجهولي الهدف"، كما روّج لذلك كفار الأنظمة.

إذن، كما أننا نراجع مصطلحات أنصاف العلمانيين، من التوسط والتجديد والمواطنة والإصلاح وغيرها، يجب أنْ تتَحَسّس طَريقها وترسِم خطواتها وتَعْقِل مَراحلها ليكون لها النصر المؤزر إن شاء الله.

http://www.tariqabdelhaleem.com/new/Artical-441

الهوية الإسْلامية للثورةِ المِصرية – حَديثٌ إلى الدُعاة - 01 مارس 2011

لعل ما يجب التنبيه إليه في هذه الفترة الحَاسِمة من تاريخ مِصر، أن الشَعبَ المِصريّ الذي ثار على الفَسَاد والطغيان، ونَجح في قطعِ رأس الظُلم والإستبداد حسنى مبارك، ولا يزال يقاوم، بوعيّ وفهمٍ، لتطهير البلاد من تقيّحات النظام البائد، هو شعبٌ مسلمٌ يؤمنُ بالله سبحانه، ويحبُ رسوله أشد ما يكون الحبّ. ومن الخطأ، كلّ الخطأ، والإجحاف كلّ الإجحاف، أن نّعتبر أنّ هذه الجماهير الغفيرة التي تجمعت لإزاحة الطاغية، والتي سجدت لله على قلبِ رجلٍ واحدٍ، ليست من الإسلام في شيئ، أو أنّ الثورة ثورة لادينية، لأنها لم تَرفَع مطلب تطبيق الشريعة، كواحدٍ من مَطالبها، أو أنّها لم تسمى نفسها إسلامية. ولننظر إلى ما ذكرتُ نظرةً أقربَ وأعمق.

فالحرية في حَدّ ذاتِها، مَقصَدٌ إسلاميٌّ أصيل تشهدُ له الشَريعة أصولاً وفروعاً، بل هو من أجلّ مقاصد شَريعتنا، حيث لخّصَه الصَحابيّ الجليل ربعيّ بن عامر في حديثه لرستم، حيث بيّن مقصد الشريعة الأكبر "إن الله ابتعثنا لنخرج العباد من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد". الحُرية المطلقة من جُور بني آدم إلى عَدل الله سبحانه. فما من مُسلمٍ طلب هذه الحرية وسعى لها سعيها، إلا وكان خروجه في سبيل الله، وكان موتُه شَهادة. وما من مسلمٍ خَضَع للظلم والطغيان، ورضى بالذلة والدون، وقنع بالوقوف جانب الحائط، جبناً أو تأويلاً باطلاً، إلا وخالف شرعة محمدٍ صلى الله عليه وسلم.

ثمّ، إنّ الخروج في وجه حاكمٍ طاغٍ، دَع عنك علمانيته وكفره، لأمْره بمعروفٍ، ونهيه عن منكرٍ، هو من الضَرورات الشَرعية التي، يُندب اليها بالجزء (الفرد)، وتَجب على الكلّ (الجماعة)، وهو البُعدُ الذي غَاب عن نظر كثير ممن ينتمى لتيّاراتٍ مَحسُوبة على الإسلام، وأدى إلى تركِهم هذه الفريضَة. وما من مُجتمع مُسلمٍ ترك هذه الفريضة إلا وعاش في الذل والخزى والمهانة، حتى يرجِع. وفي الحديث، الذي غفل عنه الغافلون من مدعي الحديث، ما رواه ابو داوود والترمذي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال "لَتَأْمُرُنَّ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَتَنْهَوُنَّ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَلَتَأْخُذُنَّ عَلَى يَدِ الظَّالِمِ، وَلَيَأْطِرُنَّهُ عَلَى الْحَقِّ أَطْرًا، أَوْ لَيَضْرِبَنَّ اللَّهُ قُلُوبَ بَعْضِكُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَلَيَلْعَنَنَّكُمْ كَمَا لَعَنَهُمْ" صححه أحمد شاكر وحسّنه العسقلانيّ. فما قام به الشَباب الثائر هو ما دعا اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجابهة الظَالم، دع عنك العلمانيّ الكافر.

ومن الصحيح أنّ مثل هذه الثورات الجماعية، لا تخلُص من كلّ عيبٍ، ولا تبرأ من كلّ دخيلٍ، يريد أن يوجّهها وجهته، وأن يَسِمَهَا بشِعَارِه، وهو ما نراه في الثورة المصرية، إذ أعْرضَت عنها القيادة القبطية رَسمياً، لعمالة شنودة المعروفة، لكن دخلت فيها من القبط طائفتان، طائفةٌ مغرضَةٌ تحمل أجِندة قِبطية عِلمانية كجورج إسحاق، وطائفة قليلة جدا من شباب القبط، ممن يريد التغيير إلى الأفضل. كذلك خرج عدد من العلمانيين، كتاباً وفنانين وصحفيين، من المَعروفين بعدائهم للإسلام، فروّجوا للدولة "المدنية" اي العلمانية اللادينية، وتحدثوا، علىاستحياء وحذر، على المادة الثانية في الدستور، لكنّ هذا الإتجاه قد تضخم بفعل الإعلام، الذي يفتح له الصدر، ويرسم له صورة الفكر، وليس له ايّ أرضية بين الجماهير المسلمة.

من ثمّ، فإنه، ومع وجوب الحذرَ من هذه القوى والتحسّس من تحرّكاتها وفضح أساليبها، يجب أن نقدّر هذه القوى حق قدرها، ومن الظلم الفاحش البيّن أنْ نصْبِغ الثورةَ كلها بصِبغتها، ونَدينها بدينها. فالثورة ثورة جمهور مسلم، وقد أثبت من تعَوّدنا تسْميتهم "الإسلاميين" أنهم يأتون في آخرِ الصفّ، سَواءً بالتخلف عن الثورة بحجة أنها خروج على وليّ الأمر! أو بإستخدام الثورة لكسبِ مواقف مع الحكومة، والكرّ والفرّ مع النظام الفاسق، وإمساك العصا من النصف، لتحقيق أجندة خاصة لفائدة الجماعة خاصة، بغض النظر عن الجَماعة الكُبرى.

دورُ المُسلمين المخلصين العاملين في مَجال الدعوة، لا أقول الإسلاميين، أن يَعملوا على البدءِ في نشرِ الوَعي الشَرعيّ بين الجُمهور المُسلم، وعدم الإنغلاقِ على أنفسهم تحت مُسَمياتٍ يصطنعوها، أو إنتسابهم إلى تجمعات "إسلامية" تحول بينهم وبين الناس. وليعلم الشباب من الدعاة أن الجمهور من شعب مصر أثبت إستعداده وقبولَه وحُبّه لدين الله، وبقيّ أن يتحرّك الدعاة بينهم لشرح التوحيد، وبيان فَضلِ الشريعة، وإزالة جُدران الخَوف التي ذَرّعها النظام العلمانيّ البائد في نفوسِ الناس، من "الإسلاميين" ومن "تطبيق الشريعة"، بمكرِ الليل والنهار وبكافّة الوسائل الإعلامية والإرهابية، وتشويه المَعَاني وخَلطِ المُصْطلحات، وهو المُخَطّط الذي ثبّتَ دَعائمه وشَارك في إنْجاحِه الإسلاميون أنفُسَهم، بتقليص نَشاطِهم داخِل تجمّعاتهم أو جماعاتهم، وبالإستِسلام لشُعور التَعَالي والتفوقِ على من حَولَهم!

آن الأوان أن ينزل المخلصين من الدعاة إلى أرضِ مصر، بين أهلها، مُتحصّنين بالفَهم المُتكامل للشَريعة، لا يحبِسون أنفسَهم أسْرى العِلم النظرّيّ، دون التحرّك وسَط العامة، ولا يتحرّكون حَركة عَشواء، بهدفِ الحركة، دون عِلم أو وَعي. ذلك هو الإختبار الحقيقيّ للدعاة، إذ لم يَعد هناك سَبَبٌ للخوفِ والتردّد والتحَوصُل والإنكِماش على الذاتِ، سَواءً الذاتِ الفَردية أو الذاتِ الجماعية المَحدودة، مما يولّد مشاعر العلو والمفارقة، ويجهضُ غَرض الدعوة ويُفرِغُها من مُحتواها. فإن لم يفعلوا فقد وقعوا، بقصد أو بغير قصدٍ، إلى تكفير المجتمع كلّه، وفي ذلك ما فيه من إثمٍ وخطيئة. وقد نعى هؤلاء من قبل على سيد قطب رحمه الله وقوّلوه ما لم يقله من تكفير المجتمع، فإذا بهم يقعون فيه عملاً.

لنبدأ بالحديث إلى الناس، حديث قلبٍ إلى قلب، حَديث مُسلمٍ إلى المُسلم، حديث من يحمل هدىً وينير مشعلاً، يبحث عنه الناس، بل ويعيش نوره داخل ذواتِهم، بدلاً من القُعود والإكتفاءِ بالتحذير والتخويف، وبالتهديد والوعيد إن لم تُرفع شِعارات محددّة، وبالتفاعل مع الجُمهور، دون أجندات سياسية لصَالح جَماعة مُعينة، إذ سرعان ما سَيكشفها الجُمهور الذي أثبت أنه ليس بالسَذاجة التي يحسِبها البعض. وبإدعاء عدم "إسلامية" الثورة

ولنا إلى هذا الحديث رجعة إن شاء الله، والله تعالى الموفق

"حتى يحكموك فيما شجر بينهم" - 03 مارس 2011

يرى البعض أنّ مسالة الرجوع إلى الشريعة وجعلها المصدر الرئيس والوحيد في الدستور والقانون، هو أمر من التحسينات الشرعية أو من درجات الإحسان الإيمانية التي يبلغها المسلم أو يتبناها المجتمع الإسلاميّ في أعلى درجات إيمانه. وهذا الاعتقاد خطأ مردود وقبيح، إنما نشأ في أعقاب سقوط الخلافة وقبلها منذ بدء الفصل بين المحاكم الشرعية وبين المدنية أو المختلطة، وما صاحب ذلك من مناصرة الفكر الإرجائي من قِبَل الحكومات المتعاقبة لتنحية المطالبة بتحكيم الشرع من التوجه الاجتماعيّ. الأمر أن الرجوع إلى الشريعة كمصدر أوحد في حياة الفرد والمجتمع المسلم هي لازمة من لوازم التوحيد وضرورة من ضرورات الإقرار بالألوهية لله -سبحانه-، فبسقوطها يُخدَشُ حمى التوحيد وينهار بنيانه الذي يعيش المسلمون في حماه دفعة واحدة.

والمسلمون يرجعون إلى كتاب الله وسنّة رسوله حين تختلف بهم الآراء وتتشعب بهم الطرق، فلننظر في آية واحدة من كتاب الله -سبحانه- تضع النقاط على الحروف وتبين الحق لمن كان له قلبٌ واعٍ وأذنٌ مُصْغية، وما علينا بمن ضلّ وكان كالأنعام بل أضلّ.

يقول الله تعالى في سورة النساء: "فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا" النساء 65

يتوجه الله -سبحانه- في هذه الآية الكريمة إلى المجتمع الإسلاميّ بالمقام الأول، بقوله في صيغة الجمع :لَا يُؤْمِنُونَ،} يُحَكِّمُوكَ، وَيُسَلِّمُوا، ثم إلى الفرد المسلم الذي تتكون منه خلايا المجتمع، والذي يتحقق به هذا الركن من التوحيد. فيُقسم الله بذاته العليّة أن :فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ . وقد تضمن هذا القَسَم العظيم الجليل ثلاثة شروط، وهي هي ثلاثة أوصاف، لمن أسلم وآمن وعمل صالحًا، أو لمن اسلم وآمن وأحسن، أولها ظاهرٌ من أعمال الجوارح، وثانيها وثالثها من أعمال القلوب .

فقوله تعالى"حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ" هو إقرار العمل بالشريعة في الدستور والقانون، وهو مناط الإسلام ومظهره الذي يسقط دونه مهما تبجح الإرجائيون، قديما وحديثا. وهو مناط المادة الثانية في الدستور التي يتنادى المهاترون بإلغائها، وهم على علم بأن ذلك هو خلع رداء الإسلام جملة واحدة.

ثم قوله تعالى في الشرط الثاني، والوصف الثاني :ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا، أي لا يتململ أحدهم ضيقًا حين تجرى أحكام الشريعة، فيراها قديمة أو همجية، أو أنّ فيها ظلم وإجحاف بطائفة على حساب طائفة أو جنس على حساب جنس أو عرق على حساب عرق، ولا يردّد أن الحِجاب ظلم وجهالة، أو أن القصاص وحشية وهمجية، وما إلى ذلك مما يبوح به من خلع رداء الإسلام أصلا وفرعًا.

ثم قوله -تعالى- في الشرط الثالث، والوصف الثالث "وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا" وهو مقتضى التسليم التام والنزول على أوامر الله خضوعًا تامًا بها ورضاءا تامًا عنها، وكيف لا وهي صادرةٌ عن العليّ العظيم، وكيف لا وهي ميراث سيدِ المرسلين، وكيف لا وهي لبّ كتابِ الله الحكيم !!

وقد يقول قائل: هوّن عليك يا شيخ، فإنّ الآية تتحدث عن الإيمان والمؤمنين، وهو من كمالات الدين، ونحن نتحدث عن الإسلام الذي بني على خمس، لا نرى منها الحكم بشريعة الله؟ فنقول، أما عن الإيمان والمؤمنين، فإن من له علم بقواعد التفسير يعرف أنّ الإسلام والإيمان تجرى عليهما القاعدة التفسيرية أنهما "إن اجتمعا افترقا، وإن افترقا اجتمعا" أي، بلغة عصرنا، إن وردت إحداهما في نصّ وحدها شملت معاني الأخرى من الأعمال الظاهرة والباطنة، وإن وردا معا في نصّ واحد أصبح الإسلام دالًا على الظاهر من أعمال الجوارح، والإيمان دالًا على الباطن من أعمال القلوب. والآية الكريمة التي نحن بصددها ورد فيها الإيمان دون ذكر الإسلام، فشمل الإيمان معاني كليهما من أعمال الظاهر بتحكيم الشريعة، وأعمال القلوب برفع الحرج منها والتسليم المطلق لها.

أما عن الجزء الثاني من أنّ الإسلام بني على خمس لا نرى منها الحكم بشريعة الله، فإن ضرورة الحكم بالشريعة وكونها ركنا من أركان التوحيد أساس من أسس "لا إله إلا الله"، فألوهية الله وحده تستلزم أن لا يكون له شريك في الحكم والأمر، كما انّ ليس له شريك في الخلق "أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ" الأعراف 54 والإقرار بألوهية الله تستلزم صحة عبادته، أي طاعته، فالعبادة هي الطاعة كما قال تعالى"أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ" يونس 60، قال المفسرون: أي طاعته، وإنما الأركان الأربعة وبقية الأوامر والنواهي هي صور من صور العبادة والطاعة التي أعلاها الرجوع إلى شريعته، لا إنشاء شريعة موازية وإجبار الناس على الرجوع إليها والطاعة عليها.

أمر الرجوع إلى الشريعة أكبر وأهم وأعظم في حياة من يريد أن يموت على الإسلام من مجرد مادة في الدستور يقرها أو يلغيها مجلس من البشر، بعد أن أقرها من بيده الأمرُ كله.

معالمٌ في طريقِ الدعوةِ .. نَظرةٌ عَاجلةٌ 10 مارس 2011

الإسلامُ فوق الثورة .. والله من ورائها حافظ

لاشكّ ان لحظات التغيير التاريخيّ التي تمر بها الأمم والشعوب كلّ حينٍ في حياتها، تحتاجُ إلى وقفات تأملٍ وتدبّرٍ من النخبة التي تقود الأمة في هذه اللحظات، سواء على أرض الواقع، شباباً، أو على صفحاتٍ الكتبِ والصُحفِ، شيوخاً. فالتغيير يعنى بالضَّرورةِ تَحويلاً في الإتّجاه، وهو ما يَسْتَدعى نظراً وفكراً، وحِرصاً وحِنكةً في نفس الوقت، فالتحوّل إلى مَجهولٍ، أو غَامضٌ على أقل تقدير، يَحتَاج إلى مَشاعِلٍ تضيئ الطريق، وإلى مَعالمَ تهدى الى مَداخِله وتبيّن مَراحِله، وهو أمرٌ يَحتاج إلى دِراسة مُفصّلة جَادة، إنّما نوجِز هنا ما نَأمل أن يكونَ نقاطاً على جَدولٍ عَمَلٍ لهذه الدراسة والتي أزمَع – إن شاء الله تعالى - أن أدعو اليها من أرضِ مصرَ، حين يَكتبُ الله لي العَودة اليها في الصَيف القادِم بعونه تعالى.

ولحظاتُ التغيير التي تَجتاحُ وطنَنا العربيّ المُسلم الحبيب ليسَت بِدعاً في ذلك. لكنْ ما يُثلج القلبَ ويهدّئ الخَاطرَ أنّ طريق التغيير هنا معلومٌ مقرّرٌ، بخلاف ما يعترى غيرنا من أمَمٍ ليس لها علمٍ ولا هدىً ولا كتابٍ منير. التغيير الموفقُ الذي يرفع أمّة العَرب إلى آفاق النصرِ وغاياتِ التقدّم لا يكون إلا بالله وبالإسلام. هذا أمْرٌ مفروغٌ منه لا داعٍ لترداد الحَديث عنه. إنما الأمرُ هو كيف تتوجّه الدعوة بين الناس بعد أن ظلّت تتخبط بين أشْكال عديدة، نتيجة إختلاف في الرؤى وإختلاف في الأهواء على حدٍ سواء، مما أدى إلى التضَارب والتنافر، ثمّ إضعافها كلها على حِسَاب بعضها البعض.

وهذه المَعَالم التي تحتاجُها الدعوة إنما تتبيّن من التفاعل مع مُعطيات الواقع، من خلال تحليلِ أحداثِ المَاضى، في ضَوء أهداف المستقبل. وبعبارة أخرى، فإن هذه المعالم يمكن أن تتلخص في المراحل التالية:

1. النظر في الماضى وما تراكم فيه من أشكالِ الدعوة.
2. النظر في الواقع الناشئ الذي يتبلور حالياً، والذى ما لاتزال معالمه غير واضحةٍ فيما ستنتهى اليه.
3. النظر فيما يراد أن تصل اليه الدعوة، شكلا وموضوعاً، في المستقبل القريب والبعيد.

وسنحاول في هذه العجالة أن نعطى تصوراً لهذه المراحل حسب ما تراكم لدينا من معرفة بالماضى، وقراءة للحاضر، ورؤية للمستقبل.

1. النظر في الماضى وما تراكم فيه من أشكالِ الدعوة: ولن نحاول هنا التوسّع في دراسَة الحركات الدعوية التي ظهرت في العقود الماضية، لكن نكتفي بتقرير الأطياف المختلفة التي كان لها دورٌ ووجودٌ على أرض الدعوة، بحقٍ أو بباطل:
   a. الإخوان المسلمون، ومنهجهم معروف، وهم قد فشِلوا، بكل مقياسٍ، في تحقيق أي تقدّمٍ سِياسيّ بما تبنوه من منهجٍ فاشلٍ في الإنخراط تحت مظلة العمل السِياسيّ في عهود الطغيان، وتركيزهم على العمل السياسيّ دون الدعويّ، مما جعل الكثير من منتسبيهم وكوادرهم في حاجة ماسة إلى تنمية علمية شَرعية مَنهجية.
   b. السّلفيون: وهم، وإن كانت عقيدتهم النظرية وفهمهم للتوحيد وتمسكهم بما صحّ من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرب إلى الحق من غيرهم، إلا أنهم قد وقعوا في شبه الإرجاء، كالإخوان، حين طبقوا مَناطَات أحَاديث السَمع والطَّاعة، فخرَجَت قراءتهم للواقع مَريضة مُهترِئة بعيدة عن الحق، أعجزتهم عن التفاعل مع الحَاضر المُتغيّر.
   c. أهل السنة والجماعة: وهم، وإن لم يكن لهم تنظيم أو قيادة، وإن كانوا غالباً من المستقلين، نظراً لشِدة بطشِ السَلطات الكافرة بهم، إلا إنهم موجودون في السّاحة، عَاملون عَاملون، لا يضُرّهم من خَالفهم أو خذلهم حتى يأتي أمر الله. ومن هؤلاء الكثير من الشَباب ممن تربّي على أيدى شُيوخ أهل السّنة في العُقود الأربَعة الأخيرة أسَاساً.
   d. السلفية الجهادية: وهي شكل آخر من أشكال السَلفية التي تعتمد الجِهَاد الآنيّ حلاً.

2. <u>النظر في الوَاقعِ الناشِئ الذي يتبلورُ حَالياً</u>: وهو ما نراهُ حَالياً من تطوّر خُطواتِ الثورة في سَبيل تحريرِ مِصر من الفَسَاد والظلم وإستبدال النظام الفَردي الديكتاتوري بنِظامٍ أكثر حُرية، وإن لم يكن حُرٌّ تماماً بسَببِ تربّصّ قياداتِ الجيش بتجربة التَحرّر التَام، وهو البُعد الذي يجب أن تَحترس منه أيّ دَعوةٍ قادمةٍ، إذ سَيتربّص الجَيش، ذو القيادة العلمانية، بأيّ حركة قد تثمر إتجاهاً عاماً قد يوجه السياسة توجيهاً إسلامياً من خِلال مَجلسِ الشعبِ والاحزابِ. ولا زلنا نسْمع من بعض الشخصيات السياسية "الوطنية"، بل وللأسف من بعض شَبَاَب الثورةِ كذلك، أن إعادة هيكلة جَهاز أمنِ الدولة يجب أن يتوجه لتجميع التقارير والمعلومات عن "الإرهاب"! وهو ما نعرف أنه يعنى في المُصطلح السياسيّ الحديث "الدَعوة إلى الإسلام". هذا التوجّه يبيّن أنّ أهل الإسلام سيكونون تحت المجهر، ولن تكون الفرصة أمامهم متاحة حتى ولو حَصَلوا على الأغلبية الديموقراطية.

بَقِي أن نَفهم أنّ الشكل النهائي للحُكمِ في مصر لم يتبَلوَرُ بعد، وأنه طَالما يتحكّم الجَيش في مَطالبِ الشَعب، ولا يحقّقها إلا تحت التهديد الشعبيّ، فإن حركة التحرّر ستظل حَبيسة مُقيدة، إذ إن الحرية لا تُمنح، من جيش أو غيره، بل يجب أن يكون صَاحبُ القرار هو مُنفّذه، لا أن يكون منّفذ القرار مُجبراً عليه، ولا يجب أن ننسى إنقلاب جيش موريتانيا على أول رئيس منتخب بعد ولد طايع زتولي الجنرال محمد بن عبد العزيز (مايذكرنا بسامي عنان) السلطة، وما يدل على نهم الجيش للسلطة في كل زمان ومكان. كذلك لا يجب أن نأمل خَيراً في الحُكومة الإنتقالية، إذ من الواضِح إنّ التوجّه العام لتعيين شَخصياتٍ عِلمانية "ليبرالية" كعماد أبو غازى على رأس الثقافة في مِصر، وهو مَاركسيّ ليبراليّ مَعروف. ولعل الإحتكام إلى صَناديق الإقتِراع أن يقرّبنا من هَدفنا خُطوة أو خُطوات.

3. <u>النظر فيما يراد أن تَصِل اليه الدعوة، شَكلاً وموضُوعاً</u>: وهَدَف الدَعوةِ إلى الإسْلام وتطبيقِه في حَياةِ الناس، مَعروفَة ولا تحتمِلُ تعدّدية ولا مُمَاحكة.

لكن الأمرّ هنا هو كيف يمكن أن نتوجّه بها إلى الناس؟ بما نبدأ به، وما نُريد أن ننتهى اليه، ما هو أسْلوب الدعوةِ المناسِب وسَطَ العَامّة، وما هي الفَرضِيّات التي يعمل الدُعاة على أسَاسها. ثم، وهو الأهم، ما هو طريق تكوين وإعداد الدعاة، غير الرَسميين، بعيداً عن الأزهر وعن الجَمَاعَات الإسلامية التنظيمية، وأقرب إلى رجل الشارع البسيط المسلم.

كذلك يجب تحديد رؤية شرعية لما يطمح اليه المسلمون في المستقبل، وسط خريطة العالم العربيّ، أخذا في الإعتبار الواقع العربيّ والعالميّ، وتطور أشكال الحكم، وتعقد مجالات الحياة، ليكون الهدف الإستراتيجيّ للمسلمين في مصر قابلٌ للتحقيق دون تفريطٌ في اصوله وقواعده، ودون وَضْع عَراقيلٍ، لا دليل شَرعيٍّ معتبرٌ عليها، تُعيق تَحقيق الهَدفِ الإسْلاميّ الأعلى، وهو تحكيم دين الله في أرضِ المسلمين، لصَالح كل يعيش على هذه الأرض المسلمة.

ولعل الله أن يَمدّ في العُمرِ حتى الصَيف القادم، حيث أنوى، والنية لله تعالى، أن أتقدم بورقة تحت عنوان <u>**"رؤية وعَملٍ لمنهج الدعوة ومعالمها"**</u>، إلى كلّ من أراد أن يكون عاملاً فاعلاً في طريق هذه الدعوة التي:

- هدفُها "التوحيد"،
- وكَلمتُها "لا إله إلا الله"،
- وشِعارُها "الإسلامُ فوقَ الثَورةِ .. واللهُ من ورائِها حَافِظٌ".

والله وليّ الذين آمنوا، والذين كفروا لا مَولى لهم.

لا تلقوا بمصر فى التَهلِكَة .. نعم للتعْديلات الدُستورية 15 مارس 2011

أدعو الله سبحانه أن يُلهم الشعب المصريّ، في أول الإختبارات التي يمر بها في عصرِ الحرية الوليدة، أن يختار "نعم للتعديلات الدستورية"، إذ البديل مُرعبٌ مريعٌ، لا قدّر الله.

الإستفتاءُ على الدستور، أصبح في حقيقة الأمر، إستفتاءاً على المادة الثانية في الدستور، وهي أن "الإسلام دين الدولة" وأن "الشريعة هي المصدَر الرئيس للقانون". لهذا يحشد الأقباط أمتهم للتصويت بلا، ولا يظنّن أحدٌ أن القبط إنما يُجمِعون على هذا لوطنيتهم الواعية! بل هم يعرفون أنّ هذه هي فرصتهم لتبديل هويّة الأمّة مرة واحدة، بالتعاون مع العلمانيين اللادينيين ممن يحمل هويّات مسلمة، كعمرو موسى ومحمد البرادعي من جماعات الرئاسة، وعمرو حمزاوى ومنى الشاذلي ووائل الأبراشى من جماعة الإعلام، وعمرو خالد من جماعة "الدعاة الجُدد"، وهذه الثلّة من اللادينيين المتلثّمين بأسماءٍ مُسلمةٍ، ولا أدرى ما الذي دّهى إئتلاف الثورة ليقع في هذا الخطأ الإسترتيجيّ الشنيع بطلب إلغاء التعديلات. إنما تسعى لتبديلِ الدستور مما يزيل أي إلتزام إسلامي لهذا الشعب المسلم العّريق، إذ تعلم تماماً أنّ الدعوة الصريحة لرفعِ هذه المادة ستؤدى إلى رفضها رفضاً حاسماً قاطعاً لا رجعة فيه، ومن هنا يضعون هذا الرفض للتعديلات كأنه من باب الوطَنية والتغيير الثورىّ.

السبب في ضرورة التصويت بنعم هو أنّ رفضَ التعديلات سيعود بنا إلى مَوقع المَجهول، بل سيُلقى بمصر في كَهفٍ مُظلمٍ لا مخرج منه، إذ لن يقف المسلمون مَكتوفي الأيدى أمام أيّ إعلان دستورى يبدّل هذه المَادة بأي شَكلٍ من الأشكال، كما يقترح بعض هؤلاء أن يشمل الإعلان الدستورى المقترح، كبديل للتعديلات، أن ينصّ على أنّ "مصر دولة مدنية تحترمُ كافة الأديان". وبالطبع فإن هؤلاء الجبناء لا يريدون أن يَستخدموا التعبير الصَحيح وهو العِلمانية اللادينية، ويسْتبدِلونها ب"المدنية"، وهو ما أوضحنا عُواره وبيّنا زَيفه في مقالنا "http://www.tariqabdelhaleem.com/new/Artical-7616، تحت عنوان "أهي مدنية لاعَسكرية .. أم مَدنية لادينية"، وذلك لما يعرفونه حق المعرفة من رفض الشَعب المُسلم لهذا جُملة وتفصيلاً.

والمَجلِس العَسكريّ يدركُ الحَرج في هذا السيناريو تمام الإدراك، لهذا لا يتحدث عن ايّ سيناريو آخر. وهم يعلَمون أن ذلك سَيكون فيه القضاءُ التامّ على الثورة، من حيث ستنقسم البلاد حول المَجلس التأسيسيّ الذي لا يَعرف أحدا كيف سَيُنتخب، والذي ستكون مصر أضْحوكة العالم المتحضّر إن سمحَت بإجراء إستفتاء شعبيّ علي هذا المَجلس التأسيسيّ يُدلى فيه العَارف والجَاهل وكلّ من هبّ ودبّ برأيه في قضاة ومستشارين وقانونيين لا يعلمُ عنهم ولا عن عَمَلهم شيئاً. ثم إن مع هذه الأزمة ستتجمّد كل التحرّكات السِياسية ويقف مدّ الثورة تماماً، ويستمر الحُكم العَسكريّ إلى مدى لا يعلمه إلا الله، وما يتبعُ ذلك من إحتمال إجراء إنتخابِ رئيسٍ يعمل حَسَب الإعلان الدُستورىّ العِلمانيّ، وما يتبع ذلك من فتح بابِ تسليمِه مفتاح إختيارِ نوابٍ والتأثير على عملية إنتخاب البرلمان، بينما إنتخاب البرلمان على اساس التعديلات، ثمّ تكوين الهيئة التاسيسية الدستوريّة لبدأ تدوين دستورٍ جديدٍ، وإنتخاب الرئيس هو الطريق الصَحيح الأمثل لمن أراد لهذا البلد أن يستقرّ ويزدَهر.

من أجل دينك وإسلامك ورسولك صلى الله عليه وسلم، ومن أجل مصر، قل **"نعم"** للتعديلات فهي النِعمة لك في الدنيا والآخرة.

حَشدُ الهِمَة .. لمناصَرة دين الأمّة 18 مارس 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لعله لم يكن في عصرنا القريب وقت أكثر ملاءمة وأقرب غرضاً، من هذه الأيام التي أعقبت الثورة، للنَظرِ في مُعطيات الواقع على أرضِ مصر بالنسبة للدعوة الإسلامية، والتحرك في سبيل نَشر الوَعي الإسلاميّ والتعريف بمعاني التوحيد وضرورة الإلتزام بالشرع إجمالاً وبالأحكام الشَرعية تفصيلاً، بأن تصبح الشريعة هي مَصدرُ القوانين، والمَرجعيّة الإسلامية هي الدُستور الأعلى للبِلاد، خُضوعاً لله سبحانه وإلتزاماً بأمره.

والأمر أنّ الثورة، على جَلال ما قامت به لرَفع الظُلم وإنهاءِ الفَساد والإستبداد والإستعباد، وإسقاط الطواغيت، وإعادة سُحُبَ الحُرية إلى سَماء البلاد، وهو غرض من اغراض الشريعة لا يمارى فيه أحد، إلا أن الثورة لم تكن تقصِد إلى إعلاء الإسلام بالذات، بل إلى رفعة المصريين عامة، وغالبُهم من المُسلمين، وهما غرضان مُختلفان وإن كانا قريبين. كذلك فإن من مَجموع المصريين الذين تولّوا الثورة، من إختلطت نيّاتهم، ممن أراد بها تمهيد الطريق لدولة علمانية لادينية، تتستر تحت مُسمى الدولة المدنية، ومن أراد غَرضٍ طائفيّ يخدم أقليّة قبطيّة صَغيرة لا تتجاوز 6% من الشعب.

لهذا، فإنه يجب الآن أن تتجرّد النية، وتَخلُص الوجهة، وتصِحّ العزيمة، في إعلاء دينِ الغالبية السَاحقة، والحرص على تحكيمه في حياة الناس، وتوعيتهم بأن في ذلك فوز الدنيا والآخرة، وأنه لا إسلام بدون تَسليم، ولا إيمان بلا برهان، وأن الفرصة سانحةٌ لموالاة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم دون إخلالٍ بحق الأقليَة من أهل الكتاب، أو حرية التعبير التي لا تتعدى على عقيدة الأغلبية أو تدعو لغير الإسلام.

تطبيق الشريعة هو مقتضى الديموقراطية التي ينادى بها العلمانيون والقبط، لكنهم لا يقبلون بها طالما أنها تأتي في صالح الإسلام والغَالبية المُسلمة، وهو ما سيؤدى إلى فتنة نسأل الله تعالى أن يجنّبنا إياها، إذ ستحرق الأخضر واليابس،فالمسلمون لن يعطوا الدنية في دينهم، وهم الأغلبية السَاحقة، لصَالح عددٍ من المُغامرين ممن إرتد عن الإسلام فعلاً من العلمانيين. وهؤلاء لا يصحُ أن يتستروا وراء من لم يفهم مرادهم ويعلم خططهم في هدم هوية الأمة لصَالح لغطٍ فارغٍ عن حداثة العلمانية الملحدة وتقدّمية الليبرالية المتفلتة. والعجيب أن يتدخل القبط في قوانين الدستور ودهاليز السياسة، ودينهم لا يسمح لهم بهذا، بل يدعوهم إلى فصل الدين عن الدولة إبتداءاً. فهل يا ترى هم الخارجون على تعاليم دينهم، أم أن دينهم خَارج عن الواقع عار عن الصحة؟

<u>جاء الآن دور شَباب الإسلام</u>، وكلّ من يدينُ بدين الإسلام، حقيقة لا إدعاءاً، إيثاراً لا ميراثاً، أن يُظْهِرَ تمسّكه بدينه وإستعداده للموت دونه، إن تعرّض لأي مَسَاسٍ من أي جِهة كانت. لقد أحجَمَ الإخوان وغيرهم ممن إنتمى إلى الدعوة، طوال الثلاثين عاماً الماضية على الأقل، عن أي مواجهة مع السُلطة، أو محاولة كَسرَ جدارِ الخَوف، حتى تولّت الثورة عنهم هذه المهمة على أحسَن وجه. وليس الآن ما يعوق التقدم بالدعوة بأقصى جَهدٍ ممكن، والتركيزِ عليها، مع إبقاء العُيون مفتوحَة على العَمل السياسيّ الذي بات مؤثراً حقيقياًلا مزوراً ، ولا يصح أن يُسرق من قِبَل هذه الشِرذِمة القليلون.

ولا يعتقد أحدٌ أن المسلمين سيَجْبنون أمام أيّ تحدى يُحاول شَراذمَة العلمانيين اللادينيين، والقبط، فرضَه على أرضِ الواقع، بل يجب أن يكون معلوماً للجميع أن محاولة فرض العلمانية أو اللادينية أو الدولة المدنية أو ما شئت من هذه التسميات، التى لا سلة لها بالإسلام، سوف يُقابل بكل وسائل المقاومة، بما فيها القوة المُفرطة إن لزم الأمر، ولم تُفلح وسائل الإقناع الديموقراطية، التي صدّعونا بروعتها من قبل، ثم إذ هم ينتفضون عليها بين يوم وليلة!

<u>الشهادة هي الأفضل</u> حين يجد المُسلمُ أن دينه يهان ويستهان به، وأن شريعته تُنحى جانباً لصالح فِكر الكُفر العلمانيّ، وهُراءات القبط.

"قلْ موتوا بغَيْظِكُم" .. والمَوعدُ الشّريعة - 20 مارس 2011

الحمد لله، ثم الحمد لله. وصلت الرسالة، التى وجّهها 78% من الشَعبِ المصريّ إلى القبط ومُرتزقة العِلمانية اللّادينية الكُفرية، أن لا سَبيل إلى أن يتخَطوا إرادة الغَالبية المُسلمة التي لن تتنازل عن هويّتها لصَالح هذه الشرذمة القليلون المعتدون، الخَارجون عن الشَرعية الإسلامية وعن الديموقراطية على حدٍ سواء.

لكن، يَظهر أنّ هؤلاء الخَاسرين، الذين تسلّموا الرسالة، ممن لا يَعقل ولا يفهم، وممّن هو مَهينٌ ولا يَكاد يُبين. فقد بدأ التباكي والحنق وإلقاء الإتهامات بشكلٍ عشوائي، يتراوح بين الإتهام بالخداع وبين الجهل والغفلة. فقنوات سَاويرس ودريم، والصحف الإلكترونية العِلمانية، كالدستور والفجر واليوم السابع والمصريّ اليوم والأزمة واليوم السابع، عدا البرامج الهَابطة كبرنامج الحَليقِ الأقرّع عمرو أديب، قد تواطؤا على أنّ:

1. هذه النتيجَة السَاحِقة إنما هي بسبب <u>أخطاءٍ تمّت في تطبيق الديموقراطية</u> ويجب تلافيها في المرّات القادِمة، إذ سَمَحت للمُسلمين بأن يمارسوا حقّ الدِعاية عن رأيهم في صِلة هذه التعديلات بدينِ الأمّة، والدعوةُ إلى الإنتباه إلى حقيقة مراد اللادينيين والقبط في العبث بمواد الدستور اليوم قبل أن تفوتُهم الفرصَة غدا. والعَجب أنهم لم ينتقدوا التوجيه الكَنسيّ العَام بأن يُصوّت القَبط بالرَفض، او بالتظَاهر وإستخدام السَاقطين من أهلِ الظِلّ والخَيال (الفنّانين الفتّانين) للّعب بعقول العامة، إذ كلهم على دينٍ واحد.
2. <u>المثقفون والمتعلّمون هم من قال بالرَفض</u>، كما زَعِم الحَليق الأقرَع عمرو دياب، إذ قال إنه، هو ومن معه ممن صَوّت في المناطق الرّاقية، لم يرّ أحدا قال نعم على الإطلاق، بينما <u>أهلِ السَيدة زينب والحُسين والعَشوائيات والأقاليم كافة والصعيد وقرى الفلاحين هم جهلة أميون مغلوبون على عقولهم</u>! هذا والله قمة الهَوَس والسَفالة وخِسّة الأصْل، ولا أدرى كيف يَسمَح الشَعب المصريّ لمثل هذا الرويبضة الأقرَع على سَبّه وإهانته بمثل هذا الشكل غير المَسبوق، ألا لعنةُ الله على الكافرين. الرجل يؤمن بديموقراطية الطَبقة الغَنية، ويَستبعد أفراد الشعب الفقراء في زعمه، ولا يستحى أن يعلن ذلك للملأ على التلفاز! وكأن القبط ليس منهم جَهلة ولا أميّين، بل كُلهم، ما شَاء الله، عُلماء مُثقفون، لا غَضاضَة في تصْويتهم! كَذبٌ وتَضليل أحْلامٍ وسفسطةٍ.
3. <u>السّلفيون</u>، الذين يُفترض أنهم لا يَعرفون إلا الصَلاة واللّحى، قد تحرّكوا لمَجال السّياسة، ولم يكن يفترَض أن يفعَلوا ذلك! وهم لا علم لهم بالسياسَة بل هم (يلعبون فيها)، على حدّ تعبير أحد الضُيوف اللادينيين لقناة دريم الذين تعوّدَت إستضافتهم على الدوام. عجيب والله، كأنّ السَلفيين (مع إختلافنا معهم في الرؤية) ليسوا مِصريين، وأنهم يجب أن ينتظروا "شهادة نضج سياسيّ" من العلمانيين ليتحرّكوا ويُدلون بأصْواتِهم!
4. <u>التحالف بين الإخوان والحزب الوَطنيّ</u>، وهو أسْخف تلك الهُراءَات البَاردة التي إنْ دلّت على شَيئ فإنما تدلّ على إفلاسٍ وإرْجَاس، وصَدق رَسول الله صلى الله عليه وسلم، "إذا لم تَسْتح فإصْنع ما شِئت"البخارى، فالحُزب الوَطنيّ

الحَلّ الأمثل الذي يتوافق مع هؤلاء اللادينيين، أن يتنادوا بَينهم لإعادة حَسنى مبارك، فنظامه هو النظام الوحيد الذي يمكن أن يلبى حاجات الديموكتاتورية التي ظَاهِرها الديموقراطِية وبَاطِنها الديكتاتورية.

يا شَبابَ الثورةِ .. تمسّكوا بدينكم 21 مارس 2011

أحزنني ما ورد في جريدة الدستور الأصلي، ذات الإتجاه اللادينيّ (العلمانيّ)، عن عَددٍ من أبناء الثورة وشَبابها، إن صَحّ ما أورَدته الصحيفة، عن ناصر عبد الحميد، أنهم يسعون إلى تكوين حزبٍ "يسُد الطَريق على الإخوان".

الأمر، يا شباب الثورة، أنه حين نتحدّث عن العلمانية، لم يعد أمر سياسة. ومن أوحى اليكم بغير هذا فقد خدعكم، ومن منكم سوّلت له نفسه غير ذاك، فقد غَرّه الغَرور (الشيطان). ولننظر فيما تعنى العلمانية، أو بتعبيرٍ صحيح، العالمانية، في كلمات قليلة.

فالعلمانية، نسبةٌ للعلم، وأقرب ترجمة لها من الإنجليزية هي (Scientific) أي علميّ، إذ ليس في الإنجليزية مصدر من العلم مواز اهذا التعبير، وهي تعني إستخدام العلم فيما يخُصّ أمور الدنيا ومصالحها، بعيداً عن مرجِعية الحُكم. أما العَالمانية، نسبة إلى العَالم المَحسوس، فترجمة من (Secularism)، وهي تعنى غَضّ النَظر عن كلّ ما هو إلهي أو ما هو من المرجعية الدينية التي تؤمن بالغيب، وتكتفي بالوَضعيات البَشرية لإدارة شُؤون الناس. والفارق بينهما شاسع. وقد تعمّد مترجموا نصارى لبنان في اوائل القرن إستخدام كلمة علمانية لعكسِ مَفهوم Secularism، لتكون أهون وقعاً وأسهل منفذا لقلوب المُسلمين في بلادهم.

إذن، من هنا نفهم أنّ رديف العلمانية المحرّفة – أو العالمانية - هو اللادينية، فالعلمانية تعنى فصل الدين عن الدنيا، وإتخاذ المَرجعية البشرية الوضْعية اساساً لبناء الدولة، والتحاكُم بها بين الناس، على اسَاس أنّ تنزيل الشَرع لا يرجع إلى ما هو من قبيل المَحسوسّ، بل هو غَيبيّ لا يصِحُ للوضعيين أن يعتبروه في منظومتهم العلمانية.

وهذا الفصلُ بين من هو دينيّ وما هو دنيويّ، او فصْل الدين عن الدولة، أو فَصلِ الدين عن السِياسة، أيها شئت، كلّها يمكن ان تكون صحيحة بالنسبة للدين القبطي النصرانيّ، لأن هذا الدين مبنيّ على أنّ مملكة الدنيا منفصلة عن مَملكة الآخرة، التي هي مملكة المسيح وأتباعه، كما يزعمون، وليس للنصرانيّ أن يتدخل في شؤون مملكة الدنيا. ومن أراد أن يتأكد فليسأل إذن نظير جيد (الشهير بشنوده).

أما الإسلام، فهو على النقيض من هذا المفهوم جملةً وتفصيلاً. إذ الحُكم بشريعة الله هو لازمُ توحيده، بلا غَبشٍ أو تَحيّل. ولا داعٍ اتذكير أحدٍ بما قال تعالى "وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ"المائدة 47، أو "أَفَحُكْمَ ٱلْجَـٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ"المائدة 50 أو "فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا"النساء 65. وغيرها عشرات الآيات، واحداث السيرة الطاهرة، تؤكد على أنّ ذلك هو مقتضى طاعة الله وتطبيق التسليم له، وإلا فإن إتخاذ القرآن كحجاب يضعه المسلم في كؤخرة سيارته، ويقبّله حين يُقسم قسماً، لا يجعل المرء مسلماً حتى يعتقد أن الحكم لله وحده، ويعمل على القيام بما يمكنه ليحول دون فكر الكفر الذي يكذب آيات الله البينة.

إذا، وبدون تفصيل فقهيّ أو اصوليّ، نكتفي بما يخاطب الفطرة، ويتوجه إلى العقل ويستلهم المنطق، هل يُنكم ان يكون بعد قول الله هذا قولٌ لمن كان مسلماً؟ لا والله، ما رفض أحدٌ هذا إلا ابتلي بالكفر دفعة واحدة. ولسنا نخشى اليوم ما يروّجه كفار العلمانية اللادينية من تهمة "التكفير"، فهم من جلبوا هذا الوصف على أنعسهم، ومن كان جاهلاً منهم عرّفناه، ومن كان متشككاً جَادلناه، ومن كان مُصراً وصفناه بما يستحق، ولا كرامة.

يا شباب الثورة، إرجعوا رشدكم، ولا تنخدعوا بكلماتٍ براقةٍ خدّاعة كاليسارية والعِلمانية والتقدمية، فالتقدم في الإسلام، والحُرية في الإسلام، والحقُ في الإسلام، والعدالةُ في الإسلام، والمُساواةُ والمواطَنة الحقَة على أساس عقد الذِمة في الإسْلام، والوسَطية الحَقة في الإسلام، وما في غيره إلا الباطل، إن كنتم مسلمين.

هدانا الله وإياكم.

الأحزابُ الدينية .. وإتجاه السِياسَة المِصْرية 24 مارس 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

صدور قانون الأحزاب الجديد، حَاملاً رِسالة صَريحة للشّعب المِصريّ المُسلم، إنه لن يُسمَح للدين أن يأخذ مَكانه في مصر تحت أي ظرفٍ من الظروف، وهو ماتوقعْنَاه من مَجلسٍ عَسكريّ يجلِس على رأسِه حسين الطنطاوى، ومجلس وزراء ينوب عن رئيسه يحي الجمل، ويتولى إعلامه باقة غير مُباركة من العِلمانيين اللادينييّن.

وعلى كلّ حال، فإن هذه المَسألة لا تهُم المسلمين من قريب أو بعيد، بل نحن نتفق مع السلطة في أنّ الدين لا يجب أن يكون اساساً حزبياً. فإن مَسألة تكوين الأحزاب على أسُسٍ دينيةٍ تتعارضُ أساساً مع الفهم الإسلاميّ السُنيّ لدور الدين في الدولة، ومعنى الأحزاب في دولة مسلمة. فالدولة المسلمة تقوم أساساً على مبدأ أن الدين لله والوطن لله، ومن ثمّ فإن التحزب على ايه فكرةٍ مضادة لدين الله هي فكرةٌ مُجرّمةٌ أصْلاً في التطبيق الإسلاميّ. من هنا فوجود أحزابٍ إسلامية مُقابل أحزابٍ غير إسلامية ليس له أي مَعنىً إبتداءاً.

فكرةُ الأحزاب المقبولة في الدّولة المُسْلمة التي تخضع لشرع الله سبحانه، وهي الدولة التي أدعو الله سبحانه أن تكون الغالبية المسلمة في مصر سّاعية اليها بالدم والنفس، هي الأحزاب التي تتقدّم للحزبيّة على أساسِ برامجٍ إنتخابية مَعنيّة بآليات التنفيذ في حُدود السُلطة التنفيذيّة كالبرامج الصناعية أو الزراعية أو التعليمية أو المالية، أو غيرها من المَجالات الحَياتية والإجتماعية. أما أن يكون هناك حزبٍ ينشأ على أسسٍ عِلمانية أو كافرةٍ بشَكلٍ عام، فهو يتعارضُ بشكل كليّ مع مفهوم الدولة الإسلامية التي يعيش على أرضها غالبيةٍ مُطلقةٍ مُسلمة.

إذن، فإن هذا القانون لا يزال يتعامَل مع الشَكل السِياسيّ و المَرجعيّ للدولة القادمة في مِصر على إنه ذو هَويّة عِلمانية،كما كان في السَابق. ومن الظَاهر أنّ الثورة المُضَادة، التي بات وجودُها برئاسة العَسكَر أمرٌ مفروغٌ منه، لم تدرك حتى الآن طبيعة الشعب الثورة المصرية، التي وإن قام أبناؤها ضد الظلم والعبودية ودعماً للحق والحرية، وتخلّفت عنها وقاومتها الكنيسة القبطية برئاسة نظير جيد، فإنهم مسلمون موحدون، لن يقبلوا، حين يحين الحين، أن يقرّر لهم العَسكر، أو غيرهم، نظاماً لادينياً يعاكس رأي الأغلبية المطلقة ويفرض عليهمُ الحياة في ظلّ نظامٍ كفريّ علمانيّ يجعلهم موقوفون أمام ربهم بجُرمٍ "يَوَدُّ ٱلْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِى مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍۭ بِبَنِيهِ ﴿11﴾ وَصَـٰحِبَتِهِۦ وَأَخِيهِ ﴿12﴾ وَفَصِيلَتِهِ ٱلَّتِى تُـْٔوِيهِ ﴿13﴾ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ يُنجِيهِ"المعارج.

الأمر الآن أن ينتشر الدُعاة بين الناسِ، بين صُفوف الشعبِ المُسلم، الذي أكّدَ هويّته في الإستفتاء الأخير، يتحدثُ ويوضحُ، حديث مسلمٍ لمسلمٍ، وأخٍ لأخٍ، عما تعنى ضرورة رفع سقف المادة الثانية، لا مُجرّد المُحافظة عليها، فإن العقود السالفة قد عملت بمكر الليل والنهار على تشويه المفاهيم، وإنْ فشِلت، بحمد الله، في مسحِ الهوية أو مسخها.

والله من ورائهم محيط.

السَلفيون .. والرُؤية السِياسية 24 مارس 2011

الحمد لله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا أدرى والله ماذا دَهى هذه المجموعة من السّلفيين! تخرج علينا أخبارهم تدعو للحيرةِ والحُزنِ والحَرجِ، وما شِئت من معاني التشَوّش وعَدمِ الفَهم. يخرُج أولاً الشيخ محمد حسين يعقوب بموضوع "غزوة الصَناديق"، والذي نرى أنها زلة لسانٍ لم يُقصد بها ظَاهرها، وإن دلّت على شيئ فإنما تدلُ على تسرّع في الحديث، وعدم مُراعاة أي دبلوماسية سِياسية في تناول الأمور. ثم يخرج الشيخ يعقوب للإعتذار عما بدر منه.

ثم نرى حازم شومان يتحدث عن علمانية البرادعيّ بطريقة أقل ما توصف به انها فجّة، لا ينقصُها الذَوق السِياسيّ فقط، بل ينقصها المهارة الدعوية في توجيه الحديث، ولا أدرى عن هذا الرجل المنتسب للسلف، كيف يسيئ لدعوة السَلف بهذا الحَديث الفجّ الذي يَخجَلُ مِنه أي منتسبٍ للسلف، بل كلّ منتسبٍ للإسلام، ثم يخرج الشيخ شومان للإعتذار عما بدر منه !

ثم، هذا الدعيّ الغريب، الناسِبِ نفسَه للسلفِ، محمود عامر، والذي كفّر القرضاوى وغيره لدَعوتهم الإنتفاض ضِد الظلم والإستبدادية، يعلن ترشيح نفسه للرئاسة! هذه والله ثالثة الأثافي وأضحوكة السامع والرائي! أي رئاسة يصلح لها هذا الذي هو مهينٌ ولا يكاد يبين! أإنحطّ قدر رئاسة شعب مصر المسلم لدرجة أن يرشح هذا الرجل نفسه للرئاسة ؟!

أدعو الله سُبحانه أن يكون هناك لا يزال بين السلفيين من يعرف قدرَ هذا الوَصف، فإن العِلمانيين يسْتغلّون هذا التشْويش لمُهاجَمة الدّعوة على وجه العُموم، وهو ما يُسئ للإسلام إساءة بالغة في فترةٍ حَرِجَة من فتراتِ الدّعوة اليه، وإلى تطبيقِ الشَريعةِ بشكلٍ متكاملٍ، دستورياً وواقعياً. ولاشكّ أنّ بعضَهم يعرف قدر هذه الدعوة، ويعرف لها حقها، ولا يريد أن يعرّض مصطلح السلفية للهجوم والإستهزاء والتنحية المُغرِضة.

وقد رأينا أنصاف المُسلمين، من أمثال سليم العوا، الذي صرّح، في ندوة بجامعة القاهرة أمس، فرحاً فخوراً، أن "السّلفيين لا يمكنهم الوصول للحكم" وإعتزازاً وتقديراً بأن "جيش مصر لا عقيدة له، وإنما عقيدته هي حِماية الوَطن"! أمثال هذا الرجل يجب أن يُواجَه بواجِهاتٍ مُسلمة قوية الرد، صَحيحَة الدليل، سياسية الواجهة، تستطيع أن تقنِعَ الشعب بصالحه، دنيوياً وأخروياً، وأن تكون على مستوى العوّا وأمثاله ممن يتقرّبون للناس بخلط الدينيّ باللادينيّ، والإسلام بالعلمانية، وبعبارة أخرى، الحقّ بالباطل.

ولا غضَاضة على المسلمين، سلفيين وغير سلفيين، أن يدعو لدينهم، فالعلمانيون، كما ذكر لي أخ شيخٌ فاضلٌ، يروجون لدينهم، فالعلمانية دينٌ يدين أهله باللادينية في العلاقات الإجتماعية وبناء الدول، وهم يزينونه يروجون له، ويخوّفون من أعداء دينهم العلماني، من المسلمين، ويصورونهم على أنهم من المتخلفين الرجعيين المتعصبين السفاحين المختطفين ..إلخ إلخ، من هذه الأوصاف التي لا تعوّدنا عليها على صفحات الإعلام وشاشات التلفاز. فلما لا يكون للمسلمين الحق المُماثل في الترويج لدينهم والمنافحة عنه وبيان خبث أعدائه، والتحذير من مصائدهم؟ وأصحاب دين العلمانية قد أخذوا فسَحَة من الوقت، ولا يزالون، في بيان دينهم، والعمل على هدم دين الإسلام طوال الثلاثين عاماً الماضية، بينما كان المُسلمون في المعتقلات، يشرّدون، ويعذّبون، ويضطهدون. فإذا خرجوا اليوم للدفاع عن دينهم، بأي حق يلاموا؟ هذا على شريطة أن يكون داعيهم ممن يحسن الدعوة ويتخير الكلمة، وينسق العبارة، ويلتزم المَوضوعية.

المطلوب من السلفيين أن يتخيّروا دعاتهم، وأن يُحسنوا دعوتهم، فالمُتربّصون بالإسلام كثيرٌ مُتعاونٌ على الإثم والعدوان، من اصحاب المَال والنفوذ، كساويرس اللعين، الذي لا يعرف أحدٌ بأي صفة يتحدث إلى الصحافة، وعلى اي اساسٍ يدعو لدينِ العلمانية، وهو قبطيّ عنيدٌ عتيدٌ يريد تخريب البلاد وتضليل العباد، وغيره كثيرٌ من وجوه الباطلُ، الدعاة على أبواب جهنم.

السّلفيون .. "إلا الحَماقة أعْيَتْ من يُداويها"! 07 أبريل 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا شكّ أن الدعوةَ التي تُصادر اليوم إسم السّلفية، من أولئك الذين تخلّوا عن المُشاركة في تطهيرِ الثورة، لا تحمِلُ الكثير من الرصيد البشريّ الذي يهدد حَركة التحرير الإسلاميّ المِصريّ، فإن أتباعها كانوا، ولا يزالوا، عديمي التأثير في مُجريات الأحداث، وكأن مصر قد نقص تعدادها عدة ألافٍ من البشر، لا أكثر ولا أقل. ولا أقرر هذا إلا لتطمئن قلوب المناضلين في سبيل حرية مصر، حتى لا يشعروا بأنهم خسِروا قوة في جُمعة "التطهير"، فهؤلاء المخلّفون قد جعلوا من أنفسهم أصفاراً، تُطرح ولا تُجمع، تُعدُ ولا تُعتدّ (من العُدّة).

وأمر هؤلاء هو أنهم فقدوا رؤية التوجّه الشّرعيّ ومقاصِده في مَسألة الحكم والحُكام. فلا هم رأوا ما يعنيه خَلط الشريعة بغيرها، كمصدرٍ للتلقى، من شركٍ، ولا هم طبّقوا ما يستلزمه خِطابهم السابق عن توحيد العِبادة إلى حَيز التطبيق. هذا إلى جانب عدمية الفهم للواقع، وما يحدث على كوكب الأرض، وهو ما يتمثل في تصريح عبد المنعم الشحات من أنه لابد من إعطاء فرصةٍ للجيش للإصلاح! عجبٌ من العجب. أيعيش هذا الرجل على كوكبٍ آخر غير كوكب الأرض، فلا يرى ما يفعلُ الطنطاوى؟ الفرصة الوحيدة التي نعطيها للطنطاوى هي لتدمير هذه الثورة، وتيسير هروب رؤوسها بأموال الشعب، ومنح الفرصة للحزب الوطنيّ وساويرس على بداية عملية تخريبية تمتدُ ثلاثين عاماً القادمة. هؤلاء يقدّسون من بيده السُلطة، كائنا من كان.

الجدير بالذكر هنا، هو ما أشرنا اليه في بعض أبحاثنا في الفرق، من أن الفرق البدعية تتشابه مصادرها في كثير من الأحيان، بل تتطابق. ثم نجدها تفترق في كيفية التعامل مع هذا المصدر المشترك، فتظهر كأنها على النقيض من بعضها وهي ليست كذلك البتة. فالخوارج والمرجئة إشتركا في موردٍ فكريّ واحدٍ وهو أن الإيمان كلٌّ لا يتجزأ، ثم إن الخوارج أدخلوا فيه الأعمال كلها، فكفّروا العاصي، والمرجئة أخرجوا منه الأعمال كلها، فحكموا بإسلام الكافر. وهذه الفرقة التي تدّعى السلفية، لو قارنتها بجماعة التبليغ والدعوة ذات المَرجعِ الصُوفيّ، لوجدتهم يتشاتمون بشأن الأضرحة والموالد، لكن ترى عجباً، أن مواردَهم في قضية الحكام تتطابق، فكلاهما لا يرى خروجاً على الوالي (بزعمهم)، مهما فعل واقترف، ويرجعون في هذا المورد إلى أحاديث السمع والطاعة، ويتغافلون عن الآيات المُحكَمة والأحاديث الصحيحة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر! وعن مقتضى الحاكمية ومعناها. فكلاهما عبيدٌ لصَاحبِ السَطوة، أيا كان، ومهما فعل!

وهؤلاء، بضعة السَلفيين والصوفية، كلاهما قد فهم لفظ الخروج بظاهرية معيبة، إذ ظنوا أن الخروج المقصود يعنى مُطلق الخروج على الحاكم، بمعنى حُرمة الخروجَ من البيت متوجّها إلى الحاكم، آمراً بالمعروف، وناهياً عن المنكر. ولم يستوعِبوا أن ما شرَعه الله سبحانه من وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من المسلم لآحاد المسلمين، هو أوجب وأعلى درجة من المسلم لأصحاب السَطوة إن بغوا وسعوا في الأرض مُفسدين، إن كان المُسلم قادرا على ذلك، ولم يسعى لتخريبٍ أو هدم، إلا الدعوة بالحسنى. فإن تعدّى صاحب السلطة وبغا وقتل، فلا عدوان إلا على الظالمين. وهو ما تدلّ عليه صِيغة الجَمع في قول الله تعالى: ""ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون"، وقول أبي بكر الصديق رضي الله عنه في خطبة خطبها: "أيها الناس إنكم تقرءون هذه الآية وتؤولونها على خلاف تأويلها "يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم" وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول "ما من قوم عملوا بالمعاصي وفيهم من يقدر أن ينكر عليهم فلم يفعل إلا يوشك أن يعمهم الله بعذاب من عنده". كلها على ظاهرها في خطاب الجَمع نصّاً، وفي خطاب الفرد ظَاهراً. والأدلة على ذلك تفوق الحصر.

اللهم إهدنا إلى صراطك المستقيم، ولا نجعلنا من أصحاب الهوى المنحرفين، ولا ممن يستمعون إلى القول فيميزون بين مقاماته ومناطاته، فهو الأمر الذي كُسِرت فيه رقابُ عبادٍ أرادوا الإصلاح، فَضَلّ سعيهم وراح.

الإخوان .. وفتوى رئاسَة القبطيّ للجُمهورية 08 أبريل 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

خرج الإخوان المسلمون مؤخّراً بتصريحٍ على لسانِ مُرشدها، يتعارَضُ، كالعَادة، مع ما استقرّ في الفقه الإسلاميّ قديماً وحديثاً، وما قررته أحداث التاريخ الإسلاميّ على مدى أربعة عشر قرنا من الزمان، وهو أن رئاسة دولة مسلمة لا يجوز أن يوكَلُ إلى غير المُسلمٍ، ذِميّ أو غير ذِميّ. لكن، ودعونا نتفق على هذا القدر، متى كانت مقررات الفقه وأصوله وقواعده، أو روايات التاريخ ودلالاته، عائقاً أمام التصريحات الإفتائية التجديدية الإخوانية ؟

ومن المهم هنا أن نقرّر أن رئاسة الجمهورية، كوظيفة يُسنِدها الشعب إلى واحدٍ من أفراده، يمكن النّظر اليها على أنها وظيفة مدنية في دولةٍ لا دينية، تتقرّر شروطها تبعاً لمكونات الأمة دون مراعاةٍ لدينها أو مصادر تلقيها، وهو ما ينسجم مع تصوّر أنّ مصر دولة علمانية، وأن الشريعة فيها معطّلة. كما يمكن أن يُنظر اليها على أنها بديلٌ لمنصِبِ الخليفة، اوالإمامة العظمى المُعطّلة، في دولةٍ مسلمة، وحينئذ فإنّ البديل يجب أن تتوفرُ فيه شُروط الأصيل كاملة. ولا يحتاج القول بأنّ هذا المَنصب لا يجوز أن يتولاه إلا مسلم. والتصوّر الأول يتناقضُ مع كافة الإجتهادات الإخوانية التي يظهر أنها كلها تنبثق من تصور أن مصر دولة إسلامية، وأن نظامَها إسلاميّ لا يحتاج إلا إلى بعض الإصلاحات الطفيفة هنا وهناك، بغضّ النظر عن قضية الفساد، التي ليست مما نحن فيه من شروط الإمامة.

إذن، لا ندرى على أي فقه إستند الإخوان في فتواهم هذه؟ فإننا إذا عدنا إلى المُصادر التي يمكن أن نستقى منها ما ينيرُ الطريق بهذا الصدد، وجدنا منها على سبيل المثال "الأحكام السلطانية" للماوردى، حيث يقرّر أنّ "داعيَ الوقت" قد يكون له أثرٌ في تمييز مرشحٍ على مرشح، قال: "ولو كان أحدهم اعلمُ والآخر اشجع، روعي في الإختيار ما يوجبه حكم الوقت، فإن كانت داعية الحاجة إلى فضل الشجاعة أدعى، لإنتشار الثغور وظهور البغاة، كان الشجاع أحق، وإن كانت الحاجة إلى فضل العلم أدعى لسكون الدهماء وظهور أهل البدع، كان الأعلم أحق" الأحكام السلطانية تحقيق د.أحمد مبارك البغدادي ص48، لكن داعي الوقت هذا لم يذهب ابداً إلى جواز تعيين ذميّ نصرانيّن إذ إن في هذا مصادمةٌ صريحة للنصوص الجزئية، والقواعد الكلية، ومقاصد الشريعة التي تملى ضرورة حفظ الدين، ولا نعلم كيف يمكن حفظ الدين مع وجود غير مسلمٍ على رأس الدولة!

ثم إذا نظَرنا فيما قال المَاوردى بصَددِ إدارة الدولة، نجده قد صَرّح بما يجوز فيه إقامَة ذِميّ في ولايةٍ وما لا يجوز، فقسّم الولايات إلى ولاية تفويضٍ، وهي التي تعنى تفويض من رأسِ الدولة المُسلمة لمن يكون ممثلاً له، وأقرب الصور لها الآن، هي نائب رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء، ووزارة تنفيذ، هي التي تعنى مناصب الوزراء والمحافظين. وقد بيّن الماورديّ أنّ منصبَ ولاية التفويض يجبُ أن يقوم به من يتمتعَ بنفس شروط المُفَوِض، الإمام، عدا النَسب القرشيّ. فلا يصحّ، في نظر الماوردى، أن تُفوَض إلى ذمي بلا خلاف. ثم وزارة التنفيذ، وقال: "فحُكمها أضعف وشروطها اقل" السابق 74. ثم قال الماوردى أن هذه الوزارة قد يصلح لها الذميّ، ولا يصلح الذميّ لوزارة التفويض (السابق 36). وقد علق المُحقق د. محمد المبارك البغدادي بأن هذا االرأي يناقض ثوابت الشريعة، وأنه لا يليق بإمام الشافعية أن يقع فيه، كما بيّن ما ذكر الدكتور محمد عبد القادر أبو فارس الأردنيّ من أدلة سقوط هذا الرأي في ثمانية عشرة صفحة من كتابه "القاضي أبو يعلى وكتابة الأحكام السلطانية".

وما نسْتشِفه من التدقيق في كلام الماوردى، أنه بعد سرد سبعة شروط لوزير التنفيذ، ميّز بين درجتينٍ لهذه الوزارة، إحداها ما يُحتاجُ فيه إلى الرأي، فأضاف له شَرطاً ثامناً وهو "الحِنكة والتجربة"، وهو ما يمكن أن يكون في باب الوزارات السّيادية كما نُطلق عليها اليوم (السابق 36)، وما لا يحتاج إلى الرأي وهو ما إكتفى فيه بالشروطِ السَبعة، ويمكن أن يكون في الوِزارات الخَدَمِية مثل الزراعة والصِحّة وغيرها. فما نراه أنّ الماورديّ قد قصَدَ أن الذِميّ يمكن أن يتولّى وزارة تنفيذٍ خدمية، وليست سيادية، وهو ما رأيناه في كثير من المهام التي تولاها ذِمّيون في عصرِ الخلفاء العباسيين، من دواوين وخزائن وغيرها، دون إعتراضٍ من الفقهاء آنذاك، ولم يغلظ عليهم إلا الخليفة

المتوكل. بينما تقتصر الوزارات التنفيذية السيادية غير الخَدمية، ولا يجوز فيها تولى الذميّ، تماماً كوزارة التفويض، أو بتعبير آخر، رئاسة الجمهورية أو رئاسة الوزراء. وهذا النظر يجمع بين نظر الماورديّ وغيره ممن صَرّح بغلطِه فيما ذهب اليه.

ثم لا ننسى أنّ الأقليات في كافة الدول الديموقراطية العلمانية لا تعطى هذا الحَقّ، حَق رئاسَة الجمهورية، لأحدٍ من منتسبى هذه الأقليات، بل تنحصِر فيمن ينتسب إلى دين الغالبية، كما في أمريكا وإنجلترا، فإن هذا يعتبر شاناً يمسّ الخاصِيّة العليا في حياة الأمم، ألا وهي دينها، وهو ذاته دين غالبيتها.

المُشكلة هي أنّ قرارات الإخوان تخرُج إلى الناس في شَكلِ تَصريحاتٍ صَحفية، لا فتاوى مَشفوعة بأدلة شَرعية. وهو ما تعوّدناه من الإخوان. وهذا لا يصحُ في أمورٍ بهذا الحَجم من الأهمية، وفي هذا الوقت الحسّاس من حياة الأمّة المُسلمة.

<u>قبل أن يَستقر غُبار الحُوينىّ .. حديثٌ مع ابو قتادة الليبىّ 15 أبريل 2011</u>

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

أبدأ بدعاءِ الله سُبحانه أن يستقرّ الغُبارُ الذي أثاره تسجيل الشيخ الحُوينى، هداه الله للرشد، حين خرج عن صَمته الحكيم، بشأن تحقير الثوار، ونصرة الحكام، وحثّ الأتباع على الإنتصار لمن يَغلب، بعد أن يغلب، من المُتربّعين على كرسيّ السُلطة، كائناً من كان!

ثم أقرر أنّه من الواجبِ الشرعيّ على كلّ من منّ الله عليه بعلمٍ، أن يبيّن حقيقة ما عليه هؤلاء "السلفيون"، من أتباع هذا النظر المُنتَسب للسَلف، وجوباً مؤكداً كوجوب بيان ما عليه زُمرة العلمانيين اللادينيين، وزُمرة من يُعرف بالمُفكّرين الإسلاميين "الوسطيين"، سواءاً بسواءٍ.

أولا، نبدأ بقولِ انّ مُصطلح "السلفية"، و"السلفي" في حدّ ذاته ليس سَلفياً، إذ لم يُعرف إستخدام هذه النسبة عند السَلف أنفسهم، ولا عند من تابَعهم من أئمّة السنة والجماعة، كما في مصطلح "الصوفية"، الذين يعيب عليهم السلفيون، ونعيب عليهم، بدعتهم. بل ما عُرف في تاريخ الإسلام، حتى عِدّة العقود الأخيرة، هو تعبير "ما عليه السلف الصالح" أو "أهل السنة والجماعة". ولا ندرى ما الذي دفع هؤلاء إلى هذه النسبة، مع إدعائهم التزام طريق السلف!؟ لكن عُموماً، لا مَشاحة في الإصطلاح.

وليس هنا محلُّ الحديث عن الفرقِ الشّاسع بين منهج أهل السُنة والجَماعة، الذي يقوم على إعتبار النصوص الجزئية، والأخذ بالقواعد الكلية، والنظر في مقاصد الشرع، ومُعادلة المَصالح والمَفاسد مع القراءةِ الصّحيحة للواقع على الأرض، وبين منهج "السلفيون" الذي يقوم على إعتبار النصوص، بفهمٍ ظاهريّ محدود، يتضارب فيه الجُزئي والكليّ من ناحية، ويتغافلُ عن معطيات الواقع من ناحية أخرى، وهو ما جعله يتلاقي مع النظرة الإرجائية في مواجهة الحكام الخارجين عن الشرعية الإسلامية. ونظرة إلى مبررات الولاء المُطلق للحكام، هو ما يقولون من إنه لحقن الدماء، ويتغافلون عن أن الدماء التي يُسيلها هؤلاء الحكّام أضعاف أضعاف ما يمكن أن يتولد عن الإنتفاضة ضدهم، ومن هنا نرى صحة ما ذهبنا اليه من إغراقٍ في الظاهرية والتقارب مع الإرجائية، والتغافل عن الواقع.

ثم، إكمالاً لما بدأنا مع الشيخ الحوينيّ، فإننا نعرضُ بعض أقوال من أطلق عليه أبو <u>قتادة السلفيّ الليبيّ</u>، مما نشر له على شبكة سحاب المتحدّثة باسم مذهب هؤلاء، مما يبيّن مدى الخطل والإنحراف الذي وصلت اليه حالهم، وما يشيعه مذهبهم من تواكلٍ وتخاذلٍ واستسلامٍ مُخزىّ.

يقول أبو قتادة الليبيّ "وأما المناصحة من فوق المنابر فإنها ليست مناصحة بل هي تشهير، فلا يجوز ذكر مساوئ ولاة الأمر على المنابر، فإن هذا من صنيع الخوارج القعدية، الذين قعدوا عن القتال، ولكنهم زيَّنوا قتال الحكام بالكلام من فوق المنابر وفي الكتب والمؤلَّفات، وكذلك يترتب على ذكر مساوئ ولاة الأمر من فوق المنابر تهييج العامة والغوغاء مما يترتب سفك الدماء وانتهاك الحرمات وهذا كله ليس من سبيل السلف، بل هو من سبيل الخوارج."اهـ

إذن، فإن هؤلاء لا يحرّمون الخروج المُسلح على الحاكم الخارج عن الشرعية الإسلامية فقط، بل يُحرَمون حتى الحديث عن المساوئ الواقعة، ويعتبرون كلمة الحق في وجه السلطان الجائر "ليست مناصحة بل هي تشهير"! ولا ندرى اين يقع مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي هو من اقوى أركان الشريعة وأرسخ مبادئها، إذن؟ ومفهوم التشهير هو إظهار ما لا يظهر ولا يشتهر عادة، وهو ما يجعل أفعال الوجوه العَامة من الناس، فيما يخصّ العمل العام، لا تدخل في نطاق التشهير. وهذا يبين ما ذكرنا من أن هؤلاء "السلفيون" لا يميزون بين مناط أو واقع، وإنما هي ظاهرية التطبيق لا غير. ثم، وهو الأهم، أنه لن يفرّق بين بنى مروان وبنى أمية وبنى العباس، كحكامٍ يتخذون الشريعة مَرجعاً وحيداً للحكم، وإن ظَلم منهم من ظلم، وفَسد منهم من فسد، وبين مُبارك والقذافيّ وبوتفليقة، الذين يتّخذون

من العِلمانية مَرجعاً، ويصرّحون بهذا تحت أسماء مُوهمة كالدولة المدنية وغيرها، مما لا يعكس إلا استقرار العلمانية محل الشريعة، إلى جانب ظُلم من ظلم، وفساد من فسد.

ويقول أبو قتادة الليبيّ "في بيان منهج السلف المنهج السوي في التعامل مع ولاة الأمر الذي لن يجد الحكام غيره بديلاً في تحقيق الأمن للراعي والرعية، لتحقيق الأمن لهم وللرعية". اهـ

ولا أدرى إن لم يكن هذا تواطؤ وتعاون مع قوى الظلم والظلام والكفر، فكيف يكون التواطؤ والتعاون مع قوى الظلم والظلام والكفر! وهذا الرجل يبيع مذهبه الذي هو دينه للحكام على أنه حصن الأمان لهمن ليتمكنوا تحت عباءته من أن يكبلوا ويقتلوا ويفسدوا في الأرض! اللهم غفرانك.

ثم يؤكد أبو قتادة الليبيّ عمالة "السلفيون" التي اشرنا اليها، فيقول "ونحن نقول ناصحين لولاة الأمر: إنكم لن تجدوا من يصدق في نصحكم وفي تحقيق الأمن في دولتكم إلا العلماء الربانيين الذين يسيرون على سبيل السلف - تحقيقًا لا تمويهًا - أظن أنه صار عند الدولة من الأجهزة، ومن القادة العقلاء الذين يميزون هذا المنهج الرباني عن هذه المناهج المبتدعة المحدثه". اهـ

ولا حاجة للتعقيب! ولعل ابو قتادة الآن قابعٌ على تخريج الأحاديث في باب العزيزية، بجوار القذافيّ وحرسه النسائيّ! اللهم غفرانك.

ويقول أبو قتادة الليبيّ "ونحن نربّي الطلبة عندنا على هذا، خاصة من الأجانب الذين يدرسون عندنا في دار أهل الحديث نربيهم على لزوم جماعة المسلمين في مصر الذين عليهم حاكم وقائد وهو الرئيس المصري: محمد حسني مبارك، نسأل الله أن يوفقه لكل خير وأن يوفق له البطانة الصالحة وأن يصرف عنه بطانة السوء، أنهم ماداموا في هذا البلد أن يعطوا السمع والطاعة في المعروف لحاكم هذه البلاد ولا يجوز الخروج عليه أبدًا لا بسيف ولا بالسلاح ولا بالكلمة ولا يحرضوا غيرهم من أهل البلاد على الخروج، وهم ملتزمون بهذا.."

إذن، فأبو قتادة كان أصرح من أخيه الحُوينيّ في بيان موقفه من حسنى مبارك، ومن ثورة مصر المجيدة. إذن لا يجوز معارضة حسنى مبارك ولا حتى بالكلمة! ونترك للقارئ المسلم أن يَحكم على مثل هذه الكلمات بحقٍ أو بباطل.

ويقول أبو قتادة الليبيّ "فهذا هو موقفنا الحقيقي من الجهاد، فنحن نقول: لا يجوز البتَّة لأي شاب أو لأي شخص من مصر أو من غيرها أن يخرج للجهاد في أي مكان إلا بإذن من ولي الأمر، وبالتالي لا يجوز له أن يشارك أي جهة مهما كانت لإحداث أي عملية تزعزع أمن هذه البلاد حتى ولو كانت المشاركة بكلمة، ومن يفعل هذا فليس منا وليس من المنهج السلفي في شيء. فهذا هو موقفنا الحقيقي من الجهاد، فنحن نقول: لا يجوز البتَّة لأي شاب أو لأي شخص من مصر أو من غيرها أن يخرج للجهاد في أي مكان إلا بإذن من ولي الأمر، وبالتالي لا يجوز له أن يشارك أي جهة مهما كانت لإحداث أي عملية تزعزع أمن هذه البلاد حتى ولو كانت المشاركة بكلمة، ومن يفعل هذا فليس منا وليس من المنهج السلفي في شيء." اهـ

عبّر إذن أبو قتادة عن مذهبٍ، يراد من الشباب المغرّر بهم من المُخلصين أن يؤمنوا أنه مذهب السلف الصالح، وما ذلك إلا لأن دعاته يروجون عن انفسهم أنهم علماء الحديث الأشامخ، ورجال الجرح والتعديل الأشاوس، الذين لم تنجب الولّادات مثلهم منذ بداية القرن الرابع الهجرىّ! ويعلم الله أنهم لم يعدلوا عن دراسة العلوم الشرعية بشكلٍ متكاملٍ إلا نتيجة القصور العِلميّ عند هؤلاء المشايخ، فكان أن لجئوا إلى وعاء الذاكرة، بالحفظ دون الفهم، إن سلّمنا أنّ منهم من هو حافظٌ معتبر!

المَذهب الذي يدعو اليه هؤلاء لا ينشئ إلاّ جيلاً متهافتاً ضعيفاً مستسلماً، يجعل من نفسه نِعاجا مُسّيرة، ليس لها فيما يدورُ من حولها ناقة ولا جمل، جيلٌ لا يعرف عن الحق والعدل والجهاد إلا ما يخرُج له على صفحاتِ البحثِ الإلكترونيّ من صفحاته الخاصة على النت! مفاهيمٌ ليس لها في قلبه مكان، وليس لها على الأرض مَوضعٍ، وليس لها في الحَياة تطبيق. حديثٌ عن الحكم بما أنزل الله دون عمل عليه، بل تعويق وتجريم العمل عليه، وحديثٌ عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بل تجريمه ولو كان بالكلمة، وكأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل في حديث مسلمٍ الصحيح "من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان"، وكأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يربُط التحول عن اليد إلى اللسان بالإستطاعة لا بغيرها، لكن هيهات أن يفهم الظاهرية هذا!

نظرياتٌ يكذبها الواقع، وواقعٌ يبدل المناهج، وإضطرابٌ في النظريات والمناهج والواقع جميعاً.

اللهم اهدنا لما فيه الحق بإذنك، واجمعنا على صَعيد الحق بفضلك.

رابط النصوص المنقولة http://www.sahab.net/forums/index.php?showtopic=109392

الإتجاهات الإسلامية .. والعَودة إلى الأصولية الشَرعية 20 أبريل 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

الصورة التي تسود العمل الإسلامي الآن هي أقرب ما تكون للفوضى والعَبثية التي لا تخضع لميزانٍ ولا تتحاكم إلى مَرجعية. وقد يكون هذا أثر جانبيٌّ من آثار الإنفجار الذي أخرج هذا العَمل، بكافّة اطيافه، من الظلام إلى النور، بعد ثلاثين عاماً من الإستخفاء والتربّص. وهو ما يبعث في ذاكرتي ذات المَشهد في أوائل السبعينيات، حين أطلق السَادات سراح الإسلاميين، من سجن البدن وسجن الكلمة على السواء، ليواجه بهم المدّ الشيوعيّ، حيث عجّ المشهد الإسلاميّ وقتها بكل قولٍ وإتجاه، بلا ضابطٍ ولا رابط. وظهر الشباب، من المخلصين قلباً، المتواضعين علماً، فعاثوا في هذه السّاحة. وأذكر أن مقولة "أن الجاهل يُعذر بجهله" سادت آنذاك حتى قيل ان "الأوفق ألا تدعو من أحببت لئلا ينكُص، فدعه، فهو معذورٌ بجهله"! وهو ما دفعنى حينها، بعون إخوة لي أحباء، لكتابة "الجوابِ المفيد في حُكم جاهلِ التوحيد".

(1) مقدمة ضرورية

إذن، الشبابُ هو الشباب، إندفاعٌ وتهورٌ وتعصّبٌ وحَماسٌ لما يراه الحَق، وإغضاءٌ وإهمال وتكديرٌ لمّا عجز أن يرى فيه الحق، إلا من عَصَم الله. وهذا الخُلق، مع الأسف، نجده، غالباً، غالباً فيمن أتخذ شيخاً، عالماً أو داعية أو أيا كان، موجّها ومُرشداً، فهو لا يرى غير هذا الشيخ شيخاً، ولا غير هذا الداعية داعياً. وأحسب أنّ هذا الوباء إنما سببه بعض الشيوخ والدعاة أنفسهم، إذ حين يتمكن الغرور وحُبّ الشُهرة وكثرة الأتباع من قلب احدهم، يَعزّ عليه ان يرشِد الشّباب إلى آخرين من دونه، أو إلى مراجعة أفكاره واطروحاته، وهو مما يناسب كثيراً من الأتباع كذلك، إذ إن الركون إلى مقولات شيخٍ أسهل طريقاً من البحث والتنقيب والتمحيص.

وقد رأيت ما تفضل عليّ به عدد من أتباعِ بعض الشيوخ، من أوصافٍ تتروّاح بين عدم فهم السُّنة أو الإلتزام بها، كما في "طارق عبد الحليم، غير متبع للسنة النبوية ينبغي الحذر من كتاباته"، أو عدم تقدير علم الحديث، إلى فيض من اللعنات على "القطبيين" والتحذير من مؤامراتهم، أو تفسير كتاباتي برغبتى أن أكون"مشهورا بسبابه على العلماء". والحق أنّ أكرهُ ما عليّ هو الردّ على مثل هذه الوصَمات الباطلة، لكنى أعلم أنّ هؤلاء الشباب، المُدوّنين لآرائهم هذه، بهم من الإخلاص ما يشفع لهم، فيجب علينا أن نبيّن لهم عدم صحة هذه الآراء، معذرة إلى ربنا، ولعلهم يتقون. ونقد المشايخ، برقة أو بعنفٍ، أمرٌ شرعيّ واجبٌ، إذ هم رؤوسٌ يجب التعريف بزلاتهم إن كانت في الأصول والأمور العامة التي يتجاوزُ أثرها مستفتٍ أو اثنين. أمّا توجيه الشباب في أمر السباب، فيجب ان يتخذ شكلاً مختلفاً عن النقد إلى الإيضاح والتصحيح.

أما عن تقديرى لعلم الحديث، فوالله إن هذا محض إفتراءٍ على الله، فإن علم الحديث هو أجل العلوم الشرعية، إذ هو العلم بقول أفضل البشر صلى الله عليه وسلم، وكيف يكون مسلماً سنياً غير مهتمٍ بعلم الحديث، وقد وضعت كتاباً في علم مصطلح الحديث ومناهج المُحّدثين، باللغة الإنجليزية، يجده القارئ على موقعى، لعلمى بندرة هذا الأمر وتعطش الإخوة الناطقين بالإنجليزية لهذا العلم. ولا أدرى لم لا يرجِع هذا الشّباب إلى ما كتبتُ منافحة عن علم الحديث، وبالذات عن حُجية حديث الآحاد، ضدّ من تدسّس بالإعتزال كمحمد عِمارة، ومن تلاعَب بالسّنة كمحمد سليم العوا وحسن الترابيّ وغيرهم.

أما عن إني غير مُتّبعٍ للسّنة، فما تحَدّثت عن فتاوى علماء التثبيط والتخذيل إلا إتباعاً لسُّنة سيد البشر صلى الله عليه وسلم، التي ينتقِصها هؤلاء بترويجهم للسُكوت على الظلم، بل بالتعاون مع رُموزه بدعوى منع الفتنة! وكأن توجيه الشَباب ليكون عميلاً للظَلمة الطواغيت ليس فتنة

في ذاته، وليس تكريساً للفتنة والظلم، أشد ما يكون الدعم والتكريس. ولعل الأفضل لهؤلاء الشباب المَخدوع عن سنة نبيه صلى الله عليه وسلم أنْ يوجّه نقداً موضوعياً لما تناولته في مَقالاتي، وأن يقرأ ما دوّنت في الأربعين سنة الماضية قبل أن يلقى بالأقوال على عواهنها. وإن التشدّق بقولة إن "الرجال يعرفون بالحق" يجب أن يكون موقفاً وإلتزاماً، فعلاً لا قولاً، حتى لا يقع المُتشدق بها تحت مدلول قوله تعالى " يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ (2)* كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفۡعَلُونَ" الصف 3

أما عن موضوع "القطبية"، فلا أعلم عما يتحدث هؤلاء!، فالشيخ العبدة ليس من أشد المُعجبين بسيد قطب على الجُملة، كما أن الشيخ السّباعي لم يكن يوماً "قطبياً" أيا كان المقصود بهذا التعبير، والذى لا أراه إلا مرادفاً "للتيمية" أو "القيمية" أو "الوهابية" أو "المودودية" أو ما شئت من نسب اسمية لا غرض لها إلا تمزيق السُّنة، على نهج المستشرقين، وحصر السُّنية في عدد من الشيوخ الذين إشتغلوا بعلم الحديث **فقط** ، على جلالته، وغزوا عقول هؤلاء الشباب بالمُصطلحات الحديثية التى أوهمت هذا الشباب بأن هؤلاء هم العلماء، ولا علماء غيرهم، ممن اشتغل بعلم الحديث وبغيره من علوم الإسلام.

أما عن "الشُهرة بسباب العلماء"، فوالله ما سعيت لها يوماً، ولو أردت لفعلت، ولكن هذا أمر بينى وبين الله سبحانه، لا محلّ لبشر فيه. وهل يا ترى كشف عوار المعتزلة من أمثال مُحمد عمارة وسليم العوا والترابيّ والغنوشيّ، من أدعياء التجديد المُحدَث والوَسطية الخَربة، هو كذلك من السعي وراء الشهرة؟ وهل الحديث عن زلاّت الشيخ القرضاوى، على فضله، وبيان خطورة كتابات طه جابر علوانيّ وزكي نجيب محمود وعابد الجابرىّ عن السنة والحديث، وهو ما دونته قبل أن يولد غالب هؤلاء الشباب، هو كذلك طلب للشهرة بسباب العلماء؟ لعل من الأفضل لهذا الشباب، أن يرجع إلى موقعنا ليقرؤا قبل أن يقعوا في خطإ لن يعود على أحد بأذى إلا عليهم. هداهم الله.

(2) الإتجاهات الإسْلامية، وخريطة العمل الدعوى

الشارع المصري تترواح فيه اليوم إتجاهات عدة تجتمع كلها في المادة أو القاعدة التي تعمل عليها وهي "شعب مصر". ومن هنا فإن كل هذه الإتجاهات سيكون فلاحها في الدعوة هو قيد فهمِها لهذه القاعدة، وتفاعلها معها، ومَعرفة إحتياجاتها، ومدى استعدادها إجتماعياً لقبول التطبيق العَمليّ للشَرائع الإسلامية الإجتماعية. كذلك سيتحدد هذا النجاح على مدى قدرة قيادات هذه الإتجاهات من الإقتراب من القاعدة العريضة، دون تفريطٍ في المّسلمات والثوابت الشرعية، ومن ثم، تحديد العلاقة بين أتباعهم وبين عامة أفراد الشعب. كذلك يتمثل نجاحها في تقديم تصورات متكاملة عن علاج الوضع الداخليّ ورسم صورة التعامل مع العالم الخارجيّ ومع المؤسسات الإقتصادية الربوية التي تسيطر على العالم نقدياً.

وقد فرقنا في تحليلنا التالي بين البعد السياسيّ والبعد النظريّ العقدي لهذه الإتجاهات، ليكون واضحاً في النقد التحليليّ، إلى أيّ منها يتوجه، وإلى أنّ هناك فرقٌ بعيد بين البعدين، في بناء كثيرٍ من هذه الإتجاهات.

a) <u>إتجاه "السلفيون":</u>

<u>عقدياً</u>: هو إتجاه التركيز على العَلم النظريّ خاصة الحديث. ولا شكّ أنّ "السلفيون" لديهم قاعدة نظرية قوية حميدةٌ، تتلاءم نظرياً مع سنّة المصطفى صلى الله عليه وسلم في عديد من جوانب شرك النسك والشعائر، وفي كثيرٍ من المبادئ والواجبات الإسلامية الإجتماعية كالحجاب والنقاب، والأعياد، والمغاني ولهو الحديث، وغيرها. كذلك فإن مصادر تلقيهم تعتمدُ على الصحيح من حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم، وهو ما يجعلها موثقة إلى حدٍ كبيرٍ فيما ذكرنا من مسائل، إلا إنها لا تتعدى إلى فهم منهج النظر والإستدلال السنيّ والذي كما اشرنا من قبل، يتعدى "حدّ الإسناد" على حسب قول الإمام الزهرى، الذي قال فيه محمد بن سعد صاحب الطبقات " كان الزهرى ثقة، <u>كثير الحديث والعلم والرواية فقيها جامعا</u>"، وهو مربط الفرس هنا، أنه "<u>فقيها جامعاً</u>"، وهو ما يَفتقد مَشايخ "السلفيون" في عصرنا هذا، مما يجعل توجهاتهم السياسية إرجائية المنحى، إن صحّ أن لهم توجهاً محدداً، كما يجعل توجهاتهم النظرية الفقهية ظاهرية المنحى.

<u>سياسياً</u>: يقوم على **"تحريم المعارضة"** ووجوب التعاون مع الحاكم، سواء منهم الغُلاة كالمَدخَلية، وهم فرقةٌ عملاء للسلطة قولاً واحداً، وبين آخرين منهم، لم تصل بهم الحال إلى التجسّس والدسّ على المُسلمين، وإن شاركوا أولئك في عددٍ من آرائهم في سُنية الخضوع للحاكم الظالم الباغي الكافر، أياً كان، والرضا بغنيمة الأمن، زعموا! وهؤلاء تجد أنهم لا يزالون في تشتتٍ من الرأى وتناقضٍ في العمل. فبينما تجد من قياداتهم من يحرّم التظاهر ويرى المتظاهرين جمهوراً صارخاً بلا عقل، يخرج منهم ألافٌ للتظاهر من أجل الأخت كاميليا شحاته! وكأن التظاهر لدرء الظلم عن أخت أو أخوات يعدون على الأصابع، أولى من التظاهر لردّ الظلم والعدوان على شعبٍ كامل! اللهم متّعنا بنعمة العقل، آمين! كما أن منهم من صرّح بإنشاء حزبٍ سياسيّ،

ومنهم من نقض ذلك وصرّح أنه لا محلّ للسلفيين في السياسة، لكنهم سَيناصرون أحزاباً او جماعاتٍ معينة إن ترشحوا، كما جاء عن الشيخ احمد النقيب.

إذن، فإن هذه الجبهة لا تزال متردّدة، حائرة في أمر نفسها، ومن ثم، لا يمكن أن يعتمد عليها الشَباب في تكوين رأي صحيحٍ في الواقع وطرق التعامل معه. والحقيقُ بهؤلاء، والأولى بهم، أن يقدموا ما يستطيعوا تقديمه للشباب في مجال الرواية وإثبات النصوص الحديثية، وهو دورٌ جدُ هامٍ، حتى ينشا جيلٌ يقدرُ الحديثَ ويعرف مكانته وحُجية السنة المطهرة، ويقف في وجه محاولات من يحاول التطاول عليها. ثم بعد ذلك يجب على هؤلاء الشيوخ أن يتركوا تأويل هذه الأحاديث، وتنزيلها مَنازلها للذين يَستنبطونه من العُلماء، فإن في هذا خير للجميع وأحسن تاويلاً.

ثم لا أحسب أن بُعد السياسة الخارجية لمصر، أو التعامل مع الأوضاع الإقتصادية القائمة على المؤسسات البنكية الربوية، هي في أذهان هذه الفئة من المسلمين، على أي درجة من الدرجات، مما يجعلها حركة إجتماعية محدودة الأثر، مهما حاولت غير ذلك.

b) **<u>إتجاه "الإخوان المسلمون":</u>**

<u>عقدياً</u>: يعتمد الإخوان منهج التركيز على <u>الحركة دون الفكرة</u> والدرس، وهو ما جعل شبابهم أقل حصيلة في العلوم الشرعية من "السلفيون"، وأدى إلى تسيبّاتٍ فقهية عديدة، نشأت من الخَط الإرجائي المُعتمد عند الجماعة في دستورهم "دعاة لا قضاة". وقد أنذرهم كثيرٌ من علماء أهل السنة والجماعة بشأن هذه التجاوزات العقدية، مثل الشيخ المُحدث الجليل أحمد شاكر، وأخيه العلامة الجليل محمود شاكر، فيما دوّناه على تفسير الطبرى في قول الله تعالى "ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون"، حيث ذَكّرا إن على من يتلاعب بتأويل نص الحديث عن بن عباس وأبي مجلز، في موضوع "كُفرٍ دون كفر" أن يُنتبه لذلك، وإلا "فحكم الكافر المصر على كفره معروفٌ لأهل هذا الدين" تفسير الطبري-تحقيق أحمد ومحمود شاكر- طبعة دار بن الجوزى، ج10 هامش ص349. ومعلوم أن مُرتكز الإخوان في قواعِدهم العَقدية هو هذا النصّ المؤول. ومن هنا فإنّ أمر دعوة الإخوان، يجب أن يقوم على مراجعةٍ للأسس والأصول التي ترتكز عليها، لا مجرد الحَركة بما هم عليه دون تمحيصٍ أو تصحيح.

<u>سياسياً:</u> هو إتجاه **"المعارضة المهادِنة"** والإختلاف مع الحاكم حَسب الوضع الأمنيّ: وهو ما رأيناه في مسار الدعوة الإخوانية خلال العقود الخمسة السالفة، مما يعرفه كافة المهتمين بهذا الأمر. والإخوان، قد برّروا مشاركتهم السياسية في نظم الفساد والظلم، بل والكفر العلماني، بأمرين، أولهما عقديّ، من أن هذه النظم ليست من الكفر في شيئ، وثانيهما: أنه يجب محاولة الإصلاح من داخل المؤسسات الخَرِبة، وكلاهما إجتهاد غير مُصيب، كما دلت عليه نتائج هذا التوجّه، فإن التغيير جاء من داخل صُفوف الشَعب، لا من داخل المؤسّسات الخَربة التي لم يقدم من خلالها الإخوان شيئاً يُذكر طوال عقود من المُشاركة.

والإخوان، على الصعيد السياسيّ، جماعة تتمتع بتنظيمٍ عمليّ، ووعيّ بالعمل الجماعيّ على مستوى عالٍ بلا شك، لا يوجد مثلها في المؤسّسات المَدنية العَاملة بين أبناء الشَعب. لكن التركيز الإخوانيّ على العمل السياسيّ خلال العقود السَالفة، جعل التأثير الإخوانيّ في الشارع المصريّ قاصر على منتسبيها، ولم يتمكن من الوقوف في وجه التمدّد العِلمانيّ من ناحية، أو يحدّ من التعاطُف والإنخداع في أوساط العَامة بمن يلبّس الحقّ بالباطل ويبدّل المَفاهيم الثابتة من ناحية أخرى. وهو ما أشَرنا اليه سابقاً حين نصَحنا الإخوان، بعد الإنتخابات المُزوّرة، أن يرجعوا للشَارع المصريّ والقيام بالدعوة بدلاً من المُشَاركة في المَهرجانات السياسية الكوميدية (راجع مقالنا "الإخوان- خطوة أراها في طريق الحق- يناير 31 2010- http://www.tariqabdelhaleem.com/new/Artical-396)، وهو ما ثبتت صحته، بعد أن خرجت الثورة من رحِم الشعب، لا من رحِم الإخوان.

c) **<u>أهل السنة والجماعة</u>**:

<u>عقدياً:</u> وهؤلاء هم <u>أهل الأصولية الإسلامية والمَرجعية الشَرعية الصَحيحة</u>، التي تجمع بين العلم الشرعيّ بكافة مجالاته، وبين فهم الواقع والدقة في توصيفه، وتحقيق مناطاته. وليس هنا موضع تأصيل البعد العقدى لهذه الطائفة المنصورة، إلا إنها تأخذ بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم الصّحيحة، على فهم الصَحابة والتابعين، وتعتبر مقاصد الشريعة العامة، دون تعارضٍ بين قواعدها الكلية وأحكامها الجزئية. ويحذَر أهل هذا الإتجاه من تسرّب جراثيم الإرجاء والخروج والإعتزال والظاهرية

والصوفية، وسائر البدع التي ضربت عدداً من الإتجاهات الأخرى، فقلّلت من أثرها في الواقع المُعاش. وهذه الأصولية الإسلامية هي التي تمهدُ لمجتمع مسلمٍ مؤسّس على الكتاب والسنة، بفهم منفتحٍ على إحتياجات العصر، مما لا يتعارض مع هذه الشريعة الغراء، ودون أن يتمحّك في قواعد الفكر الغربيّ بتحوير مفاهيم وثوابت إسلامية أصلية.

سياسياً: هو إتجاه لم يتح له الحديث سياسياً أبداً، في الخمسين عاماً الماضية، إذ رُمِيَ بكل أوصاف الإرهاب والتكفير والخروج والتعصب والغلو، من السلطة الطاغوتية، ومن أبناء الحركات الإسلامية الأخرى على حدٍ سواء. وهؤلاء، على وعيّ بما عليه الواقع، شعبياً ورسمياً. إذ هم، بوصفِ رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم، ظاهرين على الحق، والظهور على الحق يعنى بالضرورة فهم الواقع والخروج بفتاوى تتلاءم مع المنهج الأصوليّ الإسلاميّ، ومع معطيات الواقع، بما فيها من جوانب إعتبار المَصالح والمَفاسد حسب ما تمليه القواعد الشرعية بلا تضاربٍ ولا تعارض. كما أن هذا الإتجاه لا يُقدم تنازلات "سياسية" بما يناقض بها الشريعة، بعذر تجنب الصّدام مع "القوى السياسية" الأخرى، كما يفعل بعض منتسبى الإتجاهات المذكورة في مسائل تولية المَرأة والقبطيّ على سبيل المثال، مداهنة ومُصَانعة.

(3) المخاطر التي تواجهها الإتجاهات الإسلامية:

وهذه المَخاطر والتحدّيات تكمُن في عدد من العواملِ المشتركة: ، ثم يبقى لكل إتجاه خصوصِيته في التحدّيات القائمة. ومن هذه المخاطر:

a. إجهاض الثورة أو تمييع أهدافها والإلتفاف حولها.
b. إستمرار الحكم العسكريّ والأحكام العرفية الحالية في حكم مصر.
c. التدخلات الغربية، خاصة من الولايات المتحدة، لضمان عدم السماح لهذه الإتجاهات من العمل والحدّ من أثرها الشعبيّ.
d. تغلغل وتوسع الحركة اللادينية الليبرالية، وإستغلالها للخوف المتولدِ من أية حركات إسلامية من جرّاء مفزّعات النظام السابق.
e. الحركة العلمانية الوسطية التى تنتسب للإسلام تحت مُسمى "المفكرين الإسلاميين"، وما تحمله هذه الحركة من جراثيمٍ علمانية مطعّمة بمفاهيم إسلامية، أو بمفاهيم إسلامية ملتوية مطعّمة بمفاهيم علمانية، أيهما شئت.

ثم تبقى التحديات التي تواجه هذه الإتجاهات، والتي تختلف بتغير تركيبة كلّ منها، وواقعها على الأرض، ومواقفها السياسية، ومرونتها في التعامل مع الناس، وإستعدادها لتغيير وسائلها في المرحلة القادمة. كذلك، وبالنسبة لأهل السنة، فمن أكبر التحديات هي أن تبدأ مرحلة تنسيقٍ بين من يمثلون هذه الطائفة من الشيوخ والدعاة، لتوحيد الجهد، ومحاولة الخروج من ذلك القالب السريّ في الحركة، بل ومحاولة تفكيك الإرتباط بين الإطار الفكرى الحركيّ لأبنائها وبين البعد الأمني. وفي هذا الشأن، لعل إقتراحاً طرَحَه أحد الأبناء الأحباء من قارئي موقعنا، أن توجّه دعوة لإجتماعٍ من يراه القائمون على هذه الدعوة قادراً على الإضافة إلى توحيدِ وتوجيه هذا الإتجاه، ورسم خطوات الدعوة ومَعالمها في الفترة القادمة. وأرى أن مثل هذه الدعوة منوطة بشباب أهل السنة، إذ الشباب، كما رأينا، هم من يقود المبادرات، وهم من يغذونها بالوقود اللازم لحركتها وإستمراريتها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الإخوان .. والأحزاب .. والجماعة 01 مايو 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا شك أن جماعة الإخوان هي الكبرى على سَاحة العمل الإسلاميّ، والأكثر تنظيماً وتأثيراً، رغم خلافنا مع الفكر الإخواني العقديّ في مباحث الإيمان، وإنعكاس ذلك على المنطلقات العملية على الساحة السياسية. ومن ثمّ، فقد مارس الإخوان الإشتراك في الحياة السياسية الفاسدة، اللادينية عقدياً وعملياً، طوال العقود الماضية، رغم عدم إحراز اي مكسب شرعيّ أو واقعيّ على الأرض. ولم تشفع تصريحاتهم المهادِنة للنظام قولاً، ودعمهم لشرعية النظام بالإشتراك فيه عملاً، من أن يواجهوا القتل والإعتقال والإضطهاد، مما دفعنا من قبل لنصحهم بالتنحى عن الإشتراك في الفساد السياسيّ، والرجوع إلى الدعوة ورحابتها (http://www.tariqabdelhaleem.com/new/Artical-396).

والوضع الذي تمر به مصر اليوم، لا يمكن لأحد أن يدّعى إستقراره أو وضوح إتجاهه أوصلابة قاعدته. فالبلاد تحت حكم عسكريّ وأحكامٍ عرفية، وأذرعة النظام الفاسد لا تزال ممتدة وقوية ومتشعبة، إحتفظت بالكثير من امتداداتها في فلول أعضاء الحزب الوطني المنحلّ، وفي الجامعات والإعلام والطب الشرعيّ، وغير ذلك من المَصَالح الحُكومية، بل ولا زالت تحصد مراكزاً عليا في الحكومة، يشهد على ذلك تشكيلة حَركة المُحافظين الجديدة التي شملت، غالبها، وجوه عسكرية أومدنية من عملاء النظام السابق. هذا إلى جانب التخبط الواضح في الكثير من قرارات الحكومة، والتشكك المُستمر والمُبرر بنوايا مجلس العسكر الحاكم.

لكن، مع هذا الإضطراب والتخبط والتشكك، فإن الوضع على السَاحة المصرية السياسية والأمنية جدّ مختلفٍ عن الوضع السابق ولاشك. وهو ما يسمح ببصيص أمل، في الوقت الحاضر على الأقل، في أن لا تعود الأمور إلى سابق عهدها، وأن تسير الأمور من سيئ إلى أقل سوءاً مع الوقت، عَكس إتجاهه من قبل.

ومع الهَجمة الإعلامية اللادينية العلمانية، التي يقودها علمانيون معروفون كعمرو حمزاوى وبلال فضل وخالد صلاح، ورسميون مثل يحي الجمل الأجرب، ومع الأوجه المُرشحة لرئاسة الجمهورية التي يعلو فيها نسبة اللادينيين كالبرادعيّ وأيمن نور، أو اللادينيين الفاسدين كعمرو موسى، ومع خروج طبقة رجال الأعمال الفاسدين من أنصار النظام السابق كساويرس الذي يمثل قطبيّ الخيانة في الحياة السياسية المصرية حالياً، الكنيسة وفلول نظام مبارك، لتكوين أحزابٍ فاسدة مُفسِدة، فإن التصدّى لهذه القوى الآن أصبح ضرورياً لترسيخ الهوية الإسلامية، التي تأكدت في إستفتاء التعديلات الدستورية، ولدرأ مفسدة إحتمال سيطرة الفسَاد اللاديني العلمانيّ، الذي هم اقلية لا تتجاوز 15%، مع أنصارهم القبط، على عجلة القيادة في مصر، وهو ما لا يحلّ لمُسلم أن يتهاون فيه.

من هنا، وفي ظل الإمكانية الحقيقية لإنتخاباتٍ صحيحة نزيهة، فإن قيام حزب للإخوان، مبررٌ ومفهوم. لكن، تبقى أسئلةٌ حائرة، تريد إجابات شافية، مثل:

1. ما هو موقف الحزب من القضايا التي تعج بها الساحة السياسية المصرية، مثل مفهوم الدولة التى يسمونها "المدنية"؟ فالجماعة تقول إنها تدعو "لدولة مدنية، ذات مرجعية إسلامية". لكن كذلك تدعو بعض الإتجاهات العلمانية، وحزب

الوسط المحسوب على التيار الإسلامي، وما هو منه. فما هو معنى "الدولة المدنية" لدى الحزب الجديد؟ وما هي دلالة "المرجعية الإسلامية" وحدود تطبيقها على أرض الواقع؟ أتعنى تفعيل المادة الثانية، وجعل الشريعة حاكمة على كافة القوانين على أرض مصر؟ أم تعنى وجود المادة الثانية في الدستور، قولاً لا فعلاً، والإحتفاظ بالقرآن كتاباً للتبرك به في المساجد وخلفيات السيارات، كما يقصِد العلمانيون اللادينيون؟ يجب تحديد هذا الأمر بدقة ووضوح وصَراحة، حتى يمكن لمن يريد الإنتماء للحزب من خارج أعضاء الجماعة أن يعرف أسس الحزب ومبادئه.

2. ما المقصود من هذه النسب التي تُصِرُ الجماعة، أو حزبها السياسيّ الوليد، أن تحددها للمشاركة في الإنتخابات (30% ثم 45-50%)؟ ولماذا لا يكون هناك مُرشحٌ في كلّ دائرةٍ إن أمكن ذلك؟ أيظن الإخوان أن المتربصين بالإسلام سينخدعون بتحديد النسب أو تصريحات عدم الترشح للرئاسة؟ لماذا لا يستبدلون هذا التحديد والإقصاء الإختيارى بشرح مبادئ الإسلام بوضوح وصراحة؟ الواضح أنّ الإخوان لم يعوا الدرس الذي عاشوا فصوله طوال العقود السابقة. إن كان الفساد سيستهدفهم الآن، فسيستهدفهم بعد أربعة سنوات، أو بعد أي عددٍ من السنوات. ولن تكون هناك فرصة أخرى يكون فيها الفساد أضعف منه الآن. ولن يكون العَسكر أكثر حذراً منهم الآن في ضرب ممارساتٍ ديموقراطية حُرة. وسيكون نفس ردّ الفعل على الوجوه الإسلامية، في البرلمان أو الرئاسة، بعد أربعة سنوات هو نفسه ردّ الفعل الآن. والتنازلات التي يقدمها الإخوان، مهما انخفضت أرضيتها فلن ترضى بها العلمانية اللادينية، أو القبط، أو الفساد بكل أشكاله ، فكل شبرٍ من التنازل يقابله شبرٌ من رفع سقف المُطالبات اللادينية سواء علمانية أو قبطية.

كذلك يقال في موقف القوى الغربية تجاه المَوقف المتجدد على أرض مصر. فإن إسرائيل لن ترحّب بدولة تتخذ القرآن ديناً الآن أو أي آن، رغم أنها تعلن صراحة عن يهودية إسرائيل، بل وتجعل الموافقة على يهودية الدولة شرطاً للمواطنة فيها! والسؤال لهؤلاء اللادينيين ممن تركوا دينهم جرياً وراء نظريات الغرب العلمانية أن: كيف ترون هذه العزة باليهودية التي يمارِسها الصهاينة بجانب ذِلتِكم في دينكم؟

3. ثم، هل ستخرج الإخوان عن دائرة ممارسة السياسة "غير الشرعية"، والتي إن نالت من كرامتهم، فإنها تنال أكثر وأعمق من كرامة كلّ مسلمٍ على أرض مصر، بل وعلى أي أرض، والتي لا يسوّغها إلا الشُعور بالضعف والمهانة والصَغار أمام الغير، شُعورٌ ربما تراكم مع سنوات الإضطهاد، ثم لاقى نفوساً هشة، وعلماً سطحياً، فتمشى مع هذا الإتجاه المهين. ومثال ذلك، الموقف المُخزى المهين من قضية المُسلمات المهاجرات إلى الله، والتي صمتوا فيها صمت اصحاب القبور. حتى بعد الثورة، سولت لهم انفسهم أن هذا الصمت خبرة وحنكة سياسية، ويعلم الله أنه مهانة وضعف وتحقير. ووالله لا ادرى ما سيقول هؤلاء حين العَرض على الله، حين يُسألون ماذا فعلتم في قضية النِساء المُختطفات؟ وأي سياسة ستنجيهم من عقاب الله على خذلان دينه بهذا الشكل الذى لا يقبله الرجال، لا نقول المسلمين! وهذا الأمر يلقى بظلالٍ كثيفة على جدية هذا الحزب، وسياساته، إذ كيف يثق الناس أن ممثليهم يمكن أن يقوموا بحق المساءلة إن أصاب أحدهم مكروهاً، وأن هؤلاء لن يلعبوا لعبة السياسة غير الشرعية، فيخذلونهم حين يحين حين النصرة. ولابد أن نسجّل هنا أن مفتي الإخوان عبد المنعم البر، قد أفتى وقت الإنتخابات المزيفة بوجوب الإنتخاب على اساس أن عدم الإقتراع هو "تولى وقت الزحف" أنظر مقالنا http://www.tariqabdelhaleem.com/new/Artical-453 ! إذن ليسائل الإخوان، والحديث إلى شبابهم خاصة، أيكون التخلف عن الإشتراك في إنتخاباتٍ مزيفةٍ، كما عَرَف تلميذ الإعدادية للوهلة الأولى، وعرفوا هم حقيقتها في دورتها الثانية، أيكون تولى يوم الزحف، ولا يكون صَمت القبور إزاء مسألة ولاءٍ وعزةٍ، تولى يوم الزحف؟ أي فقه هذا يا إخوان؟

الأمر إذن أمر معرفةٍ بما يجب على القوة الإسلامية تحقيقه، وما هى الأهداف التي يجب الوصول اليها شرعاً وعقلاً في دولةٍ مسلمةٍ، وما هي المصلحة من التقوقع وإختزال النفس في هذه المرحلة، والتي فيها الحركة الإسلامية اقوى ما كانت، وأرسخ قدماً مما ستكون. ولهذا وجدنا الإخوان تراجعوا عن نسبة ال30% إلى 50%، لمّا وجدوا أن حدّ الإختزال ليس له أي مبرر، وأن الفرصة المُواتية قد لا تعود مرة أخرى.

أسئلة تجعل المراقب لهذا الحزب الوليد لا يعرف إن كان حزباً إسلامياً، أم حزباً "مدنياً" على قصد العلمانيين بالمدنية. والأهم أنها لا تخلق قدراً من الثقة، إلا عند عوام المتدينين ممن يسير وراء الشعارات وينبهر بالعبارات.

العقلية التي كانت تدير حركة الإخوان في العقود السابقة، يجب أن تتغير، وممارسة العزة يجب ان تكون واقعاً على الأرض لا شعاراً على الورق. وليعلم الإخوان أن نصرَهم نصرٌ للإسلام والمسلمين، بلا تعيين أو تحديد، كما كان أذاهم، وأذى منتسبى بقية الإتجاهات، كانت شوكة في حلق كلّ مسلمٍ. ومن هنا وجبت علينا النصيحة في هذا الوقت، ووجب علي قيادات الإخوان الإستماع، حتى لا يصدق ما أشيع من قبل عن مبدأ التصويب المُطلق لمكتب إرشادهم. ونحن، مع كل مسلمٍ في إنتظار الجواب.

الخيارُ الإخوانيّ .. دينٌ أم سِياسة! 12 مايو 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا تزال مواقف "الإخوان المسلمون" تثير تساؤلاتٍ، تحمل مشاعر الحِيرة والغَضب والقَلق بين أبناء الشعب المسلم، بإتساعه الذي يتجاوز الإخوان وغيرهم من التنظيمات. وما ذلك الغَضب، وما تلك الحيرة، إلا لأن الإخوان يُمثلون غالبَ التيّار الإسلاميّ الذي يدافع عن شَريعة الله، وعن عقيدة المُسلمين في مِصر، "أو هكذا قالوا".

وهذه الإدعاءات لا تصْمد لحظاتٍ أمام التصرّفات التي نراها على أرضِ الواقع ، بما يحمِله هذا الواقع من غيابٍ كامل في قضايا غاية في الحَساسية، ومن تصريحات صَادمة لمتحدِثهم العِريان، تُتعارضُ مع أبسط قواعد الولاء بين المسلمين، غير مواقفهم السياسية العديدة التي لا تعكس إلا خللاً في فهم الإسلام، وطبيعته وشريعته، بل وتشكك في قدرة الجماعة وجدواها في تقديم تغيير إسلاميّ سنيّ طاهرٍ نَقيّ، لا يعرِفُ ثقافَة التلوّن والإغضَاء والهَوان والتبَعّية، مهما حَمَلت من أسْماءٍ مُوهِمة، أو صَدَرَت عن فتاوى تخدمُ نتيجَة مُحدّدة.

ويكفي الإشارة إلى ما كان من موقف الإخوان في ذلك التدسّس بمقابلة عمر سليمان، إبان وقت الثورة، وهو الموقف الذي، لو أنصَفَ المُنصفون، لرَموه بالخِيانة العُظمى، ولوَضَعت جَماعتهم على رأسِ القائِمة السَوداء، ولو إتخذه أي تجمعٍ آخر لرميناه بكلّ قبيحٍ وذميم. ثم، يأتي موقف هذه الجماعة من قضية المُسلمات المُختطفات من قبلِ الكنيسة، وهي قضية مَركزية لا يُستهان بخطورتها على الساحة السياسية أو العقدية، سواءاً في بعدها الدينيّ الشرعيّ الذي هو الأساس والأهم، أو في إطارِ التركيبة الإجتماعية المصرية، ورَسم شَكلِ العِلاقاتِ بين طَوائِفها في مُستقبل الأيام على أساسٍ واضحٍ شرعاً وسياسةً، أو في إظهار حقيقة القوة التي تمثل الغَالبية في الشارع المصريّ، لحفظ التوازُنات فيما يأتي من أيام.

وقد خرج د. محمد مرسى، من قيادات الإخوان، متحَدثا على برنامج "آخر كلام"، مع العِلماني اللادينيّ علاء الأسوانيّ، رادّاً على تساؤل يسرى فودة بشأن غياب تخلّف الإخوان عن أي تعليق بشأن أحداث إمبابة، بما لا يبرر مثل هذا التخلف على الإطلاق! قال إن الأحداث غير مقبولة، وأن الدولة بها نيابة يمكن الرجوع اليها في مثل هذه الأحوال! ونسي سيادته أنّ الكنيسة قد اختطفت غير عَبير من الفتيات اللاتي أسلمن قبل ذلك، وكاميليا ووفاء ليستا بقضيتين غائبتين، بل لم تتمكن النيابة، ولا الأمن بكامِله، أن يُنفذ قرار إحضار كاميليا للمثول أمامها!! فإى نيابة يقصدها الرجل؟

المُشكِلة مع الإخوان أنهم يريدون أن يكونوا مُمثلين للإسلام، تحتَ عَباءة التحضّر العِلمانيّ وبإستخدام أساليبه في التعامُل، بل وباستعارة مفاهيمه في التصوّر، وهو أمرٌ لا يستوى عند العقلاء، وهو أيضاً ما جعل الإخوان كمن وقف على السُلم، لا هم إسلاميون سُنيون أنقياء، ولا هم علمانيون لادينيون أدعياء. وهذا المَوقف هو الذي جَعل الحيرة والإضْطراب والتناقض بين ما يتوقعَه العَالِمون بما يَجرى، وبين ما يرونه ويستمعون اليه في الخِطاب الإسلاميّ الإخوانيّ، ودعْ عنكَ أمرَ العَوام.

الظاهرُ من الخِطاب الإخوانيّ هو التراجُع والإنحِناء أمام التيار العلمانيّ، وهو بالتالي ما يسمح لهذا الإتجاه بالإستقواء والتعدّى، بل بالتعبير عن أفكارٍ ومفاهيمٍ تضاد الإسلام دون أي ردّ شرعيّ قويّ حاسم، كما حَدَث في ذلك اللقاء ذاته، حين نقدَ اللادينيّ الأسوانيّ عن آيات الله في كفر القائلين بالتثليث، فقال مرسى ، تَمَشّياً مع سياسَة الإنزواء الإخْوانيّ، "ومن قال أنّ

الأقباط في مصر يقولون بالتثليث!؟" فأخرجهم عن صفة الكفر بما لم يدّعونه هم أنفسهم! هذا بالضبط ما نقصِد اليه، من أنّ سياسة الإنسحاب الإخوانية تؤدى إلى إستدراج الإخوانيّ للقول بمرفوضاتٍ شرعية وكوارث عقدية. وهو ما يُشككُ في قدرة الإخوان على تمثيل المُسلمين، أو إن شئت، الإسلام، في المَرحلة القادمة.

وشرح د. محمد مرسى رأي الإخوان في عدم رؤيتهم، كحِزبٍ وجَماعة، صِحّة ولاية القبطيّ والمرأة، إلا إنهم، في إطار الدولة المدنية (العِلمانية)، لا يمانعون من هذا التنصيب إن وقع تحت مِظلة الدُستور، وأقره القانون.

وقد يمكن أن نفهم ذلك الرأي في إطار النظرة السِياسية التي ترى أن لا سَبب للمُواجَهة، إذ إن الدستور سَينص حتماً على تأييد الشريعة، بإعتبار أن غالب الناخبين من المسلمين المتدينين، وأقليتهم من القبطِ أوالمُسلمين اللادينيين العِلمانيين. وهذا يعنى بالضرورة أنّ الدستور والقانون سوف يكونا مانعاً من تجاوز الشريعة. إلا إننا لا نرى صحة هذا الضعف والتنازل في وقتٍ فيه المسلمون أقوى ما يمكن أن يكونوا. وهذا لا يعنى سبّ الآخرين والتعدى بالقول. بل يعنى الصدع بالحقّ، الذي علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، حين صَدَعَ بلا إله إلا الله، دون مداهنة ولا توسط ولا مُصانعة، ولا حديث عن قبول الكفر إن أقرته قريشٌ ورضيه الملأ! وهو التصور الذي نختلف فيه مع، وعن، الإخوان، فالحقّ لا مداهنة فيه، والخيار بين أن تقول الحقّ أو أن تصمت، والسياسة هي المُداهنة والمُصَانعة مهما أراد مُمارسوها أن يَبعُدوا بها عن حقيقتها.

ثم، تصريح العريان بشَأن استشهاد الشيخ أسامة بن لادن، وهو التصريح الذى صَدم كافة المُسلمين المُتدينين، بل وصَادم قواعد الوَلاء الشرعيّ في الإسلام، حين ساير الغرب في إسناد الإرهاب للشيخ أسامة، وتناسى، في خضم سياسة المسايرة والإنحناء، أنّ أسامة كان رمزاً لمقاومة الإحتلال الشيوعيّ ثم الصليبيّ، ورفض التدخل الصليبيّ في شؤون المسلمين ونهب ثرواتهم. نسى العريان أنّ السياسة الإخوانية في صَدد الإشتراك في البرلمانات المزيفة الكرتونية قد أثبتت فشلاً زريعاً مريعاً معيباً خلال الثلاثين سنة الماضية، وأن وسيلتهم في التغيير أثبتت عدم جدواها، إذ لم يكن لهم في تحريك الثورة، بشهادة الجميع، ناقة ولا جمل.

ولا يصحُ بحالٍ من الأحوال أن يَعتذِر الإخوان، أو أن يُعتَذَرُ للإخوان، بأن هناك قوى كثيرة متربصة بالإسلام وبهم، فرغم صِحة هذا القول، إلا أن الردّ لا يكون بالإنسِحاب والتلّون والضعف في وصف الإسلام وهويته، بل والخلط والخطل فيه، ونسيان قول الله تعالى: "ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَـٰنًا وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ" آل عمران 173، وقوله عزّ من قائلٍ "خُذُواْ مَآ ءَاتَيْنَـٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُواْ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ" البقرة 63. والأخذ بالقوة، يعنى القوة في الأخْذ، لا بقوة السلاح فقط التي لها محلها وفقهها لكن بقولة الحق في موضعها دون مواربة. فهو أمرُ الله سبحانه الذي يتجاوزه الإخوان خطأً أو تأويلاً.

الأزمة في مواقف الإخوان تتمثل في أمرين لا ثالث لهما، أولهما ضَعف المَرجعيّة الشَرعية وقدرة إستنباط الأحكام، والخلط بين الدليل الشَرعيّ الصَحيح، وبين مبادئ المصلحة المُرسلة في مَواضعها، ومن ثم في رَسم حدود ما يُقال وما لا يُقال، وما يُفعل وما يُترك، ومحاولة صبّ الإسلام في قالب مفهوم الدولة المَدنية (العلمانية). وثانيهما، الضعف في المواقف العَملية وإيثار الفِرار من مُواجَهة أيّ إتجاه من الإتجاهات المُعادية للإسلام، وهو ما يعكس إنعدام الثقة في النفسِ أولاً، وفي قوة القاعِدة الشَعبية المُسلمة التي أثبتت وجودها على السّاحة ثانياً.

الضَعفُ، إذا، هو السّمة العَامة التي يمكن أن نفسّر بها مواقف الإخوان وتصريحاتهم. يفتقد الإخوان إظهارالثقة بالله، وممارسَة الإعتزاز به وبدينه، وأخذ ما أتاهم الله بقوة. وهو أمرٌ لا يلزم فيه التصريح، بل يثبت من المواقف العملية لا أكثر.

ثم ندعو الله سبحانه أن يرشد الإخوان إلى صالح القول والعمل، فإنهم قوةٌ للإسلام ولا شك، لكنها قوةٌ تفتقدُ صِحَة التوجّه والتوجيه.

السلفيون .. ولاءٌ وذِمة 25 مايو 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

سألنى أحد الإخوة من قرائنا الأعزاء، عن حقيقة موقِفى من الدّعوة السّلفية، بعد أن قرأ عدداً من المقالات التي حَملتُ فيها حَملا شديداً على بعض دُعاتها، وعلى بعض مواقفها، ومواقفهم.

وأبدأ بأن أقرر أن الدعوة السلفية، كما أراها، وأحب لها أن تكون، هي أولا محبة الله سبحانه ودينه ورسوله صلى الله عليه وسلم، ثم فهم هذا الدين على منهج صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين والسلف الصالح من أهل القرون الثلاثة الفضلى، ومن تابعهم من أهل السنة والجماعة إلى يوم الناس هذا، واتقى الوقوع في بدعة عقدية أو كبائر عملية. ثم العمل على إقامة هذا الدين في النفس والمجتمع قدر المستطاع.

فكلّ من ذهب هذا المذهب هو عندنا مُسلمٌ سنيّ، أو سلفيّ، أو ما شئت من هذه الإشتقاقات، التي لا تُعَبّر عندنا إلا عن الإنضِواء الضّمنيّ تحت المِظلة العامة لأهل السنة والجماعة. وكلّ من ذهب هذا المَذهب هو عندنا أخٌ في الإسلام، له علينا حق المناصرة وأحكام الولاء والبراء، والحبُ في الله، والمودة والتراحُم، بلا تحفظ.

أما وقد بيّنا هذا الأصل، فإنه من المتفق عليه أنّ كُلّ يؤخذ من كلامه ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم، إلا إنه من الواضح أنّ هذا الأصل، وإن حاز قبول الجميع قولاً، غير معمول به في واقع الأمر وعلى أرض التعامل بين عدد من الدعاة وأتباعهم. فقد وقع عدد من الأتباع في الخلط بين حرمة وقدسية الموضوعات التي يتحث فيها بعض الدعاة، كعلم الحديث الشريف الذي يعتنى بأشرف ما تحدث به البشر، وبين حرمة وقدسية الآراء التي يتبناها هؤلاء الدعاة. وهو خلطٌ أدى إلى كثيرٍ من التعصُب الأعمى، بل وتبنى الفتاوى الخَاطئة، والتنَكب عن الطريق السَويّ، خاصة فيما يتعلق بأمور السِياسة وإدارة شؤون الحُكم.

وقد كان من أهم ما وقع فيه <u>بعض</u> الدعاة الذين ينتمون لتيار "السّلفيون"، في خطإ شَرعِيّ يتعلق بحقّ الناس في السَعيّ للقضاء على الظلم وتحقيق الحُرية. ولو أن هذه الفتاوى صدرت في واقع غير واقعنا، لم تكن بذات بالٍ، كأى إختلاف فقهيّ عاديّ، لكن هذه الفتاوى لم تخرج في زمن الجوينيّ أو ابن حجر رحمهم الله، فتكون تاريخاً من التاريخ يرجع فيه الباحث والفقيه إلى دراسة واقع عصره، بل تصدر في واقعٍ يعصِفُ به الظلم والطغيان والفساد والكبت واللادينية، والذي بلغ ذروة السُوء حتى فاضَ الكيلُ بأبناء الشَعبِ، فخرجوا مُسالمين يجأرون بطلبِ الحُرية والعَدل والصدق والأمانة والإستقامة.

ولست بمُعلقٍ على هذه الفتاوى من الناحية الفقهية البَحتة، أو من ناحية الخَطأ في تطبيق مناطاتها، أو في خطورة آثارها ومآلاتها، فقد فعلت هذا في مواضع أخرى، ولكم أردت هنا أن أقرر ان الموقف الذي وقفه هؤلاء الدعاة، كان موقفاً يجب أن يُبيّن خطؤه دون مواربة أو مُمَاحكة، إذ هو يتعلق بمستقبل المُسلمين، بل والإسلام ذاته في هذه البقعة، وفي المنطقة كلها.

حين يخرج شيخٌ داعيةٌ له في قلوب العديد من الشباب رصيدٌ كبيرٌ من الثقة والإحترام، فيسُبّ المُتظاهرين، الذين يهتفون باسم الله والله أكبر ويَصْطفّون للصلاة في وجه مَدافع المياه، ويصِفهم بأنهم مَخابيلٌ يصرُخون في الشوارع دون عقل، وأنهم من سُوء الدين بحيث لو أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه تحدث اليهم طالباً عدم المُطالبة بالحرية والكرامة، التي هي المقصد

الأعلى لأحكام الشريعة، لرفضوه! حين يكون هذا خطابٌ دعويٌ من شيخ سلفيّ، وجَبَ صدّه وردّه، قبل أن يبلغ قصْدَه، وقبل أن يسئ إلى كلّ ما هو سَلفيّ أو إسلاميّ في عقول الناس الذين هم أصلاً مادة الدعوة السّلفية، ومصدر نمائها.

وحين يخرج شيخٌ آخرٌ، سلفيٌّ داعية، من المَشهود لهم بالزهد والعِفة والرَغبة عن الدنيا، فيُقحِم نفَسَه في فتاوى تتعلقُ بالسِياسة الشرعية، قائلا – على عهدة إحدى الصحف الإلكترونية - إنه لم يكن من الصَحيح شرعاً أن تخرج الجماهير إلى الشَارع ضِدّ الطاغية مبارك، لأن التحرش بالفتيات حرام! فلا نعرف والله أيهما أولى في الشريعة تقديماً، التحرُش المُحتمل وقوعه لعدد محتملٍ من الفتيات، أم الإبقاء على الظلم والفساد والقتل والإعتقال وحبس كلمة الدعاة عن نشر كلمات الله سبحانه؟ وعلى أيّ قاعدة أصولية أو فقهية مما يدرّسه الشيخ في الأزهر، إعتمد في هذا القول؟ كما لم يقدّم الداعية المُبجّل أية وسيلة أخرى بديلة للتخلّص من هذا القهر وتحقيق مقصد الشريعة الأعلى في تحرير الإنسان.

مثل هذه الإجتهادات، ومِثل هذه الفتاوى، هي التي يجب أن تخضعَ لمراجعةٍ شرعيةٍ كاملةٍ في إطار الدعوة السلفية، مراعاة للمناط الواقع، خاصة بعد أن أقرّ بعض دعاتها أنهم أخطئوا بعدمِ ضمّ قواهم للشعب المُسلم الثائر "سلمياً"، والباحث عن العدل والحق والحرية والطهارة، وقت الحاجة. يجب على القائمين على هذه الدعوة أن يخرجوا بمراجعاتٍ تقرّب بينهم وبين الناس الذين يسْعون لجلبهم إلى الحق، ولن يكون هذا بمثل هذا الخطاب المُخَذل للهِمَم، الداعي إلى التثبيط والركون إلى الظالمين.

وهاهم دعاة أهل السنة والجماعة، الذين يشتركون مع إخوانهم من "السلفيون" في غالب ما يذهبون اليه، أصولاً وفروعاً، قد جنحوا إلى جانب الثورة، ونصَروها حتى أصبَحت واقعاً على الأرض ينعم به كلّ مسلم، بما فيهم، وعلى رأسهم، شباب السلفية ودعاتها، دون أن يقايضوا أو "يسايسوا"، كما فعل بعض المُنتمين لحركات إسلامية أخرى.

"السلفيون"، إذن، هم أحبابنا، لكن الحقَ أحبُ الينا من أيّ أحدٍ، ووالله لقد نشأنا نشْأة لا تقبل المُمَاحكة، ولا المُداهنة ولا المُجاملة في دين الله، ولا السُكوت عن الباطل، من أي مصدرٍ جاء.

لكن، يجب أن يكون مَعلوماً أننا ملتزمون بالدفاع عن إخواننا، من السلفيين، أو من الإخوان المسلمين، ضد هذه الهجمات الشرسَة من وسائل الإعلام، المُوجّهة من اللادينيين المتسترين وراء أسماءٍ مُسلمةٍ. فهى دعواتٍ تجتمع على كراهةِ الإسلام، وإبعاده عن الحَياة وإلغاء مَرجعيته في الدولة والمجتمع.

"الدستور بعد البرلمان" .. شعار الثورة الثانية 25 أبريل 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

أبرأ إلى الله أن أكون مضلاً أو سبباً في ضلال. ذلك أنني قد دعوت ونصرت بشدة، الخروج يوم 27 مايو، من أجل أن نستكمل الثورة أهدافها، وأن تقتلع جذور الفساد مرة واحدة. لكن ما أراه من دعوة المغرر بهم من شباب الثورة، أو من ينتمون عقائدياً لدين العلمانية اللادينية، يدعون شعار "الدستور أولاً"، فهذا ما يجب الحذر منه أشد الحذر.

إن القصد من الدعوة إلى الخروج يوم 27 مايو، وهو ما نصرناه في مقالنا على صفحة هذا الموقع "27 مايو .. وحَتمية الثورة الجَديدة"، كان واضحاً صريحاً، أمره هنا حتى لا يشتبه فيه أحد:

1. عودة العَسكرُ إلى ثكناتِهم، فليس مَحلهم حُكم البلاد وسَنّ القوانين، ومراجعة كلّ ما صدر عنهم من تشريعات، ليمكن ضبطها بميزان العدالة.
2. تشكيل مجلس رئاسيّ مدنيّ، يمثل الغالبية، ويتكون من أربعة مسلمين (حقيقة لا بطاقة)، وعلمانيّ واحد، وقبطيّ واحد، وعضوية عَسكريّ كمراقبٍ بلا صوت (يصح شرعاً في المجلس أن يكون من أعضائه غير مسلم كالقبط والعلمانيين، على أن تكون غالبيته مسلمة، إذ المَجلس استشاريّ مؤقت، خلافاً لمنصب الرئاسة الذي لا يصِحُ إلا لمسلم،)
3. إسقاط حُكومة شَرف، بعد شهرٍ من تاريخه، وإختيار من يقدر على تعيين الشُرفاء في كافة الوزارات، وتغيير كل طاقم الوزراء والمُحافظين وعُمداء الجَامعات والمَحليات والإعلاميين بكامل طاقمهم، ورؤساء المؤسّسات والهيئات الحرجة، واستبدال السفراء. ثم يكون دور كلّ وزير أن يبدّل الطبقة الثانية والثالثة في وزارته بأسرع وقت ممكن.
4. إيداع المجرم حسنى وعائلته في سجن حقيقيّ، دون أي تمييز، وإيقاف المُسلسل الهزليّ في محاكمة الفاسدين، وإرجاء محاكمتهم الفعلية ستة أشهر، حتى يتم تطهير النيابة العامة، ووزارة العدل، وضمان عدم تدخل الجيش في سير هذه المحاكمات، كما يُفعل الآن، وإلا ستصدر أحكاماً ببراءتهم، ثم لا يمكن محاكمتهم مرة ثانية على نفس التهمة.
5. إطلاق سراح الثوار المعتقلين حتى الآن .. (شئ يجنن والله أن يُعتقل الثوار ويطلق سراح الفاسدين .. عجبى!)

أما أن يخرج هؤلاء المُغرّر بهم، أو هؤلاء اللادينيين ينادون بأن الدُستور أولاً، فهو مُخالفٌ لما صَوّت عليه الشَعب أساساً، ولما يمليه منطق الأحداث، ولما هو في صَالح الدولة المُسْلمة وغالبية أهلِها أولاً وقبل كل شيئ.

كيف يتمُ إنتخاب مئة مُمثل لتدوين دستور البلاد؟ وبأية آلية؟

1. إن كانت بآلية الإنتخابات البرلمانية لتحقيق مبدأ الأغلبية، فهو إذن مضيعة للوقت والجهد، إذ تتكرر الإنتخابات مرتين.

2. وإن كانت بالترشيح، فهذه هي عينُ الديكتاتورية التي هَربنا منها، أو كدنا.
3. وأن كانت من خلال هذه المؤتمرات "المتآمرات"، التي لا تمثل إلا العلمانية اللادينية، من دون شخصية مسلمة واحدة، والتي ظهر فشلها، كلها، من أول جلساتها، فهذا أمر لن يقبل به المسلمون، مهما بلغت بهم الغفلة.

يجب أن يكون واضحاً أن هذه النقطة خط أحمر، دمويّ الحُمرة، لن يتركه 78% من الشعب يمر دون قتالٍ في سبيله، وعلى هؤلاء الداعين له، سواءاً من مغفلي المسلمين، أو من اللادينيين والأقباط، أن يعوا ذلك تماما، دون خلجة من شك فيه.

هذا المَطلب الذي يُطالب به ما يُدعى "إئتلاف شباب الثورة"، والذي يظهر أن فيه من العناصر اللادينية الكثير، يحمل هذا الشعار ممثلاً نفسه، والحفنة التي معه. ويجب على كلّ مسلم أن يخرج في هذا اليوم منددا بهذا الشعار الخبيث، ومنادياً بالمطالب التي تضمن تحقيق أهداف الثورة التى رعتها وحمتها الغالبية المسلمة، وبغياب الغالبية القبطية التابعة لكنيسة نظير جيد.

أكرر واشدد أنّ هدف الثورة الثانية هو تدارك ما تهاونت فيه الثورة الأولى من ترك الفساد في مكانه يعمل، والرجوع إلى البيوت بمجرد إختفاء المخلوع من الصورة، لا حتى محاكمته أو حبسه. الغالبية تطالب بحقها الشرعيّ في الثورة، لا أن تسلمها إلى من لا دين له، يعبث فيه كما يشاء، يريد أن يُعلى ما تقيأه عقله على شرع الله المُحكم. ويكفى النظر إلى وجه ذلك المرتد الخبيث عمرو حمزاوى، الذي قدمته أجهزة الإعلام على أنه المفكر الإصلاحيّ السياسيّ، والذي ترى له في كل مستنقعٍ بعرة، لتعرف أنّ هؤلاء لا يريدون ببلادنا إلا شراً متخفياً في ثيابِ التقدمية والتحررية.

لقد عفا الزمن على كل تلك الخبالات الفكرية التي تفرزها عقول البشر، من ليبرالية وشيوعية ورأسمالية، بعد أم ثبت فشلها إقتصادياً لما شاهدناه من إنهيار الإقتصاد العالمي الذي يعمل في رحابها، وسياسياً بعد تفكك السوفييت، وفشل الولايات المتحدة في قيادة الدنيا كما كانت تسعى، وإجتماعياً لما نراه من فسق وعهرٍ وإباحيةٍ وشذوذٍ، ضجّ من آثاره الغرب، ولم يرتضيه إلا أمثال عمرو حمزاوى وإيناس الدغيدى، لعنهما الله معا.

الثورة لا تُطالب "بالغضب" من مَطلبِ الأغلبية، التي صَوّتت عليه بالفعل، والذي قد يكون الحَسَنة الوحيدة التي لا تزال تراوح في ميزان حَسنات المجلس العسكريّ، تمنعه من التطبيب إلى الحضيض، بل الغضب، لمن سأل عن سببه من الإخوان، هو من إستمرار الفسَاد حاكماً للشارع المصريّ، ومن التباطؤ المتواطئ الذي تراه ممن بيدهم الأمر في إنهاء معركة الهدم لما كان، وبداية معركة البناء المرتقب. الغضب من الخلط المقصود بين البناء والهدم، والذي كما بينا من قبل لا يقود إلا إلى الإضطراب والتشويش والتمييع، كما نرى ما عليه الساحة السياسية المصرية، والعدل المصريّ، والأمن المصريّ، والإقتصاد المصريّ، والتعليم المصريّ، والإعلام المصريّ، و"ربنا يستر" على الإنتخابات المصرية.

لا، ثم ألف لا لتقديم الدستور قبل الإنتخابات .. وليأخذها منا كلّ لادينيّ علمانيّ.

الإسلام .. والدولة المِصرية الوَليدة 09 يونيو 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

في سياق الحديث عن مصر المستقبل، استوقفتنى آية الأحزاب "يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا" الأحزاب 1. تأمّلت الآية الكريمة، وتوجيه الله سبحانه لرسوله صلى الله عليه وسلم بالحذر من طاعة الكافرين والمنافقين. وما شدّني إلى هذه الآية هو ذلك التحذير الذي أتي في وقت ميلاد الدولة الإسلامية في المدينة، حيث انتشر فيها اليهود من أهل الكتاب، والمنافقين المناوئين لدولة الإسلام وحكم الإسلام وشرائع الإسلام.

ففي السنة الخامسة من الهجرة الشريفة، والتي تمثل إنفصالا بين قوى الشرك الخالص، وقوى الإسلام الوليد، وجد المسلمون أنفسهم في وسط معمعة تتضارب فيها العقائد والأفكار أشدّ مما تتقارع السيوف والرماح. كانت اليهود من أهل الكتاب تعيش في وسط الغالبية المسلمة، بما تحمله من كره وحقد على النبي صلى الله عليه وسلم الذي بعث من غيرهم، وعلى المسلمين الذين وضعوهم في مَكانتهم، رغم الحِرص على الوفاء لهم بعهدهم. ثم ما عدد من المشركين من عباد الإصنام والوثنيين، سواء من خارج المدينة، حيث أحاطت بهم جحافل الكفر، أو من داخلها ممن نافق وتخفّى بكفره.

كانت المدينة آنذاك تضْطَرم بالمؤامرات التي تحيكها كلّ هذه القوى المتعَاضدة ضد الإسلام. يقول سيد قطب رحمه الله في الظّلال تعليقاً على هذه الفترة: "ولهذه الفترة التي تتناولها السورة من حياة الجماعة المُسلمة سمة خاصة، فهي الفترة التي بدأ فيها بروز ملامح الشخصية المُسلمة في حياة الجماعة وفي حياة الدولة، ولم يتم استقرارها بعد ولا سيطرتها الكاملة. كالذي تم بعد فتح مكة ودخول الناس في دين الله أفواجا، واستتباب الأمر للدولة الإسلامية، وللنظام الإسلامي .
والسورة تتولى جانبا من إعادة تنظيم الجماعة المسلمة , وإبراز تلك الملامح وتثبيتها في حياة الأسرة والجماعة ، وبيان أصولها من العقيدة والتشريع ، كما تتولى تعديل الأوضاع والتقاليد أو إبطالها ، وإخضاعها في هذا كله للتصوّر الإسلامي الجديد. وفي ثنايا الحديث عن تلك الأوضاع والنظم يرد الحديث عن غزوة الأحزاب , وغزوة بني قريظة , ومواقف الكفار والمنافقين واليهود فيهما , ودسائسهم في وسط الجماعة المسلمة، وما وقع من خلخلة وأذى بسبب هذه الدسائس وتلك المواقف. كما تعرض بعدها دسائسهم وكيدهم للمسلمين في أخلاقهم وآدابهم وبيوتهم ونسائهم."

ومن هنا برزت أهمية التأكيد على عدم الإلتفات إلى ما يشيعه الكفار، من أهل الكتاب، والمنافقين من مُشوّشات للفِكرة الإسلامية الصّافية، ومُعكراتٍ للتطبيق الإسلاميّ الصحيح، وإلى مداومة السير على السنة النبوية في الحذر من إختلاط المفاهيم وتدليس الأسماء والمسميات، فإن في السمع لهؤلاء جرمٌ مضاعف، جرم السماع، ثم جرم الإتباع إن حصل.

وقد يهيؤ للبعض أن هناك مسافة من السماح يمكن للمُسلم أن يتحرك فيها تقارباً مع "الكافرين والمنافقين"، خاصة في دولة ضعيفة وليدة، تأمل أن تجد المساعدة من أي جهة كانت ، ومن أى طريق جاءت، لكن أمر الإسلام، أمرٌ مخالف لمثل هذا

التحسس والتدسس. فكان أمر الله سبحانه بالثبات على المفارقة التامة في المفاهيم والأفكار والمُصطلحات، التي تشبّه عليهم الطُرق، وتطبب الموازين، وتشوش على الحق بالباطل، وتخلط صفاء الصالح بالعاطل.

تلك الزوائد الدودية الفكرية، التي تنعت نفسها بالفكر، تدليساً وإغتصاباً، هى نتاج طبيعيّ لقوى الشر التي تتربص بالخير القادم، وتنشط لصدّ الحق الزاحِف، في أي مُجتمع ساد فيه الباطل وعشّش، ثم إذا بالنور يأتي وينتشر. فكما حدث ذلك في دولة المدينة الوليدة، نراه يتكرر في دولة مصر، التي ما أن رفع ابناؤها الغشاء عن البلاء، بالثورة عليه، حتى تمغصت حياة قوى الظلام من الكافرين، سواءً العلمانيين اللادينيين، أو أهل الكتاب من العملاء للقوى الخارجية الذين يهيجون الغرب على مصر، أو المنافقين الذين يتدسّسون الآن بين المسلمين، يحاولون أن يغيروا "لغة الخطاب" للعامة، حتى يكون كفرهم أكثر قبولاً وأنقع سمّاً.

ليس عجباً أن الميلاد يختلط فرحه بالدم والبكاء، وببقايا الفساد المتراكم في الباطن، تزحف خارجة من وكرها، تلطخ وجه الوليد، وتكسيه الدماء والمخاط، وكأنها المحاولة الأخيرة لإفساد الفرح بقدوم الوليد، الذي ما أن يتطهر من هذا القَذر الملمّ، تجلى لأهله ما فيه من بديع صنع الله.

وعلى المسلمين اليوم أن يطهروا وليدهم، ويحذَروا من هؤلاء الكفار والمنافقين، فإنهم من الخطر بمكانٍ أن أنزل الله في خطرهم وحياً يُتلى، يُرجع اليه في كلّ عصر، فطبيعة هؤلاء لا تتبدل ولا تتحول، إنما ما يتبدل ويتحول هو رد فعل المسلمين على التدسس والتحسس والخداع والتدليس والنفاق، منهم من يخيل عليهم فيستمعوا، بل ويجاروا، ومنهم من يرى الباطل عارياً مجرداً من الحياء، فيقف له بالمرصاد.

اللهم أرنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلاً، وإن تشبه بالحق، وارزقنا اجتنابه.

حُكم المُشاركة في العَملية السّياسية في مِصر 18 يونيو 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

وصلتنى رسالة من أخٍ حبيب، عبّر فيها عن حِيرة الكثير من الشَباب في مَوضوع المُشاركة في العَملية السّياسية التي تجرى حالياً على أرض مِصر. وقال أنّ من هذا الشباب من قد زادت حيرته بعد ما ذكره الشيخ الحبيب الفاضل عبد المجيد الشاذليّ في ندوة حديثة عن رؤيته السياسية في الوضع المصريّ المعاصر، والتي أجاب فيهاعن أحد الأسئلة بشأن هذه المشاركة بأنه لا مانع منها ولا من تكوين الأحزاب. وذكرَ لي الأخ الحبيب أن من هذا الشباب من وصلت به نزغات الشيطان إلى تكفير الشيخ الشاذليّ!!!

ومقالي اليوم له شقان، الشق الأول في بيان حُكم هذه المُشاركة، والثاني دعوة لهؤلاء الغرّ من الشباب الذي يلقى دَلوه دون حبلٍ يوصله إلى شفا الماء، في بئر لا قرار له!

أما عن الشق الأول، فإن الفقيه يجب أن يعتبر أمران حين يُصدر فتوى ما في شأنٍ ما. هذان الأمران هما الحُكم الشّرعي الأصلي الثابت في هذا الأمر، إن كان له مثيلٌ سابقٌ، ثم المناط، أو الواقع، الذي تقع فيه هذه الفتوى، زمَاناً ومَكاناً وحَالاً.

والحكم الأصليّ في أمر التشريع بما يخالف شرع الله معروفٌ مقرّر، وهو الكفرُ البواح. والحكم الأصليّ المتعلق بالمشاركة السياسية في نظمٍ كفرية هو الكفر إن كان مع الرضا والإقرار، وهو التحريم والتبديع لمن كانت له شبهة تأويل في صحة المشاركة، لا في صحة الحكم. ومثال ذلك موقف الإخوان وموقف اللادينيين ممن يتسَمّى بأسماء المسلمين، في هذه المشاركة. فالإخوان لم يرتضوا الحكم بغير ما أنزل الله، وإن شاركوا لدفعِ مفاسد وجَلب مَصالح، حسب رؤيتهم التي لا حق فيها، وإن كانت تأويلا مُسوغاً لدفع شبهة الكفر. أما اللادينيون فقد شاركوا من واقع أنّه لا ضير في تبنى الأحكام الوضعية في عالمٍ تبدّل وتغيّر وأصبح لا يصلح للشريعة ولا تصلح له، وهو مناط الكفر الأكبر الناقل عن الملة.

وقد كنت من أشدِ المُعارضين للمشاركة السياسية في العقود السابقة، وإن لم أكفّر من فَعل هذا من الإخوان لوجود شبهة التأويل كما ذكرت، حيث أنّ نظام الحكم الذى كان سائداً نظامٌ علمانيّ لادينيّ، يشرّع بما لم ينزّل به الله به سلطاناً. وكانت المُشاركة في هذا البرلمان تقوية له وتثبيتاً لدعائمه، وإضفاءاً للشرعية على قراراته.

ثم انقلب الحال، وتغيرت الصورة، وتبدلت المعطيات التي تتعلق بإصدار الفتوى، وبقي حكم التشريع بما يخالف شرع الله كما هو، الكفر الأكبر. وما حدث في مصر كان تفكيكاً للهيئات التشريعية، البرلمان والشورى، وإلغائهما، وإن بقيت السلطة التنفيذية قائمة لأنه لابد منها لإدارة البلاد، وتصريف شؤون العباد. وبقي الجيش يفرض نفسه على المَشهَد السياسيّ، يتربص بالناس ويتربصون به، ويتحسس ثغرة يلتف منها حول إرادة الشعب في تحكيم الشريعة، وإن أعلن غير ذلك من رضوخه لحكم الأغلبية.

وأمر آخر أحب أن أوجه اليه النظر، وأن أؤكد عليه، أنّ الحديث عن حكم التشريع بغير ما أنزل الله شيئٌ، وحكم من شارك في مجالس تتبنى هذه القوانين الوضعية شيئٌ آخرن قد يتفقا في الفتوى بالكفر، وقد يختلفا، كما بيّنا، إن شاب التأويل محلّ المشاركة ولو كان فاسداً عن الغالبية.

إذن، نحنُ اليوم أمام دولة ليس فيها بناءٌ تشريعيّ إبتداءاً، بل تتناحرُ فيها قوى متقزّمة ضَئيلة لادينية ضد قوى غَالب الشَعب المُسلم، لتكوين النظام التشريعيّ الذي ستخضع له البلاد في المَرحلة القادمة. فإما أن نخلّي الساحة لهؤلاء، ونقول لهم: هاكم الفرصة، إختاروا ما تريدون أن يكون عليه الحكم في مصر، أو أن نقول كلمتنا في الصناديق، فإن لم يعملوا بها فليس حينئذ إلا البناديق.

القتال لتحكيم شَرع الله ضرورةُ حين تدعو اليه الحال، وتجتمع له الشروط الشرعية، لكنه ليس الطريق الأوحد لتمكين شرع الله في الأرض. فإن القَصدَ الشرعيّ هو إقامة شَرع الله، سواءاً بالسلم أو بالحرب، ولو تمكنا منه سلماً كان أفضل وأقل ضَرراً. وقد رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم أمهل أهل مكة عاماً في الحديبية، رَضى أن لا يحُج فيها البيت حفظاً لماء وجههم وهم كفارٌ، فحقّق صلى الله عليه وسلم القصد سلمأن لا حرباً. لكن ما أن أخلت قريشٌ بعهدها، لزم القتال.

من هنا فإن واقع اليوم ليس كواقع الأمس، ومصر تدخل عَصراً تشريعياً جديدأن إما أن تفوز فيه العلمانية اللادينية، أو أن يظهر فيه الإسلام وتعلو كلمة الله. ومن ثم، فإن فرض الرأي الشرعيّ – لا أقول الإشتراك – على الواقع المصريّ عن طريق الإنتخابات هو أمرٌ مشروعٌ، لا اقول واجباً، إلا إذا إعتبرناه من جانب ما لا يتم الواجب إلا به. ولا أدرى باي منطق يترك المسلمون صناديق الإقتراع لأمثال البرادعيّ وعمرو موسى وغيرهما ليعبثوا بالشكل التشريعيّ المرتقب في بلادنا؟

لكنى - مع كامل تقديرى لرأي العالم الحبيب الشيخ الشاذليّ - أجنحُ إلى التريث في أمر تكوين الأحزاب، إذ الصورة ليست ظاهرة على كمالها بعد، والمرجع التشريعيّ لم يحدد بعد، وأخشى إن دَخلنا معترك الأحزاب تحت هذه المظلة العميقن التي لم يظهر فيها بعد حقٌ من باطل، أن نُستدرج للسير على خطى الإخوان، إن لم تأتى النتيجة على وِفاق ما نريد لها من تحكيم الشريعة. لكنّ الأمر – أولاً وأخيراً – أمر إجتهاد فقهي لا أكثر ولا اقلّ.

ثم الشقُّ الآخر، وهو موقف الشباب الذي تجرأ على الشيخ الفاضل، فأقول، ما لكم انقلبتم على أعقابكم، حين رأيتم الشيخ يدلى بغير ما أحببتم من هوى أنفسكم دون علم؟ أكان الشيخ لديكم عالماً بالأمس، جاهلاً اليومن إذ لم يوافق إجتهاده رؤياكم، التي ما توصلتم اليها إلا بإجتهاده لكم في المقام الأول؟ أي إنتكاسٍ هذا؟ أيشبه اليوم البارحة، حين خرجت الخوارج مع عليّ لما وافق رأيه رأيهم في التحاكم إلى شرع الله، ثم خرجوا عليه لمّا رضِى بالتحكيم إجتهاداً، درءاً لمفسدة الحرب، وكان فيه الأصوب؟ أفيقوا هداكم الله، ولا تنتكسوا على أعقابكم، واعرفوا قدر علمكم وحدّ قدرتكم، ولا تزلوا فيما حذرتم منه الناس من قبل. وإلا فقد أتعبنا أنفسنا واستهلكنا أعمارنا فيما لا طائل فيه، وعوضنا على الله.

على هامشِ قضية المُشاركة السِياسية في مصر 20 يونيو 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

لم أتوقع أن يُحدث مقال "حكم المشاركة في العَملية السياسية في مصر" ردّ الفعل الذي أحدث. وقد جاءت تعليقاتٌ عديدة عليه، أسعدني منها كثيرها، وأقلقنى منها قليلها. لكنّ كثيرها وقليلها كانا دليلَ صحةٍ وعلامة تيقظٍ عند شباب الدعوة من المخلصين، نحسبهم. وقد أردت اليوم أن أزيد الأمر وضوحاً لدى من أقنعه الحديث، وأزيل ضَباب القلق عمّن لا يزال ضَباب القلق يُحبط رأيه ويشوّش على نظره.

ابدأ بالقول، نصحاً وإشفاقاً، أنّ الإسلام ليس فيه صاحب قولٍ معصومٍ إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو حقٌ أكيد، وأنّ الرجال يعرفون بالحق، وليس العكس، وهو حقٌ أكيد، ولكن ليس هذا مَدعاة لأن تأخذ نفس طالب العلم العزة بالإثم، فيعوّل على هاتين الحقيقتين في أن يَستخفّ برأى من سَبقوه على الدرب، ومن أرشدوه وهدوه في مَهدِ علمه وحَضَانة عقله، فإنّ في ذلك من الدَورِ ما فيه، ومن الخُلفِ ما يزيّفه ويَمحيه. والسؤال دائما مطلوبٌ والتبيّن مرغوبٌ، لكن بشروطه، ولا مانع أن يأخذ كلّ أحدٍ بما يراه حقاً، فإنه هو المسؤول عنه أولا وأخيراً، لكن الإحترام لازمٌ، والتوقير واجبٌ، وقد ظل الشَافعيّ ستة عشر عاماً يدرُس على مالكٍ رحمهما الله جميعاً، فلم يخالفه في رأي إلا بعد أن توفي مالك، وأثبت الشَافعيّ خلافه معه في أكثر من خمسين مسألة، ذلك هو أدب العلم دون زيادة تعليق.

وقد أورد علينا أحد المُعلقين إشكالاً، يحسبه كذلك، فقال إنه قد أصَابنا ما أصَاب مَشايخ السّلفية الإرجائية، وقد كنا ننكِر عليهم من قبل منعهم تلامذتهم من الإختلاف معهم. واقترح الأخ أن نضيف اسمنا استثناءاً من مقولة مالكٍ! ولولا أننى لست في شكٍ من إخلاص من كتب هذا الهراء، ما اعتنيت بذكره، لكنّ هذا الشباب أمانة يجب محاولة حفظها ما عَاوَنَت على ذلك. وما لم يدركه الشَاب المُسَفِّه، أنه يسوى بين نفسه وبين من هم على خطأ وباطل من الرأي، فتحذير من هم في ركب الحقّ من العُروج عنه لا يستوى ومنع من هُم في رَكب الخَطل من مُجانبته، لا يستويان، وإن شكّ هذا الشاب إنه على الحقّ، ، وتحذيره من مخالفته حقٌ، ومن تابعهم عليه أولى بالحق، فأولى به أن يرى لنفسه رأياً آخر، وهو مع الأسف ما يصِل اليه حال هؤلاء في غالب الأمر. ثم نشفق، والله، على صاحب هذا التعليق، فإنه لا مانع على الإطلاق من أن يُخَالف أي صَاحب قولٍ رأي نِدّه، إن كان نِدَّه، حِرصاً على نفسه من الزلل.

والموقف الذي تمر به مصر، هو مَوقفٌ، يذكرُني إختلاط الأمر فيه بما حدث أيام التتار، مَعكوساً، حين صَلى وقرأ القرآن التتارُ ونطقوا بالشهادتين، لكن استكبروا على تحكيم الشريعة، واختلط الأمر على الناس، أيقاتلون من نطق بالشهادتين؟
وإحتاج الأمر غلى بن تيمية ليبين لهم مناط الإسلام، ويبدد عنهم ضباب الواقع. واليوم، كالبارحة، يحتاج الناس، لا سيما طلبة العلم من الشباب إلى أن يتحَصّنوا برأي عُلمائِهم ومَشايخهم، فالسير في هذه الدروب التي تلفلفت مَساربها، وتشابكت وتشابهت

دُروبها، يحتاج إلى أكثر من إحاطة بقواعد عامة وأحكام أصلية وتعاريف مُجملة، تحتاج في كلّ آنٍ من يُنزِلَها مَنازِلها ويضَعها في مَواضِعِها، دون إفراط أو تفريط.

والآن، إلى الموقف الراهن، وقد بيّنت فيما سبق أن تحريم المُشاركة في إنتخابات إو مجالس ليس تحريماً عاماً لا يُعدل عنه في كلّ مكان أو زمنٍ أو حال، بل ليس في الشريعة كلها، بلا استثناء حُكم شرعيّ له هذه الصفة من الإستدامة، فشُرب الخمر وأكل لحم الخنزير يحِلان للضّرورة، بل والنطق بكلمة الكفر يحلُ إن تعرضت النفس للهلاك، بنصّ القرآن. إذن، الأمر أمر مناطٍ أولا وأخيراً، وقد كان مناط التحريم في العهود السابقة هو أنّ هذه المَجالس قد بُنيت وأسّست، ودّخلها وشَارك فيها من شَارك على أسُسٍ علمانية لادينية، تسوّى الشَعب بالله سبحانه. ثم حدث أن أسقطَ الله هذه المَجالس، إسقاطاً أصلياً لا كما يحدث في نهاية دورتها، بل حلّها وأسُسَها معاً، إذ لم يعد هناك دُستورٌ للدولة أصلاً،ولم يتوافق الناس بعدُ على عَقدٍ إجتماعيّ جديد. هي إذن ساحةٌ مفتوحة لمن غَلبَ، إما الإسلام، وإما العلمانية، التي تتمنى إنسحاب السّذج من المسلمين لتسيطر عليهم وعلى المجتمع إلى ما شاء الله. وهذا الغَلبَ لا يكون إلا بأحد التوجهات التالية:

1. أن يخرج المُسلمون إلى الشارع رافضين إجراء إنتخاباتٍ، ومطالبين المجلس العسكريّ بالإستقالة، وتعيين أحد من المسلمين لإدارة الدولة، فتكون الحرب الأهلية بلا شك، والتي سيواجه فيها "الإسلاميون" قُوى الجيش والعلمانية والقبط معا، علماً بأن جُلّ المسلمين من الأغلبية الصَامته، ستنأى بنفسها عن هذا الصراع، الذي تعرف بفطرتها أنه صراع لم تكتمل شروطه بعد.

2. أن يصمْت "الإسلاميون"، ويتراجعوا ويُحجموا، فلا يخرجوا مُعارضين، ولا يشتركوا مُصَوّتين، ، ويستمروا في نشر دعوة التوحيد، بينما يتولى البرادعي أو أيمن نور الرئاسة، وتؤول الوزارة إلى عمرو موسى ومن شابهه، ويكون عمرو أديب وزير الإعلام، ويعود فاروق حسنى وزيراً للثقافة.. إلى آخره من كابوسٍ نسأل الله تعالى أن لا يرينا تأويلَه أحياءاً. وبالطبع سيكون الجيش والأمن الوطني وراء الإسلاميين، يذيقوهم الأمرّين، إذ قد خسروا الساحة وهي مفتوحة مُمَهدة لهم، فلم تَعد لهم حُرمة ولا ذِمة، كما كانوا.

3. أن يدرك المسلمون أن الغَلَبَ المَطلوب، يمكن أن يأتي سِلماً كما يمكن أن يأتي حَرباً، والسِلم أولى وأحرى. وقد أشَرنا إلى ما لم يعلّق عليه أحدٌ، من موقف عُمر رضى الله عنه، من صلح الحديبية ومعارضته ومراجعته لرسول الله صلى الله عليه وسلم، الذي إختار طريق السِلم، حتى ظهر أنّ الحرب لابد منها ولا بديل عنها بعد وقعة بكرٍ وخُزاعة. وما حدث من الخوارج الذين خَلعوا علياً رضى الله عنه بنفسِ الحجة أنه لم يُقدِمُ على حرب معاوية رضى الله عنه، ورضى بالتحكيم والإقتراع، ورَفعوا القرآن، بكلمة حقٍ أريد بها باطل. وقد تقعّد في الأصول أنّ السلم مقدمٌ على الحرب، فحفظ النفس من أعلى المقاصد الشرعية، بل من الأصوليين من قدّمه على حفظ الدين، بدلالة إباحة النطق بكلمة الكفر، ولأنه إن عدمت النفس عدم المُكَلّف، فعدم الدين، إذ لا دين بلا مُكلفين.

وهذا الخيار ليس فيه تراجُعٌ ولا تعديلٌ على رأي نَصرناه سَابقاً، ولا افتئات على أمرٍ عقديّ، حاشا لله، فالأمرُ العَقديّ هو "عدم التحاكم إلى شرع الله"، وإنما المَجالس والبرلمانات وغيرها هي أشكال إجرائية، يتوقّف حِلّها وحُرْمَتها على ما أُسّسَت عليه. وقد ذكرنا أنه ليس هناك فتوى صالحة لكلِ زمانٍ ومكانٍ وحالٍ. وما إتخذته الإخوان أو السلفيون من رأي في السابق، لم يكن له سند من شرعٍ ولا واقع وقتها. والوضع القائم لم يكن له شبيه من قبل، فليس هناك بعد قواعد "للعبة" إبتداءاً، بل وضع قواعدها هو من حَق من يغلِبُ في هذا التصويت. والمُسلمون لا يصوّتون على تحكِيم الشريعة من عدمه، فقد قال الشعب رأيه في ذلك، وإنما يُصوتون على من سَيمثلهم في إرساء معالم الدولة حَسب الشَريعة التي إرتضاها الشَعب ابتداءاً، وأعلنَ عن رأيه فيها عَالياً.

ولا يشتبه قولنا هذا على أنه مبنيّ على قواعد المَصالح والمفاسد، فهذا ليس موردنا، على صحته فيما لم يأت فيه دليل عام يدخل تحته، إنما نحن هنا نُعمل النصّ الشرعيّ الأصليّ في طلب نصرة الشريعة وإعلاء تحكيم شرع الله في الأرض، سلماً أو حرباً، والعُدول عنه عُدولٌ عن فعل لا يتم الواجبُ إلا به. بينما كان تأويل الإخوان من قبل مبنيّ على ما إعتقدوه مصلحة، وإدراك هذا الفرق يحتاجُ إلى دقة نظر وقدرة على إدراك الفروق.

ثم إنه لو لم يكن أي من هذه التوجهات الثلاثة صالحاً، فليدلى لنا من يرى رأيا آخر بدلوه، إن كان من أهل السقاية، ويبين لنا ما يجب على المسلمين عمله بالحجة والبرهان، لا بالكلام والمُحاجة، وسننشره إن شاء الله، فإن في هذا فائدة للجميع.

اللهم ألهم شَباب الدّعوة القول الصائب والعمل المخلص والبصر بالحق في حينه.

ألا هل بلّغت، اللهم فاشهد.

الإخوان .. وشُعورُ الشَعب بالغثيان! 23 يونيو 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

الذى وَضُح للشّعب، وهو ما لا يعرفه مثل من تمرّس بالحَركة الإسلامية منذ أكثر من أربعين سَنة، أن حَركة الإخوان لا تطمَحُ إلا في تحقيق بعض مَنافع مؤقتة تتمثل في الحُصول على مائة مَقعد في البرلمان، وفتح بعض مَقرّاتٍ في أنحاءِ البلاد، لا أكثر من ذلك. أما عن مَصلحة الشَعب، فهى آخر ما تنظر اليه قيادات الإخوان التقليدية، أو تجْعله هدفاً لحَرَكتها.

ما لا أفهمه ولا يفهمه غيرى، هو لماذا هذا الإنبطاح والمَسْكنة التي تصل إلى حدّ الموالاة، التي يتخذها الإخوان سياسة، في تعاملهم مع العلمانيين اللادينيين والقبط، الذين استشرسوا وطغوا وتجبروا، بل وسبّوا الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة أمام ماسبيرو؟

ما طبيعة الحوار الذي يمكن أن يدور بين عمرو حمزاوي وبين الإخوان؟ وعلام يمكن أن يتفق عليه مُسلم مع علمانيّ يجاهر بعداء الشريعة بلا مواربة؟ ولماذا تُحِلّ قيادات الإخوان على نفسها التعاون مع اللادينيين، وتحرّمه على أتباعها ممّن دَخل مع ممثلي إئتلاف الثورة من العِلمانيين والقبط، وتهددهم بالفصل، وكلاهما على باطل؟ ثم، أليس هذا التصرّف من أتباعهم هو مما قدّمت أيديهم؟ أليست هى التربية الإخوانية، التي تُغفل تنشئة أبنائها على العقيدة الصحيحة إبتداءاً، ما جعلتهم يقعون في أول شَركٍ مَنصوبٍ، ويضعوا ايديهم في أيدى العلمانيين؟ ولكن، لَعَلّ الجَماعة ما نَقمت منهم أن لحقوا بالعلمانيين يوالونهم، بل لأنهم يوالونهم على خلاف إرادة الجماعة وخارج إطار ولاءها القيادي للعلمانيين، لا غير!

وهم بهذا يقفون موقفاً بين الإسلام الواضح الصريح وبين العِلمانية الكافرة بالله. وقد سَاعدهم مذهبهم الإرجائيّ المُوغِل في البدعة من هذا الموقف المُناقض لأبسط قواعد الإسلام. وهم في هذا يسيرون على دَرب إسلام أردوغان، الذي أشرنا اليه في عدد من مقالاتنا من قبل.

لا أكون مُغالياً إذا قرّرت أن وصول الإخوان للحكم سيكون فيه من الخطر على الإسلام الذي بُعث به رسول الله صلى الله عليه وسلم ما فيه. إذ سَيسِنّون من القوانين الرادعة لمخالفيهم ما يجعلها أقرب للفترة الناصرية منها لأى حكم إسلاميّ. وهم قد عقدوا الصفقة بالفعل مع العلمانيين، ومع القبط، ومع الأمريكان، على أن يكون الإسلامُ القادم مُدجّناً، مُقلم الأظافر، مُستأنساً (من الأُنس لا من الإنس برفع الهمزة لا خفضها، والفرق جِدّ كبير).

والعجيب أنه لا داعي لهذه التنازلات البته، بعد أن أعلن الشعب كلمته، وعَلِمَ القاصى والداني أن الإسلاميين فائزون بإذن الله. بل صار اللادينيين يتحركون على الأرض كالسّكارى، لا يعلمون ما يفعلون ولا كيف يتصرّفون، لهزيمة الإسلام القادم. فإذا بالإخوان، يعودون لطبيعتهم التي لم تفارقهم نصف القرن الماضى، من تشوفٍ عجيب للتنازل والمقايضَة. والله لا ندرى علام يقايضون ولماذا يُساومون وهم أصحابُ الغلبة؟ وماذا إذا إحتاج الأمر، واضطروا إلى أن يقفوا موقفاً عصيباً حقاً، من إسرائيل أو أمريكا، كيف يتصرفون ساعتها؟ إن كانوا يقايضون وهم منصورون، فكيف يفعلون وهم متأزّمون؟

ثم، لا ندرى، ولا يريد لنا الإخوان أن ندرى، ما هي حدود الحلال والحرام لديهم؟ أينتمون للمذهب الطوفيّ الذي يقدم المَصلحة على النص بإطلاق؟ وهو المذهب الذي تفرّد به الرجل، وردّه عليه إجماع علماء الأمة. أم لهم موردٌ خاصٌ في استنباط الأحكام الشرعية؟ وهل سياخذون بها الناس في مجالات الحياة، أم سيكون مذهبهم في التدرج هو ما حذرنا منه، من إلغاءٍ للشريعة بدعوى التدرج، دون رجوعٍ لشروط أو موانع؟

ما هي، إذن، الطبعة التي يقدمها الإخوان من الإسلام؟ إذا نظرنا في مُجمل تصريحاتهم وتوجّهاتهم، لوجدنا بعض دلالاتٍ عليها، وإذا إسلامهم مبنيّ على:

1. الوسطية البدعية التي تقف وَسطاً بين الحق والباطل، وبين الإسلام والشرك، بشكلٍ عام.
2. تبنى مفهوم المواطنة البدعيّ، وأساسها القومية المصرية، لا الإسلام.
3. تبنى قضية تحرير المرأة، بما فيها حرية الإختلاط، وترك الحِجاب، والعَمل في كلّ مَجال، وتولى المَناصب العليا، بما يحمل ذلك من محرمات.
4. السماح للقبط بممارسة إعتداءاتهم دون تدخل، وقد رأينا موقفهم المخزى من قضايا كاميليا ومنى وغيرهما، وهو موقف لا يقبله حتى أنصاف الرجال.
5. السماح للسياحة الدّاعرة، وما يصْحبها من ترخيصٍ للخمور والرقص والموسيقى.
6. الإنفتاح على أمريكا والغرب، لتأكيد هويتهم المُتميعة، التي تَسْمح بكلّ المُتنَاقِضات، بل ولا نستبعدُ أن تقدم حكومتهم طلباً للإنضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة وحزب الناتو، كتركيا!
7. عدم وجود أية رؤية للتصور الإجتماعيّ أو الإقتصادي أو السياسيّ، الذي يتمشى مع ثّوابت الإسلام، والذي يمثل جزءاً لا يتجزأ من البرنامج الإنتخابيّ لأي مرشحٍ برلماني أو رئاسيّ. وهو أمر أحسبه مقصوداً حتى لا يُحسب عليهم هذا البرنامج، من المسلمين أو من العلمانيين.
8. الحديث عن دولة مَدنية "بمَرجِعية إسلامية" أو "خلفية إسلامية"، أو شيئ من هذا القبيل. ولا يعلم أحد ما هو مفهوم هذه الدولة لديهم، ولا موقع الإسلام فيها.

إنه من حق المُسلمين الذين سيتوجهون لصناديق الإقتراع، ويحَمِلون نوّاباً عنهم، ممن ينتمى إلى هذه الجماعة، إلى البرلمان، أن يكون ولاءهم لله أولا، ثم للشعب، فلا يقدموا عليه ولاءهم للجماعة، فإن في ذلك خيانة لله ورسوله، وللعهد الذي صَدّقوا عليه حين أعلنوا عن أنفسهم ممثلين للشعب لا للجماعة، ولا يقال إن هؤلاء ينتمون للحزب لا للجماعة، فهما وجهان لعملة واحدة.

من حق الناخبين أن يكون الحزب، أو الجماعة إن شئت، واضحٌ في برنامجه، حَاسمٌ في إنتمائه، أهو صَاحب برنامجٍ مبنيّ، أصولاً وفروعاً، على مفهوم الحَلال والحرام، كما عبّر الشيخ الفاضل حَمزة أبو إسماعيل، أم إنه خليطٌ من "أبستاقٍ" تتاريّ إخوانيّ جديدٍ، يختلطُ فيه الشَرع بالوضْع، والإسلام بالشِرك؟

ثم نصيحة لقادة الإخوان، أن بدلوا شعاركم، فلم يعد السيف له محلٌ في حركتكم، ولا القرآن الصافي الخالي من التطعيم، في منهاجكم.

أدعو الله سبحانه أن يُبصّر المُسلمين بمواضع أقدامهم في المّرحلة القادمة، فهي أخطر مما يتصوّر البعض، بل الغالب الأعمّ، من الناس.

حَاشيةٌ على هَامش المُشَارَكة.. نصيحةٌ إلى الشباب 24 يونيو 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

سَعِدتُ بتلك المُحاورات التي صَاحبت نشرَ مَقاليّ عن المُشاركة في العملية السياسية، والتي أظهرت وعياً عَميقاً وحِرصاً على الدليل من غالب من إهتم بالأمر من الشباب. لكنّ طبائع الأشياء والأحياء، تأبي إلا أن يكون هناك من يُعَانده عَقله وينازعه منطقه في مخالفة ما يهدى اليه الشرع ويدُل عليه العقل، لا قصداً للمُخالفة، ولا مُعاندة للشارع، بل لشدة الثقة بما يُسوّل له عقله أنه دليل لا يُدحَضُ ونظرٌ لا يُراجع. وسأحاول جَاهداً في هذه العُجالة أن أعالجَ بعضاً مما قد أوقع هؤلاء في حيرة من أمرهم، أومن ثبُت على ما هداه إليه عقله، ظنّاً منه أن الثباتَ على القولِ قوةٌ في الدين وحِكمةٌ في النّظر وسَدادُ في الرأيِ. ولولا حبى وحِرصى على هؤلاء الشّباب، ما شَغلتُ نفسى بهذا الأمر لحظة، إذ يعلم الله وَحده قدرَ ما ابتلانيَ به من مَشاغل.

الحديثُ في الشرع، حَديثٌ يَظهر أنه سَهلٌ ميسورٌ لبادِئ الرأي. وكلما قلّ حَظُ المَرء من العِلم الشِرعيّ، كلما سَهل عليه الخوض فيه. لكن الأمر في حقيقته، على خلاف ذلك بالكلية. إذ إن العِلم الشرعيّ يُكتسَب من مَصَادر عدة، منها القراءة والتحصيل، في كافة فروعه، وفروع العلوم المُكمّلة كالتاريخ والعربية، ومنها البحث الذي يُنتج أعمالاً يتردد فيها نظر الباحث وقارئيه، موافقة ومخالفة، إنضاجاً له وتنقيحاً، ومنها الجُلوس إلى أصحاب العلم، لا لتلقى "معلومات" توجد في بطون الكتب، بل لإستيعاب طريقة في النظر والإستدلال، يختلطُ فيها الواقع بالعلم، ليُخرِجَ منهجاً يضعُ الأحكام الشرعية في مناطاتها الحَقة، وينزِل الوقائع الشرعية في سياقها الصّحيح. ومن أهم هذه المَصادر، أمر يغفل عن أهميته الكثير من الناس، وهو عامل الزمن. فالعلم في العقل، كالطعام على التنور، أو كالشَجرة في الأرض، كلما مرّ الوقت، كلما كان الطعام أنضج وأشهى، ولو استعجل الطّاهي، لأَكلَ الناسُ طَعَاماً رديئاً، ولو استعجَل الزارعُ، لقَطَفَ ثِمَاراً فَجّة. ومع مرور الزمن، تتراكمُ حكمة العلم التي تتوارى في مُستهل العمر، لتضيفَ أبعاداً يصعُب على المرءِ أن يحدّد مواردها، ومنها جاء لفظ "الشيخ"، يُطلقُ على صاحب العلم، صاحب النضج، معاً. فالأمر إذن ليس هو فقط الكمّ العلميّ ، بل الكمّ الذي ارتفع قدرُه بالكيف والوقت.

وأضرب مثلا من تعليقٍ جاء من أخٍ فاضلٍ، يرى أن الجِهاد هو أفضل طريق، قال "أما عن الطريق فلا أراه يخرج عن قوله تعالى: (لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب إن الله قوي عزيز)اهـ. قلت: الجهاد أفضل الفضائل وأوجب الواجبات، لا يجادل في هذا مسلمٌ، لكنه كغيره محكومٌ بما وضعه الله سبحانه شروطاً وموانع ليترتب عليه الثواب المأمول في الآخرة، ويقع به الغرض المقصود في الدنيا. ولو تأملتم معى قول الله تعالى الذي استشهد به الأخ الكريم، من سورة الحديد، لرأينا أنّ الله سبحانه قد جعل بأس الحديد قسِيماً لمَنافعه للناس، فجعل بذلك النفع فيه مقيداً، وإن لم يجعله ضَاراً كما في آية الخمر التي جعل فيها الإثم قسيماً للمنفعة، فحَرُمت. وهذا ما يعطينا دلالة إشارة إلى أنّ اللجوء للبأس لا يكون في صالح الناس إبتداءاً، فإن إنعدم طريقٌ آخر، ظَاهرُ المنافع، وجبَ اللجوءُ للبأس، وانحتمَ الجهاد وترتب الثواب. وهذا النظر تُعضّده أدلة الشرع كلها، فالله سبحانه لا يريد القتل للناس ابتداءاً، بل إنتهاءاً.

ثم أخٍ فاضلٍ آخر، قال :"1. لو قالت قريش: بإسمك "هبل" هل كان وافق الرسول صلى الله عليه وسلم مع العلم أن المصلحه المترتبة على ذلك ثابته لا تتغير . 2- لو عرض على الرسول أن يسجد لهبل أو يركع مره واحده على أن يحكم الجزيرة بل العالم كله بالإسلام فهل تتوقع يا شيخنا أنه كان من الممكن أن يوافق فإذا لم يفرط الرسول فى توحيد الربوبية لماذا نفرط نحن اليوم فى توحيد الألوهيه". وهو كلام جميلٌ مليءٌ بالحماس أكثر منه بتحرى الدليل ومَوضِعه من التطبيق.

فنقول، إن الإستشهاد بالحديبية لا يعنى إنها حالة مطابقةٌ لما نحن فيه مُطابقة تامة، بل ما يؤخذ منها هو منهج رسول الله صلى الله عليه وسلم في التعامل مع العدو، وإعتبار المآلات، وعدم الوقوف عند الظواهر، التي وإن كانت هامّة، إلا إنها قد توضَع جانباً لصالحِ ما هو أعلى منها مَرتبة، وأكثر أثراً في حياة الناس وبقاء الدعوة. ولو أن قريش أرادت وضع بإسمك "هبل"، لردها الرسول صلى الله عليه وسلم، بلا خلاف. لكن السؤال: هل ما نحن فيه من باب "باسمك هبل" أم من باب رفع صفة الرسالة عنه صلى الله عليه وسلم؟ وما يجب تبيانه هنا أن استخدام الفاظ مُشتركة مُوهِمة، قد تفقد دلالتها الأصلية في واقع إستعماليّ معينٍ، ويحتاج الأمر إلى الإتفاق على تعريفها، كما فعل شيخا الإسلام بن تيمية وبن القيم، في بيان كلمة "الصُوفية"، حيث قالا "إن كان المقصود منها كذا فهي كفرٌ أو بدعة، وإن كان المقصود بها كذا، فهى مما تحتمله السّنة" والبُعد عن هذا إستعمالها أفضل وأسلم في كل حالٍ، كما أرى. وهذا مما نحن فيه من اشتباه ألفاظ دارجةٍ الإستعمال مثل الديموقراطية، التي إن قُصد بها أنّ حُكمَ الشعب فوق حُكم الله كانت كفراً، وإن قصد بها مجرد استعمالٍ سياسيّ حديثٍ لمفهوم الشُورى، فيحتملها الشَرع، والعدول عنها أولى وأصحّ، بل لا يصح أن يكون استعمالها باباً لتألفِ قلوبِ الكفار، إذ في ذلك من الإيهام والتدليس ما فيه. لكنّ هذا الإشتراك الإستعماليّ الذي يقعُ في اللفظ ،ويحتاجُ المرءُ فيه إلى تَعريفِ مُعرّفها، لا يرقى، في تَحليلنا، إلى أن يُترك أمْر الحُكم للعلمانيين، يَحكموا مصر ويضيّعوا الشريعة بالكامل. هذا يكون من خَطلِ الرأي وتهافتِ النظر. صحيحٌ أنّ العلمانيين اللادينيين يستعملونها بِصفتها الكفرية، لكن قريشاً كذلك قد رفعت الصّفة الرسالية عن الرسول صلى الله عليه وسلم بسبب كفريّ بحت، وعبّرت عنه بقولها "لو كنا نعلم إنك رسول الله حقا لإتبعناك"، فرَفْع الصّفة لم يكن أمراً ظاهراً أو من باب التفاخر بالأنساب، أو ما إلى ذلك، بل كان جَحداً مُعلناً لصِفَته، وهو كفرٌ بلا خلاف. وعامة الناس، بل من المثقفين منهم، من يفهم الديموقراطية كأنها قسيمة الشورى، وهو ما يوجب البيان، وما يرفع حُكم الكفر إبتداءاً على من إستعملها.

لا يقال، ولكنّ هذا هو مَنهج الإخوان، ومن دَخلوا البرلمانات السّابقة، فنقول: إنّ فِعلهم، في ذاك الواقع، كفرٌ بلا خِلافٍ، إذ تلك المَجالس كانت مؤسّسة على الكفر إبتداءاً واستمراراً. لكن رغم أن هذا الفعل كفر ظاهرٌ في الجملة، إلا إن إيقاعه على المُعّين يخضع للشروط والموانع التي حدّدها الشرع، ومنها التأويلُ المَرجوحُ أو الفاسِد الذي يدرأ الكفر، طبقاً لقاعدة " أن الحدود تُدرأ بالشبهات"، وذلك في السرقة وغيرها من الفروع، فما بالك بالكفر إن وقعت فيه الشبهة. ولا يقال إنّ صِيغة الإعلان الدُستورى تحمل نفس المعنى، لأنّ الإعلان الدستورى ذاته خاضعٌ للتبديل، حين يأتي نواب الشعب بالجمعية التأسيسية لكتابة الدستور، وهو ما نأمله، وإن كنا نشك فيه، لما عرفنا من خُنوع الإخوان وولائهم للواقع القائم. لكن هذا الشك أمرٌ، وحِلّ المُشاركة أمرٌ آخر. والوضع إذن، في الغالب، وضعٌ إنشائيّ جديدٌ، وما غَلُبِ على الظّن أُجرى مَجرى اليقين، حتى يثبت عكسه. ولذلك نجد أنّ اللادينيين يُصارعون من أجل وَضعِ ما أسموه "مواد فوق دستورية"، ما أنزل الله بها من سلطان، لعلمهم أن ما هو قائمٌ اليوم ليس له صِفة حَقيقية، ولا يُلزِم أحداً، فيريدون إذن أن تُفرضَ من الآن مَوادٌ لا يمَسها واضعوا الدستور القادم. فإن نَجَحوا في ذلك، تعيّن هَجرُ الصَناديق والبدء في التحضِير للبناديق. أما عن الجزء الثاني من السؤال، فليس له موقعٌ فيما نحن فيه.

ثم أخٍ ثالثٍ، تعدّى وتجَاوز في تعليقه، قال، بعد أن سَفّه الكاتب واستهزأ به، جزاه الله خيراً، ما معناه: "إن هذا تحكمٌ من الشيوخ الذين قالوا أمراً من قبل ثم رجعوا عنهن وتمَحّكوا بِشُبه رَفضوها من قبل، وأنكروا على تلامذتهم ممن خالفهم، فيما أخطئوا فيه، كما يفعل أدعياء السلفية". وهذا أمرٌ لو صَحّ لكان منكراً، ولو كان مثل الشَيخ الجليل الشاذليّ ومثلي، عَدلا عما قالا في تحريم المُشاركة في عهد مبارك، دون دليل واضحٍ جليّ، لكان لما يقوله الأخ وجهاً، لكن هذا ليس عدولاً عن فتوى، بل هى فتوى جديدة لواقع جديد كُلّ الجِدّة، فيما نرى. ثم مَنِ الحَكَم في تحديد من أخطأ، طالب العلم المبتدئ أم مُعلِمه؟ كيف وصل الأخ إلى حقيقة أنّ ما ذهب اليه من رآهم مشايخه من قبل، هو خطأٍ الآن؟ ومن يَضمَن له أنّ هناك أبعادا لا يراها طالب العلم، الذي سلّم لشيخه من قبل، فلما جاء الشيخ بما لا يُحب الطالب، خالفه، بل واتهمه في دينه وعِلمه؟ وما هو الجَديد الذي جعل مشايخه ينحدرون إلى هذا القاع الغائر؟ وأين هي المناصب التي يسعى وراءها مثل الشيخ الشاذليّ حفظه الله، أو مثلى،

ممن لا يقدر حتى على دخول أرض مصر أصلاً؟ واين أئمتك وعلمائك من الذين أفتوا لك بما تقول، أم أفتيت لنفسك، رَحِمك الله؟

الأمر إذن يجب أن يتحَرّى فيه الناظر كلّ أبعاد النظر، في العِلم، ودراسة الواقع، والفتاوى السابقة، والقدرة على الإستنباط إبتداءاً، التي تختلف بين الناس إختلافهم في الرِزق، ثم حِكمة السّنين وعَطاء الشيْب للناظرين. فإن فعل، فلا غَضَاضة في المخالفة ساعتها.

مناقشة كتاب "نَصرهم الله فانتكَسوا" لأبي المُنذر الشّنقيطيّ 28 يونيو 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صَلى الله عليه وسلم

وجّه بعض قرائنا النظر إلى كُتيب يدور بين الشباب على النت، للكاتبِ "أبو المُنذر الشَنقيطيّ"، عنوانه "نَصرهُم الله فانتكَسوا". والكتيّب، وإن كان حَمْلةٌ على الشَيخ السلفيّ ياسر برهاميّ خاصة، فإنه يُهاجم كلّ من قال بِجواز المُشاركة السياسية في المَناط الحاليّ بمصر. وقد طلب بعض قرائنا التعليق على ما فيه، فها نحن نفعل بعون الله.

والكاتب، كعادة الكتّاب في تناول مثل هذه الأمور التي ليس عليها ادلة قطعية، لجأ إلى الأسلوب الحَمَاسيّ، واستخدم آيات عامّة دون أن يبيّن وَجهها في هذا المناط خاصة، وكذلك فعل مع أقوال الإئمة كالشافعى وبن تيمية وغيرهم، التي تحرّم الشرك، وتمنع أفعال الكفر، وهو ما لا يختلف عليه مسلمان إبتداءاً. وهذا ما يقع فيه الكثير من طلبة العلم، أن يستشهد بأدلة عَامة مُطلقة مُجملة، دون بيان ما يُخصّصها أو يقيّدها أو يُبيّنها، ثم يُنزلها على واقعٍ مُحدّد، فيكون بهذا متّبع للمتشَابهات. هذا النظر ليس بإستدلال شَرعيّ البتة، إذ يجوز لكلِ أحدٍ أن يتلاعب بالشريعة بإستخدام عموماتها ومطلقاتها لتحريم حلال أو تحليل حرام، وهو، يقيناً، ما فعلته كلّ أصحاب الفرق لترويج بِدعهم. وقل مثل ذلك في الإستشهاد بأقوال الأئمة مثل بن تيمية والشافعيّ، وهى اقوال عامة غير منزلة على مناطٍ، ولا تصح كدليلٍ، إلا بنصٍ أو إجتهاد.

وإني والله لأُحسنُ الظنّ بالكاتب، إذ يبدو فيما كَتب نَفَس الإخلاص والتجرّد، لكن هذا لا يمنع من الخطأ في النظرِ بحال.

ثم بالنظرِ إلى ما دوّن الأخ خاصّة، تراه كرّر نفس الدعاوى مرات عديدة، لذلك سَنوجز في الرد على ما قال في مواضع محددة تغنى عن سواها. وستجد ما قال باللون الأزرق، وما قلنا باللون الأحمر.

والردّ العامّ على ما دوّن الأخ هو أنه إنما بَنى بِناءه كله على فرضيةٍ واقعيةٍ، وفرضيةٍ شرعيةٍ لغوية، إن صحتا قام البناء، وإن بطلتا إنهار البناء. أما الفرضية الواقعية فهي أنّ الواقع الحاليّ ومناطه بمصر هو تماماً كما سَبق أحداث يناير حَذو القذّة بالقذّة. أما الشرعية اللغوية، فهي أن الألفاظ تراد لظواهرها ومبانيها، لا لحقائقها ومعانيها.

والحقّ، بالنسبة للفرضية الواقعية، هو الذي يشهد به كلّ ذي عينين، من صاحب دين أو دنيا، شرقيّ كان أو غربيّ، أنّ هناك وضعٌ جديدٌ كلّ الجِدّة، يريد أن يتخذ سبيله في الوجود عجبا، لكن يريد أعداؤه أن يقتلعوه من شأفته، ويئدوه قبل أن يُقطَع حَبل سُرّته. هذا الواقع يتلخصُ في التالي:

1. أنّ الطاغية قد سَقط عن عَرشه، وانفضَحت أركان دولة فَسادِه.

2. أن الدستور الذي كان يحمل المَادة الثانية - على ما فيها من عدم الدقة، ويحمل معها تصوراتٍ تناقضها، من أوضاع ديموقراطية، وسلطات شعبية، قامت عليها أجهزة تنفيذية حقيقية تعمل على الأرض بواقع هذه القوانين - قد سقط، أو أُسقط، بلا خلافٍ في ذلك، كما انهارت الأجهزة التي قامت علي شَرعِيته، كمجلس الشعب والشورى.
3. أنه حتى في ظل الدستور السابق، وظلّ المادة الثانية، التي قررت المحكمة الدستورية أنها تعنى عدم جواز الرجوع إلى اي تشريعٍ آخر معها، إذ لا يصح معارضة المصدر الرئيس للتشريع، فقد قام بعض الفقهاء والمستشارين والقضاة من أهل الدين والضمير، بالحكم بما تقتضى الشريعة، مُتَحدّين بذلك السُلطة التنفيذية الباغية الكافرة.
4. أن العسكريّ، بإسقاط دستور 71 وتعديلاته، قد أطاح بأيّ شائبة فكرةٍ أنّ هناك بقايا تشريعٍ قائمٍ يحكُم مصر.
5. وهذا يعنى أن فضَاءاً تشريعياً قد حلّ محلّ السُلطة التشريعية، وأن حكومة "تصريف أعمال"، ليست لها الصّفة التنفيذية، باتت تصرّف أحوال الناس لحين إنتخاب مجلسٍ يمثل إرادة الشعبِ الذي قالت غالبيته، بل كلّ مُسلميه، كلمتها لصالح الشريعة. وهو ما يقُضّ مَضاجع اللادينيين العِلمانيين، ويَعمَلون له ألف حساب.
6. أن الإعلان الدستورىّ، مهما كان به من موادٍ، لا شرعية له إلا الشرعية المؤقتة، مثله مثل حكومة تصريف الأعمال، وستكون صياغة الدستور منوطٌة باللجنة المُوّكلة بكِتَابته، والتي سيكون غالبها من المُسلمين الذين يمثلون إرادة الشَعب للإسلام، وبهذا يُفرَض الإسْلام على المجتمع فَرضَاً. وهي حقيقة يتحدث عنها العالم كله خوفاً ورهباً، إلا أولئك الذين يقولون "لا ناقة لنا في هذا البرنامج ولا جمل، نحن سنترك كتابة الدستور للادينيين، ومن ثم ندع لهم تولى الحكم، ومن ثم إصدار كلّ قانونٍ يناقض الشرع ويقتل الفضيلة، ويبيح المُحرمات، لأنّ هناك نصّ في الإعلان الدستورى "المؤقت" يقول إن الشعب مَصدر السلطات، رغم أن ما قبله يؤكد أن لا مَصدر للتشريع إلا الإسلام، حسبَ تفسير الدُستورية له!
7. أنه حين يتعارضُ نصّان، يُحمل الظَّاهر على النَصّ، والنصّ في الدستور أنّ الشريعة لا يجوز مخالفتها، و"الشعب مصدر السلطات" ظاهرٌ يمكن فهمه بتأويلات أخرى كما سيأتي.
8. أنّ النصّ على مَرجعية الأحكام الشرعية، وتفسير قولة "الشعب مصدر السلطات" بما لا يتعارض معها، ورفض المنهج الديموقراطيّ، ظاهراً وحقيقة، سيكون من مُهمة المجلس القادم، أن يقننه ويوضح مواده، وكيف يريد هؤلاء المعترضين أن يتم التغيير عملياً دون خطواتٍ يأخذ بعضها برقاب بعضٍ؟ إنّما يُفكر هؤلاء في مِصر كأنها "جَماعة إسْلامية" لا دولة ذات مؤسّساتٍ وسُلطات هيكلية غاية في التعقيد، يجب أن يبدأ إعادة منهجتها إسلامياً بمثل هذه الخطوات، أو قريب منها.
9. أن فلول النظام، بما فيهم المجلس العسكريّ، يحاولون جاهدين أن يمنعوا الإسلام من أن يسيطر مهما كلّف الأمر، إذ إنهم يعلمون الورطة التي وقعوا فيها من جراء هذا الفراغ الدستورىّ، وأن إعادة القرار فيه إلى الشعب، هو بمثابة إعترافٍ بحكم الإسلام في مصر.

أما بالنسبة للفرضية الشرعية اللغوية، فإننا قد بيّنا أن الألفاظ أو المُصْطلحات يجب تحرّى معانيها عند إجراء الأحكام، كما يجب إزالة الإشتباه والإشتراك فيها ليصح البناء عليها، فإن الألفاظَ قوالبٌ للمعاني، لا العكس، وهي تراد لمعانيها لا لمبانيها، يعرف ذلك من درس فقه العقود في الإسلام، وكذلك ما يخصّ أحكام التلفظ من طلاق وعتاق، وما ينبنى على مطابقتها لمقصود الشارع أو مخالفتها، وما يُضْمره المُكلفُ من قصد الموافقة أو المخالفة فيها، وغير ذلك مما يحصّله من صرف عمراً في دراسة أصول الفقه والشريعة وعلميّ الفروق والأشباه والنظائر على التحديد. وما يلحق ذلك من التحرى في ضبط المهتى الإستعماليّ في بيئة محددة خلافاً لما هو عليه في بيئة أخرى، ومن هنا كان التوجه المَالكيّ في الأخذ بعرف أهل المدينة. والقصد الخاص هنا أنّ الإستعمال اللفظى قد يُمثلُ إشتراكاً في المَعنى، يجب تحريه قبل البناء عليه. وهذا ما حدث في إستعمال كلمة مثل "الديموقراطية" التي يعرف الخاصةُ أنها تعنى كفراً وإرجاعاً لحق التشريع إلى البشر، بينما يعتقد الغالب الأعمّ من الناس إنها لا تعنى أكثر من الشورى، ومن طريقة الراشدين في الحكم، بل ومن الخَواص المثقفين، ممن أعرف شَخصياً، من لا يزال يردّدها في ضوء هذا التصور.

كذلك يقال عن تعبير "الشَعبُ مَصدر السُلطات"، فهو معنى يختلطُ في أذهان المسلمين برفض الديكتاتورية والوصاية على القرارات التنفيذية عامة، دون حق التشريع. وما لجأ اللادينيون إلى إستعمالها بالمعنى الغربيّ الكفريّ إلا تدليساً على العامة،

من ناحية، وكطريقة للإلتفاف حول المادة الثانية التي باتت شوكة في حلقهم، لعلمهم بدستوريتها وشرعيتها ومرجعيتها العامة فوق كلّ تشريعٍ، إن تولّى التنفيذ رجالٌ يؤمنون بها. فالمشكلة، في رأينا، مُشكلة تنفيذ، أكثر منها مُشكلة تشريع.

ثم إن الله منفذٌ أمره وقضاءه، إن نجح الجهد فبِفضْله وحَوْلِه، وإن تَعثـر وغلب المُبطلون، فطريق الدعوةِ والجِهاد مفتوحٌ لم يُغلق، كما قررنا في مقالنا عن منهجية التغيير.

ثم نأتي إلى الردّ الخاص على بعض ما قرر الأخ في كتابه:

قال: "اتقوا الله تعالى والتزموا بوسائل التغيير الشرعية؛ فالتغيير لا يكون إلا بالدعوة إلى الله والجهاد في سبيل الله لا في النظام الديمقراطي الذي يجعل الحكم لغير الله .."

قلنا: هنا مربط الفرس، إذ إن المشاركة للتغيير في هذا المناط الذي سقط فيه الدستور وانهارت الشرعية البرلمانية، والبرلمان ذاته، تكون لمنع الحكم بغير ما انزل الله، قبل أن تكون لإقرار الحكم بما أنزل الله، ولا عبرة بالتسمية، وإلا فما اسهل على هؤلاء من أن يسَمّوا ما يريدوا للمسلمين أن يجتنبوه بأسماء مشبهة، فيمنعوا المسلمين منها، والوضع الآن أنه لا نظام اصلاًً ولا دستور، كما بيّنا، فإن غلب المسلمون، لم يعد للديموقراطية بشكلها الغربي وجود، إذ يرفضها الحكم الإسلاميّ، ولايكون معنى لسيطرة الشعب إلا إنه يفرض قراره بتطبيق الشريعة. وأن يقال انّ الشعب لا يصح أن يكون له قرارٌ في تطبيق الشريعة، فهذا خبلٌ عقليّ، وإلا فإن أهل المدينة قرروا أي *وافقوا* على تطبيق الشريعة بالطبع، ولو لم يقرروا ذلك ما طُبقت، وكيف يتصور أن يكون تطبيقاً لقوانين من غير أن يقرر المكلفون إتباعها؟!

ثم لماذا حصر الأخ طرق التغيير في ثلاثةٍ، إثنتان شرعيتان، وثالثة باطله؟ ولم لا يكون هناك طرق أخرى تلحق بالشرعية، يفرضها الواقع ويقرها الإجتهاد الشرعيّ. وليس أدل على ذلك مما فعل الأخ ابو منذرٍ نفسه، حين لمعت في عقله أضواء الفهم الذي يتعدى الجمود على النصوص الحمولة على غير مناطاتها، حين أقر بحق التظاهر، وشجع الثوار، وهو مُحقٌّ في ذلك جزاه الله خيراً، واليك نصّ ما قال:

"وإني لأستغرب من كل من يتحرّج من الخروج في هذه المظاهرات!
إذا كانت هذه الأنظمة المبدلة لشرع الله والمفسدة والطاغية يشرع الخروج عليها وقتالها بالسيف كما هو شأن كل الطوائف الممتنعة عن شرع الله ، أفلا يشرع الخروج عليها بأي وسيلة أخرى كالمظاهرات شرعا..
وإذا كنا ندعي بأنا معذورون في ترك الخروج عليها لعجزنا فينبغي أن نعلم بأنا غير معذورين في ترك التظاهر ضدها لأن الميسور لا يسقط بالمعسور.
وكيف يشرع لنا أن نخرج على الحاكم المحارب لدين الله بقوة السلاح ، ولا يشرع لنا أن نطالبه مجرد مطالبة بالتنحي عن السلطة ؟" http://al-sunan.org/vb/showthread.php?p=20951

سبحان الله العظيم، كلام يخرج من مِشكاة علمٍ وفقه، كما يجب أن يكون العلم والفقه، وقف به الأخ في وجه الجمود السلفيّ التقليديّ الذي يخضَعُ لصَاحب السلطة خضوعاً يصل إلى التقديس. ومنطق متسلسلٌ يثبت الحكم بطريق الأولى، كما في قوله تعالى "ولا تقل لهما أفٍ". وهو عين ما نقوله اليوم، وعين ما نحاجّه به، غفر الله له، وإن كانت قضيتنا هنا أكثر إغلاقاً وأحوج لدقة النظر أكثر مما تحتاج سابقتها، وإن كانت كلتاهما تخرجان مَخرجا شرعيا واحداً. نقول للأخ:

كيف يُشرع لنا أن نخرج في مظاهراتٍ نتعرض فيها للموت لخلع الحاكم وإسقاط شرعية نظامه، ثم إذا فعلنا، كَمّمنا أفواهنا، وإمتنعنا عن قولة إننا نريد الشريعة، ونريد من يطبق الشريعة، وعن إزاحة اللادينيين من الحكم أو التشريع؟

وقوله، رعاه الله، "أفلا يشرع الخروج عليها بأي وسيلة أخرى كالمظاهرات شرعا؟، هو عين ما نقول له اليوم، ألا يجوز أن يكون هناك وسيلة ثالثة للتغيير المشروع، إلى جانب الدعوة والجهاد، كالتصويت على الحكم بالإسلام، مع تحقق وجود الفراغ الدستورى والتنفيذي بلا جدال؟ فإن كان الجواب بنعم، ثبُت المطلوب، وإن كان بلا، عدنا عليه بنفس حجته بحِلّ المُظاهرات.

قال: "وإما أن تعتبروه نظاما شركيا لكنكم رأيتم ضرورة الدخول فيه لما يترتب على ذلك من تحقيق المصالح ودفع المفاسد" .

قلنا: نعم هو نظامٌ شركيّ، وقد وقفنا في وجه من اختلط به ولو تلأويلاً، وحققنا القول في ذلك، ولكنّ لكل مقامٍ مقال، وما أيسر الجمود على القول الواحد. وما أبحناه هو ليس النظام الديموقراطيّ، ولكن هو المشاركة في تعطيله بإقامة من يطبق حدود الله، في واقعٍ لا تشريع فيه ولا سلطان.

قال : "وإن استكبروا وأعرضوا فلا خيار لكم إلا أن تواصلوا السير على طريق الدعوة مع إعداد العدة وجمع القوة حتى تكونوا قادرين على قتال الطائفة الممتنعة عن الشريعة .."

قلنا: وليس على هذا خلاف، ولكن الفرصة النادرة الني سنحت بسقوط الدستور وأوجدت للمسلمين ثغرة في كيان النظام العلمانيّ، لا يصح تجاهلها كِبراً ومعاندة، ولو قال قائل إن الدستور لم يسقط كان مخطئاً، وإلا فما هذا الجدل حول إعادة كتابته؟!

ثم يسير الأخ على هذا المنوال، من تحذير الأتباع من الشرك، وعدم الطاعة في المعصية والكفر، وما شابه، والإستدلال على قضيةٍ ليست هي محل الخلاف. فما حاوله هناك، لا نخالف فيه البتة، بل هو من أصول أهل السّنة بلا خلاف، وهو ما يجعل كثيراً من الإخوة يعتقدون صِحته تفصيلاً، لما رأوا ما فيه من صِحةٍ إجمالاً.

قال: "أما من يريد إقامة شرع الله بالوسائل السلمية التي فيها مهادنة للجاهلية وخضوع للأحكام الطاغوتية ويدعي بأن الله تعالى كفى المؤمنين القتال بوجود هذه الديمقراطية فهو يضر ولا ينفع ويهدم ولا يبني" .

قلنا: أما عن الإبتلاء فقد ابتلي المسلمون ما أراده الله لهم في السنوات الخمسين السالفة، فلا يقال أن الدعاة لم ينالهم من الإبتلاء شيئ، ثم الله سبحانه – لا العبد - هو الذي يقرر ما إذا كان هذا الإبتلاء كافٍ ام لا يزال التمحيص مستمراً. ثم إن اللجوء إلى تحقيق المراد مع تجنب الفتنة والبلاء مشروع، ولا يصح قصد الإبتلاء إن وجدت وسيله لتجنبه، إلا عند الصوفية. وقوله على صحته هو "من يريد إقامة شرع الله بالوسائل السلمية التي **ليس** فيها مهادنة للجاهلية و**لا** خضوع للأحكام الطاغوتية، من حيث أن الله تعالى كفى المؤمنين القتال، فلا باس عليه، كما اتبعنا أسلوب المظاهرات درءاً للقتل وفعلاً للمقدور عليه، إن وجد على الوجه الشرعيّ الذي قدمناه آنفاً"

ولا نشك في حسن قصد الكاتب ورغبته في الإصلاح، والبعد عن الشرك، لكن الأمر أمر "أمة" والمصير مصير "شعب"، ولا يصِحُ إطلاق المنع والتحريم لما لم يحرمه الله إلا بعد دقة النظر واستغراق البحث، والثقة في القدرة على الحكم، خاصة إن كانت وجهته العَامة ومآله إلى إطلاق يد الكفار في مصائر الأمة.

وفقنا الله لصائب القول والعمل

دعوة إلى أهل السُنة والجَماعة.. خَريطةُ طَريق 04 يوليو 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

يسأل الناس، كلّ الناس، من المهتمين بالعمل الإسلاميّ اليوم، سؤالاً واحداً، مَركزيا، ومِحورياً: ماذا نفعل الآن؟ وهم في تساؤلهم هذا، واستشرافهم للإجابة ممن يظنون بهم خيراً في العلم والدين، على حقٍ، فالأمر اليوم ليس أمر تنظير، بل أمر إرشادٍ وتوجيه، بعملٍ لا بقول. والناظر إلى خريطة العاملين في الحقل الإسلاميّ، أو المَحسوبين عليه، يجدُهم إما جماعات ينتمى اليها أحزاب، أو جماعاتٍ بلا أحزاب، أو أفراد ينتمون فِكرياً إلى جَماعات. ولست في هذا المقال بصدد تصويب أو تزييف لبرامج او خطوات عملٍ، وإنما لرسم خريطة لمن لم يجد أمامه طريقاً مُمهداً للعمل في إطار منهج "أهل السنة والجماعة".

فأما الجماعات التي ينتمى اليها أحزاب، فهم الإخوان وحزب العدالة، فإن هذا السؤال غير مطروح، إذ جماعتهم وحزبهم قد اصدروا برامجهم التي تصور مناهجهم، وبالتالي خُطوات عَملهم وجَداول عمل أتباعهم. والإخوان، بصفة عامة، يَصعب تصنيفهم كأهل سنة وجماعة على أي حالٍ.

والسلفيون، وإن لم يكن لهم حزبٌ رسميّ يضم كلّ إتجاهاتهم وأفرادهم، إلا إنهم يدعمون حزب النور. وهو حزب يقوم على ضرورة التحاكم إلى الشرع، وبناء الدولة في إطار الشريعة. وقد إعترض بعض الإخوة على ما ورد في بيان الحزب من ذكرٍ لكلمة "الديموقراطية" في بند رقم 1 من البرنامج السياسيّ، حيث جاء فيه "التأكيد على أن المحافظة على الحقوق الأساسية والحريات العامة في إطار من الشريعة الإسلامية من الأولويات التي لا يمكن بدونها بناء الإنسان والوطن بناء سليماً قوياً، وكذلك أهمية إطلاق الحريات المشروعة، ودعمها مع المحافظة على ثوابت الأمة والنظام العام، ومن ذلك: حرية الرأي والتعبير، وحرية الإعلام والصحافة والنشر، وحق تكوين الجمعيات الأهلية، وإصدار الصحف والمطبوعات وعدم إيقافها إداريا. وأن تكون السلطة القضائية هي صاحبة الحق في الفصل في الطعون الخاصة بالأحزاب و الصحف. ومن أهم الحقوق التي ينبغي الحفاظ عليها:

1- حق المجتمع في تقرير نوع ومضمون تعاقده مع من يحكمه ويُسيّر شأنه العام، في إطار من الشورى والديموقراطية وبعيداً عن التسلط والاستبداد."

إلا إننا نكرر أن مجرد استخدام الكلمة لا يعنى كثيراً، بل الأصل معرفة المقصود بها في موضعها، وبالنسبة لمن وضعها، إذ ا الأصل في الحديث أن يعود معناه إلى قصد قائله، إلا في التعاقدات فيرجع إلى قصدِ المُستمع. والواضِح الجَليّ هنا أن المقصود بها مُضادة الديكتاتورية والتسلط، فهي هنا قسيمة للشورى.

ولهذا الحِزب توجّهاته، التي نحسبها على خيرٍ، من مطالبة بتطبيق الشريعة، ونشرٍ لمعاني التوحيد والعبودية لله، ولم أقف على ما يشرح موقفهم من موضوع الولاء المطلق للسُلطة الحَاكمة مهما كان إتجاهها، وهو ما يعيب الحركة السلفية بشكلٍ عامٍ، ويخرجها من إطار أهل السنة والجماعة الخُلّص، إلى دائرة أهل السنة العامة.

أما أهل السنة والجماعة، ممن لم ينضم إلى جماعة أو ينخرط في حزبٍ، فإن الخطوات التي أراها ضرورية في هذا الوقت هي كالتالي:

1. إنشاء وتسجيل جمعية أهلية - ليست حزباً - يكون لها مجلسٌ ترأسه شَخصية عِلميةٌ متفقٌ علي فَضلِها، وعُضويةٌ عدد من الشخصيات ذات الوزن العلمي والفكريّ في هذا الإتجاه.
2. تدوين تصورعقديّ عامٍ، يَحكُم ويُحكِم الإطار العام لتصورات الجمعية، سواءاً في مرحلة الدعوة إلى ضرورة التحاكم إلى الشره، أو مرحلة الجهاد في سبيلها إن أخفقت السُبل البديلة التي تعصِم دمَ المُسلمين، والتي يجب السير في طريقها بشكلٍ موازٍ.
3. تدوين تصورٍعمليّ للمَرحلة المُقبلة، يشمل، فيما يشمل:
   a. إنشاء مقار للجمعية في كافة المحافظات، وتعيين ممثلين لها في هذه المَقار.
   b. نشر الدّعوة من خلال هذه المَقار، بكافة الوسائل، كعقد الندوات، إلقاء المحاضرات، وتوزيع المُحاضرات، والترويج للمواقع المُوافقة للمنهج، وغير ذلك من وسائل تقنية وإعلامية.
   c. البعد عن الإعلام الحكوميّ بكافة اشكاله وعدم الإستدراج للحديث من خلاله.
   d. إنشاء صندوقٍ للدعوة، يجمع التبرعات للإنفاق على نشاط الجمعية، سواء بعمل إشتراك، أو بتقبل المعونات من المسلمين لا غير، أو بكليهما، ويكون تحت إشراف مَجلس الجَمعية المُباشر.
   e. بيان الطريق الأمثل للتغيير، وهو أن يتقبل المسلمون التحاكم إلى الشريعة، وأن يَجعلوا هذا الهَدف واضِحاً بكل سبيل، من تظاهراتٍ أو إعتصامات، أو غير ذلك حسب ما يلزم، إذ القضية، كما يعرِضها أهل السنة، قضية كفر وإسلام، لا محاورة فيها ولا مداهنة.
   f. بيان أن أهل السنة سوف يطرُقون كل بآَبٍ، ويسلكون كلّ طَريق، ويقطَعون كلّ وادٍ، من أجل تطبيق الشريعة، سواءاً جاء ذلك حالاً عن طريق تحرّك الأغلبية المُسلمة الصامتة من أجل هذا الهدف، كما تحركت من قبل، أو بأي وسيلة أخرى متاحة لهم، كإستمرار التحضير والدعوة حتى يتحقق هذا التحرك. فإن جاء الحِراك الحاليّ بما يجعل الشريعة حاكمة، فإن الدعوة تستمر لتمكين مفهوم التوحيد في العقول والقلوب، فلا يُخشى بعدها من ردة عن الحق. وإن لم يأت الحراك بأي تغيير، فالدعوة سائرة في طريقها إلى الهدف، ولو بعد حين.
   g. توعية الجمهور بشأن الديموقراطية والعلمانية، وبيان حقيقة ما يقصد بهما اللادينيون.

h. التنبيه إلى ما عليه الدعوات الأخرى التي تلتحف بلحاف الإسلام، من خير يشكرون عليه، ومن إنحراف يجب أن يُصحَّح، وإنه رغم أنهم مسلمون، ويستحقون ولاء النصرة منا، إلا إن ذلك لا يمنع من النصح فيما فارقوا به المنهج السلفيّ السنيّ لأهل السنة والجماعة، دون خلطٍ بين قضيتيّ الولاء والنصح، أو بين مفارقة اللادينيين، التي هي مفارقة الإسلام للكفر، ومفارقة أصحاب المناهج المنحرفة، التي هي مفارقة بيان وتعليم.

الأمر أنّ أهل السنة يجب أن يكون لهم كيانً واضح، ومركز واضح، وقيادة واضحة، يتجمع حولها كلُ من يؤمن بهذا النهج الربانيّ، في أنحاء مصر. وبدون ذلك، فإن الدعوة ستظل عاجزة، قاصرة، محدودة، وسيظل شبابُ الحركة متباعداً، متنافراً، غير مُجمعٍ على خطةٍ، ولا قيادة.

ثم أمران يجب أن نتفطن لهما، الأول أن حلّ المشاركة في إنتخاب ممثلي الشعب أو الرئاسة من المسلمين في عذا المناط كنا بيّنا، لا يعنى التخلي عن هذا الطريق، فهو غالبا ما سيؤول اليه أمر التغيير المرتقب على أية حال. والثاني هو أن لا يجرَنا حماس الشباب إلى كلام لا دلالة له في الواقع، ونقصد بهذا ما يردّده عدد من الشباب من أن "الجهاد" هو الحل الأمثل والأوحد أمام أهل السنة والجماعة. ولا أدرى ماذا يعنى هؤلاء بهذا التقرير؟ أيقصدون أن يبدأ أهل السنة في مهاجمة الشرطة، أو مواقع شرطة عسكرية، وقتل جنديين أو ثلاث أو عشرة، مما يعود بنا إلى تجربة الجماعة الإسلامية؟ أي جهاد يعنون؟ هل يعنون قتل المُمتنعين عن قبول الشريعة من إعلاميين وغيرهم؟ أم قتل عامة الشعب الذي لم يخؤج لنصرة الشريعة؟ وبأي شكلٍ يقصدون؟ وهل هذا طريقٌ لتغيير نظامٍ قائمٍ؟ ألا قد أثبتت العقود السابقة والتجارب الخالية، لمن له عقلّ، أن الطريق للتغيير يمر بالأغلبية، تظاهراً أو إعتصاماً أو تصويتاً، أو أي مما شئت من الصور. فما أسهل الحديث، وإطلاق الشعارات الحماسية، لكن أمر الواقع غير أمر الحديث والأماني.

الجهاد ماضٍ إلى يوم القيامة، ولكن الأمر في تحديد أشكاله، وما يقبل التطبيق في أرض يشغل معظم حيزها مسلمون. وسيجد هؤلاء الشباب، حين يعودون إلى الارض، أن طريق الجهاد هو السير قدماً في الدعوة إلى أن تتحرك الأغلبية الصامتة مرة أخرى، فهذا المَنهج من الإغتيالات العَشوائية لا معنى له ، بل لا يحلّ بهذه الصورة. إنما يكون الجِهاد بخروج المُظاهرات التي تطلب حقها في الحياة بالإسلام، ثم تواجه ما تواجه ساعتها. هذا هو التصور الواقعيّ للجهاد. ومن لديه تصور آخر، يقبل التطبيق، فليخرج به إلى الناس، بدلاً من تثبيط عزائم من يريد الدعوة، وإحياء الأمة، بحديث عن جهاد، ليس أكثر من كلماتٍ في نهاية الأمر.

وإني على إستعداد للتعاون في هذا السبيل بكل وسيلة ممكنة إن شاء الله تعالى. فهبوا إلى العمل هداكم الله.

إلى الشباب .. إخوانٌ وسَلفيون 09 يوليو 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صَلى الله عليه وسلم

تلقيت مُعاتبة من أخٍ حبيبٍ، لحملى على الإخوان في عددٍ من مقالاتي، مما حملنى، مرو أخرى أن أُبين موقفى، وموقف من ينتمى لهذا الفكر الذي أحمل، من موضوع الخلاف المشروع، وحدوده ومجاله، وما يجب قبوله مما لا يتعدى على الحق، وما يجب رفضه ورده.

وأود أولا أن أذكّر بقولِ الله تعالى "وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ يَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ" التوبة 71. ثم أُذكر بما ردّدته قبل، من أنّ ظفر أحد الإخوان أو السلفيين يزنُ، عند الله وعند الناس، كلّ من وطئ أرض مصر من اللادينيين العلمانيين، وليرجع من أراد إلى مقالنا تحت عنوان "السلفيون .. ولاءٌ وذمة" حيث قلت: " لكن، يجب أن يكون مَعلوماً أننا ملتزمون بالدفاع عن إخواننا، من السلفيين، أو من الإخوان المسلمين، ضد هذه الهجمات الشرسَة من وسائل الإعلام، المُوجّهة من اللادينيين المتسترين وراء أسماءٍ مُسلمةٍ. فهى دعواتٍ تجتمع على كراهةِ الإسلام، وإبعاده عن الحَياة وإلغاء مَرجعيته في الدولة والمجتمع." هذا ما ندين به والحمد لله.

ثم أخرى، إن خلافَنا مع الإخوان أو غَيرهم، هو في طريق البحث عن الحقّ، وفي سبيل إعلاء كلمة الله، لا لأمر خاصٍ أو مصلحة شخصية. وهو ما يوجب على المُتخالفين من كلا الطرفين إمعان النظر في أدلة الطرفِ الآخر، لعلمهم أن الأمر أمر دليلٍ قبل أي شئ آخر.

وقد عرفت الإخوان مَنهجاً وفكراً، منذ دوّنتُ كتاب "حقيقة الإيمان"، مقارعةً لكتابِ "دُعاة لا قضاة" حُجة بحجة، وأشخاصاً منذ أيام مصطفى مشهور رحمه الله، وعبد المتعال الجبرى، الذي جرت بينى وبينه مناظرات في بيته في منتصف السبعينيات، رحمه الله تعالى، فقد كان كريماً مضيافاً. ولكن لم يكن ليَ قدَرٌ في التعرفِ على جيل الوسط من الإخوان كعصام العريان، الذي يَصغُرني بسنواتٍ عديدة، فصَلتنى عنه بعد أن تخرّجت من الجامعة في عهد عبد الناصر، ولم يكن دخلها بعد، والذي عُرف بتوجهه الصّوفي على طريقة بن عطاء السكندرى الشاذليّ.

نعم، نقدتُ الإخوان، وحمَلت عليهم، ورَددت ما قالوه من توَجّه عَقديّ، في أمر الإيمان والتصديق، وفي أمر المُشرّع بغير ما أنزل الله سبحانه، ثم فيما ترتب على هذا الفكر من مواقف عملية، أحسبها لم تكن موافقةً لما عليه منهج السلف الصالح، أو موافقةٌ في تصحيح مَسار الدّعوة، قولاً او عملاً، وفي أمور الأخذ بالتصوف عمّن داخل حديثه عبارات من وحدة الوجود. لكنّ حدودَ الولاء، الذي هو شقّ التوحيد، كانت نَصب عينيّ على الدوام، أحزن أشد الحُزن لمُصَابهم، أو إعتقالهم، وأغضب أشد الغضب لما يُحاك لهم من مؤامراتٍ، من النظام المَارق عن دين الله.

ولم أكن بدعاً في ذلك التوجيه، فقد وجههم إلى التصحيح من هم أفضل منى وارفع مقاماً، واقصد العلامة المحدث أحمد شاكر وأخيه العلامة محمود شاكر، وكانا اشد عليهم من كلّ ما قلت، وغيرهم كثير من اعلام دعوة أهل السنة. فالدين، أحبائي، ليس فيه مجاملة ولا مداهنةٌ، وإنما فيه حقٌ وباطل، وفيه صالحٌ وفاسد، وفيه حلالٌ وحرام. الدين لا يعرف أمراً نصف حلال ونصف حرام! أو أمر نصف جائزٍ ونصفُ ممنوع. هذا لا يكون في دين الله. وهذا لا يعنى أن يرى المرء كلّ شيئ بمنظار الأبيض والأسود، فهذا التحديد هو في مجال المَبدأ والأصل. لكنّ مجالَ التصرّفِ تأتي فيه الحِكمة والتأنّي والتدرّج.

والنقد ليس كُرها، ولا عداءاً، إن كان بين أبناء الدين الخالص، لكنه إيثارٌ للحق على الخلق، وبيانٌ للحق بين الخلق، وإقامةٌ للحق في الخلق، ليس إلا. فلا يجب أن نتَحسّس من كلمة النقد، فمنه بنّاءٌ هدّامٌ، أما البنّاء، فهو ما يقدمُ دَليلاً، ويعرضُ بديلاً. وأما الهَدّام، فهو ما يقذف غِلاً، ولا يقدم بدلاً. وقد قاطع رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون، الثلاثة الذين خُلفوا.

ثم إنّ علماءنا قد علمونا أن الدليل الشرعيّ هو الحَكَمُ بين المسلمين، وأن الرجال يعرفون بالحق، لا العكس، وأنّ التقليد مذموم حتى للعاميّ، وإنما هو إتباع لا تقليد، وعليك بما دوّن بن القيم في رائعته "إعلام الموقعين عن رب العالمين" ففيه غنى عن غيره. لكن مع الأسف، يردّد كثير من الشباب هذه المَعالم الفكرية المنهجية، دون أي تطبيق لمفهومها على أنفسهم خاصة، وعلي جماعاتهم عامة.

وكثيرٌ من الإتجاهات الإسلامية، قد قلّلت من وَزن العلم الشرعيّ في مَناهجها، ورفعت في المُقابل من قيمة الحركة، مما ناسب الكثير من الشباب المتحمس النشط، وإن عاد على الحركة ذاتها بعيوبٍ قد لا يدركها إلا الناظر الخبير. وكان تحليلٌ ذلك عند كثير ممن نظروا في تاريخ الحركات عامة، حتى غير الإسلامي منها، أن ذلك يرجع اساساً إلى توجه القيادة، إن ضعف فيها قدر العلم، تسرّب ذلك الضعف إلى المستويات الأدنى، والعكس بالعكس.

وأبناء الإخوان، وأبناء السّلفيين، هم أبناؤنا، وشبابنا، ودماء حركة نهضتنا، ونبض دعوتنا. إلا إنهم يجب أن يكونوا ممن يستمع إلى الدليل، وهو الكتاب والسنة، لا قول أحدٍ مهما علا قدره، بما في ذلك حسن البنا او سيد قطب او من هم أجلّ منهما. فلا تقديس لبشرٍ مهما كان. إنما الأمر أمر إحترامٍ وتوقيرٍ، لا إنقيادٍ وإذعان.

وأنا أدعو شباب الإخوان وشباب السلفيين، أن يذكروا إننا، كُلنا، عبيدٌ لله، اتباعٌ لرسول الله صلى الله عليه وسلم، لا نرُدّ عليه كلمة، ولا نقفُ من حديثه إلا مَوقف التسليم والطاعة، فلا نقول: لكن قال فلانٌ كذا وكذا، فهذا أمر لا يقبله دين ولا يرضى عنه إسلام.

ثم إننا نُكمل بعضنا البعض، فمن فهِم عن الله أمرٌ، شرحَه لمن لم يفهم، ومن حَقّق في الشريعة عِلمٌ، أدّاه إلى من لم يُحقق. هكذا المُسلمون، لا يتعالون على بَعضهم، ولا يُجادلون في الله بغير علمٍ.

هل يعنى هذا رفعُ الخلاف، وتَجاهُله؟ لا، فهو دين كما قلت، لا يحق لأحد التنازلَ عن الحقّ فيه. لكنّ حدود الخلاف ترتسم بالبيان، والمحاجة، والحوار، والإتفاق على قبول الدليل، لا قول الرأس بالتأويل. فإن جرى الناس على هذا المنوال، ورَضوا بهذا التوجّه والمقال، صَار إلى الحق من أخطأه، ورجع إلى المحَجّة من فارقها، من أي الفريقين كان.

وهذه دعوة إلى شباب المسلمين عامة، إخوانٌ وسلفيون وسنيّون، أن دعونا نلتقى على هذه المعاني، ولا ننحازُ إلى صفوف رؤوس إلا بالحق، بعد أن ينبلِج بالدليل، وطريق ذلك عقد حلقات دراسية مشتركة، تلمُ الشملَ وتبينُ الحق، ويكون شعارها "السّنة اولاً".

بارك الله في شَبابنا وهدى الجميع إلى الحق بإذنه.

الإخوان .. والسِّياسة الحِزبية 10 يوليو 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صَلى الله عليه وسلم

استمعت إلى برنامج جديد – اسمه مال مصر - على قناة أون تي- في، رغم كراهتى الأصيلة لها! لمذيعٍ لادينيّ اسمه حازم شريف، استضاف فيه د. عصام العريان، والمهندس أشرف بدر الدين من حزب الحرية والعدالة الإخوانيّ. وقد تضاربت بين نفسى وعقلى المشاعر والأفكار، تأخذني المشاعر جانباً، فأتحَيز للإخوان، وأقف في صَفهم ضدّ العِلماني المذيع، الذي كالعادة، تحدث عن أن لديه 63 تعقيباً، ثم تمخّض عن اثنين، هما البطاقتان المعروفتان لدى كل العلمانيين في مواجهة المسلمين، القروض البنكية الربوية والسياحة. الرجل أراد أن يطمئن إذا ما كان الربا سيظل مُتداولاً في النظام الإقتصادي، وأن لباس البحر النسائيّ "المايوه" وأن الخمور ستظل تباع في مصر. ثم يأتي العقل فيعترض على بعض ما جاء في برنامج الإخوان – أو حزبهم – وفي طريقة الردّ على المذيع اللاديني. وهذا رابط البرنامج لمن أراد مشاهدته http://www.youtube.com/watch?v=xgBck5harYU&feature=relmfu. . ثم اليك التفاصيل.

ومع إعجابي بحِرَفية البرنامج الحزبيّ، وصبّه عدد من المفاهيم الشرعية كأطر للتعامل مع واقع الحياة، وهو ما نحسب انه لا خلاف بين المسلمين في هذا التوجه، إلا في التفاصيل التي تعرض لها البرنامج، أحب أن أوجه بعض الملاحظات على هذا البرنامج الحزبي، مع تحفظى الشديد على موضوع إنشاء الأحزاب في هذه المرحلة الضَبابية من تاريخنا، حيث لا تظهر فيها بعد معالم الإسلام ولا أعلامه، واضحة صَريحة غير مختلطة، وهو ما نسعى اليه بعون الله. فمن هذه الملاحظات إنه:

1. يجب أن يكون منهج الحزب "يقصد إلى تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها، نصاً وإجتهاداً". هذا ما يجب النصّ عليه ابتداءاً، إذ لا أدرى والله ماذا يعنى "حزب مدنيّ ذو مرجعية إسلامية"؟ ونحن نفهم أن هذا النصّ قد وُضع لمجاراة قرار لجنة الأحزاب بعدم السماح لأحزاب دينية بالتكوين، لكن من الممكن أن يقال "حزب مدنيّ (غير عَسكري) ذو مَرجعية إسلامية تقصد إلى تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها، نصّاً وإجتهاداً"، فيتم التعريف بمعنى المَرجعية، ويكون على توافقٍ مع شرع الله، ومع ذلك الشَرط الإلزاميّ في تكوين الأحزاب.

2. إن كانت الدولة المُسلمة تحارب الربا، إلا إنها، في نهاية الأمر، تقصد إلى القضاء عليه، فكان من الواجب أن يضاف إلى حربه، أنها حربٌ تقصد إلى القضاء عليه، وإحلال المعاملات الإسلامية محله. وقد ألمح إلى ذلك

الدكتور العريان، والمهندس بدر الدين، من بعيد، لكن الوضوح هنا أساس مكينٌ لا يجب التهرب منه أو التغطية عليه، أو إخفاؤه. ونحن نفهم أن إيقاف عمل المنظومة المالية الربوية أمرٌ لا يحدث في غمضة عينن ولا يحسب هذا إلا جاهلٌ، أو غرٌ صغيرٌ. لكن أن يخفى هذا الهدف الشرعيّ المؤكد، والذي تاركه في حربٍ مع الله ورسوله، في وشاحٍ من التسييس والمناورة، لأمرٌ كنا نكبر الأخ العريان، وجماعة الإخوان، عن أن يداوروا فيه.

3. إن موضوع السِياحة، في مفهوم الحزب، قد خرج عن الإطار الإسلاميّ بشكلٍ تامٍ، إذ قد حاول العريان أن يضع قيداً في حديثه أن "ليس هناك أي تغيير الآن"، لكن المذيع اللادينيّ أسرع بالتعليق "الآن، وماذا عن بعد؟" فما كان من الأخ عصام إلا أن استسلم قائلا: "ولا بعد". وقد أرجع الأخ عصام هذا إلى أنّ عدم شرب الخمر لا يكون إلا بوازعٍ أخلاقيٍ، لا بقانونٍ مفروضٍ، وأن التجربة الأمريكية في الثلاثينيات من القرن الماضى أثبتت فشل هذا التقنين!

والحقّ أنني لم أكن أتصور أن يَصدُر هذا التعميم، بأن إباحة شرب الخمر والعرى على الشواطئ لا غضاضة فيه، وانه لا يخضع للتقنين في الإسلام، إلا بالوازع الأخلاقي، من إسلاميّ! ولو عَمّمنا هذا التصوّر، ولا أرى حجة لدى الأخ العريان لعَدم تعميمه إذ طبقه بالفعل على واحدة من أشد المحرمات في شرع الإسلام، لذهبنا إلى أنّ كافة المُحرمات الإسلامية، بل والأوامر الشرعية كالمواريث وأحكام النكاح، هي توجيهاتٌ أخلاقية غير مُلزمة شرعاً! فما هو معنى تحكيم الشرية إذا؟ وهل يؤمن الأخ العريان بأن تحكيم الشريعة فرض لازم على الفرد المسلم وعلى الجماعة المسلمة، دع عنك أنه من التوحيد، حتى لو إعتمدنا التوجّه الإرجائيّ؟ وأتساءل، هل لفكر التصوّف دور في هذا التهوين من إخضاع القانون للشريعة، ومن إلقاء عبء الإلزام الشرعيّ بالحلال والحرام على الوازع الأخلاقيّ، لا على قوة السلطان بجانبه؟ ثم ماذا يعنى الأمر الشرعي إذن، والذي هو قانونٌ في حَدّ ذاته لا يحتاج إلى تقنين في حياة الفرد أو المجتمع سواء؟

هذا أمرٌ أعتقد أنه مخيفٌ من حيث أن الحُكم باسم الإسلام، بهذا المنطق، يعتبر تبديلاً لمفهومٍ أساسيّ في المنظومة الإسلامية، كما هي في مفهوم أهل السنة والجماعة. وهو أمر لا يخضعُ للتلاعب أو المداورة السياسيّة، فهذه الأوامر والنواهي جاءت "للذين آمنوا" أفراداً وجماعات. وهذا، والحقُ يقال الفارق بين إتجاه الشيخ حازم ابو اسماعيل وبين الإخوان، فالشيخ حازم كان واضحاً صريحاً مباشراً في أن الدولة الإسلامية تحكم بالحلال والحرام، لم يزلزله تبجح المذيعين اللادينيين عن حقٍّ شرعيّ، كما أوضح أنّ الإسلام لا يرضى عن العُرى لا بحجة السياحة والدخل ولا بغيرها. ومن هنا فإن رصيده عند المسلمين قويّ (حاز على 91% من أصل 223 مصوتا على موقعنا)، وعند الله.

الأمر أن هذا التوجه لدى جماعة الإخوان، ولدى حزبها، يمثّل، حقيقة، النظر إلى دولةٍ ذات مرجعية إسلامية، لا دولة مسلمة. وهو ما يعنى، على حدّ فهمنا لهذه المصلطلحات المحدثة، والتي يقابلها دار الإسلام أو دار البدعة أو دار الكفر في مصطلح الفقه الإسلاميّ، أن الدولة ليست دولةٌ مسلمة، بل دولة، إن أحسنا الظن، هي دار بدعة.

وقد كنا نودُّ أن يقود الإخوان حركة المجتمع إلى دولة الإسلام حقيقة لا رمزاً، لكنّ ذلك يصبح صعباً في ظل هذه المفاهيم، بل وأكثر من ذلك، أن سيؤدى هذا إلى شرخ كبيرٍ في النسيج الإسلاميّ في مجتمعنا المصريّ، من حيث أن كثيرٌ من المسلمين لن يرضوا عن هذا الخَلل التشريعيّ المَعيب. وسينقسم هؤلاء الناقمون إلى ثلاثة أقسام، مذعنين لحكم السلطان أيا كان، وهم عدد من السلفيين، ثم أهل السنة والجماعة، الذين سيستمرون في الدعوة لتبديل هذه الأحكام وإلى تحكيم الشرع، بكل وسيلة متاحة حسب ظروف الواقع، ثم إلى الشباب الذي يحمل السلاح في وجه الخارج على الشريعة آنياً، من الجهاديين. وأي خير إذا فعل الإخوان!؟

وما لا أفهم إلى الآن، هو لماذا هذا التوجه، في التسليم والإذعان لأصحاب الفكر العلمانيّ اللادينيّ،علماً بأن الغالبية الشعبية مع التوجه الإسلاميّ الصحيح المتكامل؟ لماذا نعطى الدنية في ديننا، ونحن أهل الدار وأصحاب القرار؟ إلا أن يكون هذا هو إيمان الإخوان حقيقة لا سياسة، وهو ما لا أرضاه لهم، ولا لأى مسلم يدّعى طَاعة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم.

الإخوان .. ورَصيد الشَارع المِصريّ 13 يوليو 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صَلى الله عليه وسلم

من أشدّ الأخطاء التى يرتكبها نظامٌ من النُظم، أو تَجمعٌ من التجمعات، هو أن يركن إلى رصيده الذي مضى، ويظن انه سيظل معه بمفهوم الإستصحاب للأصْل المُقرر! فإن التاريخ، وتجارب البشر لا تُساند هذه النظرية التي تدل على سَذاجة صاحبها، أو غروره، أو جهله بتفاعلات الشعوب، وتبدّلات أهوائها.

ولحركة الإخوان المسلمين رصيد كبير في الشارع المصريّ، بل وعلى صعيد العالم العربي، لا يجادل أحدٌ في هذه الحقيقة. ذلك بما قدموا خلال تاريخ طويل شاقٍ، ما ارتضوه وآمنوا به، ونصَروه بالطريقة التي رأوها مناسبة لذاك الطريق، واحتملوا في سبيل ذلك ما جاءت به الأحداث من صَعبٍ ومرٍّ.

لكن الأمر الذي نوجّه اليه النظر هنا، هو أنّ ذلك الرَصيد من التقدير والإحترام، ومن ثم في القُدرة على التأثير في رجلِ الشارع العاديّ، لا العضو المنتسب الذي يسمع ويطيع إبتداءاً، ليس برصيدٍ ثابتٍ على مرّ الزمان وتبدل الأحداث. بل هو مرتبطٌ، بشكلٍ حاسمٍ، بقدر الثقة التي يشعر بها المواطن العاديّ في مواقف الجَماعة وفي حكمة تصرفاتها وصَواب قراراتها.

فالنظر المحدود إلى أعضاء الجماعة، وأعداد منتسبيها، لم ولن يكون هو مِفتاح النجاح لأى جماعة دعوية إسلامية، تعتمد في فكرها على أن القاعدة العريضة من الشعب مسلمة. وهو ما يفرّق بين فكر التكفيريين، وفكر غيرهم من أهل الدعوة.

فالتكفيريون يرون القَاعدة الوحيدة التي يرتكزون عليها هي أعضاء جماعتهم، إذ لا خيرَ في الغير. وهو منطق أبعد ما يكون عن مَنطق أهل السنة والجماعة، الذين يروْن الناس باقين على أصْل دينهم، وإن تغبّشت بعض مفاهيمهم وتصوّراتهم. ومن ثمّ، فَهُمُ الوَقود الحَقيقي والقوّة الدافعة وراء أي تَجمعٍ إسلاميّ ذى مَعنى وهدف.

والحق الذي لا جِدال فيه أنّ القرارات الأخيرة التي صَدرت عن قيادات الإخوان، قد خلقت فجوة بينها وبين القاعِدة العَريضة من الشعبن أو من "الغالبية الصامتة" كما أسماها بعض المتحدثين. وأخشى أنّ قيادات الإخوان لا تنظر إلا إلى المُسجلين في سِجلات العضوية، وهم من المُلتزمين المُشجعين للقرارات، أيا كانت، فالجماعة، كما صوّرت نفسها في الفترة الأخيرة، تعمل بالنهجِ العَسكَرى الذي يقوم فيه مبدأ السَمع والطّاعة مَحل المناقشة والمُحاورة. ونحن لا نعترض على ذلك التوجّه، إذ ليس

لأحدٍ أن يعترضَ أو يعدّلَ على القائمين على عملٍ ما، خاصّة من هم من خارِج أسواره. لكن النصحَ واجبٌ إسلاميٌ لا يقف عند حدود جَماعةٍ أو تجمعٍ.

ونحن لا نريد لجماعة الإخوان أن تفقِد رَصيدها بين الناس، فإن في ذلك ضَعفٌ للتوجّه الإسلاميّ عامة، حتى لو إعتبرنا الخلاف بينها وبين الإتجاهات الإسلامية الأخرى، إذ الهدف النهائي واحدٌ، أو هكذا أحسب، وأتمنى! ومن هنا أردت أن أؤكد على ما سجلته حقيقة لا حديثاً، من أن الكثيرين قد فقدوا الثقة في الإخوان، كجهازٍ يصلح لإدارة البلاد. ومن حُجج بعض هؤلاء فيما قالوا إنّ مظاهر التردّد، والتعامُل الوديّ مع النظام، والتساهل المُمَنهج في مفهوم التحاكم، وعدم المُشاركة في كثيرٍ من المواقف الوطنية لتجنّبِ الإصطدام مع النُظم الحاكمة، ومداهنة الجيش، وكثير غير ذلك من المواقف التي تشككك في نوايا الجماعة، وفي ترتيب أولوياتها. وهي أمور إن إغتفرها الناس للسلفيين، لحداثة خوضهم السياسة وقلة معرفتهم بدروبها، وليتهم ما فعلوا، إلا إنهم لا يغفرونها للإخوان، مع طويل خبرتهم وعميق تمرسهم بها. كان يجب أن لا يغيب عنهم أن الشارع لا ينسى ولا يرحم، وإن ظهر غير ذلك لبادئ الرأي.

ولاشك أنّ قيادة الجماعة لديها مُبررات وجيهة من وجهة نظرها، ولا شكّ أنّ هذه الوجهة لها إعتبارٌ ما، في ظروفٍ ما. لكن الغرض هنا هو إثبات أنّ الإخوان قد خسروا من رصيدهم عند القاعدة العريضة من الشعب المسلم، وهو ما نكرهه ولا نتمى إستمراره. لكن هذا الأمر بيد القيادة الإخوانية، التي نرجو أن تستمع لنبض الشارع، لا لنبض أعضائها.

بيانٌ إلى الإسلاميين .. "إعذارٌ إلى الله" 16 يوليو 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

"يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ ۚ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ ۚ فَمَا مَتَـٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ" التوبة 38.

الأحداث التي تتواتر على السّاحة المِصرية تؤكد ما سبق أن ذكرناه، من أن الأقلية صاحبة الصوت العالى، هي التي ستفوز بإعلان دولة علمانية، على رغم أنف 78% من الشعب، وذلك بتعاون مع المجلس العسكرى، وتوجيهه، الذي عين أسامة حرب، عميل ساويرس لوضع المبادئ الكفرية التي ستحكم الدستور، والحكومة التي قررت بالفعل تعيين حزمة من العلمانيين كالسلميّ من الوفد وعمرو الحمزاوى اللاديني العتيد.

الأمر الآن ليس توجيه أصابع الإتهام، أو الترصد لبوادر الغدر بالشعب، فقد كانت واضحة لذوى البصائر منذ الوهلة الأولى، وأصبحت الآن واضحة جلية لذوى الأبصار. الأمر الآن أنّ السياسة التي تتبعها التجمعات الإسلامية، ممن وضع الثقة الكاملة في المجلس العسكري، المُعين بواسطة مبارك، هو غفلةٌ مروعة، على أقل تقدير، تصل إلى حد التواطؤ ضد المسلمين في مصر.

ليس هناك مبرر لهذا الخوف والرعب، وتلك الخشية والذلة، وذلك الإستسلام والخنوع والمداهنة. الغالبية الشعبية تقف وراء فكرة الدولة المسلمة، وقد أعلنوها صريحة في الإستفتاء، فما دهاكم يا قادة التجمعات؟ ما الذي يوثق أيديكم، ويكمّم أفواهكم، ويشلّ أقدامكم عن أن تكونوا كشرذمة قليلون من العلمانيين اللادينيين، لم يهابوا العسكر، وخرجوا يطالبون بتطبيق دينهم العلمانيّ، ووضع مبادئ تضمن عدم سيطرة الإرادة الشعبية على البرلمان وإرساء الديكتاتورية التي تملى إرادتها مسبقاً على رأي الأغلبية.

فما بالهم تحدّثوا وسَكتم، قاموا وقعَدتم، تقدّموا وتقهقرتم، كرّوا وفرَرتم؟ أهذا ما يمليه عليكم دين الإسلام؟ أم أي دينٍ هذا الذي تتبعون؟ أهذا ما تمليه عليكم الحكمة والسياسة، أم أي منطق هذا الذي تطبقون؟ ألستم أغلبية، أم تشُكون في ولاء الشعب لدينه؟

أتتعالنون وتفخرون بهذه الأغلبية وتعوّلون على نصرتها في صِراع الصناديق والإنتخاب، وتنبذونها في مواضع التظاهر، حتى السِلميّ منه، والمواجهة في الميدان، ميدان التحرير؟

لا والله، لقد خذلتم المسلمين من أهل هذه الديار، ديار مصر، وخذلتم من بايعوكم، واشتريتم سَلامتكم بواجبكم، وقنعتم بأوهام السياسة وأباطيلها دون حقائق الدعوة والأمر بالمعروف والجهاد. هلا استحيتم من أنفسكم يا من هم في مقاعد القيادة، أن تقابلوا الله سبحانه وقد أضَعتم فرصةً هيأها لكم، لم تكن في خلدكم، فأخرج منكم من كان من السجون دُهوراً، ورفع عنكم إصرَ الظلم والبغيّ والإعتقال، لا بفضلكم، ولا بحكمة سياساتكم، بل بما فعل الشعب المسلم وحده دون توجيه منكم ولا مبادرة. أهكذا تردّون الجميل لمن أزاح عنكم الظلم؟ لقد أثبت الزمن فشل سياساتكم وقِصر نظركم من قبل، لكن، والله وكيلنا، أيكون أوضحَ من هذا الواقع، الذي يكاد الحجرُ أن ينطق فيه بما عليكم فعله في مواجهة هذا التآمر الدنيئ ضد الإسلام؟

احذروا يوماً تلاقون فيه الله، فيسألكم فيم ضيّعتم شعب مصر، وفيم كان تخاذلكم، بل وتواطؤكم؟ فيم كان ترددكم وتقاعسكم؟ الظروف لن تكون مهيأة لإملاء إرادة الشعب أكثر من الآن، فهل تشكون في حقكم؟ أم لا ترون ما يدور حولكم؟ لن تفيدكم حينئذ مجالس شوراكم، ولن يرفع عنكم إثم الخسارة والهزيمة دعاواكم.

اليوم يوم الحَركة والخروج. اليوم يوم المواجهة والتحدى اليوم لا ينفع صمت ولا ترقب، ولا تغنى سياسة عن مجاهدة، ولا حكمة عن مجالدة. الأمور تتطور أسرع مما تظنون، وأنتم تتحركون حركة السلاحف، التي لا مكان لها إلا خلف الصفوف. أين مليونياتكم؟ اين تجمعاتكم؟ أين صوت حقكم؟

والله، لأشعر بالتقزّز والإشمئزاز مما وصل اليه وضعُ منْ تربع في كرسيّ القيادة الإسلامية. وكدت أُكبِر من هم في كرسيّ القيادة العلمانية. أنتم تتوددون لهم وهم يرفضوكم، أنتم تتنازلون لهم عن حقكم، وهم لا يقبلون تنازلكم، بل يريدون تنحيكم، بل ومَحوكم كاملاً من الصورة. أنتم قبلتم بنصف العلمانية، وهم يريدونها علمانية كاملة، ينص عليها ما يسمى بالمواد فوق الدستورية، والله وحده يعلم أي شيطانٍ خرج بهذا الإسم لهذا المسمى اللعين، الذي ليس إلا ثورة دعاة الديموقراطية على الديموقراطية.

لماذا فشلت الثورة في تحقيق أهدافها؟ 18 يوليو 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صَلى الله عليه وسلم

دعنا نُسَلِّم أولا بعنوان المقال، أنّ الثورة قد فشلت في تحقيق اهدافها، لا شكلاً وترقيعاً، بل موضوعاً وتحقيقاً. وهو ما قد يختلف معى فيه عدد من الشباب المتحمّسين، ممن يرون ما يحلمون به واقع، من حيث أن الواقع ليس ما يحلمون به. ولو ذهبنا نَعُدّ أهداف الثورة، ونراجعها علي ما تحقق، لتكشّف لنا أن ما تحقق لا يصل إلى خمسة بالمائة من هذه المطالب. هذا عدا أن ما تحقق هو من قبيل الشكليات التي لا تقوم بها ثورة ولا يُستبدل بها نظام.

أسباب عديدة أدت إلى هذا الوضع البئيس المحزن. أولها أن الثورة قد إستعجلت قطف ثمارها قبل أن يبدو نُضجَها. ذلك حين انسحب الناس من الميدان عقب نبأ تنحى مبارك المخلوع. وهو خطأ استراتيجيّ قاتل، جاء نتيجة مباشرة لعدم وجود قيادة توجّه الجموع الحاشدة. والجمهور، بطبيعته، لا يَرسم مُخَططاً بعيد المدى، لكنهم يتحركون من وحى اللحظة، والتي فاقت فرْحتها عَشية تنحّى المَخلوع مداها، فما كان إلا أن شَعر الناس بإنتهاء المُهمة، وآثروا، بعد إنهاك أسابيع، أن يعودوا لبيوتهم طلباً للراحة.

والأمر الثاني، الذي تولّد مباشرة من السبب السَالف، أن أمور الثورة وقعت كثمرة ناضجة في يد المجلس العسكريّ، الذي هو صنيعة حسنى مبارك، يأتمرون بأمره، ويعملون بتوجيهاته، ويتبنون سياسته، ويرفعون له يد التحية والإكبار. ومن ثمّ كانت حمايته وأسرته أمراً يمثل أولوية عند هذا المجلس. كما كان الحفاظ على الهيكل العام لنظام قائماً لا يَسقط، بل والحيلولة، بالطرق الخبيثة الملتوية، على عدم بناء الدولة المصرية على أسس العدل والحرية الحقيقية. وكان من وسائلهم في هذا المخطط الحفاظ على النائب العام ووزارتي الداخلية والعدل، خارج نطاق المراجعة الحقيقية. وهذه الثلاثية هي التي تتحكم في إنهاء الفساد والظلم السابق، وضمان عدم تكراره في المستقبل.

والوزارات السيادية التي تتحَكم في مصير البلاد وتوجّهها هي الداخلية والعَدل والإعلام والخَارجية. والناظر يرى أن المَسؤولية في هذه الوزارات قد أُسنِدت إلي من لم يحظى بثقة الشعب، ومن هم من مؤيدى النظام السابق، أو من العاملين السابقين تحت لواءه. حتى رئيس الوزراء، ذو الوجه البرئ، كان عضواً في لجنة سياسات نظام مبارك وشركاه.

والأمر الثالث، هو ذلك النفر القليلون من أهل العلمانية اللادينية، الذين يمثلون، هم وأهل الذمة من القبط نسبة 15% على الأكثر من الشعب، من حيث أثاروا ضجة وتشويشاً وقرَعوا طبولاً وأطلقوا مزاميراً، يلوحون بضرورة أن تخضع إرادة الشعب لمنهَاجهم في تكوين الدولة وتحديد مرجعيتها، مما شغل الناس عن مُتابعة التقدم الحقيقيّ حثيثاً في إتجاه تحقيق أهداف الثورة. وما يغيظ في هذا الصدد هو ذلك التعبير الزائف المُوهم الذي تطلقه وسائل الإعلام على هذه التجمعات الكرتونية وهو "القوى السياسية"! ولا ندرى ماذا يعنون بكلمة "القوى"! هذه التجمعات لا أرضية لها في الشارع المصرىّ إلا أقل القليل من أهل الإعلام والكتاب اللادينيّين، وعدد من الشباب الجَامعيّ المُنبَهر بألفاظ العِلمانية، وصورة التقدّم الغَربي، والمَخدوع بوهم عدم التعارض بين الدين والعلمانية!

والأمر الرابع، هو ذلك التخاذل الذي تناولت به القوة الوحيدة، التي تحظى بمساندة حقيقية كبيرة في الشارع المصري، وهى قوة الإسلاميين. فقد تعاملوا مع أحداث الثورة من منطلقاتٍ متغايرة متباينة، لكن يجمعها كلها جامع هو عدم الحرص على متطلبات الثورة، وتجنب اي صدامٍ، بأي شكلٍ وعلى أي مستوى، مع السلطة القائمة، حتى ولو على حساب خسارة الثورة. فالإخوان جعلوها سياسية مجردة كديدنهم، والسلفيون حائرون بين شيوخٍ لا علم لهم إلا علم الكتاب، ولا خبرة لهم في أمور الدنيا وأحوالها، وبين حداثة عهدٍ لالخوض في مَعمعات السياسة، بعد طول تجَحّرٍ وتقوقع. والجماعة الإسلامية، أعانهم الله على ما هم فيه، لا يزالون يترنحون من وقع ثلاثين عاماً من الحبس، لا يمكن أن يفيقوا منها، وى أحسب أن تصح رؤياهم في أسابيع أو شهور، بعد الحياة في الظلام سنين ودهور.

ودليل الفشل ظَاهر للعيان، لا يحتاج إلى دليل، إلا إن احتاج النهار إلى دليل! الحكومة في تخبّطٍ، وعلى رأسها عصام شرف. المَجلس العسكريّ يعاند ويتوعد، ويتباطئ ويتواطئ، ويراوغ ويخادع، شأن العسكر، بلا جديد. والفاسدون قليلهم وراء القضبان، يعرف أن مصيره إلى الإفراج لعدم كفاية الأدلة التي خطّط له المُجرم العام، وأكثرهم في منصبه لا يزال، ينتظر الفرصة للعودة إلى الفساد والإفساد. والقوانين التي يتحاكم اليها القضاء اليوم، في معاقبة الجناة، هي ذات القوانين التي وضعها الفاسدون ليتحكموا في مصر ومصيرها، فكيف يصلح شأن هذه المحاكمات إذن، وأصلها الفساد، وغرضها الإفساد؟

الثورة لها روحٌ وخلقٌ وقانون. فروح الثورة هي الخروج عن المألوف، والتمرّد على المَوجود، والإنسلاخ من الجلود. وخلقُ الثورة هو الغضب قبل التأني، والعدالة قبل الرحمة، والثأر قبل القانون. وقانون الثورة هو القصاص من الفاسدين، والتخلص من المعاونين، وآنية الضرب على أيدى المُخرّبين من بطانة المُنحلين. على هذه الوتيرة تنجح الثورات، وتصل إلى تحقيق أغراضها، لا بالتميع والتباطئ والمداهنة والمحاورة.

الثورة تحتاج إلى محاكم ثورية، يقف أمامها الفاسد الذي عُرف عنه الفساد بالتواتر، دقائق مَعدودة، للتحقق من شَخصيته ليس إلا، ثم يحكم عليه بإعدام فوريّ، أو سجنٍ مؤبد، أو ما رأى قضاة الثورة، لا قضاة مبارك. وقتها لن يفكر أحدٌ في فسادٍ إلى عقودٍ عدة قادمة. الثورة تحتاج إلى وزراء من الشعب العامل، ممن ليس لديهم أية خلفية سياسية، ولا علاقات قائمة بالهياكل الوزارية الموجودة، يطاردون ويطردون أتباع الفساد وأعوانه، ويعينون بَدلاً منهم من لديه الخبرة والأمانة. ومن إعترض فليس له إلا الحبس.

الثورة تحتاج إلى إلغاء الأحكام العَسكرية، وقانون الطوارئ الذي لا يزال مُفعّلاً. وإطلاق أسرى الجَيش، وتقييد سلطاته، وتبديل القائمين على وزارة العدل والنائب العام. ولا يكون هذا إلا بمليونياتٍ إعتصامية، لا تبرَح الميادين قبل أن تتحَقق المطالب بالبراهين.

مِصر .. وضرورة الفَتح الإسْلاميّ الثاني 27 يوليو 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صَلى الله عليه وسلم

كان من حُسن طَالع مِصر والمِصريين ذلك الفَتح المَبروك الذى قادَه الصّحَابيّ الجليل عمرو بن العاص رضي الله عنه، والذي تمّ عام 21 هـ بفتح الإسكندرية و"تنجّى" المُقوقس، وإخراج القوة البيزنطية منها. وقد كان من نتيجة روعة الدين الإسلاميّ، أن دفعت سياسة عمرو رضي الله عنه، التي أمّنت مِصر، وضَبَطت ثرواتها، وحسّنت مَرافِقها، وسَوّت بين الكنيسَتين المَلكانية واليَعقوبية، أن دَخَلت جُموعٌ القَبط في الإسْلام. وهو رَدّ فِعلٍ إنْسانيٍّ طبيعيٍّ للعَدلِ والحقّ.

ولعلّه لا يكون من المُبَالغة أنّ نُقرّر أنّ مِصر الآن، تَحتاجُ إلى "فتحٍ إسلاميّ" جديد، وذلك لأسبابٍ عدة، نبسُطها فيما يأتي.

مصر الآن وَقعت، كما هو مَعلومٌ، تحت سَيطرة القوى المَسيحية الغربية الصَليبية، والتي دَعَمت، من ثم، القوى القبطية المصرية، التي تمثل أقلية متنَاهية في مصر، كما كانت الدولة البيزَنطية تسيطر على مصر وقت الفتح الإسلاميّ. وما كان هذا ليكون إلا من خلال حكم نظامٍ فاسدٍ لا ضمير له ولا إنتماء. وقد كان من نتيجة هذا النظام أن سقطت مصر في بئر عميق القرار، شديد الظلمة، من الفقر والتخلف والجهل والمرض، وتوابع ذلك من سوء الحالة الإجتماعية وإنحدار المستوى الخُلقيّ، والبعد عن الدين والفضيلة، والإستهتار بالقيم والمبادئ. عادت مصر إلى حالةٍ لا تليق بأمة يمتد عمرها الزمنيّ أكثر من سبعين قرناً، وعمرها الحضاريّ الإسلاميّ يربو على أربعة عشر قرناً. أمة عظيمة متحضرة، ذاقت وبال أمرها حين سكتت على الطغيان عقوداً تطاولت. والأمر الذي لم نعمل حسابه، كأمة، أنّ الهدم أسرع من البناء، فأمة بَنَت حضارتها قروناً، هدمها عملاءٌ فاجرون في سنوات معدودة.

الفارق بين مصر البيزنطية ومصر المباركية، هو أن مصر البيزنطية، كان القبط فيها هم المُستعبدين الضُعفاء من إخوانهم النصارى، أصحاب المذهب المخالف. أما اليوم، فإن القبط هم القلة المتعالية، المستكبرة على الأغلبية المقهورة بالغرب الصليبيّ، من أجداد البيزنطيين. والمسلمون هم اليوم الضعفاء المستعبدون، الذين يغزوا بلادهم الغرب بفتنة المال، ووهم

التقدم وفكر العلمانية اللادينية المردية. وقد نجح الغزو إلى حدٍ كبيرٍ، لولا لطف الله سبحانه ما كانت لمصر بعدها قيامٌ، بل قيامة.

ثم، إن هذا الغزو الفكريّ الأخطر، قد عمل عمله، من خلال نظم التعليم، والمؤسسات الإستغرابية كالجامعة الأمريكية وغيرها، والمنح الدراسية المغرضة، والإعلام الفاسد المُوجّه، وكثير من سبل تشتيت الفكر وقتل الهوية. فقامت مجموعة من أصحاب الفكر اللادينيّ، الذين تصوروا أنفسهم روسو فكراً، أو ديكارت نقداً، فراحوا يزينون ويزيفون، ويهدمون الفكر الحضاريّ ولا يبنون. وكان كلّ توجههم إلى إفساد الإخلاق، لا توجيهها، دون الإهتمام بعلمٍ أو خبرةٍ تقوم على علم، وكأن اللباس الخليع سينشأ مصانع للصلب الثقيل، أو الأفلام الخارجة المنحلة ستُخرج معاملاً لتحطيم نواة الذرة، وتقييد حركة النيوترينات! فخدعوا عددا من الشباب الغرّ المبهور بما لدى الغرب من قوة، صورها لهم ابناء الشياطين على أنها نتاج الحرية الجنسية والتفلت الإخلاقيّ والإنفلات الدينيّ.

وهؤلاء الشياطين، ليسوا عنا ببعيد، بل هم من جلدتنا ويتحدثون بألسنتنا، منهم من قضى وهلك، ومنهم من ينتظر، وما بدلوا تبديلاً، كجمال الدين الإيراني الرافضيّ، وسعد زغلول وقاسم أمين، وأحمد لطفي السيد وطه حسين، ثم من المنتظرين اعدادق غفيرة، مثل محمد البرادعي وعمرو حمزاوى وإبراهيم عيسى وعمرو موسى، والآفّ غيرهم ممن تربي في أحضان الإستشراق، ورضع من نجس الفكر الغربيّ العلمانيّ، فعشش الكفر في جنبات نفسه وفرّخ.

حشدٌ هائل من الضلال، يراه المسلم المصريّ المسكين، الذي ينظر حوله فيرى فقراً ومرضاً، ثم ينظر إلى هؤلاء المارقين فيرى مالاً ونفراً، فيلعب الشيطان بعقله وقلبه، والنفس قد تروّضت على الربط بين المال وحسن المقصد وصحة المنهج، وهو من تزييف إبليس اللعين، فلا يحسن إلا أن يقول حسبنا الله ونعم الوكيل.

ثم قامت ثورة مصر، وضجت النفوس بما حملت، وانقشع غمامُ الطاغية، لكن ليقع المصريون تحت سلطان سحرة الغرب، وعملاء الفساد، من الذين هم من جلدتنا ويتحدثون بألسنتنا.

مصر إذن في حاجةٍ إلى فتحٍ إسلاميّ جديد، يأتي من داخلها، من الطليعة التي تعرف التوحيد وتؤمن به وتعمل عليه، لتعيد لهذا الشعب العريق ما فقده، لا في المال ولا في الرغد، فكلها عاريات مستردة وتوابعٌ مستهلكة، لكن في الهدي الجميل، هدى الكتاب والسنة، الذي أخرج مصر من الظلمات إلى النور من قبل، وحرى عليه أن يخرجها من ظلمات القهر واللادينية اليوم.

البَيان .. فى خِيانة الأزهر وتلجلج الإخوان 30 يوليو 2011

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

قال تعالى في سورة المائدة "يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِ"1، **وأعلى هذه العقود، وأدلها على الإيمان هو العقد مع الله سبحانه بصيغته، التي هي منطوق الشهادتين ومدلولهما.** فمن حرّف، أو تنازَل أو بدّل أو تردّد أو أخّرَ العمل بمقتضَاهُما، من توحيد الله والحكم بشريعته، فقد خان عقده مع الله سبحانه وخَرجَ من الدين كما يخرج السَهم من الرّمية.

وما نراه اليوم من عَبَث رأس الأزهر، أحمد الطيب، بدين الله وبإلتزام حُكم الله وشريعته، هو ظلمٌ أكبرُ وخيانةٌ لله ورسوله، ومروق من الدين، ذلك فيما قدّم من وثيقة كُفرية يتنازَل فيها عن ضرورة الحكم بالشريعة، ويختصر منهج الله سبحانه في المبادئ العامة التي تتفق عليها البشرية كلها، من حديث عن الحرية والمساواة والعدل، ثم تختلف في تطبيقها وحدودها، فيقدم الإسلام الحق في حدودها وتطبيقاتها التفصيلية، ويضِلُ سائرُ البشر في تأويلاتهم الوضعية عن الحق.

وقدساير رأس الأزهر، المارق أحمد الطيب، ما يُطالب به العِلمانيون اللادينيون، وما يَسعى لتطبيقه المَجلس العسكرى، وما يريده الغرب بالبلاد، من إغفال تطبيق الشريعة، في هذه الوثيقة المَلعونة، كما هو واضحٌ حتى للمُراقب الغَربي، كما ذكرت الفاينانشيال تايمز، قالت " ومن الجدير بالملاحظة أن وثيقة الأزهر لا تدعو لتطبيق أحكام الشريعة، لكنها تدعو للإستناد إلى **"مبادئ الشريعة الإسلامية"**، التي تفسر على أنها القيم العَالمية للحُرية والعدالة والمُساواة" "Significantly the Azhar document does not call for the application of sharia law, but says that laws would be based on “the principles of Islamic law” – widely interpreted as the universal values of freedom, justice and equality" http://www.ft.com/intl/cms/s/0/56ac8782-9dbe-11e0-b30c-00144feabdc0.html#axzz1QCbZ4kdR.

هذه الوثيقة كفرٌ دامغٌ لا مِراء فيه ولا جِدال. وتاريخ أحمد الطيب، الذي ليس له نصيب من اسمه، مَعروف مشهور، فهو إختيار مبارك وخادمه. وقد تزين بلبس الجلباب وبتركيب نفايا لِحيةٍ على وجهه بعد أن تولّى الأزهر، نِفاقاً. وقد ظَهرت علمانيته أيام كان رئيساً لجامعة الأزهر في كثير من تصريحه ، لقلها ما قال "إن الجامعة تَسَعُ أيَّ شخص، حتى اليهود، ولكنها لا

تَسع طُلابَ الإخوان"، وهو ما إعترضت عليه الإخوان حينها، ثم إذا بها تضع يدها في يده لدَعم العلمانية المتسَترة بالدين! هذا عدا رئاسته لطريقة صوفية خاصةٍ بعائلته!

والأشد عجباً أن نائب مرشد الإخوان قد رَحّب بهذه الوثيقة الكُفرية، وذكر إنها وثيقة رائعة، وتمثل ما تراه الإخوان صالحاً للوضع الراهن. مرة أخرى، هذا ما يجعل شباب الإسلام، ممن لم يُسلم قيادَه لهذا الإتجاه الذى يتخذ لنفسه شعار السَيفين والمُصْحف، في شكٍ من جدوى الإنتخابات، التي تأتي بمن يرضى بمثل هذه الوثيقة الخائنة.

هذا المَوقف هو خيانةٌ لله ورسوله صلى الله عليه وسلم، ولعقد الشّهادتين، وللمُسلمين من أبناء وبنات مصر، وإهدارٌ لفرصة سانحة، هيّأها المولى، لإسترجاع تمكين دين الله وشريعته في حياة الناس، كما أرادها الله سبحانه. وهؤلاء الذين يَخونون الله ورسُوله والمُؤمنين، لن يُفلتوا من عِقاب الله، ولإن نَفعهم تأويلهم في الحُكْم عليهم في الدُنيا، فلن ينفعهم يوم العَرض بين يدى الله "وَقِفُوهُمْ ۖ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ" الصافات 22.

السّلفيون .. والخَيار الصَّعب -31 يوليو 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صَلى الله عليه وسلم

تمرّ الحَركة السلفية في مِصر بمِخاضٍ عَسر، يتمَثلُ في تغيير النظر للواقع والوَجهة الحَركية، وأولويات الدّعوة وفقهِها. ولايشك الناظر في أحوال هذه الدعوة أنّ كمّ التغيير وكَيفِه، لا يقل خُطورة وشُمولاً من الثورة المصرية ذاتها. وهذا التبديل والتغيير في إتجاه الحَركة جاء نتيجة الإحتكاك بالواقع السياسيّ أول مرة، بعد أن كانت الحركة تعيش في قوقعة أكاديمية مغلقة أكثر من ثلاثين سنة. ولسنا بصدد مُبررات ذاك التقوقع، إذ لا فائدة في مناقشة ما مضى، إلا أن يكون لإجتناب ما فيه من خطأ واعوجاج، لكن لعلّ بعض ذلك أن يكون بسبب قبضة الأمن العَاتية من ناحية، ولردّة الفعل النفسية تجاه مواجهة الخطر الماحق، التي جَعلت بعض مشايخها يتبنون قضية طاعة وليّ الأمر بإستغراقٍ وصل إلى حدٍ التناقض مع القضية السّلفية الأولي، وهي التوحيد.

على كل حالٍ، أدرك السّلفيون أخيراً، بعد تخلفهم عن قطارِ الثورة الأول، أنّ دعوتَهم لن يكون لها وجودٌ إن لم تتصل بسبب بأرضها في الشارع المصريّ العريض، وأن أهدافها لن تتحقق إلا "بالخروج" إلى الشارع رافعين الصوت بمطالبهم، وجاهرين بها في وجه من بيده السلطة. فخرجوا، إلا قليلاً منهم كالحُوينى وأتباعه، في قطار الثورة الثاني، الذي لا يُبقى ولا يذر، وكان هذا هو التصحيح الأول لتوَجّه السّلفيين. فشَهدت مصر ما لم تشْهد من قبل، من تجمعٍ إسلاميّ حَاشدٍ أظهر قوة الإسلام في هذا البلد، وتمّكنه من قلوب غالب أبنائها.

والسلفيون، كما ظهر مؤخراً، طوائفٌ تتقارب وتتباعد، حسب حدّة مَوقفها من الوقوف في وجه السُّلطة الخَارجة عن الشرعية الإسلامية، والتظاهر ضدها، رغم إتحادهم في تبجيل السُلطة القائمة والدعوة لعدم الإنقلاب عليها. ويتضِح هذا في موقف متحدثي السلفية مثل الدكتور عبد المنعم الشحات والدكتور حسام ابو البخارى والدكتور محمد يسرى، الذي يعكس أكثر إتجاهات السلفية تفتحاً وتفهماً للمَشهد السياسيّ. وهؤلاء، أكرمهم الله، ، لا يسيرون على منهج أمثال الحوينيّ بلا شك، ممن

يقدس السلطة القائمة، أيا كانت وبيد من كانت. وهؤلاء المتحدثون، بارك الله فيهم، هم من يحفظ على الدعوة السلفية زخمها في الشارع المصريّ، ومكانها الأعلى بين من يُسْمون أنفسهم، أو يُسميهم الإعلام العلمانيّ "القوى السياسية".

إلا إن الخريطة السلفية لا زالت غَامضة، مُتشابكة، ضَبَابية المَعالم، ليس فقط من حيث تركيبها وعلاقة أطيافها بعضها ببعض، كما ذكرنا، بل ومن حيث مَنهجها الجديد وتوجّهها الحديث. فطائفة منها ترفض الإعتراف بالخطأ، وتمنعهم العزة بالإثم أن يتراجعوا عما أفتوا به من قبل، وهو موقفٌ حَذر منه العلماء، أن يقع فيه من تصدّى للناس واكتسب العدد من التابعين، وقد كتبت في عام 1982، قلت "ولكن – واأسفاه – غالبا ما يكون قد اشتهر في الناس بقوله الذي ينصره، والتف حوله الكثير من الأتباع يتخذونه مُعلما وقائدا ، فيكون ذلك مانعاً له من التراجع، فيزين له الشيطان البقاء على قوله، وتصرفه كبرياؤه عن الإعتراف بالخطأ ، فتراه يغض النظر عن الأدلة المضادة لقوله ويرمقها من طرف العين ولاتدفعه نفسه إلى دراستها وتفحصها ومعرفة مدلولاتها، فيتبع هواه وهو عالم بما هو واقع فيه بعد أن كان هواه خافيا عليه وعلى الناس أجمعين" مقدمة في اسباب إختلاف المسلمين وتفرقهم 21. ومن أبرع ما قيل في هذا المعنى ما ذكره العلامة الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني "وبالجملة فمسالك الهوى أكثر من أن تحصى ، وقد جربت نفسي أنني ربما أنظر في القضية زاعما أنه لاهوى لي ، فتلوح لي فيها معنى ، فأقرره تقريرا يعجبني ، ثم يلوح لي مايخدش في ذلك المعنى ، فأجدني أتبرم بذلك الخادش وتنازعني نفسي إلى تكلف الجواب عنه وغض النظر عن مناقشة ذاك الجواب ، وإنما هذا لأني لما قررت ذاك المعنى أولا تقريرا أعجبني صرت أهوى صحته ، هذا مع أنه لم يعلم بذلك أحد من الناس ، فكيف إذا آنت قد أذعته في الناس ثم لاح لي الخدش ؟ فكيف لو لم يَلح لي الخَدشُ، ولكن رجلا آخر اعترض عليّ به؟ فكيف لو كان المُعترض ممن أكره؟" القائد إلى تصحيح العقائد 21.

وطوائف من السلفيين صحّحوا الخروج للتظاهر، والإعلان عن مطالبهم، لكن في حدود الهتاف للسّلطة القائمة، وهي المجلس العسكريّ في حالتنا هذه، وإعلان الولاء له، وعدم الخروج عليه. وقد يكون لهذا مُبرراً، إن اعتبرنا أن البديل هو مجلسٌ مدني، لا يعلم أحدٌ كيف ومن سيختاره، وأنّ العلمانيين متربّصون بأي مجلسٍ، ينقضّون عليه كما فعلوا فيما أسموه الوفاق الوطني أو الحوار الوطني أو ما شابه.

لكن المأزق العصيب الذي ينتظر هذه الطَوائف المتحدّثة من السلفيين قريباً، هو ما سيكون موقفهم إن أصرَّ المجلس العسكريّ على إصدار "مواد فوق دستورية" أو "موادٍ حاكمة" كما يسمونها، يكرّس بها العلمانية، ويؤسّس لسَيطرة الجيش على الأمة عن طريق مادة تخرجه من تحت المُحاسبة البرلمانية أو الرئاسية؟ ما سيكون موقف السلفيين إذا أصر العسكر على تبنّى مثل وثيقة أحمد الطيب الخلوتّي الكفرية، ووثيقة عدو الله وعدو الشعب يحي الجمل، وما كلّفَ به اللّاديني المُلحد أسامة الغزالي حرب، وضَرب بإرادة هذه الجُموع المُحتشدة من المسلمين، سلفيين وغير سلفيين، عرض الحائط ؟ ولا أتحدث هنا عن أمثال الحوينيّ وأتباعه، فهؤلاء مغيّبون عن الواقع إبتداءاً، ولندعهم فيما هم فيه، فهم أقرب أن يوصفوا بصوفية أهل الحديث، من جهة تقديس الأتباع للمَشايخ، وكأنهم لم يقرؤوا قول الشوكانيّ في تزييف هذا الأمر "بأن تجعل مايصدر عنه - الإمام المتبع - من الرأي ويروي له من الإجتهاد حجة عليك وعلى سائر العباد ، فأنك إن فعلت ذلك كنت قد جعلته شارعا لامتشرعا ، ومُكلِفا لامُكَلفاً" أدب الطلب للشوكانيّ، ومن جهة تقديس المَشايخ بدورهم للحاكم. وصدق القائل

إن كان لم يبدُ للأغمَارِ سِرّكُمُ فإنه لى في أكنَـانِه بَادى

لكن الأمر الوارد، والأكثر إحتمالاً هو أن يُحاول المَجلس العسكريّ أن يتخَطى الإرادة الشعبية وأن ينتصِر للعلمانية، التي ينتمى أعضاؤه اليها، والتي تُرضى الغرب والكِيان الصهيونيّ، بل وتُرضى النظم العربية كافةً، حتى من يدعى منهم تطبيق الشريعة.

ماذا سيكون موقف السلفيين يومها؟ أيلتزِمون تمجيد السّلطة والدعاء "للوالى" بالسَمع والطاعة، ويتركونه يكرّس ويُقنن، لا المعصية والإثم، بل الكفر والشرك؟ أم يَخرجون على ما ارتضوه من قبل، ويلتزمون بالحق، وينبذون الهوى ويتعالون على العزة بالإثم، ويُعلنون مُعارضتهم الصَريحة القوية في الخُروج على من يقنّن الكفر، وعدم مُناصرته والهتاف له. ووالله لا أدرى عمن يهتفُ لمن يقنن الكفر، كيف يقابل ربَّه، وإن ليس جلباباً وأطلق لحية وتلا حديثاً!

ذلك هو الإختبار الأصعب، والمنزلق الأوعَر، للحَركة السّلفية: أن تتخيّر بين الولاء للحاكم المُقنن للكفر، فتنبذ الشريعة التي تعلن نصرتها، وبين أن ترفض الحَاكم وتعلن بَراءتها منه وولاءها وتحيزها لتطبيق الشريعة؟

والخيار واضحٌ بيّنٌ لمن اتقى الله وأخلص دينه لله، مشايخاً وأتباعاً. وقد راهن السّلفيون بكل رَصيدهم على المَجلس العسكريّ – الطنطاوى وعنان وأصحابهما - أن يقف بجانب الإرادة الشعبية، وهو، فيما أرى، رِهانٌ خاسِرٌ.

الوضع السياسيّ .. وشبكة العلاقات الإسلامية 03 أغسطس 2011

د.طارق عبد الحليم

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

لا شك أنّ العلاقات السياسية الإسلامية-الإسلامية، والعلاقات الإسلامية-الرسمية (المجلس العسكري)، يشوبها الكثير من الغموض والضبابية والإضطراب، بدرجات متفاوتة. لذا يَحسن بمن أراد أن يَستشفّ مكنونات الأيام القادمة، أن يحاول فهم هذه الشبكة المعقدة من العلاقات، وأن يخرج من تصورها بما يتلاءم مع ماضيها، وحاضرها، وطرق تعاملها مع الأزمات على مرّ تاريخها. وسنكتفي في هذا المقال على العلاقات الإسلامية-الرسمية، إلى حين.

ونسبق بالقول أن السُلطة، أي سُلطة، لها مسارٌ محددٌ في التعامل مع من هم خَارجها. فالسلطة عموما، تنطَلق من مرتكز الحفاظ على مصالحها، وحقيقتها الحفاظ على بقائها. وهي بوصلة مؤكدة لكل من يتعامل مع السلطة الحاكمة، يعرف بها توجه الأحداث ومسار الأحاديث. والجاهل من يتعامل مع هؤلاء من منطلق ثقةٍ أو تفاهمٍ. والعميل من يتعامل مع هؤلاء من منطلق مصلحة متبادلة، يُخرجها مَخرج الثقة أو التفاهم. وأول هذه الفصائل التي سننظر في أمرها الإخوان، ثم السّلفيون، ثم الجَماعة الإسلامية.

رغم أن علاقة الإخوان بالسلطة كانت دائما تقوم على مبدأ "التقرب"، فقد تقلبت تلك العلاقة في ثلاثة مراحل، أولها قبل إنقلاب 1952، حيث كانت الإخوان ترى في نفسها الندية والتكافؤ، ومن ثم يمكن أن نقرر أن هذا المبدأ كان مبدءاً عاملاً من الجهتين، لا من جهة واحدة. والمرحلة الثانية، وهي تبدأ في نظرنا منذ نكّل عبد الناصر بالإخوان عام 1953، إلى بداية السبعينيات، إبان حكم السادات. وفي هذه المرحلة بدأ العلاقة النديّة، التي تعودها الإخوان في العصر السابق للديكتاتورية الناصرية تعود عليهم بالوبال والإعتقال، مما أدى إلى تطورٍ فكرهم داخل المعتقلات، عقدياً وحركياً، كما هو ثابتٌ معروف. وهي هذه المرحلة لم تكن هناك فرصة للإخوان أن يمارسوا أي دورٍن سواءاً تقاربياً أو تباعدياً، إذ خرج أمرهم من ايديهم في تلك المرحلة. ثمن في المرحلة الثالثة، والتي بدأت منذ أن بدأ السادات في إطلاق سراح كثيرٌ من الإسلاميين، وبدأت الجماعة

تدخل إطاراً جديداً من التعامل مع السلطة والشعب في آن واحد، حيث وجّهت فعالياتها إلى السَيطرة على النقابات المهنية والحركات الطلابية. وفي هذه المرحلة بدأ مبدأ "التقرب" من السلطة، يأخذ منحى تنازلياً لحساب السلطة، الإخوان عن الندية في عملية "التقارب"، وشيئاً فشيئاً، أصبح التقارب قريبا من "التبعية"، التي ظلت السلطة ترفضها وتتعامل معها بشكل مصلحيٍّ كعادتها.

الدافع في السياسة الإخوانية الحالية، هو الحكم، ووسيلتها السياسة، ومنهجها إمساك العصا من "الثلث" ثلثيها تجاه السلطة وثلثها خلافها. ومن هنا فإن علاقة الإخوان بالمجلس العسكريّ، وإن لم يكن هناك إتفاقٌ مكتوب، إلا إنها علاقة أقرب للتبعية و"التنازل" منها إلى أي شيئ آخر.

أما عن السلفيين، فهم، كما ذكرنا من قبل في عديد من مقالاتنا، مثل العدو الودود للسلطة، ومرت في علاقتها بثلاثة مراحل كذلك. فمنذ بدأت الحركة السلفية الحديثة، في بداية السبعينيات، وهي تنأى بنفسها عن السلطة، وعن السياسة، بشكلٍ كاملٍ، ومن هنا فإنه لم تكن هناك أية علاقةٍ من جهة السلفيين بالسلطة، إلا ما هو من قبيل بطش السلطة ببعض أفرادها كلما رأت أن الأمر يحتاج إلى تأديب أو إصلاح! وقد ظلّت هذه المرحلة في تاريخ السلفيين مستمرة طوال عشرين عاماً، حتى حرب الخليج الأولى، على هذا المنوال، يدعمها تأصيلٌ ظَهر في أوائل التسعينيات، تولّى كِبرَه مُحمد أمين الجاميّ وربيع المَدخليّ، بمباركةٍ عينية ومعنوية من ملوك الخليج إبان الحرب على الكويت. وهو تأصيل يدعو إلى الخضوع للحاكم، على أنه ولي أمرٍ مسلمٍ واجب الطاعة، بل وبالوشاية بمن يدعو إلى الوقوف في وجه الطغيان، وهو ما استوردته الحَركةُ السلفيةُ في مصر بدرجاتٍ مُختلفة، ورحبت به السّلطة أيما ترحيب. ثم، في المرحلة الثالثة وهي أحدثها، إذ لا يزيد عمرها على ستة أشهرٍ، هي عمر الثورة المصرية، أدركت غالب قيادات السلفيين عقم المنهج الجاميّ المدخليّ، بل وعقم منهج الوقوف "على الرصيف"، إن صحّ التعبير، عقماً عقدياً وعملياً. فخرجت جموع السلفيين، تدفع أمامها قياداتها، لا العكس، إلى شوارع مصر، وكادت أن ترسم بنفسها الخريطة السياسية للشارع السياسيّ برمته. وآلت العلاقة السلفية بالسلطة إلى علاقة المحب اللدود، أو العدو الودود، أيهما شئت. فهم يريدون تطبيق الشريعة، ولا يرغبون في السياسة ولا في تعاطيها، ويرجون أن يطبقها لهم المجلس العسكريّن الذي هو على نقيض الشريعة في مذهبه ومنهجه.

ثم، أخيراً، نأتي إلى الجَماعة الإسلامية، التي بدأت حركتها في السبعينيات كذلك، والتي ناقضت الحركتين السابقتين تمام التناقض، فكراً وعملاً. نجد أن هذه الحركة مرت، كصاحبتيها، بثلاثة مراحل في علاقتها بالسلطة. ففى المرحلة الأولى، كفّروا السلطة، وأوجبوا الخروج عليها، وقتلوا رأسها في أول الثمانينيات. فكانت علاقتهم بالسلطة هي علاقة العدو اللدودن الذي لا يهادن ولا يداهن، بل يعاند ويقاوم. ثم، في المرحلة الثانية، وهي المرحلة التي بدأت منذ دخولهم السجون عقب مقتل السادات، إلى أن بدأت قياداتهم، في مصر، عملية المراجعات. وكانت علاقتهم بالسلطة حينئذ، كعلاقة الإخوان بالسطة في مرحلتهم الثانية، علاقة من طرفٍ واحدٍ، وهو طرف السلطة الباطشة. ثم في المرحلة الثالثة، والتي بدأت ببداية عملية المراجعات، التي قادها ناجح إبراهيم داخل السجن، والتي أدت إلى تحسين العلاقة مع السلطة، والوصول إلى تفاهمٍ متبادل، تتنازل بموجبه الحركة، لا عن إعتماد العنف كوسيلة للتغيير، بل والإندماج في العملية السياسية والإجتناعية الزائفة التي كان نظام مبارك المخلوع يمارسها، كدفعة ثانية لردّ جميل إطلاق سراحهم. وتتوجت هذه المرحلة بإطلاق سراح عبود وطارق الزمر، اللذين، وإن لم يترنحا أمام السلطة ترنح منظرهم ناجح إبراهيم، إلا إنهم كانوا إلى "التقارب والتازل" اقرب من اي شيئ آخر. بل من عجائب الله سبحانه، أن تتحد الجماعة الإسلامية وعدد من السلفيين، الذين كانوا يكفرونهم قبلاً، في دعوتهم لنبذ التظاهر والإحتجاج، وإحترام السلطة، المتمثلة في المجلس العسكريّ، كل الإحترامن والوقوف في صفها يداً بيدٍ! فسبحان مغيّر الأحوال.

الإخوان، سواءاً الجماعة أو الحزب، حركة سياسية صرفة، الدعوة فيها تابعة للسياسة وخادمة لها. فهي من هذا المنطلق تبغى الحكم ولو على حساب التنازل في تطبيق الشريعة على وجهها الصحيح. ومن ثم فإن علاقتها بالسلطة علاقة حزبية تقوم على الطلب لا على الأخذ، وعلى التقارب والتبعية بدلاً من المناهضة والإستقلالية.

والسلفيون، هم جماعة دعوية قلباً وقالباً، حتى في هذه المرحلة التي يخوضون فيها معترك السياسة، على الرغم منهم. لذلك فهم يقصدون الشريعة لا الحكم، وهو أمر يُجافي طبائع الدنيا وسننها، إذ لن يطبق الشريعة إلا من يؤمن بها ويسعى لها سعيها. ومنهجهم في التعامل مع السلطة لا يزال متناقضاً لم يظهر له إتجاه ثابتٌ، رغم هتاف بعضهم للعسكريّ، وإعلانهم لمساندته. ولا يزال كبار متكلميهم يعلنون أن ربيع علاقتهم مع العسكريّ مرهون بما يتخذه من قرارات في مجال تطبيق الشريعة، سواءاً كان ذلك التطبيق بأيديهم أو ايدى غيرهم، خلافاً للإخوان.

أما الجماعة الإسلامية، فندعو الله سبحانه أن ينير لقادتها الطريق مرة أخرى، فإن الإنبطاح لا يكون معه أمنٌ ولا أمان. وهم قد انبطحوا أمام السلطة، على درجاتٍ متفاوته، يظنون أنها سياسة، وأنهم يخوضون معتركها بحنكةٍ ومكر، ويعلم الله أنهم ليسوا من أهلها ولا أقاربها الأباعد!

والخلاصة، أن التيارات الإسلامية كافة، قد خرجت من زمن البطش والقهر مشوشة الفكر، مشوهة المنهج، تحتاج كلها إلى فترة نقاهة، ومراجعة للأولويات وتحديد للمسار ورسم للسياسات وتقويم للعلاقات. فالسياسة خداعةٌ، والدنيا غرارة، والشيطان يقظٌ لا يبرح. وهذه التيارات كلها، هي أمل هذا الشعب في إستعادة دينه والرجوع إلى ربه وشرعه.

<u>الإسلام .. وقيادة ثورة التصحيح 08 سبتمبر 2011</u>

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

كان الإسلام، وسيظل، صاحب اليد العليا في ظاهرة التغيير في حياة البشر، على مدار الزمان، وعلى امتداد المكان. فالإنسان، بطبيعته، ينزع إلى التغيير والتبديل، وإلى الزيغ والشطط، ولكن فضل الله ورحمته لم يزل يستدرك هذا الإنحراف والإنجراف بعيداً عن الحق، فيرسل الأنبياء، ليستعيد البشر مسيرة الحق، إلى حين.

ولو نظرنا إلى حقيقة دور الأنبياء عليهم السلام، لوجدنا أنهم قادة تغيير وزعماء إصلاح، جاءوا برسالة حقٍ، في ظلمات باطلٍ، ليبدّلوا وضعاً قائماً فاسداً، بواقعٍ عادلٍ صائبٍ، يعطيِ كلّ ذى حقٍ حقه، ويعيد البناء على أسس عقدية صحيحة، يتبعها نظام حياةٍ مستقيمٍ. والأدلة على ذلك كثيرة منتشرة في القرآن. دعوة شعيبٍ عليه السلام "وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۗ قَالَ يَـٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ فَأَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُواْ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَـٰحِهَا" الأعراف 85. فشعيبٌ النبي عليه السلام دعا إلى توحيد الله سبحانه، ثم بين تأثير ذلك في الحياة ومنهجها، وفي التعامل الإقتصادي خاصة وقاعدته التي تُبنى على إقامةِ العدل ومنعِ الغش والتحايل. وفي قصة لوط عليه السلام "وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِىٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالَ هَـٰذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ ﴿77﴾ وَجَآءَهُۥ قَوْمُهُۥ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِن قَبْلُ كَانُواْ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ قَالَ يَـٰقَوْمِ هَـٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ۖ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِى ضَيْفِىٓ ۖ أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ" هود 78. فهاهو لوطٌ عليه السلام ينكر الفسق الإجتماعيّ ويضيقُ به، ويسعى إلى تغييره. ورسول الله صلى الله عليه وسلم قاد أكبر ثورة تغيير عرفتها البشرية، في كافة مناحي الحياة وتعاملاتها وتوجهاتها وتصوراتها.

الإسلام إذن هو طريقٌ للتغيير. تغيير الواقع البئيس الفاسق الملحد، إلى واقعٍ نظيفٍ شريفٍ، تعلو فيه كلمة الله، التي هي الحق والعدل والمساواة. واللادينيون/الليبراليون/العلمانيون يفزعون حين تُذكر "كلمة الله"، ثم هم يتشدقون بمعاني الحق والعدل والمساواة! فهم إما أنهم لا يعرفون أن "كلمة الله" هي الحق والعدل والمساواة، رغم استفاضة البيان بهذا، أو يعرِفون لكن

يَجحَدون، من باب "وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا" النمل 14، وفي الحالتين، هم ممن لا محل لهم في دين الله سبحانه، ولا خَلاقَ لهم في الآخرة.

وهذا التصور، يجعل التردّد والتلكؤ في مُناصَرة التغيير لإعلاء "كلمة الله" خروجاً عن النهج الإسلاميّ، ومجافاة لطريق الأنبياء، ومحادة لفطرة الله في إحياء الأرض، وعمارتها وخلافتها. كذلك، فإن هذا التصور يدحضُ ما يلوكه بعض المُنتمين للحركة الإسلامية من أحاديث صحيحة، وُضعت في غير موضعها، واستخدمت فيما لم تأت لبيانه، وهو داء البدعة الذي يضرب الكليات بالجزئيات، ويفتت الشريعة. كما يضعُ حداً شرعياً للتخفى وراء مفهوم "السياسة" ودعاوى "المصلحة".

المُسلمون هم الأولى بالثورة، وهم الأولى بالخروج على الظُلم ومقاومة الظالم، سواء كان حاكماً فرداً أو مجلساً عسكرياً. والتضحية في سبيل هذا الركن الأصيل في التصور الإسلاميّ هي من أشد موجبات الإيمان، وأعلى مراتبه.

إن تصحيحَ الرؤية البشرية لحقيقة العِلاقة بين الخَالق والمَخلوق، وضَرورة طاعة الواحد الأحد، ليست فقط بتلاوة القرآن، أوالتمسك بالهدي الظاهر، وإلا لما خرجت قريش على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولما حاربته العَربُ والعجم، بل إن هذا التصحيح يتناول الشّقين، تغيير التصور العقديّ، ثم تغيير الواقع المَبنيّ على التصور الباطل. كلاهما لازم وكلاهما مرتبط كإرتباط السبب بالنتيجة.

هناك طريقان لا ثالث لهما، لتحقيق هذه النتيجة، والوصول إلى تحقيق ما يريده الله سبحانه لنا، وبنا. الأول هو طريق إقناع العُصبة المسيطرة على قيادة أبناء الحركة الإسلامية بأن يأخذوا ما آتاهم الله بقوة، وأن لا يميّعوا قضية التغيير، ولا يتلاعبوا بها، وان لا يسيسوها وراء ما تحتمل، فالفارق بين السياسة الشرعية والسياسة الوضعية المصلحية الشخصية لا يلمسه إلا من صدق من عاهد عليه الله. وهو الطريق الأسرع وإن كان سلوكه لن يصل بالناس إلى نتيجة، إذ إن هؤلاء "القادة" قد تربوا في ظلِ منظورٍ لا يتلاقى مع مبادئ الثورات، ووعيها وخططها. والطريق الثاني هو إستمرار خاصة أهل السنة والجماعة في مهمة البيان والدعوة، واستفاضَة العِلم بين الناس، وتكوين الجمعيات الأهلية الدعوية لتنظيم هذه الدعوة، ونشرِ هذا البيان، إلى أن يتكفل الزمن بإزاحة هذه القيادات الحَالية المُتقاعِسة، وتكوين قاعدة عريضة ممن يعلم من الإسلام حقيقته، ويؤمن بها ويموت في سبيلها. وفي هذه الحالة، تكون الثورة القادمة ثورةٌ إسلامية حقيقية، تقصد إلى إعلاء كلمة الله، ونشر الحق والعدل والمساواة.

والإتجاه الذي تسير فيه ما تدعى القيادات الإسلامية، لا يُبعدها فقط عن هذا التصوّر والمَنهج، بل يُقصي عنها إحترام قطاع كبيرٌ من الشعب الذي لا ينتمى إلى جماعات إسلامية، وهو القطاع الذي يُفترض أنه حقلُ الدّعوة ومصدر أفرادها. وقد والله جاءتنى رسائل من مسلمين، غير منتمين لجماعة أو حزب، ممن شعروا بالقرب من الحركة الإسلامية في وقت من الأوقات، يطلقون على هذه الجَماعات "الجرذان"، و"الجراثيم" و "الطفيليات". وهؤلاء الإخوة أعداء العلمانية والليبرالية، ولكنهم كذلك، كما ذكروا، أعداء الجُبن والغَباء والتغفيل. فأيّ جمهورٍ يرتقبُ هؤلاء القادة أن ينصرَهم يوم ينقضُّ عليهم المَجلسُ العسكريّ، وهو يومٌ ليس ببعيد؟ إلا أن يرتموا في أحضانه، ولا يبقى لهم من الإسلام إلا اللحية، والذكرى!

الإسلام برئٌ من التخذيل والغفلة، كما هو برئ من الكفر والعلمانية والليبرالية. الإسلام دعوة للتغيير المستمر، الذي لا يهدأ، إذ إن أولياء الشيطان لا يهدؤون "قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿16﴾ ثُمَّ لَءَاتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ ۖ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَٰكِرِينَ ﴿17﴾ " الأعراف.

على هامش جُمعة التصحيح! 10 سبتمبر 2011

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

أود، في أعقاب أحداث جمعة التصحيح، أن أعقب على ما حدث فيها، حيث إننى كنت ممن حثّ على الخروج لتصحيح المَسَار، سواءاً الجمعة الفائته، أو بعدها. فالباب إذن لا يزال مفتوحاً للخروج لنصرة الحق، سبعة اياٍم في الأسبوع!

لقد ذكرتُ في مقالي، بغاية الوضوح، أنّ تصحيح المسار هو "واجبٌ شرعيّ، لا يُفوّتُه إلا خائنٌ لله ورسوله، سواء يوم الجمعة، أو غير يوم الجمعة"، وهو ما لا يعنى لزاماً الخروج في الجمعة الفائته، بل يعنى أنه لا بد من تصحيح المَسار، إما مشاركة في الجمعة الفائته، أو في غيرها. أمَا وقد بينت ذلك، فإنه يجب أن نلقيَ الضوء على ما حدث يوم الجمعة.

لا يخالف أحدٌ في صحّة وشرعية المطالب التي تقدم بها الشعب الذي خرج في جمعة التصحيح، علمانيون أو مسلمون. وقد خلت هذه المطالب من مقولة الدولة المدنية والدستور أولا، وهذا الهراء الغثّ. وسارت الأمور في طريقها الصحيح، إلى أن توجهت جماهيرٌ إلى سفارة الصهاينة، وبدأت في تكسير الجدار العازل، الذي لم يكتف حكام مصر أيام مبارك من إقامته على حدود غزة الحبيبة، بل أقامه حكام مصر اليوم داخل القاهرة، وعلى أعين الناس. ثم بدأ الزمام في التفلت، وحدث ما لم يكن من الواجب أن يحدث من مواجهاتٍ دامية، وحرائق ناشبة.

أجزم أن ما وقع من أحداثٍ، خالفت ما أعلنه منظموا التظاهرة، هي من فعل أنصار الجرزان، العادلي ومبارك وجمال، لا يشك في هذا عاقل. والسبب والمسؤول عما حدث هو المجلس العسكري، لا غيره.

أليس المجلس العسكري هو من ترك العادلي وشلته يحركون أتباعهم في الشوارع، ولو أراد، لكان العادليّ وصحبه في حبسٍ إنفراديّ دون أي وسيلة للإتصال؟

أليس المجلس العسكريّ هو من إختار الوزراء، ومنهم العيسوى، المتواطئ على ترك رموز الفساد في الداخلية، وفي غيرها من مؤسسات مصر كافة، يعيثوا فيها الفساد، ويموّلوا البلطجية لتشويه وضرب الحركة الشعبية؟

أليس المَجلس العسكريّ هو الذي إستهان بمشاعر المصريين، وضرب بإرادتهم عرض الحائط، واستمر في العمالة للصهاينة والصليبيين الأمريكان، بعد مقتل أبناء مصر، وإصراره على إتخاذ موقف الخيانة من قضية فلسطين، كسَلفه مبارك، ولم يتخذ ولو موقفا نصف حازم، يحفظ به ماء وجهه، ووجه مصر؟

أليس المَجلس العسكريّ هو الذي لا يزال يضخ الغاز للعدو الصهيونيّ، بينما يُحاكم عاطف عبيد وأتباعه على "جريمة" تصدير الغاز؟ أحين يضرب الصهاينة عرض الحائط بالمعاهدات الدولية وقرارات الأمم المتحدة الأمريكية، لا يعبأ أحدٌ لذلك، بينما نحن من نحترم التعهدات والمعاهدات على ظلمها وجورها؟

أليس المَجلس العَسكريّ هو المُستفيد من هذه الأحداث بالدرجة الأولى، حيث ستكون هذه الأحداث مُبرراً لتأجيل الإنتخابات، وتسليم السلطة، واستمرار وتفعيل قانون الطوارئ، وزيادة تكميم الأفواه، وتعتيم الإعلام؟ وقد يقول قائل، أليس إذن عدم الخروج الذي دعت اليه القيادات الإسلامية كان أولى من باب عدم إتاحة هذه الفرصة للعسكر؟ قلنا، لا والله، بل هم سيحاولون هذا بخروجٍ وبلا خروج. ومن التغفيل أن نحسب أنهم سوف يتركوا للإسلاميين فرصة الحكم، إلا أن يكونوا من طراز عبد المنعم عبد الفتاح، أو حتى على منهج الإخوان الذي يَضع الحُكم بما أنزل الله موضع المندوب، وهو ما لم يقبله منهم الحاكم طوال الستين عاما الماضية، إذ لا أقل من أن يكون من يرضونه يرى حكم الشريعة مكروهاً أو حراماً!

ثم، يجب أن نفرّق بين أهداف التظاهرة، وبين العِمالة التي أدت إلى مثل هذا الشغب المُفتعل. فهدف تصحيح مسار الثورة هدفٌ لا مجال للتراجع عنه ولا إغفاله، إذ إن الثورة قد أصبحت رماداً بعد أن صبّ عليها المجلس العسكريّ ماء التواطئ والعمالة، واستمر في نهج مبارك حذو القذة بالقذة. وكيف لا، وهم صنيعته، وسياستهم وليدة سياسته.

هدفُ تصحيح المَسار، يجب أن يظل أمام أعين الشعب، وشباب الإسلاميين خَاصة، إذ إن القيادات الإسلامية الحالية قد نشأت وترَعرَعت في ظِلّ الإرهاب والقَهر، فخَرجت مُشوّهة لا تصْلحُ لجَو الحُرية، ولا تعرف كيف تتعامَل معه. ولا يزال الخوفُ يتملّكها ويأخذ بناصِيةِ عقلها البَاطن والظاهر، ويجد لتراجِعها وتخاذلِها كافة المُبررات، التي لولا هذا الخوف، ما وَهنت ولا استَكانت. وهي في ذلك كمن تعوّد القيد بعد أن أُحكم عليه، فلم يعد يحاوِل كسره، وهو لا يعلم أن القيد قد إهترأ من مرّ الزمن وعوامل الدهر.

قد أثبتت جمعة التصحيح أنّ الشعب قد كَسَر حَاجز الخوف بلا رجعة، وأنه، سواء بالإسلاميين أو بدونهم، لا عودة للمذلة والطغيان. كما أثبتت أن الحاكم هو الحاكَم، أعمى البصر والبصيرة. فالمجلس العسكريّ لا يدرك، في الظاهر، أنه يسير في خطى مبارك خلال السنتين الأخيرتين من حكمه. فهل يظن هؤلاء أنهم سينجحون فيما أخفق فيه زعيمهم؟

لا يزالُ الباب مفتوحاً أمام أولئك الذين تشوّهت نفسياتهم من سنوات الظلم والقهر، أو عصور التقوقع والتحوصُل، أو عهود المشاركة لا المغالبة، أن يقودوا الجماهير المسلمة الغفيرة ضد ظلم العسكر، وليفسدوا عليهم خُططهم، وإلا فهم أول من سيدفع ثمن التواطئ والمداهنة.

من سَيقود الحركَة الإسلامية اليَوم؟ 14 سبتمبر 2011

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

الحركة الإسلامية اليوم بلا قيادة. فقادتها، كما رأينا في تحليلاتنا السّابقة لمواقفهم، قد انحرَف بهم فَهم الواقعِ، أو إنحرفوا في فهم الواقع، إلى درجة قاربت بينهم وبين الحركات العِلمانية المُتواطئة مع النظم الديكتاتورية، من الناحية العملية لا العقدية، وأفسدت عليهم الشارع المِصري المسلم. ومن ثمّ، صحّ أن نتساءل، من الذي يجب أن يتقدم الصفوف الآن لقيادة الحركة الإسلامية؟

لابد أن نؤكد على معنى فاصل في هذا السياق، وهو أنه لن تعدِم الحَركة الإسلامية جَمْعا ظاهرا على الحق، كما أبلغ المعصوم صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح. والظهور على الحق، لا يعنى تجزأته، بل يعنى الحق كله، فالحق لا يتجَزّأ ولا يتبعّض. الظهور على الحق في العقيدة، والعمل، والواقع. وهو ما جعل هذه الطائفة قليلة في العَدد، غريبة في الناس، واضحة في النهج، لا يضرُّها من خالفها أو خَذلها إلى يوم القيامة.

وقد أشار الحديث إلى عَدوّين لهذه الطائفة المنصورة، الأوّل من خَالفها، والثاني من خَذَلها، إذ "أو" في الحديث تفيد المغايرة). والمخالفة تأتي من أصحاب المناهج العقدية المُخالفة، كالعلمانيين في عصرنا هذا، والخذلان يأتي من الموافقين في العقيدة، المُتخاذلين في المنهج، المنحرفين في فهم الواقع، مثل ما نراه من تصِرّفات قادة التجمعات الإسلامية اليوم، سلفيين وإخوان وجماعة إسلامية، كلهم سواء، من الذين خَذلوا أهل الحقّ والإسلام، وانحرفوا عن النَهج، بعلمٍ أو بغفلة.

القيادة اليوم يجب أن يتولاها من هم أحقُ بها وأهلها. أعنى بهم أهل السنة والجماعة الخُلّص. ويبرز التساؤل، من هم أهل السنة والجماعة الخُلّص؟ أليس الإخوان والسلفيون من أهل السنة والجماعة؟ وإذا كان هناك طائفةٌ بهذا الإسم، فأين هي، وأين رؤوسها، وأين أبناؤها؟

يتميز أهل السنة والجماعة الخُلّص بإتباع السلف الصالح، عقيدة ومنهجاً، على طريق فهم أصحاب القرون الثلاثة الفضلى رضى الله عنهم، بما يجمع بين الأدلة الشرعية، من كتابٍ وسُنة، وقواعد كلية شرعية مُستنبطة من كليهما، دون تضاربٍ أو مخاصمةٍ، ودون تمحكٍ أو مداورة. وهُم، في هذا النظر، يدركون مواطن الخلل ومراكز القوة في الواقع المعاصر، دون إفراط أو تفريط، فلا يغلبون مصلحة موهومة على دليل شرعيّ ثابتٌ من كتابٍ أو سنة أو كلياتٍ مبنية عليهما. كما لا يغلبون نصاً جزئياً، على قاعدة كلية عامة، دون النظرِ في صحة إندراج الجزئي تحت الكليّ، ومدى إنطباقه على مناطه. ومن هنا فإن تقدير أهل السّنة والجماعة الخلّص للواقع أقرب للحق من كلِّ تقديرٍ. ولإن زعم البعض أن الشق الواقعيّ في العملية الشرعية يخضع للتباين في الفهم البشريّ، فإنا نقول أنّ الأقرب للصحة في هذا التقدير هم أصحاب هذا المنهج في النظر، إذ إن عملية تقدير الواقع ليست عملية تقوم على التقدير الشخصي البحت "subjective" بل هي تعتمد على العقلية التي تنظر في هذا الواقع، ومُركبات هذه العقلية وطريقة بناء أساليب فكرها "objective"، فتعود إذن إلى المنهج مرة أخرى، وتخضَع للشرع مرة أخرى.

وهذه عجالة لا نقصد بها شرح عقيدة أهل السنة والجماعة أو منهجهم، فإن هذا يحتاج إلى مطوّلة لا يتسع لها هذا المقال. كما إنها انتشرت في كتب أئمة هذا المنهج قديماً، وحديثاً، كالشيخ العالم الجليل عبد المجيد الشاذلي أطال الله عمره، وبعض ما دون كاتب هذه السطور منذ ما يقرب من أربعين سنة، وعدد من العلماء الأفاضل من أصحاب المنازل العالية في هذا الشأن. إنما القصد إلى تمييز الفارق بين هذه الطائفة وبين الحركات الإسلامية السائدة، والذي هو في فقه تقدير الواقع، ومن ثمّ، سُبل مواجهته، في هذا الزمن المتقلبّ العَصيب.

فأهل السنة والجماعة الخُلّص، يشاركون السّلفيين في مصدر التلقي وتقدير أقوال السَلف، والتمسك بما هم عليه من تشبثٍ بالدليل الشرعيّ، إلا إنهم يخالفونهم في ما يُقصد بالدليل الشرعيّ وإتساعه لما هو وراء النصوص الجزئية كما أسلفنا، كما يخالفونهم فيما ينبني على ذلك من مواقف عملية، مثل ما انتهي اليه بعض مشايخهم من تحريم التظاهر وغير ذلك من إنحرافٍ منهجيّ، أو ما وقع فيه آخرون منهم، كمحمد حسّان وصفوت حجازى، من تزلّف لأصحاب المال والجاه من كفرة الحكام، كالقذافيّ، والذي هو من باب الإنحرافِ الخُلقيّ. كما أن أهل السنة والجماعة الخُلّص يتفقون مع الإخوان في ضرورة الوعي السياسيّ والحنكة الواقعية، إلا إنهم يخالفونهم أشد المخالفة في عدم وضع العمل السياسيّ تحت مرقاب الشريعة، ما تجيزه صالح، يؤدى إلى النجاح، وما تأباه باطل لا يؤدى إلا إلى الفشل، وهو ما عانته هذه الجماعة من جراء تجاوزها لدلائل الشَرع في هذا الصدد على مرّ ستين عاماً، وها هم يعيدون الكرة مرة أخرى، كأنهم لم يعتبروا بما كان، وهو إنحراف في المَنهج والبنية العقلية الشرعية، ومنهج الإستدلال والنظر وإستنباط الأحكام.

الأمر أن أهل السُنة والجَماعة الخُلّص ليس لهم كيانٌ خَاصٌ موحدٌ يتحدثُ بإسمهم، ويمثل وجهتَهم، وهو كما أشرنا من قبل، بسبب ما تعرضوا له بوجه خاصٍ من مطاردة مُمنهجة، تتجاوز ما حدث للإخوان والسلفيين، نظراً لدقة تقييمهم للواقع، الذي أثبت الحَاضرُ صِحَتُه، والذي عادت اليه بقية الجماعات في الوقت الراهن. قالوا بخروج نظام مبارك عن دين الله وضرورة الخروج عليه، بطريق التوعية والتجميع، ونصحوا بعدم اللجوء إلى العنف من ناحية، كما فعلت الجماعة الإسلامية، وعدم التسيّب والإنخِراط في سِلك السِيّاسة، كما فعلت الإخوان من ناحية أخرى، وأدانوا القول بأنّ الحَاكم بغير ما أنزل الله وليّ أمرٍ يجب طاعته، كما زعم السلفيون! ووَجّهَوا إلى الدعوة لإحياء فَهمِ الأمّة والتهيئة والترقب، لحين تنفرِج نافذة تُمَكّن الأمة من إملاء رأيها على النظام، وهو ما حدث في حَركة 25 يناير، بشكلٍ جَزئيٍ، إذ لا تزال الأمة في حاجة إلى السَّير في عملية الإحياء الكامل، وحينها، لن تكون الثورة بهذا العجز الذي نراه في الحاضر، ولن تفشل هذا الفشل الذي صاحب حَركة 25 يناير، لأن القيادة وقتَها لن تكون لزعامات إسلامية متلجْلجْة متردّدة، عاجزة عن التقييم الصَحيح للواقع، ومن ثم، كيفية التعامل معه، بل ستكون بعون الله لمن تربى على منهج الرسالة الصافية، لا على المناهج المُشوّشة السائدة.

أهل السُنة والجَماعة الخُلّص عليهِم واجبٌ ثقيلٌ يتمَثل في <u>أخذ زمام المُبادرة، والتحرّك بقوةٍ، وإنشاء مَجلسٍ يتحدث بإسمهم، وجمعية تدعو لِضمَ أعضَاءها، وإخراج رؤيتها وبرامجها على الفور</u>، إذ هم في حالة من التسيب وانفراط العقد والتشتت.
وأخشى ما أخشى أن يكون أهل السُنة والجَماعة الخُلّص، واقعون في نفس الإضطراب الذي يعاني منه الغير، في مواجهة الإرتباك السائد في الواقع الإسلاميّ الحاضر.

وأهل السُّنة والجَماعة الخُلّص موجودون بقوة وكثرة، سواءاً من قياداتٍ تاريخية لا تزال تقوم بدورها، أو من طلاب علم كثير، يعرفون المنهج وينتمون اليه إنتماء ولاءٍ ومحبة.

أدعو من ينتمي لأهل السُّنةِ والجَماعةِ الخُلّص، قيادة وأفراداً، أن يتحَرّكوا لتكوين مجلسٍ قياديّ يأخذ بزمام الأمور، ويُجمّع المُنتَمين اليه على يدِ رجلٍ واحد، إذ هم بالفعلِ على قلبِ رجلٍ واحد. وأن يتبع ذلك، على الفور، إنشاء مَركزٍ في القاهرة، وإعلان منهج عَملٍ، وجدولِ أعمالٍ، يُنهي حالة الفَوضى والتشَتّت الذي تعاني منه هذه الحركة الرائدة، والوارثة الوحيدة للحركات التي تعاني من جراثيم عقدية أو عملية.

والله وليّ التوفيق

يا إسلاميون لماذا التَخبّطُ؟ .. وإلى متى؟ 17 سبتمبر 2011

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

أعود مرة أخرى إلى الحالة التي تمر بها الحركة الإسلامية تحت قياداتها الحالية، فهي على الرغم من مواقف أبطالها، قصة اليوم، والغد. وأبطالها، شاؤوا أم أبوا، مسؤولون عما ستؤول اليه حالُ مصر، في المستقبل القريب.

لقد قدّم شعب مصر الفرصة للإسلاميين على طبقٍ من ذهب، ودفع عَددٌ من أبنائه دمَهم ثمناً لتأمين هذه الفرصة، يفتح بها باباً كان موصدا، ويمنح فرصة كانت تائهة.

لا أدرى ما هذا التردّد والتخَبُط الذي يسود مواقف وقرارات قادة الحركة الإسلامية، وأقصد تحديداً الموقف الذي يتخذونه من الأحداث الجارية على مسرح السياسة المصرية. الإخوان يعلنون وقوفهم في جانب العسكر، وأن المجلس العسكري خطٌ أحمر، وضرورة الحفاظ على الإستقرار، وما إلى ذلك، مثلهم مثل السلفيين في هذا الموقف. ثم إذا بالإخوان يُغيرون موقفهم، ويطلقون تحذيراً للعسكر، إنهم على إستعداد لتقديم شهداء جُدد (يعلم الله أنّ الشعب في عمومه هو من قدّم شهداءه في 28 يناير لا الإخوان تحديداً)، وأنهم لن يسمحوا بدولة علمانية، حسب ما يعتبرونه حدوداً فاصلة بين الدولة العلمانية والدولة الإسلامية، وهو الأمر الذي حَمدناه لهم مؤخراً. وإن كنا لا ندرى لماذا لم يستوعبوا هذا الأمر، أعنى أمر موقف العسكر، من الوهلة الأولى. ثم إذا بهم، في نفس الوقت، يرفضون الخروج في تظاهراتٍ تقف في وجه المُمارسات القمعية التي يزاولها المجلس العسكريّ، الذي يضادّون سياساته في عملية الإنتخابات والتسويف والترويج للعلمانية!! تناقضٌ واضحٌ لا ندرى له سَبباً مقنعاً. وهذا الموقف من الخروج في وجه العسكر، ولو سلمياً، يتفقون فيه مع السلفيين، كما أعلن متحدث السلفيين عبد المنعم الشحات، والشيخ محمد عبد المقصود، رغم مطالبتهم بالدولة الإسلامية، على منهج نحسبه أقرب للحق من إخواننا الإخوان.

ولعل ما رأيناه من إستقبال الإخوان لرجب أردوغان، رئيس الوزراء التركيّ، مع العلم بطبيعة دولته العلمانية، هو أدلّ دليل على "عدم دقة" قراءة الإخوان للأحداث والأشخاص والأفكار، على السواء. فما كان ينبغي أن يقع مثل الإخوان في مثل هذه الورطة، التي قد حذرنا منها من قبل في حوارنا مع إسلام أون لاين، حيث قلت بالحرف الواحد " لكن ما أريد إضافته من ملاحظتي الخاصة وهي أن لا يعلق العرب أو المسلمون أملاً كبيراً على هذا الدور في القريب العاجل، *إذ إن العلمانية اللادينية لا زالت هي المؤثر الأول في السياسة التركية*، ولا يزال الدور التركيّ محكوماً بعوامل أخرى عديدة مثل رغبتها في المشاركة في الإتحاد الأوروبي، وهو ما يجعل تحالفها مع "إسرائيل" له قوة أحسبها أكبر من النزعة الإسلامية الفردية لدى رؤساء حكومتها والتي لا تمثل في حقيقة الأمر سياسة يمكن للعرب الاعتماد عليها" (1)، ومن ثم فإن التحليل، ثم التهليل، الإخوانيّ لأردوغان لم يقع في محله. (1) http://www.tariqabdelhaleem.com/new/Artical-435.

المُحيّر في الأمر، أن هؤلاء القادة، أنار الله بَصائرنا وبصائرهم، لا يدركون أنّ الشّخصية، الفردية أو الإعتبارية، لا تتجزّأ في مواقفها. فالمَجلس العَسكريّ، الذي يتلاعَبُ بترك أحداث 9 سبتمبر تقعُ ليعيد قانون الطوارئ أشدّ ما كان، والذي لا يُقدم على محاكمة مبارك، ولو صورياً، إلا تحت تهديد ثورة شعبية عارمة، ويترك الفاسدين في مواقعهم في الإعلام، والجامعات، والداخلية، ويغلق الفضائيات، ويمنع إصدار تصريحات للقنوات، ويعين السلميّ لوضع المبادئ فوق القرآنية، ويُصرّح مسؤولوه بأنهم لن يَسمحوا بقيام دولة إسلامية، ويترك الأمن متفلتاً قصداً، للتمكين من إدارة الإنتخابات لصالح مرشحيهم من فلول الوطنيّ، هذا المجلس لا يمكن أن يدير إنتهابات نزيهة شفافة كما يتمنون، فهذا من المُستحيلات العقلية.

ومشكلة القيادات الإخوانية إنها لا ترى إلا هدفاً واحداً امامها، وهو إجراء الإنتخابات. ومشكلة القيادات السّلفية أنهم لا يرون إلا هدف إصدار دستورٍ إسلاميّ، وكلاهما على حقّ، بإعتبار الهدف، وعلى باطلٍ بإعتبار الوسيلة. فإن التنكّر للحريات العامة، وترك الفساد، وتشجيع الإنفلات الأمنيّ وتلكؤ الشرطة، هي كلها دلالات لا تُنكر على نية القائمين على الحكم اليوم . هى كلها مؤشرات مؤكدة على أن هذا الهدف لن يتحقق، وأن الخطوات اللازمة لتحقيقه يحاربها المجلس واحدة تلو الأخرى، بكل وضوح وبلا مواربة.

الخروج في تظاهرات "سلمية" للوقوف في وجه قانون الطوارئ وقمع الحريات وتخريبُ الإعلام، والمُحاكمات العسكرية للمدنيين، وغير ذلك مما هو أخبثُ من مُمارسات نظام مبارك، ليس إلا تأميناً لتحقيق الهدفين ذاتهما، اللذين يسعى الإخوان والسلفيون لتحقيقهما، الإنتخابات النزيهة والدستور الشرعيّ. إن هذه الأهداف الجزئية تصب كلها في صالح الأهداف النهائية. ولا يمكن، إلا لمن فقد قدرته على التمييز، أن يعتقد أن من يمارس هذه الخطوات المضادة للثورة، سيدور على عقبيه فجأة 180 درجة، ليسمح بإنتخابات نزيهة ويمرر دستوراً إسلامياً؟؟!!! هذا لا يكون في عالم الواقع الذي نعيشه ونعرفه.

إن محاولات تجنب المواجهة مع المجلس العسكريّ لا بأس بها، في حدود ما لا يضرُ أهداف الثورة وأمانيّ الشعب الذي ضحى في سبيلها. لكن أن يتنكر هؤلاء القادة لكل دعوة تطالب بالوقوف في وجه المجلس العسكريّ لأجل الحرية أو ضد الإستبداد، هو خيانة للأهداف المعلنة ذاتها، التي يردد هؤلاء القادة أنهم يَسعون إلى تحقيقها. وإن كانت هذه المحاولات هي في إطار حمايتهم الشخصية من التعرض للإعتقال، فإن الإعتقال قادمٌ لا محالة بعد أن يضع المجلس العسكريّ اللمسات الأخيرة على شكل الدولة، وعسكرتها.

ومما يُحزن، ويؤكد ما ذهبنا اليه في سطحية الفكر السياسيّ الإسلاميّ، خاصّة السلفيّ، ما أعلنه حزب "النور" من عدم الإشتراك في أية تظاهرات قادمة! هكذا، مرة واحدة! وقد ذكّرني ذلك بتكتيك الخائبين من أهل منظمة فتح الفلسطينية، حين كانوا يعلنون، بعد كلِّ عدوان صهيونيّ، أن "مهما فعلت إسرائيل، فلن نتزحزح عن خَيار السلام!" أي والله... هو نفس المنطلق "فمٌ واسعٌ، بلا أنياب!" ولعلهم لم يعودوا إلى مسألة طاعة ولي الأمر من العسكر! فالرسالة التي يُرسلها السلفيون اليوم للعسكر أن "إفعلوا ما شئتم بمصر، فلن نتنازل عن خيار القعود خلف الصفوف"! فاليوم، إذا فغر هذا الجسد الضخم فاه، لم ير فيه أحدٌ ناب، ومتى أمْلى أهتَمُ الفم رأياً، أو أمضى مقصوفُ المِخلب قراراً؟ ولمصلحة من يُعطى العسكر شكاً على بياض، أنه في مأمن من غضب هذا الكمّ من السباب، بل ومن مجرد إعتراضهم السلميّ؟!

يا أهل حزب "النور"، نصيحة مُحبٍ مُشفقٍ، أن إتخذوا لأنفسكم مستشارين من ذوى الحِنكة السّياسية والنظرة الشرعية، فلستم والله أهلا لها، ولا عالمين بطرقها. والعلم بالأسانيد والمسانيد لا يأتي تلقائياً بفهم الواقع وخبرة التعامل معه. ولتأخُذْكم الرحمة بالجَمْع الذي تُجَرجِرونه من ورائكم، تجرّدونه من قوته، و"تقصقصون ريشه" كما يقال، وهم يتّبعوكم على ثقةٍ في علمكم الشرعيّ، لا لفهمكم السياسيّ، فيَضِلّوا ويُعيقوا، أكثر مما يَهتَدوا ويُعينوا.

كما كتبنا مراراً من قبل، وكما قال الشَيخ حازم أبو إسماعيل، المواجهة مع المَجلس العسكريّ قادمة. وقد ظهر خطأ قيادات الإخوان في تقديرِ ما يحدثُ على الساحة قبل 25 يناير، بل وأثنائها. كما ظهر إنحراف النَهج السَلفيّ في تناول الواقع برمته قبل 25 يناير، والرؤية لا تزال مغبشة، وتراكم عقودٍ من التقييم الخاطي لا يُصلحها تراجع أيامٍ معدودات. وهذا الخلل في تقدير الواقع أو في التعامل معه، سيؤدى إلى ضرب الأهداف الثورية، والإسلامية، في الصميم.

من الواجب أن يُحْجِمَ قادة هذه الحركات عن هذا التردّد والتخبّط والتناقض في الرؤية والتقييم، ومن ثم في القرارات والمواقف. فإن الآن هو أوان الخروج بالمطالب المشروعة كلها، لا بعضها. بل أزعم أننا قد فوّتنا بالفعل فرصة في الخروج، وتركنا ما كان متاحا لنا قبل إعادة تفعيل قانون الطوارئ، إلى أن وقعت واقعته. وهو بالضبط ما يكرّره هؤلاء القادة، بتردّدهم في المُواجهة يوما بعد يوم.

يا سادتنا، يا قادة العمل الإسلاميّ، الأحاديث، والبيانات والتحذيرات، لا قيمة لها عند المَجلس العسكريّ. الحشد الهائل في الشوارع، وضغط الجماهير هو ما يؤدى إلى تغيير المواقف. وسبحان الله، هل لا نزال نحتاج إلى التذكير بهذه الحقيقة ونحن لا تفصلنا عن 25 يناير إلا شهورا قليلة، الذي ما كان يحدثُ ما حدث فيه إلا بالحَشدِ الهَائل في الشوارع، وضغط الجماهير. لكن من الظاهر أنّ ذاكرة قادتنا الإسلاميين تحتاجُ إلى الإنعاش، على الدوام.

إن كان هؤلاء لا يريدون أن يختلطوا بمن يرونهم مَصدر عبثٍ بالأمن، أو بفلول الوطني، كما قد يُسْتَشّفُ من تصريح عبد المنعم الشحات، فأيام الجمعة تقع بشكلٍ أسبوعي كما عهدناها، ولا مانع من أن يحجزوا جمعة من الآن! وإن كنت أرى أن موضوع الخروج يوم الجمعة فقط، ثم كنس الشوارع بعدها، هو ما نجح المجلس العسكريّ في تكريسه في واقعنا الثوريّ! وهو من أكبر العوائق التي تقف في وجه تحقيق أى نتيجة لهذه التحرّكات الإسبوعية! فما سمعنا عن ثورة من قبل تضع جدولاً للثائرين ينظم خروجهم للمطالبة بحقوقهم، في يومٍ محدد، وساعاتٍ محددة، إلا في ثورة مصر، أمّ العَجائب!

الحُوينى وأبو إسماعيل - بين أسلوبُ الدعوةِ وأسلوبُ التغيير 19 سبتمبر 2011

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

لعل السّبب في هذا التناقُض، الذي رَصَدناه في سياسات الحركات الإسلامية، أو في بعضه، يعود إلى الخَلط بين أمرين، يتقاربا في الغاية، وإن إختلفا في الجمهور والوسيلة. هذان الأمران هما الدعوة والتغيير السياسيّ.

الدعوة إلى الله لها جمهورها الذي تستهدفه، وهو جمهور المسلمين، أو غير المُسلمين، من القاعدة الشعبية العريضة، في محلّ الدعوة. ومن ثم فإن وسيلتها الإقناع والحكمة والموعظة الحسنة. وهي تتوجه إلى الشعور والوجدان، قبل أن تتوجه إلى العقل والمنطق. وهي تستخدم كلّ وسائل الإقناع بما فيها من البيان والحجة، ولغة اللسان والجسد، وضرب الأمثال. ومادة الدعوة هي تفاصيل الأحكام وجزئيات الشريعة ونصوصها. وهي تقصد إلى تغيير واقع، ولكنه واقعٌ فرديّ، يتحوّل فيه إتجاه فردٍ من جاهلية إلى إسلام. وهذا التغير في الإتجاه قد يكون تدريجياً أو تحوّلاً سريعاً، حسب طبيعة الفردِ المُخاطب.

والتغيير السِياسيّ الذي نقصِد اليه، هو تبديل شكل الدولة وهويتها ، التي يعيش في كنفها ويخضع لقوانينها جمهورٌ معين، وليس تبديل حزبٍ أو حكومة. هذا التغيير ليس له جمهورٌ يتوجه اليه، بل جُمهوره هو أحد وسائله لا أهدافه. فالجمهور، في حالة التغيير السياسيّ، لا يحتاجُ إلى إقناع، بل هو مقتنعٌ إبتداءاً بضرورة التغيير. ومن ثم، فإن وسائل هذا التغيير ليست وسائل إقناعية، بل هي وسائل تجميعية حَشدية، أي لتجميع القوى وحَشد الصّفوف، كما في الحرب، دون حرب، كما تعتمدُ على سرعة ردّ الفعل وحسمه. فالبيان والكلمة في ظاهرة التغيير يُقصد بهما التشجيع وحفز الهمم، لا الإقناع والمنطق والصبر. التغيير يعنى القيام في وَجه من لا يريد التغيير، الآن، لا بالمنطق والإقناع، ولكن بما استطعنا أن نعُدّ من عُدة، نرهب بها من أراد أن ينتزع من المسلمين دينهم، أو من الشعب حريته، وهي عدّة الحشد والجمع، لا القتل والتخريب، إلا إن أراد الظالمون المعتدون شيئاً، فلكل حادثٌ حَديثٌ وقتذاك.

الخلطُ بين الأسلوبين، في رأينا، هو ما أدى إلى التناقُض والتضَارب في القرارات التي تصدر عن دعاةٍ أصلاً، سياسيين فرعاً، خاصة عن دعاةٍ لم تضطرب بهم الحياة بين الناس، يواجِهون عنفها ويتحايلون على مَكرها. فالدعاة ينزعون إلى التوادّ والتراحم والحسنى في المعاملة، وتحسين الظن بالآخر، ورؤية الجانب الطيب دون الخبيث. وهم من هذا المنطلق لا يقرؤون المُعارضة، بل، في بعض الأحيان، لا يرَون معارضة إبتداءاً، ألسنا كلنا مسلمون بحمد الله تعالى؟

أما السياسيون المسلمون فلهم قراءة مختلفةٌ جدّ الإختلاف. قراءةٌ تأخذ كل الأوجُه المُحتملة في الإعتبار، والخبيث فيها قبل الطيّب، حذراً وتربّصاً من الغدر. قراءة تُعنى بالمَصلحة العامة، والرؤية البعيدة، لا المصلحة الخاصة والرؤية المحدودة. قراءةٌ تقدم الكليّ على الجزئيّ بلا تَحفّظٍ، قراءةٌ يَسبِق فيها سوءُ الظن الإحسانَ فيه، لما عرفنا من سوء أهل الزمان عامة، وسوء المُعارضين للتغيير خاصة. وإحسان الظن يكون إبتداءاً، إلا إذا ظهر ما يُخالف ذلك، فتكون إساءة الظن هي الأوْلى إحترازاً، خاصة إن كان الأمر من أمور العامة التي تُفسِدُ على الناسِ معايشهم. وكيف يُحسن أحدٌ ممن ينتمى للإسلام، ظَناً بمبارك وحَاشيته ومن والاه ونَصَره، عَسكراً أو غير عَسكر، إلا من كان مَخدوعاً موهوماً، أو ساذجاً مدهولاً. وقد صرّحت القوى العسكرية الحَاكمة، وحكومتها الكرتونية، دون تلميح، أنها لن تسمح بقيام دولة الشريعة، فسبحان الله، ماذا بعد التصريح يا سادتنا الدُعاة الدُهاة العُلماء؟

وأذكُر هنا مثالاً واضحاً على ما أقصد اليه من عدم صلاحية الدعاة للعمل السياسيّ، إلا من وفّق الله سبحانه، وهو ما استمعت اليه بالأمس من حديث الشيخ الطيب، أبي إسحاق الحوينيّ، ووالله إنى لأحبّه في الله، فهو رجلٌ كُلّه خيرٌ وسَماحة، نحسبه كذلك، لكنّه أبعد ما يكون عن عَالم السياسة، ولا يصحُّ له أن يتحدث فيها، أو أن يَستمعَ أحدٌ لحديثه فيها. والحديثُ كان بشأن موقف العز بن عبد السلام، سلطان العلماء (انظر اللينك اسفل المقال) (1)، وبإيجاز، فإن الشيخ قد برر عدم وقوف العلماء في وجه طغيان العسكر، أو مبارك، أو من شئت من طغاة الحكام، بأن الدولة اليوم لا تحترم العلماء، بينما الدولة أيام العزّ بن عبد السلام كانت تحترمُ العلماء! ووالله لا أعرف من أين أبدأ مناقشة هذا الكلام؟ إنّ عدم إحترام دولة اليوم للعُلماء هو سبب الخروج عليها، لإستعادة مكانة الإسلام، ومن ثم العُلماء، فهذا الذي يقول فيه دورانٌ حَسب أصول الفِقه. ثم، هل إحترم الخَليفة المَأمون أحمد بن حنبل، الذي وقَف في وَجهه، وتعذّب طِوال حُكم ثلاثة خُلفاء مُتتاليين، لأجل عدم الإعتراف بقولٍ هو من المسائل الدقيقة في العقيدة، فما ظَنك لو كان المأمون يعَطل شرع الله ويتحدّى شريعته، ويعلن أنه لا يمكن تطبيقها؟ إن هذا التبرير أشد وأنكى من الإحتجاج بأحاديث طاعة وليّ الأمر، التي أصبح الإحتجاج بها، في هذا المناط، سُبّةٌ في جَبين السَّلفية الحديثة، شَفاهم الله منها. هذا بالضّبط ما نقصِد بقولنا أن هذا الصنف من الدّعاة أو العلماء ليس لهم باعٌ في السياسة، وقد قام الشيخ الفاضل د.هاني السباعي بالردّ عليه بما فيه الكَثير من الفائدة (انظر اللينك اسفل المقال) (2).

ويقول قائلٌ، ولكن ها هو الشيخ الفاضل حازم أبو إسماعيل، يَصلح أكثر ما تكون الصلاحية للخوضِ في السياسة والدخول في معتركها، وقد أثبتت تصريحاته أنه أهلٌ لذلك، وهو شيخٌ داعية؟ قلنا: هذا بالضبط ما قررناه آنفاً، فالشيخ أبو إسماعيل كان، وسيظل، مُحامياً يمتهِن المُحاماة منذ عقود، يضطربُ بين الناس كواحدٍ منهم في حياتهم العامة، يعالج مشكلات قائمة تتشابك بين النظام العلمانيّ والهوية الإسلامية على المستوى اليوميّ، في أمورِ المَال والثقافة والإجتماع. فهو ليس كالدّاعية الذى تفرّغ للبحث في الأسانيد والمسانيد، وأصبحت نقاط تلامُسه مع واقع الحياة تقتصر على حلقةِ علمٍ، أو درس فقهٍ أو موعظة، أو فتوى في طلاقٍ أو ميراثٍ أو ما شابه، وهو فيها العالم المُبَجّل، الذي لا يتعرّض، ولا يتصَورَ أن يتعرّض، لما يتعرّضُ له الناس من مكروه. أنّىَ لهذا الداعية أن يفتى في سِياسة أو أن يوجّه العامة؟ اللهم ليس له إلا أن ينأى بجانبه بعيدا عن الناس، ليتجنّبَ الصّدام وما يجرّه على المرءِ من ويلات، وهذا بالضبط هو ما صَرّح به الشيخ الحوينيّ، حفظه الله. ولا أدرى إن كان هذا الذي تعلل به الشَيخ يَصلحُ سبباً في الإعراض عن الإحتجاج، لأنه لا يريد "البهدلة" بالتعبير العاميّ، لكنه لا يمكن بحالٍ أن يُبرر لأحدٍ أن يأخذ بأيدى الشباب بعيداً عن واجب المُشاركة في التغيير، فيُضعِفُ الأمة، ويُرسّخ الحكم بالكفر ويعين الإستبداد.

الفارقُ إذن كبيرٌ وخطيرٌ، بين منهج الداعية الصِرف، وبين منهجِ التغيير على يدِ المُصلح الربانيّ على نهج النبوة. والخلط بين المنهجين خطرٌ على الداعية وعلى أتباعه، إذ هو يضعُ نفسَه موضعاً لا يصلُح أن يتحدث فيه، مهما كانت العِلة في ذلك. وعلى المُسلمين أن ينتبّهوا لهذا حتى لا يستمر الخَلط والإضطراب الذي تعيشُه الأمة في هذه الظروف الحَالكة.

(1) http://www.youtube.com/watch?v=ULC03HKguiE

(2)http://www.youtube.com/watch?v=KUP0wcKvuPM&feature=player_embedded!#

لستُ بالخَبّ .. ولكن الخَبّ لا يخدَعُنى 23 سبتمبر 2011

د.طارق عبد الحليم

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

حكمةٌ لا تخرُج إلا من أمثال عمر بن الخَطاب رضى الله عنه، فاروق الأمة، إن كان له مثل. والخَبّ هو المَاكر الخبيث. ورد في لسان العرب معناها: "رجل خِبٌّ وخَبٌّ : خداعٌ جريز، خَبيثٌ منكر .. قال الشاعر

وما أنت بالخَبِّ الخَتور ولا الذي إذا استودع الأسرارُ يوما أذاعها"

هكذا كان عمر رضى الله عنه، وهكذا يجب على كل من تصَدّى لأمرِ العَامة أن يكون. فالبشر خدّاعون بطبعهم. والواجب على من تولى أمرهم، من أميرٍ أو شيخٍ مقدمٍ أو مرشدٍ عام، أن يكون متيقظاً حريصاً لا يَنخدِعُ ولا يُستغفل، فمصلحة من إتبعه أمانة في عنقه. والطيبة وإحسان الظن أولى بالفرد فيما يَحكم به في خاصة نفسه، او أهله المقربين. أما من تولىّ أمر العامة، وجب أن يكون تلميذا لهمر الفاروق رضى الله عنه.

والأمر اليوم أنّ شعب مصر قد أُريد له أن ينخدِع بما حدث في الشُهور القليلة الماضية، فيظن أن الحال قد تَبدّل، وأن الثورة باتت منتصرة، ويعلم الله أن هذا ليس فيه أثرة من حق، بل ويعلم ذلك أكثر العامة.

فُرض قانون الطوارئ على الشعب بالرّغم من عدم دستوريته. تأجلت الإنتخابات ، ويعلم الله متى تكون. أعلن المتحدث الرسمي للحاكم العسكري رفضه الصريح لدولة الإسلام. على السلميّ عدو الله الثاني، يعمل لحساب الحاكم العسكريّ لتأمين العلمانية كمرجعية دستورية للدولة، قبل أن يضربه الله بالمرض، تذكيراً وتحذيراً. الفوضى تنتشر قصداً لتأمين تزوير الإنتخابات، ونائب الحَاكم العَسكريّ يُعلن أنه سيكون راعيها! الجامعات والمؤسسات لا تزال عامرة بمن كان فيها من

الفاسدين. جهات الأمن، الداخلية وأمن الدولة لا يزالا يعملان بكل طاقة ممكنة لمصادرة حرية المواطن وخنقه أمنياً. الصحافة والإعلام في أسوا رداءٍ فاسد، كما كانت من قبل.

الأمر إذن يحتاج إلى من لا يَنخَدعُ بحلو الحديث، وبعناوين الصحف الحكومية التي تتحدث عن "ثورة"، يعلم الله ما موقعها اليوم من الإعراب! الأمر يحتاج من هو داهية يكشف الخبئ ويُمحّص الفاسد ويدلّ على المَعطوب، ثم يوجّه ويرشّد، دون تخاذلٍ أو تراجعٍ أو مداهنة، أو موالاةٍ لباطل أو وسطيةٍ مبتدعة، أو توافقيةٍ مزعومة.

الأمر يرجع إلى تمحيص النصوص، وفهمها في مناطاتها، فحسنُ الظنّ، والكلمةُ الطيّبة، والبَشاشةُ، لا تصلح لهذه الفترة الفارقة في تاريخ الأمة. ما يصلح للأمة الآن هو الصراحة والقوة في الحق والوضوح وفضح الباطل، وترك المداهنة والملاينة والمشايعة وإمساك العصا من المنتصف. يصلح للأمة اليوم منهج الأنبياء في الدعوة "خُذُواْ مَآ ءَاتَيْنَـٰكُم بِقُوَّةٍ"، لا بضعف وتخاذل وتلجلج. القوة في أخذ الحق هي ما يجعله يَعلو وينتصر.

الدعاة هم أولى الناس أن يَحوزوا هذه الصّفة، من منهم إنتوى الحديث في أمرِ السياسةِ والتشريعِ العام والدُستور. حين يتطرق قول الداعية إلى شأن السياسة فعليه أن يكون على يقينٍ من إنّه لنْ يدعَ الخبّ يخدعُه. على الداعية الذي يَتعرّض للسياسة العامة أن يدرك أنّ الأصْل في هذا الميدان - السياسيّ - هو سَيطرةُ الخِبّان (جمع خَبّ)، وأنْ ليس من الإسلام أن نسلم عقولنا ومصائرنا وثرواتنا ومستقبل أبنائنا إلى من نعلم علم اليقين أنهم ليسوا أمناءً عليها، بحجج واهية لا تعكس إلا سذاجة فكرية، وهَطَلٍ عقليّ، ورؤية سطحية لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن ثَمّ لمَعنى الإسلام ومقاصده.

من صرف جهده من الدعاة في تعليم الناس العلوم الإسلامية، من علمِ الحديث ومُصطلحه، والتفسير، والأصول، والسيرة، وغير ذلك من علوم اصلية وخادمة، فهو مشكورٌ مأجورٌ بإذن الله، لكن يجب أن يكون تعليمه وإرشاده بعيدا عن الواقع السياسيّ لهذا البلد، حتى يعلم أنه ممن يمكنه، طبعاً وممارسة، أن يَرُدّ على الخبّ خبّه، وأن لا يَنصر الفساد، من حيث يقصد إلى دفعه، وأن لا يدعم الإستبداد من حيث يقصد إلى حربه. ومع الأسف، إنّ كثيراً ممن يَنتمون للدعوة اليوم هم ممن لا يتحلّى بهذه الصفة، ولا بجزءٍ منها.

بل والأخطر من ذلك، أنّ منهم من أصبح هو نفسه خَبّاً من الخِبّان. وظاهرة خِبّان الدّعاة هي في خطورة ظاهرة من منهم ينخدع بالخِبّان. فهؤلاء يتميعون ويتلونون حسب ما تستلزمه المرحلة، فهم ثوارٌ وقت الثورة، وهم مؤيدون لطاعة الحاكم ودعم الإستقرار وهذه المفاهيم المزدوجة الطبع، في زمن الديكتاتورية، وهم يتلقون معونة من الظلمة لتحقيق مآرب شخصية تتمثلُ في فضائياتٍ تدر أرباحاً مادية هائلة، تتخفى تحت العباءة والغترة. وهذا بالضبط هو الوجه الآخر لفساد الحكام ورجال الأعمال، باسم الدين والشرع.الإسلاميّ

الخبّ الإسلاميّ، ومن ينخدَع بالخّب العِلمانيّ، كلاهما لا يصلح للدخول في الحَلبة السياسية. الأول لأنّه مُفسدٌ من المُفسدين، والثاني لأنّه مُعينٌ للمُفسدين. ولنا في نموذج عمر بن الخطاب رضى الله عنه أفضل مثلٍ لمن يجب أن يتجرّأ على الدخول في هذه الحلبة، رحمة بنفسه، وبالمسلمين.

<u>30 سبتمبر .. والفرصة اللائحة</u> 28 سبتمبر 2011

د.طارق عبد الحليم

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

"وَلَا تَهِنُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ"آل عمران 139

الظاهرُ أن فترة القهر والإستعباد التي عانت منها مصر في السِتين عاما المَاضية، قد ألقت بظِلالها الكثيفة على فهم قادة عملها السياسيّ، وخاصة الإسلاميّ منهم، لمَعنى الحرية التي يطالبون بها، ولحدودها وشروطها. إذ هم، بلا إستثناء، يعتبرون أنّ اي هامش للحرية، نصرٌ مبينٌ، سواءاً كان تكوين حزبٍ أو تقديم أوراق حزبٍ، أو السّماح بمُظاهرة أو بغير ذلك. والحق أن الحرية لا هامش لها. الحرية إما أن تكون كاملة أو لا تكون على الإطلاق، لا مجال للتلاعب فيها. تلك الحُرية المُقتضبة المُرتعشة، هي ذاتها الحُرية التي تحدّث عنها جمال عبد الناصر، ثم أنور السادات، ثم حسنى مبارك، ثم المجلس العسكريّ الآن. الحرية المقيدة بقانون الطوارئ وإغلاق الصحُف وسيطرة العسكر ليست بحرية على الإطلاق، ولا برائحة حرية.

الدولة المصرية التي يريدها العسكر في مصر هي دولةٌ مشوّهةٌ مريضةٌ، أشد مَرضاً وتشوهاً وفساداً من دولة مبارك. ذلك أن هؤلاء العسكر يريدون أن يؤسّسوا لسيطرتهم التامة على الحكم عن طريق دستور علمانيّ، ينص على علوّهم فوق القانون، وهو ما لم يكن قائماً دستورياً في عهد مبارك. العَسكر يريدون أن يتركوا الإنتخابات تسير في طريق التزوير وكأنها إرادة شعبية تتحقق، لا خطواتٍ تحققها قوانينهم الإنتخابية أو ترتيباتهم الأمنية.

المَجلس العَسكريّ، كما يقول العامة "يَضرب ويُلاقى"، فهو يعلن مدّ حالة الطوارئ، ويغلق القنوات الفضائية كالجزيرة، ويصادر الصحف، كصحيفة صوت الأمة، ةيعتقل عشرات الآلاف من المدنيين، ويحاكمهم عسكرياً، ويتواطؤ مع الداخلية لنشر الفوضى، ثم يلقى بجزرة تكوين حزب للإخوان أو السّلفيين، أو الجماعة الإسلامية، وكأن ذلك هو مِعيار الحُرية ومنتهى

أملُ أهلها. ويعلم الجمعُ أن إلغاء حزبٍ هو أسهل عليهم من جرّة قلم. وهو يعلن أن الإنتخابات ستكون نَزيهَة شفّافة، لكن لا يُعلن متى ستكون، بعد شَهر أو سنة أو عقد من الزّمن! وهو يُعلن أنه لا يريد الإستمرار في الحكم، لكنه لا يعلن موعد التخلى عنه، ويُعلن أنه يجب أن تكون له حصانة أعلى من القانون. وهو يُصدر الإعلان الدستوريّ، ثم يَضرِب به، وبالقانون، وبالشعب، وبالسياسيين، وبالإسلاميين، جميعاً، عرض الحائط.

الأمر الآن هو أنه لا يصح أن يكون هناك نقطة إلتقاء مع العسكر فيما يفعلون. لا يَصحّ ان يكون هناك مُساومَة على الحُرية الحقيقية الكَاملة. وإن التمسنا العُذر للجَماعة الإسلامية في مداهنتها للعسكر، أو للجماعة السلفية في سَذاجة تصوراتها، فلأن الأولى تعتبرُ أيّ هامشٍ حُرية، بالنسبة لما حدث لها، هو نصرٌ من الله وفتحٌ قريب، والثانية، لأنهم لا علم لهم بسياسة ولا خبرة، مثلهم كمثل الأولى، بل وإينانهم العقدي فيه دخلٌ إرجائيّ. أما الإخوان، فالظاهر مما أعلنوه اليوم أنهم يشاركوا المهلفين، وأنهم استمرؤا التخلف عن الخروج إلى أن تظهر النتيجة، إنتهازية واضحة ينعتونها بالسياسة ، وشراكة موسفة ممن يدعون الإسلام في ذلك ذبحٌ القضيةِ الوطنية والإسلامية على السواء.

التظاهرُ القادم في 30 سبتمبر، يجب أن يكون عَاماً شاملاً متواصلاً، لا محلَ فيه لحِزبية أو مصلحية. يجب أن يخرج الشعب والإسلاميون على الخصوص، وألا يضيعوا فرصة لائحةّ لوقف تدهور الحالة التي آلت اليها مصر، بعد فشل المَرحلة الحالية من الثورة. بل إن الخروج الآن، قد يحقن الكثير من الدماء، إذ سيدرك العسكر أن الشعب لن يُخدع عن مطالبه، وأن المسلمين قادرون على تنفيذ ما يقولون، فيعيد هذا الخروج العسكر إلى بعض رشدهم. الإحجام عن الخروج ليس له إلا نتائج سلبية تزيد من إحتمالات إجتراءَ العسكر على حقوق الشعب أكثر مما إجترؤا، وهو ما يجعل تكلفة التأجيل عالية وغالية.

قد تكرّرت الفُرص الضّائعة، واحدة تلو الأخرى، نصرةً لحزبية أو رغبة في إثبات نقطة على أرض الواقع، ولُدِغَ من لُدغَ مرتين وثلاث مرات، لكنّ اليوم، الكلُّ خاسرٌ والكلُّ في مأزقٍ، إسلاميون وعلمانيون.

هي والله مسؤولية مُعلقة في عُنق كلّ مسلمٍ أمام الله سبحانه، أن يخرج في سبيله، فالحُرية هي مقصد الشريعة الأول وهدفها الأعلى. ولا عذر للجبناء، من مُحترفي السياسة أو صَائغى الكلمات.

أهي مُشكلة السّلف .. أم المُتسَمّين بإسمهم؟ 29 سبتمبر 2011

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

لا ينقضى عجبى مما أراه في أيامنا هذه، من غفلة من نسميهم "الإسلاميون"، وضعف تصوّراتهم وتحليلاتهم، بل وعِمالة بعضهم للأمن، ومن فهمِ العلمانيين للحقائق على الأرض، ومن إخلاصِهم لدينهم وعدم مُراآتهم فيه.

بثينة كامل، الإعلامية العلمانية المَعروفة، قد صَرّحت اليوم "أن الثورة الحقيقية قادمة، وستكون بالدم"، حسب صحيفة الدستور. بينما يصرح عبد المنعم الشحاذ أن "السلفيين" لن يخرجوا في أي تظاهرة، أيا كانت، لمنع التثوير(!).

الفارق بين الفهمين عميقٌ ومُخيف. عبد المنعم الشحات، يشحذ رضا الأمن والعسكر، ويُمهد لإستلابهم الثورة، ومدّ حكمهم، وتأليه مشيرهم، ويكتفي بالرفض والشَجب. وبثينة تعلن ما سَيكون، وما يجب أن يكون، موافقة للشيخ حازم أبو اسماعيل في رؤياه. ألا يخجل الشحات من أن تفوقه إمرأة، علمانية، فهماً وجرأة في الحق؟

لا أدرى ما الذي في تراثنا السلفيّ ما يجعل هذا العدد الغفير ينحرف هذا الإنحراف العقديّ والخُلقيّ؟ تراثنا كله، قرآننا كله، حديث رسولنا صلى الله عليه وسلم كله، سيرته صلى الله عليه وسلم، وسيرة صحابته رضى الله عنهم، وتابعيهم، وتابعي تابعيهم، سيرة أئمة السنة كأحمد والعز وبن تيمية وبن القيم، وغيرهم كثير، واضحٌ صَريحٌ، ينصر الحرية، والكرامة، ويمنع العدوان والتعدى ويقف في وجه الإستعباد والإستبداد، ولا يقبل الظلم ولا يرضاه، ويأبي الخنوع والخضوع والهوان والذلة. فماذا الذى رآه هؤلاء، الذين استولوا على كلمة السلفية فشوّهوها ولوّثوا معناها، وأخرجوها عن حقيقتها، ماذا رأوا في هذا التراث العظيم ما أدّاهم إلى هذه الغفلة المُردية، التي تأخذ مداها مع بعضهم، ومن بعض قياداتهم، أن تصلَ إلى حدّ الولاء والتعاون مع يرونهم هم أنفسهم كفرة بشرع الله، ضد أولياء الله والمدافعين عن الشريعة؟

ما الذي يجعل العلمانيين يعلمون ما تنطوى عليه تصرّفات العسكر، وما مَقصدهم، وما يجرّون البلاد اليه، فيتحدثون وكأنهم مسلمون، فهماً وإدراكاً، بينما يتحدث أدعياء السلفية وكأنهم علمانيون خونة؟

العيبُ ليس في تراثنا، بل تراثنا هو الأعلى والأفضل والأمثل. العيبُ، كل العيب، في هذه الطبقة من أدعياءِ العلم، الذين لمّا قعدت بهم هممهم عن السعي والسير في الأرض لطلب الرزق، طلبوا الدين ليكون لهم به مَكانة وإمامة. أخطئوا الغاية، فرَدّ الله عليهم الوسيلة، فإنحرف فهمهم وخابت وجهتهم، حتى قال أحد مُقدَميهم أنّ الإستعباد أفضل من الفوضى...(!) كذباً وإفتراءاً على الله.

ليس من السلفية، ولا من دين الله، هذا الجبن والتخاذل ومناصرة البغي والطغيان، والوقوف في صفّ أعداء الله والشرع، تحت أي زعمٍ، ولأي سبب، وبأي تأويلٍ.

لا يجب والله أن يَترُك أهل السنة إسم "السّلفية" نهباً لأمثال هؤلاء الأدعياء. بل يجبُ أن يُحرّروا هذا المُصطلح الشريف، الذي يَنسِب حاملُه نفسَه لأفضل أجيال الأرض على مر الزمان، يحرّرونه أكاديمياً وواقعياً، إذ من العار أن يتخذ أعداء الدين من موقف هؤلاء الأدعياء حُجّة للإستهزاء بالسّلفية ورميها بالعِمالة والغباء معاً، وبل ورمي الإسلام نفسه بالتخلف عن تحقيق مطلب الحرية والكرامة الإنسانية.

ولا أتحدث عن الجماعة الإسلامية، فقد ابتدع هؤلاء مرتين، مرة بالإفراط، حين نزعوا لجهادٍ في غير موضعه ولا وقته، ومرة بالتفريط حين تخلفوا عن الجهاد في موضعه وفي وقته. وصَدق سلفنا الصالح (الحقيقيّ): ما خرج صاحب بدعة منها إلا وقع في شر منها، وهو معنى أن ليست له توبة، وقال بن عيينة "كلّ صاحب بدعة ذليل"، وليس بعد هذا النكوصُ من ذلة.

وليعلم القارئ قدر خطل هؤلاء وخلطهم العجيب، وضعف فهمهم للتراث النبويّ السنيّ، نستشهد بنقلهم من قول بن تيمية في منهاج السنة ج5، قال رحمه الله:

"وبالجُملة؛ العادة المعروفة أن الخروج على ولاة الأمور يكون لطلب ما في أيديهم من المال والإمارة وهذا قتال على الدنيا، ولهذا قال أبو برزة الأسلمي عن فتنة ابن الزبير وفتنة القراء مع الحجاج وفتنة مروان بالشام: (هؤلاء وهؤلاء وهؤلاء إنما يقاتلون على الدنيا وأما أهل البدع كالخوارج فهم يريدون إفساد دين الناس فقتالهم قتال على الدين). والمَقصود بقتالِهم أن تكون كلمة الله هي العليا، ويكون الدين كله لله، فلهذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم بهذا ونهى عن ذلك. والمقصود بقتالهم أن تكون كلمة الله هي العليا، ويكون الدين كله لله، فلهذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم بهذا ونهى عن ذلك". وهو استشهاد باطلٌ يحمل دليل بطلانه في طياته، كما هي عادة استلالات أهل البدعة. فإن الحثّ على قتال الخوارج قد جاء بغرض القتال على الدين، وقتال الأمراء الظلمة يكون على الدنيا وطلب المال والجاه، ونسأل هؤلاء: وماذا عن مواجهة المجلس العسكري، أهي للدين أم للدنيا؟ ألخوارج أبعد عن الدين من مبارك وحكمه والمجلس العسكريّ؟ لقد إختلف الناس في حكم تكفير الخوارج، لكن هل يختلف أحدٌ في حكم تكفير من يعاند شريعة الله ويُصر على تحكيم غير شريعته، ويحارب ويقتل من يدعو إلى ذلك؟

لقد رأينا أقوال عددٍ من مشايخ السلفية كالشيخ سعيد عبد العظيم والشيخ محمد عبد المقصود، يتحدّثون عن كفر من لم يحكم بما أنزل الله، أي الطائفة التى لا تحكم بما أنزل الله، التي يسميها بن تيمية بالطائفة الممتنعة، فكيف لا يسوّون بينها وبين طائفة الخوارج في وجوب قتالها، يعنى قتالها على الدين، ودع عنك تكفير أعيانها؟ بل كيف لا يرون حتى الخروج عليها "سلمياً" بالتظاهر، بدعوى أنّ بعض المتظاهرين خرج عن السلمية؟ وهؤلاء يعلمون أن الخارج عن السلمية هم إما الشرطة وإما البلطجية المأجورين من الشرطة.

أُشهد الله على إبتداع هؤلاء، وعلى مفارقتنى لما يعتقدون في هذه المسألة، قولاً وعملاً، عقيدة وحركة، وأنهم موالون لأهل الطغيان، مُعينون عليه وعلى استمرار تنحية شريعة الله، جُبناً من المواجهة وخوفاً من السلطة، إلا من تبرّأ منهم من ذلك.

باعوا مصر .. من أجل حفنة مقاعد! 02 أكتوبر 2011

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

قادة الإخوان، ورؤوس أدعياء السّلفية، باعوا مصر من أجل مقاعد معدودة في برلمانٍ تهريجيّ قادم، لن يكون له فاعلية، بعد أن يجرّده العسكر منها، بالتزوير، وبالطوارئ، وبالمبادئ الدستورية التي تحكم اللجنة التأسيسية، وبشتى الطرق التي تؤدى إلى بقاء العسكريّ في السّلطة، وبقاء مصر تحت السيطرة الصليبية الصهيونية، وبقاء الدولارات الأمريكية تتدفق إلى خزائن العسكر. أخزاهم الله من قادةٍ، وأعمى أبصارهم، ما لهم لا يفقهون حديثا.

المجلس العسكريّ ليس فيه رجلاً واحدا يملك IQ (مقياس الذكاء)، يتعدى 14 على الأكثر. وإن كان هذا المجلس من محترفي الكذب، والبارعين فيه، إلا إنهم لا يعرفون كيف يَصنعونه، بل يُصْنَعُ لهم. هناك هيئة متخصّصة في إجهاض الثورات، تقف من وراء هؤلاء، تخطّط لهم كلّ خطوة وتملى لهم كلّ قرار، وهم يقومون بقراءته وتنفيذه. وهذه الهيئة مُشتركة من مجموعة متخصّصة من الأمريكيين والإسرائيليين ومن بعض زعماء فلولية. هذه الهيئة في إنعقاد دائمٍ حتى يَستتب الأمر في مصر لصالح العسكر، ويتم إعادة إخراج النظام القديم كما كان، ويتم تنصيب الطنطاوى، صاحب البدلة، رئيساً، إن طال به العمر. هذه الهيئة هي الهيئة الحاكمة في مصر اليوم.

باع هؤلاء "الإسلاميون"، زعموا، وطنهم، واستبدلوا مقاعد معدودة في البرلمان القادم بثقة الشباب الذي يسير كالأعمى خلفهم. غاية الأمر أن يحصل الإخوان على 150 مقعداً في البرلمان، بدلاً من 88 حصلوا عليها في البرلمان الأخير. ستين مقعداً هو ثمن ثورة مصر! ستين مقعداً هو ثمن 1000 من الشهداء و5000 من المعوقين! ستين مقعداً هو ثمن الإبقاء على

إسرائيل، والهيمنة الأمريكية والتشريد الفلسطينيّ وإمتهان الكرامة المصرية والغاز المصري .. وطلّ ما هو مصريّ! المقعد الواحد للإخوان ثمنه 18 شهيداً وحفنة مليارات من الدولارات! يا بلاش والله! ربح البيع يا عريان! وفزت بالصفقة يا موسى!

أما السلفيون، فهؤلاء قد باعوا دينهم بلا مقابل، ولا حتى مقعداً واحداً، من أجل رضا الطنطاوى، ولي أمر المسلمين، وأمير المؤمنين، وحامي إستقرار البلاد ومخرّب الدين!

هؤلاء هم أعداء الثورة، وأعداء الشعب، وأعداء الحرية. هؤلاء هم عبيد الدنيا، وعبيد الهوى وعبيد كلّ من قبَعَ على كُرسيّ الحُكم، وإن كان يهودياً أو نصرانياً أو علمانياً. هؤلاء هم من يأخذ مصر إلى الحضيض الأدني، ديناً ودنيا.

لا والله لا يغرّنكم شعيراتُ لحيً، أو طول جلبابٍ، ولا تهيأن لكم تبريراتٌ شرعيةٌ ملتوية أو تصريحاتً سياسية مغرضة أن هؤلاء، من الإخوان والسلفيين، يعرفون ما يفعلون. لا والله، هم يهرفون بما لا يعرفون، ويخدعون أنفسهم وهم يشعرون.

ويا أهل السنة، ويا أتباع محمدٍ صلى الله عليه وسلم، حقيقة وصدقاً، لا يلعبنَ بكم أملُ أن تغيّروا من دين هؤلاء، فهم قد سقَطوا في الفتنة، وليس لهم مَرجعٌ عنها. سيروا أنتم في طريقكم. اتبعوا قادتكم، وعلى رأسهم الشيخ الفاضل حازم أبو إسماعيل. فإن غيره لفي ضَلال مبين. ولو شاء أحدٌ من أتباع الأدعياء أن يلحق بكم، فبها ونعمت، لكن لا تتجملوا لهم، ولا تداهِنوا في دينكم لمُحاولة إجتذابهم إلى صفوفكم، فهم سيوهنونها إنْ بقوا على ما هم عليه من ولاء للعبيد من مشايخهم.

اليوم تمايزت الصفوف داخل الكتلة المسلمة، كما تمايزت من قبل بينها وبين العلمانيين اللادينيين. أظهرت الفتنة المنافق والبدعيّ وصاحب المصلحة والمداهن والمرائي وضعيف الهمة والمثبط والمُخَلّف. فلا تحسبوه شرٌ لكم بل هو خيرٌ لكم. هذه هي طبيعة الفتنة، وهذه هي مقدمات النصر، فإن النصر لا يأتي على خَبَثٍ بينكم، بل على صفاءٍ ونقاء.

<u>يا إسلاميون .. إقتضاءُ العلم العملَ! 02 أكتوبر 2011</u>

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

"إقتضاءُ العلمِ العَمل"، كتابٌ شهيرٌ للخطيب البغدادي، مؤرّخ القرن الخامس وصاحب تاريخ بغداد، تناول فيه ضرورة أن يتبع العملُ العلمَ، وأنّ القرآن لا تُقرأُ حروفه ثم تضيّع حُدوده، ونقل فيه الكثير من الآثار التي هي مما يحتاجه طلاب العلم اليوم، بل ومشايخه ممن فرّق بين العلم والعمل، ثم بين عملٍ وعمل، قولاً وفعلاً.

نقل الخطيب البغدادي قول الفضيل: إنما نزل القرآن ليُعمل به. وروى بسنده عن سفيان بن عيينه، حين سأله أحدٌ عن إسناد حديثٍ، قال:"وما تصنعُ بإسناده؟ أما أنت فقد بلغتك حِكمتَه، ولزمتك موعِظتَه"ص،83-بند133. ويالله ما أجمل ما روى عن أحد المتحدثين بالشعر:

لم نؤت من جهلٍ ولكننا نَستُرُ وجهَ العلـمِ بالجهلِ

نكْرَهُ أن نَلحَنَ في قولِنا ولا نُبالي اللّحْنَ في الفِعلِ

وهو مربط الفرس، اللّحْنُ في الفِعلِ، وهو أن نخلّطَ في أفعالنا، ونضطرب فيها فنمزج الحسن بالقبيح والفاسد بالصحيح.

والأخطر، هو أن نفسّر العَمل هنا بأعمال العبادات وإقامة الشَعائِر، فإن غَالبَ من يتحدث اليوم في العِلم، يرى أن العملَ المقصود، في مثل هذه الآثار، هو في باب زيادة النوافل أو الإكثار من الصّدقة، أو الإحسان إلى الجار، أو تصفية القلب وتحلية الروح، أو الإكثار من تلاوة القرآن، لا غير. وكلها أعمال هداية وفضلٍ يجب أن يستزيد منها المسلم ما استطاع إلى ذلك سبيلاً. لكننى أحسب أن العلمَ يقتضى العَمل في أبعد من هذه الأبواب، وأنّ صاحب هذا التأويل قد إقتصر على العملِ العِباديّ، تشبّهاً بالصوفية، وإن كان مِمن ينتسب إلى السَّلفية، فقاربَ من يدّعى البعد عنهم، ووافق من يدّعى مُخالفتِهم، من حيث يدرى أو لا يدرى!

العمل الذي يتحدث عنه السّلف الصّالح، هو العمل في كافة ما يُعلمُنا القرآن، وما تَنقلُ لنا السُّنة، لا شكّ في هذا. والقرآن يعلمنا عن الحياة في كافة جوانبها، وعن البشر في كافة أرديتهم، وعن الوعيّ بالأحداث وكيفية التعامل معها، إذ إنّ ذلك هو في قلب العمل الإسلاميّ والتوجيه الشرعيّ. والإقتصار في مفهوم "العمل" على العمل العباديّ لا يعكِسُ فهماً سلفياً صحيحاً، ولا إسلامياً صافياً. العمل الذي قصد اليه الفضيل، ونبّه عليه بن عيينه، وكتبَ عنه الخطيب، هو العمل بما تدلّ عليه الشريعة في إجمالها، لا فيما يقتصر عليه الذين يختصرون الشرع في أعمال العبادة والقلوب.

هذا التوجّه هو ما نرى في فهم هؤلاء القاعدين عن المشاركة في التصدّى للعسكر، والمُخَذلين للثوار، والراضين بحكم الطاغوت، والمرعوبين من أمن الدولة لا يزالون، والمخَلّفين وراء الصفوف، كما إعتادوا. وهم يقرؤون على الناس أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأقوال السلف، يصرفونها عن كامل تفسيرها، على مذهب "ولا تقربوا الصلاة"، ويجعلون العمل هو كما أشرنا، عمل القلوب وعبادة الجوارح بالشعائر، ليس إلا، متابعة للصوفية.

اللّحن في العمل هو ما وقع فيه هؤلاء الذين إغتروا بحفظ خمسين حديثاً وسبعين سنداً، وراكَموا كُتب الجَرح والتعديل، والسُنن والمَسانيد، خلف ظهورهم، على رفوف مكتباتهم ، ثم إذا بهم ينخدِعوا عن مقاصد الشريعة جُزئيا وكلياً، ويُسايروا الصوفية في تفسيرهم للدين، ويسايروا الفلول الطاغوتية في ممالأة الباطل والسُكوت على الطغيان.

العلم، إن لم ينشأ عنه عملٌ عامٌ شاملٌ، فلا كان ولا أصبح ولا أضحى. العالم، الذي يعمل بمقتضى عِلمِه، هو من يصوم في النهار ويقوم في الليل، ويخرج في أيام المُلمات، ويقف في وجه الطغيان، ويحمل على الظلم بلسانه، وعلى الطاغوت الباغي الكافر بيده، ويحرض المومنين على طلب الحرية والكرامة، لا السكوت على الذلة والمهانة. العالم هو الذي يعمل بمقتضى علمه، ولا يتخفى وراء شبهاتٍ شرعية لا دليل عليها، يؤوّل النصّ ليبرّر التملّص من الحكم. هؤلاء يَلحِنون في الفهم والعمل، وينزعون مَنزع المُخَلفين، ثمّ يتسترون وراء تأويلات باطلة، تسوى بين الفتنة التي وقعت بين على ومعاوية، الصحابيين الجليلين رضى الله عنهما، وبين الفتنة بين المسلمين اليوم وبين فلول مبارك الكفرة العلمانيين ومجلسهم العسكريّ!! "

وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّى وَلَا تَفْتِنِّىٓ"، أولئك سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعطيهم الإذن بالتخلف خوفا من فتنة النساء، وهؤلاء تلاعبوا بحديثه لتبرير التَخلّف خوفا من فتنة أمن الدولةّ، "أَلَا فِى ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُوا"التوبة 49. فهم في السقوط سواء، إذ قرروا عَجزَهم عن المُواجهة، فلجؤوا إلى التلاعب بالنصوص،حتى لا يقال إنهم جبناء قاعدون مُخَلّفون، بل يقال عُلماءٌ متّبِعون سَلفيون، ذوى إجتهاد!! وهيهات هيهات..

زاغ من يدْعون أنفسهم إخواناً، ومن ينسبون أنفسهم للسّلفية، زوراً وتمحكاً، فهؤلاء إخوان لشياطين العَسكريّ، وأولئك يتسَلّفون بحُكمِ المخلوع. ضَلّوا وأضَلوا.

الشخصية الإخوانية .. بميزان قراراتها 05 أكتوبر 2011

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

الحديث عن التخبط والتردد وغبش الرؤية وعفوية القرارات، الذي بات علماً على سياسة القائمين على الجماعات الإسلامية، خاصة الإخوان المسلمين وحزبها، قد أصبَح مكروراً مملاً للقارئ والكاتب جميعاً. وأحسَب ذلك عَيباً في الطّرفين كلاهما، الطرف الفاعل وهم مصدرى القرارات، والطرف المتلقّي، وهو الجمهور، عامته وخاصّته.

أما عن الطرف المُتلقى، فإننا قد تعوّدنا منهج التعامل مع الأحداث بطريقةٍ "الفعل ورد الفعل". أعنى أنَّ كلَّ قرارٍ أو تصريحٍ يصدُر عن شخصية هامة أو جَماعة عامة، فإننا نتناولها، كأنها جاءت معزولة عن سابق تصريحاتها، أو إنها لن تؤثر على آنف قراراتها. وهو أمرٌ جِدّ خطيرٍ، خاصة حين يكون ممّن يَكتبُ في السّياسة أو يتناول تحليل معطيات الواقع. فالقرارات أو التصريحات هي جزء من كلٍّ شخصٍ عامٍ، سواء كان شخصية حقيقية، أو شخصية إعتبارية. لذلك لا يجب عزله عما سبقه، أو عمّا يأتي بعده. ولهذا تجدُنا نندَهش أشدّ الدهشة، ونتعجّبُ أشد التعجّب، حين يأتي قرارٌ أو تصريحٌ بما لم نتوقع، من حيث لا محلَّ للدهشة أو التعجب على الإطلاق. الأمر إننا لم نصِل النقاطُ بعضها ببعض، ولو فعلنا لتوقعنا ما يأتي بأقرب ما يكون التوقع، بحسب القدرة الإنسانية. ولهذا يختلف المُحللون في قوة تحليلهم ورؤيتهم للواقع، كلٌّ بحسب إعتباره للماضى السالف، والحاضر الواقع.

أما عن الطَرف الفاعِل، وأقصد المُتحدث بالقرار أو التصريح، فأسارع بالقول أنّ الخبرة ليست عاملاً حاسماً في بنية الشخصية المُترددة المتخبّطة، إذ نرى رأى العين كثيراً ممن لا خبرة لهم بالحياة من صِغار السنّ، ممن هم أوضح وأصح وأحسم مواقفاً من كثيرٍ من أهل السنّ والممارسة. التردد والتخبط هما نتاج عاملين لا ثالث لهما، أولهما الشخصية التى تتكون عبر العديد من العوامل الإجتماعية، والعوامل الخَلقِية. وثانيهما، هو المَرجعية الفكرية التي يرتضيها المرءُ لنفسه.

الشخصية الإنسانية شديدة التعقيد والتراكب. يتعاونُ على تكوينها تلك الجبّلة الأصلية التي خُلق منها المرء، ثم ما تعرضت له هذه الجبلّة، على مر السنين، مما يقوّى ويؤكّد على أصل خِلقتها، إذ تتخيّر هذه الجبِلة من تجاربها ما يستقيم مع طبيعتها ويساير توجّهها. الجِبلّة المتردّدة، ترى في أحداث الحياة من جوانب التنوع ما يجعلها تزيد من تردّدها ويُعينها على تخبّطها. بينما الجبلة السَوّية ترى في جَوانب التعدّد سَعَة وقدرة على الإختيار، يجعلها مطمئنة لإختيارها بلا تردّد أو خَلط.

والأخطر على نموّ هذه الخاصّة من التردد والتخبط، ما قد يعترى صاحبها من ظلمٍ إجتماعيّ، سواءاً بالسجن أو الإضطهاد أو القهر، إذ يقوّى هذا العنتِ الإجتماعيّ حاسة التردد والتخبّط، لعدم الإطمئنان لما هو آتٍ تجاهه فيما يتخذ من قرارٍ.

ثم إنّ وضوح المَرجعية الفكرية للمرء وأحادِيتها، وإعتقاده إياها إعتقاداً جازماً، هو أكبرُ أسباب الحَزم والحَسم في تناول الأمور. لكنّ تعدّد المَرجعيات الفكرية يُسبّب تردّداً شديداً يتمثل في تَراجُعٍ متتالٍ في القرارات. وهذا العامل صحيح في أية مرجعية فكرية يعتقدها المرء، سواءاً كانت علمانية أو إسلامية أو شيوعيةً أو غيرها، يتساوون في أثرِهم على الشخصية الإنسانية، في هذه الجزئية.

ثم، إن الشخصية الإعتبارية، هي مجموعة من الشخصيات الإنسانية الفردية مُجتمعة. ولا تجتمع هذه الشخصياتٍ إلا وبينها مُشتركاتٌ أكثر مما بينها من إختلافاتٍ، وإلا ما صبروا على اللقاء والتحاور والإجتماع. فالشخصية الإعتبارية إذن هي مركبٌ من تلك المفردات ، تجدُ فيها كجماعة ما تجدُ في أفرادها، إنْ حَسماً فحسم، وإن تردداً وتخبطاً فتردد وتخبط.

فإذا إعتبرنا حالة جماعة الإخوان، في ضوء ما ذكرنا، وجدنا تفسير هذا التردد المخيف، والتخبط المُذهل المُحبط في قراراتها. فالعامل الأول، وهو نوعية الشخصيات التي تديرها، يدلنا عليه هذا التردد والتخبط على مرّ تاريخها الحديث، خاصة منذ نهاية السبعينيات، في ضوء القهر الإجتماعي الذي تعرضت له هذه الجماعة، منذ منشأها.

ثم إن العامل الثاني يبين لنا أنّ هذه الجماعة تختلط مرجعياتها وتتوزع بين إتجاهات عدة. ذلك أن جماعة الإخوان هي **<u>"جماعة وطنيةٌ ذات مرجعية دينية"</u>**، كما تعلن نفسها، وليست جماعة إسلامية بأي حالٍ من الأحوال.

وكون الجماعة "وطنية" تعنى أنهم يمثلون الوطن، كقومية، بما فيه من مرجعياتٍ مختلفة متعددة، سواءاً علمانية أو إسلامية أو نصرانية، أو شيعية، أو غير ذلك. وهو ما يبين لنا بوضوح سبب هذا التردد والتخبط المشين الذي تقع فيه هذه الجماعة تباعاً، وهو تعدد المَرجعيات، بلا إخلاصٍ صافٍ لأيّها.

والمَرجعية الدينية، أو الإسلامية إن شئت، تعنى أن الإختيار الشخصيّ لأعضائها هو الدين الإسلاميّ. لكن لا تعنى أنها، كجماعة تلتزم بمفردات الدين الإسلامي بحالٍ من الأحوال. وهو ما ذكره متحدثوا الجماعة مرة تلو الأخرى، أن "مبادئ الشريعة الإسلامية" هي المرجعية العامّة للجماعة، وأن هذا ما يسعون لتطبيقه في المجتمع، المبادئ لا الأحكام. وهم في هذا يتطابقون مع الإتجاه العلمانيّ تمام التطابق، مما يؤكد أن الفكر العلماني هو أحد المرجعيات الإخوانية كما أشرنا.

وهذا التعريف، أو هذا التعرف على جماعة الإخوان، وطبيعتها، هو ما يجب أن نرى في ضوئه ما سبق من تصرفاتها، كما نستشف من خلاله ما يمكن أن نتوقع منها في الأتي من الأحداث.

ومن هنا فإن هذا التراجُع المتردّد، عما وقّعه أحد أعضائها، محمد مرسى، الذي يتمتع بلا شك بالقدر الأعلى من التردّد والتخبّط وغبشِ الرؤية وتعدّد المرجعيات، لا يمثل نقطة بيضاء في مواقف هذه الجماعة، بل هو على العكس، يؤكد هذا التخبط والحيرة والتردد، والخلط في المرجعية، والإلتباس في الفهم. كما يؤكد هويتهم الوطنية القومية، التي لا تتبنى المرجعية

الإسلامية وحدها، صافية غير مختلطة. وهم في هذا الموقف متجانسين في تصرفاتهم، يترددون ويتراجعون في كلّ واقعة، فهم حاسمين غير متردّدين في التردّد، إن صحّ التعبير. كما إن هذا هذا التراجع، كعادتهم، لم يكن جازماً أو حاسماً، بل ترك الباب مفتوحاً لكافة الإحتمالات والتفسيرات، حتى يأتي موعد التراجع التالي!

يجب أن لا يُعلّق الإسلاميين المخلصين لدينهم أية آمال على هذه الجماعة، بل يجب أن يشطبوها من دفاترهم، ويخرجونها من حساباتهم، كجماعة إسلامية، حتى لا تتعقد أمورهم، ويرتكنون على ما لا حقيقة له. كما يجب على ابناء هذه الجماعة أن تعرف ما هم فيه من هطرٍ على دينهم ودنياهم جميعاً.

أيها الشباب .. احذروا قادتكم ومشايخكم! 09 أكتوبر 2011

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

لمستُ في المقال السابق نقطةً أحببت أن أعلق عليها بما يُستفاد منها، وهي موضوع تصنيفِ المتحدثين بالعلم إلى ثلاثة أصناف، صنفٌ يحمل العلم ليدلى به إلى من هو أفقه منه، وصِنفٌ أفقه بالعلم من حامله، يشرحه ويوضحه للناس، والصنف الثالث هو حامل العلم الفقيه، وهو الذي يبيّنه للناس، وينزّله على الواقع تنزيلاً صَحيحاً، فيكون للناسِ هادياً ونذيراً، في واقِعهم المُتقلب.

المشكلة التي تعاني منها مصر اليوم، هي أن كثيرا من شبابها، خاصة، وياللأسف، الإسلاميين منهم، قد فقدوا بوصلة الحركة، ووقعوا فريسة التردّد والتخبّط، وأصابهم الوهن ومَسّتهم روح التخلف. والمُشلكة التي يعاني منها هؤلاء الشباب هي، في المقام الأول، قادتهم ومشايخهم الذين يسمعون لهم ويطيعون. فالأمر إذن، راجعٌ إلى القادة والمشايخ، وهو ما كان عليه الحال في كلِّ عصور الأمة، أن تنظر أفرادها إلى قادتها ومشايخها، تأخذ منهم النصيحة، وتستلهمهم الوجهة.

إذا نظرنا إلى ما يسمى بالتيارات الإسلامية، في ضوءِ هذا التقديم، وجدنا أنّ تجمعين منهما قد ضلاّ الطريق وانحرفا عن السّوية، هما جماعةُ الإخوان، وتلك الفئة من أدعياء السلفية من أتباع الحويني علمياً وعماد عبد الغفور سياسياً.

أما الإخوان، فقد ذكرنا من قبل إنهم ليسوا جماعة إسلامية بالمفهوم التقليدي، ومن ثم، لا تجد لهم مشايخاً أو علماءً فقهاء من الطراز الذي وصفنا. فالإخوان "جماعة وطنية" ذات مرجعيةٍ دينية. ومن ثم، فإن مرجعيتها الجماعية ليست لها دليل ولا

مُوجّه. ومرجعيتها الفردية تنتمي لأي ممن يرى أفرادها إتبّاعه، صوفيّ أو شيعيّ أو ليبراليّ أو سنيّ. ووصف الإخوان بأنهم جماعة وطنية فيه افتئاتٌ على الوطنية إلى حدٍ ما، إذ من أخص خصائص هذه الجماعة أنّ ولاءها للجماعة، قبل وفوق أيّ شئ آخر، سواء كان الإسلام ذاته أو الوطن. فما يراه قادتها مضراً للجماعة، على حسب محدودية رؤيتهم التي أثبتتها الأيام السابقة، اعتبروه مرفوض ولو كان مما دلت عليه الشريعة، أو مما أجمعت على وطنيته الأمة. وحسبك ما تراه من استعدادهم للتعاون مع السيد البدوى الوفديّ، رأس من رؤوس العلمانية في مصر، بينما سحقوا عبد المنعم عبد الفتاح، أخاهم في الجماعة لعقود متطاولة، لخروجه على ما يمليه عليهم ملأهم، ليس على سوء إتجاهه وعلمانية أفكاره، ثم لم يراعوا في خلاف الرجل إلاً ولا ذِمّة. فهي إذن جماعةٌ مُغلقةٌ على نفسها، يحكمها ملأٌ لا علماء ولا فقهاء، فلا تمثل مسلماً سوياً. ومن هنا لا أعرف لماذا ينتمى إلى هذه الجماعة أي مسلمٍ يقصد وجه الله ورسوله؟ قادتها ليسوا من طلبة العلم، ولا من حامليه، ولا من شارحيه، ولا ممن يُبيّنه للناس، بل العكس، هم ممن يُغبّشه ويُموّهه على الناس. الإخوان، على أفضل تقديرٍ، جمعيةٌ خاصةٌ، تسعى لسيطرة رؤوسها على عدد كافٍ من المقاعد البرلمانية، يمكنهم من تنفيذ برامج خاصة بهم، لا نعرف ما علاقتها بالإسلام، أو بالمسلمين. هم أقرب، إن شئت، إلى وصف ماسونيّة المسلمين، منهم إلى أي توصيفٍ آخر.

أما عن الفئة الثانية، فئة أدعياء السّلفية، فأمرها أشد صعوبة وأكثرُ تعقيداً، إذ إن لها مشايخ من ذوى الطواقي والجلابيب، ليسوا قادة كالإخوان. فوهمُ إتباع الدين عند شبابها أشدّ إيهاماً منه عند أبناء الإخوان. لكنّ الأمر هو أنّ مَشَايخَهم يقعون بين أحد الصّنفين، حَاملي الفقه، أو شَارحيه، على أحسن تقديرٍ، ليس فيهم، يعلمُ الله، من العلماءِ الفقهاء، ممّن يبينون للناسِ العلم ولا يكتمونه. وقد مَحّصَ الله هؤلاء المَشايخ مؤخراً، كما محّصَ قادة الإخوان، فظهرَ ما قلنا واضِحاً جَلياً إلا لصاحب هوى أو جاهلٍ. فهؤلاء إذن مجموعة من المشايخ، من الدرجة الثانية والثالثة، يتحكّمون في هذا الجمّ الغفير من الشباب، الذي لا يفرّق بين درجات العلم، ويحسب أن حفظَ عددٍ من الأسانيد والمَسانيد هو ما يجعل صاحبه عالماً فقيهاً! وهي إذن مجموعة من الشباب الذي ليس له وجهة هو موليها، يأتي منها بخير للإسلام عامة، ويعيده إلى يدّ من ارادوا أن يَحكموا به، ومن ثم، هم لم يتعاونوا على البرّ والتقوى، في مفهومه الكليّ، التعاون الأكبر، ألا وهو إزالة الطُغيان، ومحاربة الاستبداد، واقتصروا على التعاون على جزئيات الشريعة ومفرداتها، كأحكام اللباس والهيئة الظاهرة.

والله لا أجد ما أوجّهه لهذا الشباب، الذي أراد أن ينتمى للإسلام علماً وعملاً، فضلّ الطريق إلى أحد هاتين الفرقتين، ناصحاً مخلصاً، إلا إنه قد آن الأوان وحان الوقت لإعادة النظر في هذا الإنتماء. فإن الله سبحانه لم يتعبدنا بجماعة، ولكن بدينٍ، ولم يلزمنا ببيعة لأفراد، ولكن ألزمنا ببيعة لله ورسوله على منهاج النبوة. فلا تغرنّكم هذه البيعات، وهذه التسبيحات، التي يهيؤون لكم إنها قطعّيّةٌ مُلزمة، فهي، في شرع الله، لا قيمة لها إلا إن كانت على إتباع شرع الله وهَدي رسوله، حقّ الإتباع والاهتداء، وما بُعد ما بين هاتين الفئتين وبين هذا المَطلب العزيز.

لئن كانت مصر تحتاج إلى ثورةٍ على الاستبداد وخروجٍ على جماعة العسكر، فإنّ الخطوة الأولى هي أن يقوم شبابُ هذه الجماعات بتصحيح الوجهة، والاستيقاظ من سُباتٍ عميق، والوقوف في وجه هؤلاء القَادة وأولئك المَشايخ، قبل أن يتحرّك قطارُ الثورة مرة أخرى، وهم، كالمرة الأولى، في غفلةٍ مُعرضون.

يا إسلاميون .. متى تَحوزوا العِزّة؟ 11 أكتوبر 2011

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

قال تعالى: "مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا" فاطر10 ، وقال: "وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ"المنافقون 8.

العزّة، صفةٌ من صفات الله سبحانه، فهو سبحانه العزيز، ولا عزيز دون عِزته، منها يستمد كلّ إمرئ عزته، وهي، بنصّ القرآن، لرسوله صلى الله عليه وسلم وللمومنين.

العزّة هي الرفعة والعلوّ، وضدها التدنّي والخُضوع والذلّة. ما من عَزيزٍ إلا أبَى التدنّى والخُضوع والذّلة، وما من ذليل إلا رضىَ بها، أو بجزء منها. وهو ما لا يمكن لمؤمنٍ أن يرضاه لنفسه، بأي قدر، أو في أيّ شَكل. وعلى قدر ما يرضى، على قدر ما يفقد من إيمان، ويقترب من النفاق. فالعزة إيمان، والنفاق هوان.

ماذا يَحدث إذاً في مصر؟ ماذا يَحدث إذن في أوساط من وصفوا أنفسهم بالإسلاميين؟ لماذا نَجد أفعالهم، وردود أفعالِهم، كلّها، بلا استثناء، تنبع من التدنّى والخُضوع والذّلة؟

يحسب هؤلاء أن السياسة - لعنها الله - هي ما تحكم أفعالهم، وردود أفعالهم. لكن، هل السياسة، في منهج الإسلام، أي السياسة الشرعية، فيها مبدأ التدنّى والخُضوع والذّلة للوصول للهدف، إن صح ذلك؟ أيعمل الإسلاميون، في عصرنا هذا، بمبدأ سيد درويش "عشان ما نعلى نعلى نعلى، لازم نطاطى نطاطى نطاطى"!؟

ابتلى الله الإسلاميين بعدة ابتلاءات متتالية، فشِلوا فيها كلهم جميعاً، بإسم السياسة، قاتلها الله. ابتلاهم أولاً بالثورة التي تحركت عناصرها في 25 يناير، دون مشاركةٍ منهم، بل ضدّ ما نَصحوا به. ثم كان أن شَاركوا بغاية التحفُظ، وكأنما يسيرون على "قشر بيض" كما يقول العامة! يقدِمون تارة ويُحجِمون تارات، كأن عدوهم فيه خيرٌ لا يريدون أن يفقدوه! فخَسروا الكثير من العِزة والرفعة، عزة القائد المتبوع، ورضوا أن يكونوا مع التوابعَ الخَوالف.

ثم ابتلاهم الله بفتح باب تكوين الأحزاب، فوَلجوا فيه سراعاً، كفراشٍ يهرعُ للنار، يلقى بنفسه فيها، لم يناقشوا شرعيةً العمل، ولا حتى وَضعيته. لم يدركوا أنهم بهذا التقيّد بالصيغة الحزبية في هذه الآونة، قد أعطوا من رداء العزة، إذ أصبح عملهم وكلامهم مرتبطٌ بما يمليه عليهم النظام. ومن هنا قلنا بعدم شَرعية الأحزاب في هذه الآونة، خِلافاً للاستفتاء.

ثم ابتلاهُم بالمَجلس العسكريّ، يَخنق الثورة، ويُنكّل بأبنائها، بل وبأبناء الإسلاميين، كأبي يحي وخَالد حَربي، وتحرك حثيثاً لفرض المَواد "فوق القرآنية"، التي تضمن علمانية الدولة، فأبوا إلا التدنّي والخُضوع والذلّة، ورفضوا أن يقفوا وقفة لله، إلا ما كان من تجَمهُرٍ يوم جُمعتهم، لم يكن له نتيجةً إلا أن عَرَف العَسكر حَجم المُخَلفين، وحَجم الفئة التي **لن** ترفع إصبعاً في وجهه، لا أكثر!

ثم ابتلاهُم الله بالنصارى القبط، رؤوسهم والخَونة منهم، لا المسالمين المعاهدين، الذين فَرَضوا سَيطرتهم على نظام مبارك، وكدّسوا الأسلحة في أديرتهم، وحاكموا المُسلمين الجُدد فقتلوا منهم واعتقلوا نساءاً، وأهدروا كرامة المسلمين إهداراً جَعلهم أقرَبُ للدّياثة. وإذا بهم يخرُجون إلى الشَوارع في تظاهرٍ واضحٍ مقصودٍ مخططٍ للاستفزاز، ولدفع العسكر إلى التدخل إن صارت الأمور حامية الوطيس، ودفعوا إلى مراجعة وإصدار ذلك القانون المُجحِف بالمسلمين، والذي سيحول وجه مصر إلى النصرانية، ويجعلها مزرعة للصلبان والكنائس في كلّ طريقٍ وزاوية.

إذن، ما الذي ينتظره الإسلاميون؟ أقصد قادتهم ومشايخهم؟ لقد ضحوا بالعزة التي منحها الله لعباده المخلصين، ثم إذا هم يقفون مترددين في فرض رأيهم، وهم الجمعُ الغالب، على الأقلية العلمانية، أو القبطية، أو العسكرية.

الأمر ليس أمر تجنب الفوضى، فالفوضى قائمة لا محالة كما نرى. الأمر أن الانحراف عن منهج الله سبحانه، وابتغاء العزة في تلك السياسات الخائبة، والتخفى وراء تأويلاتٍ بدعية، لن يمنع الفوضى، إن ما يمنع الفوضى هو أخذ ما آتانا الله بقوة كما أمر سبحانه. هذا هو ما سيمنع الفوضى، ويعيد الاستقرار ويُنشأ الأمن ويُرسخ الحرية والعدالة.

إننا، بهذا النَمط من الفكر والعمل، لا نخسر العزة فقط، بل نَخسر صلبَ الإيمان، إذ نعتقد أنّ الله قد يحدث صلاحاً مما يفعل الفاسدين، وهذا خلافُ دين الله وكتابه حيث يقول سبحانه "إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ" يونس 81.

نعم، وصدق الله، لا يمكن أن يأتي خير من مجلس عسكريّ يدين بدين العلمانية، ودين مبارك، ودين الأمريكان واليهود. والله إن في ترك الأمور على ما عليه، والاختفاء وراء أوهام الصبر وإعطاء الفرصة للعسكر، لكفرٌ بهذه الآيات البيّنات. لن يكون هناك خيرٌ من وراء هؤلاء، ولن يسمحوا لإسلام ولا مسلمين بعِزْة ابدا.

على المُسلمين أنّ ينظّموا أنفسهم، وأن يرسلوا رسالة تحذيرٍ مبكرٍ للقبط، أن الزموا دياركم، وإلا سيكون عليكم الوبال في كل حَارة ونجع، ثم أن يخرجوا، مسالمين، إلا على من اعتدى، ملايين عدة، لا يعودون لبيوتهم إلا بعد تنصيب مجلسٍ مدنيّ برأسه الشيخ حازم أبو اسماعيل، وبعضوية عدد من المرشحين للرئاسة. ثم يقيلوا هذه الحكومة الضعيفة، ويعين المجلس حكومة مدنية انتقالية حقيقية.

نحن أصحاب هذا البلد الكريم يا سادة، فلم نرضى بالدنيّة في ديننا؟ ولم نعيش على أرضها أذلاء مُهانين مقهورين بقوانين الطوارئ وقوانين دور العبادة وقوانين "فوق دستورية"؟ يُعتقل أبناؤنا، ويُترك رؤوس الفتنة القبط يعيثون في الأرض؟ أي مهانة هذه؟ وأي إسلامٍ لديكم يا إسلاميين؟

لا والله لا يمكن أن نكون أتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذه الروح الخَانعة الخَاضعة الضَعيفة المُهانة الذّليلة. لقد ابتلانا الله سبحانه، مرة بعد الأخرى، ففشلنا في كل مرة، وأضعنا الفرصة تلو الأخرى، لعدم الثقة بالله، ولروح الجزع من المواجهة، فهو حب الدنيا وكراهية الموت. ولا يحسبن أحد أنّ حب الدنيا هو حبّ المال والنساء والشرب والعهر، لا، بل حب الدنيا كذلك هو حبّ البقاء، مجرد البقاء، الذي عبر عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم بكراهة الموت، ولا حبذا إن كان في البقاء استمرارٌ للبس الجلباب والطاقية، وترأس الجموع لشرح الأسانيد والمسانيد. هذا حبٌ للدنيا يا سادة، ولئن خدعتم أنفسكم، أو خدعتكم أنفسكم، فما أنتم بخادعى الله، ولا المؤمنين.

يا مُسلمي مصر .. ليس هناك ما يُقال بعد! 17 أكتوبر 2011

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

نشرت على هذا الموقع، منذ أن بدأت إنتفاضة 25 يناير في مصر، مائتان وتسعةً وسبعين مَقالاً، دار كلها حول التأكيد على عدة معانٍ قليلة، إلا القليل النادر منها، تتلخّص في بيان التالى:

1. دورُ المجلسِ العسكريّ الخبيثِ في قمعِ الإنتفاضة الشعبية، ومنع تحوّلها إلى ثورة، بفرض الإنقلاب العسكريّ، وما يتبعه من مدّ قانون الطوارئ، وتأجيل الإنتخابات، ورفض إعادة هيكلة الداخلية والإعلام، أو منعِ الفلول من الحَقّ السياسيّ، أو مُحاكمة مبارك مُحاكمة حقيقية لا رمزية تهْريجية.

2. نية المجلسِ العسكريّ الخبيثِ في التحكم في الإنتخابات البرلمانية، وإدارتها كما في عهد مبارك، مع هامش السماح للتيارات "الإسلامية" بالمشاركة فيها.

3. إتجاه المجلسِ العسكريّ الخبيثِ إلى فرض آلية تؤدى إلى دستور علمانيّ، به مسحة إسلامية لا يمكن من خلالها تطبيق الشريعة، كما في مسألة ما اسموه "المرجعية الإسلامية" غامضة الحدود، أو تطبيق "مبادئ الشريعة" العامة، التي هي كليات لا تطبق بذاتها على الأرض.

4. عَزم المَجلسِ العسكريّ الخبيثِ على زَرع مادة في الدستور تنص على استقلاليته عن الدولة، إدارياً واقتصادياً، كأنما هو يتبع دولة أخرى خاصة به، ويفرض وصايته على دولة مصر، احتلالاً لا حماية.

5. تنبيه المسلمين، وشباب الإسلاميين، إلى سلبية حركة الإخوان، وحقيقة مبادئها، التي تدور حول "اللعبة البرلمانية" التي فشلت في تحقيق أي مكاسبٍ خلال الستة عقودٍ الماضية، كالتي حققتها الإنتفاضة في ثمانية عشر يوما، وأنّ قادتها يحسبون حساباتهم الشخصية المبنية على تأمين السلامة الشخصية، وعلى الإيمان بالتوسط بين العلمانية والإسلام.

6. تنبيه المسلمين، وشباب الإسلاميين، إلى حقيقة أثر ِالتحرك السلفيّ السياسيّ، وأنه قد يَكون أخطرُ على الأمّة، دون دراية منهم، مما كان أيام اقتصار دور مشايخهم على نشر مبادئ الولاء للحاكم أياً كان ومهما فعل، إذ أصبح اليوم دورهم يتعدّى إلى الشارع السياسيّ، يخذّلون به الأمة، ويُشاركون في تجريم من يقِف للعُدوان والبغي بغير الحق بالمرصاد، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا.

7. التحذير من القوى العلمانية اللادينية الكافرة المعادية للإسلام ، وممثليها، كإبراهام عيسى ومحمد البرادعيّ في الساحة السياسية، وككافة الإعلاميين في القنات الفضائية سواءاً المصرية أو التابِعة لقيادات القبطية العلمانية، مثل أون تي في، ورؤوس الإعلام اللاديني الملحد كمنى الشاذلي وريم ماجد والأرناؤوطي وغيرهم كثير، تطفح بهم شاشات التلفاز، ليلاً ونهاراً.

8. التحذير من القوى الصليبية القبطية، المتآمرة مع الغرب الصليبي الكاثوليكيّ، ومع خونة المهجر، وبتعاونٍ مع مجلس العسكر، للسيطرة على معالم مصر، وتحويلها إلى علمانية غربية نصرانية، سيراً على المخطط الذي رسمه كلبهم نظير جيد، ومباركة نظام الخائن المخلوع.

هذا ما دار عليه حديثى إلى قرائي الأحباء خلال الثمانية أشهرٍ الماضية، والتي رسمتُ فيها، على وجه الدقة، كافة تحرّكات المجلس العسكريّ الخبيث، وما ينتويه لمصر ولأهلها، وهو ما أكدته الأيام، واشارت اليه كافة التقارير من الداخل والخارج.

والأمر أنه رغم علمي بدور الكلمة في صنع الأحداث وتوجيهها، إلا إني أدرك كذلك أن الكلمة لها وقتٌ معلوم افقد فيه أثرها، ولايبقى محلّ إلا لصوت السيوف تتقارع، والرجال تتصارع. الكلمة لا تصنع حدثاً، بل هي إما تشرح حدثاً أو تحرض على حدثٍ، لا غير. ودور التحريض هامّ أساسيّ، قال تعالى "فَقَٰتِلۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفۡسَكَۚ وَحَرِّضِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ" النساء 84. إلا إننا قد حرضنا، وشرحنا وبيّنا، وجادلنا، ولم يبق إلا أن نكرر ما ذكرنا سابقاً، أن قد حان وقت العمل. حان وقت الخروج والتضحية، وإن كان ذلك يعنى المزيد من الشهداء، بل وهو ما يعنى المزيد من الشهداء. حان وقت مواجهة القوى العميلة التي استغفلت مصر، ولا تزال تستغفل أكثرها، لتبقى على رأسِ منظومة الحكم، برعاية الغَرب الصليبيّ والشرق الصهيونيّ.

لم يعد هناك معنى لكثرة الكلام، وترديد المعاني، إذ إما أنّ الناس تعقل، أو لا تعقل. ولو ظنّ الإخوان لحظة من اللحظات أن البرلمانات القادمة، تحت إشراف العَسكر وسَيطرته، يمكن أن تأتي بحريةٍ أو عدالة، لا أقول بإسلام فهو في حكم المستحيل، فقد فقدوا عقولهم مرة واحدة، واحتاجوا أن يَحجُر عليهم حَجرٌ شَرعيّ، إذ لم يتأتي هذا في العقود الستة السابقة، وهو ما تشهد به تجربتهم ذاتها، فمن لم تصله منها العبرة ، فلا حماه الله من عدوه. ولو استكان الشباب لما يحدث، فعليهم أن يدفعوا ضريبة الاستكانة والذلة وحب الدنيا وكراهية الموت. ضريبة من الفقر والجوع والبطالة والتخلف والذل، لكلّ ما هو صليبي وصهيونيّ.

العقد مع الله سبحانه يعنى أكثر من اللعب والتلاعب في أروقة السياسة. العقد مع الله سبحانه يعنى الصدق مع النفس، وإرادة النصر، والاستعداد للتضحية، وقبول نتائج التمسك بالإسلام ديناً وشريعة وحكماً. العقد مع الله لا يعنة استمرار عمل اللسان وإعماله، بل يعنى عمل اليد الذي قد رأينا أنّ الشعب قادرٌ عليه. والتمحك في القدرة والاستطاعة ما هو إلا هروبٍ من وجه المعركة، وجبنٌ وتولية دبرٍ، وفرارٌ من الزحف، ليس كما زعم "مفتى الإخوان"، تهريجاً، أنّ انتخابات مجلس الشعب المزيفة عام 2005 هو الفرار من الزحف! وليس أمامنا اليوم إلا خيار واحد، بعد أن استنفزنا الحبر، واستهلكنا الكلمات، وكررنا المقالات، أن يخرج الشباب في وجه هذا الإحتلال الجديد، ولا ينتظر عقداً آخر من الزمن، يستغفل نفسه، يتبع سبيل المرجفين والمخلفين والساقطين والمتوهمين. إن الله سبحانه قد مدح المُتوسّمين في القرآن، فقال "إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ" الحجر 75، والتوسم هو إدراك العبرة بالبصر والبصيرة، قال قتادة "للمعتبرين" وقال مالك عن بعض أهل المدينة " للمتوسمين" للمتأملين، وهو، كما ذكرنا من قبل، من فراسة المؤمن الذي ينظر بنور الله، كما جاء في الحديث الصحيح. والتوسم، هو معرفة الشئ بعلاماته، لا بذاته، فإن كلّ إنسانٍ قادر على معرفة الأمر بذاته، أي حين رؤيته حقيقة، وإنما المُتوسّم هو من يعرف الأمر من علاماته الدالة عليه، قبل وقوعه.

ليس مثل قول أبي تمام

السّيفُ أصدقُ أنباءً من الكُتبِ   في حَدِّه الحدُّ بين الجدِّ واللعَبِ

وليس هناك ما يقال بعد قول الله تعالى: "مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ۖ وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبْدِيلًا" الأحزاب 23.

ألا هل بلغت..اللهم فاشهد

يا أهل السُّنة .. عودوا إلى دَعوتِكم 24 أكتوبر 2011

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

في ضَوء هذا الموقف الذي ترتَسمُ صورتَه المُحزِنة على أرضِ مصر، وفي ظل هذه الغفلة التي سيطرت على عقول وقلوب غالب القائمين على الدعوة شيوخاً، أو المنتسبين إليها شَباباً، بعد أن زيّن لهم العَسكر ما يُلهيهم ويَستنفذ طاقاتَهم، ويحصر جهدَهم في إتجاه محدّد، معروف البداية والمَسار والنهاية، مُلوثٌ بالفلول والعلمانيين، وشتى الإتجاهات المريبة، ليكرّس، في أفضل الأحوال، إعتماد كليّات الشريعة كأحد مصادر التشريع، كما في المادة الثانية، دون أحكامها وتفاصيلها، فإننا نرى أنّ واجب أهل السُنة والجماعة ألا يَصرفوا جَهداً أكبر، وألا يضيعوا وقتاً أطول في تتبّع هذه اللعبة السخيفة المُهيئة للغَافلين سلفاً، أو الإشتراك فيها، بل أن يعودوا بوعيّ تامٍ وتصميم ماضٍ إلى دعوتهم لإحياء الأمة، وشرح التوحيد، محمّلين بخِبرة لم تكن لتتاحَ لهم لولا تلك التجربة الماضية المريرة، التي كشفت عن كثيرٍ من المخبوء، وعرّت كثيراً من المستور.

كان المَرجو، لو كتب الله النجاح لإنتفاضة الشعب في 25 يناير، أن تتخذ الدعوة مساراً جديداً، تعمل من خلاله على نشر وتصحيح المفاهيم، بسعةٍ وسهولة في الحركة، تمَكّنها من الوصول إلى أكبر عدد من المسلمين، بأفضل صورةٍ وأصح مفهومٍ، دون عوائق ولا مخاوف. كما كان المرجو أن يبدأ التنسيق والعمل بين الدعاة على الساحة، وبين المجالس التشريعية، والجهات التنفيذية لتسهيل مهام الدعاة واستثمار الجهد المبذول. لكن، إذا بنا نواجه تربصاً أمنياً، وهجوماً إعلامياً، وإذا بنا نحاصر بقوانين تمنع، عملياً، أن نتلو بعض آيات القرآن، التي تتعلق بثوابت عقدية كالتوحيد والتثليث، وتجرّم الداعية أن يبين للناس أن التثليث كفرٌ، وأنّ أهله كفارٌ مُخلّدون في جَهنم، بل وتُجَرّم من لا يقبل زواج صليبي بمُسلمة، على أساس مبدإ عدم التمييز المزعوم، وإذا بنا نُحاصر فيما نقول وما نفعل، بأمن الدولة الذى زعموا أنهم حلوه (يظهر حلّوه بمعنى جعلوه أكثر حلاوة بمزيدٍ من الضباط!)، لا أمن ولا استقرار.

إن شرعية دخول هذه البرلمانات تنشأ في ظلّ إحدى حالتين لا ثالث لهما، أن يتفق الناس على إسلامية الدولة، وهو ما يسعى اليه من يسعى من خلال مواجهة العسكر، وإعلان هوية الدولة بلا ضبابية، أو في حالة غيابٍ دُستوريّ أو قوى مسيطرة حاكمة، يجعل ظُهور المسلمين للسيطرة وإعلاء كلمة الله ضَرورة واجبة، كما حَدثَ في أيام الإستفتاء. أما الوَضع اليوم، فهو ليس بهذا ولا بذاك، إذ صرّح العسكر بنيّتهم في البقاء في الحُكم وفي علمانيته، وأن أقصى ما يمكن رجاؤه منهم هو هذه المادة الدستورية الثانية العرجاء، التي ليس لها بتطبيق أحكام الشريعة نسبٌ البتة، وأصبح الأصل أنْ يتسلّم مدنيون الحكم، بأي وسيلة كانت، قبل أية إجراءات أخرى. وإدعاء أننا بهذا سنترك المجلس لغيرنا يستحوذ عليه، هو إدعاءٌ باطلٌ إذ إسقاط المجلس أسهل من إسقاط المجلس العسكريّ مراتٍ ومرات. وإنما يصدق هذا عند من عزم النية أن يستمر في هذه اللعبة مهما كانت النتائج الدستورية القادمة، وهو ما نراه في صلب منهج الإخوان، وللأسف، في المنهج السَلفيّ المروَّض المُحْدَث. هي أوهامٌ يعيشها هؤلاء الحَالمين، ليس لها رصيد على أرض الواقع. أما من أراد من هؤلاء المشاركة في هذه اللعبة العبثية تحت تأويلٍ، فله فسحة حتى يعرف عبثها، ويعود إلى الدعوة للمواجهة.

إذن، فعلينا أنْ نعود إلى التركيز على المنهج الأصليّ للدعوة في ظلّ مناهج وضعيةٍ، غير إسلامية. وأن نباشر في إعادة منهجة الدعوة والعمل على إقامة كوادرها بأسرع وأفضل ما يمكن. والطريق إلى ذلك ، فيما نرى، هو في إنشاء جمعيات أهلية قوية، تنتشر في أنحاء مصر، لتكون مركزاً ومرجعاً لأهل السّنة والجماعة، وأن تتميز بشعاراتها ومنهجها وأسلوبها الدعويّ، إذ إنها لا تزال تختلط بالدعوة السلفية التي، في بعض الجزئيات الشرعية، تختلفُ معها في كثيرٍ من الكليّات الشرعية، والرؤية السياسية، وتقييم الواقع، ومن ثم سُبل الحلّ ومناهج الدعوة.

وإقامة الجمعيات الأهلية له ميزاته عن موضوع الأحزاب، الذي وقعت في براثنه غالب الإتجاهات الإسلامية، من حيث الأصل والفروع. فالأصل، هو انّ هذه الأحزاب قد تكونت دون تحقق من المرجعية الدستورية، التي سينبنى عليها نظام الدولة، وهو ما يجعل شرعيتها مشكوك في أمرها ابتداءاً. وقد يسأل سائلٌ: وكيف إذن نصلُ إلى المجالس التشريعية لنملى الدستور الإسلامي إن لم نكون الأحزاب؟ قلنا: هذا خُلفٌ في التفكير وفي العمل جميعاً، فإن الواجب أصلاً هو أن تُنتَزع السُلطة ممن أعلنوا أنهم لن يسمحوا للإسلامية الصحيحة أن تحكم، وممن ترك رؤوس النظام السابق تعود رويداً رويداً إلى الساحة السياسية والإعلامية، أي من المجلس العسكريّ، ثم يُعلَن عن إسلامية مصر من حيث المبدأ، على أن تأتي التفاصيل لاحقة بعد ذلك، وهذا القَدر لا يحتاج إلى أحزابٍ أو غيرها، وإنما يحتاج إلى مُواجهة المَجلس العسكريّ، كما يفعل الشيخ حازم ابو إسماعيل، حفظه الله.

فالجمعيات الإسلامية إذن لا تتقيد بضوابط الدولة السياسية، والتي تجعلها تسير في رِكاب الشّكل العَام المفروض من القوى العِلمانية الحَاكمة، كما في حالة الأحزاب. بل هي تمثلُ طائفة من الشعب، تنتشرُ بين الناس، تعينهم على الفهم والتحرك في إتجاه محددٍ، عقدياً وعملياً. كما يجب أن تكون أنشطة هذه الجمعيات متعددة الأوجه، فكرياً، وإقتصادياً، وإعلامياً، وأن تتحرر من أية إرتباطاتٍ أو ولاءاتٍ حزبية سياسية. وهذا التصور هو ما عرضناه منذ شهور عدة، حين ظهر أنّ الوضع السياسيّ في مصر لن يتغير، لعوامل داخلية ترتبط بمصالح العسكر، وعوامل خارجية تتعلق بمصالح الصهيونية والصليبية القبطية والعالمية.

<u>يوم الجمعة .. وأجركم على الله! 25 أكتوبر 2011</u>

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

لو أنّ امرأة حملت يوم 25 يناير 2011، لرأى وليدها النور اليوم، 25 أكتوبر 2011، بعد مرور تسعة أشهرٍ، ولأسمعَ الدنيا صراخَهُ. لكنّ المصريين إلى اليوم لم يروا نتيجة إسقاطهم للمخلوع، بأي وجه من الوجوه. فهل كان الحَمل كاذباً؟ أم كان الإسقاط سَقطاً؟

***

الجمعة القادمة، 28 أكتوبر، يَخرج، بإذن الله تعالى، عَددٌ من أبناء مصر، من المسلمين، المؤمنين الصادقين، قد عاهدوا الله أن يصدقوا ما واعدوه عليه يوم أن تكلموا بالشهادتين، قولاً وتصديقاً، وإيماناً وفهماً وتطبيقاً.

عَرَفَ هؤلاء الشبابُ ما الإسلام، وما حقٌ الله عليه، كما فهم ما عليه واقع حالنا البئيس البغيض، الذي وقعنا فيه بين براثن قوة عسكرية غاشمة، تقهرنا وتمنعُ عنّا ديننا وحريتنا، وبين مشايخ وقادة أذعنوا لهذه القوة، كما أذعنوا لمن قبلها، وقرّروا أن يجاروها في لُعبَتِها، استسلاماً واستسهالاً.

لم يجد هذا الشباب إلا طريقاً واحداً إلى الصدق وإلى الحق وإلى الحرية ،وإلى الجنة. هذا الطريق هو أن لا يدعوا الخِبَّان المَكَرة الفَسَقة يَخدَعونَهم، وأن لا يترُكوا الشَيطان يُمَهّد لهم طريق الإستسلام والخنوع، ويُسَهّل لهم أمرَ الاستكانة والخضوع. هذا الطريق، طريق الكرامة والإباء، لا طريق الضعف والخَواء. طريق من قال الله تعالى فيهم "مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَـٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيْهِ" الأحزاب 23. الصدق مع الله، هو الصدق مع النفس، فمن خدع نفسه، فقد حاول أن يخدع الله عنها، وهيهات.

الجمعة القادمة، يُفرَقُ فيها بين أهل الحق والطَاعة والبَذل والتضحية، وبين أهل الخذلان والضعف والريبة والاستكانة. يفرق فيها بين فرسان الله ورسوله صلى الله عليه وسلم وشريعته، وبين فرسان السياسة والمنصات والمقاعد. يُفرَق في ذلك النهارُ المُبارك بين من فَهم عن الله كلماتُه وبيانه، وعرف من سنة رسوله صلى الله عليه وسلم هديه وفرقانه، وأدرك أن الحق لا يُدرك إلا بالقوة، وأن الحرية تُسلب ولا تعطى، وأن الطغيان يُنتزعُ ولا يُرتَجى، وبين من قرأ كلام الله ثم لم يعقله، ولم يحمله، إذ لم يمس هذا الكلام شغاف قلبه.

على رأس هؤلاء الشباب، يَخرج الشَيخ الفاضل العامل، نحسبه كذلك، حازم أبو إسماعيل، الذي أُشهدُ الله أنه قد وَعى الدرس وفَهم المكيدة، وانحازَ إلى مَنهج الحقّ، وحده دون أولئك المُعمّمين الفَضائيين، الذين يُطلِقُ عليهم الأغرارُ شُيوخاً ودعاةً. أولئك الذين سَيقبعون في دورهم يومها كرَبّات الخُدور، والقوارير القدور، إلا إنهم من أصحاب اللحى والغتر، لن تسمع منهم حسّاً، ولن تَشعرُ لهم ركزاً.

الفرصة سَانحة مواتية، والقدر مَرصود، وما كتب الله واقعٌ، فلا محل للتردّد ولا مكانَ للمُخَذّلِ الجبان، وإنما الوعدُ لمن يصدق العَهد، والوعيد للخائف الرِعديد.

فيا أخا الإسلام، وابن الشريعة، وخَادم السنة، لا تفوّت هذه الفرصة عليك، فإننى أحسب أنها لن يكونَ بعدها مثلها، لزمن طويلٍ، وإنما الناس في تراجعٍ وإنهزام، لا في تقدُّمٍ واقتحام.

الفلول تجمّعت، والعَسكر تراصّت، والعِلمانية أطلّت برأسها القبيح، والصليبية القبطية الخائنة خرجت بصلبانها تلوّحُ وتُبوح. فماذا نحن منتظرون؟ وعلام نتلكأُ ولماذا نَهون؟ أعنْ حقِّ الله نتراجع، وفي دينه نتسَاهَل ونُمَاطِل؟

والله لو أنّ ابنى، فلذة كَبدى، كان مَالكاً لأمره اليوم، لدفعتُه دفعاً إلى الخروج في الجمعة القادمة، وأمرتُه ألا يرجِع إلا بعد أن يستسلم الطغاة، ويعلنون أنهم سيُسلمون مقاليد الأمر لخَدَمَة دين الله، حَالاً لا مَآلاً. لكن ابنى، فلذة كبدى، محبوس مغلول، في سجن حفنة من خدمة الشيطان، وأنصار القبط الصيلبيين، فما يملك حيلة لنفسه، إلا ما أقدّمه له من محلى هنا. وابنى الآخر لم يبلغ الحلم بعد. فليس لديّ ما أقدمه إلا الحَضّ والتَحْريض، وهما من أفعال الخير التي أمر الله سبحانه بها نبيه فقال "يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ" الأنفال 65، وعتب سبحانه على من لا يَحضّ على الخير فقال تعالى "وَلَا تَحَـٰٓضُّونَ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ" الفجر 10، فهذا جهد المقلّ.

فيا شَباب أهل السنة، ويا عقلاء شباب الإخوان، ويا فضلاء شَباب السلفية، انهضوا، فلن تنفعُكم مُراوغة شُيوخكم من الله شيئاً، ولن تردّ عنكم غَضب الله أن خَذلتُم عباده، الذين سيكونون عليكم شهداءَ يوم الجمعة، أنكم تخاذلتم وتقاعَستُم، وأنكم قلّدتُم من لا يجوز تقليده فيما لا يَجوز فيه التقليد. وما أخسّه من موقفٍ حين يخرج عشرات الآلاف لنصرة رجلٍ من عباد الله، ثم لا يتحرك لهم سَاكناً يوم نصرةِ شريعة الله! والله ليس في الدنيا أكثر تناقضاً مَعيباً من هذا الذي أوقع هؤلاء أنفسهم فيه.

والموعدُ الجمعة إن شاء الله تعالى، مع أحباء الله الذين قال في وصفهم أنهم "أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ" الفتح 29. وهل هناك أكبر عند الله من تعطيل شريعته وقتل أوليائه الداعين اليها، ونصرة العلمانية ودعاتها؟

من أحب الله أحب شريعته، ومن أحب شريعته نصرها، باليد واللسان، ولم يتخاذل أو يُخذل عن نصرتها. ومن لم يكن حبه لله ولشريعته نصيب في نفسه أكبر من قدر الكلمات التي تتردد بين شفتيه، فعليه بالبيت يوم الجمعة، والرقاد في سريره، ينظر بعين جوفاء وقلبٍ مربادٍ على الشاشات، ما يفعل أبطال الإسلام، ولو كانوا عشرة لا يزيدون.

العلمانيون

"إذا جَاء نَصرُ الله والفَتح... فسَبِّح بحَمد رَبك" 11 فبراير 2011

الحمدُ لله كثيراً، وسُبحانَ الله بُكرة وأصِيلا. هذا عيدٌ أكبرٌ آخرُ، يمُنّ الله به علينا في عَامٍ واحدٍ. عيدٌ لا يأتي إلا مع آيةٍ من آياتِ الله في الأرض، ألا وهي نهاية طَاغية، مُعَاندٍ لله ورسُوله، مُعطلاً لأحَكامِه، سَارقاً لثروةِ بَلده، مُرهِباً لأبنَائه، مُعذِباً لدُعَاته، مُغتالاً لحُريّته. وهي آية ردّدها القرآن مَرات في نِهاية فِرعون مِصر، وهامان وقارون وأبي لهب. صورةٌ من إن ذهب له الناصحون "إذهب إلى فرعون إنه

طغى"، إذا به يَطغى ويُغرِق في الطُغيان ويتنَاسى سُنة الله الكونية في الخلق أنّ الحقّ يعلو وأنّ الباطل يزهقُ، "وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَـٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَـٰطِلَ كَانَ زَهُوقًۭا" الإسراء 81.

سَقط طاغية مصر وفرعَونها الحديث، وسَقط معه هَامانه، وسَقط معه حِزبه ومَلأه، وجُمّدت أمواله، وسَيُطاردُ هو وأهله، وأقاربه ومَلأه، وسيُحاكمون ويُسْجنون بإذن الله.

لكن الدَرس الأكبر الذي يجب أن تبدأ جَماهير مصر المُسلمة في تأمّلِه، بعد أن يترَعوا من كؤوس الفرحِ ما يكفيهم، هو أنّ البُعْد عن الله سبحانه وعدم الإعتبار بسُننه هو ما يقضى، ليس على الطغاة فحَسب، بل على الأمَم ذاتها إن أعرضت عن عبادة الله سبحانه، ولنا في قوم عادٍ وثمود وقوم نوحٍ ولوط، والمؤتفكة وقوم تبّع، وغيرهم من الأمم التي لم تراعِ حقّ الله سبحانه، عبرةٌ فهل تغنى النُذر.

ومما يلحظه المُتأمل هنا أنّ الله سبحانه قد ذكر أربعة أمثلة سمّاها للطغاة بينما ذكر عديد من الأمم الهالكة. وليس هذا إلا لأن زلات الأمم أعمّ وأخطر وأعمق أثراً من بلاءِ الفرد الطاغية. ومن هنا فإن الأمّة المُسلمة في مصر يجب أن تنتبه لهذا العمق حيث أنّ الحِرصَ على حُريتها فرعٌ من الحِرصِ على دينها وجزء منه. والخطر كل الخطر أن ينعكس الوضع، وينقلبُ الفرعُ أصلاً والأصلُ فرعاً.

وإنظر إذا شئت إلى قول الله تعالى في سورة الفتح، إذ وجّه المسلمين عامّة إلى ما يجب عليهم حين يأتي وقت النصر، أن يخلصوا العبادة لله ويقيموا التوحيد ويقصدوه في الدعاء والتسبيح ويكثروا منه، لا أن يدعوا إلى نبذ شرائعه والتمرد على أوامره. إن هذا إذا لهو عين الجُحود وحق الصُدود.

ونحن نعلم أنّ ثورة 25 يناير هي ثورة أمة مسلمة، وليست ثورة إسلامية، والفارق بينهما كبير، لكنها تَصَبّ في إناء واحدٍ، هو رفعة الإسلام والمُسلمين. لكن من محاذير هذا الأمر أنّ من وراء الجموع المُسلمة من يحمل حقداً على الإسلام، يمكن أن يَتسرّب إلى دُستور الدولة المصرية الجديدة في خضم الثورة وانفعالاتها وفي غفلة من وعى أبنائها وحُسن تقديرهم، خاصّة والحَاقدين على الدين ينوّعون خِطَابَهم ويبدّلون مُصْطلَحَاتَهم ليموّهوا على من تدخُل عليه هذه المُغَالطَات.

ولست أتوجس خيفة من فراغ، بل نرى اليَوم من مَطالب لَجنة التغيير الشَعبية، التي يُفترض أنها المُعبّرة عن شَباب الثورة، <u>أن تكون مصر دولة مدنية بلا إيديولوجية</u>، أي تكون علمانية لادينية، كما أرادها سعد زغلول قديماً. وفي لقاء على قناة دريم، استضاف البرنامجُ المخرج خَالد يوسُف وفنّانة شَابة، يتَحَدّثا عن ثورَة الشَبابِ وآمال الحُرّية، ورَوعة الثورة المصرية. وتطرق الحوار إلى القوى التي تريد أن تُسيطر على مكاسِبِ الثورة وأن تلتف حَولها. وقرّر المُخرج الثائر أن مصر (حسب رؤيته) تريد دولة مدنية (أي علمانية) ليس لها مَرجعية إسلامية، بل مرجعيتها هي "الحضارة الإسلامية لا الإسلام"! وهذا التصريح، وإن كان قد جاء على لِسان عَيّ مَهينٍ،لا يكاد يُبِين، إلا إنه يعكس موقفاً قد يكون له إمتداد ووجود، ولو ضعيف، بين بعض الطبقات التي تنتمى إلى فئة من "المثقفين" بشكلٍ، وعدد من الشباب الذين لم يتشبعوا بثقافة إسلامية وإن تعطّشوا للحُرية التي هي مطلبٌ غريزيٌ لكلّ كائن حيّ.

وهؤلاء يخلطون الأوراق، ويُسمون الأشياء بغير أسمائها، فيطلقون لفظ "المدنية" مقابل "الدينية" ليتوهم السامع أنهم يقصدون "المدنية" مقابل "العسكرية"، فيكون اللفظ أكثر قبولاً من المعنى. وهذا التقابل الأخير هو الصحيح، لأن دولة الإسلام هي دولة مدنية كذلك، تُحكم بحاكم يرتضيه أولوا الأمر منهم، من أفضلهم ديناً وأعقلهم وأخلصهم، من غير قادة الجيوش وأهل الحرب. ولنا في خالد بن الوليد خيرُ مثالٍ، إذ لم تؤهله عبقريته العسكرية التي عزّ على الزمن أن يجود بمثلها، أن تؤهله لمنصب خلافة ولا ولاية في يومٍ من الأيام.

فعلى المسلمين، عامتهم وخاصتهم أن ينتبهوا لهذا الذي قد يكاد لهم، إذ إن مثل هذه الأمور ليست مما يعلنها مروجوهان بل يمكرونها بالمدينة ليلاً ويتدسّسوا بها نهاراً

ولعلى أن ألعب دور النذير المُبكّر، الذي يحرص على ما يمكن أن يتربص بالأمة المسلمة، خيرا من أن أكون كما كان دُريد بن الصُمّة مع قَومِه من غُزية، إذ قال بعد أن فاتَ أوان النُصح:

أمرتهم أمْرى بمُنْعَرج اللّوى فلم يسْتبينوا الرُشدَ إلا ضُحَى الغَدِ

ثمّ أذكر بقول الله تعالى: "**ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّـٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَـٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ**" الحج 41

ولنا إلى الحديث رجعةٌ، بل رجعاتٌ إن شاء الله تعالى

وجوه علمَانية .. فى الحُكومة المصرية مارس 05 2011

بدأت معالم الحكومة الجديدة، برئاسة عصام شرف، تتضح، ويتضح معها ما كنا نتوقعه، لا أقول نخشاه إذ لا يخشى المرء ما يتوقع يقيناً، وهو إطلالة العلمانية برأسها لتأخذ مكانها في سدّة الحكم الإنتقاليّ - حتى الآن. وتمثلت هذه الإطلالة في تعيين يحي الجمل نائباً لرئيس الوزراء، وسكينة فؤاد وَزيرة للثقافة.

يحيَ الجمل هو من أفتى بعدم فرضية الحجاب في مجلسٍ "للمثقفين" منذ عدة سنوات، وسكينة فؤاد، صاحبة القصص الموّجه للحرية المزعومة للمرأة، وعضو الحِزب "التقدميّ" الديموقراطيّ وما أدراك ما "التقدميّ" في عُرفِ هؤلاء الذين يرون عَدم خَلط الدين بالدولة.

وإذا ضربنا الذكر صفحاً عن حادثة عَدم صَلاة عِصام شَرف في جَمْعِ التَحرير، ودِلالته القَطعِية على حِرصِ الرجل على أن لا يظهر بمظهر المتديّن الذي ينتمي للإسلام، وهو في موقعٍ حكوميّ، وعَدم إخْراج القبط في هذا الأمر، ومن ثمّ إرسال رسالة أنه لا يخلط الدين بالحياة السِياسية العَامة، فإنّ إختيارَ الجَملِ وسكينة ينبئان عن بدء معركة الدعوة في سبيل نصرة الإسلام ضدّ قوى العلمانية التي لا تعيش إلا في النُخبة (الملأ) ولا يوجد لها رصيد حقيقيّ بين الناس، اللهم إلا في تخوفهم من ممارسات الجماعات الإسلامية، خاصة بعد مواقفهم غير المُشرفة والإنتهازية من الثورة، وعدم فهمهم للطلاسِم التي يتحدث بها هؤلاء (كما يراها العامة)، بلغة العصر من ناحية، وإذدرائهم لمواقف البعض في مجال السياسة في العهد البائد من ناحية أخرى.

العلمانية ستكتسح مقاعد الحكومة المؤقتة والقادمة ولا شك، إذ سيكون الرئيس علمانياً ولاشك، ثم يُرشح رئيس وزراءٍ عِلمانيّ، ومن ثم وزارة عِلمانية. ويأتي بعدها مَجلس الأمة، الذي سيكون فيه عدد من المسلمين، وكثيرٌ من العِلمانيين. هكذا ستتشَكّل التوليفة الجديدة في نظام الحكم المصريّ، والتي يرعاها الجيش لما لقياداته من توجه علماني صريح.

هنا، تبدأ رحلة الدعوة. فالميّزة الرئيسية التي اكتسبها المُسلمون في هذا التغيير هو رفع القبضة الأمنية عنهم من ناحية، وإطلاق الحريات العامة من ناحية أخرى. وهو ما سيجعل حركتم بين الناس اسهل وأقرب دون حاجة للتخفى والتوجس. لكنها حركة يجب أن تبدأ في أقرب فرصة، وعلى بيّنة من أمرها.

هذه الدعوة يجب أن تتبنى معالم جديدة في الطريق، تستلهم فيها معالم الطريق الذي قطعناه، وتحسب حساب ما هو آتٍ بوعيّ وحكمة. ولعل الله سبحانه ان يوفق في بيان هذه المعالم فيما يأتي من مقالات.

أدعياءُ الديموقراطِية .. دعاة "الديموكتاتورية"! 13 مارس 2011

عجيبٌ أمر هذا المُعَسكَر الذي تتشَكلُ قواعده من القبط أسَاساً ومن العلمانيين الرافضين للإسلام (تحت غطاء رَفضِ الإخوان!) من جهة أخرى. فهؤلاء صَدّعوا رؤوسَنا، قبل سُقوط النظام وبعده، عن حسن النظام الديموقراطي المبنيّ على حكم الإغلبية وحدها، وان لا كلام إن تكلم الشعب، وما إلى ذلك. ثم حين أتت الثورة تابَعَت وُجوه هذا المُعسكر تمجيدها لها، من حيث إنها التي ستعلى قيمة الديموقراطية المُفتقدة طوال الثلاثين عاماً الماضية في مصر.

كلّ هذا جميلٌ مقبولٌ، لم يتعرض المُسلمون لأمر من أمور هذا المعسكر بكافة أطيافهم هُجوماً أو رَفضاً، إلا فريقاً من السّلفيين ممن تراجع عن هذا مؤخراً، بل باركته الإخوان ووقفت منه إتجاهات أهل السنة موقف المترقب لمعرفتهم بمكائد هذا المعسكر وتلوناته.

وحين شَكّل عمر سليمان لجنة لتعديل الدستور، رفضها الكلّ لأنها تأتي من جهة عَميلة اصلاً، وإن كان فيها من هم من الشرفاء. فما كان من مجلس العسكر إلا أن كوّن لجنة لإجراء تعديلات دستورية، يرأسها رجلٌ معروف طوال تاريخه بالنزاهة والشرف والإعتدال، وإن كان مُسلماً. وكيف لا، والمسلمون هم الغالبيةُ المطلقةُ في مصر! وشملت اللجنة علمانياً لادينياً وقبطيا كذلك. وقامت اللجْنة بإجراء التعديلات اللازمة لضمان إنتخاب ديموقراطيّ حرٍ نزيه للبَرلمان والرئيس، وأن لا يكون للرئيس قدرة على الإستمرارية، بل يوجب عليه تكوين لجنة تأسيسية لإعادة صياغة الدستور، تنبع من البرلمان الذي انتخبت أعضاؤه بشكلٍ حرٍ نزيه من الشعب وبحكم الغالبية التصويتية. لكن، لأن هؤلاء ارادوا أن تتوجه الدولة، رغماً عن رأي اغلبيتها، وجهة علمانية تبدل هوية الأمة المتمثلة في غالبيتها، من خلال حَذف المادة الثانية في الدستور.

لكن العجيب أنه ما أن عَرف هؤلاء **"الديموكتاتوريون"** أن الغَالبية لن تقبل، بهذا الأمر، ذهبت إلى تشكيل جبهة **"ديموكتاتورية"** ترفض التعديلات من جهة إنها:

1. لا تلبي آمال الشعب بعد الثورة، وانها مبنية على دستور مهترئ مُرقّع. وهو أمر شكليّ لا معنى له، ولا سبب، إذ تشترط التعديلات تشكيل لجنة تأسيسية لتدوين دستور جديد. لكنهم يريدون أن تسقط مادة أن دين الدولة الإسلام في هذه الفرصة النادرة لهم.
2. لا تعطي الأحزاب السياسية الأخرى وقتا لحشد جماهير تدعمهم في البرلمان، إذ في الفترة السابقة كانت هذه الأحزاب تعمل تحت ضغطٍ ديكتاتورى. وهو كلامٌ عجيبٌ، وكأنّ الإسلاميين كانوا يعملون في أحضان السلطة، ولم يكونوا هم المستهدف الأول والأكبر لقوات أمن الدولة والإعتقال والتعذيب. وقد رأينا موقف الولايات المتحدة وتحركها بشأن حبس أيمن نور وقضية سعد الدين إبراهيم العلمانيين.
3. ستأتي التعديلات بإسلاميين في البرلمان مما سيؤدى إلى تأثير ذلك في تشكيل الهيئة التأسيسية ومن ثم عدم ضمان الدولة "المدنية"، أي العلمانية اللادينية. بل وصل الأمر ببعض هؤلاء، بعدما ظَهر مؤخراً أن الشعبَ سَيصوّت لصَالح التعديلات، ظَهر من هذا المُعَسكر من طالب بأن يوكّل رئيس الجمهورية "لإختيار عدد من أعضاء اللجنة التأسيسية"! سبحان الله، اخرجنا ديكتاتوراً يعيّن اللجان والأعيَان، ثم نطَالب الرئيس الجديد بتعيين أعضَاء اللجنة، الذين سيكون ولاؤهم له بطبيعة الحال، ومن ثمّ تُضرب اليموقراطية في أساسها، فلا يصبح ممثلوا الشعب هم من يمثله، دون أي تدخل! وهو ما يمثل أمرين، أولهما أن هؤلاء يشُكّون في قدرةِ الشَعب على إختيار ممثليه، فلم يبُعدوا كثيراً عن موقف عمر سليمان في زعمه أن اشعب المصريّ غير ناضجٍ لحمل الدينموقراطية. وثانيهما، أنهم بالفعل يهاجمون ويشكّكون في وطنية نوابٍ إختيروا بشَكل ديموقراطيّ نزيه، وهو ما كانوا يدعون له، دعوة غيرُ صادقة.

لكن الأمر أن هؤلاء لا يعترفون إلا بديموقراطية تأتي بمن يُريدون، هُم لا الأغلبية، وهم يعلمون أنهم ليسوا إلا بطَانة للقبط، وهم معاً لا يزيدون عن 10% من الشعب. وأخشى أن يكون هناك جانبٌ من العامل الشخصيّ في موقف عددٍ من القانونيين الذين أخذتهم بعض الغيرة المِهنية المعروفة من المستشار طارق البشرى. أما بقية من يقول لا للتعديلات فهُم من أصحاب الوطنية الصادقة، لكن إنطَلت عليهم حِيل أدعياء الديموقراطية، دعاة الديكتاتورية المُقنّعة.

فليعرف من عنده بقيةً من حبٍ لله ورسوله، أن الأمر ليس سياسياً البته، بل هو أمرُ دينِ الأمة وهويتها، قد أعلنها شنوده حين ذكر أنه يجب على القبط التصويت لتفويت الفرصةِ على الإخوان! فاين السياسة في هذا يا سادة؟

فلتخرج أيها المُسلم الغيور على دينه وهويته، لتقول "نعم" فأنت صَاحب الأغلبية، وأنت حفيد عمرو بن العاص، فما كان للعلمانية أن تعشّش في وطنك. ونقول "لا" للأقلية الداعية للديموقراطية قولاً .. المتنكرة للديموقراطية فعلاً

التَضليل الإعْلاميّ بين العِلمانية والإسلام

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا يزال الإعلام العلمانيّ اللادينيّ في مِصر، وهو الإتجاه المُتحَكّم في كَافة أجهزة الإعلام الرَسمية والخَاصة، يُزوّر في نقل التوجه العام لشعب مصر المسلم، ويصور أمر المعركة التي تدور تحت سطح الأحداث أنه أمر صراعٍ بين الجماعات الإسلامية، كالإخوان والسلفيين،

وبين المتنورين والمثقفين من أبناء الشعب من ناحية أخرى، وهو التصور الذي يَحطّ من قدرِ طبقات الشعب عامة ويضع الشعب المصريّ في صفوف الجهلة والمعاتيه، الذين لا يجب ان يوكل لهم أمر نفسهم، بل تجب الوصاية عليهم، تماماً كما يُعامل كلّ ديكتاتور أبناء شعبه، وكما كان مبارك يرى المصريين، جهلةٌ غير راشدين!

كذلك يُصَوّر هذا الإعْلام المُضَلل، الذي تركَ العَسكر رؤوس الفَسَاد تعبثُ فيه كما تشاء، القضية على أنها خَيار بين دولة مدنية ودولة دينية، دولة معتدلة ودولة متطرفة، دولة ديموقراطية مثقفة ودولة ديكتاتورية متخلفة. وهو التصور الذي يهين العقل ويحطّ الكرامة ويُلغي ثقافة الأمة ودينها لحسابِ عددٍ من التغريبيين المَهزومين أمام ثقافة الغَرب، المفتونين بالإباحية والفَحشاء، الدّاعين لإطلاق كلّ الحُريات العَابثة، إلا حرية التدين، وإن أرادتها الأغلبية.

والحق أن الإعلاميين هؤلاء واقعون في ورطةِ البحثِ عن بديلٍ يتملقونه، إذ تشعر أنهم لا يسيرون على خُطة مُحدّدة المعالم، بين مُحاولة إظهار تمجيد الثَورة من ناحية، والدسّ لترويج مفاهيمَ مضادة لحُكمِ الأغلبيةِ الثائرةِ من ناحيةٍ أخرى. وما ذلك إلا لأن هؤلاء الإعلاميين لم يتعودوا جَو الحُرية والمُمارسة الهَادفة الخَادمة للشعبِ، بل تعوّدوا العمل في إتجاه واحد، تمجيد السلطة، وتملّق مُمثليها ورؤوسها. ومن ثم فهُمُ اليوم ينظرون حولهم باحثين عمن ينافقون، وإلى من يتزلّفون، ويدركون أنه سيطول إنتظارهم حتى يتمّ إنتخاب رُموز جديدة، يَسهل عليهم التزلف لها، وممارسة العمل الإعلاميّ الذي تعودوه دون ضغط أو إجهاد.

ونحن نؤكد هنا ما سَبق أن رددناه سابقا مراتٍ عديدة (انظر http://www.tariqabdelhaleem.com/new/Artical-7616) أن المدنية التي يتحدثون عنها هي اللادينية التي يتخفى وراءها الكفر بدين الله، ولا علاقة لها بمنطوق المَدنية أو مَفهومه. فالمَدنية هي عَكس العَسكرية، والحكومة المدنية، في العُرفِ السياسيّ، بكل دول العالم، أنها الحُكومة التي يَرأسُها مدنيون غير عسكريين. والدولة المدنية هي التي تحكُمها حُكومة مدنية. أما الدولة الدينية، فهي، أولاً، ليست عكس الدولة المدنية، بل الدولة الدينية تخالف الدولة اللادينية العلمانية، إذ تقوم على اساس أن الحكم فيها يرجعُ إلى مرجعيات دينية تتولى السلطات الثلاثة التنفيذية والتشريعية والقضائية، كما هو الأمر في الدَولة الإيرانية الصّفَوية. ثم، ثانياً، فإن الدولة الإسلامية السّنية لا يمكن وصفها بالدولة الدينية، إذ ليس فيها مرجعيات دينية بشرية تشابه مَلالي الفرس الصفويين، أو قساوسة وكرادلة النصارى، كما ليس لها رأسٌ دينيّ يشرّع كما في حالة الخمينيّ وخمائينيّ، المشابهين للبابا بنديكت الكاثوليكي بروما أو البابا نظير جيد الأرثوذكسي بمصر.

<u>الدولة الإسلامية هي الدولة المدنية</u>، إذ يتوفر فيها كل شُروط هذا المُصْطلح شكلاً وموضوعاً، دون إلتواءٍ به أو تضليل. الدولة الإسلامية دولة دينها الإسلام، الذي هو دين الأغلبية المطلقة، ومرجعيتها الوحيدة التي تسْتقى منها الأحْكام هي الشَريعة الإسلامية، وهي أكثر من كَافية لو كانوا يعلمون، إذ تحتوى على كافة المَبادئ القانونِية التي تقوم عليها كافة القوانين الوضعية سواءاً بسواء، بل إن هذه المبادئ القانونية كانت مرجعاً ونبراساً لفقهاء القوانين الوضعية في أنحاء العالم منذ قرون، يشهد على ذلك عميد القانون في بلاد العرب الدكتور عبد الرزّاق السَنهورى. الفارق هو أن مصدر القوانين الوضعية هم الناس، ومصدر هذه القوانين هو ربُّ الناس، وشتّان بين المصدرين. مصدرٌ لا يعرف إلا ما ذرعه الله في فطرته، متلبساً بغريزته وشهواته، مختلطاً بعقله ونظراته، متأثّراً بتجارُبه وحاجياته. ومَصدرٌ يعرفُ الناس، وما يَصْلُحُ لهم وما يُصْلِحُهُم، في كلّ صَغيرةٍ وكبيرة، وكلّ شَاردةٍ وواردةٍ، هفواتهم وكبواتهم، وسُمُوّهم ودُنوّهم، وكلّ حالاتهم "أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ" الملك14. فالدولة التي تتخذُ شَريعة الإسلامِ مَرجِعاً هي الدولةِ المَدنيةِ، المُتمدّنَة، التي تعطى كُلٌّ ما يستحق، مسلماً أو غيرَ مُسلمٍ، بل هي، كما عبّر الكاتب القبطيّ المُنصِف، ذو الرؤية الشَاملة "الشريعة صِمام أمان المَسيحية في مصر".

<u>الدولة الإسلامية المَدنية، المُتمدّنة، غير العسكرية، هي أفضل ما يمكن أن يتحاكم اليه الناس، مُسلِمُهم وغيرُ مُسلِمِهم</u>، على السواء. المُسلم لأنها مقتضى توحيده وطاعته التي بغيرها لا يعود مُسلماً، وغير المُسلمِ لأنّ فيها العَدل والرَحمة والإنصاف "أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُون" المائدة 50.

(تعليق عمر المهندس على حسن نافعة (هل تريد ديموقراطية من خلال دستور جديد، أم تريد دستور جديد يحقق لك الديموقراطية التي تريد؟) المصري اليوم

<u>بين القرآن .. والعلمانية اللادينية 10 يونيو 2011</u>

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

بعد أن كَشَفنا، في مقالنا عن "الإسلام .. بين إستفزاز الكنيسة وراديكالية اللادينيين"، ما تدور حوله رَحى العِلمَانيين اللادينيين، من نشرٍ للفوضَى الإجتماعية والتفلت الخلقيّ والفساد الأسريّ، دون أن يكون لأطروحاتهم أية إضافة حَضَارية يمكن أن تسَاهِم في تقدّمِ البلاد ورُقيّ العباد، رأينا أن نبيّن مَصدرَ هذا التوجّه وموقِفه الحَقيقيّ من القرآن على وجه الخُصوص.

القرآن هو خصيم أولئك العِلمانيين اللادينيين، إذ يصِفُهم بأوصافٍ، ويصِفونَه بأوصاف. قالوا:

- إن القرآن لا يَصلحُ أن يقود حياة الناسِ في عَصرنا،
- وإنه تَخَلفٌ ورجعية،
- وإنه عائقٌ أمام التقدم والحضارة،
- وإنه مانِعٌ من الحُرية
- وإنه عدوٌ للمرأة، ونصيرٌ للرجل
- وإنهم يناصِرون كُلِ عدو للقرآن، ويحادون كل مُحبٍ للقرآن، متابعٍ له، يستهزؤن به وبهديه الظاهر والباطن.

وما إلى ذلك مِمّا بيّنا من قبل. وهم في هذه الدعاوى لم يقدموا عليها دليلاً واحداً، لا من تاريخ ولا من واقع، إلا اللغو الباطل، و قياس شَبَهٍ مريضٍ بين الدينيّة النصرانية في العصور المظلمة، والإسلام، "وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَسْمَعُواْ لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْاْ فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ" فصلت 26. واللغو هو الكلام الباطل الذي يُشَوّش دون دليل. فهم إذن لا يسمعون الحقّ ليظلّوا على الضَلال من ناحية، ويشوشون عليه ليُضِلّوا غيرهم من ناحية أخرى. ولسَنا من أطلق عليهم وصف الكفر، بل يدينهم القرآن من صريح قولهم، بصريح قوله. ولا أظن أنه يجب أن يزعجهم هذا الإطلاق، إذ القرآن، وتعبيراته ومصطلحاته، قديم عقيم بالنسبة لهم! فالكفر والإسلام، بالنسبة لهم أمران من محض التاريخ العتيق.

- ويقرر القرآن في حقّ هؤلاء أنهم لا يريدون الإستماع إلى القرآن، بقلب منفتح للهُدى وتلقى الحق، "وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفُۢ ۚ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ" البقرة 88 ،
- ويقرر إنهم ما إتخذوا هذا الموقف إلا من خلفية عدم الإيمان بالآخرة "وَقَالُوٓاْ إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ" الأنعام 29. فإنه لا يمكن لأحد يؤمن بآخرة أنْ يردّ كلام الله ويرفض الدين بهذا الإصرار والعناد. والعناد والإستكبار هو باب من أبواب الكفر، فالإسلام بابه واحد وهو توحيد الله المُتضمّن لطاعة أمره ونهيه، والكفر ابوابه لا تحصى، فردّ كل أمر من أوامر الله كفرٌ به (الرّد هو عدم القبول لا التنفيذ)، والإعراض عن آيات الله كفر به، والجهل بوحدانية الله كفرٌ به، والتكذيب بالله وكتبه ورسله كفرٌ به. وهؤلاء قد أعرضوا عن الله، وإن لم يكذبوا به تصريحاً، فكفرُهم كفرُ إعراض، وقد ذكر الله حَالهم في الدنيا"وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍۢ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ" يوسف 105، وأنه مع أنهم "يُدْعَوْنَ إِلَىٰ كِتَٰبِ ٱللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُم مُّعْرِضُونَ" آل عمران 23، وإذا تحدث اليهم المسلمون في سبيل المادة الثانية فإذا حالهم "وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُون" النور 48، وبإختصار معجزٍ شديدٍ: "وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ عَمَّآ أُنذِرُواْ مُعْرِضُونَ" الأحقاف 3 .
- ويقرر القرآن أن أولئك لا يريدون حُرّية، ولا كرامَة، بل هي الفاحِشة التي يريدون إشاعتها باسم الحرية والتقدم، فيقول القرآن عنهم "إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ فِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ" النور 18.
- وهم لا يحبون هذا القرآن، ويعشقون الحديث عن أحرار العالم الغربيّ ودعاتهم ومذاهبهم، بديلا عنه، فوصف القرآن حالهم بأنهم "وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ ٱشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ"الزمر 45.
- وهم يوادون كلّ من عادى القرآن، يستضيفونه في بَرامجهم، ويُحاورونه في أحاديثهم، ويكتتبونه في صُحُفِهم، ولا يعتنون بإظهار الرأى الذي ينصر القرآن، أو إستضافة من ينصره، حتى تجدهم يُسقِطُون اسم المعتدى المُجرم، إن كان من غير المسلمين، ويشهّرون به إن كان من المُسلمين، فكانوا من "ٱلَّذِينَ يَتَّخِذُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۚ أَيَبْتَغُونَ عِندَهُمُ ٱلْعِزَّةَ فَإِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا" النساء 139.
- فإذا حاورهُم المُسلمون، تجدهم يعترِضون على أحْكام القرآن، ويريدون إما أن تُرفَع، أو تُستبدل، لتكون على مُرادهم مما أسموه ديناً، فكان لسانُهم ناطقاً بمَا وَصَفه القرآن "ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ ۚ" يونس 15.

هذا، إذن، حالُ هؤلاء العِلمانيين، الليبراليين، اللادينيين، في رؤيتهم للقرآن، وفي تصوير القرآن لهم، لا تجنياً عليهم، بل تأصيلاً على أقوالهم. مَهما تحدثت معهم، ومهما حاورتهم، ومهما توجّهت بحديثك إلى قلوبهم مرة، وإلى عقولهم مرة، لا يستمعون إليك، بل يوهِمون الجاهل أنهم على شيئ، فإنك "وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ ۖ وَإِن يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ ۖ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ" المنافقون 4. فإذا سَألتهم: قالوا "مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ" هود 91. ثم يُتبِعون ذلك بنظرات تنطق بلسان حالهم "وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ وَمِن بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ فَاعْمَلْ إِنَّنَا عَامِلُونَ" فصلت5.

ولو ذهبنا نستقرأُ الأسماء التي تدعو لهذه اللادينية، من إعلاميين وفنانين وكتاب وصحافيين وسياسيين، بل وشباب ثائرين، لطالت القائمة. إلا ان هؤلاء، كلهم، ينتمون إلى الأقلية، من دعاة الثقافة، المبتوتة الصلة بالشعب وأعرافه وخُلقه ودينه. وهؤلاء، في حقيقة الأمر، هم أعداء الديموقراطية، الذين يرون أنفسهم أعلم وأذكى من "العوام الجهلة"، كما يصنفون الشعب، وكلّ من يتحدث بالقرآن.

فسنعمل إذن، بإذن الله وهَديِه، وليعمل هؤلاء، "وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ" الشعراء 227.

<u>مُشكِلتنا مع العِلمانيين .. قائمة ما قاموا! 27 يونيو 2011</u>

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

على الرغم من وضوح الإسلام وبساطة رسالته، التي تتلخص في وحدانيتة ربوبيته، ووحدانية عبادته وطاعته، والخضوع له وحده لا شريك له، إلا إنها كثيرة هي الرؤى والآراء التي يتبناها أفراد الناس فيما يتعلق بإطار الدين ومَعناه وحدوده. فمن الناس، ممّن يؤمن به على الجُملة دون التفصيل، من يقيّد حُدوده ويضيّق إطاره ليجعّل الخُضوع لله مَطلوبٌ داخل حُدودِ المَسجد لا غير، ومِنهم من يقبله بشُروطٍ مُحَددة تلائِم نُظماً إجتماعِية، أو أطراً سِياسية يتبناها سلفاً، ومنهم من يكفر به مطلقاً ويراه عارٌ على العقل وقيدٌ على الحياة!

والعلمانيون ليسوا بِدعاً من ذلك، فمُشكلتهم مع الإسلام هى أنهم يتعاملون مع النصّ القرآني من منظورين، أحدهما أن **<u>القرآن نصٌّ بشريّ تاريخيّ</u>**، نشأ في بيئة معينة، حكمتها عوامل إجتماعية وسياسية وإقتصادية محددة، فاستجاب النصّ لهذه العوامل، في ضوء القوى الداخلية والخارجية التى كانت تسود المنطقة العربية آنذاك. والمنظور الآخر أن **<u>القرآن نصٌّ إلهيّ تاريخيٌّ</u>**، أنزل بوحيٍ على أمّة معينة، فى فترة زَمنية مُعينة، عَالجَ أوَضَاعها آنذاك، إلا إنه لا يتعدّى أثره هذا المَجال الزمانيّ والمكانيّ، ولم يقصَد أن يمتد عَمله قروناً بعد قرون.

وأصحاب المَنظور الأول، هم من لا يدّعون الإسلام إبتداءاً، ولا يدفعون من يَنعتهم بالخروج عليه، إذ هم من الثقافة العلمانية اللادينية بمكان غفلت فيه قلوبهم وسُكّرت أبصارهم، وهم الذى ينطبق عليهم لفظ "اللاديني" معبراً عن هويتهم، إذ هم لا يؤمنون بدينٍ أو بوحيٍ أو بنبوةٍ، فالأمر بالنسبة اليهم أمر تطورٍ تاريخيّ، لأفكارٍ سياسية أو إجتماعية، ظهرت في مراحل التاريخ بأشكالٍ وأسماء متعددة، وصبغتها العامة صبغة شعورية عاطفية أطلقت عليها الدين.

أما أصحاب المنظور الثاني، فهم ممن تأثر بالفكر الغربيّ الحديث، الذي تكوّن منذ عهد فرانسيس باكون صاحب المذهب التجريبيّ وديكارت صاحب نظرية الشكّ، اللذين حاصَراً الفكر الكنسيّ الإرهابيّ في مجاليّ العلم واللاهوت. فتابع هؤلاء هذا الفكر في ثورته على الكنيسة، سواء في مجال الخرافة التي سادت العقائد الكنسية مضادة للعلم، أو ما سادها من خُرافات عقدية تتعلق بالثالوث والكهنوت مضادة للفِطرة الإنسانية والعقل جميعاً. فكان أن ثاروا على الإسلام، كدين، لشدة جَهلِهم بِطبيعته، حيث ركزت دِراستهم بعيدا عن الوحي إبتداءاً، فكان جَهلهم بالإسلام ظُلمَات مُتراكبة، ولإتباعِهم الهوى والرغبة في التفلت من التكاليف، إذ الإلتزام بها عبءٌ يحتاج إلى عَزمٍ غالبٍ أقوى من إندفاع الغريزة، وقد قال تعالى عن الصّلاة، مُعبراً عن التكاليف كلها "وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَـٰشِعِينَ" البقرة 45.

وهؤلاء "لادينيون" بمعنى أنهم لا يؤمنون بالدين كسلطة عليا ثابتة لا تتبدل، وبالله كآمر ناهٍ في شأن الناس، كلّ الناس، كلّ الزمان. فتجدهم يتحدثون عن إتباع "روح الإسلام"، و"جوهر الإسلام"، ليس "الإسلام"، إذ الإسلام لديهم عفى عليه الزمن وانتهت "صلاحيته"! لكن ذلك ليس ذلك هو الدين الذي من يؤمن به كان "دينياً" لأنه الدين الحقّ، ومن لا يؤمن به كان "لادينياً"، وإن آمن بوحى محدود الأثر، وبإله يعمل خارج دائرة البشر!

ويلحظُ المُسلم الفرق بين أصحاب المنظورين في غضبِ أصحابِ المنظورِ الثاني حين يُرمى بالكفر أو اللادينية، إذ يقول له شيطانه "ولكنك مؤمن بأن هناك إلهاً خالقا رازقاً، وأنه أرسل وحياً من السماء، وأن محمداً صلى الله عليه وسلم رسولٌ منه، فكيف أكون لادينيّ؟ وينسى هذا الغافل أن ما يؤمن به هو جزء من رسالة الإسلام، آمن ببعضها وكفر ببعض، وإن عتاولة قريشٍ كانوا يؤمنون بالله رباً خالقاً رازقاً "وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ" العنكبوت 61، "وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ" العنكبوت 63، "وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ " الزخرف 87. فأي فضل له على هؤلاء إذن؟ وقد آمن أبو طالب بنبوةِ محمدٍ صلى الله عليه وسلم وأمر أولاده بإتباعه، ونَصَره بنفسه وأهله، فلم يغنى عنه شيئاً، إذ لم يعلن طاعته غير المشروطة له، رغم تصديقه بنبوته.

هذه هي مشكلتنا مع العِلمانيين "اللادينيين"، بشقيهما. نحن، المُسلمون، نؤمن بأزلية الوحيّ، وبأن في القرآن الكريم، كلمة الله الأخيرة للبشر، وفي سنة خاتمِ المُرسلين صلى الله عليه وسلم ، من الأحكام الجزئية والقواعد الكلية والأصول العامة ما يشمل كلّ ما

يطرؤ على أحوال البشر من حوادثٍ واشكال الحياة من تجدد، وأن هذه كلها تقدمُ للبشر ضَماناً من خالقهم عز وجلّ، بعزّة الدنيا ونجاةِ الآخرة "أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ" الملك 14. وليس بعد هذين لإمرءٍ مَطمحٌ.

مُشكلتنا مع اللادينيين إذن لا حلّ لها ، إذ هي متعلقةٌ بالنظر الأصليّ إلى الحياة، مبدؤها ومَعادها، ومصدر التلقى فيها، وحقيقة الوحى وأزليته. ليس خلافنا حول مفهوم الحرية أو العدالة أو غيرها، فما هذه إلا آثارٌ جانبية لهذه الهوّة الفارقة بيننا. نحن المُسلمون نؤمن بذاتِ المَعاني، لكن تحت ظلالِ القرآنِ، وبتوجيهٍ من الخالق، وبهدايةٍ من رسوله صلى الله عليه وسلم، وهؤلاء يؤمنون بها كما تُسولُ لكلٍ منهم نفسه في تفسيرها وتطبيقها، فتجدهم تفرقوا فيها شيعاً.

وليس مَثلُ من إسْتند إلى الحَق ولجَأ إلى رُكنٍ شديدٍ، كمثلِ من إتبع هواهُ وأخلدَ إلى الأرضِ، وراح يلهث وراء نظرياتٍ وضعية. لا يستويان.

"الحالة" المصرية .. والكارثة العلمانية 14 يونيو 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

حين يتحدّث العلمانيون اللادينيون عن الحكم، فإنهم يقصدون "حالة" معينة يريدون أن يعيشها الشعب المصريّ. تتناول هذه الحالة الأساس الذي يحيا عليه الشعب المصريّ، ويشمل ثقافته وإجتماعه وعاداته وتصوراته عن الحياة وما بعد الحياة. وهي حالة أشبه ما تكون بدينٍ، إذ الدين، في العُرف اللغوىّ هو ما يخضع له المرء، من فعل "دان"، فيكون تحت قهر طاعته، وإلتزام وجهته، لذلك يقول الله "وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا" البقرة 148، كما ذكر السعدى في شرحه على الآية "وليس الشأن في استقبال القبلة، فإنه من الشرائع التي تتغير بها الأزمنة والأحوال، ويدخلها النسخ والنقل، من جهة إلى جهة، ولكن الشأن كل الشأن، في امتثال طاعة الله، والتقرب إليه، وطلب الزلفى عنده، فهذا هو عنوان السعادة ومنشور الولاية". فكُل من هؤلاء له وجهة هو مُولّيها، وهذه "الحالة" التي يدين بها العلمانيين اللادينيين هي وجهتهم، ووجهة المسلمين هي لله سبحانه.

وهذه "الحالة"، ليست برنامجاً سياسياً، أو إقتصادياً أو إجتماعياً، بل هي تصور عامٌ، يقوم على أساس واحد، أنّ "الدين" الذي جاء به الإسلام، كإطار عامٍ للحياة، يرسم للمجتمع ثقافته وإجتماعه وعاداته وتصوراته عن الحياة وما بعد الحياة، والذي هو "الدين" المقبول عند الله، لا يصلح أن يكون إطاراً لحياة الشعب المصريّ، إذ هو تخلّفٌ وعودة إلى الوراء، وإملاءٌ على فئة الأقلية من المجتمع التي لا ترضى به ولا تريده، هكذا دون مبرر لتغليب أمر الأقلية على الأغلبية.

"الحالة" اللادينية العلمانية لا تتحدث عن برامج إصلاحٍ، ومن يعتقد أنهم معنيون بالإصلاح فقد ضل ضلالاً بعيداً. إنما هؤلاء يقصدون إلى تحويل القاعدة الشعبية في مصر من حالة "العاطفية"، او "اللاعقلانية"، أو "السطحية" أو ما شئت من أوصاف يصفون بها كلّ متدين بدين الإسلام، ودين الإسلام وحده لا النصرانية!، إلى الدخول تحت "الحالة" اللادينية العلمانية التي يروجون لها، والتي، في نهاية الأمر، لا تعنى إلا "رفض دين الإسلام" الذي هو شرائعه إلى جانب شَعائره، لا أكثر ولا أقل. ليست لهذه "الحالة" اللادينية العلمانية قوانين أو مبادئ ثابتة يرجعون اليها حين التنازع، إلا مبدءاً واحداً، هو عَدم الرجوع إلى شرع الإسلام. أما ما عدا ذلك فهم فيه متنازعون تنازُع الضِباع على الجيفة.

أمر هذه "الحالة" اللادينية العلمانية التي يريد هؤلاء للشعب المصريّ أن يعيشها، ليس أمراً منضبطاً بأي ضوابطٍ ملزمة، وإنما هي مجرد تفلتٍ من الضوابط القليلة الباقية التي لازالت تشد من أزر المجتمع وتقيه من السُقوط التام بعد أن جرّده النظام السَابق من غالب الضَوابط الإجتماعية، فضلاً عن الحالة الإقتصادية التي باتت تقتل الناس وهم على قيد الحياة.

ومن هنا يبرز السؤال، كيف تبدو مصر في ظل حُكم عِلمانيّ صَريح، في منظور هذه "الحالة" الإجتماعية؟ سؤال تقشعر جلود الذين آمنوا من جوابه. لن يكون هناك إصلاح في جانب الصناعة أو الزراعة أو التجارة، ولن تُبنى قاعدة صِناعة ثقيلة، تحتاجها البلاد الآن كما يحتاج الماء والهواء. "الإصلاح" المرتقب في ظل حكمٍ علمانيّ سيكون موجهاً للسياحة، عن طريق إطلاق الخمور للسياح، وتوسيع قاعدة الفن الخليع، وفتح مزيد من الفنادق السياحية التي تمهد للفاحشة وتقدم راقصات البطون ومسافحات الأخدان على موائد القمار والخمر، لجلب الدولارات إلى خزينة الدولة، زعموا! الأخلاق العامة لن يكون لها محلٌ في المنظومة الإجتماعية الجديدة، بل سيترك أمر الأخلاق للذوق العام، من أراد عرياً فليتعر، ومن أراد حشمة فليتحَشم، وإن كان لن ينجو من السخرية والإستهزاء. من أراد أن يسكر في العلن، فلا بأس، ومن أراد أن يزني فتراخيص العهر على مائدة البحث.

الأقلية الصَاخبة والأكثرية الصَامتة 19 يونيو 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

فقط في مصر، أم العجائب، ترى هذه الظَّاهرة الإجتماعية السياسية النَادرة، حيث يعلو صَوت الأقلية على صوتِ الأغلبية، وتعلو رغباتهم على رغبة الأغلبية، وتَغْلب حُقوقَها على حُقوقِهم.

لم أرَ مثل هذا في بلد من بلاد الغرب التي أقيم فيها منذ أكثرَ من ثلاثين عاماً، والتي أتيتها على رغمٍ مني. ففي كندا حيث أقيم، وفي إنجلترا حيث أقمت، وفي أمريكا التي زرت مِراراً، لا يمكن أن يَعلو صوتَ أقليةٍ على الأغلبية. حتى الأقلية اليهودية، التي تتدسّس بآرائها من خلال اللوبيات والتبرعات المادية للحملات الإنتخابية، لا تجرؤ أن تعلن عن مُعارضتها لما تراه الأغلبية، بأن ترفض الديموقراطية، أو تعلن عن عدم جدوى النصرانية كدين، أو ما شابه. لا تكاد تسمع إلا همساً للأقلية المسلمة، أو الإسبانية، أو الإيطالية، دع عنك ما يُحرّضُ على الخُروج على النظام السَائد في الدولة، والتي ارتضَته الأغلبية، لا في التلفاز، ولا في الإذاعة ولا في الإعلام بكامله، رغم إنهم مواطنون يتمتعون بالمواطنة الكاملة، وكثيرٌ منهم من وُلد في تلك البلاد، ولم يعرف غيرها.

لكن هذه الظاهرة، في بلادنا، أصبحت هي الأصل، أن تتصَارخ أقليةٌ تنتمى لفكرٍ خَارجيٍّ غريبٍ عن الأمة، دون حياءٍ أو خوف، لا للمطالبة بمساواة أو رفع ظلمٍ عنهم، حاشا لله، بل يتصَارخون بضرورةِ كبت رأي الأغلبية وهضم حقّها في التعبير، وهم أصلاً دعاة الديموقراطية - بزعمهم!

وهذه الظاهرة تدل على أمور عدة، يتميز بها مجتمعنا المصريّ، وهي غالباً ليست أصيلةً فيه، لكنها أصبحت غالبةً عليه من جرّاء طول التعود. منها أنّ الغالبية قد إعتادت الصّمت على الأذى، خاصة بعد ذلك الإنفجار الذي حدث في 25 يناير، والذي أخرج الكثير من الإحساس بالكبت، وفرّغ الشحنة الغاضبة، دون أن يصلَ إلى هدفه، فعاد إلى حيث بدأ، من الصبر والصمت.

وأخرى، ذلك الشُعور بالإنهزام والإحباط العام، الذي أصبح قابعاً على صُدور الغالبية من المُسلمين وعلى عقولهم، فجرّدهم من الدافع الحاسم اللازم لإبداء العزة وإعلاء الكلمة. وهو شُعورٌ استوى فيه العَامة والخاصة من الأغلبية. فإن رؤوس الغالبية، والمتحدثين باسمهم، واقعون تحت تأثير نفس العوامل التي ذكرنا، فهم على حذرٍ من كلّ كلمةٍ يقولونها، أو تصريحٍ يطلقونه، إذ يعلمون أنّ مدافع الأقلية ستصُب حِمَمَها على رؤوسهم، أيا كان التصريح! وهم قد إستسلموا منذ عقود مضت، ومنهم من وجَد تبريراً شَرعياً تأويلياً لهذا الإستسلام والصمت. فلما فقد الناس "رؤوسهم" فقدوا صِحة التوجه، ولاذوا هم الآخرون بالصمت.

وأخرى، أنّ الأقلية المتمثلة في القبط واللادينيين، هم أصحاب الأبواق الإعلامية، ينفخون فيها ليلا ونهاراً، ويكترون أفواه من يسمونهم "الإعلاميون" من كلّ من انعدم ضميره وانخرم دينه، وهم أصحاب المال، ينفقونها بغير حسابٍ، ليكونَ عليهم حَسرة، وهم أصحاب السلطة، إذ منهم كلّ السياسيين الرسميين بلا خلاف، ومنهم جُلّ أصحاب الأعمال ورجالِ الأقلام، ولحق بهم "رجال الدين" من القبط التى تمثلهم كنيسة قوية مستقلة عن الدولة، ومن أزهرٍ تابعٍ ذليلٍ لمن يَحكم أياً كان. فكان هؤلاء الأقلية الشذوذ هم أصحابُ الصَخبِ والصراخ.

فهذا الصخب، الذي يقابله ذلك الصَمت، دلالة على أن الأمور في مِصر مَقلوبة رأساً على عقب، أكثرَ من أيامِ مَخلوع شرم الشيخ، إذ كان في عهده سَببٌ ظاهِرٌ للصّمت من الجَانبين، أقليّة وأغلبية، إن اسْتثنينا الكنيسة التي تتبع الغَرب قلباً وقالباً. أما اليوم، فقد خرج من قمقم الأقلية قِزمٌ في صُورة ماردٍ، لسانٌ بلا جَسد، يقفِز ويَصرُخ تفزيعاً لمَن حَوله، وأطلّ برأسهِ من قمقمِ الأغلبية ماردٌ أبكم، استنشق عبيرُ الدنيا لحظة ثم عادَ إلى قُمْقمِه، وكأنّ شيئاً لم يَكن.

ثم، نُحذّر الأغلبية الصَامتة، أنّ هذا الصَمت مَحسوبٌ عليها، في الدنيا حيث سيزداد فُجرِ العِلمانية اللادينية وعُهرها وسيظل الحُكم الجَبريّ العَسكرىّ، الذي ينتمِى قواده (بضم القاف وفتحها) إلى هذا الفريق، يقمَعُ الإسلام والمُسلمين ويخرّب في البلاد ويفسد في العباد. وفي الآخرة، إذ إن الله لا يرضى عن الصامت الجبان، فالسّاكت شيطان أخرس.

ذلك الحالُ المَقلوب جعل المشكلة تتفاقم، والهوّة بين الأقليّة الصَاخبة والغالبية الصَامِتة تتسَع. والمُقامرة الآن هي هل تظل الأغلبية صامتة؟ وهل هي أغلبية صَمّاء كما هي بكماء، لا تسْمع الصَخب الذي تجَاوَز كلّ حدّ، والذي يظهرُ أنّ عمله قد أثمر، وأن الجيشَ سوف يغلب الصَخب على الصَمت.

لماذا يخاف العِلمانيون الشريعة؟ 30 يوليو 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صَلى الله عليه وسلم

لماذا يخاف العلمانيون الشريعة؟ لا أقول لماذا يكرهونها، لأنّ ذلك أمر معروف مؤكد لا يحتاج إلى تساؤل، قال تعالى "ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَـٰلَهُمْ" محمد9، فتراهم يَجِمُون، وتدور أعينهم في مآقيها، ثم يثورون ويجمجمون في وجه المسلمين: لماذا يردّدون لا إله إلا الله عالياً؟ لماذا يعلنون: نريد الشريعة؟ بل وينسَحبون من الجَمع المَبروك، إحتجاجاً على قول لا إله إلا الله، وهم، يعلم الله، حِفنةٌ لا تزيد على المئين. إنما السؤال: مِمّا يخافون؟ ما الذي في الشَريعة الإسلامية مما يخيف هؤلاء، ويجعلهم يتعالنون برفضها رفضاً قاطعاً؟

العلمانية، التي يدْعون اليها بَديلاً عن الشّريعَة، لا تدعو إلى منظومَة قانونية تشريعية مُحددة أو قائمة، بل هي تقبل بأي مصدرٍ قانونيّ، وبقول أيٍ من المُعتنين بالقانون، مهما كانت مَرجعيته أو ثقافته. إذن، هي لا تدعو إلى مَرجعية، بل إلى الأخذ عن كلّ من قال قولاً في شؤون الحياة ونظم الإجتماع.

والإسلام، ذو مَرجِعية مُحدّدة، ومبادئ وأحكام عامة مُدوّنة، ونظام إجتماعيّ وثقافيّ وسياسيّ وإقاصاديّ وتشريعيّ متكامل، يَصلح، كأوفي ما يكون الصلاح، كهيكلٍ عامٍ لتنظيم أي دولة على الأرض، مع الرحابة والسعة والمرونة التي يتمتع بها في مواجهة المستجدات، أو الإختلاف في العادات وتباين الثقافات، من خلال مفهوم "الإفتاء"، الذي شقه الحكم الشرعيّ، وشقه الآخر الواقع الحاليّ. وهو الشقّ الذي يؤكد على قيمة المشاركة الإنسانية في صناعة الفتوى. ودعونا ننظر إلى عدد من قواعد التشريع وأدلته، ندلل بها على هذا صحة هذا القول، بالقول لا بالإدعاء.

فمفهوم الإستصحاب، يعنى فيما يعنى، بعيداً عن ألفاظ الأصول المتخصّصة، إرساء مبدأ المحافظة على ما استقر من أمور في حياة الناس دون تعديل أو تبديل، إن لم تخالف نصاً أو تُصادم عُرفاً متبعاً، وهو ما يعبر عنه بأنه "إبقاء الأمر على ما هو عليه". وفي هذا تأمين واضحٌ لما استقر من عادات تختص بها الشعوب وتتمايز عن بعضها البعض، إلا لو تعارفوا على منكرٍ تأباه الفِطر وتمُجّه الفِطَن. وهو مكملٌ لدليل "العرف"، الذي يعنى صراحة أن ما لم يكن له حكم تشريعيّ محدد، فالمرجع فيه إلى عرف الناس. ومفهوم "المصلحة المرسلة" أدلّ على هذا الأمر الذي نقول، إذ يجعل الحكم الشرعيّ خاضعاً للمبادئ العامة في الشريعة، التي لا يختلف عليها عاقلان، والتي فيها مُتسعٌ لإستيعاب التعددّ في الرأي والنظرِ والإجتهاد. ثم مفهوم "الإستحسان"، الذي أسماه البعض "القياس الخفيّ"، والذي، مرة أخرى، بعيداً عن ألفاظ الأصول المتخصّصة، يعنى الرجوع إلى قواعد شرعية قد لا يظهر لباديَ الرأي وجه ملاءمتها. وفي هذا براحٌ وسعة تعتمد على قوة فهم الفقيه، أو القانونيّ إن شئت، في تحقيق مقصد الشارع، والذي لا يختلف عليه عاقلان. وغير ذلك كثيرٌ مما لا يتسع له هذا الحَيز، وإنما أردنا أن نؤكد على أنّ التشريع الإسلاميّ قادرٌ على تسيير أمور البلاد والعباد دون إجحافٍ أو تحَجرٍ.

فالإسلام إذن، ليس أحاديّ النظر، ولا أحاديّ الوجهة، بل فيه متسع للإجتهاد البشريّ في الشق الأول، الذي هو استنباط الحكم الشرعيّ فيما ليس فيه نصٌّ محددٌ، وهو الغالب الأعمّ من الشريعة، و في كامل شقه الثاني، المتعلق بتحديد الواقع، واختيار ما يَصلُح له من حُكمٍ، أو إن شئت، من قانون.

فإذا فهمنا هذا الذي قدّمنا، بقي السؤال الذي سألنا حائراً دون إجابة، لماذا إذن يخاف العِلمانيون الشريعة؟ هم لا يتقيدون بمصدرٍ معين، بل يأخذون من كلِ بشر، فلما لا يعتبرون الشريعة جزء من الإجتهادات البشرية، ويقبلونها من هذا المنظور اللاديني؟ لماذا يقبلون كلّ مصدرٍ إلا إياها؟ ما الفارق بين الشريعة وبين غيرها عند من يقبل التشريع من أي احدٍ، حتى لو كان يحي الجمل، الذي يطلقون عليه "الفقيه الدستورى!!"؟ فإن هذا النظر يوفّر الكثير من المُواجهات والصِراعات، التي لا داعيَ لها، والتي تحركها أجنداتٍ صليبية صهيونية، تسعى لعدم الإستقرار في بلادنا من خلفية المصالح المادية، لا حفاظاً على ايديولوجية محددة، والدليل صداقتهم وتحالفهم مع دولٍ أخرى تعلن الشريعة إسماً وتحاربها حقيقة.

مَنْ مِن هؤلاء العلمانيين، يخشى أن تمنعَه الشريعة من الزنا؟ مَنْ منهم يخاف أن يُحجَبَ عنه الكأسَ والشراب، ويُحرم من مُخادنة المَحارم من الفتيات الكِعاب؟ من منهم ستمنعه الشريعة من السطو على المتاجر والبنوك ليلاً، والنشل في الحافلات نهاراً؟ من منهم قطّاع طُرقٍ، يَخشون حدّ الحرابة؟ كم منهم ينتوى الإعلان عن رِدته عن الإسلام عَلناً، وفي النفاق والزندقة متسعٌ لمن أراد؟

إن من أراد الشرب والسكر والعهر، في ظل الشريعة، فليفعل في بيته، غير مُتعالِنٍ. ومن أراد أن يزني منهم، فليزني في بيته فرداً ولا يزني جماعة! ومن أراد أن يسطو على حقوق الناس وأموالهم، فليفعل على مسؤليته، وليُتقن ما يفعل، وإلا فقدَ كفه، جزاءاً وفاقاً. الأمر في الشريعة، هو حماية الغالبية العظمى، ممن لا يسكر ولا يزني ولا يسرق ولا يقتل، ولا يسعى في الأرض فساداً وحرابة. وعدم تطبيق الشريعة إفتئات على حق هذه الغالبية في الطهر والعفاف، وفرض رأي الأقلية، التي تحب أن تشيع الفاحشة في جوانب المجتمع، ليتسنى لهم فعلها دون خجلٍ أو غربة أو إستخفاء.

ثم، أين في دعوات العلمانيين ما يختص بنظامٍ إقتصاديّ محددٍ، ثبتت جدواه في علاج الفقر والجهل والتخلف، الذي عانينا منه،ولا نزال، عقوداً عديدة، باسم العلمانية ومحاربة الشريعة؟

لعل أحداً من العلمانيين، أن يتلقف مقالي هذا، فيعرضُ وجهة نظرهم، ويدلي بجوابهم، فنحن لا نحجر على رأي ولا نصادر قولاً، إلا ما كان فيه استهزاءٌ بالله ورسوله صلى الله عليه وسلم.

التّحالفُ اللّاعقلانيّ .. بين الصوفية والعلمانية 09 أغسطس 2011

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

من المعروف، كما قرّر هنرى برجسون في كتابه "سيكلوجية الضحك"، أن أهم مُولدات الضَحك عند الإنسان هي المُقابَلة بين متناقضين، يصعب عادة وطبعاً أن يتخيل العقل تلاقيهما. وقد تذكرت ذلك حين قرأت قصة "المليونية" التي قرّرتها بعض الطرق الصوفية، خاصة العزمية، نسبة لعلاء أبو العزايم، بالتعاون مع العلمانيين كالبرادعى والحمزاوى، حيث أثارت ضَحِكي، على ما في القلبُ من أحزانٍ موجِعة.

كيف يلتقى غَرضُ الصّوفي، الذي ينأي بنفسه عن الدنيا، ويعتبرها ظَاهرٌ لا حقيقة له، كما يدّعى، ويُقصِرُ النفس على القليل، ويزهدُ في المتاع، ويلفظ السياسة، ويضع الآخرة ورضاء الله فيها هدفاً أول وأوحد، كما يروج، مع غرض العلمانيّ، الذي يُنكر الإحتجاج بالآخرة، ويجعل الدنيا أكبر هَمّه ومَبلغ علمه، لا ينظر إلا اليها، ولا يعوّل إلا عليها، ويرسِم سياسته على أساس أن الدين إبتداءاً لا وجود له في حياة الناس؟ كيف يلتقى العِلمانيّ، صَاحب المَعقول، كما يدّعى، الذي لا يعترف إلا بما يرى، ولا يُقِرُ إلا بما يَثبُتُ في مجال الحِسّ ومعمل التّجارب، والذي يَجعل التّلازم السّببي أقوى من الإرادة الإلهية، مع الصوفيّ، صاحب اللامعقول، الذي تقوم عقيدته على الكرامات والولايات، وخوارق العادات، والإيمان بأصحاب الخطوة، وفصل السَبب عن المُسَبَب فَصلاً تاماُ وقاطِعاً، ويُعلن أن التوكّل يَستلزم الخُروج إلى الصّحراء دون زادٍ ولا مَاء؟

هذا التجمع، بين غَرضِ الصّوفيّ وغَرضِ العِلمانيّ، لا يفسّره إلا أمرٌ واحدٌ، هو إفلاسُهما جميعاً. فالعِلمانيّ، لو وجد له في الشارع من "المثقفين" كما يدّعى، ما يجعل له قوة ووجود، ما لجأ إلى صاحب الخرافة واللامعقولية، لنصرته، وتكثير عدده، والصوفيّ، لو كان آمن بتلك المزاعم التي يروّجها عن مذهبه بين أتباعه، من زُهد وتقشّف وبُعد عن الدنيا، ما لجأ إلى العِلمانيّ، يُعينه على أمر الدنيا التي تعيش حقيقة في قلبه، وإن غابت عن طَرف لسانه.

محمد البرادعي، وعمرو حمزاوى، والسيد البدوى (زعيم الوفديّة لا وليّ الصوفيّة!) وأمثالهم من مروّجي العلمانية اللادينية في مصر، يعلمون تمام العلم أن لا حقيقة لتواجدهم في الشّارع المصريّ بين الناس. وهم يعزون ذلك لِجهل الشعب، وإنعدام الثقافة، من حيث جعلوا لفظ "الثقافة" حِكراً على مذهبهم اللاديني المُتهالك. وهؤلاء يعتقدون أنهم وحدهم من اطلع على ما يرونه ثقافة، والتي هي نتاجُ العَقل الغربيّ أصلاً، مثل الفلسفة اليونانية من عهد هيراقليطس، إلى سقراط، وأرسطو وافلاطون. والمثقف هو من قرأ أعمال عمانويل كانت، ودرس رينيه ديكارت، ونظر في مثالية هيجل، وليبرالية جون لوك، ورعونات نيتشه، ورياضيات برتراند رسل وتأريخه، وفلسفة جماعة فيينا التي بلورت الفلسفة الوضعية المنطقية، والتي نَصَرها في مِصر زكي نجيب محمود، وتربويّات جون دووي، وشطحات باروخ سبينوزا، وتشكّكات ديفيد هيوم، ويوتوبيا توماس مور، أو ما دوّنه من تَفلسَف في الإسلام كابن سينا وابن رشد، وابي حامد الغزاليّ، الذي هَدم أعمالهما في رائعته "تهافت الفلاسفة"، وغير ذلك كثيرٌ مما قرأه كلّ من إحترم قلمه أنْ يكتب في مسائل الإجتماع والعُمران، ويتناول الفِكر الإنسانيّ، دون أن يَطّلِع على هذا الغُثّاء المُتراكِم من نتاج العَقل البَشريّ، الذي إختلط فيه الحق بالباطل، والصالح بالفاسد. وهؤلاء لا يدركون أن الثّقافة، كما يرونها، ليست حِكراً عليهم، بل إننا ندّعى أن هؤلاء "المثقفين"، السياسيين منهم والكتاب والإعلاميين، هم أنصاف مثقفين، من حيث عدم إلمامهم المُخزى بالثقافة العربية وعلوم الإسلام. ولا أدلّ على ذلك من إعتراف أحد كبرائهم، وإن كانت قمته أشمخ كثيراً من أقزام اليوم، وهو د.زكي نجيب محمود الذي إعترف بجهله الشديد بالثقافة الإسلامية، والتي حاول أن يَستسقى من بحارها في السنوات العشر الأواخر من عمره، كما ذكر في كتابه "تجديد الفكر العربي"، وهو من هو في الفلسفة والأدب، ليس علاء الأسوانيّ أو سيد القمنيّ، وأشباههما وأضرابهما.

والصوفية الذين تَحالفوا مع الشّيطان، من أتباعِ أبو العزايم، قبّح الله وجهَه، هم منْ صَالَح النظام السابق وركب موجته ووالى وعادى عليه، فهم، حقيقة، فلول من فلول الحزب الوطني، يُساندهم فلول سياسية من بعض رجال "سرقة" الأعمال، والمنتفعين والمتطفلين على موائد الثورة، ممن يُسمون أنفسهم إئتلافات ثورية، وما هم إلا تورّمات ثورية، تريد أن تجد لها مكانا على الخريطة السياسية الجديدة.

هذه الجمعة التي يَدعون اليها، والتي أتت الأخبار بفشلها قبل بدئها، لإعتراض عدد من الطرق الصوفية الأخرى عليها، هي أضحوكة في زمان قلّت فيه المُضحكات، وزادَت في المُبكيات، إلا مثل أمر هذه المليونية، المُضحكة المُبكِية.

وسائل العِلمانية .. فى مُواجهة الإسلام 27 أغسطس 2011

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

الحديث عن معنى العلمانية، ومضادتها للإسلام، حديث مكرورٌ، لم يعد هناك من المُهتمين بأمرِ الدين من الناس من لا يَعرفه ويَعيه. لكنّ الحديث عن مَواقف العِلمانية، وتمييزها وأهلها، ومعرفة ما يحيكون ويدبرون لسلب الإسلام أخص خصوصياته في حياة المسلمين، هو ما لا يصح التغافل عنه، إذ هذه الوسائل متجددة، وتلك المواقفُ سافرة متخفية. فلابد للمسلم من أن يتابعها عن كثب، وأن يكشف عوار أهلها، ويفضح طرقهم ووسائلهم ما استطاع لذلك سبيلا.

الوسائل التي يتّبعها العِلمانيون اليوم، بعد أن انكّشفت مُصطلحاتهم، وعرف الأقصى والأدني حقيقة انتسابهم إلى العلم زيفاً وغشاً وخداعاً، تتمَحور في عدة طرق، منها تبنّى لافتة الليبرالية، ليتهيأ للناس أنها تختلف عن العِلمانية في الأصل والجوهر. ومنها التقرب إلى من ينتسب إلى الإسلام زوراً، ليكون لأهلها نسب بالإسلام، ومنها إدعاء عدم الخروج هم الإسلام، رغم تبنى مبادئها، ومنها إستخدام الفزاعة القديمة، تهمة التكفير لمن يلقى بالحق في وجوه أهلها.

وحين نتحدث عن العلمانية، أو على الأصح "العالمانية" فإننا نتحدث عن عقيدة، تتخذ من التركيز على "العالم" المحسوس، وما فيه دينا ومنهجاً، وتتنكر لكل ما هو غير محسوسٍ سواء كان الله سبحانه، أو الملائكة أو اليوم الآخر. فهو إذن موقف عقديّ بالمقام الأول. أما الليبرالية، فهي موقف إجتماعيّ عَملي بالمقام الأول، تعنى التحرّر من القيود بإطلاق، خاصة من قيود الدين. فهما مختلفان أصلاً، وإن أدّت العِلمانية العَقدية إلى الليبرالية الإجتماعية، فهي منها كالسببِ من النتيجة. ولذلك يلجؤ منافقى العلمانية إلى التقلب بين التسميتين، بحسب المُخَاطَب. فإن خاطبوا مسلماً يحرص على العقيدة، رفعوا شعار الليبرالية، وإن خاطبوا "مثقفاً" – بزعمهم – رفعوا لواء العلمانية، "يُخَـٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ" البقرة 9.

أما عن التقرب للإسلام، فهؤلاء يعلمون أنهم يتحرّكون في مجتمع مسلم بالفطرة والسليقة، وأن أيّ حَديث يبغى بالدين فساداً أو إفساداً، لن يجد إلا المقاومة والعداء، فكان لابد أن يلبس عؤلاء مسوح "إسلام" ما، ليحاولوا التقرب به إلى الشعب، أو على الأقل الغافلين منه، وتعلقوا باستار التلفظ بكلمة الشهادة، كتميمة تدرأ عنهم الوصف الحقيقي والمناسب والملائم لما هم عليه، وهو الكفر بدين الله وشرعه. وهو ما نراه من شيوع قولهم بأنهم مسلمون لا يزالون، وان القول بالمشروع العلمانيّ/الليبراليّ لا ينزع عنهم هذه الصفة! وكذبوا، فإن كلّ فكرة ومبدأ يقوم عليه الفِكر العِلمانيّ/الليبراليّ، هو مُعادٍ لله ورَسوله، مُحادٍ لدينهما.

أما عن التلويح بالفزاعة القديمة، التي استخدمها النظام الحاكم منذ عهد الهالك السادات، وخلال عهد المخلوع مبارك، ألا وهي فزاعة التكفير، وخلاصتها أنّ المسلم لا يصح ان يكفر أحداً مهما قال أو فعل، طالما هو متشحٌ بتميمة الشهادة. ونحن لا نقلل من فضل الشهادة، وأثرها، وأنها تطيش بها السجلات، حاشا لله، لكن نستخدمها في الحدود التي رَسَمها الله سبحانه، ضِمنَ منظومة الإسلام والكفر، ودلالاتهما، ونواقضهما، دون أن نتعدى على تفسير آية، أو نسقط حَديثاً أو نتخطى دليلاً. ولسنا بصدد شرح هذا الأمر، فقد أوسعه العُلماء بَسطاً، ودونا فيه ما هيئ لنا الله بفضله، لكن نكتفي هما بأن نقرر أنّ المسلم شئ، وناطق الشهادتين شئ آخر. وإن استلزم الإسلام النطق بالشهادتين لزوماً، فلا يستلزم النطق بالشهادتين الإسلام لزوماً. وناطق الشهادتين ينبغى أن يُلحقهما بما يؤكدهما، فإن ألحقهما بما يناقِضُهما، والتزم ذلك المُناقض، رغم علمه وتحذيره، سقطت عنه حمايتهما. والإسلام لا يسقط بالمعصية، لكن يسقط بما قررت الشريعة أنه كفرٌ مناقضٌ للتوحيد. والفاعل المعيّن للكُفر، إن فعله في مكان اشتهرت فيه الحُجة القائمة بالحق، بل وتَنَاظَر الناس فيها، إئمة العلمانية وإئمة الإسلام، على الهواء، وصارت ممّا عَلم الكبير ولم يَغِب عن الصَغير، وتسامع بها القاصى وملأت أسماع الداني، على الصُحف والتلفاز والإنترنت، وخَرجت من أجلها التظاهرات بالملايين، لم يبق مجالٌ للحكم بإسلامه، ووجب الحكم بكفره عيناً. فلا يصحُ أن تخيف هذه الفزّاعة المسلمين، خاصة من يناظرُ هؤلاء على الهواء، بل يجب أن يَصْدَعَ بالحقّ، قبل أن يَصْدَعَه الباطل.

هذه الوسائل الثلاث التي يتوارى خلفها أئمةُ العلمانية ورؤوسُ الكفر الحديث، يجب أن يعيها المسلمون، وأن يجيدوا الردّ عليها، وشَرحها للعامّة من الناس، فإن هؤلاء الإئمة يخدَعون الناس عن دينهم، بتلك الدّعاوى الزائفة عن الحَداثة والعَصرية

ومواكبة الحَضارة وملاءمة العَصر، وكأنما كلّ هذا لا يتأتّى إلا بتعرية المرأة، والسّماح بالخمور، والتربح من الدعارة، إباحة الربا، الذي خرب إقتصاد الغرب كما هو مشهودٌ، والسقوط الخلقي الذي يسمونه "الفن"، والتخلى عن العلاقة بالله، تحت زعم إنها علاقة خاصة، يشهد الله أن أئمة العلمانية اللادينية لا يركعون لله ركعة إلا تورية ومداهنة في الأعياد والمواسم الرسمية.

القبــط

الفتنَة القبطيّة .. وزَحفِ الثورةِ العِلمَانية 09 مارس 2011

قضية إطفيح، هي من الأحداث التي تهدّد سلامة مصر ولاشك، والتي بدأت بترويج قصة حبٍ بين شَابٍ مسيحيٍّ وفتاة مسلمة، أدت إلى حرق كنيسَة هناك. وهي قضيةٌ كان من الواجبِ التعامل معها من العقلاء في إطار هذه العلاقة الشخصية، وبيان إستِحالة مثل هذه العلاقة خاصّة للفتاة المُسلمة، إن صحّ الخبر، وفي إطار جريمة قتل والد الفتاة فيما بعد، دون أن تصَعّد الأمور في وقتٍ تغلى فيه البلاد، ويعيثُ فيها المخرّبون من بقايا النِظام فَسَاداً، ويحاولُ فيه المُخلِصون تجاوزَ المَاضى الأسود إلى حَاضرٍ أزهرٍ وأفضل.

ثم الحِراك القَبطيّ الذي يراه الشارع المصريّ حالياً، والذي هو إمتداد لظَاهرة المَطَالب القِبطِية التي بدأت قبل الثورة، إنما يهدِف إلى بلبلة الشَارع المِصريّ لصالح النظامِ الفاسدِ والي لا تزال بقاياه تعيث الفَساد في الأرض، بعلمِ الجيش ورضاه، ثم إنتهاز هذه الفرصة النادرة لفرض عقيدة الأقلية المتمثلة في القبط، مدعومين بأقلية أخرى تستَخدمُ ملف الأقباط لترويج أيديولوجياتها، هى طائفة العلمانيين والعلمانيات، الداعين إلى دولة علمانية لادينية (التي يُطلقون عليها مدنية، تورية وخبثاً)، تتسق مع عقيدَتهِم الكفريّة، ومع عقيدةِ القبطِ التي تدعى عدم الإهتمام بالسياسة.

نريد أن نؤكد أنّ حَرقَ الكنائس أمرٌ ليس من الإسلام في شيئ، ولم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أَمَر بحرقِ أي بيعة أو صَومعة أو ديرٍ طوال سيرته الكريمة. لكنّ الأمرَ ليس بهذه البساطة، فغرض القبط أبعد مدى من مجرد الإعتراض على حرق كنيسة. أمر القبط هو أمر الإخلال بالهوية الإسلامية لمصر، وحجب وجهها المسلم، وصبغها بصبغة علمانية قبطية، يدعونها منذ قال أحد كبراؤهم أن المسلمين زوارٌ في مصرّ! هذه هي الكارثة التي يجب أن ينتبه كلّ من يتصدّى لهذا الأمر من أنها العَامل الأوّل.

القبط في مصر لم يُصِبهم إضْطهَاد ولا تفرقة في يومٍ من الأيام.

أنْ يُسمح لقبطيّ بالترشّح لرئاسةِ جُمهوريةٍ مُسلمة و أمرٌ مُستحيلٌ عَقلاً وشَرعاً. كيف ولم نرَ في دَولةٍ غالبيتها من النَصَارى في أوروبا وأمريكا مُسْلماً يُرشّح أو يُمكن أن يكون مَقبولاً لدى شُعوبِها رغم أنّ عقائِدهم لا تتعرّض لهذا الشَأن ولا لأيّ شَأن سياسيّ.

أنْ تُرفع المواد التي تنصّ على أن الدولةَ مُسلمةٌ، وأن شَريعة الإسلام هي المَصدرِ الأسَاس (يجب ان تكون الوحيد)، هو أمرٌ مستحيلٌ، يعرفُ ذلك الأقباط، لكن لا يعقله العلمانيون من المنتسبين للإسلام! ويعلم الجميع أن دون ذلك فيضاناتٍ دماء تسيل، ولن تكون الغالبية المسلمة فيها هي الخاسِرة.

أنْ تعلو أصوات عِلمانيات من أتباع هدى شعراوى قديماً وسُكينة فؤاد وإيناس الدغيدي حديثاً، المطالب بحُرّيةِ المَرأة وتبديلِ أحكام الأحوال الشخصية، النابعة من الشريعة، لهو أمر أقل ما يوصف به أنه عبثٌ رخيصٌ لايجدر بأحدٍ أن يلتفتَ اليه، وعلى أزواج هؤلاء النسوة المُتفلّتات أن يمارسوا رُجولةً يبدو أنها قد فارقتهم لزمنٍ طويلٍ.

الإسلام يحفظ كرامَة المرأة وحقها في كلّ رعاية وتقديرٍ كأمٍ وزوجٍ وأختٍ وإبنةٍ، كما لا تحفَظها العِلمانية المُلحدة، وتحرص على مكونات المجتمع وصيانة عفته وطَهارة نسائه ورجاله، وصَالحُ نشئِه ورعاية أطفاله، بما لا يعرفه المجتمع الغربيّ الذي فقد الخُلق والكَرامة.
ووالله الذي لا إله إلا هو، لا أدرى عن هؤلاء الأخوات المتحجبات الذين خرجوا جنباً إلى جنب ينادين بالحرية، اي حرية يقصدون؟ إن كانت لآحادهنّ مَشاكل فردية مع رِجالٌ غاب عنهم خُلق الإسلام ورحمته ورفقِه بالمرأة، فهذا محلّه القانون والمَحَاكِم، ليس ميدان التحرير الذي يهدف بها مُحرّكوا هذه الحَركاتِ من علمانيات متفلتاتٍ تغيير الدستور وتبديل القواعد الإسلامية الثابتة.

ثم الحلّ لهذه الأحداث لايمكن ان يكون بتلبية مطالبِ الأقلية على حساب الأغلبية، كما تعوّد النظام البائد أن يفعل شِراءاً لأصوات ناخبى الأقلية، تماما كما تفعل الدول الغربية في تلبية مطالب أقلياتها من أصحاب الشذوذ أو غيره كسباً للأصوات. بل يجب أن توضع النقاط فوق الحروف، ويتضح في مصر من هم أصحابُ الغالبية المطلقة، ومن هم أصحابُ الأقلية الرمزية. والعجب أن هؤلاء الذين يدعون إلى نظام ديموقراطيّ هم أنفسهم من يدعون إلى تجاوز إرادة الغالبية وطرح أولوياتها جانباً. نفاقٌ ما بعده نفاق!

على شباب مصر المسلم، من الإئتلافات الشبابية الثورية أو غيرها في أرضِ مصر على إتّسَاعِها، أن يكونوا على حَذرٍ من هذه التآمرات، سواءاً من القبط أو من العلمانيين. كذلك يجب التحوّط من قوى النظام البائد من أمن الدولة وفُلولِ الحِزبِ الوَطنيّ - اللذين يَأبى الجَيش حلّهما حتى الآن! - أن يَستغلوا هذه الأجَواءِ المَشْحونة بتغذيةِ الصِراعِ الطائفيّ، وهو ما لا مَصلحة لأحدٍ فيه. ولكُلِ مقامٍ مقال.

الإسلام عالٍ بإعلاءِ الله له، والمُسلمون له ناصِرون، ولا تغاضٍ أو تنازل في هذا الأمر، لا الآن ولا أبد الدهر.

<u>فتنة القبط .. ودولة نظير جيد 27 أبريل 2011</u>

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

أمر الأقلية القبطية في مصر ـ وعلاقتهم بالغالبية المُسلمة، أمر محيّر للباحث. فبينما هم يعرفون أنهم أقليّة ضَعيفةٌ، إشتهر عن أبنائها الجُبن منذ قرون، حتى أصبح وصف القبطيّ مقترنا بالجبان في العرف اللغويّ العاميّ، تراهم قد استشرسوا وتطاوَلوا على حقوق الأغلبية المُسلمة، بل وهدّدوها وإختطفوا المُسلمات من بناتها، كما فعلوا مع وفاء قسطنطين وكاميليا شحاته وغيرهن، بل وقتلوا من جرأت على إعلان إسلامها كسلوى شهيدة الإسلام.

وقد تكون هذه الظاهرة مفهومة مُبرّرة في عهد مُبارك، إذ إن ذاك الفاسق قد اصطلح مع زعيم القبط نظير جيد (الموسوم بشنودة)، الذي يتقوى بقبط المهجر الخائنين لوطنهم، على أن يعينه على إمرار مشروع التوريث مقابل أن يجعله، وعبيده، يفعلون ما يريدون من هجوم على القرآن، وإتهامه بالتحريف، إلى خطف العفيفات من المُسلمات المُهاجرات إلى الله، وتسليحٍ لميليشيات مسلحة، وتكديس أسلحة تنبؤ عن سوء نية مبيّت. إلا إنه من غير المفهوم، بعد أن إنهدم النظام على رأس صَاحبه، أن يستمر المَوقف القبطيّ يحاول أن يفرضُ ممارساته التي تصور له أنه دولة داخل الدولة. على ماذا يعتمد هذا المخبول نظير جيد وأتباعه؟ كيف وقد رأوا بأم أعينهم الملايين التي ركعت لله في كافة ميادين مصر، وهؤلاء القبط قابعون في جحورهم بأمر سيدهم ومعبودهم نظير؟ كيف وقد اسقط هؤلاء الشباب نظام مبارك بشراسته وقوته؟ أيظن هؤلاء أن المُسلمين غير قادرين على إيقافهم عند حدّهم؟ إذا خابوا وخسروا.

وما وصلت اليه العَجرفة والعنجهية القبطية سببه، إلى جانب ما ذكرنا من دَعم النِظام الفاسد، هو ما كان من ضغط عنيفٍ لنفس النظام على المسلمين، وعلى كلّ من ينتسب له لصالح الكفار من اللادينيين الليبراليين أو من القبط، على حدٍ سواء. وقد رصد هذا التصور عدد من المحللين ومنهم القبطيّ، مثل الدكتور رفيق حبيب المعروف بنزاهته ودقته فيما يكتب.

والغريب كذلك، أن مفهوم المواطنة المزعومة والوحدة الوطنية المشبوهة، لا يجدا من نصير لهما إلا الليبراليين واللادينيين ممن يحمل اسما مسلما أو انحدر من نسلٍ مسلمن أو من "المفكرون الإسلاميون" الحاملون لجراثيم الليبرالية! بينما لا تجد قبطياً من رؤوس الكنيسة يدعو إلى هذه الأمور، وكأنها لا تعنيهم! بل نجدهم يحرضون شبابهم المخدوع نحو مطالبات محدّدة كبناء الكنائس. في حين أن رؤوس الدين الإسلاميّ الرسميون كمفتى الجمهورية وشيخ الأزهر يعاملون من قِبَل الكنيسة كأنهم ذبابٌ نجسٌ لا يُسمح له بدخول هذه الكنائس.

أمر الأقلية القبطية التي لا تزال تعيش فترة ما قبل مبارك في مصر، رغم أنه محيرٌ لمن يبغى منطقاً، إلا إنه سهل ميسورٌ حله. وهناك كثيرٌ من الخيارات المَطروحة، والتي تعتمد على جِدية المسلمين، ومدى تكافلهم ووحدة هدفهم بهذا الصدد.

1. <u>المرحلة الأولى</u>: وهي الدفاع السلبيّ السلميّ: أن يوقف المسلمون تعاملهم بالكامل مع أي عملٍ أو صيدلية أو طبيبٍ قبطيّ، في كافة قطاعات الحياة، وعلى رأسها إستعمال شبكة ساويرس للإتصالات، بطريقة منظمة ممنهجة، عن طريق لجنة للمقاطعة تتولى التنسيق والمتابعة، مع المسلمين في كافة أنحاء البلاد.
2. <u>المرحلة الثانية</u>: وهى الدفاع الإيجابيّ التحذيريّ: أن يوجه لهؤلاء تهديداً صَريحاً، ومحدداً ومؤقتاً بموعدٍ محدد، لتسليم الأخوات الأسيرات، مع الإعداد الجاد بالتعاون مع كافة الإتجاهات الإسلامية العاملة، ممن لم يستلموا للخوف والرعب بعد، لعمل تحرك مليونيّ في مواقع محددة، ككنيسة العباسة، حيث يقبع نظير، وحول الأديرة التي يُعرف وجود الأخوات فيها.
3. <u>المرحلة الثالثة</u>: مرحلة التأديب والإصلاح: وفيها يتم التحرك لتحرير الأخوات، وإعطاء القبط درساً لا ينسوه.

ولعل المجلس العسكريّ أن يعرف مدى حساسية هذا الأمر وخطورته، في هذه المرحلة الحَرجة من تاريخ مصر. ولعله أن يتعامل مع هذه المسألة بحكمةٍ وسُرعة، وأن يراعي أن المَسألة تتعلق بدين الغالبية، وبشرفها وبِكرامتها، فمن ذا الذي يَسمح أن تُختطف ابنته وتُحبس من قبل مُجرمين قبط دون أن يُحرّك ساكناً؟ ولعله أن يُعامل نظير جيد كما عامله أنور السادات، وأن يضعوه في موضعه داخل إطار القانون، لا أعلى منه، وإعلامه أن القبطَ، بالإضافة إلى يحي الجمل، هم وحدهم من يمكن أن يُقبّل يديه، ويستمع إلى لغوِه بإذن صاغية.

الغطرسة القبطية لم يعد لها سندٌ إلا فئران المهجر، ونصارى الغرب المتطرفين كستيفن هاربر رئيس الوزراء الكندين الذي اجتمع مع قبط المهجر في تورونتو هذا الأسبوع، وصرح لهم أنه متفهمٌ للقمع الذي يلاقيه أبناء طائفتهم في مصر، وأنه متعاطف مع مطالبهم، وأن حكومته ستعينهم بكلّ الوسائل لبناء ما يريدون من كنائس!

السكوتُ على أمر هذه الطَائفة، هو من بابِ الخِيانة العظمى، الخيانة لله ورسوله صلى الله عليه وسلم، والخيانة لدين الله. يجب على كل من لله ورسوله محبة في قلبه أن يوجه طاقة قلبه وعقله ويديه على تغيير هذا المُنكر البَغيض، وهو أن يسْتعلي من وَضَعَ الله عليهم الصَغار، في مصر المسلمة، وبين أبناء عمرو بن العاص رضى الله عنه. لا والله لن نُعطَى الدنيّة في ديننا، ولن نقبل بدولة قبطية داخل وطننا، تُحكم من العباسية (إلا أن ينتقل نظير جيد إلى الشارع المقابل فى العباسية، والمشوار غير بعيد!). الإسلام، إن جَهِلَ هؤلاء الكفار من أصحاب التثليث، هو دين الأمة، والعربية لغتها، وإن سمحنا لهم بذلك النهيق الذي يُسمونه تراتيل في معابدهم بتلك اللغة الميتة، فهو في إطار ما وجهنا اليه ديننا من حق أهل الذمة في أن يقيموا شعائرهم دون إعلان.

ليس لهؤلاء القبط إذن إلا وجهة واحدة، إن أرادوا أن يعيشوا على أرض مصر، أن يقبلوا بعقد الذمة، إذ ليس فيه إلا الخير لهم. ولا ادرى ما الحَساسية من هذه الكلمة المفردة، وكأن إنعدام الذمة في العقود السابقة ألقى بظلالٍ كثيفة على الكلمة ذاتها! الذمة، فى لغتنا الجميلة، هي الكفالة والعهد، وجمعها الذِّمام، أي الحرمات التي يُلام مُنتهِكها. فعقد الذمة، إذن، تقع مسؤوليته على طرفه الأصيل، وهم المسلمون، وهو عقدٌ بذمة الله ورسوله، لا يحلّ الإخلال به، أو التلاعب بنصه أو بروحه، كما يحدث في العقود الوضعية.

ليس من الذّمة أن يَسكت المُسلمون على نِساءٍ عفيفاتٍ أن يُختطفن ويُسجنّ ويُعذّبن! هذا والله لا يحدث إلا في العُصور المُظلمة الأوروبية، لا في زمننا هذا الذي يحبّ بعض الناس أن يُسميه عصر "حقوق الإنسان"! ولا أدرى ما تقول جمعيات حقوق الإسلام في هذا الخطف والترويع الذي حدث تحت سمع الدولة الفاسقة وبصرها، ويستمر الآن تحت سَمع المجلس العسكريّ وبصره.

لا يحلّ السكوت على هذا الوضع، ليس فقط أمر كاميليا وأخواتها، فهو أمر ليس فيه مراجعة، أن يخلى سبيلهن بالقوة إن لم يكن بالخيار، ولكن أقصد وضع القبط بشكلٍ عامٍ، من محاولة لتكوين دولة تعشش بيننا وتنشر الكفر والتثليث باسم المواطنة وحرية التعبير، وكل هذا الهراء الذي ينشره ذرارى المسلمين من اللادينيين ، ومن "مفكرى الإسلام" كفهمى هزيدى وسليم العوا، أنصار المواطنة.

أيها المسلمون، هبوا طال نومكم، وإن لم يرض القبط عن إستعادتكم سيطرتكم على بلادكم، فليهاجروا إلى جنوب السودان، فهناك متسعٌ لصلبانهم، وشماعاتٍ لقبعاتهم!

كاميليا .. و"الوحدة الوطنية" أحادية الجانب! 06 مايو 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

ابدأ بأن أقرّر أننى، ككلّ مسلمٍ واعٍ، لست من أعداء "الوحدة الوطنية" فيما يَصِح من مفهومها تحت مِظلة الشريعة، ولست ممن يعمل على هَتك "النسيج الإجتماعيّ"، ولا قتل القبط أو إهدار حقوقهم، على الرغم من الدعاية العلمانية اللادينية في هذا الصدد. لكن أن تكون هذه العناوين مُبرّراً لتغليب الأقلية القبطية على الأغلبية المُسلمة السَاحقة، بل وإهدار حقوقها، فهذا ما لا يرضاه مسلمٌ عاقلٌ أو قبطيّ عادلٌ.

وحين كنا نكتب عن قضية كاميليا وأخواتها فيما قبل 25 يناير، كنا نشعر كأننا نصرُخ في وادٍ أو ننفخُ في رمادٍ. وحين قامت الثورة، جاءت معها أحلام الحرية والعدل، وسيادة القانون وحماية الفرد وحقوقه. ثم إذا بنا نفيق من هذا الحلم، على استمرار واقع الحدث الذي لم تشهد دول العالم كله مثيلاً له في عصرنا هذا، وهو أن تقوم جهة دينية بإختطاف أفرادٍ مواطنين في دولة حرةٍ ذات سِيادة، تحت سَمع الدولة وبَصرها، قبل وبعد الثورة، فلا يُعرف لهم مَكانٍ ولا عنوان، لا لشيئ إلا لأنهم قرروا تبديل دينهم وإعتناق دين الغالبية من أهل هذه الدولة "وَمَا نَقَمُواْ مِنْهُمْ إِلَّآ أَن يُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ"البروج 8.

أين القانون الذي ظننا أنه سيكون مظلة تحمى حرية المواطن وحقه في التعبير والإختيار؟ أين دعاة الليبرالية ودهاة اللادينية العلمانية، أين ما يبشرون به من حقوق الإنسان وحرية الأديان والمُساواة في الأوطان؟ أين وزير العدل، وقضاة مصر، وحقوقييها؟ أين رئيس الوزراء الذي يُنتهَك دينه كلّ يومٍ يَسكت فيه على هذا الوضع المُزرى؟

السؤال الآن: إن لم تكن كاميليا وأخواتها محتجزون من قبل الكنيسة، فلماذا لا يظهرن في ميدان التحرير، أو في أجهزة الإعلام؟ ولماذا تتحدث الكنيسة عن إحتمالات ظهور كاميليا في النيابة، إن لم تكن في حوزتها؟ ولماذا يَخشَون من ظهورها إن لم تكن أسْلمت بالفعل؟ وهل لا تزال على قيد الحياة؟

الأمر ليس أمر سياسة يا سادة. الأمر أمر دين يُنتهك، وأعراض تُستباح، فكاميليا، كمُسلمة، لا يحلّ لنصرانيّ أن يعايشها. والسكوتE على هذا الوضع عارٌ على كلّ رجلٍ يحمل صفة الإسلام في بلادنا. وليسأل الطنطاوى نفسه، وليسأل عصام شرف نفسه: إن خَطَفت الكنيسة ابنته، هل كان سيتعامل مع القضية سياسياً، أم يقيم الدنيا فلا يقعدها؟

ثم، لماذا لا يحرص القبط أنفسهم على "الوحدة الوطنية" الأحادية الجانب ، ولماذا لا نسمع أحدٌ من اللادينيين العلمانيين من الإعلاميين وأشباه المثقفين، يطالب القبط بإحترام "الوحدة الوطنية" الأحادية الجانب وإخراج كاميليا وأخواتها؟ فإن في هذا إحترامٌ للأغلبية المسلمة التي تتركهم يتنفسون هواءها ويشربون ماءها ويطعمون غذاءها؟ ثم ما هو قدر "الوحدة الوطنية" الأحادية الجانب، إلى جانب هتك العرض وخطفِ النساء المسلمات؟ لماذا لا يطلقون سراح المَخطوفات، ولتهدأ الأمور، ولتلتئم عُرى النسيج، وليتعايش الناس، مُسلمُهم ومَسيحيّهم كما كان الوضع قرون عديدة؟

أين شرفكم يا رجال مصر؟ أين عِرضكم يا أهل الصَعيد؟ هل ثرتم من أجل تنصيبِ محافظٍ، وتركتم عرض نساء المسلمات يُنتهك في بلادكم؟ أالسلفيون هم وحدهم أولياء كاميليا وأخواتها، بينما يتبرأ منها الإخوان في وقعة من أجبن ما صدرت عنه قراراتهم، وأكثرها بعداً عن الشريعة، أن يلزَموا الصَمت.

عار عليك يا عصام شرف أن تقف مكتوف الأيدى، تتحدث عن التنمية والتطوير، وتدع قضية العدل والتطهير. أنت المسؤول الأول عن عِرْضِ هذه المَرأة وأخواتها، وحمايتهم واجبٌ في عنقك ستقابل به الله يوما ما. فإن لم تقدر على حمايتهم، فعليك بلزوم بيتك، فإنه ما هكذا يكون الرجال.

ولسنا نلقي بلومٍ على مَجلس العسكر، فهؤلاء لا يتحاكمون لمَا يتحاكم اليه أمثالنا من المدنيين، الذين لا يزالوا يعتبرون قواعد الشرف ومبادئ الإخلاق وقيم العدالة جزء من منظومَة حياتهم، بل هم يرون أنفسهم أرفع قدراً من أن يشوّشوا على هذه

الرفعة بالتدخل لصيانة عِرضِ نساء عفيفات، ولديهم العذر جاهزاً "الوحدة الوطنية" الأحادية الجانب، فحسابهم على الله، وللظالم يومٌ لن يُفلته.

حديثنا مع عصام شرف، أولا، كرئيس سلطة تنفيذية تجد أمامها إنتهاكاً صَريحاً واضِحاً لسيادة الدولة، ثم حديثنا، ثانياً، مع سلطات القضاء التى لا يجب ان تروّعها فزّاعات "الوحدة الوطنية" الأحادية الجانب، بل يجب أن تخرج مُدافعة عن الحق والعَدل، في محكٍ حقيقيّ لإختبار مصداقية هذه السلطات.

ومع الأسف، فالظاهر أن هذه السُلطات لا تحمل رَغبة حقيقية في إقامة العدل والعودة إلى الشَرعية، شرعية الغالبية، شرعية القاعدة الشعبية، التي قامت بهذه الثورة، بل الظاهر أنّها تحمل مُسكناتٍ، نحسب أنها لا تغنى من جوعٍ في هذا المَقام، إذ لا يصِحُ تأجيل رفع الظلم للعمل على نشر العدل، وهو من باب درأ المفسدة مقدمٌ على جَلبِ المَصلحة. رفع الظلم عن مواطنةٌ مسلمة وأخواتها لا يصح أن يتأخر من أجل العَمل على قوانين النِقابات أو تعيين المُحافظين أو ما شئت من الأعمال، بل هو مطلبٌ حالّ يتقدم كلّ مطلب آخر.

الإسلام .. بين إستفزازالكنيسة وراديكالية اللادينيين 08 مايو 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

قلة من المصريين، هم من جلدتنا ويتحدثون بألسنتنا، ممن أسبغوا على أنفسهم صفة "الثقافة"، وكأن من عداهم جَهلة أميون، لايعلمون! يخرجون علينا بتوجّهات، تصْحبها آراءٍ وإملاءات، ثم دراسات وقرارات لا تعبر عن ثقافة الأمة ولا عاداتها ولا أعرافها، يفرضونها فرضاً على الحِوارات والتصوّرات في أجهزة الإعلام التي تدار بمن اختير لهذا الدور بعناية، لموالاة هذه التوجّهات بلا تحفظٍ.

والصراع الدائر الآن في مصر، سواء اعترفت به الدولة أو تجاهلته كالعادة، هو صراعٌ دائر بين غالب الشعب من المسلمين الحريصين على هويتهم من ناحية، وبين القبط ممثلين بكنيسة نظير جيد من ناحية، واللادنيين العلمانيين من المنتسبين للإسلام إسما، الخارجين عليه عقيدة، من ناحية أخرى.

(1)

أما القبَط، فقد تناولنا موضوعهم مرات عدة، وتتلخّص خلفية صِراعهم مع الغالبية من مسلمي مصر في التطلعات السياسية لنظير جيد، رئيس الكنيسة، واستعانته بأقباط المهجر في محاولة استقلاله بقطعة من مصر، تشبها بما حدث في جنوب السودان. والكنيسة، في هذا السياق، تتحدى قوة الغالبية المسلمة، وتصِر على أن تشكل دولة داخل الدولة حتى بعد الثورة، إذ إن زعماء الفساد دينهم واحد، ونظير جيد لم يعتبر بما حدث لمبارك، راعيه الأكبر، حتى يسقط سقطة لا قيام له بعدها. ولعل من بيده الحكم اليوم ينتبه إلى أن معالجة هذه الفتنة لن يكون إلا بمعالجة مَصدرها وتجفيف منبعها، وأن إلصاق هذه الإنتفاضات المسلمة للسلفيين أو البلطجية، هو لعبٌ بالنار، وأن لا يقامروا على غباء الشعب، فالشعب ليس بغبي ولا بساذج.

(2)

أما القوى الأخرى، المُصارعة على الساحة المصرية، فهي أقلية أخرى تتمثل في العلمانيين اللادينيين والبيراليين. هذه التوجهات اللادينية تتلخص في مذهبين، العلمانية والليبرالية. وهما في آخر الأمر، قريبا الشبه إن لم يتطابقا. وكلا الإتجاهين، رغم كل الضوضاء التي يثيرونها، لا يمثل إلا ما لايزيد عن 5% من المسلمين اللادينيين – إن صحّ التعبير- إضافة إلى 7% من القبط. وهؤلاء المسلمين اللادينيين، يمثلهم، إلى جانب فلول النظام السابق الداعم للعلمانية، عدد من الأسماء المتداولة، رسمياً وإعلامياً، كيحي الجمل ومحسن النعمانيّ وعمرو حمزاوى وبثينة كامل وعمرو هاشم ربيع وإبراهيم عيسى وعمرو واكد وخالد يوسف، وبعض شباب الثورة المغرّر بهم، كناصر عبد الحميد. وقد تجمع هؤلاء أخيراً في مؤتمر أطلقوا عليه "مؤتمر مصر الأول"، يناقشون كيفية فرضِ آرائهم على الغالبية الشعبية، إذ يعلم هؤلاء أن الأرضية الشعبية لا تدعم اللادينية، بل هو محض تعسف الأقلية التي تدعى الثقافة، وتستعلى على الشعب، وتعتبره جاهلاً لا يصلح لديموقراطية ولا لغيرها!

الأمر أنّ هؤلاء اللادينيين، يتعَمّدون خلطَ الأوراق وتلبيس المفاهيم وتعمية المُسمَيات. فالمدنية هي العلمانية اللادينية، والحرية هي الإنفلات من القيم، والمواطنة هي غَمط الغالبية المسلمة المغيبة لحساب الأقلية المدعومة الظاهرة، وهكذا. هم إذن يحاولون ما أمكن أن يبتعدوا عن تجريح الإسلام مباشرة، لأنهم يعلمون مغبة ذلك، بل يتدسّسون تدسّس الثعلب المَاكر، لتجريد الإسلام من محتواه "وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ" آل عمران 54.

ويجدر بالإشارة هنا إلى أنّ هذا التلاعب بالإلفاظ، وخلط المعاني، ليس وليد اليوم، بل هو عين ما فعلته اللادينية المَسيحية في القرون الوسطى، حين إزداد ضغط الكنيسة وسيطرتها ونشر خرافاتها بين المؤمنين المسيحيين، فعادت العلم وقتلت النساء بدعوى السحر، وسلبت المال والزرع، ومارست كلّ بشاعة، مما دعا الأوروبيين إلى أن يثوروا على سلطة الكنيسة الجائرة، ويهربوا إلى العلمانية اللادينية ليمكن لهم التقدم والخروج من ظلمات الكنيسة والدين المُحرّف، إلى نور العلم الطبيعيّ التطبيقيّ، بعيداً عن الدين بكافة أشكاله. ومن هنا نرى أن زعماء العلمانية اللادينية في العصور الوسطى قد ابتدعوا لفظ

"الدولة المدنية" حتى لا يعلنوا عداءهم للكنيسة صراحة، إن أعلنوا شعار الدولة اللادينية، وليرجع من شاء إلى *هيو تريفور روبر* في تقديمه الرائع لكتاب *إدوارد جيبون* الشهير "إضمحلال وسقوط الإمبراطورية الرومانية"، في طبعته الإنجليزية لعام 1993.

والأمر في الإسلام جدّ مختلفٍ، إذ الإسلام هو الذي أخرج العرب، ومن بعدِهم العالم كله، من الظلمات إلى النور، وهو الذي أنشأ أكبر وأعظم وأعدل دولة عَرفها البشر. فالأمر هنا إذن مَعكوس على هؤلاء اللادينيين، إذ يستخدمون هذا التكتيك لإعادة الناس من النور إلى الظلمات لا العكس.

ثم آخر، هو أن اللادينيين الأوائل في أوروبا، حين أرادوا الخروج على طغيان الكنيسة، لم يكن للكنيسة دور تشريعيّ حقيقيّ تتقدم به باسم الدين المسيحيّ، بل هي طقوس وشعائر عبادية قُصِد بها السَيطرة على مقدرات الأتباع وتسخيرهم كرعايا لهذا النظام الكنسيّ الجائر. فكان أمر الحدّ من سيطرة الكنيسة سهلٌ ميسور إذ لم يكن إلا السيطرة على الآباء الكنسيين وما ابتدعوه، وإعادتهم إلى حظيرة الدين المسيحيّ المحرّف إلى داخل حدود الكنيسة حيث محلها الطبيعيّ، والذي لا يحمل ايّ توجيهاتٍ بشأن الدنيا. أما الإسلام، فهو نظامٌ متكاملٌ للحياة، قدّم للبشرية مثالاً رائعاً في السياسة والإقتصاد والخلق والعلم، وله قوانينه وشرائعه التي تتوازى مع شعائره أهمية ولزوماً. فمحاولة الخلط بين مفهوم "الدولة المدنية" التي أشاعه أتباع النصرانية في القرون الوسطى، وإعادة إحيائه لبيعه في سوق الإسلام في عصرنا، لهو بيعٌ نافِقٌ وتجارةٌ خاسرةٌ.

يتبع غداً إن شاء الله

(3)

وما نقصِد اليه هنا، إيضاح النقاط التي تحاول الدَعوة اللادينية تداولها تحت أسماء موهِمة، لكنها في حقيقتها مرفوضة جملة وتفصيلاً من قبل الشعب، إن أفصح هؤلاء عنها باسمائها، وأتحدث عن الشعب لا الإخوان والسلفيون. لكم هؤلاء يعلمون أنهم سَيسقطون سُقوطاً مزرياً إن فُضِحَت هذه التوجّهات بأسمائها، ورُفِعَ عنها نقابُ النفاق.

ومفهوم الحرية، وهو ما تدور عليه رحى هؤلاء، وهو أولُ وأكبر مفهومٍٍ يروّج له العلمانيون اللادينيون، ومن ورائه تأتي أشكال هذه الحرية لتفصِح عن مُرادها. ولنر منها ما يوضّح صورتها ويكشف خبيئها.

فحرية التعبير مثلاً، تعنى في الإسلام حرية النقد للحاكم، وحرية تقديم البدائل في السِياسة والإقتصادِ والإجتماعِ، في إطار الشَريعة الإسْلامية بلا مُمَاحكة في ذلك. كما نعنى حُرية الكتابة والفِكر، في أمور الحياة وأمور الكون، وفي مجالات العِلم والمَعرفة والأدب، دون المِساس بثوابت الشَرع. وثوابت الشَرع هنا تعنى المِساس بمرجعية الشريعة، أوبالله ورسوله صلى الله عليه وسلم، وصحابته وآله، أو تكذيب ما ثبت في الدين، أو الإستهزاء بها، ولو تحت "عنوان الفن والإبداع" الذي استُحدث لتسريب الفكر الإلحادى.

أما عن حرية التعبير في عرف الراديكالية اللادينية فهى تعنى الخروج على كلّ عادة أو عرفٍ أو دين أو قيمة إجتماعية من باب الإبداع أي "الخروج عن المألوف". ولئن سألتهم عما يرون فى التعبير من خلال روايات تستهزؤ بدين الله، أو برسوله صلى الله علية وسلم، أو بدينه وشرعه، سواء بالكتابة أو التصوير أو الحديث، ليقولن ما نرى عي هذا من غضاضة، إذ المرء حرّ في التعبير عما يجيش في صدره. لكنك لا ترى أي إضافة على أشكال حرية التعبير، المعتبرة في الإسلام، لدى هؤلاء في مجالات الحياة الجادة التي تحمل قيماً ترقى بالمجتمع وتساعد على رقيه وتقدمه. ولا ندرى كيف أن التعدى على الله ورسوله صلى الله علية وسلم يكون دافعاً للتقدم والرقي. ثم قل مثل ذلك فيما يسمونه "الفن"، فهو رخصٌ وعهرٌ مُسَطّح، ليس فيه إلا كلّ شرٍ وإنحِراف.

الخلاف هذا في هذا الباب يكمن في رغبة هؤلاء المتطرفين اللادينية في إيذاء مَشاعر أصحاب الدين والخلق، دون إضافة أية قيمة حضارية من خلال هذا الإيذاء.

ثم في مجال العلاقات الإجتماعية، تجد أن الإسلام قد نظم هذه العلاقات بما يحفظ الكَرامة قبل الغريزة، والعِفّة قبل الشهوة، وموازنة حق المجتمع مع حق الفرد. قل ذلك في حقوق المرأة، التي كرمها الإسلام بحفظها من أن تكون سلعة جسدية، متاعاً للناظرين، وحفظ لها حقها في مالها ونسبها بعد الزواج، وحقها في أن تُخدَم لمن قدر على توفير ذلك، وجعلها قوّامة على أهم مكونات المجتمع، ألا وهم الأبناء، وسمح لها، بل حَثها على العِلم بشروطه، كما أتاح لها، إن عَسَر بها القدرُ في زواجٍ أو طلاقٍ أو ترمّلٍ، أن تكون زوجة ثانية للقادر المريد، حرصاً عليها وعلى المجتمع من الخنا والرذيلة. ولست بصدد تعداد ما جاء به الإسلام في مجال حرية المرأة، لكنه قطرٌ من بحر. وقل ذلك في حقوق الجار والشريك والزميل، ومنع الغيبة والنميمة وحقّ الوالدين، طوال الدهر لا في يوم الأم أو الأب وحده، وحق الزوج وحق الزوجة، وكافة أشكال التعاملات الإجتماعية بين الناس.

لكن تجد أن دعوة هؤلاء في مجال العلاقات الإجتماعية تدور حول نفسِ الرحى، فما اضافته لذلك هو في الدعوة إلى التحَلل من قيودِ الخُلق والدين بدعوى الحُرية، فتعطى المَرأة حق التعرى، متعدية على حق المجتمع، وناشرة للرزيلة، بل يصل الأمر ببعض مُلحدات المجتمع أن تدعو إلى السَماح بالشذوذ والدعارة بتصريح الدولة! وتعطى الناس حقّ تعاطى المُسْكر، والزنا قبل الزواج بدعوى التحقق من مناسبة العريس!! وحق إتخاذ الأخدان تعدياً على حقّ الأسرة والمرأة. ثم إغلاق ما أتاح الله للمرأة من أبواب الفرج كالتعدد، الذي يظلم أو ما يظلم شريحة كبيرة من نساء المجتمع لحساب طائفة منهن، والتلاعب بسن الحضانة لإفساد دور الاباء في تربية الأبناء، ومن ثم تحليل قاعدة المجتمع الأسريّ كما هو حال الغرب .

هكذا، تجد أن ما أضافه هؤلاء لا يتعدى الإفساد ونشر الرزيلة من جنسٍ وخمرٍ وشذوذٍ، مما لا ينتج إلا مجتمعاً من مرضى النفوس وفاسدى الخلق، إذ أين القيمة الحضارية فيما أضافوا أو حذفوا؟

أولئك العلمانيون الليبراليون اللادينيون إذن، ليس لهم عُمقٌ حَضاريّ ولا أصالة فكريةٌ أو أخلاقية بأي درجة من الدرجات، في أي جانبٍ من جوانب الحياة والفكر. بل هو الجِنس والعُهر ونَشر الرزيلة، تحت مُسمى التقدم والحرية، التي هي منهم ومنهن، براء.

إن هذه التجمّعاتِ المَحمومة، التي تنادى بالحرية الفردية المطلقة، التي لا يحدها حدّ، ويدعون صَراحة لإلغاء الرجوع إلى الشريعة كمصدرٍ رئيسيّ في الدستور، لا المَصدرَ الوحيد كما يجب لها، إنما هم أعداء الأسرة، والآباء، والأبناء، والمجتمع. أولئك هم ناشروا الرذيلة ومروجوا الفاحشة، ومحاربوا القيم والخلق، لا أكثر ولا أقل.

إن الوقوف في وجه أولئك الداعين إلى هَذه الرَزائل المُغَلفَة والفَسَاد المُعَلّبِ هو واجبُ كلّ مُسلم، بل كلّ مُحبٍّ لوطنه وأهله، أن يمنع عنهم الشرّ القادم في ثنايا هذه الدعوات المُخرّبة. وصدق الله "فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذۡهَبُ جُفَآءًۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمۡكُثُ فِى ٱلۡأَرۡضِۚ" الرعد 17.

وإنّا، إن شاء الله تعالى، لهم لبالمرصاد.

القضاء على فتنة القبط .. وتجفيف منابعها 10 مايو 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا أحد يرضى عما يجرى في مصر من أحداثٍ تتتابع سراعاً، وتخَلِف وراءها قتلى وجرحى من أنفسٍ حرّم الله قتلها إلا بالحق. ثم يعلم الله وحده ما يمكن أن ينجم عن تفاقمها وإتساع رقعتها من أهوال قد تؤدى إلى تدمير ذاك البلد العظيم.

وبنظرة مُنصِفة، نجد أنّ المُسلمين، الأغلبية في هذا البلد، والقبط، الأقلية فيها، قد تعايشا قروناً دون أية مشاكل حقيقية تهدّد كيان المجتمع أو تخرّب لُحمَته. والتعايش بين المسلمين وبين الأقليات غير المسلمة هي سمة من أروع سمات الحضارة المسلمة، التي نشرت نورها على أكبر رقعةٍ بشرية في التاريخ الإنسانيّ، بشهادة كلّ منصفٍ من باحثى التاريخ. بل، قد كانت السّمة التي ارتضتها سُنة رسول الله صلى الله عليه وسلَم في المدينة، حتى أثبتت الأقلية اليهودية أنها طابور خامس، يسعى لتدمير الدولة المُسلمة الوليدة، ولا يستحقُ حقّ الجوار.

وحين ننظر إلى الواقع الحقيقيّ على الأرض، نرى أنّ هناك سببٌ مباشرٌ لهذه الأحداث، يظهر في الصورة كأنه المسبب الوحيد لها، وسبب غير مباشرٍ هو الذي يُغذى هذه الأحداث ويروّج لها بين الناس.

فأما السبب الظاهر، فهو ما تكرر من حوادث خَطفِ السّيدات اللاتي ارتضين الإسلام ديناً، وما صاحب ذلك من رفض الكنيسة الإفصاح عن مكانهن، وهو، كما عبّرنا سابقاً، أمر لا يحدث إلا في ظلّ قانون الغاب، ولا يصح في ظل أي قانون بشري، شَرعيّ أو وَضعيّ.

وقد ساعد النظام السّابق السّاقط على استمرار مثل هذا الحَدث، وتكراره مرة ومرات، دون أن تتعبَ الكنيسة نفسها بمحاولة تبرئة ساحتها من أي من هذه الإتهامات، بل وبدت كأنها تسعى لتأكيدها بشكلٍ أو بآخر.

من هنا يأتي الواقع الذي يكشف عن السبب غيرالمباشر في مثل هذه الأحداث المؤسفة التي يظهر أنها أصبحت مصيدة للمسلمين، ومحاولة استدراجهم لمواجهة مع الجيش، حتى يمر المخطط المرسوم. وهذا الواقع الأسيف الذي تحولت اليه مصر بعد الثورة، هو واقعٌ يرسم ثلاثة تكتلات متوازية، لكلٍ منها رعايا، وإقتصادٍ مستقلٍ، وقرارٍ سياسيّ سياديّ في المنظومة الحالية، حسب ترتيب قوة هذه التكتلات. وهي القوى السياسية الحقيقية، لا الأحزاب الخرشوفية التي تمتلأ بها الساحة. أولها، وأقواها، المجلس العسكريّ، الذي يخضع له الجيش، ويبدو كأنه المتسلط بالقرار في هذه المنظومة، رغم ما يعترض هذه السيطرة من قوى تجْعلها شِبه صُورية، وغيرَ مُتكامِلة. وثانيها، قوة وتمَكناً، هي دولة الكنيسة، التي يرأسها نظير جيد، رأس الفتنة، وعبد الله بن أبي بن سَلول العَصْر، ويخضَع له ما يقرب من سَبعة ملايين قبطيّ في أنحاء مصر خضوعاً أعمى، ويسيطر على مصادر تمويلها الذاتي، وسيادة قراراتها القانونية، إلى حدّ تجاهل قرار النيابة بمثول كاميليا أمامها. ثم ثالثها، وأضعفها، هي الدولة التي يرأسها عصام شَرف، شَرَفياً على الأقل، ويمثل رعاياها الكمّ الأكبر من سكان الرقعة المصرية، ويمثل المُسلمون فيها أكثر من 95%، وقلةٌ من العلمانيين اللادينيين، وبعض شرفاء القبط. وهذه الدولة الأخيرة هي الغِطاء العَام لهذه التكتّلات الثلاث.

- وتكتلُ الجيش، هو الأقوى ظاهراً، هو الذي يجب، نظرياً، تحت واقع الحكم العسكريّ الحاليّ، أن يعمل على إذابة هذه التكتلات في دولةٍ واحدة ذات سيادة واحدة، بأن يضربُ على يد المعتدى، ويعلى القانون، ويعيد التكتل الكنسيّ إلى محله من الإعراب، نَكِرَة مُسَكّنَة! إلا أن التحليلَ الدقيقَ للموقف المصريّ يرى أنّ الأقوى في هذه التكتلات هو التكتل الكنسيّ، إذ إن الجيش له مشكلاته الداخلية، وهو قوة ظاهرة فقط، تظهر على التلفاز في مجلس موقر، لكنها تخشى التصدى بأي نوعٍ من أنواع القوة لأي طائفة من طوائف الشعب أو الكتلة الكنسية. ذلك لأن الولاء لهذه القيادة، داخل وحدات الجيش، له حدود تقف به عند ضَرب أي مدنيّ لأى سبب كان. ومن هنا فإن هذه القيادة تتحدث عن رَدعٍ وحزم، لكن لا يخرج هذا عن حدّ المحاكمات العسكرية أو التهديد على الفيسبوك. لذلك رأينا الجيش يصدر قراراً بالتصدى للتظاهرات أيا كان سببها، بينما خمسة عشر ألفا من القبط يجتمعون في ماسبيرو بالفعل، دون أن

يعارضهم مُعارضٍ. فهذه التهديدات إذن إما مقصودٌ بها التجمعات المسلمة وحدها، ممن ينتمون إلى التكتل الثالث الضعيف، أو إنها خاوية جوفاء لا يمكن له أن يحملها محمل التنفيذ.

وكنا نودُّ لو أن الجيش فيه من القوة والحَزم ما يَجعله يضْرِب على يد العَابثين بالأمن، المعتدين على الحرمات، الداعين إلى الفتنة من فلول الحزب الوطنيّ وشركائهم في الدولة الكنسية التي يعرف الجيش تماماً أن ولاءها لنظير جيد قبل الوطن، ثم لمبارك، لما يمثل من دعمٍ للقبط وكراهة للإسلام. لكنّ الجيش كما ذكرنا، يخشى الإنقسام الداخليّ بين صفوفه، ولهذا يحاول الإسراع في انهاء المرحلة الإنتقالية ليعود إلى ثكناته وسَكناته، التي لا يعكر صفوها عليه أحد.

- والتكتل الكنَسيّ، في هذه المَنظومة، هو الذي يَستأسِدُ في ظلِ السِيادة الكنَسِيّة المُستقلة، التي نمَت وترَعْرَعت إبّان النظام المُباركيّ، ولازالت ترعى فضله وتهتف باسمه كما حدث أمس في مظاهرة ماسبيرو القبطية، وهو الذي يدبّر لإعادة النظام الفاسِد، بتلك التمثيليات المَكشوفة، وإلصَاقها في التيار السلفيّ البرئ من هذا الأمر.
- أما عن كتلة الغالبية الشعبية فهي الأكبر حجماً والأقل نفوذا وقوة في مصر، قوة الشعب المسلم، صاحب الثورة الحقيقيّ، وآخر من له كلمة في إدارتها اليوم، والذي يتصَدّر واجِهة حُكمِه عصام شرف. هذا الشعب هو الذي يُهان دينه، وينتهَكُ عرض من يؤمن بعقيدته، وتسرق ثورته، ويقبع على رأس مؤسساته الدينية خائنان لله والوطن، هما الطيب وجمعة، ، اللذان لا يساويان معا، شسعٍ في حذاء نظير جيد، في إخلاصِه لدينه المُحَرّف، وخيانتهما للدين الحق، أرانا الله فيهما يوماً.

الحلّ الآن يتلخّص في إعادةِ الكنيسة إلى حَجمها الطبيعيّ داخل الدولة، وتجفيف منابع الفتنة بوأد أسبابها، مع حفظ حقوق القبط ،ممن يبدى ولاءه للوطن، وكلما تباطأ الجيش في إتخاذ هذا الإجراء، وواصل تغطية التصرفات الرعناء بما يدعم الكنيسة، لم يأمن أحدٌ ما قد تنفضّ عنه، وقد رأينا ما يولّد الضغط على الغالبية الشعبية، والرهان على القلية، ومن ثمّ مُواجهة كارثة وطنية مُرعبة تأكل الأخضر واليابس، ولا ينجو من فتنتها أحد "وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ" آل عمران 118.

القبطُ .. بين الجَاني والمَجنيّ عليه 16 مايو 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

الوضع القائم في مصر أصبح بغاية من الخطورة والحساسية. أصبح اللاعبون في مضمار الرقعة السياسية كالأشباح التي تظهر ثم تختفى، لا تعرف هويتها، ولا دورها، ولا من وراءها، فالعتمة في هذه الساحة شديدةٌ، والرؤية معدومة، ولا حول ولا قوة إلا بالله. وعلى رأس أولئك اللاعبين الكنيسة، وفلول النظام السابق. لكن الطرَف الضاغط اليوم، والأكثر ظُهوراً على السَاحة، والأمْكر خُطة والأبعدَ أثراً هو الطرفُ القبطيّ.

والأسباب وراء ذلك عديدة، منها انّ فلول النظام، مهما فعلوا، فهم إلى زوال مَحتوم بزوال مموّليهم، كما في حالة مُرتزقة السّفاح الليبيّ، أما القبط فدعمُهم لا ينضب، وداعموهم لا يملوا، سواءاً داخلياً من المتعصبين من أهل التثليث، أو من الخَارج المَعروف بقبَط المَهجر، أو من الحكومات الصليبية التى تضرب عصفورين بحجر واحد، الدين والسياسية. كذلك فإن الهدفَ القبطيّ هَدفٌ أيديولوجيّ دينيّ مُتعصّب، بينما فلول النظام ليس لها ولاءٌ إلا لليد المَمدودة بالمال، فمتى قُطعت أو نَضبَ مَعِينها، سقط الولاء لها.

إذن، الأولى بالحذر منه والتصدى له اليوم، هم هؤلاء الغاغة المتعصبون المعتصمون في ماسبيرو، ومن رأس الفتنة نظير روفائيل جيد، القابع داخل جدران قلعته التي يسميها كنيسة، ليس فقط من قبَلِ المسلمين، بل من المجلس العسكرىّ والحكومة، إن بقيت فيهم ثمالة من عقل أو بقية من منطقٍ رُشدٍ.

الأمر اليوم لم يعد أمر وحدة وطنية، أو مَطالب قبطية. الأمر اليوم لم يعد مفهوماً ولا مقبولاً، كما عبّر اللواء حسن الرويني على الهواء منذ أيام متسائلاً "ماذا يريد هؤلاء؟". نعم، هذا هو السؤال، ماذا يريد قبط مصر؟ أيريدون الإفراج عن الذين شاركوا في أحداث القتل والفتنة من القبط؟ أيريدون أن يُستثنوا من القوانين، وهم بالفعل مُستثنون منها بدليل هذا التجَمهُر المَحظور، الذي لو كان مسلماً لضُرب بالطائرات؟ أيريدون أن يكون نظير جيد رئيساً للدولة، ويتحول الجيش إلى ميليشياتٍ قبطيةن ويسرّح الجيش النظاميّ؟ أيريد القبط أن يشعلوها فتنة حاى يُستفزّ المسلمون، فيقوموا عليهم قومة واحدة، فيستنجد هؤلاء بحلفائهم الصليبيين، ويعيثوا في الأرض الفساد، ويهيئوا لتدخلٍ يهودي صليبيّ؟ ماذا يريد قبط مصر؟

الشارعُ خالٍ من المسلمين، لا أحد يتظاهر، رغم أنهم سمعوا سبّ دينهم وصحابة رسولهم بآذانهم. المسلمون عندهم من الوعي ما يجعلهم يفوتون هذه الفرصة على كنيسة القبط، إذ يعلم المسلمون أن الديموقراطية التي طالبوا بها، هم وحثالة اللادينيين العلمانيين، لن تأتي إلا بالإسلام. فهؤلاء يستبقون الأحداث التي باتت واضحة بعد الإستفتاء، ويرغبون في إنتزاع حقوقٍ ليست بحقوق، وترسية قوانين ليست على وفاق الشرع الذي تتحاكم اليه الغالبية.

القبط يرسِمون لأنفسهم صُورة الحَمَل الوَديع الذي يصرخ إستنجاداً من قاتله، وأنهم الأقلية المُستضْعَفة المَغلوبة على أمرها من الفئة المُسْلمَة الغالبة! بينما في الواقع، وعلى الأرض، هم الذئب الشرس الذي لا تأخذه بفريسته رحمة. وهم في حقيقة الأمر من يتمتعون بحقوق الأغلبية بلا منازعة، سواءاً في التغاضى عن تظاهراتهم، أو إطلاق سراح سجنائهم، أو الترحم على موتاهم، أو الرضى بخطفهم النساء، أو الإستجابة لكل طلباتهم، أو سَيطرتهم التامّة على الإعلام الصحفيّ والمرئيّ، أو سبّهم العلنيّ لدين الغالبية ... والقائمة تطول.

الأمر إذن أمر إعتداء أقلية القبط على الأغلبية المُسلمة، وهو عكس للحال وإنقلاب في الميزان، لا يقبله دينٌ و لا يستقر به عرفٌ، ولا تدار على أسُسِه سياسة، ولا يقوم على مفهومه مجتمع! هى دعوة لتخريب المجتمع المصريّ بعامة، والقضاء، لا على هوية المصريين فحسب، بل على بقائهم كدولة ذات سيادة وكيان. ذلك أن النظم الإجتماعية، هي من السنن الكونية التي لا تتبدّل ولا تتحوّل "وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا" الأحزاب 62. والقمعُ لا يكون فقط من الطبقة الحَاكمة، بل يكون كذلك من الأقلية إن غَلبت على الأغلبية، كما لو غلبت الأقلية الغنية على الأكثرية الفقيرة المُعدمة، وانقلب التوازنَ الإجتماعيّ. حينئذٍ، تتوتر

العلاقات، وتتفاقم الأزمات، ثم تحدُث الثورات، وتقوم الإنقلابات. ثم يتسائل الناسَ، متعجّبين، عمّا يَحدُث ولِمَا يَحدُث! وما هو بعجيب، إنما العَجَب ممن ترك هذا الفوضى "تلقح كِشَافاً ثم تتنج فتتئمِ"، كما قال زُهير.

يجب على الجيش، القائم على الأمر، ومالِك ذِمامَ الحُكم اليوم في مصر، أن يكون أبعد نظراً من تناول هذا الأمر، أمرَ القبط، بعفوية وإرتجالٍ، وحلول وسطٍ، وحُبوب مخدرةٍ و مَراهمَ مُسَكنة. هذه الأمور تتفاقم وتنذر ببشائر سوء، لو تركت بلا حلّ جذرىّ، يردعُ الأقلية الطاغية، ويعدّل الموازين المائلة. ولو ترك هذا الخلل حتى لا يجد الشعب مناصاً من أخذ الأمر بيده، والتعامل معها بقوته، فحينئذ تأزِفُ آزفة البلاد، ويعمّ الخَرابَ والقتلَ والهَرَج، ولا يبقى ما يقال للجيش إلا "ولاتَ حين مَنَاص".

وحين يتخذ الجيش الموقف السَديد، ويرى بعين الحكمة البعيدة، لا المصلحة القريبة، فستصطف ساعتها الجموع المُسلمة وراءه، ليأتيها بالأمان، بأي شكلٍ كان، ويُحَجّم المؤامرة القبطِية، ويضع الأمور في نصابها، ويريح البلاد والعباد، المسلم والقبطيّ. ذلك إن أراد الجيش أن يسير على المنهجِ السديدِ لعلاجِ هذا الإنفلات القبْطيّ، دون مُحاباة ولا ضَعف.

خدعةُ النصارى.. والولاءُ للعسكر 10 أكتوبر 2011

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

بعدما دوّنتُ مقال اليوم، والغد، قرأت خبر خروج الأقباط في تظاهراتٍ لإسقاط المُشير. قلت لنفسى: والله إن في هذا لتمويةٌ وتزييفٌ خطيرٌ، قد يجُرّ القادة والمشايخ الإسلاميين إلى مواقفٍ أكثر راديكالية في تثبيت حكم العسكر والولاء لهم. أليست النصارى ضِده، ويهتفون بسقوط رأسه؟ الخير إذن في عكس ما تريده النصارى. هكذا، بمثل هذا المنطق الصبياني البسيط. وهو ما ستقبله جموع شبابهم بلا تمحيص ولا مراجعة. فما كان إلا أن شرعتُ في محاولة استدراك هذا الخَلل، وما أكثر مواضعه التي يجب أن تستدرك، لكنه جهد المقلّ على أية حال.

أولا، وكَمبدأٍ عامٍ، قد يتفق فريقان متناقضان في الأيديولوجية والمَرجعية والعَقيدة والتوجّه، في تفصيلٍ من التفاصيل، بل وفي هدفٍ من الأهداف في بعض الأحيان. وهذا لا يعنى، بالنسبة لأيّهما أي شئ، أكثر من ظاهرِه. وفي بعض هذه الحالات، يزن الفريقان مدى أهميةَ وقوة الإتفاق وحدوده، ومدى جدوى العمل على السير في طريقه معا، لإدراكه، مع مراعاة الضوابط الشرعية إن كان الأمر يتعلق بشأن الإسلام والمسلمين. ومن هنا تنبُع بعض تلك التحالفات "السياسية"، التي تنجح حيناً وتفشل أحياناً أخرى، وما ذلك إلا لعدم الدّراسة الواعية لتلك النقاط، منها نرى في تلك التحالفات الهّشّة التي يدخلها الإخوان مع العلمانيين، ثم يخرج منها العلمانيون بأسرعِ ما دخلوا.

المسلمون والنصارى يُريدون أن يهتِفوا بسقوطِ المَجلس العسكريّ، ولكن لكلٍ وجهةٌ هو موليها في هذا الأمر. النصارى لا يريدون حقيقة أن يسقط المجلسُ العسكريّ. وهم يعرفون أنه مَدعوم من أمريكا، وليّتهم وحاميتهم بزعمهم. كما يعلمون أنّ هذا المجلس يعمل جاهداً ليكرس العلمانية التشريعية في مصر، ويفرض سيطرته الدائمة على البلاد والعباد، وإن جاء رئيسٌ مَدنيٌّ ذو مسؤلياتٍ مَحدودة ومُحدّدة. وإنما هذه الهتافات، وهذا الصراخ والعويل، إنما هو بغرضِ الضغط على الغالبية المسلمة لقبول اية تعديلات مجحفة بالمسلمين، معينة للنصارى، بتأمين مبررٍ للمَجلس العَسكريّ لإصدار مثل هذه التشريعات، لا الضغط عليه.

أما المسلمون، وهم بقية أبناء الشعب، بنسبة 95%، فهم يحتاجون أن يهتفوا ضِدّ مجلس العَسكر، وأن يعملوا على إزاحَته من الحُكم على الفور، لتأمين حُكمٍ شَرعيٍ عادلٍ متزنٍ، يأخذ بيد هذه الأمة، ينتشلُها من الحَضيضِ الذي اداركوا فيه على يدِ الحُكم العلمانيّ الديكتاتوريّ الفرديّ الفاسد، خلال العُقود الستة الخالية.

ومن الواضح أن الغرضين لا يلتقيا ولا يتماسّا، على أي مِحورٍ من المحاور، أو في أيّ نقطةٍ من النقاط. ومن الواضح أنه، وإن مان من الحكمة ألا يتدخل المسلمون في هذا الاشتباك حتى تنجلي الصورة، إلا أنه يجب علينا:

1. أنْ نعرف أنّ المجلس العسكريّ لا أمان له ولا حبيب ولا وليّ إلا الأمريكان والصهاينة، وأنه لابد أن يعمل المسلمون على أسقاط المجلس، لا الجيش، وتحويل السلطة إلى أيدٍ مدنيةٍ أمينة على دين الأمة وأبنائها، بالقوة والتضحية إن لزم الأمر، كما هو ظاهر.

2. أن للنصارى يومٌ أتٍ قريب، يلقّنون فيه درساً لا ينسَوْنه أبدا في مُستقبل حياتهم القادمة في مصر. ولا تغرنّكم فزّاعة الأمريكان، فهم والله أضعف ما يكونوا في أيامنا هذه، إقتصادياً وعسكرياً، بعد إنهاك عشرة سنين من الحرب الخاسرة في أفغانسان والعراق، وبعد أن قضَت الصهيونية الرّبوية على مَصادرهم المَالية القومية، وأغرقتهم في ديونٍ يصعب على العَقل تصورها، وهو ما نأملُ أن يدفع بأحد رؤسائها في يوم قادم لا محالة، أن يقف منهم موقف هتلر، بعد أن أغرقوا المانيا بالديون عقب الحرب العالمية الأولى. ولعل بشائر ذلك لائحة في تلك التظاهرات التي تجرى هذه الأيام في واشنطن ونيويورك، تهاجم الإقتصاد وتطالب بالعدالة الإجتماعية! أمرٌ تشهده أمريكا لأول مرة في تاريخها الحديث.

القصد، أن ينتبه المسلمون لردود أفعالهم على مثل هذه التحركات، فهي أفعالٌ محسوبةٌ مدروسة مُخطّطة، ولينتبِهوا لردود أفعال المَجلس العسكريّ، الذي يطبق قانون الطوارئ على المسلمين دون النصارى، عملاً بأوامر أسياده في البيت الأبيض. وإلا فكيف يترك هذا الكلب الذي يدعونه شنودة، وبقية كلابه المُحرّضين على هذه الأحداث، طلقاءً أحراراً، بينما يُحبس أبو يحي وخالد حربي؟ ألا لعنة الله عليهم من تسعة عشر!

" لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ.."المنافقون 8 19 أكتوبر 2011

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

لا أدرى عن هذا البرود الذي تتلقى به "التيارات الإسلامية" تلك الأنباء التي ترخّ على رؤوس المسلمين، تقريبا كلّ يوم، عن قانون أو آخرٍ يستهدف دين المسلمين وشرعهم، لكنى لا أقرّه ولا أرضاه، ولا أراه من الإسلام في شئ.

فئتان في مصر اليوم، قد تحدث عنهما القرآن، في مَعرض بيان معنى توحيد الله، ومعنى الكفر بالله. أحدهما هي التي تتولى، أو تدعو من يتولى، الحكم بالإعراض عن شرع الله، واستبدال شرائعه بقوانين وضعية أو "مدنية" كما يحبون أن ينافقوا في تسميتها، قال تعالى " أَفَحُكْمَ ٱلْجَـٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُون" المائدة 50. والفرقة الأخرى، تدعو إلى تبديل تلك القوانين، بعد الإعراض عنها، بسنّ قوانين يزعمون أنها لا تتعارض مع الإسلام. وبين هاتين الفئتين الضالتين، يتم التلاعب بالدين وتبديله، بعد تنحيته عن مسرح الحياة ابتداءاً.

قانون توحيد دور العبادة، وقانون مَنع التمييز، وقانون تبديل الدين، كلها برزت إلى السطح بغاية القوة بُعَيْد انتفاضة 25 يناير. ثم دُبّرت أحداث ماسبيرو بليلٍ، ليتصوّر البعض من هَطلى المسلمين أنّ هؤلاء يضغطون على مجلس الخيانة العسكريّ لتمرير هذه القوانين، التي هي من تدبير الكنيسة وتطبيق المجلس ومُباركة السفارة الأمريكية.

ثم ماذا نسمع من "الإسلاميين"؟ حديث لياسر برهامي، يُدين قانون التمييز، ويُعلن على الملأ أنه مخالف للشريعة! لا أكثر ولا أقل. كيف أدى حشد عدة آلافٍ من عباد الصليب القبط إلى سرعة تلبية رغبات الكنيسة، ولم يؤثر حشد عدة ملايين من المسلمين، على رغم أنف عدد من شيوخ "السلفية المُروّضة"، في أي نتيجةٍ تفيد الإسلام والمسلمين، ولو بكلمات تبشر بتطبيق الشريعة، التي هي دين الملايين الثمانين في مصر؟

من هم الأعزّ في مصر إذن، ومن هم الأذلّ؟ عرفنا وآمنا أن "الإسلاميين المُروَّضين" لن يَهبّوا هبّة رجل واحدٍ في وجه من يعبث بدينهم ويبدّله وينحيه، لكن، ألا تأخذهم الغيرة على دينهم، أنهم الأكثرية التي يجب أن يُسمع لها، بينما الأقلية تعبث، في العَلن لا في الخفاء، وتظهرُ نتائج تلاعبها قوانيناً ومراسيما؟ لقد استهزأ مشركوا قريش بالمسلمين، وبرسولهم صلى الله عليه وسلم، وبدينهم، في مَكة، حين كان المسلمون أقلية ضعيفة، أمرَها الله سبحانه بالصبرِ على الأذى. أمّا في المَدينة، حين كان المسلمون أغلبيةً، تَحدَّد من هو الذي يتنحّى عن الطريق ويأخذ جانباً، ومن هو صاحبُ الحق الأصيل في دار المُسلمين في المدينة، وبيّن الله سبحانه من هم الأعزّ ومن هم الأذلّ. لكننا الآن لا نكتفى بإصدار قوانين تجعل الأعزّ هم الأذلّ، والأذلّ هم الأعزّ، بل ونسكت عن محاولة تبديلها، بحجةٍ .. والله لا أدرى بأي حجة!

إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يُخرِج الأذلّ وقتها، وهو عبد الله بن أبيّ بن سلول، وذلك لفائدة ارتآها لمصلحة دين الله، أن لا ترغم أنوف رجالٍ ليس من المصلحة استعداؤهم، لأنه صلى الله عليه وسلم، عَلم أنهم سيكونون هم قاتليه بعد. فالأمرُ ليس أمر إجلاء وإخراج، بل أمرُ مبدإ، هو "من الأعَز ومن الأذَلّ" في دار المسلمين هذه؟

كلا، لسنا سواءا، ومن قال بتساوى المسلم والنصرانيّ فقد كفر بالله العظيم، وقد قال تعالى "قُل لَّا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ"المائدة100، وقال "قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ" الزمر9، وقال " وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿19﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَـٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿20﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴿21﴾ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ"فاطر. وهم عميٌّ خبثاءٌ، في ظلمات الشرك، لا يعلمون. لا والله لا يستوى المسلم والكافر الصليبيّ أبدا في دين الله، وإن تساوا في الحقوق والواجبات، حسب ما تبينه الشريعة الغراء. لكن هؤلاء القادة والمشايخ، لا ينظرون إلى الصورة متكاملة، وما يراد بدين الله، إنما هي يكتفون بشجب قانون قانون، وكأن ليس هناك عقد يجمعها وهدف يوحد اتجاهها، وكأن مُصدريها في غيبوبة عن أثر هدم الشريعة خطوة خطوة، فهم، كما يقول الدعيّ محمد حسان، لا يجب تخوينهم، بل هم بُرَءَآؤُاْ مما يَصدر عنهم!!؟

إن هذه التصرفات ذاتِها، التي تغض الطرف عن الممارسات الكفرية العابثة، والتي احترفت بعض فئات الإسلاميين غض الطرف عنها، صمتاً عن الحقّ، وموالاة للباطل، ودَرُب عليها بعض المشايخ، خاصة منذ بدأ رجالهم يعجبون بلعبة السياسة، تصور لهم أحلامهم أنهم من رجالها ومشاهيرها، هذه التصرفات هي ذاتها تمييع لدين الله ومبادئه ومنهاجه في عقول الشباب وطلبة العلم والعامة. ووالله إن قوة الدفاع عن أمرٍ دالةٌ في حبه، كما أن قوة الهجوم عليه دالةٌ في بغضه، دلالات لا تتخلف.

فلا يغرنك من فعل ذلك، ثم ادعى غيره، كالعلمانيين الذين يهاجمون الإسلام بشراسةٍ نَادرة، ثم يدعون حبه والإنتماء اليه، كذباً ونفاقاً.

"إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ.." 08 يونيو 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

حين نتحدث عن أهل الكتاب، ممن يعيش بين المسلمين، على أرض المسلمين، فإننا نتحدث عن أقلية، أو (minority) كما يعرّفها النصارى في الغرب. وطبيعة الأقلية أن لا تَغلُبَ بطبائعها وشرائعها وشعائرها على الأغلبية، إذ هذا لا يتمشى مع قوانين التوازن الإجتماعيّ وقواعد العدالة، ولا يؤدى إلا إلى الضرر على الجميع، من حيث قُصِدَ به الإنتصارُ لفئةٍ قليلةٍ على حساب فئةٍ كثيرةٍ، بغير إذن من الله.

وحين أتحدث عن هذا الأمر، أتحدث من واقع تعيشُه الجاليات من الأقليات في الغرب، سَواءً كانت أقليات عرقية أو دينية. فالمساواة والعدالة تجدها في الظاهر، وفي الأمور التي تطالها يدُ القانون، إن لم يمكن التحايل عليه. لكن حقيقة الأمر غير ذلك، كما يعرِفُ مَن عاش في هذه البلاد فترة كافية، وتعامل فيها مع الجهات الحكومية والمؤسسات الأهلية. من هنا يأتي دور مؤسسات الرقابة، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وحقوق الأقليات، وما تشاء من مؤسسات تهدف إلى رأب الصَدع الطَبعيّ في القوانين الوضعية.

ودين الإسلام، خلافاً للقانون الوضعي، لا يدع مجالاً لأحدٍ أن يُفلت من العقاب، فالرّقيب عليه لا ينام، ولا تغيبُ عنه عنةٌ ولا هنةٌ. ومن هنا فإن الرقابة على حق الأقليات أشد والحرص على حفظ حقوقهم أبلغ مما هو في أي قانون آخر، قال صاحب الشرع جلّ وعلا "لَّا يَنۡهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُقَٰتِلُوكُمۡ فِى ٱلدِّينِ وَلَمۡ يُخۡرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمۡ أَن تَبَرُّوهُمۡ وَتُقۡسِطُوٓاْ إِلَيۡهِمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ" الممتحنة 8. فالبرّ والقسط مطلوب من المُسلم حيال أهل الذمّة – أو الأقليّات كما يحبّ اللادينيون أن يُسْمونَها، وكأن ليس لهؤلاء ذمة!!

والأسباب التى تدفعُ الطَائفة الحَاكمة المتحكّمة، من الذين غَلبوا على أمرِهم، أن ينتصِروا لمثل هذا التوجَه المَقلوب يرجع إلى عدة أسباب، منها علو الصوت و"الهيصة" التي يقوم بها اللادينيون ليُهيؤا لأولى الأمر أنهم من ذوى القوة والإجتماع، وليسوا بذلك، ومنها أنّ الغالبية المُسلمة عادة تنتصر بحُكامها، وهؤلاء الذين هم من غلبوا على أمر المُسلمين اليوم، لا يوالون ولا ينصرون أبناء جِلدتهم، بل يعادونهم في الدين، وينتصرون لأعدائهم. كذلك فإن أهل النصرانية في العَالم قد انتصروا لبنى مَلتهم، وعاونوهم على مُواطنيهم من أهل الإسلام. لذلك نرى هذا التوجَه المَقلوب يعمل عَمله في المُجتمع المصريّ، وعلا صوت اللادينيين والقبط، على صوت أهل افسلام من الغالبية، وبدا أهل الإسلام من الضَعف والهَوان ما يراه ويعلمُه الكلّ.

لكن، إن عدنا إلى أن النصّ القرآنيّ، رأينا أنه قد اشتمل على صِفَة يجب أن تتحقق في أهل الذمّة الذين لم ينه الله سبحانه عن برهم والقسط اليهم، وهى أن يكونوا ممن لم يقاتلوكم في الدين، ولم يُخرِجوكم من أرضكم. كذلك، فقد أمر الله سبحانه في آية أخرى بأن يكون حديثنا إلى أهل الذمة، وأهل الكتاب عامة بالمعروف "وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ"، نعم، *إلا الذين ظلموا منهم*.

حين يتنادى القبط بأن يترك المُسلمون من الغَالبية دينهم وشريعتهم، ويرفعوا مرجعيتها من عقدهم الإجتماعيّ ودستورهم الأساسيّ، ليكون في ذلك ضَمان القِسط والعَدل لهم، فهم من الذين يقاتلوننا في الدين ومن الذين ظلموا.

حين يتنادى القبط بالتعاون مع الغربِ الصليبيّ لضرب المسلمين وإتخاذ كلّ ما يمكن من الأسباب لضمان حقوقهم التي يدعون أنها مغصوبة، ولو بغزو البلاد، فهم من الذين يقاتلوننا في الدين ومن الذين ظلموا.

حين يخرج القبط متظاهرين في الشوارع، يعتدون على المسلمين الأبرياء، فهم من الذين يقاتلوننا في الدين ومن الذين ظلموا.

حين تختطف الكنيسة سيداتٍ مؤمنات، آثرن دين الحقّ، وتخفيهن وتعذبهن، فهم من الذين يقاتلوننا في الدين ومن الذين ظلموا.

حين يخرج كلب من كلابهم العاوية ويزعم، علناً، أن القرآن موضوع، وآياته كتب بعض منها بعد وفاة سيده وسيد العالمين صلى الله عليه وسلم، فهم من الذين يقاتلوننا في الدين ومن الذين ظلموا.

حين يسب المتظاهرين صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم في وقفتهم أمام ماسبيرو، فهم من الذين يقاتلوننا في الدين ومن الذين ظلموا.

ووالله لا أدرى على أيّ اساس يرضَخ المهزومون من المسلمين لهذا الهوان، بل ويتزلفون لهؤلاء المُثلثَة من عبّاد الصُور والتماثيل، بترديد آيات الله التى ذكرنا، على أسَاس أنها تدعو إلى برّهم والقسط اليهم، بل ويزايدون عليها بزعم أنها تدعو إلى حبهم وعقد أواصر الأخوة معهم، وبغض البصر عمّا بينا ما فيها من شروطٍ تجعل فعل هؤلاء القبط خروجٌ على عقد الذمة، ومحاربة لله ورسوله، وعداءٌ صارخٌ للمسلمين من أبناء الوطن، وخيانة عظمى للوطنِ نفسه.

يتساءل المرء، اين عزة الإسلام في بلاده؟ ايرهب المسلمون القبط، ويحسبون لهم ألف حساب، ويتعدى القبط على المسلمين كل يومٍ وكل ساعة؟ ترى ماذا يكون تصرف القبط لو أن قبطية إختطفت ومنعت من أهلها ومن دينها؟ والله فقامت الدنيا ولم تقعد.

يجب على المسلمين أن ينهضوا بالخروج إلى الشارع، بهويتهم الإسلامية، لا شباب ثورة ولا يحزنون، يجتمع فيها كلّ صاحب دين، من الإخوان أو السلفيين، والجماعة الإسلامية، وكل ّ من لا ينتسب إلى جماعة ممن يحب الله ورسوله، وهم الغالبية الساحقة، يدعون إلى دين الله دون عنفٍ أو عدوانٍ، ليعرف القابعون على كَراسيّ صُنع القرار السياسيّ من هم أصحاب القرار الإجتماعيّ على الأرض، من له الكلمة الأخيرة في أمر مصر.

وهذا الخروج لا يصلح أن يكون "وقفة"، ولا "تظاهرة"، بل يجب أن يكون حشداً هائلاً يُرهب من يتخَلف عنه، ويُعلم الدنيا بمكان المسلمين في مصر، وفي قرارات مصر، ومصير مصر، وليكن عنوانه **"يوم الله"**ودعْ عنك مواقف المَهزومين من "الإسلاميين"، ممن أتت ظلمة السجون على عزائمهم فخارت، وضلّت، من ثم، قراراتهم وبارت، فتراهم يتعللون بالسياسة، ويعتقدون أنهم سيتمكنون من التدسّس بالإسلام عن طريق مهادنة قوى الظلام، والإنحناء أمام زفراتِ أنفاسها اللاهثة.

هذا ليس طريق النبوة، ولا طريق الرُجولة والشهامة، ولا طريق العِزة والكرامة، ويظهر أن هؤلاء قد نسوْا عزّة الدين الذي يحملونه ويتحدثون باسمه، ويَدّعون الإخوة فيه، من طولِ الهوان والإنهزام.

دون هذا الحَشد، الذي نرهب به عدو الله وعدونا، والذي يكشف للذين ظلموا منهم أننا نُغضى عنهم، حين نُغضى، صَفْحاً لا ضَعفاً، ونتركهم يَسيرون على وجه الأرض عزة وتقىً لا ذلة وخناً، فسيظل المُسلمون يَحسبون كلّ صَيحة عليهم، يرهبون الأضعف، ويخشون الأذل.

والله غالبٌ على أمره.

شخصيـــات

البرادعي .. وحساباته 22 فبراير 2011

حين يتحدث المتحاورون عن البرادعي، وعن توجهاته وسياساته، وعما يريد من مصر ولمصر، يجب أن يضعوا في إعتبارهم حقائق لا تقبل التأويل أو التبديل. تلك الحقائق، وما تدل عليه، فيها ما هو للرجل وفيها ما هو عليه. ومن ثمّ يجب أن تؤخذ كلها في الحسبان. كذلك يجب أن تكون حسابات المؤيدين والمعارضين للرجل على وعيٍ بمفهوم توازن المصالح والمفاسد والمبدأ الشرعيّ الأصوليّ في " تحمّل أدنى المفسدتين لتجنب أعلاهما".

الرجل قد عاش جلّ سنيّ حياته العملية في أحضان الحضارة الغربيّة، بل وفي أعلى مراتبها، يلتقي القادة والسياسيين، ويراعي المصالح العالمية وعلى رأسها المصالح الغربية، محاولا عدم الإنحياز لفريق، دون الخروج عن الأجندة الموضوعة لإحتكار الأسلحة النووية، في آن واحد. فهو ولا شك متشبع بالفكر العالميّ، والعلمانيّ، الذي، على حدّ تعبيره، لا يرى حلاً لمشاكل مصر المزمنة إلا بالدولة الديموقراطية الإشتراكية، التي تعتمد الحرية السياسية والمساواة الإجتماعية دستورا ومنهجاً. وهو لا يرى الدين، كما يراه "المسلمون الإسلاميون"، منهجاً للحياة، بل يراه حرية شخصية يجب أن يتمتع بها الفرد دون أن يكون له إنعكاساته على مؤسسات الدولة وقوانينها. وللحق، فإنه في هذا لا يبعد عما دعا اليه "الإصلاحيون" في مطلع القرن الماضى، وعلى رأسهم سعد زغلول الملقب بزعيم الأمة، حين عبّر عن مذهبه في كلمته المأثورة "الدين لله والوطن للجميع". فأمر البرادعيّ ومنهجه ليس غريباً على الساحة السياسية المصرية، حين كانت للسياسة ساحة يتبارى فيها السياسيون، كما يعتقد البعض. والبرادعيّ، في هذا الصدد، مخلص لمنهجه، محبّ لوطنه، حسب ما يراه حسناً، وهو، كما كان زغلول من قبل، ليس بفاسد ولا مبتغٍ للمال وللمجد والشهرة. فالبرادعيّ يرى ما رآه طه حسين من قبل حيث ذكر في كتابه المسموم "مستقبل الثقافة في مصر" أنه إن أردنا أن نتقبل الثقافة الغربية فعلينا أن نأخذها كلها، حلوها ومرها، أي علينا أن نتبنى مناهجها ما يوافق الإسلام منها وما يخالفه.

ولكن الأمر أن البرادعيّ لا يقدّر أنّه في إحصاءٍ أجرته حديثا وكالة عالمية، قد إختار 77% من المصريين ضرورة تطبيق أحكام الشريعة. فالشعب المصريّ، أو أكثريته، لا تزال على دين الإسلام، ترى شرع الله قانوناً للأرض، ولا تفصل بين الدين والدنيا، كما يفعل العلمانيون والإصلاحيون والليبراليون، سَمّهم كما شئت. وحلم البرادعيّ أن يرى المواطن المصري كالسويديّ له جوانبه الصحيحة والفاسدة، على حسب موضوع التشابه والإفتراق. فحساباته التي تقوم عليها مبادئه، تتجاوب مع الأقلية التي إنحرفت عن النهج الإسلاميّ الذي تتقبله الغالبية، مما يجعله زعيماً للأقلية لا للأغلبية وقد غاب عنه وعن أمثاله من طالبي الإصلاح، أن الصلاح الحقيقيّ لا ولن يتحقق من غير الوازع الإسلاميّ يهديه، والشرع الإسلاميّ يحميه، وأنّ المناهج الأرضية الديموقراطية الإشتراكية تجد دائما من يخترق حصونها وينخر في مؤسساتها، والمسألة مسألة وقت لا غير.

لكن، وبحسابات أخرى، وبإعتماد المبدأ الشرعيّ " تحمّل أدنى المفسدتين لتجنب أعلاهما"، فإن البرادعيّ ولا شك أفضل مرات من الوضع الذي استقرت عليه الحال في مصرنا في العقود الأخيرة، ومن الوضع المراد بها في سيناريو التوريث. فالتوريث هو المفسدة الكبرى التي يجب أن تتجنبها مصر، والبرادعيّ ليس نصيراً للفساد ولا للفاسدين، ودعوته للحرية والديموقراطية تفتح باباً ولا شك تنفذ منه الأغلبية، حيث لا أبواب أخرى مُفتّحة لهم في الوضع الحاليّ. الديموقراطية، وإن لم يكن لها صلة بالإسلام، إلا إنها أوسعُ بابٍ لحكم الأغلبية، وهو حكم الإسلام في حالتنا هذه. والدخول في ظل عباءة الديموقراطية ليس بدعاً فقد إحتمى رسول الله صلى الله عليه وسلم بقومه في شِعب أبي طالب، وهم على غير الإسلام. والرجوع إلى الإسلام في ظلّ الديموقراطية المدنية أقرب للتحقيق منه في ظلّ الديكتاتورية الملكية العسكرية البوليسية.. التي لا يعلم صفتها إلا الله، والتي نعيشها في زمننا هذا.

الأخطر في حديث البرادعيّ هو ما ذكره عن حذف المادة الثانية من الدستور، والتي تنصّ على أنّ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع. فإن في حذفها تجريم دستوريّ للأنشطة الإسلامية، وإستعداء المؤسسات العسكرية والمدنية عليها، وهو الخطر الذي قد يشوب السيناريو الذي ذكرناه آنفاً.

الأمر إذن يحتاج من المؤيدين والمعارضين للتفكر والتدبر قبل التأييد أو الرفض. والله وحده هو الهادى للصواب.

عمرو موسى .. وموسى كوسا! 22 مارس 2011

الموقف الإنتهازيّ المَصْلحيّ الشائن الذي يتخذه عمرو موسى، بإنتقاد القصف الدولي على قوات القذافي المجنون، التي تواصل قذف وقتل المدنيين في كافة مدن ليبيا، موقف يمثل شخصية عمرو موسى، ويذكرنا بموقف مُمثل العَقيد المَجنون، موسى كوسا، الذي ظهر متحدثاً في الأمم المتحدة، معبراً عن الموقف القذاقي الإجراميّ الكاذِب، دفاعاً عن قضية خاسرة، بل عن إجرام يشاهده الناس عياناً على شاشات التلفاز.

وعمرو موسى لا يهُمه في قليل أو كثير أمرَ المدنيين الليبييّن، ولو أبيدوا عن بكرة أبيهم، بل هو يعمل على تلميع وجهه وإظهار بطوليته، إستعداداً لمَعركة الرئاسة المصرية القادمة. وهو موقفٌ براجماتيّ عُرف عنه منذ أوليات مواقفه كوزيرٍ للخَارجية المِصرية ثم أمينا عاماً لما يُعرَف بجامعة الدول العربية.

ويجب أن لا ينسى القارئ أنّ عمرو موسى هو ربيب الحكم الديكتاتورى ليس في مِصر فقط، بل كافة الأنظِمة الديكتاتورية بالشرق الأوسط، كالنظام اليمني والتونسي البائد. وقد عرف عنه السّلبية والتردد والعمل مع الأنظِمة العَميلة في صَالح الصَهاينة أولاً وأخيراً. وهو ما جَعَل هذه المُؤسّسة مجرد شَكلٍ كرتونيّ لا دور له ولا حقيقة، بل يكاد أن يكون مُنظمة خاصّة لعمرو كوسا، تحفظه من الإلتحاق بطوابير العَاطلين عن العمل.

ولا أدرى ايّ مدنيين يخشى عليهم هذا الرجل الكوسا من القتل؟ أهم أفراد الكتائب المرتزقة التي تدير عَجلة القصْف والقتل ليلاً ونهاراً، عشوائياً دون تفريق بين طفلٍ أو إمرأة أو شيخ، بل تشنّ حرب إبادة يومية ضد المواطنين العزّل؟ ماذا يقول عمرو كوسا عن قصف الزنتان ومصراته الوحشيّ اللاإنسانيّ؟ ماذا يقول عمرو كوسا عن مقتل العَائلة الكامِلة التي أبيدت بأطفالها الأربعة اليوم، وعن مقتل العشرات بشكل يومي تحتشد بهم المُستشفيات التي يُمنع عنها الأدوية والأجهزة، بل يمنع المَاء والغِذاء عن إجدابيا ومِصراته لأيام عديدة؟ ألم يكن أجدر بموسى كوسا أن يسعى لإرسال قوافل غذاءاً ودواءاً وغطاءاً للمدنيين العزّل، الذين يمثل المصريين رُبعهم عدداً؟ ألا يرى عمرو كوسا الفرق بين التدخل الغربيّ في العراق وأفغانستان، وبين التدخل في ليبيا؟ لماذا لم يَشجب عمرو كوسا التدخل الغربيّ في العراق والذي أدى لمقتل ما ينيف على مليون نفسٍ مسلمة؟

ونحن نفهم موقف ألمانيا وتركيا وروسيا من نظام القذافيّ المجنون، إذ يحرص هؤلاء على إستمرارية التعاقدات الهائلة التي توكل إلى شركات بلادهم بالتكليف من منظونة القذافي، وهو الوجه القبيح النفعيّ الذي ابرز عوار أردوغان، والذي صور نفسه للعرب على أنه خالد العصر الحديث، فإذا به يبيع دنماء آلاف الليبيين لأجل دولارات القذافي! خسأ وخسر من قائد.

لقد اصبح القول الذي بَقي من آثار النُبوة، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "إذا لم تستح فاصنع ما شئت" هو العلامة المميزة لما نرى من مَهازل القول والفعل لهؤلاء المنافقين ممن لا غرض لهم إلا التسلّط. وهوما يجب أن ينتبه له المُصَوّتون في إنتخابات الرئاسة المصرية القادمة، أن هذا الرجل ظِلّ لحسنى مبارك وطبعةٌ خاصّة منه، إن سَمحنا له بالتربّع على الرئاسة المصرية، فلنعلم أننا إذا نسمح لمبارك بالعودة، بل الأخطر منهما، وهو عمرو كوسا.

محمد عمارة .. الأصول الفكرية والإسلامية 01 أبريل 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

شاهدت بالإمس برنامجاً تسجيلياًعلى قناة الجزيرة، خُصِّصَ لعرض تاريخيّ للدكتور محمد عمارة، عَرَض فيه حَياته وتطوّره الفِكريّ، بمُشاركة اثنين من زملائه في الإتجاه الفكريّ، محمد الغنوشيّ وفهمى هويدي.

وقد أخرجنى هذا البرنامج من الدّوامة السياسية التي نعيشها ليلاً ونهاراً فأرهقتنا من أمرنا عسراً، بين أحداث تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا والمغرب، ويعلم الله من بعد، بعد ان أصبحت ماؤنا وغذاءنا بين ترقب تقدم ثوار ليبيا، وتتبع مبادرات على صالح التي تبدو بلا نهاية، وتطور الثورة في مصر بين تواطؤ العَسكر ومؤامرات العِلمانيين اللادينيين.

الغرضُ أنّ ما لفَتَ نظرى هو أن عمارة قد بدأ رحلتَه الفكرية يَسارياً يؤمن بالفكر المَاركسيّ، كما قال عن نفسه، وقضى سنواتٍ من عمره يؤمن بهذا الإتجاه، الذي تبناه لّما ظنّ أنه يضمنُ العدالة الإجتماعية والليبرالية. ثم تحوّل عِمارة إلى الإتجاه الإسلاميّ من نفس الزاوية الإجتماعية الليبرالية، التي ظهر نَفَسُها في عديد من كتاباته، والتي إشتركت مع دراسته التخصّصية في الفلسفة الإسلامية، وتتلمُذه الفِكري على مُحمد عبده ومدرسته "الإصلاحية"، وقبل ذلك قلة التوفيق في هذا الصدد، على بُعدِه عن المَنهجِ السَلفيّ السُنيّ، وعن منهج أهل السنة والجماعة، وقربه من مدرسة الإعتزال والتأويل، ورفض الأحاديث الصحيحة التي لا تُناسِبُ "عقله" ولا "فهمه"، وهو عين التقديم بين يدي الله ورسوله.

هذا الأمر، أمر إنطلاق الفكر من زاوية خاطئة، كاليسارية، وإن حاول المفكرُ تعديلها وتقويمها، يترُكُ على مَنهج المُفكّر بصمةً يصعُب التخلّص منها، والتحرّر من آثارها كليةً. ويحضُرنا في هذا الصَدّد ما قاله السَلف، بلغتهم المتخصّصة، عن أثر البدعة إن تسرّبت إلى العقل، واستقرت في الفكر، كيف يصعب، بل قد يستحيل إخراجها بالكلية من مكامِنها، وطردها من مَخَابئِها، مما جعلهم يتوارون من أصْحاب الأقوال والأهواء، وينحازون عن تجمّعات جدالهم، بل ويضعون أصابعهم في آذانهم خوفاً من تسرّب كلماتٍ هؤلاء إلى عقولهم، فلا تخرج منها أبدا. وقد ورد ذلك عن كثيرٍ من السلف، كما جاء في الإبانة لابن بطة عن ابن طاووس أنه كان جالسا فجاءَ رجلٌ من المُعتزلة فجعل يتكلم ، فأدخل ابن طاوس إصبعيه في أُذنيه ، وقال لابنه : أي بني، أدخل إصبعيك في أذنيك واشدد ، ولا تسمع من كلامه شيئا. والسبب ليس خوف الجدلِ، بل خوف الشيطان أن يزيّن قولاً مريضاً، فيُصَادف قلباً ضَعيفاً، فيسكُنه غيرَ مفارقٍ. فما بالك بمن بدأ يسارياً، ثم تخصّص، لا في الحديث أو في العقيدة أو في الأصول، بل في الفلسفة "الإسلامية"، إن سلّمنا أنّ في الإسلام فلسفة! ولا يخفى تأثير الفلسفة على طالب علمٍ يتتلمَذُ على أفكار محمد عبده، ويتخذ محمد الغزاليّ – الذي شاب نقاءُ منهاجِه ردّ الأحاديث بالعقل - مثلاً أعلى.

ونحن لا نقصد أن لا يقرأ مسلماً ما يكتبه خُصوم الإسلام من ترهاتٍ، ليحصّن نفسه ضدها، لكن هذا لا يكون إلا بشروط، منها التمَكّن من العلم الشرعيّ أولاً، ثم أن يكون الهدفُ هو على أمور محددة، وان يكون من أهل الإختصاص، لا من عامة الناس أو مُبتدئ طلبة العلم الشرعيّ. والأهم في تلك الشروط أن يكون ذلك الدرس تخت إشراف شيخٍ عالمٍ بما في هذه المعارف من بلايا، يفطّن اليها طالب العلم، ويحرس عقله من التهاوى في مزالقها.

ونرى أنّ عمارة لم يكن مُوفقاً في بدايته، ولا مَهدياً في نهايته. لكن، مرة أخرى، هذا لا يعنى أن كلّ ما كتبه عمارة مردودٌ مرفوض، بل يعنى أن كلّ ما كتب عمارة يجب أن يُقرإ بحذرٍ وتأنٍ، وان يكون نصب عين القارئ الخلفية التي يصدر منها الكاتب، ليستفيد من الصحيح، ويرد المعطوب.

<u>سَيد قطب .. والخِطابُ الدعويّ المُعاصِر 06 أبريل 2011</u>

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

(1)

لعلّ من أكبر شخصيات هذا العصر، التي تعرضت للهجوم والنقد والتجريح والتشهير، من بنى جلدتها ومنتسبي عقيدتها هو سيد قطب رحمه الله تعالى. فقد شنت عليه جحافل النقاد والمجرحين حروباً وصلت إلى التكفير والتبديع، وإدعاء أنه اسوأ على الإسلام من اليهود والنصارى! حَملاتٌ منها ما أستعلن بالكَراهة والحقد والعداء، كالمَدخلية من عملاء النظم الفاسِدة والحُكومات الجائرة، ومنها ما ظاهِرُه الرحمة والإنصاف وباطنه الغيرة والإجحاف، كفعل القرضاوى وسليم العوا ومحمد عمارة، ومنها ما توَسّط ذلك، فقدح ولم يَفجُر، ونقدَ ولم يفسق، إما بحقٍ أو بباطلٍ، وقليلٌ ما هم.

وقبل أن نمضى في حديثنا نودُّ أن نبين قصدنا بهذا المقال ليس هو محاولة للدفاع عن سيدٍ قدر ما نا هو محاولة لفهم أقواله ومحاولة الإستفادة منها، دون غُلوّ فيه أو توجُسٍ منه.

وسيّدٌ رحمه الله تعالى، مثله كمثل كلّ البشر، إلا الأنبياء والرُسل، يخطؤ ويصيب، ليس له خاصية أخرى في هذا الصدد. لكن الأمر يجب أن يدور في دائرة ما أصَاب فيه او اخطأ، دون تَجنٍ أو تحيّفٍ. فليس يلزم من خطئه في أمر أن يكون مخطئاً على طول الخط، كما فيما ارتآه في بعض الصفات، وما ذهب اليه في تأويلها، لا يجب أن ينعكسّ هذا على شَرحه الدقيق الواعي لتوحيد عبادة الله ومَكانة تحكيم شرعه في بناء العقيدة وتشييد رُكن الدين. وأحسب، والله وكيلي، أن احداً ممن نقد سيداً، بحقٍ أو بباطل، قد بلغ عشر معشار ما بلغه سيد في تفصيل هذا المقام، ولا أنّ أحداً قدّم شهادة على صدق نفسه فيما يدّعى مثلما قدمّ لها هذا الرجل، حياته لا أقل منها.

والحقّ أن الحديث عن سيد رحمه الله تعالى وعمله ودوره، وحُساده وعواده، ومحبيه وشانئيه، يطول ولا يكاد ينتهى. لكن أردنا في عجالتنا هذه أن نبيّن معنىً طَرَق للذهن منذ أيام معدودة، وهو صِلة ما كتب سيد بواقعه وبواقعنا على حدٍ سواء. وبكلماتٍ أخر، هل تغير مناط الأحكام التي أطلقها سيد في حديثه عن المجتمعات والأنظمة؟ وهل لا يزال مفهوم العُزلَة الشُعورية التي غزا به عقول قرائه ووجدانهم منذ منتصف الستينيات، قائماً لازماً؟

وحتى نجيب على هذه التساؤلات يجب أنْ نقرّر أولا أن أيّ كاتبٍ، مهما كان، لا يجبُ أن يُحسب عليه منْ حَمّل كلماته بما لا تحتمل، والتوى في فهمها بما لا يستقيم، ولا يجب أن يَحمِل وزرَ من خَرج عن الجَادّة بتأويلِ كلماته، وتفريعِ عباراته. وإن شاء أحدٌ دليلاً على صحّة ما قررنا، فهذا كتابُ الله لا ينطق إلا بالحق ولا يعبّر إلا عن الصِدق، ولا يدعو إلا إلى الأئتلاف، ولا يحذر إلا من الخلاف، خرجت بتأويله وتزييفه بدعٌ وأهواءٌ أفردت في حصرها مجلدات، وكلها تستشْهِدُ بالآيات البينات. وهو ما يبين أنّ الخلل إذن قد لا يكون في القائل، بل قد يكون الخَلل في القارئ. وقد إحترزنا ب" قد" إذ إنه يجب الإحتراز بها <u>إلا في مقام القرآن</u>، الذي نعرف يقيناً أنّ الخلل مَنسوبٌ إلى القارئ، صاحبِ الهوى، لا إلى القائل جلّ وعَلا.

ولاشك أن هناك ألفاظٌ متداخلةٌ موهمة، وأفكارٌ متشابكة متزاحمة، تمتلؤ بها كتابات سيد، وهو أحد اسباب هذا النتاج الهائل من النقد والتجريح والتقريع. ولعلّ بعض الظروف التي أحاطتٍ بسيدٍ في فترة خروجه من ثوبه الفكريّ إلى ثوبه الإسلاميّ الصرف، قد دفعت ببعض هذه التعابير والألفاظ إلى مكانها في كتاباته. ولكن، علينا، وفاءاً للرجل، وإحساناً للظن به، وتغليباً لما غَلُبَ على فكره من صحة ورقيّ أن نحاول فهمه دون تعسفٍ ولا إذدراءً، وان ننزله منزلته من الحق ما إستطعنا إلى ذلك سبيلاً.

(2)

ودعونا نردّد النظَر في مُصطلحين من مصطلحاتٍ سيدٍ رحمه الله تعالى، هما <u>جاهلية المجتمعات والأنظمة</u>، و<u>العُزلة الشعورية</u> التي يجب أن يحيا بها المؤمن في عصرنا هذا بين الناس.

فحين يتحدث سيداً عن غياب الأمة المسلمة، فهو لا يقصد بها أفراد الأمة، بل يعنى الكِيان الذي يَصِحّ وَصفَه بأنه "أمة"، وهو "كيان" لا "أفراد الكيان". وسيدٌ ليس بدعاً في هذه التفرقة، بل قد سَبَقه لهذه التفرقة شيخ الإسلام بن تيمية، حين فرّق بين حكم ماردين كَكِيانٍ، وحكم أفرادها بإسلام أو كفر. وعدم فهمِ هذه المسألة، أو التغافل عنها، يؤدى إلى خَلط كبيرٍ وظلمٍ عظيمٍ لسيد وفكره.

أما قوله "إنْ العالم يعيش اليوم كله في "جاهلية " من ناحية الأصل" المعالم، بما فيه بلادُ المسلمين، فإن لفظ الجاهلية لفظٌ عامٌ يشمل عاداتٍ وتقاليدٍ وعقائدٍ وتصوراتٍ وأفعالٍ، كما بيّن صلى الله عليه وسلم في قوله لإبي ذر "إنك إمرؤ فيك جاهلية"، فعقائد الصوفية في شرك القبور جاهلية، وتصورات العلمانيين في حكمة اللادينية الغربية جاهلية، وتقاليد الأربعين والسنوية للميت جاهلية، وعادات مصافحة النساء والإختلاط جاهلية. ولو ذهبنا نعد ما في مجتمعاتنا من جاهلياتٍ ما انتهيا من مقالنا هذا اليوم. لكنّ الأمر أن الجاهلية ليست رديف الكفر، بل رَديف الكفر هو الإسلام لا الجاهلية. وهو أمر إصطلاحٍ شرعيّ. فمن أراد الكفر ذكره صراحة، ومن ذكر الجاهلية كان قوله متردد بين معنى الكفر الأكبر، ومعنى البدعة والإنحراف والخروج عن السنن ومعصية الله ومناوئة السنة، ومثل ذلك من المنكرات الشرعية، صغيرها وكبيرها، والتي لا يشكّ أحدٌ فيه قدر ذرة من نصفة أن مجتنعاتنا ليست غارقة فيها حتى شحمة أذنيها. ولم يأتي في حديث سيد كله، وهو مدوّن بين أيدينا، نصّ واحد أعلن فيه كفر أفراد المسلمين بل حديثه كله عن جاهلياتٍ متراكيةٍ، ظلماتٍ بعضها فوق بعض من ركام العقائد والتصورات والعادات والتقاليد والقوانين. فحين يتحدثُ سيدٍ عن جاهلية الأنظمة ومصادر التشريع والتلقي، فهو يتحدث عن كفر هذه الأنظمة التي تحكم بغير ما أنزل الله وتشَرّع من دونه، لا كفر من يعيشون تحت ظلها كما أشرنا. وحين يتحدث عن جاهلية الشعوب، فهو يتحدثُ عن الجاهلية المنحَرفة عن الإسلام، لا الخَارجة عنه بإطلاق. وأسال من فهم غير ذلك من كلام سيد، أما أن ياتي بنص واضحٍ في تكفير أعيان المسلمين، أو أن يراجع نفسه ويسألها: أتدعى فهم هذه الجزيئة البسيطة وتنكر على سيد قطب أن يكون هو الآخر قد فهِمَها، وأرادَها على ما هي عليه؟

أما عن موضوع العزلة الشعورية، فلا أظن إلا أن سَيداً قد قصَدَ إلا ما يعانيه المُسلمُ من غُربة عن الواقع الذي تحدثنا عنه، وحين نتأمل النصوص التي ذكرها سيدٌ في حديثه عن هذه العزلة، نجد أنه فرّق بين "قدرين" من العزلة، أولهما العزلة التامة الكاملة التي عاشها المسلمون الأوائل، حيث يقول "كانت هناك عزلة شعورية كاملة بين ماض المسلم في جاهليته وحاضره في إسلامه ، تنشأ عنها عزلة كاملة في صلاته بالمجتمع الجاهلي من حوله وروابطه الاجتماعية ، فهو قد انفصل نهائيًا من بيئته الجاهلية واتصل نهائيا ببيئته الإسلامية" المعالم، وبين العزلة المحدودة التي يعيشها المؤمن في عصرنا هذا، والتي يجب على الطليعة أن نحياها، فيقول "تمضي وهي تزاول نوعا من العزلة من جانب ، ونوعًا من الاتصال من الجانب الآخر بالجاهلية المحيطة" المعالم. فلا يغيبُ عن القارئ الحصيف الفرق بين قدر العزلتين، أحدهما "عزلة شعورية كاملة"، والأخرى هي "نوع من العزلة"، فكان تعبيره هنا أخفّ حدة من حديثه عن مجتمعٍ قريشٍ الأوائل، وإذا هو يتحدثُ عن عزلة شعورية محدودة لا مطلقة.

(3)

فإذا ذهبنا نطالع مُعطيات حَاضرنا اليوم، وجدنا أنه رغم عدم تغير الكثير من مظاهره، إلا إن حراكاً ينبؤ عن حقائق دفينة كانت حبيسة تحت السطح نتيجة القهر والخوف، ومكر الليل والنهار، الذي يحملُ حتى صاحب العزيمة على الإستسلام، بقدرٍ أو بآخر، إلا من عصم الله. هذه الحقائق هي الخلفية المسلمة التي يتمتع بها الشعب المصريّ والتي تجلت في قولة "نعم" حين شاب الموقف مساساً بالدين ومرجعيته.

ثم، كذلك، نرى أنّ الواقع الضاغط الذي كانت تعيشه مِصر طوال الخَمسين عاماً السَالفة، قد بدرَت فيه بوادر إنفراجة للمرة الأولى، تستلزم إنفراجةً موازيةً في الخطاب الدعوىّ المعاصر، وفي الأسلوب الذي تنتهجه الدعاة من أهل السنة والجماعة، أتباع السلف الصالح، في توجّههم إلى الناس، وبين الناس.

هذا الخطاب المعاصر، يريد أن يردمَ الفجوة التي أرادتها الأنظمة السابقة أن تكون بين المسلم من عوام الناس، وبين الداعية. يريد هذا الخطاب أن لايوّلد جفوة من الفجوة، تجعل التواصل بين الداعية وبين المدعوّ شاقٌ صعبٌ، بدلا من ان يكون سهلاً محبباً. ولن يكون هذا إلا إن انتقل الداعية إلى صفوف المدعوينن يخاطبهم بأمه واحدٌ منهم، مسلمٌ بين مُسلمين، يريد لهم الخير لأنهم علي الخير، ويريد أن يكون واسطة هداية لا فارضَ ولاية، وأنّ لا فضل له عليهم ولا تكبر ولا إذدراء.

ولإن إحتاجَت طليعَة المُسلمين الظاهرين على الحق، من أعداء الجاهلية بكلّ دَرجاتها وأشْكالها، في عُصور القهرِ والظلمِ أن يُحافظوا على هويّتهم بالتميّز والإستعلاء، فإن الطورَ الذي نرجو لمصر أن تكون آخذةٌ فيه، لا يصلح فيه من الدعاة إستعلاءٌ على أهليهم واصحابهم، فإن ذلك لن يؤدى إلا إلى التفرّق عنهم إلى أهل المَكرِ والخِدعَة من دعاة الوسَطية الزائفة أو التجديدِ المُحرّف، أو إلى الأسوا من دين "اللادينية" المتخفى وراء اسم العلمانية. يجب أن يتخاطب الدُعاة إلى الناس مُسلماً لمسلمٍ، أخاً لأخ، دون أن يشعر الداعية بأنه اعلى وأفضل بسبب الجلباب أو اللحية، بل عليه أن يُبدّى ما هو أهم وأولى حسبَ مقتضيات الشريعة، التي تُقدِمُ ما هو من الضروريّ، كالصلاة والصيام، على ما هو من الحاجيّ، وبالتالي على التحسينيّ كالجلباب واللحية (مع وجوب الّلحية).

كذلك فإن الخطاب الدعوى، يجب أن لا يكون شعاره إبتداءاً "مناهَضَة المُجتَمع الجَاهِليّ"، بل يجب أن يتحوّل إبتداءاً إلى "تأصيل المجتمع الإسلاميّ"، بناءاً على أنّ الدعوة لا تقوم على تكفيرِ الناسِ إبتداءاً، إلا من جهر بكفرٍ على عِلم ودراية، كالقائمين على دين العلمانية، لا المُغرّر بهم ممن لا يعلم حقيقة ما يقوم عليه ذلك الدين، إذ هذا أمرٌ من الأمور الخفيّة التي تحتاج إلى تفصيلٍ وبيانٍ قبل إصدار أحكام بصددها (وعلى من أراد مزيد بيانٍ في هذا الصَدد أن يراجع كتابنا "الجواب المفيد في حكم جاهل التوحيد").

إن العطاءَ المدرارَ الذي أنتجَه قلبُ سيدٍ وقلمُه، لا يزال يصْلحُ أن يكون مُوجّهاً عَاماً للمُسلم في فهمِ دقائق التوحيد، وعناصره ونواقضه، والحياة في ظِلاله الوارفة الغنيّة بالأمنِ والإستعلاءِ على الكفر والجَاهلية. إنما الأمر هنا هو فيما يصلحُ منه أن يتصدّر الخِطابُ الدَعوىّ في حقبة من الحُقب، وقد كان لنا في المَنهج القرآنيّ أسوة حسنة، حين تغيّر وجه الخِطاب القُرآني تماماً، شكلاً وموضوعاً، فصار أكثر طراوة وأقل شدة، إذ أصبح يتوجه إلى "الذين آمنوا" لا إلى "الناس" في غالبه. أمر الدعوة يجب ان يكون أمر قبولٍ وتوافق، لا أن يكون أمر تخالفٍ وتراشق. وهذا، فيما نحسب هو الضمان الوحيد، بعد توفيق الله سبحانه، للفوز على الأديان الأرضية الوضعية، العلمانية، والسّماوية المحرّفة، النصرانية.

رحمَ الله سيداً وجزاه عنا وعن الإسلام والمسلمين خيراً كثيراً، فإنه لا يعرفُ الفضْل لأهلِه إلا أهلَ الفضل، ولا يُنكرُه ويجْحَده إلا أهل الفُجْر.

الحُوينىّ .. بين أدعياء السّلفية وأشباه السّلفية 11 ابريل 2011

من أشهر وأشجع ما كُتب ضد مبارك في عهده، هو المقال الذي نشره عبد الحليم قنديل، رغم علمانيته، والذي قال فيه إنه يشعُر بالعَار حين يتذكر أنّ حسنى مبارك هو رئيس البلاد. وهو ذات ما أشعر به تجاه هؤلاء الذين يدّعون انتسابهم للسلف، ولا تصحّ لهم هذه الدعوى إلا بدليلِ "قياس الشَبه" في الأصول! أشعر بالعار أنّ هؤلاء يتخذون السّلفية دِرعاً لترويج فكرٍ شبه سلفيٍ، مريضٍ بجراثيمِ الإرجاءِ والظّاهرية، مُعادٍ لمواقف جموع السَلف الصَالح في شأنِ السِياسة الشَرعية.

وحتى يتضِح ما وصفنا به هذا المذهب شِبه السَلفيّ بأنه مُصاب بجرثومة الإرجاء والظَاهرية، فإننا نقول أنّ هذه الإتجاهات الثلاثة، السلفية والإرجاء والظاهرية، قد إختلطت فيما يقدّم هؤلاء من فكرٍ على مائدة الدعوة، إذ إنه بينما يأخذ هؤلاء بموقف السَلف في مسائل شرك النسك والشعائر، ويتبنى قولهم بحرمة القبورية وشرك الدعاء، تجدهم يتفقون مع المرجئة في الغَاية التي وصلوا اليها من الخُضوع للحَاكم الظّالم وحُرمَة أمره بالمَعروف ونهيه عن المُنكر، بناءاً على ظاهرية المنهج في تناول أحاديث طاعة ولي الأمر. ولهذا تجد أنّ متطرّفي هؤلاء، من أدعياء السلفية، يعملون عيوناً للسلطة، وتجد أن الحُكام يتوَلونَهم عادة حتى قيل إن "الإرجاء دين الملوك". هذا، ويصعب على من يتتبع منهاج هؤلاء أن يوفق بين المُتناقضات في مواقفهم، فبينما يدّعون أنهم يتبنون فهم السلف في توحيد العبادة، من أنّ الحُكم بغير ما أنزل الله شركٌ أكبر، كما صرح عدد منهم نظرياً، إذا هم يصرّحون بأن الولاة من أمثال حسنى مبارك وعصابته هم ولاة شرعيون لا يحلّ الخروج عليهم!! من هنا ترى أن جراثيم الإرجاء والظاهرية لم تُصب هؤلاء بالخطأ الشرعيّ الفادحِ فقط، بل وبالتناقض والتخبّط إلى حدّ السخف والبرود .

إذن، خرج الحُوينى في تسجيلٍ، أسموه درساً في مسجد العزيز بالله، على اليوتيوب" تحت عنوان "لماذا تأخّرَت كلمتى حتى الآن!" http://alheweny.org/aws/play.php?catsmktba=11540 ، وكأنك ترى ملياراً من جماهير المسلمين شرقاً وغرباً، في شوقِ الوليدِ إلى أمه، إنتظاراً لهذه الكلمات! كلماتٌ، وياالأسف، تمخّضت عمّا تمخّضَ عنه الجبل! وهو حديثٌ يجعل كلّ مسلمٍ حُرٍ يغلى دماغه من الغَضَب والتقزز.

استشهد الرجل بحديث في البخاري عن بن عباس وحوارٍ طويلٍ بينه وبين عمر رضى الله عنهما، حتى قال: "إن الشاهدَ من هذا الحديث أنّ رعاع الناس إن إجتمعوا...."!؟ أيكون الثوار هم هؤلاء الرعاع المعنيين بالإستشهاد!؟ ثم ما معنى أنّ "الطبيب لا يصرُخ بل يصرخ المَريض!" ؟ هل هذا يعنى أن هذا الرجل الحوينيّ هو الطبيب الذي يداوى هؤلاء المَخابيل من أبناء الشعب الصارخين في التحرير؟ ثم لماذا قال أن عمر رضى الله عنه لو قال بخلاف ما تقوله الثوار في ميدان التحرير لصَرخوا في وجهه؟ ولماذا يفترض هذا الرجل انّ عُمر سيقول بخلاف ما تقوله الثوار؟ بل نبشّر هذا الرجل الحوينيّ أنه لو كان عمر رضى الله عنه حيّاً ما انتظر على هذا الكفر والفساد والطغيان ثلاثين عاماً، ولم يكن ليتخلف عن جهادٍ في وجه الطغاة طرفة عين. بل وصل الحَدُ بهذا الرجل الحُوَينيّ أن يشبّه هذا الوضع القائم، بين عصابة حسنى والثائرين، بما حدث بين عليّ ومعاوية رضى الله عنهما!! فأي الفريقين يا حُويني اشبه بعليّ وأيهما أشبه بمعاوية؟! أيكون حسنى مبارك هو عليّ رضى الله عنه في نظرك السلفيّ؟ أم يكون حسنى هو معاوية في قياسك الخنفشاريّ؟ وما هذا إلا ليخلص أنه، وأتباعه، مثل عبد الله بن عمر في موقفه!! الا بُعدا لهذا من قياسٍ، وسحقاً لهذا من نظرٍ! ثم من كثرة الخبط والخلط لم يدرك الرجل أنه بها التسلسل قد شبّه جموع علي ومعاوية رضى الله عنهما بالرعاع الصارخين، وفيهم أفضل الصحابة على كلا الجانبين! ألا بُعدا لهذا الإعتذار الخَائبِ الخاسرِ. وقد كنت أحسَب، في السنوات الأخيرة، أن هذا الرجل قد يكون فيه بعض الخير، فإذا هو على ما هو عليه ممّا يرى القارئ.

خُلاصَة ما يمكن ان يخرجَ به السّامع، من وسَط هذا الرُكام المُختلطِ من الكلام، الذي لا يجمعُه جامعٌ ولا ينتظِمُه عقدٌ، إلا تبرير عدم الخروج لمُساندة الثورة التى عبّر عنها بالفتنة، تمييعاً وخلطاً،أولاً، ثم تشبيه الثوار بالرِعاع الصَارخين بلا عقل، وبأن هؤلاء الصَامتين عن الحق هم العقلاء الأطباء الذين لا يصرخون، ثانياً!

وتصِل الجُرأة بهذا الرجل أن يُصَرّح بجبنِ موقفه وتابعيه، فيقول إنه لم يتحدث من قبل إلا لسببين، أولهما أنّ القومَ الرِعاع في التحرير، من الصارخين بلا عقل، لن يستمعوا للحِكمةِ الضالّة، التي هو وأمثاله استحوذوا على أطرافها. وثانياً، بنصّ ما قال، لأن نتيجة الصِراع لم تكن واضحةٌ بعد، فكم من مُظاهرة خرجَت من قبل، لكن إنتهت دون نتيجةً إلا القبض على المتظاهرين! فهل، بالله عليكم، رأيتم أجبن وأخسّ من هذا الموقف؟ والله إن السلف بُراءٌ من هذا الرجل وأمثاله، مهما إجتهد في إطالة لحيته ومحاولته الفصحى!

الأمر أن هؤلاء "السلفيون" لم يغيروا موقفهم من ضرورة حرية التعبير التي هي أصل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومن ثمّ، من الحاكم الظالم المعتدى، وسيظل هؤلاء عبيداً لأي حاكمٍ يأتي من بعد، من مبارك إلى المجلس العسكريّ إلى كائنا من كان بعدها.

الخطورة في هذا المَذهب شِبه السلفيّ، المُصَاب بجرثومة الإرجاء والظاهرية، أنه يَسمحُ بنموّ الظلم والفسَاد، لا في الظّلام، بل في النور، وتحت سَمعهم وأبصارهم، بل ومُباركتهم، دون أمرٍ بمعروفٍ ونهى عن منكر. ولهذا يجب أن يتنبّه الشبابُ إلى أن ضَالتهم المنشودة في النظر الإسلاميّ السّديد ليس عند هؤلاء من أشباه السّلفيين وأنصاف المُرجئة الظاهرية، بل يجدوه عند أهل السّنة والجماعة الخاصّة التي تجمع بين أطراف الأدلة الشرعية، وتراعي النَصّ الظاهر مع مقاصد الشريعة ومصالحها المرعية، وتقدّر الواقع بقدره، ولا تجبن حين يأتي وقت الحاجة للبَيان، إنتظاراً لمَعرفة الظَافر، ثم إستغلال ظفَره.

ولعل أحداً أن ينصَحَ هذا الرَجل الحُوَينيّ أن يراجعَ ما يقول قبل أن يتفوّه به، وأن يظهر إحتراماً لأفراد الشعب الذين خرجوا في مواجهة الظلمِ بصدورهم، بينما هو قابعٌ في بيته كالقوارير التى يُخشى عليها الكسر. فإن أولئك الذين يصفهم بالرعاع الصَارخين دون عقل، أفضل مقاماً ألف مرةٍ عند الله من المُتخلفين من القواعدَ القوارير، من الذين تأخّروا في القول والفعل.

إلى خَالد صلاح .. عليك بسُنّة سَاويرس فهى خيرٌ لك! 23 أبريل 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لم أكن لأشغل القلم لحظة بما يكتب مثل هذا الصحافيّ، لكن أصابنى الغّم لِمَا وجدتُ من تعليقات شبابٍ كثيرغَرّته هذه الأكاذيب والتمويهات، والجهلِ بالسّنة والتاريخ والشريعة جهلاً فاضحاً مخزياً، على ما نشره خالد صلاح على صفحة مجلة اليوم السابع الإلكترونية تحت عنوان " الدولة المدنية فى الإسلام" http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=395733 . وأمثال خالد صلاح، ممن يَكريهم ساويرس للتحرير، والأصح للتحريف، في مِجلته، لا يستحى أن يخرج على الناس لابساً مُسوح المُسلم المُتنور، الذي يحملُ شمعة تضيئ لهؤلاء الغارقين في ظلمات الإسلام الأصوليّ، لينير لهم طريق المعرفة، ومنهج الجمع بين الإسلام والكفر!

وأول الدّواهي فيما دوّن، قوله، بعد مقدمة موّه بها بإحترام "الدين" كمصطلح عامٍ ضبابيّ غير منضبطٍ بشرائع : "خذ مثلا، ما فعله الصحابى الجليل أبوبكر الصديق، رضى الله عنه، فما إن تولى الخلافة حتى حارب طائفة من المسلمين، لأنهم امتنعوا عن دفع الزكاة، وهو فعل لم يأت به النبى صلى الله عليه وسلم، لكن أبا بكر قضى بأن هذه الحَرب لمصلحة الإسلام، رغم الخلاف السياسى الذى نشب بينه وبين عدد من الصحابة حول فكرة الحرب، ما فعله أبوبكر ينتمى إلى ما يصفه الفقه الإسلامى اليوم باسم (الاجتهاد)، بينما يمكن تصنيفه بمعايير اليوم باعتباره قرارا سياسيا مدنيا لا أصل له فى كتاب الله أو سنة النبى صلى الله عليه وسلم، لكن أبى بكر اجتهد عقليا فيما رآه متناسبا مع الشريعة ومحققا للمصلحة العليا للمسلمين .... أبوبكر كان مجتهدا وعقليا ومدنيا إلى الحد الذى خرج به عما ورثه عن النبى صلى الله عليه وسلم"، اهـ.

حاشا لإبي بكر الصديق أن يخرجَ عن سُّنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، إنما هو حديثُ رجلٍ لا يعلم عن التاريخ أو السُّنة شيئاً. فإن أبا بكرٍ لم يجتهد في هذا الموضع بالذات، ولا خرج عما ورثه عن النبي صلى الله عليه وسلم، حاشاه، بل إحتج على الصحابة بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إلاه إلا الله وأن محمدا رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عَصموا مني دمائهم وأموالهم **إلا بحق الإسلام** وحسابهم على الله تعالى) متفق عليه، قال أبو بكر "والزكاة من حق الإسلام". فالأمر أمر إتباعٍ للنص وفهمٍ للحديث، لا خروجٌ عليه، والأمر أمر أحاديث ثابتة لا إجتهاد من ابي بكر، وليس أمر قرارٍ سياسي، بل أمر إتباعٍ للنصّ في موضعه. ومن هنا يظهر بطلان قول هذا الرجل، عن هذه الواقعة إنها " (رؤية واقعية مدنية تستند إلى حكمة العقل المجرد فيما لم تأت به النصوص الدينية من أحكام). إذ ثبت أنها رؤية سنيّة ملتزمة بالنصوص وفهمها فهما دقيقاً.

ثم قال حَكيم اليوم السابع " الفقه الإسلامى يعلى من قيمة العقل فى الاجتهاد والقياس إلى الحد الذى تتأكد فيه المصالحة الحقيقية بين الإسلام والمدنية، وتنتفى فيه مطلقا هذه الخصومة الجاهلة التى يختلقها البعض بين الإسلام والبناء الديمقراطى للدولة، أو بين الإسلام والمواطنة، أو بين الإسلام وتبنى القيم والقوانين أو التشريعات التى تحقق المصلحة العليا للمسلمين." اهـ

ها هو يبيّن لنا إعترافاً بأن المجتمع المَدنيّ – بتعريفه له – ليس مجتمعاً إسلامياً، وإلا ففيما يلتقيان إن كانا واحداً؟ ثم، إن مفاهيم الديموقراطية والمواطنة، بالمعنى الذي يقصده أصحاب المجتمع اللادينيّ المدنيّ، ليست من مفاهيم الإسلام في شيئ، ولا أدرى ما معنى المصالحة أو التلاقي أو ما شئت من هذه التعبيرات اللولبية التي تصلح للتحرير في أبواب "الزواج السعيد"!، ولِمَا يكون التصالح والتلاقي دائماً بتنازل الإسلام عن ثوابته، وليس بالتنازل عما يفهمه منها فلاسفة اليوم السابع من أحبار الفكر اللادينيّ الغربيّ؟ وهل لهؤلاء أدنى فكرة عن أيه ثوابت شرعية، ام إنها كلها خاضعة للمصالحة، والقياس العقليّ بما تعتقد هذه القِلّة أنه مصالح عليا للمسلمين؟ وكأنّ ما أتي به رسول الله صلى الله عليه وسلم من وحي ليس فيه نظرٌ إلى المصلحة العليا للمسلمين؟ وكأن هذا الرجل لم يقرأ في حياته قول الله سبحانه "ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير"؟ الملك 14.

ثم يُردف حَكيم اليوم السابع: "وبنفس المنطق (المدنى) الذى اعتمده أبوبكر وعمر مضى أيضا معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه حين بدل تماما نظام الحكم فى الدولة الإسلامية من الخلافة إلى الحكم الملكى، والمعنى أن معاوية سمح لنفسه بأن يغير شكل الحكم على نحو مختلف لما اتبعه الخلفاء الراشدون، وبالمثل أيضا طور العباسيون منظومة عمل مختلفة لبيت المال وتوزيع أنصبة الزكاة، وبنفس المنطق أيضا غير أبطال الفتوحات الإسلامية فى المشرق والمغرب كثيرا من القواعد والتعاليم والأحكام القانونية لتتلاءم مع البيئة التى يطبقون فيها الإسلام، وخرج الفقهاء بنظم جديدة فى دفع الزكاة والصدقات، حسب كل عصر وحسب الأنماط الثقافية والفكرية والعادات والتقاليد لكل بلد دخل فيه الإسلام حديثا."

كلماتٌ لا يصدق عليها إلا قول شوقي: كذبٌ وتضليلُ أحلامٍ وسفسطةٍ! فمعاوية رضى الله عنه لم يقصد إلى تغيير نظام الحكم من الخلافة إلى النظام الملكيّ، بل قصد إلى أن لا تقع من بعده فتنة إن خرجت الخلافة من بنى أمية، ومن الشام أهل العصبية، فعمل على أن يهيئ يزيد لها، فأرسله إلى الغزو على رأس جيشٍ وبقي على حصار القسطمطينية زمناً، كما وفر له أفضل المعلمين، وكان يراه ذكيا شاعراً يمكن أن يحتفظ بعصبية أهل الشام درءاً للفتنة، وقد استمع في هذه النصيحة بتولية يزيد إلى المغيرة بن شعبة الذي كان قد نصح عمر بن الخطاب رضى الله عنه من قبل بتولية عبد الله بن عمر رضى الله عنهما، ولكن عُمر لم يرض، ورضى بها معاوية رضى الله عنه للإعتبارات التي ذكرنا، لا ليناوئ حُكم الراشدين، ولا ليغير الحُكم الراشد إلى حكمٍ ملكيّ. فهو قرارٌ إرتآه معاوية رضى الله عنه لصالح المسلمين، وهو أن يوصى قبل وفاته للخليفة التالي، كما فعل أبو بكر الصديق من قبل، والخلاف الذى جرى في هذه الجزئية هو حول شخص الخليفة التالي لا شكل البيعة، التي هي بيعة للخلافة لا للمُلك. ثم، ما دخل طرق تنظيم الزكاة والصدقة في هذا الحديث؟ وهل يعنى تنظيم مصارف الزكاة بوضع دواوين بأسماء المسلمين مثلا الإفتاء بحلّ الربا في البنوك؟ هراءٌ وخلطٌ متعمدٌ لا ينطلى إلا على السُذج و البلهاء.

ثم يقرر فيلسوف اليوم السابع: "ومن هنا فإن التاريخ الفقهى والسياسى فى **الإسلام يحتمل هذا الفهم الدنيوى**، ويحتمل أيضا أن يكون العقل نفسه مصدرا من مصادر التشريع التى تنظم حياة المسلمين فى ضوء العصر الذى يعيشون فيه، وهذا الطرح يمكن أن يبنى جسورا مع أصحاب الرؤية المدنية، إذ لا يخرج الفكر المدنى الليبرالى الحديث فى جوهره عن ذلك الفهم الإسلامى لمصطلحى الاجتهاد والقياس. فلا مقدس سوى الكتاب والسنة، أما ما دون ذلك فيمكن تطويره ليتلاءم مع الحياة المعاصرة، والدولة المدنية الحديثة لا تفسير لها سوى هذا المعنى أيضا"

الفقه الإسلاميّ **يَحتمِل** التعامل مع الفهم الدنيوى، لكنه **لا يُحْمَل** عليه، والفارق بينهما كبيرٌ يا فيلسوف عَصرِك! والعقلُ المُجرّد، بعيداً عن ثوابت الشرع لم يكن يوما من مصادر التشريع إلا عند المُعتزلة والرافضة من أهل البدعة، إن كنت لا تعلم. وهذه الجسور التي يرى الستاذ أن نبنيها مع أصحاب الرؤية المدنية، لا واقع لها بعيداً عن ثوابت الشرع، وهى اعم من نصوص الكتاب والسنة، بل هي ما بنى عليهما من قواعد كليات ومقاصد راسخات، تُشكلُ إطاراً لا يمكن الخروج عنه. وليس المقام هنا مقام شرحٍ أو تفصيل، ولكننا نهيب بالكاتب، وبمقاولى الجسور بين الإسلام والعلمانية، أن يصرف بعضاً من وقته في دراسة حقيقية مخلصة للإسلام وفقهه ومبادئه وأصوله، قبل أن يتحدث عن إقامة الجسور وعقد المصالحات، وهذه المقترحات التي لا يراد بها إلا جذب عدد من عوام المسلمين خارج سرب أهل السنة، وإيهامهم أن يد الآخر" اللادينيّ" ممدودة بالحب والرغبة في التواصل.

على جمعة .. وجمعة إجلاء المفتى 29 أبريل 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

الإفتاء منصبٌ جدُّ خطير في واقع أية أمة مسلمة، بل أحسب إنه أخطرُ منصبٍ فيها على الإطلاق. إذ إن الأمة المُسلمة، حسب تعريفها كأمة يدين غالب أهلها بدين الإسلام، لا يجب أن تُجيز قانونا يُخالف ما دلّ عليه شرع الله سبحانه، سواءاً كانت هذه الدلالة من نصّ قرآنيّ أو حديث صحيحٍ نبويّ، أو إجماع معتبر، أو إجتهاد بقياسٍ صحيح، أو مصلحة مرسلة بضوابطها، أو غير ذلك من أدلة شرعية. وصاحب هذا المنصب، هو ما يصدر عنه القول الفصل في صِحة أي قانون يُعرَض على السُلطة التشريعية لإعتماده ثم العمل به في السُلطة التنفيذية. والإجراءات الحالية التي قصرت دور المفتى على التصديق على أحكام الصادرة من المحاكم، جعلته يرتبط في أذهان الناس "بعشماوى"، أو إصدار فتاوى "مطبوخة" حسب طلب السُلطة أو أجهزة الأمن فيما يخالف كلّ مشروعٍ ومعروف.

ومع التقليص المُتعمّد لدور الإفتاء في مصر، ومحاولة تحويل هويَة البلاد إلى العلمانية اللادينية، التي يحلو للمُزيفين من زَرارى المُسلمين أن يسمونها *المدنية*، جاء إختيار الشّخصيات المتتابعة لهذا المنصب تعكس هذا التهاوى في وظيفة حامل هذا المنصب. إلا إننا، والشهادة لله، لم تر أكثر إنحداراً في مهايير هذا المنصب مثلما رأينا في حالة المفتى الحالي، على جمعة. فالرجل، كارثة حقيقية، بل هو علامة من علامات القيامة، كما وصفه الدكتور عبد المنعم البر، فقيه الإخوان.

فإلى جانب عدم أهليته العِلمية لمثل هذا المنصب، وهو السبب الذي أدى لإختياره من قبل النظام وأمن الدولة، ثم صوفيته الفاضحة، التي تناولتها في مقال سابقٍ بتاريخ 21 أكتوبر 2010، http://www.tariqabdelhaleem.com/new/Artical-457 ، وهو ما فضحنا فيه تخبطاته عن أن السلفية هي نظير العلمانية، وأن الصوفية هي الحل الأمثل، إلى جانب بدعه التي جرّته اليها صوفيته، وموقفه من النقاب، والذي وافق فيه أخيه ساركوزى، ثم موقفه من الثورة المصرية التي لم يخرج من مخبئه ليقول كلمة في حقها، إنتظاراً لما تسفر عنه الأحداث، فيسير في تيار الغَالب.

يجب أن يكون المفتى قادر على القيام بمهام منصبه، في كلّ جوانب الإمكان، من الناحية العلمية التي تتحصل بالمادة المتخصّصة التي قدّمها، والتي يشهد لها العلماء بالقبول والتمَيّز، ثم عقدياً، بأن يكون سُنياً بعيداً عن البدع التى اتفق الناس علي كونها خارجة عن السنة كالصوفية التي ابتلي بها الأزهر في العقود الأخيرة، والتي قُصِد بها تغييب مشايخه عن الواقع، وضمان قبولهم للحكم الباغي أو الكافر بناءاً على فهم الصوفية لدين الحب، وغيبوبة الخلوات وما إلى ذلك مما يغيب العقل ويهدم الدين. ثم، واقعياً، بأن يكون متلاحماً مع الواقع، عارفاً بمركباته، سواءاً بنفسه أو بمعاونيه، فالإفتاء ليس معرفة الحكم الشرعيّ فقط، بل بتحديد كيفية تنزيله على الواقع.

كذلك أن يكون المفتى صاحب شخصية قوية تشعر بقيمة نفسها وقدرها، فلا يكون "دلدولاً" للسلطة الحاكمة، كما كان ولا يزال المفتى وشيخ الأزهر الحاليين. كذلك أن يكون ممن يتقي الله ولا يقول إلا الحق، فلا يجامل أحدا ولا يداهن النظام، ولا يسكت حين يجب البيان، عملا بقاعدة عدم تأخير البيان عن وقت الحاجة. ثم أن يكون ممن عُرِف عنه طهارة الذيل واللسان، خلافاً لما عليه "على جمعة" الذي عُرف عنه، والذي أعرف عنه بصفة شخصية، الحديث بكلماتٍ نابية خارجة قبيحة، سواءاً جِداً أو هزراً.

والأمل، بل والعمل، في الدولة المصرية المَرْجوّه، في أن يقوم النظام الجديد بتفعيل المادة الدستورية الثانية، التي وإن كان مجرد وجودها كافٍ لمن يتحرك بالدافع العاطفيّ الدينيّ وحده، لكن ما يريده المُسلمون في حياتهم من تحكيم لشرع الله بكل جوانبه، يجب أن يكون عملا لا تدويناً، وأن يواكبه جهاز إفتاء على أعلى مستوى ممكن بحسب ما بيّنا من مقاييس، ليمكن ضمان إشاعة الحقّ، والعدل والمساواة، سواءاً للمُسلمين أو غيرهم من الأقليات الكتابية.

ربما يحتاج إجلاء المفتى، إلى جُمعةِ **"إسقاط على جمعة"!**

شَخصِيّتان فى الميزان .. السِباعى والنائب العام 18 مايو 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

كثيرة هي المَظاهر التي تدلّ بلا شك أنّ مصر الثورة تفتقر إلى الكثير من العمل، بل وإلى التظاهر المُليوني لإيقاف الإنحراف عن مسارها، والرجوع إلى أهدافها في إسقاط الفساد والقضاء عليه. من هذه المظاهر، على سبيل المثال لا الحصر، تلك المهزلة التي نراها في فيلم "حبس حسنى مبارك"**!** أوامر تصدر من النائب العام عبد المجيد محمود ، يعقبها تصريحات من الداخلية عن إستعداداتٍ لنقله إلى مُستشفى، بين المركز الطبي ومستشفى طرة، ثم تقارير من الطبيب السباعي بالطب الشرعي، مرة تقول بأن صحة مبارك مستقرة ومرة أنه في خطر، وتتحدث عن ارتجاجٍ اذينيّ لا علاقة له بالإنتقال، ثم تمر فترة سكون، ثم تبدأ الدورة من جديد.. مهزلة تدور بإحكامٍ كما تدور الكرة في ملاعبها، بين لاعِبَيْن، النائب العام والطبيب الشرعيّ. وليس هناك شكّ أن هذين الرجلين، ليس لهما حول ولا قوة، وإنما هما يتحركان بيد المجلس العسكريّ الذي اضطُر بقوة المليونية الأخيرة أن يتخذ قراراً بإنتاج فيلم "حبس حسنى مبارك"، بطولة السباعي وعبد المجيد، دون أن يسمح، لسبب ما، أن يحبس مبارك حبساً حقيقياً.

إذن، السباعي وعبد المجيد، هما من بقايا النظام السابق، ومن أسوأ رموزه، ومن عملائه الذين لا يزالون يمارسون دورهم في التستر على الفساد، الذي كان، والذي سيكون، مما يُعد له في كواليس المجلس العسكريّ، وتركهم في مناصبهم هو لتمكين من بيده القوة، المجلس العسكريّ الحاكم، أن يكون إستدعاءات النيابة وسرعة الإستجابة للبلاغات المقدمة، محكومة بخط تليفوني احمر بين مكتب النائب العام، وبين مكتب العسكر، فيحاسب المجلس من يحاسب بطريقته الخاصة، لا على أساس العدل او الحق، ولا على قدر الجرم، بل على اساس مصالح خفية معينة سنتناولها في مقالٍ لاحق، وأن يوثق ما يريد أن يوثق من جرائم، تزويراً وتدليساً، عن طريق الطب الشرعيّ.

ودور السباعي في فضيحة مقتل خالد سعيد، ونسبة وفاته إلى "البانجو" وتلفيق التقارير بهذا الشأن، ليغطِّي على جرم الشرطة في قتله، مما يجعله شريكاً في القتل، بصفته الشخصية، وهو ما يجب، لولا من يحميه من العقاب، بل ومن تركه لحين الحاجة لتقديم ما يلزم من تقارير بشأن حقيقة صحة مبارك.

ومن شاهد هذا المُدلّس السباعيّ يتحدث على برنامج "آخر كلام" مع المذيع يسرى فوده، علم ما نقصد من أنّ الفساد لا يزال هو هو، وان رُعاته وحُماته وادواته، لا تزال تعمل بأقصى قوة. ومن شاهد الطريقة التي تحدث بها الرجل، وابتساماته، وثقته في نفسه، رغم الخيبة العظمى التي صاحبت كلّ تصريحاته، يعلم أنه يتحدث من موقع قوة، وأن له ظهر يحميه، وليس من الصعب أن نعلم من يكون هذا الظهر، إذ جاءت إدانَة موظف الطبّ الشرعي الذي فضح عوراته سريعة وعاتية، حُبس فيها المُوظف في جرم سبٍ وتشهيرٍ، لا يصِحُ فيه الحبس فيه قانوناً، لكن تحركت آله الفساد سريعاً لحماية السباعيّ، وتلقى النائب العام مكالمة الخط الأحمر، فحرّك بلاغ السباعي فوراً.

منظومَة فَساد كاملة، ولكنها النسخة "السياحية" من منظومة مبارك، إذ هي أصغر عدداً وأسرع حركة وأقل تكلفة**!** وإن لم يتخلص الشعب من هذين المُدلِسين، المُتآمرين على الإثم والعدوان، وعلى تأخير العدالة وتزييف الحق، ثم من يظاهِرُهُما ممن بيده الأمر، وإرجاع الحُكم إلى مجلسٍ رئاسيّ يرفع الأحكام العرفية، وينشأ العدل، **فلا ثورة ولا يحزنون.**

عِصام شَرف .. ماذا يُخفي وَجه الحَمَل؟ 19 مايو 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

وجهٌ مصرىّ صميم، تشِعُ الطيبة من مَلامحه، وحين يتحدث، تجد في نبرةِ صوته هدوءاً وتلجْلجاً مُحبّباً، جعله محل ثقة الناس وقبول الشعب. لكن، هل الأمر أمر وجه طيبٍ ولعثمَةٍ مطمئنةٍ، حين يتعلق برئاسة وزراء مصر، وفي هذه المَرحلة الحاسِمة من تاريخها الحديث؟

عصام شرف يشغل أهم منصبٍ في الحياة السياسية المصرية الآن، في المرحلة التي يفترض أنها مَرحلةَ إعدادٍ وترتيب لدولةٍ يسودُ فيها القانون، تحت مِظلة الشريعة الإسلامية ومن خلال أحكامها التفصيلية، وتكون حرية المصرىّ وكرامته هي أساس التعامل بين السلطة الحاكمة وأبناءالشعب. من هنا فإن الإعداد لهذه الدولة، وتمهيد الأرضية لإقامتها، يحتاج إلى عزيمةٍ هائلة، وإرادة حديدية، ومنهجية صَارمة، وقبل ذلك صِدق في التوجّه، ووضوح في الهدف، وبعدٌ عن الفساد والمفسدين، بحيث لا تأخذه في الحق لومة لائم. ترى حقق عصام شرف المتوقع منه، طبقاً لما ذكرنا؟

الشعوب عادة ما تنظر إلى الحكومة التي تدير البلاد، تثنى عليها فيما يستحقُ الثناء، وتلقى عليها اللوم فيما يستحقُ اللوم. فلو نظرنا إلى ما يحدث في مصر لوجدنا أن الحكومة غير فاعلةٍ على أي مستوى. ولنضرب مثلا بأهم ملفين على طاولة الحكومة اليوم. ملف الداخلية وملف العدل.

ملفُ الداخلية، التي أُسندت إلى منصور العيسوى، هو من أفشل ما تجلى فيه ضَعف هذه الحكومة، إن أحْسَنّا الظن. الرجل لم يتمكن من إعادة الشرطة إلى عملها، وخضع لإبتزازها، وترك العادليّ يملى على عُملائه، من رجال الصَفّ الثاني، الذين لا يزالوا في مَناصبهم بالداخلية، ولا يزالوا يدينون بالولاء لحبيب العادليّ، أن يوجّهوا الشُرطة، للعَمل كيفما شاء. فالعادليّ في حقيقة الأمر أقوى سَيطرة على الداخلية من العيسوى! ثم، إنه أعاد جهاز أمن الدولة للعمل، بكامل هيئته، تحت مُسمى الأمن الوطنيّ، وكأن المِصريين "مختومين على قفاهم" كما يقال! وهذا، في حدّ ذاته مؤشرٌ يشكك في صحة ولاء العيسوى، ومن ورائه عصام شرف، ويضع علامات استفهامٍ كبيرة أمام حسن نواياههم تجاه الشعب.

ثم ملف العدل، الذى لا نرى للعدلِ فيه أثراً، إبتداءاً من النائب العام، ربيب مبارك، الذي يختار البَلاغات التي يصَعِّدها، والقضَايا التي "يركنها على الرف" على هواه، وهوى الفساد السابق. فلم نسمع عن البلاغات المقدمة ضد السباعيّ العميل، بينما تحرك البلاغ المقدم من السِباعيّ ضد الموظف المِسكين الذي قام بالإبلاغ عن فَسَاد السِباعيّ، كأنه رُصاصة ثاقبة! وتم حَجز صَاحبِ البلاغ الذى، لولا بقية الشُرفاء في هذا البلد، لأودع في غَيابَة الجُبّ، دون أمَلٍ في سَيارةٍ! ثم النكبة الثانية، التي هي أيضاً من صنيعة مبارك، وهو عاصم الجوهرى، رئيس جِهاز الكَسبِ غير المَشروع. هو كارثة وحده. يطلق سراح زكريا عزمي، ثم يعيده إلى الحبس بعد ساعاتٍ من الزمن، وصيحات استنكار وتهديد من الملايين! أيّ مُستشار هذا؟ أي أدلة هذه؟ وأي تهريج يقوم به هؤلاء، ولِحسابِ من؟ مرّة أخرى، تَحومُ الشُبهات حول محمد عبد العزيز الجندى، ومن ورائه عَصام شَرف.

ثم لا ننسى أن محاولات السباعيّ لتزوير تقارير مبارك الصحية، كانت تجرى تحت سمع وبصر العدل والداخلية، ورئيس الوزراء. فهم كلهم مشتركون في جرم تزوير التقارير! ثم، لمْ يقال السباعيّ الفاسد إلا بعد فضائحه على برنامج "آخر كلام". كما لم يحدث أن تقدمت النيابة بأي طلبٍ إلى الطِبّ الشَرعيّ بعد عَهد السُباعيّ، للكشفِ على "المحروس".

الغرض هنا أنّ عِصام شرف، مَسؤولٌ شخصياً عن هذه المَهازل التي تعيشها البَلد، سواءاً بشَكلٍ مُباشرٍ لتعيينه من لا يصْلح في منصب الوزارة، أو بشكلٍ غير مباشرٍ بالسكوت على هذه المهازل.

عصام شرف، رئيسٌ لجهاز من الفاسِدين، في كافة الوزارات، تمكن الشعب من إسقاط بعضِهم، ثم طَالب بقية الفاسدين بمحاكمة الساقطين! كيف يستقيم هذا في عَقل؟ كيف نطلُب من فاسد أن يحاكم فاسد مثله؟ النائب العام، رئيس جهاز الكسبِ

غير المشروع، عمداء الكليات، المحافظين، المحليات، الداخلية، جهاز أمن الدولة الجديد، وكلّ جهازٍ آخر في هذه الدولة، هو ممثل للفاسدين.

لا أدرى كيف أحكم على عصام شرف، فوجه الحَمَل الوديع الذي يحمله، يرُد ظنّ السُوء والعمالة، لكن، كم من وجه يخدع ببراءته، والأعمال تتحدث عن نفسها أوفي حديث، أقول:

وَجهٌ إذا اطّلَعْتَ حَسِبتـــه   مَلَكٌ، ونفسٌ دونَها شيطـانُ

احذر، فالسُمَّ أنـّى وجَدُته   أنقعْ بأيدٍ أصحَابُهن حِسـَانُ

واحكم، ولكن كنْ متيقّنــاً   بالحـق،لا ظلمُ ولا عـدوانُ

(ولا يشغل القارئ الكريم نفسه بالبحث عن مَصدر الأبيات، إذ جرى بها القلم فور الإنتهاء من المقال، ليس إلا)

عَلاء الأسْوانى .. وتزييفُ التزييفِ 28 مايو 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

عَلَمٌ آخر من أعلام العِلمانية اللادينية المُعاصِرة في مِصر، ومِمّن أصبَح من الوجوه التلفزيونية الحَاضرة في كل وقت في الآونة الأخيرة، مثله مثل عمرو حمزاوى، إلا إنه أكثرُ مَعرفة وأبعد عن النفاق من هذا اللادينيّ الأخير.

في ندوة أظنها عُقدت في مكتبة الإسكندرية منذ يومين، تحدّث الإسوانيّ عن عدة أمور، أصاب في أقلها وأخطأ في أكثرها. فمِمّا أصاب فيه، مع شديد الأسف، ذلك التحليل الذي قدمه عن تاريخ الإخوان، وتمسّحهم بالسلطة، رغم تجرعهم هوانها. وأن يَصْدُر عنهم هذا الحق والتحقيق، من لسانٍ علمانيّ بحت، لهو حَظٌّ للحركة الإسلامية كلها. لكن أظن أنهم جَلبَوه على أنفُسهم بهذا المَنهج المُتعاون مع أصْحاب السُلطة في كل آن، والذي لا يزال لم يُنجيهم من بَطشِ السُلطة في كل آن!

لكنّ الأسوانيّ أساء وأنحرف حين تحدّث عن الحَضارة الإسلامية كأنها حَضارة خمرٍ ورِقص، وقتل وسَلب، لا أكثر. بل تعدّى ظلمه وتجنيه إلى أن قارنها بما كانت عليه أوروبا في عُصورها المُظلمة، حتى يكون مُنصفاً للعَرب، بزعمه، في عدم نِسبة القتل والسَفك والسَلب والشُرب إليهم وحدهم، كما قال!

الأسوانيّ كاتب قصَصيّ، تربي في أحْضان راهبات الليسيه، وتخرّج من جامعة أمريكية في طب الأسنان. فما لهذا بالحديث في تاريخ الحضارة، وفي روح الإسلام وشَرعه؟ أقصى ما يُتاح للأسوانيّ أن يتحدث عنه ما في "عمارة يعقوبيان" من عُهرٍ، وهل يصح أن يُنشر الفَساد والشُذوذ على الناس علناً بدعوى أنه واقعٌ موجود، كما هو مذهب هالة سَرحان وإيناس الدغيدى، أختاه في الرضاع من الفكر اللاديني الحديث. لذلك، أردت أن أزيّف عليه ما زَيّف على حَضارتنا وتاريخنا وتراثنا.

نود أن نقول، بوجه عامٍ، إن هذا الذي قال هو محضُ إدعاءٍ مريض وتصويرٍ فاجرٍ للحضارة التي أشرقت على الدنيا فأظلتها قرون متتالية، وحملت للناس إشراقة "لا إله إلا الله"، وأخرجتهم من عبادة العباد إلى عبادة الواحد القهار.

وحين يميز الأسوانيّ بين دين الإسلام وحضارة الإسلام، فإنه من الواجب عليه أن يبين هذا التمييز، ويوضح حدوده وآثاره، حتى لا يغمط الدين حقه، من ناحية، ولا يبخس الحضارة فضلها من جهة أخرى، ولكنّ هذا عزيزٌ على مثل الأسوانيّ، إذ هو صفة من صفات العدل الإسلاميّ التي ينحلى بها المسلمون بما رسخ في فطرتهم.

حضارة الإسلام، إن أردنا إستخدام هذه التعبير، هي ما نشأ في أحضان الإسلام، وليس لازما أن يكون تابعاً للإسلام من كل وجه. فالمسلمون، ومنهم الخلفاء في عصر الأمويين والعَباسيين، ليسوا من الصَحابة الراشدين، وليسوا بشراً غير البَشر، لم يدّعوا لأنفسِهم هذا، ولم يدّع مؤرخ مُسلم لهم هذا. فترى في سِير بعضهم ما ينحرف عن النهج الإسلامي القويم، في أحيان من سيرتهم. لكن ما لم يدركه الأسوانيّ، وأمثاله، أن هؤلاء الخلفاء حكموا بشرع الله بين الناس فأقاموا العدل وجاهدوا في سبيل الله، كان أحدهم يحجّ عاماً ويغزو عاماً، ومنهم، كالمأمون، من عنى بنشر العِلم، رغم ما أحدثه من بلاء خَلق القرآن. ثم إنهم نشروا العدل واحترموا حق الأقليات، من أهل الذمة، والتي يتشدق به الأدعياء من الليبراليين اليوم.

كما لا نحتاج إلى أن نذكر بأن ما كان يتعاطاه بعض هؤلاء الخلفاء هو ممّا أباحت بعض الأحناف من نبيذ لا يُسكر، تأولاً، وإن اشتد وقَوِى في بعض الأحيان. ثم إن أحاديث الرقص والمغاني التي تحدث عنها، مصدرها كتاب الأغاني للأصفهانيّ الشيعيّ، وأكثره غير محققٍ تاريخياً ولا وثائقياً. وإن كان من هذه الأحاديث ما وقع، فإنه مما كان في غفلة من الحِسّ الإسْلاميّ، ولم يكن مقنناً ولا مُصرّحاً به، بل وردت الأنباء بهَجَمات أهل السّنة من أهل الحِسبة على الكثير من هذه الأماكن وتدميرها. وكيف يُلام الإسلام وحَضارته وشَريعته على ما يفعل حُكام الخليج اليوم؟

ثم ما لتصرفات بعض الخلفاء، في بعض الأحيان، وما لرفض شريعة الإسلام، وقوانين الإسلام، وأحكام الإسلام؟ ما لهذا وما لأحكام الطلاق والزواج والميراث؟ ما لهذا وما لأحكام البيوع وصحة العقود وفسادها وبطلانها؟ ما لهذا وما لأحكام القصاص

واللباس، وتحريم الخمر والميسر؟ ما لهذا وما لتوجيهات الإسلام في الخُلق والمُروءة والشَرف والعزة بالدين والحِفاظ على الصَلاة والأمر بالمَعروف والنهي عن المُنكر؟ ما هذا الخَلط الذي لا يراد به إلا التنصّل من شرع الله، كراهة له، وكفراً به.

ثم لِمَ تعلق الأسوانيّ بهذه العَوارض، التي هي كالشعرة السوداء في الحصان الأبيض الناصع، ونسى، أو تناسى، ما تحلّى به العَصر الإسلاميّ من علماءٍ قائمين لله بالحق، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، ويحفِزون الأمراء والناس على الجهاد ونشرُ كلماتِ الله، وصدّ العدوان الصليبيّ. كيف نسيّ الرجل، أو تناسى، أحمد بن حنبل ومواقفه وجهاده، والبخارى وعلمه، وفقه مالك والشافعيّ، وشجاعة موسى بن نصير وطارق بن زياد. كم من فقيه ومجاهد وعالمٍ وأصوليّ ومُحدّث، بل ورياضيّ وفيزيقيّ وطبيب برَع في هذه الحَضارة، وتحت ظلال القرآن. نسىَ الأسوانيّ، أو تناسى، ما استحدث العرب من علومٍ تخدم الدين والدنيا، وتؤسّس لمناهج النظر كأصول الفقه، وعلم الفروق، وعلم العروض، وعلم الجَرحِ والتعديل، وللعلوم التجريبية والرياضية، وما لا يُحصى مما خدم الفَكر القانونيّ والتشريعيّ والعلميّ الوسيط والحديث، بل نسىَ، أو تناسى أن الغرب يكتب أرقامه بالأرقام العربية إلى يوم الناس هذا.

ولم يُعرَف عن المجاهدين المسلمين، على طول تاريخ الإسلام الجهاديّ أي حادثة تدميرية لبلدٍ دَخلوه، أو إغتصاب وقع فيه، بل دائماً وأبدا، حَملوا العِلم والنور والرحمة والحرية، لمن تابعهم على دينهم، ولمن خالفهم عليه. لم تعرف بلاد العرب دماراً إلا على يد التتار، ثم على يد الصليبيين، ثم على يد الإستعمار الأنجلوسكسوني، ثم الأمريكيّ الحديث. لم يعرف العرب المسلمون تدميراً كتدمير الحروب العالمية، ولا بشاعة كبشاعة هيروشيما والفالوجة.

من السَهل أن يلقى المَرءُ الكلام على عَواهنه، ذلك ممن لم يغترف من العلم إلا كنقرة الديك من صفحة المَاء، يتحدث إلى جَمعٍ لا يعرف عن العلم إلا اسمه، ولا يعرف عالماً إلا أمثال الأسوانيّ. و<u>الإنصاف خُلة تتحدى الهوى وترتفع عن الهَوية</u>، وكم من مؤرخى النصارى من نصَرَ الإسلام وحضارته، لمّا تجرّدوا عن هواهم، وارتفعوا عن هويتهم المسيحية، وأبرزهم الألمانية سيجريد هونكة.

يقول الله تعالى " ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَـٰنِ عِتِيًّا ﴿69﴾ ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِٱلَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا" مريم 70. أُشفق والله على أمثال هذا الرجل يوم ينتزعَه الله سبحانه من بين شيعته اللادينيين، ثم يُصليه جهنم بما لا يدرك عقل مداه، إذ لم يقل الله سبحانه ما سيفعل بهؤلاء العتاة بعد أن ينتزعهم من بين شيعتهم، تدليلاً على هولٍ ما سيلاقون، إلا أن يتوب فيتوب الله عليه.

محمد البرادعى .. ثَّانِي عِطفِه! 30 مايو 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

يقول تعالى في كتابه العزيز "وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍۢ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍۢ مُّنِيرٍۢ ﴿8﴾ ثَانِىَ عِطْفِهِۦ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ لَهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ ۖ وَنُذِيقُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ" الحج 9

محمد البرادعيّ رجل قانون ودولة، رجل رأي ورؤية، رجل حرية وحكمة، رجل مؤتمرات عالمية ومحافل دولية، هو هذا واكثر من هذا، لكنه ليس من دين الله في شيئ.

محمد البرادعيّ يصدر في علمه ورأيه ورؤيته من مرجعية تنفى العلاقة بين الدين وبين الحياة، فترجع حياة الناس للناس، وتحصر دين الله كأحد إختياراتهم التي تتيحها لهم هذه الحرية، داخل دائرة النفس والفرد والمسجد، لكن لا تتعداه إلى المجتمع وشؤونه وقانونه.

محمد البرادعيّ وليد بيئته، كأى فرد آخر، إلا إن يشاء ربي شيئاً. فقد عاش سنواتٍ يدرسُ في أمريكا، ثم التحق بالسّلك الدبلوماسيّ المِصرىّ، وترقّى فيه، ثم خرج إلى عَالمية الأمم المتحدة،ّ بما فيها من زخرفٍ وتزيين، وتقارب في الأديان، وتسامح بينها على موائد الطعام والشراب، لا على أرض الواقع وخرائط الإحتلال! وكان لابد لمحمد البرادعيّ ، الذي لم يكن له توجّه دينيّ ولا خَلفية شرعية أصلاً، أن يفقد الهَوية الإسلامية، التي وُلد بها، على موائد الحفلات، وطاولات الشرب في المناسبات، وأن يتبنى وَسطية أعنف من وسطية سليم العوا ومحمد عمارة، بأن يرى الإنسان في الغرب مِثالاً لما يجب أن يكون عليه إنسان الشرق، وأنّ الحرّية لا تتجزأ ولا يُحجَر عليها، متى ارتضاها مجتمعٌ، أخذها بكل ما تحمل من جراثيم وأوبئة، تماما كما ذهب اليه سلُفه طه حسين، كفيف البصر والبصيرة، من قبل. فلا قيدٌ من دينٍ ولا عرفٍ ولا تقاليد، يجب أن يُفرضَ على الحرّ، إلا ما ارتضاه لنفسه، بينه وبينها.

ومحمد البرادعي الآن، هو المتربع على عرش الدعوة العلمانية اللادينية في مصر، وإن كان الرجل، وأشهد له بهذا، أكثر حنكة وحرصاً فيما يصرّح به، إلا أن تتفلت منه الكلمات التي قد تكون كافية في تحقيق علمانيتهز فهو ليس كذلك الأراجوز عمرو حمزاوى، أو المتفلّت عادل حموده، أو المُزيف علاء الأسوانيّ. بل البرادعيّ أحرصُ في حديثه وأكثر سياسة ومُلاينة للمُسلمين من مَكشوفي الوَجه هؤلاء.

ومن هنا، تجد أنّ كثيراً من الشباب المسلم، تتردد على فمه عباراتٍ مختصرها أنه إن كان ولابد، فالبرادعيّ أفضل من غيره لحكم مصر في المرحلة المقبلة. وما ذلك عند هؤلاء الشباب لثقة في منهجه، أو وفاقاً مع عِلمانيته، لكن لأمرين، أولهُما الإحباط الذي يعانيه الشَباب فيمن هُم على مائدة الترشيح للرئاسة من ناحية، وممّا يتخِذ مُمثلوا الإتجاهات الإسلامية من مَواقف مُخزية من ناحية أخرى. فالإخوان، كعَادتهم، يتمَسّحون في السُلطة، ويرضون بالفتات، إن كان يخدمُ جماعتهم، ودَع عنك مصلحة المُجتمع عامة. وما تراه من تصرّفات حَميدة لشبابِ الإخوان فهي فرديّة من أولئك الشباب، لا دخلَ لقياداتهم بها، فهى أسوأ قيادة لأفضل شبابٍ! والسلفيون ظلوا يغطون في مباحثهم بعيدا عن الواقع، واستخرجوا فتاوى طَاعة وليّ الأمر ليَدرؤا عن أنفسهم العذاب، ثم لمّا حان الحين، إذا هم يتراجعون، أو بعضم، لكن قلة الممارسة وضعف القراءة للواقع، جعلت خطواتهم متعثرة، تقدم خطوة، ثم تراوح، ثم تتراجع أخرى!

وثانيّ الأمرين، أن محمد البرادِعيّ يؤمن إيماناً حَقيقياً، لا نِفاق فيه، بما يدعو اليه من حُرّيةٍ عِلمانيةٍ لا دينية، ويرضى بحُكمِ الأغلبية إن فُرض عليه من خِلال الصَناديق. وهو ما لا يؤمن به كافة مُدعى الحُرية اللادينية، الذين لا يؤمنون بالغالبية، بل يرونَهم أقل شَأنا وأوضَع ثقافة من أن يُرجَع اليهم في رأيٍ أو يُسْتفتوا في شَأن.

لكن محمد البرادعيّ، كبقية اللادينيين، ثنى عطفه ودعا إلى غير سبيل الله، ولم يرض بالله حَكماً ولا يرض بشرعه مرجعاً، بل يرى شَرع الألمان، كما قال مرة، هو الدستور الأفضل لمصر، وهو في هذا صادقٌ مع نفسه، ومتلائم مع حياته الشخصية والعائلية، التي يحدوها التحرّر الغربيّ، وتنفِر من التزمّت الإسلاميّ.

وهذا ما يقدم البرادعيّ للشعب المصريّ فيما أسماه وثيقة حقوق الإنسان، والتي ترجمتها بالواضح البين: حرية التعبير تتضمن حرية التطاول على الأديان كالقِمنى وسَلمان رشدى وحريّة الفن الساقط الشذوذى. حرية الإنسان تتضمن حرية العرى والمَساخر الأخلاقية باسم الفن، حرية العقيدة تتضمن إهدار حدّ من حدود الله وهو حدّ الردة. وكل شيئ غير ذلك في وثيقته من هذه المعانى فهو مشمولٌ مضمونٌ في الإسلام الحقيقي المنزّل على محمد صلى الله عليه وسلم، والذي يفزع البرادعيّ وصحبه.

محمد البرادعيّ ليس من أهلِ الدين، ولم يدعى ذلك لنفسه، ويجب أن يَحذرَ الذين يتحدّثون عنه من باب أفضَليته للرئاسة أن يَعوا ما يقولون، فهو، بالنسبة لحُكم مصر، كالكيماوى لمريض السَرطان، الخيارُ الأخير الذي يسْبق الموت.

عمرو أديب .. وحَازم أبو اسماعيل 12 يونيو 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صَلى الله عليه وسلم

في مقابلة على برنامج "القاهرة اليوم"، التقى دُعاة الإسلام وجهاً لوَجه مع دعاة اللادينية الكفرية الليبرالية العلمانية، أو ما شِئت أن تُسميها، حين تحاوَر الشيخ حازم ابو اسماعيل، مع عمرو أديب ومصطفى شردى. وجاء الحوارُ كاشِفاً لما فيه دعاة الإسلام والتوحيد من إحترامٍ وفهمٍ وتمدّن، وما عليه الكفريون من سفاهةٍ وابتذالٍ وتهافتٍ.

والحوار كان في سياق ترشيح السيد حازم لمنصب رئاسة الجمهورية، وهو ما يدعو إلى التركيز على برنامج الشيخ في الإقتصاد والإجتماع ومناحى العمران، لكن الأمر هذا لم يكن في مُخططِ الرجلين. إنما الباعثَ على دعوتهِما للشيخ كان، كالعادة، لتجريحه، وتجريح مذهبه ومنطقه، وذلك عن طريق إلقاء الإسئلة التي لا عِلاقة لها بسُبل الحُكم ووسَائل السياسة، وبإستخدام التهريج الفكاهيّ الذي يجيده عمرو أديب كبهلوان التليفزيون.

وحين بدا الشيخُ هادئاً متيقظاً للأسئلة، بدا الرجلان في تحفز وتصيد لِما يمكن أن يثير المُستمع، أو يلاقى النقد من أمثالهم من اللادينيين. وقد قدم السيد حازم كلاماً منضبطاً في مجال الإقتصاد، وفي السياسة، حيث أكد على أنّ الدولة الإسلامية هي دولة مؤسّسات، تحترم التخصّصات، وتعتمد على المَواهب والقدرات، ولا تَعملُ بطريق القرارِ العَشوائي الفَرديّ، الذى عانينا منه عقوداً عددا.

وقد استخدم الشيخ حازم تعبيراً جميلاً حين وصف الدعوة العلمانية اللادينية "بالظاهرة التليفزيونية"، وهو على حقّ في ذلك، إذ هي دعوة لا وجود لها على أرض الواقع في مصر، بل هى أراءٌ يرددها من يؤمن بالغرب قولاً وفعلاً وخلقاً، ويكفر بالإسلام قولاً وفعلاً وخلقاً. ولذلك يتحَجّج أتباعها بطلب تأجيل الإنتخابات، كي يتمَكنوا من نشرِ دعوتهم الكفرية بين الناس! وكأنهم هم الذين كانوا في المُعتقلات، مَطّاردين وممنوعين منَ الحَديث، لا المُسلمين! وهم، بالكلمة المكشوفة، يريدون منحهم الوقت الكافي لتكفير المجتمع كله، وجَعلَه لا يأبَه بالحلال والحرام، ولا بمراعاة شَرع الله في المجتمع عامة، وإنما يراعونه في أنفسهم خاصة، إن رأوا ذلك، مما يستحسنوه بعقولهم.

والمثير في هذا اللقاء هو إسفار الكفر برأسه بلا حياء، وهو ما لم يكن موجودا قبل إنقلاب 25 يناير. فقد استهزأ مقدما البرنامج بأن يكون الحكم مراعيا للحلال والحرام، وعقب عمرو الخبيثن الذي تربى على التبشير في كلية فيكتوريا، بأن السيد حازم إذن يريد "حكومة حلال وحرام"! وحين ذكر السيد حازم أنّه يتحدى هؤلاء بأن ينزلا سوياً إلى الشارع المصرى، وأن يجدا من سيحوذ الأغلبية، قال عمرو الخبيث بإستهزاء ومرارة إنه متأكد من فوز حازم، أو أي إسلاميّ بهذا الصدد .. مشيراً إلى ما يروّجه كفار اليوم من جهل الشعب و"عاطفيته" كما عبر الخبيث. ولم ينس عمرو الخبيث أن يستخدم مَوهبة المُهرج التي يتمتع بها لسؤال السيد حازم إن كان سيحمل لقب "الشيخ" أم "الرئيس"! وقد أحرَج السيد حازم عمرو الخبيث عدة مراتٍ، حين سأله إن كان يَحترم الحَلال والحرام فلم يحر اللادينيّ قولاً، وحين ذكر أنّ هؤلاء اللادينيين يتمتعون بحرية الرأي طوال سنين، ويُطالبون بالديموقراطية، ثم ينقلبون عليها، ويريدون أن يطبقوا مفاهيم تصلح لحكم شعب ألمانيا أو هولندا، لا شعب مصر. كما لن يفت شردى الأخبث أن يسأل السيد حازم رأيه في "الآثار"! وكأن هذه هي القاصِمة، وكأنها هي التي تقف بين مصر وتقدّمها وازدهارها!

الأمر أن الإعلام الخبيث، أو الظاهرة التليفزيونية، باتت تُستخدم عياناً لتدمير الإسلام، وتهميش الشعبِ المِصرىّ، وتخريب دينه عليه، وهَدم أخلاقِه. هؤلاء اللادينيون لم يعودوا في حاجة إلى النفاق. والواجب على القوة المُسلمة أن تتجنب حواراتهم، وأن تقوم بحواراتها على الهواء، ونشرها على الإنترنت، فهو الطَريق الأسرع إنتشاراً اليوم، ثم يجب أن يكونوا أشد وطأة على هؤلاء وأصْدق كلمة منهم، وليصِفوا الكفر بالكفر، فهؤلاء لم يداهنوا في "لا دينهم" فلم المُداهنة في ديننا. وقد قالها الشيخ المحلاوى نصره الله، فعلى بقية الدعاة أن يسلكوا مسلكه.

ريم مَاجد .. و"ربنا يستر"! 14 يونيو 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صَلى الله عليه وسلم

على رأس القائمة السوداء للعلمانيين اللادينيين، وبجوار أسماء نجوم اللادينية عمرو أديب وعمرو حمزاوى، يأتي اسم هذه المرأة التي درّبتها أيدى إبراهيم عيسى، وصنعتها أموال ساويرس، وأظهرتها للملأ قناة أون تي في، ظلماتٌ بعضُها فوق بعض.

والمذكورة، قد إتخذت خطّاً واضِحاً بيّناً، لا يخطؤه إلا أعمى، وهو أن تنحاز ضد كلّ ما هو إسلاميّ، أو يمت للإسلام بصلة، ولو من بعيد، وأن تنحاز لصفِ سيدها ومالئ جيبها، ساويرس، في الإنتصار لدينه، والترويج لكنيسته، ونشر دعاواه وغطرساته وكأنّها حقائقٌ نزل بها الوحيّ على مخيخ الرجل!

والميزة الأهم في هذه المَخلوقة، عدا أنها أشبه بالرجال منها بالنساء، هي قلة حيائها العجيب، والذى لا تباريه فيها إلا صنيعة ساويرس الأخرى، منى الشاذلى، أعاذنا الله منهما جميعاً. وقلة الحياء فنٌّ متميزٌ، لا تحسبه هيناً، بل هو موهبة يتمتع بها بعض الخلق، ويعملون على صقلها، بالمداومة على "التلاحة"، و "التناحة"، و"البجاحة"، وكلّ ما هو من مشتقات الكلمة كالبرود وثقل الظل، والعفوية في الكذب، والضيق بالصدق، وقائمة تطول، تجدها كلها ممثلةٌ في هذه المخلوقة، أحسن تمثيل.

ثم إنها على ذلك لا تتمتع بمهنية أو قدرة على جذب المستمع، ولا يجد المرء نفسه قد زاد ثقلُ شعرة بعد حديثها، بل الحق أن المرء يجد نفسه نقص عما قبل سماعها، مما ضاع من وقته، وخسر من دينه، وقلّ من علمه. فهي، على حقيقتها، اقل كثيراً مما تلاقيه العين منها في ظاهرها، لخواء جوفها، على صعوبة تصور ذلك! وكما يقول الفرنجة " she is less than what meets the eyes!".

في أحد برامجها الكئيبة، أشارت إلى قرار قيل إنه صَدر عن رئيس الإذاعة والتليفزيون السابق، بمنع عرض مشاهد المَسخرة السّاخنة، كالأحضان والقبلات، من الأفلام المعروضة. وكان تعليقها، الذي زفرت به زفرة كأنها تعاني آلام المخاض، أن "ربنا يستر"، يعنى ما قد نصاب به من فوادح بعد هذه الفادحة التي تمنعنا من مشاهدة القبلات والأحضان، وتساءلت بعدها عن إمكانية أن تتحول مصر إلى أفغانستان، فنخسر مباهج الفجور، ومشاهد العهور! وقالت أن هذا يعنى أننا نرجع للوراء ثم أردفت بأنها ترفض هذا المبدأ إن كان تديناً، لا توجهاً خلقيّاً!

وها هو رابط المشهد، لمن أراد التأكد من إلحاد هذه الرقطاء. http://www.youtube.com/watch?v=IKXmuYPfx6E&feature=related

وهكذا ترى كل ضيوفها، من نفس عجينتها المُتشبّعة باللادينية، الكارهة للإسلام. ووالله عجيبٌ كُره هؤلاء لهذا الدين، وهم لا يزالون يصَنفون على أنهم من أتباعه. ووالله لا أدرى كيف يَعيش هؤلاء مثل هذه الخسّة، فلا يقدِرون على الإستعلان برفضهم للدين وبراءتهم من الإسلام، بل يظلون تحت مظلة ما يكرهون، حتى يلاقوا يومهم الذي يوعدون، فهى حياة الجبناء المُسْتخفين، كتبوها على أنفسهم، وآخرة المكذبين يَصلونها في أنفسهم .

والغرض من تلميع مثل هذه الشخصيات الضئيلة العَفنة، هو استمرارُ السّيطرة على الإعلام، ومن ثمّ فرض تلك المادة اللادينية الخبيثة على عقول القراء وعيونهم. وهناك ولاشك، من المُستمعين من يغترّ ببعض ما يخرج من "حنك" هذه الدعيّة، فيلفته عن الخير، ويصيبه بالتشتت، ويملأ صدره بالهواجس. وهو السبب الذي جعل الإسلام يمنع مثل هذا الشّذوذ الكُفريّ من الظهور والتطاول، إذ فيه فتح باب الشيطان، والتمكين له، وما هؤلاء إلا أدواته وعملائه.

يجب على المسلمين أن يقاطِعوا أمثال هذه الحيّة المتشبهة بالرجال، أو الرَجلة المتشبه بالنِساء، والتحذير منها ومما تمثله، ومما تدعو اليه، فإن ذلك قربة إلى الله، ولَعْنٌ للشيطان.

النّائب العام .. المُجرم العَام 09 يوليو 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صَلى الله عليه وسلم

الأمر الذي يجب أن يكون معلوماً لدى المصريين أنّ القضاء لا دخل له في موضوع الإفراج التي حَكمت بها في قضية شُهداء السويس، أو قضية براءة الوزراء الثلاثة. القضاء المدنيّ لا يحكم إلا بما أمامه من أوراق، ولا يصح أن يحكم إلا بما لديه من تحقيقات وأدلة وتحريات. ومفتاح ذلك هو الشرطة، التي تجمع الأدلة الكافية لإحكام وحَبك أطراف القَضية، بما في ذلك الأدلّة التَشريحية والصور والمُحادثات والأوراق الإثباتية، والشُهود. ثم تقدم الشُرطة هذه الأدلة إلى النيابة التي تقوم بالتَحقيقات، ثم وضعَ القضية في شَكلها النهائي لتقديمها إلى المَحكمة. ويأتي دور المَحكمة، التي لا تحكم إلا بما أمامها، دون تأثر بواقعٍ سياسيّ او واقعيّ على الأرض.

ولتنظروا معى الآن، النائب العام، المُعين من قبل مبارك، والعبد المخلص له، مع معاونيه الذين اختارهم على عينه من أيام المخلوع، والشرطة، التي قتلت الشعب في الثورة وعذبته وحقرته قبلها، هميلة العادليّ إلى يومنا هذان هما الجهتان المسؤولتان عن إعداد قضايا الفساد وقتل المتظاهرين، أدلةً وشهوداً وتحقيقاً! بالله عليكم، ألا يسمى هذا عهرٌ من عُهر النظام القائم؟ ألا يسمى هذا صفاقة، لو تسامحنا في التعبير؟ ما لهؤلاء الناس، يستحمرون الشعب، كأننا لا عقل لنا ولا منطق، وكأننا جرزان الأرض يدوسونها دون أبَهٍ أو حَذر؟

النائب العام، هو المُجرم الأول في هذا الواقع الأليم. صَحيحٌ أن الداخلية كما كانت من قبل، مُمتلئة بالفساد والعُهر الإدارىّ، والسَطوة المريضة، والبطش الجائر. وصحيحٌ أنّ جهاز أمن الدولة لا يزال في محله لم يبرح، كما أراد له ذلك المتهالك المأفون العيسوى، إلا إن مفتاح ذلك كلّه في يد المُخرّب العام، الذي ينحّى من القضايا ما يريد، ويلفق الأدلة، ويخفيها، ويتعامي عن رشوة الشهود، ويقدم للمحاكم قضايا هزيلة خاسرة قبل أن تبدأ.

هل يُعقل أن يُحاكم نظامٌ قضى ثلاثين عاماً في تخريب دولة كمصر، ونهبها وتضييع ثرواتها وتحطيم كرامتها، وإذلال شعبها، ووضعها عملياً تحت الوصاية الأمريكية الإسرائيلية، هل معقولٌ أن يُحاكَم رموزه على توقيعٍ غير مشروع بشأن لوحاتٍ معدنية، أو تدبير صفقاتٍ مشبوهة، قد رتبت أوراقها ومُّهِدَ سبيل الخروج منها قبل القبض على أصحابها؟ ما هذا الهَزل الفَجّ المَمقوت؟ أليست هذه جريمة المُجرم العام، أن يترك الدعاوى بالفساد السياسيّ ويحاكم هؤلاء القتلة العابثون على لوحاتٍ معدنية؟ اللهم أشهد أن هذا المجرم العام من أخبث هذه الطغمة وأحقرها وأكثرها عِماله، إذ هو يتصرفُ كحذاءٍ في قدم الطنطاوى، كما كان نعلاً في قدم مبارك. المجرم العام يأخذ أوامره بالتليفون من أسياده العسكر، فكيف يُنْتَظر منه أن يقيم عدلاً أو يُوجّه تهماً؟

يا ثوار مصر وأحرارها: تخلّصوا من المُجرم العام، قبل أن يتخلّص الفَساد من كل التهم على يَديه الآثمتين.

<u>بين الحُوينى والشنقيطى .. يقف الحق واضحاً 17 يوليو 2011</u>

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صَلى الله عليه وسلم

الحمد لله الذي جعلنا أمة وَسطاً لنكون على الناس شُهداء. وسطية العلم والعَقيدة، ووسطية التحليل والنَظر في الواقع. فإنه لا يكفى أن يتبنّى المُسلم وَسطية العقيدة، ثم إذا هو مائل على أحدِ شقيه في فهم الواقع، وفي تنزيلِ أحكام الله سبحانه. لا خير في هذا على الإطلاق، خاصّة حين يتعلق الأمر بالحَديث عن أحوال العامة، والتوجيه العام للناس، والذي يتطلب فقهاً للواقع وحساً يؤتاه أحدٌ في تقييم وتقدير مناطات الإفتاء، كما يؤتى أحدٌ الملكة في استنباط الأحكام.

والمَشهد الإسلاميّ اليوم، كالعادة التي هي من قدر الله الكونيّ، ترى فيه نموذجاً لما قدّمنا من قولٍ، يَظهرُ في شَخصيتين من أهل العلم والمَشيخة، التي يتصدّى صَاحبها للقول في شؤون العامة. وأقصد بهما الشيخ أبو إسحاق الحوينى في طرفٍ، والشيخ أبو المنذر الشنقيطيّ في الطرف الآخر، جزى الله كليهما خيراً على حسن نواياهما، كما نحسب.

<u>الشيخ أبو المنذر الشنقيطيّ</u> يرى الوضع القائم في مصر وَضعٌ كفريّ لا يُحتمل النظر فيه، كما كان من قبل 25 يناير، وأنّ المنع من المشاركة في الإنتخاب أو الإستفتاء بإبداء الرأي في ضرورة تحكيم الإسلام في الدولة الجديدة، هو قبولٌ بالديموقراطية الكفرية، ونكوصٌ على العقب لمن قال بمنع ذلك من قبل.

<u>الشيخ أبو إسحاق الحوينى</u> يخرج على الناس كلّ آونةٍ بطامّة تحليلية، تنتصر للوَضع الإستبداديّ، سواءاً القديم أيام مبارك، أو الحالّ على يد العَسكر، ردّاً للفوضى كما رآها فضيلته.

طرفان متباعدان، يقف الحق بينهما على مسافةٍ متساوية.

والشيخ أبو المنذر الشنقيطيّ قد ردّ على ما عقبت عليه فيما كتب في مقاله "نصرهم الله فانتكسوا"، جَزاه الله خيراً، لكن مع الأسف لم يأت بجديد يدفع إلى التسليم بما قال، أو حتى لإفراد ما ذكر بمقال. فالشيخ، قد أتي مرة أخرى بنفس الآيات العامة التي لا نختلف عليها، وحاشا لله، ثم عاب علينا أن لم نرد على "أدلته" تفصيلاً لا إجمالاً، وهو ما نكرره هنا، أننا لم نردّ على كافة ما ساق من كتاب وسنة، لإتفاقنا عليه، فما وجه الردّ إذن، خاصة اننا لا نريد جدلاً ولا نقصدُ إلى سفسطة؟ والظاهر أن الشيخ لم يدرك أن الأمر لا يخرج عن تقييمٍ وتقديرٍ، تقييم للواقع من ناحية، وتقديرٍ لما يصِحّ للمُسلم عمله في هذا الواقع من ناحية أخرى. وقد ذهب الشيخ يثبت أن البلاد محكومة بدستورٍ وضعيٍ لا تزال، وأن المظلة العامة هي الديموقراطية لا تزال، وأن من اباح المشاركة هنا فقد أباحها استواءاً مع الإخوان، الذين يبيحونها في كلِ آن، وهو التخريج الذي لا نوافقه عليه. فقد ذكر عددٌ من فقهاء الدستور مؤخراً، منهم العلمانيّ ومنهم المسلم، أن ما يصدره المجلس العسكريّ الآن ليس ملزما بالمرة لأى مجلسٍ نيابي قادمٍ، وهو ما يعنى أن أقوال المجلس وقراراته مُفرّغة من المُحتوى لعدم الإلزام بها، ونحن إذ نبيح المشاركة "الآن" فإنما لإرساء أوضاع "الغد"، لا لتنظيم أحوال "اليوم"، كما كان يفعل الإخوان في مُشاركتهم البرلمانية لإدارة الدولة تحت مظلة العِلمانية. فليس لهذا "الدستور المؤقت" إذن ولاية على ما تأتي به الصناديق. والإدعاء بأنه لا يزال الخروج للصناديق، بهذا النظر، يجرى تحت ظلّ الديموقراطية، فهو شركٌ لا يصحّ ولو للحظة، مردودٌ لأنه حتى لو أن الدولة لا تزال محكومة بالديموقراطية الكفرية، فإن اللقاء في الصناديق غرضه المباشر إزالة هذا النظام، لا مشاركته في قول أو عمل، فهي آلية عملية تعنى بالتحول والتبديل لا إقرار قوانين. ولا يعنينا إن كان ذلك مسكوك في إمكانيته، بدعوى أن النظام لن يسقط نفسه، إذ هو استنتاج لا يعلم تأويله إلا الله. ولا أدرى على أي أساس فرّق الشيخ بين السَعي للتغيير بالقدم والسعي للتغيير بالقلم، وكلاهما يجرى في ظلّ منظومة حاكمة واحدة، وهي غير إسلامية، يراد تحويلها إلى إسلامية. ولعلى أكون قد نجحت في إيصال هذا المَعنى الدقيق إلى الشيخ الشنقيطيّ، ومن يتابعه على ما ذهب اليه.

ثم يأتي الشيخ أبو إسحاق الحُوينى، على الطَرف الآخر، فيقيّم الواقع على أنه أسوأ مما كان عليه من قبل، نظراً للفوضى التي تضرِب جُنبات البلاد، وتحرم الأمن على العباد. وقد خرج من هذا التحليل إلى أنّ الإستبداد أفضل من الفوضى، وهو التقرير الذي أقلق الكثير حتى من أتباع الشيخ. والحقّ أن هذا التقرير يستندُ على التوجّه الأساسيّ للشيخ الحُوينيّ، الذي ظلّ مُخلصاً

لإتجاهه حين وقف ضد الثورة إبتداءاً، من نفس منطلق أن الإستبداد أفضل من الفوضى. ولا ادرى كيف غاب عن الشيخ أن لو سار الناس على ذلك المنطق لكان مبارك ونظامه لا يزالا في مواقعهم يغتالون حرية الشعب وكرامته، ولعله يرى أن ذلك كان أفضل من عدة حوادث سرقة أو إغتصاب، كانت أروقة أمن الدولة تشهد أضعافها في اليوم الواحد!

والإستبداد في ذاته هو فوضى مُستترة، ظَاهرها النظام، وباطِنها الفَوضى، وحقيقتها إنهيار الدين ومَقاصده بشكلٍ كاملٍ. وهذا التفريق بين المتماثلين لا يصح عقلاً ولا شرعاً، إلا عند من خفي عليه حقيقة كليهما. ومثل هذا التوجه من الشيخ الحويني ومن تابعه ووافقه، كما سبق أنّ نوهنا، قاتلٌ لحسّ الكرامة، ومُضيّعٌ للحرية التي هي مقصد أعلى للشريعة، من حيث أنّ حُرية مُمارسة الدين، عقيدة وشريعة، هي الضَحية الأولى لإنعدام هذه الحرية، دائماً.

ويقف الحق، في التقييم والتقرير بين هذين الشيخَين، يزِنُ الواقع بميزان العين البصيرة، لا المُبصرة، ويقرر ما يجب حِياله بمنطقِ ما قَصَدَت اليه الشَريعة فيما جدّ من حوادثٍ وأوضاعٍ دون تجنٍ على أحكامها أو إفتئاتٍ على كُلياتها. وهو ما يجب أن يكون عليه قول من يتصدّى للقول اليوم، فاليوم ليس ككلِّ يوم، بل هو مناطٌ في غاية الخُصوصية والجِدة، تتكاثفُ فيه المتغيّرات، وتتشكل فيه الثوابت، بما يوارى الحق إلا لمن حاز العلم والعقل، أو العلم والحكمة، التي أفسرها بالقدرة على التقييم والتقرير، وهو من قبيل إختلاف التنوع في تفسيرها المَشهور من إنها "السُّنة".

والشئ بالشئ يُذكر، فقد لامنى أحد الإخوة الأحباب على تلكئي في إصدار دراسات مُطوّلة كما تعوّدت، إلا إننى قرّرت أن أتابع المَوقف على السّاحة المصرية خاصة والعربية عامة، يوميّا، بشكلٍ فاحصٍ، والتعليق عليها، لإدراكي بحَساسية الوَضعِ القائم، وضرورة أن يتوافر صَوتٌ يعبّر عن فِكر أهل السُّنة ورأيهم في هذه الجزئيات بشكلٍ متواصلٍ وموصول.

هدانا الله جميعا إلى الحق بإذنه.

ما لَك وللدِّين .. يا إبراهام عيسى! 16 سبتمبر 2011

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

عجيب أمرك يا إبراهام عيسى. ما لك تتحدّث في الدين، وتشْرح وتفسّر، وتأتي بأحاديث وآيات، تدلل بها على ما لا يعينك على شرح قضية ولا يثبت لك وجهة نظر؟ ثم إذا بك تعترض على من قال بكفرك ومعاندتك لله ورسوله؟

ذهبتَ، يا إبراهام، تتحدث في أمر الخلافة، وفي شروطها، وشرط القرشية، تريد أن توقع دعاة الخلافة في مأزق، فيما تتوهّم، وكأنك تقول إنّه إن لم نجد قرشياً، فإنه لا يجب أن ندعو لخلافة، وإلا كنا مناقضين للحديث، من حيث ندعو لإتباعه! وهو وهمٌ خلقه لك خيالٌ مريضٌ ونفسٌ عليلةٌ ودين جِدّ رقيق، إن وُجد. ثم، إنك إستأتَ لمن رموا أمثالك بالكفر، ولا أدرى ما وجه الإستياء والإستغراب في هذا الأمر.

والحقٌ أننى أجد غضاضة في نفسى، وشجىً في حلقي، من الردّ على هذه الأمور التي إدعيتَ، إذ لا يستحق الردّ إلا من كان اهلاً له، وأنت لست اهلاً للحديث في دينٍ، خاصة الإسلام، فأنت كمن وصف الله سبحانه "وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ۚ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ" البقرة 171. لكن الأمر هو أنّ هناك من يغترّ بقولك، ويظن أن كلّ من زعق صَدَح، أو كلّ من سوّد كَتب!

وإنّا نقول، يا إبراهام، إنه إذا ثبت الحديث عن سيدى وسيدك رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإنه لا مجال لمناقضته ولا مدافعته، ولا ضَرب بعضه ببعض، ولا إستعماله حُجة لإسقاط أمرٍ ثابتٍ شَرعاً، بل يجب التوفيق بين الأدلة، إذ هذا هو طريق من له عقلٌ يا إبراهام، أن يفهم النصوص مجتمعة لا متفرقة، وأن لا يجعلها عضين، كما قال تعالى عمن يضرب القرآن بعضه ببعض. لكن:

لقد ناديتَ إذ أسْمعتَ حيّا ولكن لا حياة لِمن تنادى

فالحديث الشريف، يا إبراهام، لا يقول "لا خلافة إلا بقرشيّ"، أو ما هو ما في معنى ذلك، مما يُقصر الخلافة في قريش وحدها وإلا فلا خلافة، إنما يقول حديث سيدى وسيدك رَسول الله صلى الله عليه وسلم جاء بصيغٍ مُتعددةٍ يصبّ كلها في معنى "الخلافة في قريش"، وهو، كما أجمع العلماء شرطٌ في الخِلافة، ولكنه ليس ركناً فيها. والفرق بين الركن والشرط أن الصحة في الركن تتوقف ذاتيا عليه وتتوقف عرضياً على الشرط، كما ذكر القرافي في الفروق ج3. وحتى أنعَشَ عقلك في محاولة تفهم ما تعنى هذه الألفاظ الغريبة عليك، فإن الشرط يقع من خارج العمل، كالوضوء للصلاة، والركن من داخله، كالتكبير في الصلاة. ولذلك يمكن أن يستبدل الشرط في حال العجز عن تحقيقه، بخلاف الركن، كما في التيمم بدلاً من الوضوء، ولا يمكن ذلك في الركن، كما في أركان الحج، كالإحرام وعرفة، وما هو من الواجبات التي هي من شروطه، كرمي الجمار والمبيت بمنى، ويجزئ عنها الدم، يتصَدّق به الفاعل. ومن هنا فإن الأفعال تقع صَحيحة حتى دون بعض شروطها، مثل شرط عدالة الإمام *(المسلم)*، لِصحّة الجهاد تحت لِوائه.

ومن هنا، يا إبراهام، فإن الخلافة تصحّ بدون شَرطِ القُرشيّة، وتكون دون درجة الكمال. ولذلك صَحّت خلافة العديد من الخلفاء ممن ليسوا من قريش. كما أنه ورد في الحديث الصحيح أنّ ولاية قريش تتوقف على حسن فعلهم، كما في الحديث الصحيح "أما بعد يا معشر قريش ! فإنكم أهل هذا الأمر ما لم تعصوا الله ، فإذا عَصَيتموه بعثَ إليكم من يلحاكم كما يلحى هذا القضيب - لقضيب في يده" صحّحه الألباني، ما يفيد أنّ ذلك لفضلهم على الناس، فإن لم يَفْضُلوا الناس، نُزَعَت منهم.

أمَا وقد بيّنا لك ذلك، يا إبراهام، فإني أعجب لإستيائك ممن يطلق عليك وأمثالك من العِلمانيين، الكُفر! لم يأتي عليك أحدٌ بهذا الوصف يا إبراهام، بل أنت وأمثالك هم من جَرّه على نفسه. الإسلام، في طبعتِه الإصلية يا إبراهام، يعنى التسليم والطاعة لله سبحانه، في كُلّ أمره ونهيه، وعلى رأس ذلك الحُكم بشرع الله، تفصيلاً لا إجمالاً، ويعنى أن من لا يأخذ بهذا ويتلون فيه، ويرفضه، ويدعو لغيره، ويناهض من يدعو اليه، ويشكك في صحته، كان كافراً كفراً أكبر ناقلٍ عن الملة، وعليك بما دوّن عالميّ الأمة الشيخ أحمد شاكر وأخوه محمود شاكر في هذا الأمر، وما دوّن عبد القادر عوده عالم الإخوان الشهيد، وغيرهم

من علماء الأمة على طول الزمان. هذه هي الطبعة المعتمدة من الإسلام، يا إبراهام، والتي يصح طبقا لها أن يوصف بالكفر من هم من دعاة الليبرالية والعلمانية. أما طبعتك وأمثالك، فأنت عنها مسؤول أمام الله.

أنصحُك يا إبراهام، أن تغتسِل وتتوضّأ، ثم تصلى لله ركعتين، في دارك، ما أظن أنك ركعتهما من قبل ، ثم تتوب إلى الله، وتعود إلى رشدك، فإنه لن ينفعك علمانيّ ولا ليبراليّ يوم يقوم الناس لرب العالمين، ولن تشفَع لك حمالاتك، ولن تذود عنك "القوى السياسية" التي تساندك. وأعلم أنك ستقول: من أدراك أني لا أفعل، صلاة وصياماً، وأن هذه أمور بينى وبين الله، ومثل هذا الهراء الذي لا يدعيه إلا كلّ غافلٍ شَارد، وهذه هي مشكلتك يا إبراهام، أنت وأمثالك، أنّ تقواكم وإسلامكم الذي تدّعونه، لا دليل عليه ولا ظاهر له، وفسوقك وخروجك عن دين الله واضحٌ بيّنٌ كالشمس في رائعة النهار. مصيبتكم يا إبراهام، أن أمركم بينكم وبين الله، وهو ما لا تعرف معناه، ومن ثم لا تخشاه.

هذا أوانُ سيد قطب .. عَلَم الأمة 29 سبتمبر 2011

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

والله ما ذكرتُ استشهاده إلا دَمَعت عَينيّ، وإلا ترحّمت عليه أكثر مما أترحّمُ على والديّ. فهو الرجل الذي قدّم للمسلمين في عصرنا هذا ما لم يُقدمه لهم أحد غيره. قدّم لهم المِثال الحيّ والصورة الجَلية المشرقة النَاصعة، لِما يمكن أن يصنعَ الإسلام بالبشر، وللبشر. هو سيد قطب، شهيدُ الأمة في عصرنا هذا. الرجلُ الذي صَاغ التوحيد صِياغة فَصّلتْ ما أُجْمِل في القرآن أبلغَ تفصيل، وأجْمَلت ما فُصّل في تفاسير القرون الخالية، أوفَى إجْمال. ثم أتبع ذلك بأن شَهد على صِدق ما في القرآن بتقديمه نفسَه فداءاً للحق، فصحّ فيه قول شوقي رحمه الله

وإذا تناهَى الحُبّ وإتفقَ الفِدى فالروحُ في بابِ الضَحيةِ أليقُ

هذا أوان العملاق، الذي تضاءلت بجانبه العمالقة، وتحطمت على صَخرة إرادته الطواغيت، فأزلّهم حياً، وهَزمَهم ميّتاً. إذ اليوم لا نحتاج إلى علمِ عالمٍ، بل إلى نظرِ مؤسسٍ وإخلاصِ صِدّيقٍ. وقد تحلى بهما سيدٌ، نحسبه كذلك.

أدرك سيد رحمه الله معنى أنّ الله سبحانه أنزل القرآن على الناس كتاباً يتلى، تُبيّنه لهم سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم. عَرف إنه إن كان الوحيّ بين السماء والأرض قد انقطع، فإن وحي القرآن والسنة للناس لا يزال مَمدوداً مَوصولاً، يتلقَوْنه كلّ مرة يقرؤون القرآن والحديث، يستوحونه ما يفعلون في خاصة زمنهم، وواقع حياتهم. قد فهم سيد الواقع، ومشكلاته ومعطياته ومركباته، كأدَقّ ما يكون الفهم، ولجأ إلى القرآن والحديث، يستوحى منهما التوصيف اللائق بهذا الواقع، ثم يبنى عليه ما يجب عمله فيه، فكان الظِلال أولاً، ثم المَعالم أخيراً.

علّمنا سيد رحمه الله أن الفهم **في** الكتاب والسنة، ليس هو الفهم **عن** الكتاب والسنة، فالأول يعنى فهم المَسطور، والأخير يعنى فهم المَقصود، الأول يعنى إدراك المَبنى، والثاني يعنى استيعاب المَعنى. وبينهما بون شاسعٌ لا يجتازه إلى العمالقة.

كان سيدٌ رحمه الله إماماً في رؤية الواقع بعين الشرع، ووزن أحداثه وأشخاصه بميزانه. وهو أمرٌ، مرّة أخرى، لا يقدر عليه إلا من تمرّس بالعِلم تحقيقا لا تلفيقاً، ثم نظر في حال الناس والدنيا جمعاً وتفريقاً، ثم جمع الشقين مَعاً تأليفاً وتوفيقاً، فعرف موضع الحقّ ورفع أهله إلى منازلهم، وعَرف محل الباطل فحَطّ أهله بمنازلهم. وهو، رحمه الله، لم يُعنى بنقدٍ أو تجريح لشخص أو جماعة، فالأمر بالنسبة له كان أكبر من الأشخاص والحركات. بل إعتنى بتأصيل موارد النظر التي كشفت له عن واقع الأمة جملة، وحالها، وبعدها عما أراد الله لها.

جمع سيد رحمه الله بين شِقيّ الواقع والشرع كأحسن ما يكون الجَمع، إذ بهما جميعاً، لا بأحَدهما، يّدرك الفلاح في الدنيا والآخرة. وهو ما خسرت فيه الطائفتان المتنَاحِرتان في واقعنا البئيس، فرقة السلفية الإدعائية والإخوانية التوفيقية من ناحية، وفرقة العلمانية اللادينية من ناحية أخرى. السلفية الإدعائية والإخوانية التوفيقية فهمتا الشرع سطراً ومَبنىَ، لا قصداً ومعنى، وعَميتا عن الواقع فخَسرتا الدُنيا، والعِلمانية اللادينية فهمت الواقع لكنها أعْرضَت عن حُكم الشرع فيه، فخسرت الدنيا والآخرة. وراحت الطائفتان المتناحرتان، تتنازعا القوى الشعبية، كلٌ إلى وجهة تختلف عن الأخرى، وكلاهما مخالفٌ وجهة الشرع. أحداهما أهملت الشرع واستهانت بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، قبحها الله، والأخرى تمسّكت بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، بدرجات متفاوته، دون استيعابٍ لمقاصد الشرع أولاً، ولا لفقهِ واقعِ الأمّة ثانياً، هداها الله. وكان أن ضلت كلتاهما عن إصابة الحقّ، وتتابعت القرارات الخاطئة والخطوات المَعيبة المُرتجلة، اللتي لا يصح نسبتها إلى السلف، بل ولا إلى الإسلام إبتداءاً.

ووقف أهل السنة والجماعة، يهتدون بهَدى السّلف الصَالح في إدراك المَبنى واستيعاب المَعنى، ثم استرشدوا بعمالقة العلم والنظر، وفقهاء الحياة والواقع، كسيدٍ، أو أضرابه مثل محمود شاكر أو محمد محمد حسين رحمهم الله جميعاً، فعرفوا الوجهة التي يولّونها، وارتضوها لأنفسهم، واتبعوا خارطة الطريق ومعالمه، دون ضَلال أو تشتيت.

باتَ الظلامُ حالكاً، وكادت المعالم تنطمس، فيالله، ما أشدّ حاجتنا اليوم إلى سيدٍ، أو من هو مثله، أو من هو على دربه. ووالله لقد ترك سيد معالماً وتراثاً أجدر بالناس أن يستلهموه في هذا الظلام الحالك. كما ترك تلامذة ورفاقاً ساروا على دربه، يجب على الناس أن يلتفوا حولهم، ويأخذوا عنهم، فإنهم بقايا أفضلُ خلفٍ لأصلحِ سلف.

في السياسة الشرعية .. مثال الشيخ صلاح أبو إسماعيل 08 أكتوبر 2011

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

لعل سائلٌ أن يسألَ عن الفَارق بينى وبين الشيخ الفاضل حازم أبو إسماعيل، وفقه الله في مسعاه، لماذا يجدُ في حديثى هجوماً على الإخوان وأدعياء السلفية، ولا يجد في حديثه مثل هذا الهجوم؟ أيدلّ هذا على إختلاف بينى وبينه في الرؤية والنظرِ؟ أو في الشَخصيّة أوالمُنطلق؟

أقول أولاً، الحقّ أننى أرى أن ما يظهر من إختلافٍ في نبرة الحديث عن هذه التجمّعات والأحزاب، بينى وبين الشيخ الجليل، هو إختلافٌ مشروعٌ مطلوبٌ، يمثلُ للناس ما يجب أن يكون عليه رجل العلم وما يجب أن يكون عليه رجلُ السياسة في الإسلام. وهو، لمن فحّص النظرَ، أمرٌ لم يتهيأ أن يظهر في واقع حياتنا في العقود الكثيرة السابقة، إذ لم يتهيأ للمسرَح الإسلاميّ رجل سياسة على دينٍ من قبل، كما أن الفرصة لم تكن مُتاحةٌ من قبل لرجلِ علمٍ وحقّ أنْ يتحدث في السياسة، إلا موالى الطاَغوت كعلى جُمعة أو أحمد الطيّب وأضرابهما.

رجل العلم هو الذي يقع على عاتقه شرحَ مبادئ الإسلام وضَوابطه وحدوده، ثم أن يتبع ذلك ببيان ما يكشِفه للنّاس في واقع أمرهم كشفاً ظاهراً بيناً واضحاً لا غبش فيه ولا مماحكة، قال تعالى "وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ" آل عمران 187. والبيان، إذا أحسنّا الفهم عن الله، كلمةٌ لا تستعمل في الشرح النظريّ المجرد، لكن في التمثيل والتدليل، فهي أعمق وأبعد حداً من الإيصال، بل ومن الشرح. أيّ أن إيصال المعلومة أقلُ من شرحِها، وشرحُها أقلُ من بيانِها، كما ثبت في بن ماجة والدارميّ من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، "فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ غَيْرِ فَقِيهٍ وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ"، ففي هذا الحديث ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قد صَنّف المتحدثين بالعلم إلى ثلاثة أصنافٍ، أولهم حامل علمٍ فقيه، ثم من هو أفقه من حامل الفقه، وثالثهم حاملُ الفقه. فإذا رجِعنا إلى ما ذكرتُ آنفاً وجدتَ أن حَامل الفقه هو من يوصِلُ المَعلومة، أو الحديث أو الآية فيما نحن فيه، ثم الأفقه منه هو من يشرحُها ويأتي على معناها فقهياً ولغوياً، ثم حامل العلم الفقيه هو الذي يبيّنها للناس، وهو الذي يعكسها على الواقع، فيبين للناس، في ضوئها ودلالتها، ما هم فيه، وما يجب أن يكونوا عليه.

وحامل الفقه، وصاحب الفقه والفقيه، كلٌّ من الثلاثة له جمهوره ومستمعيه، على إختلاف درجات الناس في طلب العلم وفهمه، وقد نتعرض للحديث عن هذا الأمر تفصيلاً فيما يأتي من حديث في مقال آخر بإذن الله.

وآسف لإستطرادى في هذه النقطة التفسيرية، لمّا رأيتها لازمة لما نحن فيه. أقول، حين يتحدث الفقيه، فإنه لا يسعه إلا أن يذكُرَ الحقّ، كلّ الحقّ، إلا في أقلّ القليل من الحَالات الخاصة التي يقدّرُها درءاً لمفسدة، لا جلباً لمَصلحة، والفرق بينهما كبيرٌ وعزيزٌ عن الفهم المتسرع، ولكن ليس هذا مجال التوسع فيه.

أما رجل السياسة، المسلم صاحب العلم، كالشيخ صلاح أبو إسماعيل، فإنه يتعرض لجمهورٍ آخر، يريد أن يصل به إلى غايةٍ أخرى، تختلف قليلاً عن غاية الفقيه، وإن إتحدتا في الوجهة والمَقصد. فرجل السياسة، يتعرضُ في حديثه لكلّ طبقات الناس، معاً، لطالب علم، وعالمٍ، وجاهلٍ، بل ونصراني مشرك. فهو يتحدث إلى "العامة" بأوسع معانيها. منهم من يفرق بين درجاتِ العلم التي ذكرنا، ومنهم من لا يفرق. وهو يريد أن يَجمعُهُم على حركةٍ موحدة، وعلى رأيٍ واحدٍ، في إتجاه واحدٍ، ما أمكن. ومنهم من ينتمى لجماعة ومنهم من يتعصب لفريق أو شيخ طريقة. وفي هذا المجال، يملى الإسلام على رجل السياسة ما لا يمليه على العالم الفقيهن وهو أن لا يذكر إلا حقاً بمقدار ما هو مطلوب دون توسعٍ إنْ تعلق الأمر بالنقد. وبيان الواقع وتنفيد فرقه وأشيعه وأحزابه هو مما يمليه الإسلام على العالم الفقيه، وليس حتماً على السياسيّ المسلم. إنما ما هو حتمٌ على السياسيّ أن لا يتعاون أو يوالي أو يداهن أو يتمحّك في فرقة أو جماعة ليست على الحق، نظرياً أو عملياً. لا ينتقدها ولكن لا ينتصر لها. وليس كلّ ما يُعرف يقال، وكما جاء عن السلف، من تحدث "يعنى إلى العامة" بكل ما يعرف فهو أخرق.

فالجمع الجماهيريّ يختلف عن مجالس العلم، شكلاً وموضوعاً. وهو ما أدركه الشيخ الفاضل صلاح أبو اسماعيل، فقال قولة الحق لم يحِد عنها، ثم ابتعد عن النقد لمّا لم يجد له إلا مفسدة لغرضه إن طُرح على العامة.

العالم الفقيه إذن، والسياسيّ المسلم، كلاهما على طريقٍ واحدٍ، هو إتباع الحق والحديث بالحقّ، كلّ في مجاله، وكلّ في موقفه ولأهله.

ولم أقصد والله ان أضع نفسى موضع العالم، يعلم الله أني لا أدعى هذه المرتبة، ولا أقل منها، ولكنى أردت أن أبيّن أمرين ، أولهما، أنه إن ثبت صلاح المرء، لا يجب أن يُضرب كلامه بكلام أخيه، إلا إن تعذر التوفيق. وثانيهما أنّ السياسة الشرعية في الإسلام، لها مفهومها ومجالها، وأن السِياسي المُسلم يختلفُ عن السياسيّ العلمانيّ، بأن هذا الأخير يكذب ويضلل ويحاور ويناور، ويتبنى وجهة اليوم، ثم يتبنى خلافها في اليوم التالي، ويعمل بمبدأ الغاية تبرر الوسيلة، فهو كاذبٌ خسيسٌ غير مؤتمن، بلا إستثناء أحدٍ منهم.

وفق الله الشيخ صلاح ابو إسماعيل إلى صلاح الأمة، وشدّ عضُده، وأعانه على العدو، الظاهر والخفيّ.

الأمر أكبر من محمد حسان ..! 20 أكتوبر 2011

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

يحزنني، أكثر ما يحزنني، أن أتلقى تعليقاً يعيب عليّ هذا الهجوم الشديد على بعض مشايخ السلفية، كذلك الذي تلقيت من الخ الكريم محمد عبد المجيد، رغم أنّي بيّنت من قبل في مقالات عدة، أن الأمر أكبرُ من مسألة الهجوم على شَيخٍ أو مشايخٍ، أجمع العقلاء على خطئهم في توجيه الشباب إلى وجهة تصرف جهدهم عن حفظ دينهم، وإقامة شرعهم، إلى فرعياتٍ متناثرةٍ تتضاءل أمام هذا الأمر التوحيديّ الأصيل، وإن كانت على أهميةٍ كبيرةٍ لنسبتها إلى الشرع.

أقول، وأكرر القول، أن حجم محبة الله والغضب لدينه، تملى ردّ الفعل على تعريض هذا الدين للضياع، بحجج فاسدة واجتهاداتٍ مريضة.

ثم إنّ هؤلاء المشايخ، قد خرجوا على الملأ، في العلن، يتحدثون بهذا الخذلان، ويحثون عليه الناس، فكيف يطلب أحدٌ أن نتحدث اليهم في الخفاء، للنصح والتوجيه؟ أذكر أنني نشرت منذ سنواتٍ قليلة مقالاً عاتبت فيه استاذنا المستشار طارق البشري، على مقالٍ أراد فيه التقريب بين السنة والشيعة، رغم ما بينى وبينه من صلة رحم أقرب ما تكون صلة الرحم، وأذكر أنه قد حزن حزنا شديداً وقتها، وان عدداً من الأقارب قالوا "لو أنك تحدثت اليه شخصياً". إلا إننى قلت وقتها أنه قد نشر حديثه على الملأ، فلا يصح الردّ إلا على الملأ.

أما عن أنى وصفت هذا الشيخ محمد حسان بالنفاق والإدعاء، فيا من ترى ذلك كبيراً، هوّن عليك، فقد رمى من هو أفضل منى ألف الف مرة، من هو أفضل منه ألف ألف مرة، بالنفاق، أمام من هو أفضل البشر قاطبة، فلم يعب عليه. ذلك هو عمر الفاروق، حين رمى الصحابي الجليل من أهل بدرٍ، حاطب بن أبي بلتعة، بالنفاق، في حضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلم يعب عليه، لكن أنبأه، ان الله غفر لحاطبٍ زلته لأنه من أهل بدر، وما ذلك إلا لأن فعلة حاطب الظاهرة، تدل على النفاق، ولولا قول رسول الله لما توانى عمر عن قتله. ولا أحسب أن فينا من يحكم على محمد حسان أنه لم ينافق، فقوله وفعله دليلٌ صارخ على النفاق للقذافيّ وللعسكريّ، ولا أحسبه من أهل بدرٍ كذلك!

ثم إنه ليس لي ولا لغيرى أن يجرّد محمد حسان أو غيره من حسناتٍ قدمها للإسلام، فإن ذلك مَرده إلى الله وحده، وقد تربو حسناته على سيئاته، فيعفو الله عنه، فإنه كَريمٌ عفوٌ، سبقت رحمته غضبه. لكن هذا ليس موضوعنا، إنما نحن نحكم بما نرى، ونُحذر مما يجب التحذير منه، سواءاً كان الرجل ذى سابقة أو غير ذى سابقة.

نعم، الشريعة تدعو إلى إقالة ذوى الهيئاتِ عثراتِهم، أي التغاضى عنها، لكن، هذا مقيّدٌ بحجم هذه العَثرات، ومدى خُطورتها، واتساع اثرها. فإن من قال بقولٍ غريبٍ في الوضوء، أو في مُتعة الحجّ، أو حتى في مسألة من مسائل العقيدة الخفية، التي لا تتعدى إلى صلب التوحيد، كما في مثال الرجل الذي ذر رماد جسده، أقلناه منها، ومن هنا أثبت كثيرٌ من أهل السنة الإمامة لكثيرٍ من أئمة الأشاعرة، رغم قولهم في الأسماء والصفات وقضايا التحسين والتقبيح، وما إلى ذلك. لكن الأمر هذا يضرب في عمق قضية الوجود الإسلاميّ وإعادة بناء الأمة، وإخراج أهلها من تحت سيطرة البغي والطغيان. إنه أمر أمةٍ بأسرها، يُضَللها هؤلاء، بوعيّ أو بدون وعيّ، لا أمر أفرادٍ يقولون بقول غريبٍ يتناقلْه البعض هنا وهناك.

لا والله، لا أرى إلا أن محمد حسان يمشى بين المسلمين بالتخذيل والفتنة عن الدين، ويقصد إلى معاونة الطغاة، وناشرى الإلحاد، ويعين القبط الصليبيين على المسلمين، بما يشيع من ضرورة حمايتهم(!!) فهنيئاً له قانون التمييز الذي سيمنع المأذون أن يعقد لمسلمة على صليبيّ بدعوى عدم التمييز(!). لا أعز الله من سَكت على مثل هذه القوانين الإلحادية، مثل هذا الدعيّ المنافق محمد حسان، الذي هو أخطر على المسلمين من نظير جيد (الكلب شنودة)، لأن كثيراً منهم سمّاعون له.

ثم، نحن لا ندعو الشباب للهجوم على العلماء، بل إلى تقديرهم والخشوع بين يديهم، ولسنا نفعل فعل أتباع المدخليّ من أدعياء السلفية البدعية، الذين نهشوا أعراض العلماء الداعين إلى تحكيم شرع الله، والقضاء على الطغيان، بل نحن نزيّف قول من

يخذّل عن دين الله، عالماً أو غير عالم. فالفرق بيننا مبين من لم يوقر العلماء الحقيقيون من أهل السنة والجماعة، لا المخذلون اتباع السلاطين، جدّ كبيرٍ.

بلا(ل) فضل ... بَلبَلَةٌ بلا فَضلٍ! 27 أكتوبر) 2011

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا أعرف والله كيف يمكن في مصر، البلد الذي أنجبت مصطفى صادق الرافعيّ، ومحمد محمد حسين، وسيد قطب، أحمد شاكر ومحمود شاكر، وعباس العقاد، وطارق البشري، وغيرهم عشراتٌ بل مئاتٌ من أكابر الكتاب والأدباء والمفكرين، يمكن أن يخرج فيها اليوم مثل هذا الغثاء الذي يدعى بلال فضل (وأحسبه بلا فضل، واللام زائدة!). بل إن مصر التي نعرفها حين أنجبت عقوقاً أو زندقة، أخرجته على درجة عالية من الاحتراف والثقافة، وعليك بطه حسين أو زكي نجيب محمود أو توفيق الحكيم. لكن أن تنجب مثل هؤلاء الأناسيّ الذين يلتحفون رداء الكتابة عنوة وخلسه من ضمير الأمة الثقافيّ ومن وعيها الحضارى، لهو أمرٌ يحتاج إلى تأملٍ وتفسير.

وقد لا يكون عَسيراً هذا التفسير، بل لعله قريبٌ مفهومٌ، إذ إن العقود السِّتة الخَالية، قد أخْلت مصر، لا من الشخصيات العبقرية أو الفذة في مجال الأدب والفكر، بل جريمتها الرئيسة كانت في القضاء على البيئة التي يمكن أن ينشأ فيها فِكرٌ أو تنمو فيها موهبة. فقد قضت أولاً على اللغة العربية، فانعدم الحسّ اللغويّ، ثم سعت في القضاء على الدين، ففصلت الناس عن القرآن، ثم نشرت الفضيحة بدلا من الفضيلة، فانحدرت آفاق الفكر ليجلس على قمته أمثال علاء الأسوانيّ برواية عِمارته التي يسكنها شياطين الجنس والشذوذ، وبلا(ل) فضل، الذى .. والله لا أعرف له عملاً يُذكر ولو في مقام التَبْكيت!

ولكن قضية هذا الرجل أنه تخطى حُدوده المتواضعة، والتي كان من الواجب أن يَشكرَ عليها المولى سبحانه، أن هُيّأ له مناخاً فكرياً مُنحطاً، يجعل لأمثاله كلمة تُقرأ، وصورة تُنشر، وذهب يتحدث في دين الله، أي والله يتحدث هذا العِلماني اللادينيّ الصفيق، في دين الله، ويرسم لله حدود رحمته سبحانه، وما يقبلها من الله سبحانه وما لا يقبل بها! ولا أريد أن أقول أن هذا كفرٌ بواحٌ فالرجلُ قد أعلن الكفر حين أعلن العلمانية والليبرالية وإعتناق هذه المَبادئ الخائبة، التي شاءت الأقدار أن يكون مدّعوها من مُفلسى الفكر، ومُنحَطى الثقافة، وممن يتكئُ على الفكرة العلمانية، من جانبها الجنسي لا غير، على أنها هي الحرية وهي التقدم.

وأمر هذا الدّعي الزنديق أنه لم يكتف باقتراف التدخل فيما ليس منه في شئ، بل إنه راح يعتذر عن هذا الكلام الغثّ المريض بما هو أقبح من ذنبه، وراح يكذب فيما ذكره، ليدرأ عن نفسه الألسنة الحِداد التي ليست إلا قطرة في بحر ما سيلاقيه على يدي الله الذي استهان برحمته. فقد أحس بوطأة القَادحين المُحقّين في تكفيره، فراح ينبش في الكتب، يريد أن يجد لنفسه مخرجاً، فوجد أمامه قضية العذر بالجهل لمن لم تصله الدعوة، وهي قضيةٌ معروفة في علم الأصول، والفقه، ومعروفٌ الخلاف فيها بين من قال بإعذار من لم تبلغه الدعوة، وبالإمتحان في عرصات القيامة، ومن قال بعدم العذر بالجهل بإطلاق، فإن كلّ من مات على الكفر فهو كافر، وحكم الكافر معروف لأهل هذا الدين. هذه قضية لا علاقة بها بما تقيّأ هذا الزنديق، حيث أنّ مورد حديثه اصلاً كان في أعقاب تلك المساجلات بين أصحاب الصليب من القبط الكفار، وبين بعض مشايخ المسلمين مؤخراً، وما ذكر من أن كلّ من ليس على دين الإسلام فهو كافرٌ وكلُ كافرٍ مخلدٌ في النار، إذ هذه من بديهيات الإسلام، ومما علم من الدين بالضرورة مما يكفر منكره. فإن كلامه كان منصباً على قبط مصر، اليوم، وهل هم من أهل الجنة! وهي القضية التي تحدث فيها القمنى اللعين، وجمال البنا الشيطان الرجيم، من قبل هذا الزنديق. فأن يأتي باستشهاداتٍ على أنه إنما كان يتحدث في تلك القضية الأصولية المتخصّصة، التي تتعلق بحكم من لم تصله الدعوة، لهو كذب واحتيال ونفاق وجبن، في آنٍ واحد.

ومصر اليوم تمتلأُ بمثل هذه الشخصيات العَفنة، التي تتصور إن لها قدرٌ في الفكر والثقافة، بل وانها هي التي تقود جماهير ممن ضَحُل علمهم وانعدَمت ثَقافتهم فظنوا أنّ ما عليه هؤلاء عِلمٌ يقرأ وثقافةٌ تتبع.

وصحيح ما تقوله العامة "الأعور بين العميان مفتح"!

إخباريات

قالت قناة الجزيرة القطرية، أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى مصر قد دعا رؤساء الأحزاب السياسية لاجتماع غدا السبت لبحث سبل نقل السلطة (عن الدستور)

إعادة سيناريو 11 فبراير!

سبحان الله العظيم! عرف المجلس العسكريّ أنه فشل في إعادة إخراج سيناريو 54، فلجأ، بعد أحداث اليوم، إلى إعادة إخراج سيناريو 11 فبراير، يوم أن إنخلع المخلوع. دعى هؤلاء العَسكر إلى لقاءٍ مع "رؤساء الأحزاب السياسية"، لمناقشة نقل السلكة، وهو ما كانت عليه الصورة في فبراير، حين دعا عمر سليمان الأحزب إلى لقاءٍ لبحث الخطوات القادمة! وسارعت الأحزاب للقاء، واعتقدت أنّ هؤلاء فيهم ذرة من أمل أن يتخذوا خطوة حقيقية لإصلاح!

المجلس العسكريّ يلعب على الخلافات بين الأحزاب، وعلى الأطماع التي ستطفو على السطح فور بداية أية مفاوضات، جدّية كانت أو هَزلية. أطماع هؤلاء الرؤساء ستكون هي الحائط التي ستتحطم عليه آمال مصر. سيظن هؤلاء الرؤساء أن العسكر يريدون أن يتفاوضوا حقيقة، وسينشب كلّ منهم أظفاره في عنق الآخر، قبل أن يصلوا إلى باب العسكريّ. سياسة فرق تسد!

لا والله، لن يَصدق العسكريّ، غنما هو يريد أن يعيد الكرة ويرجع بالزمن سبعة أشهر، لعل وعسى.

يجب على الشباب أن يظل مرابطاً في الميادين، ولا يستمعوا إلى قياداتهم، بى استثناء بداية من الإخوان، إلى حملة البرادعي، وغيرها، لا استثنى إلا الشيخ الواعي الصادق حازم أبو اسماعيل. لعله يكون على رأس الرافضين لمثل هذه الإجتماعات.

لا شرعية للمجلس حتى يقابل ويناقش ويجتمع. على المرشحين للرئاسة أن يدعو إلى استفتاء عادلٍ لمجلسٍ مدنيّ مؤقت يتكون من خمسة من المرشحين. ثم تقال حكومة شرف، وتهين حكومة مؤقتة نظيفة، ويصدر قانون الهمل السياسيّ، وتسير مسيرة الإنتخابات، فترشيح الرئاسة.

أي عدولٍ عن هذا التصور لن، أقول لن، يجدى نفعاً. والأيام بيننا.

الدعوة السلفية تعلن عدم مشاركتها فى مظاهرات الجمعة القادمة، وتطالب بوقف سياسة التثوير!! (الدستور) 28 سبتمبر 2011

جاء في الخبر: "ووصف تلك المظاهرات بأنها تضر أكثر مما تنفع و من ثم تعلن عدم المشاركة فيها باى صورة من صور المشاركة وعلل عدم مشاركتها لعدة أسباب في مقدمتها، أن اتفاق القوى السياسية على أن تسليم الحكم إلى حكومة مدنية منتخبة هو الحل الوحيد للوضع الراهن، يقتضى تهيئة المناخ العام للانتخابات بإشاعة حالة من الهدوء التى تمكن المرشحين والناخبين من خوض أول دعاية انتخابية نزيهة، وهو ما يتنافى مع سياسة "التثوير" التي تنتهجها بعض القوى." كما جاء فيه " أنه ليس من الضروري التمسك بحرفية الستة أشهر التي أقرها الإعلان الدستوري مقابل الإسراع في إجراء عملية الانتقال السلمي، كما قالت أن مطالبة البعض بالتمسك الحرفي بالستة أشهر التي أعلنها المجلس العسكري والمطالبة بإسقاطه لصالح ما يسمونه بالمجلس الرئاسي المدني الذين لا نعرف كيف سيتم اختيار أعضائه وبأي مشروعية سوف يحكمون". كذلك " نؤكد رفضنا لتفعيل قانون الطوارئ رغم وعد حكومة شرف بعدم استخدامه إلا في حالات البلطجة وندعو جميع القوى السياسية إلى مراقبة التزام الحكومة بهذا الوعد لحين إسقاط قانون الطوارئ بطريقة قانونية". جاء هذا على لسان عبد المنعم الشحات، حسب جريدة الوفد.

السّلفيون .. المُخَلّفون الجُدد

لا أجد وصفاً يليق بما أعلنته جماعة السلفيين - إن صدق الخبر - بشأن "خيار السلام" الأبدى مع العسكر، إلا إنه جاء متناسقاً مع توجهات هذه الجماعة العقدية والسياسية. فهؤلاء يؤمنون بالولاء المطلق للحاكم، مهما كانت توجهاته، ويدينون بإرجاء كامنٍ مستترٍ بغيضٍ، أحب أم أسميه "إرجاء الواقع". لا أدرى والله أهذا عَبطٌ موروثٌ أم مُكتسب؟ أهي غفلة دائمة أم موقوتة؟ أهو غيابٌ عن فهم التاريخ والحاضر، أم تغييبٌ مقصودٌ لفئات من الشباب، عِمالةً وممالأة؟

تسليم الحكم إلى حكومة مدنية منتخبة لن يحدث يا عباقرة السلفية برضا العسكر، ولا في حالة الهدوء التي تحلمون بها! ترى هل حدث في عهد مبارك الهادئ لأكثر من ثلاثين عاما؟ ألديكم أعين لا تقرؤون بها، أم آذان لا تسمعون بها، أم قلوبٌ لا تفقهون بها؟ أليس إعلان استمرار حُكم الطوارئ منبئٌ عما يجرى؟ أمشروعية المجلس العسكريّ هي التي نعرف مصدرها، يا عقلاء جماعة السلفيين ومشايخها؟ ألا يزال غائبٌ عن أفهامكم أنّ هؤلاء يحكمون بشرعية مبارك، بل أسوأ منها؟ أليست سياسة التثوير هي التي جاءت بكم إلى الميكروفونات، بعد أن تخّلفتم في المرة الأولى، ثم ظَهرتم، بعد أن أتت سياسة التثوير أكلها، وكأن بكم قوة حقيقية، ثم عدتم إلى التخلف مرة أخرى؟

إن لم يكن لازماً التمسك بما أعلن العسكر، ثم راح يرواغُ فيه، فما الذي تتمسّكون به إذن يا دُعاة التباطؤ والتواطئ ؟ أتتمسكون بسَنَةٍ أخرى؟ بعشر سنواتٍ أخر؟ ما هو حدّكم الفاصل، إن كان لكم حدّ تفصلون به بين الحق والباطل؟ أتتخذون سياسة محمد عباس ميرزا رائداً لكم في رفض ما ترون باطلاً، كقانون الطوارئ وشجبه؟ ومن يهتم برفضِكم يا عباقرة الجماعة السلفية؟ ألا ترون أن المَجلس العسكري يُخرج لكم، وللكلّ، لسانه؟ ألم تتعلموا شيئاً من سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم، التي تدّعون إتباعها؟ أيرضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا الخنوع والإستكانة للباطل، تحت فهم مريضٍ للواقع وللأدلة الشرعية على السواء، فيترك الكفر يَحكم ويتحَكّم في رقابِ المسلمين من غالب شعب مصر، داعياً للهدوء، والإستسلام للذبح، مع الرفض والشجب؟

ما أشدّ فرح العسكر اليوم بعبد المنعم الشحات! ووالله إنه وأمثاله عندى لممن اصطف مع، ووالى، معسكر الضلال والإضلال، مهما إدعى. لا ادرى كيف تحول 180 درجة بعد أن ظهر منه بعض فهم لما يجرى؟ وماذا كانت تلك التظاهرة الضخمة التي خرج فيها السلفيون من قبل؟ ماذا كان هدفها؟ ولماذا لم يراعوا الهدوء والإستقرار وقتها؟ أيظن هؤلاء البهاليل أن العسكر قد مدّوا قانون الطوارئ بسبب التظاهرات؟ يا حسرة على العقول والقلوب الشاردة التائهة.

ووالله إني لأعتذر أننى طنني لفترة أنّ هؤلاء قد يتوبوا ويرجعوا عما هم فيه من باطل، لكن، الظاهر أنه لا أمل في من فيه داء عَقَديّ.

لا أجد ما أقول إلا الحوقلة والإسترجاع! ولك الله يا شيخ حازم أبو إسماعيل، فهؤلاء بعض من كنت تعوّل عليهم.

"الاتفاق على معايير اختيار الجمعية التأسيسية كان أهم الإنجازات التى خرج بها الاجتماع وخاصّة بعد توافق جميع القوى السياسية بما فيهم حزب الحُرية والعدالة وحزب النور السلفى" الدستور. 02 أكتوبر 2011

حازم أبو إسماعيل .. فى مواجهة العملاء

من نافِلة القول أن أقرّر أن الشيخ الفاضل حازم أبو إسماعيل، هو الممثل الحقيقيّ والوحيد لثورة شَعب مصر المسلم، وأنه هو القادر، والمؤهل، والمؤتمن الوحيد على قيادتها، وقيادة شعبها المسلم إلى برّ الأمان والحرية. لكن الشيخَ يقف في سبيله وفي

سبيل تحقيق هذه الغاية عقبات كأداء، على رأسها من يتمسحون بالإسلاميين، أو القوى الإسلامية، أو ما شئت أن تسمّى هذه المجموعة من الغوافل عن الحق، المُتسترين خلف شُعيرات اللّحى.

فالمَسؤول عن إغتيال الثورة في مصر طائفتان، الثانية منهما هي طَائفة العِلمانيين من الأحزاب الكرتونية، أو الأفراد البهلوانية، وهم لا قدر لهم أصلاً، فغالبهم مصنوعٌ فلوليّ، أو عميلٌ أمريكيّ. أما الأولى فهي طائفة المُنتسِبين، بَغياً وعدواً، إلى الإسلاميين، وعلى رأسهم الإخوان، ومسؤليهم كعصام العريان ومحمد مرسى وبقية الشخصيات القيادية الإخوانية، التي تتخذ من الثورة مطيّة للحصول على مناصب ومقاعد في مجالس نيابية كرتونية. هؤلاء يراوغون الشّعب ويعملونَ ضِد مصلحته، ويستغلونه كما استغله مبارك وحاشيته. هؤلاء أصحاب مصالح برجماتية يسعون لتحقيقها مُتستّرين برداء الإسلام، متلبّسين به شَكلاً لا موضوعاً.

ثم يتلوهم في المسؤلية أدعياء السّلفية، ممن خرّبوا اسم السلف وجاروا على الشريعة، ورضوا بالهوان والذل ديناً، منهم الحُويني والزّغبي ومحمد حسان وياسر برهاني وصفوت حجازى الذي ظهر في أيام مدّ الثورة، ثم اختفى في الأيام الأخيرة حين بدأ الصدام مع العسكريّ تظهر ممحه على السطح، ومتحدثي أحزابهم كالشحات وعماد عبد الغفور. لبس هؤلاء برقع التوادد والتصالح مع العسكر، ورضوا بما يلقيه لهم من فتاتٍ، وكأنها عطية مستردة. هؤلاء هم الساقطون في مسيرة الإسلام، الخادعون لأهله، الخائنون لأمانته، لا يصح إتباعهم ولا السير تحت لِواؤهم، ولا إنتخاب أعضائهم، لما بان منهم من خيانة للعهد، واستغلال للشعب، وضعفٍ في الحق وممالأة للشيطان.

هؤلاء الذين يلهثون وراء كلّ عَظْمَة يلقي بها إليهم المَجلس العَسكريّ المباركيّ، كما لهثوا وراء عَظْمَة عمر سليمان من قبل، يريدون السلامة لأنفسهم، والحصول على مناصبهم، قبحهم الله. وهم الذين وقعوا على وثيقة المجلس العسكريّ المباركيّ اليوم. والغرض من جمع هذه التوقيعات هو أن مجلس مبارك سيتخذها تكئة لضرب كلّ من عدا هؤلاء الخونة، سواءاً أفراداً كالشيخ صَلاح أبو إسماعيل، أو أحزاباً كحزب الوسط.

هذا هو الخطر الذي يواجه الشيخ الفاضل حازم أبو إسماعيل، فإنّ هؤلاء هم أول من سيتركه نهباً للعَسكر، وهم أول من سيستخْفون وراء هذا التوقيع، ويتبرؤون ممن خالف أسيادهم وأولياء نعمتهم، ومانحيهم العطايا والمناصب.

المشير طنطاوى يرفض تحديد موعد لإنهاء الطوارئ - الدستور 03 أكتزبر 2011

من هو هذا الرجل ..؟

شَخصياتٌ عجيبة تلك التي تفرزها الأحداث في مصر، لتطفو على السطح، كما يطفو السَّمك الميّت، من القاع إلى السطح، رائحةٌ عفنة وشكلٌ كريه!

من هو الطنطاوى هذا؟ ماذا قدم لمصر من خدمات يستحق بها أن يجلس على كرسي حُكمها ولو لساعة واحدة؟ ماذا يحمل من مؤهلات تجعله يتحكم في مصر، برلمانها وإنتخاباتها ووزائها وميزانيتها، وكلّ قراراتها، ولو لساعة واحدة؟ ما هي دلائل وطنيته، أو علمه، أو خبرته، أو بصيرته، أو أي شيئ يتمتع به، عدا الطعن في السن، يجعله مناسباً للتحكم في أمر مصر، ولو لساعة واحدة؟

لم يكن هذا الرجل معروفاً لعامة الناس قبل حِراك يناير، إلا للأقل. فهو مجرد عسكريّ تخرج من الكلية الحربية، وشارك في هزيمة 67، ثم شارك، كمئات الآلاف من أفراد الجيش في حرب 1973.

ومن ساعتها ولم يُسمع له صوتٌ ولم تشمَمُ له ريحٌ، إلى أن تولّى المَخلوع الحُكم. ثم إذا به يتدرج في الرتب من خلال معرفته بالمخلوع، حتى تتوّج سجله العميل حين عينه المخلوع رئيساً للحرس الجمهورى، أي حرسه الشخصيّ. وكانت هذه هي أعلى إنجازاته، أن يتولى خدمة وحماية المخلوع. ثم شارك الطنطاوى في حرب الخليج الأولى، جنباً إلى جنب مع الأمريكان عام 1990-1991، وكان نتيجة ذلك أن عيّنه المَخلوع وزيراً للحربية في مايوعام 1991. ثم وزيرا للدفاع والإنتاج الحربيّ، مسؤولاً عن إنتاج الثلاجات والسخانات لحساب الجيش، إلى أن وقعت أحداث 25 يناير 2011، والتي عينه فيها المخلوع رئيساً للمجلس العسكريّ، ليتولى حمايته ويضمن استمرار نظامه.

ليس في تاريخ الطنطاوى أي ميزة مدنية أو عسكرية تجعله يستحق أكثر من معاش لواءٍ متقاعدٍ، بله أن يَحكم مصر كلها. ولو نظرت في سجل تلك الأوسمة والأنواط التي يُثقل بها صَدره لإنفجرتَ ضاحكاً من الهزل. هذه الأوسمة هي:

- وسام التحرير (وهو وسامٌ مُنح لكل ضباط القوات المسلحة عام 1956 لحفظ ولائهم لعبد الناصر)
- وسام ذكرى قيام الجمهورية العربية المتحدة (وهو وسام لكل ضباط القوات المسلحة العاملين في الخدمة عام 1958)
- نوط الجلاء العسكري، نوط الاستقلال العسكري، نوط النصر، نوط 25 أبريل، نوط الواجب العسكري من الطبقة الثانية، نوط التدريب، نوط الشجاعة العسكري من الطبقة الثانية. وهى كلها أنواط، أي شهادات تقدير باللغة المدنية، تمنحها جهات العمل للعاملين بها في مناسباتٍ مختلفة، ويحملها كل من تدرّجوا في السلك العسكريّ لهذه المدة الطويلة.
- ميدالية الخدمة الممتازة وهي تمنح لمن أمضى ثلاثين عاماً بالخدمة، كلُّ من أمضى ثلاثين عاماً بالخدمة!
- ستة ميدالياتٍ "للخدمة الطويلة" لا تعدو في معناها شهادات الخبرة من القطاع العام!
- أربعة ميدالياتٍ من الكويت والسعودية لخدمته الفذة في قتال العدو العراقيّ جنباً إلى جنبٍ مع أمريكا وحلفائها.

الرجل إذن لم يكن في تاريخه إلا ولياً تابعاً لحسنى مبارك. لم يكن له وجودٌ مستقلٌ على الخريطة العسكرية منذ تخرّج من الحربية، عام 1956، حتى وقع عليه إختيار المخلوع، بعد ثلاثين عاماً قضَاها في الظِّل، ليكون قائداً لحرسه الجمهورىّ. فما الذي رآه المخلوع في الطنطاوى، ما يؤهله لهذا المنصبِ الحسّاس، الذي واجبه الوحيد فيه هو حماية رقبة المخلوع ونظامه؟

ذلك هو سِجل الطنطاوى الحَافل بالإنتصارات والخدمات الجليلة لشعب مصر! وذلك هو تفسير "ذات أنواط" التي يحملها على صدره، يوهم بها العوام من الناس.

لا أدرى والله، كيف يهان الشَعب المِصري لهذه الدرجة، التي يقبلُ فيها لمثل هذه الكفاءة أن تَحكمه؟ ولو أنّ الرجل عرف قدر نفسه، والتزم بما أُلقىَ على عاتقه من مسؤوليةٍ، تقتصرُ على تسليم الحُكم لمن هم أهل له، لكان أولى أن ينسى الناس تاريخَه غير المُشرّف في خدمةِ المَخلوع ونظامه، لكنه أتبَع نفسه هَواها، وتابع رفاق السوء من حوله، عَنان وشاهين وشلتهما، من المنتفعين بمال الجيش، وحَرَص على ولائه لسيده المخلوع، ولسيد سيده، الغرب الصهيونيّ، وراودته نفسه أن يكون رئيساً! ولم لا، وقد كان من قبله ثلاثة من العَسكر، لا يتميّزون عنه بشئ إلا بالبدلة المدنية؟ فليلبِس البَدلة المدنية، تماماً كما لبِسها من قبلِه عبد الناصر، والسادات، والمخلوع، وليأمل في حكم مصر عقدٍ من الزمن، أو قدر ما يتيح له ملك الموت.

كلُّ ما يعتمد عليه الطنطاوى هذا، في حكم مصر، هو أنه يرأس الجيش المصريّ، بتعيين المَخلوع له، لا بحق. فهو يتحَكّم في قوةٍ ضاربة يُخيف بها المَدنيين، سياسيين، ونشطاء، إسلاميين وعلمانيين. كما إنه يملك، شخصياً وعسكرياً، مصادر مالية واسعة من التجارة والإستثمار والعقارات، منحَها له المَخلوع على مدى ثلاثين عاماً، يدبر بها ما يمكنه من إحكام قبضته على

عنق مصر، وأهلها. هو إذن قانون البلطجة والقوة، على طريقة فتوات الحسينية، لا قانون الحق والدستور. ثم يراد لنا أن نثق في تقديره ورَشَدِه!!

مهزلة مضحكة مبكية، لا يجب أن تستمر، مهما كان الثمن.

تعليقٌ على أحداث ماسبيرو الصليبية 10 أكتوبر 2011

لاشك أن الأحداث التي وقعت اليوم في ماسبيرو وما حوله، هي مسألة تتعلق بأمرٍ أكبر منها، وهي، عند كل عاقلٍ، استمرارٌ لمخططٍ أطرافه ثلاثة، المجلس العسكريّ العميل، ثمّ النصارى من أتباع شنودة الكافر العميل، وطرفه الثالث هم فلول النظام الفاسد وبلطجيتهم، الذين يَتعاونُ معهم المَجلس العَسكريّ لتنفيذ مُخطّطه.

مخطّط ثلاثيّ يراد به تكريس حالة أمنية تسمح للجيش بفرض ما يريد من إعتقالات وطوارئ، ويلوح بالفتنة الطائفية، واحتلال البلاد بقواتٍ أجنبية وما إلى ذلك.

والنصح اليوم، هو ألا يشترك المسلمون في هذه الأحداث المفتعلة، وأن يتركوا الأمور الآن حتى ينجلي الصبح، ولهم فيما يأتي من أيام متسع لاسترداد حقوقهم المسلوبة، من المجلس الخائن أولاً، ومن النصارى ثانياً

محمد حسان: مصر للجميع ولن نرضى بتخوين الجيش: الوفد الإلكتروني 19 أكتوبر 2011

صرح محمد حسان: " بضرورة تصحيح أخلاق المسلمين من البلطجة وسفك الدماء والتطرف والغلو، مشددا على أن إصلاح الدساتير والقوانين لن يتأتى إلا بإصلاح الأخلاق وتطهير القلوب وترك الشهوات والنزوات والحقد والغل والخيانة وشهادة الزور وترويج الشائعات، مبديا أسفه لتبديل حال المصريين والمسلمين خاصة خلال التسعة أشهر السابقين بعد ثورة 25 يناير التي وصفها بالمجيدة من سوء إلى أسوأ ومن ظلم واستبداد إلى فُجر وانحلال، مطالبا بتحري الصدق مع النفس وضرورة الاعتراف بعيوبنا وأخطائنا حتى نستطيع إصلاح مصائبنا" اقرأ المقال الأصلي علي بوابة الوفد الاليكترونية الوفد - حسان: مصر للجميع ولن نرضى بتخوين الجيش

هذه هي سلفية مشايخ الفضائيات..!

أعلن محمد حسّان، الذي طأطأ رأسه للقذافي ودعاه بناصر الإسلام، مقابل دراهم معدودة، أنّ المسلمين هم من يحتاجون إلى إصلاح أخلاقهم، وهم المُتهمون بالتطرف والغلو والحقد وترويج الإشاعات!! خاصة بعد 25 يناير!!

سبحان الله العظيم على من بَاع دينه بعَرَض الدنيا، ولم يفلح إلا في حلق شاربه وإطالة لحيته!

ولا كلمة واحدة عن الصليبيين

خبر: "عشرات الآلاف من السلفيين قد نظموا مظاهرات حاشدة أمام محكمة كفر الشيخ صباح اليوم لمؤازرة الحويني والتنديد بما فعله د.علي جمعة والمطالبة بعزله من منصبه" اقرأ المقال الأصلي علي بوابة الوفد الاليكترونية الوفد - إضراب القضاة يؤجل قضية المفتى ضد الحوينى 22 أكتوبر 2011

التعليق

لا شك أنّ نصرة الشيخ الحويني ضد هذا المُنافق الصُوفيّ العميل، على جمعة، هي أمرٌ واجبٌ ومحبوب، فإن مهاجمة الحوينيّ على عدد من فتاواه الشاذة المُخَذلة، ممن ينتمى للدعوة من العلماء المخلصين الغيورين على دين الله وشرعه أمرٌ، ومهاجمته من صوفيّ بدعيّ خادمٌ للسلاطين كعلى جمعة، أو من قضاءٍ ملوثٍ أصلاً، أمرٌ آخر.

لكن، أليس الحشد للمطالبة بتطبيق شرع الله، إجباراً وإصراراً، لا ترجياً وانتظاراً، أولى من هذه القضية الفرعية، التي هي خاصة بواحدٍ من الدعاة، لا بالدعوة كلها؟ أليس في هذا المشهد دليلٌ على إختلاط الأولويات عند أبناء السلفية المُروّضة، الذي تربوا على أيدى هؤلاء المشايخ أنفسهم؟ لماذا لا يخرج مئات الألوف، بل الملايين، بدعوة من الحوينى وأمثاله، للإصرار على تطبيق الشريعة؟ أيعتقد هؤلاء، أو يعتقد الحوينى نفسه، أنّ سلامة شيخهم الشخصية من الحبس أو الغرامة أهم لمصلحة الأمة من تطبيق الشريعة؟ لم إذن لا يدعو شيخهم هذه الحشود الجمة للقيام بحق الله سبحانه؟ يالها من مسؤولية أمام الله**!** ووالله إن أحد هؤلاء الشيوخ ليغفل عن تلك الأمانة التي وضعها الله فوق ظهره، فهو يحملها، ثم لا يحملها**!**

وحمداً لله على السلامة يا شيخ حويني.

خبر: "أبوالأشبال:العسكرى لم يحترم كلمته" الوفد الإلكترونية 28 أكتوبر 2011

ورد عن الداعية السلفي حسن أبو الأشبال قوله "أن المجلس العسكرى لم يحترم كلمته أمام الشعب المصرى بألا تزيد مدة المرحلة الانتقالية لانتقال السلطة الى حكومة مدنية عن ستة أشهر, محذرًا فى الوقت ذاته المجلس العسكرى من محاولة إطالة المرحلة الانتقالية لـثلاث سنوات ـ وفق ما أعلنت بعض التقارير ـ ومطالبًا بسرعة إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية, بقوله "ألف شهيد وعشرة آلاف مصاب لا تكفى" اقرأ المقال الأصلي علي بوابة الوفد الاليكترونية الوفد - أبوالأشبال:العسكرى لم يحترم كلمته

هكذا يتحدث السلف ..

لا أعرف الكثير عن الأخ الداعية أبو الأشبال، لكن، حكماً بهذا الذي ورد عنه، فإنه أول "سلفيّ" أراه على الساحة يتحدث بهذه الجرأة والحكمة في النظر. فإن المجلس العسكريّ قد سرق الثورة وأضاعها، ولم يعد النفاق والمداهنة التي آثرتها ما تدعى بالتيارات الإسلامية الإستسلامية، خافياً على أحد. فقد أفلح أبو الأشبال إن صدق.

مقالات عامة

الخُصومَة الفِكرية .. بين النَقد والتشْهير 04 أبريل 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

أرسل لي أخٌ حبيبٌ، إثر نشر مقالي عن محمد عمارة يوم أمس، ما معناه أنه رغم أنه لا يعارِضُ في موضوع المَقال، إلا إنه يريدُ أن يعرف سبب "هجومي" على عمارة، وتساءَل هل يجب أن نذكر مواطن ضَعفِ "المُفكرين الإسلاميّين"، أم إنه يجب أن نتغاضى عن زلاّتهم، كما ورد في بعض الأثر؟

وأحبُ أن أنبّه إلى ما في هذا التساؤل من عُمقٍ، يوجب الحِرص في الجواب، والتنبه للفروق والأشباه التي تعرِضُ على بعض المُصْطلحات فتخلِطها خَلطاً وتُخل بمعانيها خللاً.

فإن أنشَانا في الجواب، وجدنا أن أولَ ما يجدر الإشارة اليه هو الفرقُ بين النقدِ والتشهير. فالنقد، هو ذكر ما في فِكرة من الأفكار، أو مَنهجٍ من المَناهج، من تَحيّفٍ على الحَق، وبُعدٍ عن الصِدق، دون المِساس بشخصِ صَاحبها، بل وذكر ما استحق الذكر من سيرته، وتحسين ما حَسُن منها. أما التشهير فهو لا يرتبط بفكرة أو يقصد إلى معالجة منهج، إذ هو نابعٌ عادة عن نفسٍ كارهةٍ متشفيةٍ، ترغب في الإعتداء، وتَسْعَدُ بالعداء، فتعالجُ إلتواءاً بإلتواء، وتسْتبدل البيانَ بالهجاء. وهذا ليس من طَبع من أراد الحقّ ودعا لصوابٍ من الأمر.

الناقد المُنصِف، إذن، لا يتعرّضُ لناحية شَخصية في موضوع بحثه، كلونٍ أو أصلٍ أو طائفةٍ أو فقرٍ أو غنى. لكنّ أصولَ النشأةِ الفكريةِ وتطوّر المنهج النظريّ ليس من قبيل تلك الأمور الشخصية، إذ هما من مكونات الشخصية مدار البحث. ولابد لباحثٍ في فكر كاتبٍ أو مفكرٍ، أن يتعرض لهذا البعد وإلا أجْحَف وتطرّف، ولم يُصب حقاً ولم يتفادى باطلاً.

ثمّ، حين يكون موضوع النظر مَطروحاً طرحاً عاماً، وحين تكون الشَخصية المقصودة عامة مُشتهرة بين الناس، يُستمع لها ويقبل رأيها، وتحمِل شهاداتٍ وتتلقى جوائز وتكريمات، فإنّ بيانِ ما في عملها من خطأٍ، وما في آرائها من شذوذ، واجب لا يتقاعس عنه إلا جاهلٌ منافق، أو موالٍ موافق.

ثم، وهو الأهمُ والأولى بالإعتبار، أن الأمرَ حين يرتبط بدينٍ ويمسّ عقيدة، تصبح الضرورة أشدّ والإقدام أولى، فالقول في العقيدة أو في مصادر التلقى في العقيدة والشريعه ليس من قبيل الرأي الذي يحتمل الخِلاف كما يحتمله الفقه. فعلى سبيل المثال، يعتبر الرافضة أن قول الإئمة مصدرٍ من مصادرِ العقيدة، وهو ما يرفضه أهلُ السّنة كبدعةٍ من البِدع. كذلك حين يُعرض باحثٌ أو فقيه عن إعتبار الحديث الصحيح الثابت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ويعتبره خاضعٌ للأخذ والردّ، والقبول والرفض، حَسب ما يتهيؤ له من سَبحاتِ عقله أو توهماتِ فكره، فلا كرامة إذن، ويُصبح كشفَ هذا الأمر فرضٌ على القادر عليه، لا يصحُ الإخلال به.

والتغاضى عن زلات أهل الفضل لا يعدو معناه ما ذكرنا، إذ إن التغاضى عن زلات العلماء لا تعنى عدم إيضاحها وبيانها، إن كانت قد نشرت على الملأ بالفعل، بل يعنى، كما بيّنا، عدم إسقاط العالم أو التشهير به، بل معرفة موطن خطئه وموضع خطله والتعريف به على ذات مستوى النشر الذي نشر به هذا الخطأ، فإن كان في مَسجدٍ، ذُكر أمر هذا في المسجد، وإن كان في وسيلة إعلام، بيّن في وسيلة إعلام، إلا أنْ يتراجَع عنها.

ثم، كما ذكرتُ من قبل، أن النقد لا يعنى إسقاط موضُوعِه بالمرّة، بل يعنى ان يجب التحرّز في تناول ما يعرضه الباحث أو الكاتب خاصّة حين يكون البحث متعلقاً بنقاط النقد، وهو المبدأ الذي اسسه علماء الحديث من إنه يُقبل رواية بعض أهل الأهواء إن لم يتعلّق النَقل بموضوع بدعته، إلا إن كان من الرواقض لأنهم يكذبون. ولنا مثلٌ في هذا فعل أئمة أهل السنة والجماعة، كلهم بلا خِلاف، في تصدّيهم لفكر المعتزلة الذين تأثّر به محمد عمارة، ومن قبله محمد عبده وغيره ممّن نحا نَحوَهم في ردّ أحاديث صحيحة بدعوى مناقضةِ العَقل.

ولعل الله سُبحانه أن يرينا الحَق حقّا ويرزقنا إتباعه، ويرنا البَاطل باطلاً ويرْزقنا إجتنابه، فهذان هما ركنيّ البصر الصائب والفكر المستقيم.

<u>بين إنقلابيّ 1952 و 2011.. أين ذَهَبَت ثورة يناير؟</u> 11 أبريل 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

الواقع الذي يَعيشه المَشهد السياسيّ اليوم على أرضِ مصر ، هو واقع إنقلابٍ عَسكريّ، قامت به قيادات العَسْكر لتأمين مَصالِحها، وليس وجه ثورة شَعبيةٍ عارمة، أرادت أن تقتلع نظاما فاسداً من جذوره، وأن تحاسب رؤوسه وأعوانه. والشواهد على ذلك كثيرة، بل أكثر مما يجب، وعلى رأسها أن قيادة الدولة الآن في يد العسكر، وليست في يدِ مجلسٍ يمثلُ الشَعب الثائر، وهو ما لا يمكن أن يحدث في حالة قيام ثورة شعبية ناجحة. ثم بقاء كافة رموز الفساد في أماكنها، بقضّها وقضِيضِها، وهو الكارثة الأكبر التي تقف في سبيل نجاح الثورة بشكلٍ حقيقيّ لا إعلاميّ. ثم حقيقة أن الشعبَ يتوجه إلى مَجلس العسكر، لا إلى الثوار، بكافة مطالبه، ويتلقى من العَسكر كافة ما يخص البلاد من قرارات. لذلك فإنه من الأجدى اليوم، لمن أراد ان يتحدّث عن الأوضاع الحالية أن يتحدث عن الإنقلاب العَسكريّ، وطبيعته، وكيفية التعامل معه، لا عن الثورة ومنجَزاتها، حتى نتلافي خِداع النفسِ، وما يجرّه من أوهام اليقظة القاتلة، كما حدث حين أطلقنا اسم الثورة على إنقلاب 1952 من قبل.

وإذا نظرنا إلى خلفيات انقلاب 1952، وجدنا أنّ واقع الفساد ومُستوى الحرّيات أيامها لم تكن قد بلغت حَداً يزعج الشعب إزعاجاً يُخرجه عن طوره في ثورةٍ شعبيةٍ مثلما حدث في ثورة 1919 أو 2011. والحقّ أن الحُريات حينئذٍ لا يمكن مقارنتها بما كانت عليه في 2011، قبل خُروجِ الشعب إلى الشوارع. ونظرة إلى حزب الوفد كمثالٍ، يرى الباحث مدى تدهور الحال بين زمن الإنقلابين، من زعامة مصطفى النحاس إلى كلاحَة السيد البدوى! وقسْ على ذلك ما تشاء. إنما جاء إنقلاب 1952 على النظام الملكيّ، وعلى أوضاع كانت ترتبط بالإستعمار الإنجليزي الذي كان يسعى إلى إفساد الحياة السياسية وقتها، وعلى فساد بعض أفراد العائلة المالكة، والذى لا يبلغ عشر معشار فساد الأسرة المباركية الحَاكمة. أما الشعب، فلم يكن الفساد قد تغلغل في طبقاته، وسرح بين أعضائه، كسرطانٍ استشرى في الجسد كله، يخرب ما صلُح منه، كما هو الحال الذي وصلت اليه أوضاع مصر في 2011. فكان إنقلاب 1952، إنقلاب ضُباط من الجيش، أيدهم الشعب، ولم تكن ثورةٌ بأي معنى من المعانين لذلك استمرت السلطة في يد الجيش، يسير بها ويسيّرها كما يرى.

أما في إنقلاب 2011، فقد حدث العكس، إذ طَفَحَ الكيلُ بالشعب، وشَاع فسادٌ لم تعرفه مصر من قبل، فسادٌ خلقيٌّ وسياسيٌّ وإقتصاديٌّ وإجتماعيٌّ، حتى بلغت الروح الحُلقوم. فكانت تلك الصرخة الشعبية التي رأينا في 25 يناير. لكنّ قوى الظلام كانت اقوى وأعنف مما تحسّبت له قوى الثورة، وكان الإنقلاب العسكريّ في 11 فبراير هو الشّكل الحقيقيّ النهائيُّ لما حَدث، وسُرقتِ الثورة من أيدى صانعيها، وهو سبب ما نراه من صعوبة بالغة في استئصال جذور الفساد، بدءاً بالمؤسسة العسكرية، إلى كلّ مؤسسة حكومية قائمة. واستقرت الأوضاع في يد الجيش يسير بها ويسيّرها كما يشاء.

إذن فعلى الرغم أنّ ما حدث في 2011 هو عكس ما حدث في 1952 تماماً، حيث الأول جيش سانده الشعب، والآخر شعب خدعه الجيش، إلا أنّ النتيجة كانت واحدة في الحالتين، الجيش يسيطر على مقدرات الأمة، ويرسم لها طريقها، ويقنّن لها خطواتها، ويدعى حرصه على مصلحة الشعب، ويَعدُ بالحرية، وفي الحقيقة هو يصنع لنفسه مكاسبه التي أنشأها إنشاءاً في إنقلاب 1952، أويُبقي لنفسه مكاسبه التي سَرقها في العُهود السابقة كما في إنقلاب 2011.

وبين إنقلاب 52، وإنقلاب 2011، يبقى السؤال الدائر: أين ذهبت ثورة 25 يناير؟ الواضح الجليّ ان أمراء الجيش يعملون بلا كللٍ، بالتعاون مع نائبهم العام، لتعطيل القانون وإبطائه حتى يخبو الشعاع الذي أيقظ الثورة. أليس من الفاضح أنه لم يتم محاسبة أحد على جرائم الفساد السياسيّ حتى الآن؟ الجيش يتحدث عن حماية دولة القانون ضد الثوار الذين يريدون تطبيق القانون، لا التلاعب به، فأي قانون هو الأحق؟ قانون الحق الذي يرفع الظلم ويحاسب المعسدين؟ أم قانون الجيش الذي يتفلت به كلّ الفاسدين، والذي منح المفسدين كلّ الوقت لتسوية أوضاعهم، والتفلت من العقاب ساعة الحساب؟ والله الذى لا إله إلا هو، كلّ هذه التحفّظات والتحقيقات إن هي إلا خديعة وتمويهاً على بسطاء الناس، وكأن الحقّ يتخذُ مجراه. ولن يكون لهذه المسرحية الهزلية نتيجة في إزالة فسادٍ أو في إقامة عدلٍ طالما رؤوس الفساد التسعة عشر قابعين على قمّة السلطة المتحكمة، بعد إنقلابهم المشؤوم.

الإنقلاب هو الإنقلاب، والعسكر هم العسكر، والخديعة هي الخديعة، ولعل الشعب أن يتفطّن لما يحدث، وأن يهتدى بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يلدغ المؤمن من جُحرٍ مرتين" البخارى، إن كنا مؤمنين.

التغيير .. وفِقه الغَضب لله تعالى 26 أبريل 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

الغضبُ أمرٌ من الأمور التي تنفِرُ منها، أو تنفِرُ لها، النفوس عادة. وذلك ليس لعيبٍ أو ميّزة في إنفعالِ الغضب ذاته، بل لأنه يعكس أمرين هامين، أولهما أن أمراً يراه الغَاضبُ خَطأً أو ذنباً او مُخالفةً، مهما كانت طبيعتها، قد وقعت. والثاني، أن حجم هذه المخالفة، بذاتها أو بمن وقعت في حقه، بمكانٍ يحمل الغاضبُ على هذا الشعور. فإن وافق غضبُ الغاضبِ ما عليه الناس من تقدير المخالفة، نفرت له الناس، وغضبت لغضبه، وإن خالف الغضب، ولم تقع المخالفة في تقدير الناس ما وقعت في تقدير الغاضب، نفرت منه الناس.

والأمر الذي نود أن نشير اليه هنا هو أن سنوات متطاولات، بل عقود متتابعات، من الظلم والقهر، ومن الفساد والعُهر، قد حفرت خنادقها في عقول الناس وقلوبهم، على إختلافِ مشاربهم وإتجاهاتهم، حتى أصبح المنكر معروفاً، والمعروف منكراً، فمن نهى عن منكر رُمى بالتخلف والتحَجّر، ومن أمر به وُصف بالتقدّم والتحَضّر! وفي صحيح مسلم، كتاب الإيمان، من حديث عمر رضى الله عنه " حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير حدثنا أبو خالد يعني سليمان بن حيان عن سعد بن طارق عن ربعي عن حذيفة قال كنا عند عمر فقال أيكم سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر الفتن فقال قوم نحن سمعناه فقال لعلكم تعنون فتنة الرجل في أهله وجاره قالوا أجل قال تلك تكفرها الصلاة والصيام والصدقة ولكن أيكم سمع النبي صلى الله عليه وسلم يذكر الفتن التي تموج موج البحر قال حذيفة فأسكت القوم فقلت أنا قال أنت لله أبوك قال حذيفة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: تعرض الفتن على القلوب كالحصير عودا عودا فأي قلب أشربها نكت فيه نكتة سوداء وأي قلب أنكرها نكت فيه نكتة بيضاء حتى تصير على قلبين على أبيض مثل الصفا فلا تضره فتنة ما دامت السماوات والأرض والآخر أسود مربادا كالكوز مجخيا لا يعرف معروفا ولا ينكر منكرا إلا ما أشرب من هواه".

وأحسب أن هذا هو أصلُ الداء الذي ابتلينا به في العقود الأخيرة، وهو سَبب ما شاع في أوساط الناس من إقدام على الباطل وأحجامٍ عن الحقّ، وهو ما أفسح الطريق لأهل الباطل والفساد من أن يستمروا في غِيهِم يعمَهون سنيناً وعقوداً.

هذا ما آلت اليه حالُ الناس من إعتياد المنكرات من الأقوال والأفعال، لا ينكرونها لفعل العَادة في نفوسهم، وما أمْكرُ العادة حين تتمكن من النفوس، فتطغى وتتحكّم، ولا تبالى بحق أو بعدل. فأصبحنا نرى الناس يمرّون، مُصبحين ومُمسين، على صورٍ ومشاهد لو رآها آباءهم لندت جباههم بالعرق خجلاً، لا يعيرونها التفاتاً ولا ينكرون وجودها ولو بكلمة. كما رأينا، من نفس المنطلق، من يقرأ أراءاً لكل نغلٍ رويبضة، أو يسمع أحاديث تنسب للعلم والفقه، تخالف سُنة أو تعارض كتاباً أو تهدِم أصلاً، خطأ أو تأويلاً، فلا يتحرك سَاكناً لسامع أو لقارئ، إما جهلاً بما يقرأ أو يسمع، إن كان من العامة، أو تعوداً على الباطل، أو مداهنة للكاتب أو المتحدث.

والأمر أنّ التغيير الذي ننشده من الثورة، والذي يجب أن يتعدى حدود المُطالبة بتحسين مستوى المعيشة، هو أن يرتفع سقف الوعي بالحق والمعروف، وبإدراك الباطل والمنكر، ولن يتأتي هذا إلا إن رفعنا عن أنفسنا حُكم العادة التي بات المعروف لديها لا يختلف عن المنكر، في أحسن تقدير. ثم أن نعرف حُسن المعروف وفضله وأثره، فنسعى له ونطلبه حثيثاً، وأن نعرف قبح الباطل فنجتنبه، ونعوذ من كونه منكراً خبيثاً.

ولن يتحقق هذا التغيير إلا حين نبدأ في الشُعور بالغضب حين نرى هذه المنكرات، أو نقرأها أو نسمعها. حين نرى صورة عارية، أو نسمع خنا جاريةٍ، أو حديث مزيفٍ متقوّلٍ على الله، فيجب أن يهتز فينا الغضب لصاحب الشرع الذي حرّم هذا، إذ المخالفة لم تقع في حقنا، بل في حق الله سبحانه، والغضب لله هو دليل الإيمان، ووالله الذي لا إله إلا هو ما غضب لله عند رؤية منكرٍ إلا مؤمن، وما استوت عنده رؤية المنكر من عدمه إلا مختل الإيمان.

فالغضب لله هو طريق الأنبياء. ألم تسمع قول الله تعالى في موسى عليه السلام "وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا" الأعراف 150، وقوله تعالى في يونس "وذا النون إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا" الأنبياء 87، وقد ورد عن أبي مسعود بن عقبة البدرى رضى الله عنه قال: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إني لأتأخر عن صلاة الصبح من أجل فلان مما يكيل بنا، فما رايت النبي صلى الله عليه وسلم غضب في موعظة أشد مما غضب يومئذ" البخارى، وهو من باب تعظيم حرمات الله، قال تعالى "ومن يُعَظِّمْ حُرُمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ" ، الحج 30، ولو ذهبنا نتقصى أدلة هذا المعنى ما انتهينا من مقالنا هذا الليلة.

فالغضب لله هو طريق الأنبياء. ألم تسمع قول الله تعالى في موسى عليه السلام ""الأعراف 150، وقوله تعالى في يونس عليه السلام "وَذَا ٱلنُّونِ "الأنبياء 87. وقد ورد عن أبي مسعودٍ عُقبة بن عمرو البدري رضي الله عنهُ قال: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إني لأتأخرُ عن صلاة الصبح من أجل فلان مما يطيل بنا! فما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم غضب في موعظة قط أشد مما غضب يومئذ " البخارى، وهو من باب تعظيم حرمات الله، قال تعالى "وَمَنْ " الحج 30.

قم إذا بنا نرى ما وقع فيه الناس اليوم، فتجد من يوسم بالعلم يرمى أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة الصحيحة بمنافاة العقل، وإذا بحديثه هذا يُسمع له دون إنكار، بل يُعتذر له، ولا تأخذ بمن يسمع هذا غضبة لله ورسوله! ثم نسمع من يشوّه حقائق الدين، ويزيّف مفاهيمها، فيُعرض عن هذا الحديث، ويتخذ أصحابه مقدّمين، ويوسِع لهم في مجلسه وقلبه ومكتبته وصحيفته، ولا يرى غضاضة في عدم التعليق على هُراءاتهم بكلمة، تحت دعاوى لا تدل إلا على موت هذه الفضيلة الغائبة، فضيلة الغضب لله، في قلبه، ونقص من درجات

إيمانه. فتسمع أعذاراً مثل "يسعنا الخلاف"، "الرجل له أفضال أخرى"، ليس هذا وقت التشتت"، وهكذا. دعاوى ما أنزل الله بها من سلطان، بل هي مما لا محل لها في موقع الكلام. فإن الإنكار على المُخالف، لا يعنى إسقاطه بالمرة، بل تتوقف درجة الغضب وقدر الإنكار 1) بقدر خلافه وإصراره عليه، 2) وبقدر بشاعته وبعده عن السنة، 3) وبقدر أثره على العامة، هذه شروط ثلاثة. ثم، متى كانت قولة حق تشفع في التغاضى عن باطلٍ؟ خاصة والباطل معروضاً للناس على الملأ؟ فلو أن هذا الباطل يتحدث به في غرف مغلقة، لما جاز رمى احدٍ بباطل، كما لو زنى الزاني دون شهود. لكننا نتحدث فيما هو منشورٌ مُعلنٌ لا يستحى قائله، ولا يُنكِرُ سامعه.

وقد رأينا في مثالٍ محددٍ، كيف أن الغضب للنفس أقوى عند الكثير، حتى من علماءالأمة، من الغضبِ لله ورسوله، وهو ما جرى في حادثة تعدى الرافضة الصفوية على الشيخ القرضاوى وأهله. والشيخ القرضاوى، أكرمه الله، كان من المنافِحين عن علاقة أهل السُّنة بهؤلاء الصفوية الروافض، بل وصرف عمراً وجهداً في هذه المُحاولة للتقريب، التي هي، كما نرى، عبث لا ينتهى إلى جِدّ. ثم حين انتقص هؤلاء الخبثاء من مقام الشيخ، غضب الشيخ، وغضب معه محبّيه، وغضِبنا لهذا العدوان القبيح. والسؤال الذي أثرته في مقالٍ لي حينها هو: كيف نرضى بالتعامل والتقارب مع شاتمى زوجات وصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بل مكفريهم ولم نغضب لله؟ بل وتعامَلنا معهم وملؤنا التسَامح والإغضاء والمَودة، فإذا مسّنا الأمر بشكل شخصيّ لم نحتمله. هذا ما يحزن ويوئس من الواقع الأليم، ومن غياب هذه الفضيلة الشريفة، الغضب لله تعالى.

آن الأوان أن يعود الغَضب لله سبحانه فقهاً يُتداول، وموقفاً يؤثر، وواقعاً يعاش، فإن النفس لا يتجزأ إحساسها، ومن أحبّ لم يقبل مخالفة محبوبه والتهجم عليه، لا بعذر ولا من غير عذر. **التغيير .. وفِقه الغَضب لله تعالى 26 أبريل 2011**

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

الغضبُ أمرٌ من الأمور التي تنفِرُ منها، أو تنفِرُ لها، النفوس عادة. وذلك ليس لعيبٍ أو ميّزة في إنفعالِ الغضب ذاته، بل لأنه يعكس أمرين هامين، أولهما أن أمراً يراه الغَاضبُ خَطأً أو ذنباً او مُخالفةً، مهما كانت طبيعتها، قد وقعت. والثاني، أن حجم هذه المخالفة، بذاتها أو بمن وقعت في حقه، بمكانٍ يحمل الغاضبُ على هذا الشعور. فإن وافق غضبُ الغاضبِ ما عليه الناس من تقدير المخالفة، نفرت له الناس، وغضبت لغضبه، وإن خالف الغضب، ولم تقع المخالفة في تقدير الناس ما وقعت في تقدير الغاضب، نفرت منه الناس.

والأمر الذي نود أن نشير اليه هنا هو أن سنوات متطاولات، بل عقود متتابعات، من الظلم والقهر، ومن الفساد والعُهر، قد حفرت خنادقها في عقول الناس وقلوبهم ، على إختلافِ مشاربهم وإتجاهاتهم، حتى أصبح المنكر معروفاً، والمعروف منكراً، فمن نهى عن منكر رُمى بالتخلف والتحَجّر، ومن أمر به وُصف بالتقدّم والتحَضّر! وفي صحيح مسلم، كتاب الإيمان، من حديث عمر رضى الله عنه " حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير حدثنا أبو خالد يعني سليمان بن حيان عن سعد بن طارق عن ربعي عن حذيفة قال كنا عند عمر فقال أيكم سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر الفتن فقال قوم نحن سمعناه فقال لعلكم تعنون فتنة الرجل في أهله وجاره قالوا أجل قال تلك تكفرها الصلاة والصيام والصدقة ولكن أيكم سمع النبي صلى الله عليه وسلم يذكر الفتن التي تموج موج البحر قال حذيفة فأسكت القوم فقلت أنا قال أنت لله أبوك قال حذيفة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: تعرض الفتن على القلوب كالحصير عودا عودا فأي قلب أشربها نكت فيه نكتة سوداء وأي قلب أنكرها نكت فيه نكتة بيضاء حتى تصير على قلبين على أبيض مثل الصفا فلا تضره فتنة ما دامت السماوات والأرض والآخر أسود مربادا كالكوز مجخيا لا يعرف معروفا ولا ينكر منكرا إلا ما أشرب من هواه".

وأحسب أن هذا هو أصلُ الداء الذي ابتلينا به في العقود الأخيرة، وهو سَبب ما شاع في أوساط الناس من إقدام على الباطل وأحجامٍ عن الحقّ، وهو ما أفسح الطريق لأهل الباطل والفساد من أن يستمروا في غِيهم يعمَهون سنيناً وعقوداً.

هذا ما آلت اليه حالُ الناس من إعتياد المنكرات من الأقوال والأفعال، لا ينكرونها لفعل العَادة في نفوسهم، وما أمْكرُ العادة حين تتمكن من النفوس، فتطغى وتتحكّم، ولا تبالى بحق أو بعدل. فأصبحنا نرى الناس يمرّون، مُصبحين ومُمسين، على صورٍ ومشاهد لو رآها آباءهم لندت جباههم بالعرق خجلاً، لا يعيرونها التفاتاً ولا ينكرون وجودها ولو بكلمة. كما رأينا، من نفس المنطلق، من يقرأ أراءاً لكل نغلٍ رويبضة، أو يسمع أحاديث تنسب للعلم والفقه، تخالف سُنة أو تعارض كتاباً أو تهدِم أصلاً، خطأ أو تأويلاً، فلا يتحرك سَاكناً لسامع أو لقارئ، إما جهلاً بما يقرأ أو يسمع، إن كان من العامة، أو تعوداً على الباطل، أو مداهنة للكاتب أو المتحدث.

والأمر أنّ التغيير الذي ننشده من الثورة، والذي يجب أن يتعدى حدود المُطالبة بتحسين مستوى المعيشة، هو أن يرتفع سقف الوعي بالحق والمعروف، وبإدراك الباطل والمنكر، ولن يتأتي هذا إلا إن رفعنا عن أنفسنا حُكم العادة التي بات المعروف لديها لا يختلف عن المنكر، في أحسن تقدير. ثم أن نعرف حُسن المعروف وفضله وأثره، فنسعى له ونطلبه حثيثاً، وأن نعرف قبح الباطل فنجتنبه، ونعوذ من كونه منكراً خبيثاً.

ولن يتحقق هذا التغيير إلا حين نبدأ في الشُعور بالغضب حين نرى هذه المنكرات، أو نقرأها أو نسمعها. حين نرى صورة عارية، أو نسمع خنا جاريةٍ، أو حديث مزيفٍ متقوّلٍ على الله، فيجب أن يهتز فينا الغضب لصاحب الشرع الذي حرّم هذا، إذ المخالفة لم تقع في حقنا، بل في حق الله سبحانه، والغضب لله هو دليل الإيمان، ووالله الذي لا إله إلا هو ما غضب لله عند رؤية منكرٍ إلا مؤمن، وما استوت عنده رؤية المنكر من عدمه إلا مختل الإيمان.

فالغضب لله هو طريق الأنبياء. ألم تسمع قول الله تعالى في موسى عليه السلام "وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا" الأعراف 150، وقوله تعالى في يونس "وذا النون إذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا" الأنبياء 87، وقد ورد عن أبي مسعود بن عقبة البدرى رضى الله عنه قال: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إني لأتأخر عن صلاة الصبح من أجل فلان مما يكيل بنا، فما رايت النبي صلى الله عليه وسلم غضب في موعظة أشد مما غضب يومئذ" البخارى، وهو من باب تعظيم حرمات الله، قال تعالى "ومن يُعَظِّمْ حُرُمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ" ، الحج 30، ولو ذهبنا نتقصى أدلة هذا المعنى ما انتهينا من مقالنا هذا الليلة.

فالغضب لله هو طريق الأنبياء. ألم تسمع قول الله تعالى في موسى عليه السلام ""الأعراف 150، وقوله تعالى في يونس عليه السلام "وَذَا ٱلنُّونِ "الأنبياء 87. وقد ورد عن أبي مسعودٍ عُقبة بن عمرو البدري رضي الله عنهُ قال: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إني لأتأخرُ عن صلاة الصبح من أجل فلان مما يطيل بنا! فما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم غضب في موعظة قط أشد مما غضب يومئذ " البخارى، وهو من باب تعظيم حرمات الله، قال تعالى "وَمَنْ " الحج 30.

قم إذا بنا نرى ما وقع فيه الناس اليوم، فتجد من يوسم بالعلم يرمى أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة الصحيحة بمنافاة العقل، وإذا بحديثه هذا يُسمع له دون إنكار، بل يُعتذر له، ولا تأخذ بمن يسمع هذا غضبة لله ورسوله! ثم نسمع من يشوّه حقائق الدين، ويزيّف مفاهيمها، فيُعرض عن هذا الحديث، ويتخذ أصحابه مقدّمين، ويوسع لهم في مجلسه وقلبه ومكتبته وصحيفته، ولا يرى غضاضة في عدم التعليق على هُراءاتهم بكلمة، تحت دعاوى لا تدل إلا على موت هذا الفضيلة الغائبة، فضيلة الغضب لله، في قلبه، ونقص من درجات إيمانه. فتسمع أعذاراً مثل "يسعنا الخلاف"، "الرجل له أفضال أخرى"، ليس هذا وقت التشتت"، وهكذا. دعاوى ما أنزل الله بها من سلطان، بل هي مما لا محل لها في موقع الكلام. فإن الإنكار على المُخالف، لا يعنى إسقاطه بالمرة، بل تتوقف درجة الغضب وقدر الإنكار 1) بقدر خلافه وإصراره عليه، 2) وبقدر بشاعته وبعده عن السنة، 3) وبقدر أثره على العامة، هذه شروط ثلاثة. ثم، متى كانت قولة حق تشفع في التغاضى عن باطلٍ؟ خاصة والباطل معروضاً للناس على الملأ؟ فلو أن هذا الباطل يتحدث به في غرف مغلقة، لما جاز رمى احدٍ بباطل، كما لو زنى الزاني دون شهود. لكننا نتحدث فيما هو منشورٌ مُعلنٌ لا يستحى قائله، ولا يُنكِرُ سامعه.

وقد رأينا في مثالٍ محددٍ، كيف أن الغضب للنفس أقوى عند الكثير، حتى من علماءالأمة، من الغضبِ لله ورسوله، وهو ما جرى في حادثة تعدى الرافضة الصفوية على الشيخ القرضاوى وأهله. والشيخ القرضاوى، أكرمه الله، كان من المنافِحين عن علاقة أهل السُّنة بهؤلاء الصفوية الروافض، بل وصرف عمراً وجهداً في هذه المُحاولة للتقريب، التي هي، كما نرى، عبث لا ينتهى إلى جِدّ. ثم حين انتقص هؤلاء الخبثاء من مقام الشيخ، غضب الشيخ، وغضب معه محبّيه، وغضِبنا لهذا العدوان القبيح. والسؤال الذي أثرته في مقالٍ لي حينها هو: كيف نرضى بالتعامل والتقارب مع شاتمى زوجات وصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بل مكفريهم ولم نغضب لله؟ بل وتعامَلنا معهم وملؤنا التسَامح والإغضاء والمَودة، فإذا مسّنا الأمر بشكل شخصيّ لم نحتمله. هذا ما يحزن ويوئس من الواقع الأليم، ومن غياب هذه الفضيلة الشريفة، الغضب لله تعالى.

آن الأوان أن يعود الغَضب لله سبحانه فقهاً يُتداول، وموقفاً يؤثر، وواقعاً يعاش، فإن النفس لا يتجزأ إحساسها، ومن أحبَّ لم يقبل مخالفة محبوبه والتهجم عليه، لا بعذر ولا من غير عذر.

السياسة المصرية .. والدولة الصَفويّة 02 مايو 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

من المُمكن أن يفترض مُحلّلوا السّياسة المصرية الوليدة، في هذه الآونة، والتي بدأت تتكون ملامِحها في الأسابيع الأخيرة، أنّ هذه السياسة ستقوم على موقفٍ أشدٍ من إسرائيل نوعاً ما، حتى يتبين الموقف بكامل أبعاده. وما يؤكدُ ذلك هو الدور الحياديّ التى قامت به تجاه الإنقسام الفلسطيني-الفلسطينيّ يوم أمس الأول، والذى عانى على يد النظام المصرى السابق، وبالتحديد على يد المُخابراتي عمر سليمان، عميل إسرائيل، نتيجة المَيل الكامل نحو تحقيق أهداف إسرائيل بالتنازل الكامل عن كلّ حقٍ مشروعٍ للفلسطينيين دون مقابل، أياً كان. وهو، وإن كان شهادة إمتيازٍ على صَدر السياسة المصرية الوليدة، يبقى ما ستسفر عنه هذه المصالحة من قدر التنازلات التي سترضى بها حماس، قرباً أو بُعداً من دين الله.

لكن، وفي سياق هذه السياسة الجَديدة، نرى أنّ مصر أخذت تتجه إلى تحسين علاقاتها مع إيران، على ما يظهر أنه من نفس المنطلق المناوئ لإسرائيل، إو هكذا يظهر.

المُشكلة هنا أنّ هذا التوجّه في السياسات الخارجية، لم يعد يجدى كثيراً من ناحية، كما يمثل أضراراً بالغة في بعض الأحيان من ناحية أخرى. ونقصد بهذا التوجه، سياسة "الثنائيات"، التي تتشكل وتقوم على مبدأ "صديق عدوِّى عدوِّى "، أو "عدو صديقي عدوِّى "، ومثل هذه الثنائيات، التي هي نفاقٌ محضٌ إذ لا تعكس حقيقة العلاقات بين الدول المنخرطة فيها.

وحين ننظر إلى التقارب المِصرىّ الإيرانيّ الوليد، فإننا نرى مصداقية ذلك. فإيران، الصفوية، لها أجندة عملٍ محددة، وخريطة للعالم العربيّ من حولها، تشمل إمتداداً جغرافياً واسعاً في البحرين والعراق، ويمتد إلى سوريا ولبنان، وشرق السعودية وشمالها، واليمن وعدن. وهذه الأجندة لن تتغير بسبب تعيين سفيرٍ مصريّ في طهران، ومن إدعى ذلك لم يكن من السياسيين أولا، ولا من العقلاء ثانياً.

ثم لا نرى في المقابل أي سبب دفع مصر للإعلان عن هذه الخطوة الآن، إلا أن يكون مُجرد محاولة إثباتٍ أن مصر اليوم غير مصر أمس، لفائدة الداخل المصريّ. وهذا أمرٌ يعنى عشوائية القرارات، وهو ما يذكرنا بقرارات تعيين المحافظين، وما نشأ عنه من تذمّرٍ خاصة في محافظة قنا، وهو ما أجمع المراقبون على أنه كان قراراً خاطئاً إما من رئيس الوزراء أو من المجلس العسكريّ الذي أملاه على عصام شرف.

وقد تسبّب هذا القرار، قرارُ تطوير العلاقة مع إيران، في إحراج عصام شرف، بل في منع زيارته للإمارات، على رغم التصريحات الدبلوماسية المعتادة التي تنكر ذلك! وحَملته على إصدار ملحقات للقرار يوضح بها أنّ أمن الخليج خطٌ أحمر، حسب التعبير الدارج لألوان الخطوط بعد الثورة، وأن مصر تعتبر أمن واستقرار الإمارات جزء من أمنها القوميّ، ومثل ذلك من تصريحاتٍ يقصد بها علاج المَوقف الذي نشأ نتيجة هذا القرار المُتعجّل. وقد كان يمكن بمجرد دراسة مُبسطة لخريطة السياسة في العالم العربيّ اليوم، أن تمنع هذا الموقف السَخيف الذي وضعت الحكومة نفسها فيه، خاصة، كما ذكرنا، وليس هناك أيّ مبررٍ على الإطلاق لمثل هذه الخطوة الآن، إن كان لها مُبررٌ أصلاً، أو فيها مصلحة لمصر على وجه الإطلاق.

العلاقة مع الدولة الصفوية، علاقة محكومٌ عليها بالفشل، إذ هؤلاء، كما ذكرنا، لهم أهداف محددة غير قابلة للمُساومة. كما أنهم يكذبون، بحيث يصبح السياسيون، المعروف عنهم الكذب، بالنسبة لهم، آية من آيات الأمانة! ذلك أن الكذب بالنسبة لهؤلاء دينٌ يتقربون به إلى الله. ولا يعنى هذا أن نظام مبارك كان مُحقاً في موقفه من إيران، إذ إن دوافعه كانت مختلفة عما نعرض هنا من مسببات، فقصده الوحيد كان إرضاء إسرائيل لأهداف شخصية لا علاقة لها بمصالح مصر العليا.

ولإن ظنّت مصر أن علاقتها بالدولة الصّفوية سوف تهيئ لها أي سبقٍ في مجال تعامُلاتها مع إسرائيل أو الغرب، فإنها تكون في ذلك مخطئة خطأً فادحاً. الدولة الصفوية لن تقف إلى جانب مصر في أي موقف سَواءاً على مُستوى السياسة أو الحرب، اللهم إلا كلمات منتقاة هنا وهناك. وقد كان من الأولى أن تراعي الدبلوماسية المصرية الوليدة البعد العربيّ في هذه المعادلة قبل أن تنظر لأي بعدٍ آخر، خاصة ما ليس فيه خير قليلٌ أو كثير.

لا تريد أن نتعجل بنقدٍ او تجريحٍ للدبلوماسية المصرية الوليدة، لكننا نلفت الإنتباه إلى أن مثل هذه الولاءات الإستراتيجية لا يُمكن أن تؤخذ تعَسّفاً، أو تنشأ عفواً، من واقع نظرٍ قصيرٍ، بل يجب أن تكون هذه الولاءات مبنية على الولاء الإسلاميّ السُنيّ أولا، ثم العربيّ ثانياً، وهو ما أثبتت الأيام جدواه، وفشل غيره، مهما ظهر غير ذلك لبادئ الرأي.

فلا نامت أعين الجبناء ..02 مايو 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

" وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ" البقرة 169.

تطايرت الأنباء بخبر استشهاد الشيخ أسامة بن لادن على أيدى القوات الصليبية في داخل باكستان، رحمه الله وتقبله في الصالحين.

ولا يخالف مسلم، يحبُ الله ورسوله، في أنّ الرجل علمٌ من أعلام الإسلام وسيفاً من سيوفه في عصرنا هذا. هذا العصر الذي تميز بروح الضعف والإستسلام والخذلان، والتبعية والهوان، والتسليم للعدو الصهيونيّ والصليبيّ تسليماً تاماً. وهى الروح التي لم تنعكس في أداء الحكومات القائمة في بلاد المسلمين فحسب، بل وفي سلوكِ جماعاتٍ تُحسب على الإتجاه الإسلاميّ، ممن رضى بالذلة وأسماها المشاركة، وغيرهم ممن أقر بالرضا والمتابعة، بل الولاء والبيعة.

في ظلّ هذا التدهور الذي عمّ كافة مناحي الحياة الإسلاميّة، فكراً وعملاً، قوة وإعتقاداً، أعاد الشيخ الشهيد مفهوماً تعاونت على طمسه العديد من القوى، وهو مفهوم الجهاد، المقاومة، التصدى للمعتدى، الوقوف في وجه الإحتلال الغاشم، وظل بهذا شَوكة في حلق أعداء الإسلام أكثر من عشرين عاماً، بدءاً من مقاومة الشيوعيين الروس، إلى مقاومة الصليبيين الأمريكيين. وهو إحياءٌ كان لابد لأحدٍ أن يتولاه، حتى لا ينطمس بالكلية كما أراد له الصليبيون والصهاينة والمستشرقون وحكام المسلمين وجماعاتهم المُستسلمة الخَانعة. فهو إحياء سُنة مَفروضة وفريضة واجبة.

وقد يختلف البعض مع الشيخ الشهيد في شرعية بعض ما نُسب للجماعة من أعمال، وعلى رأسها تفجيرات 11 سبتمبر، إن صَحت نِسبتها للجماعة، لمَا أدت اليه من استعداء العدو الغربيّ، وإعطائهم المبرر لغزو أفغانستان والعراق غزواً بربرياً همجياً، تسبب في مقتل مئات الآلاف من المسلمين. كما أنها، عند البعض لا تصحُ شَرعاً من جهة أنها قتلٌ لمدنيين أبرياء، حتى وإن قتل الأعداء المدنيين المسلمين، إذ الأمر في هذه المسائل يُحكّم فيه الشرع لا الهوى، والشرع يمنع قتل المدنيين بلاشك. لكن مع هذا، يبقى الأمر أمر إجتهادٍ شرعيّ يصيب ويخطئ. كما يبقى أمر مَنحَ تبريرٍ للغزو مشكوكاً فيه، إذ إن هؤلاء لم يكونوا ليعدموا مُبرراً آخر للعدوان على أية حال.

وكما قلنا، فقد قدم الشيخ الشهيد حياته وماله واولاده في سبيل دعوته، فصدق ما عاهد الله عليه "مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ۖ وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبْدِيلًا" الأحزاب 23. ولم يتوان في أن يشترى آخرته بدنياه، بعد أن كان لديه من المال ما يجعله أعلى من "الوليد بن طلال"، فاسق العرب في هذا الزمان. لكن، لكلٍ تجارةٌ، ولكلٍ وجهةٌ هو مولّيها، وشتانُ ما بين التجارتين، والوجهتين.

ولن يضيرَ الشيخ الشهيد أين يُدفن، فقد قالتها أسماء رضى الله عنها من قبل "وهل يضير الشاة سَلخها بعد ذبحها"، وصَدَقَت.

رحم الله شهداءَ المسلمين، وتجاوز عن أخطائهم، وجازاهم بنياتهم، إنه نعم المولى.

القاعدة .. الثورة.. والمستقبل 03 مايو 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لعل التساؤل الذى يحمِله عُنوان المَقال قد خَطر ببال الكثيرين، حتى من قبل إعلان استشهاد الشيخ أسامة بن لادن، وهو أنّه، مع هذا الزلزال العارم من الثورات الشعبية التى ضربت الأنظمة العَربية الطَاغية والخارجة عن الشَرعية الإسلامية، ومع التغيير اللائح في الأفق، الذي يستأصل كافة صُور الفساد، ويزيل الغشاوة التي ضربتها هذه الأنظمة على أعين الناس وفِطَرهم، ممّا يدع الفرصة أكثر من سانحةٍ للعودة إلى الإسلام الذي يكمُن في قلوبهم لا يزال، هل لا يزال الفكر الذي بَنَت عليه القاعدة وسائلها ومناهجها، ضروريّ للوصول إلى أهدافها؟ وهل أهدافها – أي القاعدة – هي نفس أهداف هذه الثورات، بحيث أنّه مع تغير الوسائل، يمكن أن نصل إلى ذات النتائج؟

اسئلة تطرح نفسها على مائدة الحوار الإسلاميّ، ليس فقط بين المنتمين لجماعات إسلامية، بل بين كافة من يحملُ حباً لله ورسوله، وينتمى لهذا الدين ويعتز به. وإجابة هذه الإسئلة تكمن في تحديد فكر القاعدة وتصوراتها، ثم أهدافها وغاياتها، ثم وسائلها واساليبها، ومثل ذلك للثورة العربية المصرية، لنرى أين يلتقيان، وأين يفترقان، وهل يغنى أحدهما عن الآخر؟ وإلى اي مدى يصلُ هذا الغَناء؟ وهذا ما سنحاوله، بشكلٍ مختصر قدر جهدنا، ثم نترك الفرصة مفتوحة لمن أراد الحديث عن هذا الأمر، دون تقيّدٍ بما قيّدنا، إذ هو من باب البحث والتحقيق القابل للمحاورة والتعديل. وهو موضوعٌ أحسب أنه جدّ خطير لا يغنى فيه مثل هذا المَقال المُقتضَب، إلا كما يعنى العطشانُ قطرة غيثٍ واردة.

بين فِكرِ القاعدة والفِكرِ الثورى:

- الفكر الذى قام عليه تنظيم القاعدة، كما هو متفقٌ عليه، فكر إسلاميّ أصوليّ سَلفيّ، يرجع في مكوّناته للكتاب والسّنة الصحيحة، وما أجمع عليه علماء السلف الصالح. وعلى هذا الأساس، فإن الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي يمكن ان يقوم عليها المجتمع، في فكر القاعدة، بما في ذلك ما استُحدث من مصطلحاتٍ تعبّر عن مَعانٍ ومبادئ موجودة في الإسلام بمسميات أخر، كحقوق الإنسان وكرامة المواطن وحق المواطنة وما الى ذلك، كلها تابعةً لما يقدمه الإسلام من تصورات لهذه المبادئ، بلا خلط أو تشريك. وهذا الفكر يؤدى، في غاياته إلى رفع الظلم عن العَالَم المُسلم بإعادته إلى حَظيرة الإسلام. ويجدر بالذكر هنا أن فكر القاعدة قد بُنِيَ اساساً على فقدان الأمل في الإصلاح الجماعيّ، بمعنى أن نقطة الثورة على الوضع القائم قد بلغت غايتها بالفعل منذ أول يومٍ إنطلقت فيه فعالياتها للعمل.
- أمّا الحِراك الثورى الذي قامت عليه ثورة 25 يناير في مصر، فلا نرى أنّ له أصْلاً فكرياً مُحدّد المَعالم، بقدر ما هو ردّة فعل لكلّ ما هو ضِدٌّ للإسلام سَواءاً الظلم أو القهر أو الفساد، أو غير ذلك مما هو أصلاً مُعارضٌ أصيلٌ للدين وإن لم يأخذ طور التنظير والتأطير. لكنّ هذا لا يمنع من أن نرى أساساً فكرياً لهذه الثورة، وهو مَبنيّ على الحِسّ العَام بالظلم، الذي يولد فِكراً جَماعياً يسعى للتخلص من هذا الظلم دون إرجاعه إلى إطارٍ محددٍ، عدا المَرجعية العَامة للغالبية وهي الإسلام، كما رأينا هذه المرجعية العامة في الصَلاة والتكبير في ميدان التحرير. كما أن اليقظة الثورية تنبئ عن أنّ الشعب، بجموعه الحاشدة، لم يصل إلى نقطة الصدام والخروج إلا عشية 25 يناير لا قبلها.
- كذلك يجب التنويه إلى أنّ فكر الثورة محدودٌ إقليمياً وقومياً، بينما فكر القاعدة أشمل في إتساعه ليضم مفهوم الحضارة، فيتجاوز بذلك حدود القطر والدولة ومفهوم القومية والوطن، ويعيد مفهوم "الأمة" إلى العقول والقلوب.
- إذن، فإن مقاصد الفِكر القاعِديّ والفِكر الثورى، الذى هو وليد الجَمع المسلم، يلتقيان في بعض نقاطٍ، ويفترقان في البعض الآخر. وهما وإن لم يتطابقا في التفاصيل، فإن المرجعية العامة لهما قد تهيؤ، في رأينا، بداية تلاقٍ للفكرين، وهو كذلك ما يمكن أن يوفر مَصادر ذات غزارة تثرى كلا النظرين في صَالح المجتمع المُسلم.

بين أهداف القاعدة وأهداف الثورة

- أهداف القاعدة أهداف واضحة ومشروعة، وهي القضاء على السيطرة الغربية على مقدرات الأمة الإسلامية، والقضاء على الأنظمة الحاكمة التي تساند هذه السيطرة وتدعمها لصالحها الشخصيّ، والعودة بالعالم الإسلاميّ كله موحداً تحت صورة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، لا أقل من ذلك. وهي، مرة أخرى أهدافٌ مشروعة – بغض النظر عن واقعيتها.
- أما أهداف الثورة فهى بين أهداف مُعلنة صَريحة قريبة، وأهدافٌ مُضمرةٌ بعيدة، فالمُعلنة القريبة هي إسقاط النُظم الفاسِدة والحُكام المُتسلطين، والقضاء على بؤر الفساد وتجفيف منابعه، لضمان حقّ الشعب في الحياة الحرّة الشريفة. بما وراء ذلك من رَغبة في التحرر من ربقة التبعية للصهيونية والصليبية الغربية. أما عن الأهدافُ المُضْمرةُ البعيدة فتختص بالدولة وشكلِها، فهو مضمرٌ في حقيقة انّ الغالبية السَاحقة من الشعب هي غالبية مُسلمة، وإن لم تُفرق بين الكثير من المفاهيم الشرعية، ولم تتخلص من بقايا الغَزو الإعلاميّ الذي شوّه في أذهانها الشَرعية الإسلامية، وزعزع الثقة في إمكانية التطبيق الإسلاميّ من خلال من ينادون به على حدٍ سواء.
- من هنا نرى أن الهدفين قريبان، وإن ظهر أنهما متباعدان، وسبب ذلك، بل وضمانته، أن الشعب المصرى مسلم متدينٌ فطرةً، إذ هو الشعب الذي أنتج زعماء السلفية الجهادية التي تحولت إلى القاعدة في نهاية الثمانينيات. ولا تجد أحداً فرح بخبر استشهاد الشيخ بن لادن، حتى أن العلمانيين تجنبوا إظهار ذلك لعلمهم أن الشعب لن يقبل هذا منهم. والفارق الرئيس في الهدفين إنما يكمن في صورة الدولة لا في حقيقتها. فدولة الخلافة الراشدة هي أمل كلّ مسلم محبٍ لله ورسوله، لكن ما نحب وما يمكننا تحقيقه قد يتباعدا تباعد ما بين الحلم والحقيقة.

بين وسائل القاعدة ووسائل الثورة

- هنا يتجسد الفارق بين تنظيم القاعدة، وبين التنظيم الثورى، إن صحّ التعبير. فالقاعدة قد إختارت طريقاً مُحدداً، لا يقدر عليه إلا القليل من الناس، وهو طريق الجهاد المسلح. ومذهب القاعدة يتناسق مع فكرها، إذ إن القاعدة قد وصلت إلى حدّ الثورة، لدى النخبة التي إعتنقت مذهبها منذ ربع قرن، حين كانت القاعدة الثورية الشعبية لا تزال في غيبوبة من أمرها. والظاهر أنّ هذه النخبة قد فقدت إيمانها بالقاعدة الشعبية وقررت أن تقود عملية التغيير عبر الجهاد العسكريّ ولو كان ميزان القوة الظاهرة ليس في صالحها، إيماناً بوعد الله بالنصر، رغم أن هذا التوازن هو الذى إرتضاه الله سبحانه لتعادل القوى لمّا علم أن في الصحابة ضعفاً، هو الضعف البشرى العادى. من هنا كذلك نجد أن القاعدة قد إعتمدت على الأقلية القوية، المدرّبة عقدياً وعملياً، وعلى وضوح الهدف، ونقاء الجماعة من الشوائب الفكرية، لتصل إلى تحقيق عدد من أهدافها كما حدث في الصراع مع السوفييت، وما تحقق مَرحلياً في الشيشان وغيرها.
- والثورة في هذا الصَدد، إعتمدت على القوة القاهرة للأغلبية، قوة المجموع، لا قوة أفراد مهما كثروا. وقد اثبتت أنها قد تُحقق بعض الغايات التي يَسعى اليها تنظيم القاعدة، دون خُسارة كبيرة وبطريقة أكثر فاعلية وشمولاً، وميزة هذه الطريقة هي التفاعل بين ابناء الشعب، من القاعدة العريضة، لتحقيق الهدف الرئيس، وهو إسقاط النظام، ثم متابعة الأهداف التي تتفرع من هذا الهدف. فالثورة هي عمل القاعدة الشعبية لا القاعدة التنظيمية. وعيب هذه الطريقة هو الجهد المضنى الذي يحتاجه الدعاة من النخبة لنشر وتأكيد الصورة النهائية المطلوبة وترسيخ الفكرة الثورية الإسلامية لدى أعداداً هائلة من البشر. ومن هنا كانت تكلفة المنهج القاعديّ في الدعوة اقل جهداً منه في المنهج الثورى الشعبيّ.
- ولا ننسى أنّ نحذر هنا أنّ مقصودنا بالوسائل هو ما يتعلق بالوسائل الإستراتيجية العامة، لا التكتيكية، بمعنى أنّ من الوسائل التكتيكية التي اتخذتها القاعدة، ما هو محلّ خلافٍ فقهى، وما هو غير متوافق مع الشريعة في رأي البعض. وحين يتعلق الأمر بقتل النفس، فلابد أن يخرج الناس من الخلاف بعدم الفعل بناءاً على ما تقرر في الأصول.
- والحق، أن تفكير القاعدة لم يكن، وحده، يصلح لتغيير الأنظمة في عالمنا العربي. فالجهاد العسكرىّ لا يمكن أن يُعلن داخل حدود دولة ضد حكامها من قِبَلِ نخبة قليلة، مهما بلغت في إيمانها، دون إشراك القاعدة الشعبية. ولا أدرى كيف كان مُخطّط القاعدة لتغيير النظم، في الشرق الوسط، إلا أن تكون عاملاً منشطاً للثورة وليس بديلا لها. ولعلنا

نظلم منظّرى القاعدة إن ظننا أن هذه النقطة لم تكن في حساباتهم، لا الأغلب أنها كانت على رأس هذه الحسابات، نظراً لأن تسمية التنظيم "القاعدة" يمكن أن يكون مؤشراً بذاته على هذا المنحى.

وخلاصة القول، في هذه التحليل العاجل يمكن تلخيصه في:

1. أنّ الثورة ليست بديلاً لفكر القاعدة، ولا تعنى أن فكر القاعدة قد زال بزوال سببه. بل الحق أن فكر القاعدة الذي يعلى قدر الجهاد، والإستعلاء بالإسلام، والعزة بدين الله، والتصدى للظلم والعدوان، سيظل مطلوباً قائماً واجباً ما دامت الأرض. وهذا الفكر هو ما يجب أن تعمل على إدماجه في فعاليات الثورة ومقاصدها، بشكلٍ أوضح مما هو عليه كما بيّنا.
2. أن الهدف الثورى، وإن بدأ قومياً، محدوداً بحدود مصر، يجب ان يحمل بذرة التعاون والتكامل مع بقية الشعوب المسلمة، سواءً كان ذلك بشكل دولة الخلافة، وهو الشكل الأمثل، والأبعد تحققاً، أو من خلال تعاونٍ إتحاديّ كما في الإتحاد الأوروبي مثلا، أو فيدراليّ كما في الولايات المتحدة. المهم أن يسود القانون الإسلاميّ والنظر الشرعيّ للمسائل الداخلية والخارجية، في كافة مناحى الحياة، سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً، يكون هو القاعدة الأيديولوجية لمثل هذا الإتحاد، فتكون له عملة واحدة، دون تأشيرات، أو موانع للإقامة أو العمل أو الزواج.
3. أن وسائل القاعدة لا تزال فاعِلة مَرغوبة في مقاومة الإحتلال الصليبيّ والصهيونيّ بالخارج المحتلّ، وهو ما لم ولن يتبدل أو يتحول، طالما أن هناك قوى محتلة تقبع على أرضٍ مسلمة.
4. أن هذه الوسائل هي وسائل شرعية وأحكامٌ قرآنية لا تحيل ولا تبلى، فهى قائمةٌ لازمةٌ إلى يوم الساعة، إنما الأمر أمر مناط تطبيقها، بيم توفر شروطها وإنتفاء موانعها.
5. أنّ هذه الوسائل لازمة لإلقاء الرعب في قلوب الذين كفروا، وتذكيرهم بعزة الإسلام وتهالك أهله على الموت كما يتهالكون هم على الحياة، وهو سلاحٌ رادعٌ فتّاك، أختصّ الله به هذه الأمة.

فإستشهاد زعيم القاعدة ومؤسسها، لا يعنى إذن نهاية دور القاعدة بحالٍ، كما قال بعض المُحللين، منهم من استضافتهم قناة أون لاين التليفزيونية، بل يغيّر مَجالها، ويزيد تركيز جَهدها في الخارج المُحتل، بدلاً من الداخل المقهور، كما يتركها ملهمة لمعاني العزة والإستعلاء بالإسلام.

الإمام بن عاشور .. ومقاصد الشريعة 04 يوليو 2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صَلى الله عليه وسلم

لا يَسَع المتكلمُ، إذا تناول بالحديث موضوع مَقاصد الشَريعة، أن لا يذكرَ الإمام الجليل والفقيه الأصوليّ المُجتهد محمد بن الطاهر عاشور التونسيّ، شيخ جامعة الزيتونة، وصاحب المؤلفات العظيمة مثل "مقاصد الشريعة الإسلامية" و"النظام الإجتماعيّ في الإسلام"، و"التحرير والتنوير"، وغيرها من جليل المؤلفات وفريدها في التفسير واللغة والبيان والحديث. ولعمرى، ليذكِّرك كتابه الجليل في شرح "ديوان بشار" بما فيه من إمامةٍ في الفقه اللّغوىّ، وحِرصٍ على العربية وتملك ناصيتها، ودأبٍ في البحث والتنقيب، بكتاب "المُتنبى" لإمام اللغة وفحلِ البيان في عَصرِنا العَلامة الجليل محمود محمد شاكر، رحمهم الله جميعا.

وسيرةُ الشيخ الإمام بن عاشور مَسرودة في كثيرٍ من المَواضع، لا داعي لترديدها، يجدها القارئ في أعلام الزركليّ، وفي العديد من المؤلفات التي كُتبت عنه، في العقود الأخيرة من القرن السالف.

لكن ما يهمنا هنا هو الحديث عن أمرين، يتعلقان بالإمام بن عاشور، أولهما دراسته لمقاصدِ الشريعة، وما انفرد فيها به، والثاني علاقته الفكرية بخير الدين التونسي، والذي تضاربت حوله الآراء فيما أخذ من برنامج إصلاحيّ، إرتبط في الأذهان بالمدرسة الإصلاحية التي تولى كِبرَها جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده.

وما دفعنا إلى تدوين هذا المَقال إلا أن نبَيِّن للناظرين في حال الناس والدنيا اليوم، والمفتين فيها، ما عليهم أن يعتبروا حين التصدى للحديث عن مَصائر الأمم وأقدار الشعوب، وأن الإلمام بالشريعة لا يكون بتحقيقٍ في أطرافها، بل بالغوص في أعماقها واستخراج كامن لؤلؤها، وكشف خفيّ أسرارها. وقد ألمحنا من قبل في مُسلسلنا عن "مقاصد الشريعة .. والتجديد السنيّ المعاصر"، إلى ضرورة إعادة النظر في التناول المقاصديّ للشريعة، حتى نتجنب ويلات ما نراه اليوم من تفتت على الساحة الإسلامية، فلعلّ قراءنا الأحباب أن يرجعوا اليه إن شاؤوا.

ابن عاشور ومقاصد الشريعة:

وقد جرى بن عاشور في بحث المقاصد على سبيلٍ يَختلف في النّظر اليها عما جَرى عليه العُلماء في توجِيهها، وما دَرَج عليه الدارسون في هذا العلم، من أنها تُعنى بحفظ الضرورات الخمس، الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال، وإن كانت تلتقي بها في أعلى مراتبها. فابن عاشور، وإن أدرج الضرورات الخمس في إقامة مصالح الناس، يعنى بالمقاصد أمرين: العلل الأولى أو المبادئ الأصلية التي بنيت عليها الشريعة، وجعلها الفطرة التي بني عليها الدين وخلق بها الإنسان، ومقاصدها هي السَماحة والمُساواة والحُرية، ثم الثاني، وهو الأدْني منها، علل الأحكام التفصيلية أو الجزئية التي جاءت في مفردات في الشريعة. ونكاد نُجزم من دراستنا لمَنهج الإمام، إنه إنما عرّف المقاصد بالحِكَمَ التي تقوم عليها الشريعة والتي تكون سابقة لمقاصدها، وبعلل الأحكام التي تنبنى عليها.

وقد ذكر الإمام قول من فرّقوا بين المقاصد والمَصالح، ونبّه إلى إنه إذا ثَبُتَ أنّ إدراك المَقاصد قد جُعل لتحقيق المصالح معاشاً ومعاداً، فليس من المُجدى التفرقة بينهما، إذ إعتبر أنّ المصالح هي التي ترجع اليها الأحكام الشرعية "وكان ذلك هو الأصل والأساس من وضع كتاب المقاصد، وهو إعتبار المَصالح مناطاً للأحكام الشرعية" الشيخ محمد بن الحبيب بن الخوجة، كتاب "بن عاشور وكتابه مقاصد الشريعة ج2 ص171. إلا إني قد نحيت مَنحى التفريق بينهما، في مقالي عن التجديد السّنيّ المعاصر، حيث ذكرت "ضَرورة الفصلِ بين ما هو من مقاصد الشرع، وما هو من حِسابات المصالح والمفاسد، ومن ثمّ بين ما هو من المقاصد العامة والكليات الشرعية التي تثبت بجزئياتٍ متناثرة في الشريعة، نستلهمها من الأحكام الشرعية الثابتة، وبين حسابات المصالح والمفاسد التي تتخذ مجالها أساساً في تلك الحوادث التي ليس فيها حُكمٌ شرعيّ خَاصٌ، وإن امكن إدراجها تحتَ قاعِدة كليةٍ أو مقصدٍ شَرعي عامٍ ثابتٍ، وهي ما أطلقَ عليها العلماء "المَصالح المرسلة"، فأقمت التفريق على أساس عمليّ لا نظرىّ، وذلك لمّا رأيت من أهمية ذلك في عَصرِنا، إذ إعتمد كثيرٌ ممن هم محسوبون على التيار

الإسلاميّ وعلى الفِكر الإسلاميّ، على تقصى حسابات المصالح والمفاسد من حيث هي هي مقاصد الشرع الحنيف، فصحّحوا الزائف، وزيّفوا الصحيح. ثم نبدأ رحلة المَقاصد مع الإمام.

الفطرة، التي بُني عليها الإسلام، هي أصْلُ أصول الشريعة، وهي التي بُني عليها الإنسان "فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا"الروم 30، وقوله صلى الله عليه وسلم "كل مولودٍ يولد على الفطرة"، فمنها تصدُر كلّ تصرّفاته، وبموافقتها تصلح هذه التصرفات أو تفسد، فهي "جملة الدين في عقائده وشرائعه" المقاصد 271. وقد جَاءت كلّ الأحكام الشرعية تؤكدَ حكم الفطرة، وتصونها، وتمنع إفسادها، وتنظّم مواردُها، كما في احكام ، الوضوء والطهارة، والزواج والرضاع، والقصاص والحدود، وإنشاء المعاملات وإبرام العقود، وكافة الأحكام الشرعية، إذ تتوجه بناءاً على هذا الغرض ولتأكيده. فكلّ ما ينافي الفطرة السليمة من العيب الخالية من الدنس، فهو من أمر الله وشرعه، ولذلك فإن الشريعة لمّا جاءت لم تهدم كلّ ما قبلها، بل جاءت "بالتغيير والتقرير" السابق 340، فأقرت ما هو من الفطرة، وبدّلت ما يناوئها ويضادها.

والسماحة، هي مقصد من أعظم مقاصد الشريعة، يجدها من استقرأ احكامها، منتشرة في كافة الأحكام الشرعية والتوجيهات النبوية، وهي معنى الوسطية والإعتدال في الشرع، ومعنى اليسر في الدين، قال تعالى "وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَـٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا" البقرة 143، وقوله صلى الله عليه وسلم "رحم الله رجلا سمحا إذا باع، سمحاً إذا اشترى، سمحاً إذا اقتضى" البخارى. ولذلك سُمى الدين بالحنيفية السَمحة كما في حديث البخارى. وقد بنيت عليها اكثر أحكام الشريعة بلا شذوذ، ولا عجب، إذ الدين هو الفطرة، والفطرة لا تستقل عن السماحة، والسماحة تأتي من معنى الرحمة، التي هي مقصود بعثة رسول الله صلى الله عليه وسلم "وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ" الأنبياء 107. وقد جاءت السّماحة في تفاصيل الشرائع كما في المُعاملات من أحكام البيوع، والتيسير في الزواج، وتحريم الإعضال، وأنواع الرخص، والحثّ على الدخول فيها بحقها، وما لا يحصى من الجزئيات التي وردت مبنية على هذا المقصد.

والمساواة، هي مقصد عام للتشريع، وهي الأصل في المعاملات وإقامة الحُدود، إذ القصد من القصاص العدل بين الناس، الذي يقوم على أنهم سواسية بلا فرق، إلا ما فرضَه ظرفٌ طارئ على الأصل كالعبودية، او الصِغر، أو فساد العقيدة. والنساء سواسية كالرجال في أصل التكليف وفي الحقوق بحسب الفطرة الخاصة بكِلا الجنسين "فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَـٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ" آل عمران 195. والمساواة مثلا في مفهوم الشريعة تستدعى حفظ الدين والتساوى في الجامعة الدينية، وحفظ المال لتساوى حقوق المِلكيات بين الناس. وفي المساواة بين المسلم وغير المسلم، يقرر بن عاشور أن الأصل هو المساواة في غالب الحقوق لخضوعهما لحكومة واحدة، كما في القاعدة الفقهية بالمذاهب الأربعة "لهم ما لنا وعليهم ما علينا"، ثم إجماع العلماء على منعهم من الولايات الكبرى، لأنها، كما ذكر بن عاشور، تنافي مقصد حفظ الدين، وهم غير مؤتمنين على الجامعة الدينية التي تقوم علي حفظها الحكومة المسلمة، لا على أي جامعة أخرى كالقومية أو العرقية، منا أنها لا تتمشى مع منع عقد الولاء معهم لما ثبت في القرآن من ذلك، وكذلك ما في الولاية العامة من التشريف المضاد لذم الكفر وتحقيره. ثم ما في الجبلة من منع مساواة الرجل للمرأة في حق الإنفاق، إذ هو حق لها دونه، ومنع مساواة المراة للرجل في كفالة الصغير لقدرته على الإنفاق والتوجيه، وهي أمور ثابتة في مقصد الفطرة.

والحرية، مبنية على أن "إستواء افراد الأمة في تصرفهم في أنفسهم مقصد أصلي من مقاصد الشريعة، وذلك هو المراد بالحرية" المقاصد 390. من هنا جاء التأكيد على القضاء على العبودية التي هي ضد الحرية. والشرع يؤكد على أن الحُرية تجرى في الإعتقاد والعمل، فحرية الإعتقاد تعنى التحرر من الخرافات والأوهام التي أضافها الإنسان لدين الفطرة، في غيبة من عقله، وحرية العمل تعنى أن "الداخلون تحت الحكومة الإسلامية متصرفين في أحوالهم التي يخولهم الشرع التصرف فيها غير وجلين ولا خائفين من أحد. ولكل ذلك قوانين وحدود حددتها الشريعة لا يستطيه أحدٌ أن يحملهم على غيرها" المقاصد 396. وقد نوّهنا بأولوية هذا المقصد الشرعيّ في مقالنا عن التجديد السنيّ حيث قلنا أنّ "هذا يدلّ على عِظم قدر الحرية وحق التعبير، والدفاع عنهنا ولو بالموت دونهما، وهو أوضَحَ من ان ندلّل عليه. ولتحقيق هذا المَقصد، يجب على المُجتمع المُسلم عامة، ويندب للفرد خاصة، ان يشارك في كل عملٍ من شأنِه أن يأتي بالحُرية، ويمنع الكَبتَ والظُلم".

ثم يتحول بن عاشور إلى الحديث عن مقاصد الشريعة في أوجه الأحكام الشرعية التي تتناول مناحى الحياة الإنسانية في شتى جوانبها. فمقاصد الشريعة في القضاء " أن يشتمل على ما فيه إعانة على إظهار الحقوق وقمع الباطل الظاهر والخفيّ، وذلك مأخوذٌ من حديث الموطأ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال "إنما أنا بشر، وإنكم تختصِمون إليّ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضى له على نحو ما أسمع، فمن قضيتُ له بحقِ أخيه فلا يأخُذه، فإنما أقتطعُ له قطعةً من النار" "المقاصد 498. ثم مقاصد الشرع في نظام العائلة "أن الأصل الأصيل في تشريع العائلة هو إحكام آصرة النِكَاح، ، ثم آصرة القرابة ، ثم آصرة الصهْر، ثم ما يقبل الإنحلال من هذه الأواصر الثلاثة" المقاصد 430. ثم تحدث عن مقاصد المال والتصرفات المالية، يقول "فالمال الذي يَتداول بين الأمة ينظر اليه على وجه الجُملة وعلى وجه التفصيل، فهو على وجه الجملة حقٌّ للأمة عائدٌ عليها بالغنى عن الغير. فمن شأن الشريعة أن تضبط نظام إدارته باسلوبٍ يحفظه موزعاً بين الأمة بقدر المستطاع، وأن تعين على نمائِه في نفسه أو بأعواضه بقطع النظر عن كون المنتفع به مباشرة أفراداً خاصة، أو طوائف وجماعاتٍ صغرى أو كبرى، وينظر اليه على وجه التفصيل بإعتبار جزء منه حقاً راجعاً لمكتسبه ومعالجه من أفراد أو طوائف أو جماعاتٍ معينة أو غير معينة، أو حقاً لمن ينتقل اليه من مكتسبه" المقاصد 456. وهكذا في أحكام التبرعات والشهادة وغيرها.

ولا يخفى فضل هذا النظر وأهميته لمن يتصدى للقول في الحكومة الإسلامية، وللقيام بها فضلاً عن القول فيها، إذ إن مناحى النظر في متطلبات الحياة الحديثة، وضَرورة التشريع في كافة ما يَعرِض على الناس من حاجاتٍ، يجعل إعتبار هذه المقاصد الكلية غاية في الأهمية، وموَجّهاً للتقنين جُملة وتفصيلاً.

ومما يجدر بالذكر والتنويه هنا هو أن المَقاصد الشرعية التي ذكرنا، والتي نبّه عليها بن عاشور، ليست عِللا للأحكام التفصيلية، ومن ثمّ لا يمكن أن نرجع اليها في إصدار الفتاوى دون الرجوع إلى جزئيات الشرع وأدلته. وهذا الإلتفاف حول الشرع هو ما ينادى به عدد من المنتمين إلى الإسلام إسماً، النائين عنه قلباً وفكراً، بالرجوع إلى مبادئ الشريعة، أي مقاصدها العامة. وهذا خلل في العقيدة، لا إختلاف في الإجتهاد كما يهيؤا للعامة. ودور المقاصد، بأي من معانيها أو مستوياتها أن تُرشِد المُجتهد في الأحكام بشكلٍ عام، يوجه إجتهاده في الطريق الصحيح، لا أن يكون علة مباشرة للحكمن إلا فيما كان من مصلحة مرسلة.

ابن عاشور وخير الدين التونسيّ:

وحين يذكر الطاهر بن عاشور، يُذكر معه خير الدين باشا التونسي، الذي هو من أعلام النهضة في المغرب العربيّ، وممن دارت حوله الشكوك والشبهات، وارتبط اسمه باسم الرّافضيّ جمال الدين الإيرانيّ الملقب بالأفغانيّ، والماسوني المصري محمد عبده. فلابد لنا من كلمة عن خير الدين لإيضاح هذا الإرتباط وقدره وأثرهز

وقد كان خير الدين التونسيّ رجل حربٍ بارع، كما كان له دور كبيرٌ في تنظيم الجيش، ووقف موقفاً مشرفاً حين استقال من منصبه لإعتراضه على استدانة الدولة بالربا من أوروبا. ثم كان رئيساً لوزراء تونس لفترة قصيرة، أجرى فيها الكثير من الإصلاحات، في القضاء والإقتصاد والمسائل الإجتماعية والمالية، كما كانت من حسناته تقوية صلاته بالإستانة درءاً لمحاولات فرنسا من السيطرة على تونس. ودوّن كتابه الشهير "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك"، والذى بسط فيه آراءه وطريقته في الإصلاح، من خلال تتبع ما سارت عليه نظم الغرب في التقدم التنظيميّ الإداريّ والصناعيّ والتجارى. وقد لخص خير الدين مذهبه بقوله، يشرح الغرض من كتابه "إن الباعث الأصلي على ذلك أمران آيلان إلى مقصد واحد، أحدهما، إغراء ذوي الغيرة والحزم من رجال السياسة والعلم ، بالتماس ما يمكنهم من الوسائل الموصولة الى أحسن حال الأمة الإسلامية ، وتنمية أسباب تمدّنها بمثل توسيع دوائر العلوم والعرفان ، وتمهيد طرق الثروة من الزراعة والتجارة وسائر الصناعات ونفي أسباب البطالة " والثاني هو "تحذير ذوي الغفلات من عوام المسلمين عن تماديهم في الإعراض عما يُحمد من سير الغير، الموافقة لشرعنا... ، فان الأمر اذا كان صادراً من غيرنا وكان صواباً موافقاً للأدلة، لا سيما اذا كنا عليه وأخِذ من أيدينا، فلا وجه لإنكاره وإهماله بل الواجبُ الحرص على استرجاعه واستعماله". وهذان المقصدان يبينان للناظر أنّ خير الدين وإن ربما كان قد فتح باباً لنفاذ الفكر الغربيّ إلى اللاوعيّ الإسلاميّ، خاصة فيما وجه اليه من صبّ الأحكام

الشرعية في شكل قوانين تشبه طريقة الوضع الأوروبيّ، بلا إنحرافٍ عن الشريعة، وهو ما ذهب اليه الدكتور الباحث العلامة محمد محمد حسين رحمه الله تعالى في كتابه "الإسلام والحضارة الغربية"، الا إننا نقرر هنا أنّه لم يكن يسعى إلا إلى خير الأمة الإسلاميّة ونهضتها، فخير الدين لم يكن من طبقة جمال الدين أو محمد عبده في قصد الخروج بالأمة عن المَسار الشرعيّ الثابت، كما لم يكن محمد عبده على نفس القدر من سوء طوية جمال الدين الرافضىّ. وإن أراد الباحثون أن يجمعوهم في بوتقة واحدة تحت مُسمى "الإصلاحيون" أوالمَدرسة الإصلاحية، فإن في هذا إجحاف ببعضهم كما ذكرنا عن خير الدين، وتكفي شهادة محمد البشير الإبراهيميّ لتبرئة ساحة خير الدين من سوء المَقصد أو فساد الطويّة. لكننا نشبهه هنا بأوائل الصوفية من طبقة الزهاد والعباد، الذين لم يخرجوا عن السنة أنملة، لكنّهم نهَجوا مَنهجاً توسّع فيه مَن جاء مِن بعدِهم، ممن لم يكن مثلهم في حسن القصد والطوية، فصارت أمورُهم إلى بدعةِ الصوفية، ثم إلى كُفرٍ كثيرٍ من مذاهبها.

أنصفْ هُديتَ إذا ماكُنت مُنتصِفاً لاترض للناسِ شيئاً لستَ ترضاهُ

وما نريد هنا أن نتَتبّع حياة خَير الدين التونسيّ، رَغم ثرائِها، بل إكتفينا منها بما يَمس علاقتها بالإمام بن عاشور. ونقصد إلى إلى تقرير أنه على الرغم من أن الشيخ الإمام بن عاشور، كان سائراً على منهج خير الدين، تأصيلاً وتنظيراً، إذ لم يكن له في الحكم يد، فإن هذا لا يُعدّ قادحاً في منهجه أو علمه أو في بلائه الحسن فيما خطى من خطواتٍ عديدة في سبيل إصلاح التعليم وتوجيه الأمة إلى ما يَصلح لها وما يُصلِحها في آن. وعلى الله المعتمد والتكلان.

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صَلى الله عليه وسلم

لا يَسَع المتكلمُ، إذا تناول بالحديث موضوع مَقاصد الشَريعة، أن لا يذكرَ الإمام الجليل والفقيه الأصوليّ المُجتهد محمد بن الطاهر عاشور التونسيّ، شيخ جامعة الزيتونة، وصاحب المؤلفات العظيمة مثل "مقاصد الشريعة الإسلامية" و"النظام الإجتماعيّ في الإسلام"، و"التحرير والتنوير"، وغيرها من جليل المؤلفات وفريدها في التفسير واللغة والبيان والحديث. ولعمرى، ليذكِّرك كتابه الجليل في شرح "ديوان بشار" بما فيه من إمامةٍ في الفقه اللّغوىّ، وحِرصٍ على العربية وتملك ناصيتها، ودأبٍ في البحث والتنقيب، بكتاب "المُتنبى" لإمام اللغة وفحلِ البيان في عَصرِنا العَلامة الجليل محمود محمد شاكر، رحمهم الله جميعا.

وسيرةُ الشيخ الإمام بن عاشور مَسرودة في كثيرٍ من المَواضع، لا داعي لترديدها، يجدها القارئ في أعلام الزركليّ، وفي العديد من المؤلفات التي كُتبت عنه، في العقود الأخيرة من القرن السالف.

لكن ما يهمنا هنا هو الحديث عن أمرين، يتعلقان بالإمام بن عاشور، أولهما دراسته لمقاصدِ الشريعة، وما انفرد فيها به، والثاني علاقته الفكرية بخير الدين التونسي، والذي تضاربت حوله الآراء فيما أخذ من برنامج إصلاحيّ، إرتبط في الأذهان بالمدرسة الإصلاحية التي تولى كِبرَها جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده.

وما دفعنا إلى تدوين هذا المَقال إلا أن نبَيِّن للناظرين في حال الناس والدنيا اليوم، والمفتين فيها، ما عليهم أن يعتبروا حين التصدى للحديث عن مَصائر الأمم وأقدار الشعوب، وأن الإلمام بالشريعة لا يكون بتحقيقٍ في أطرافها، بل بالغوص في أعماقها واستخراج كامن لؤلؤها، وكشف خفيّ أسرارها. وقد ألمحنا من قبل في مُسلسلنا عن "مقاصد الشريعة .. والتجديد السنيّ المعاصر"، إلى ضرورة إعادة النظر في التناول المقاصديّ للشريعة، حتى نتجنب ويلات ما نراه اليوم من تفتت على الساحة الإسلامية، فلعلّ قراءنا الأحباب أن يرجعوا اليه إن شاؤوا.

ابن عاشور ومقاصد الشريعة:

وقد جرى بن عاشور في بحث المقاصد على سبيلٍ يَختلف في النّظر اليها عما جَرى عليه العُلماء في توجِيهها، وما دَرَج عليه الدارسون في هذا العلم، من أنها تُعنى بحفظ الضرورات الخمس، الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال، وإن كانت تلتقي بها في أعلى مراتبها. فابن عاشور، وإن أدرج الضرورات الخمس في إقامة مصالح الناس، يعنى بالمقاصد أمرين: العلل الأولى أو المبادئ الأصلية التي بنيت عليها الشريعة، وجعلها الفطرة التي بني عليها الدين وخلق بها الإنسان، ومقاصدها هي

السَماحة والمُساواة والحُرية، ثم الثاني، وهو الأدْني منها، علل الأحكام التفصيلية أو الجزئية التي جاءت في مفردات في الشريعة. ونكاد نُجزم من دراستنا لمَنهج الإمام، إنه إنما عرّف المقاصد بالحِكَمَ التي تقوم عليها الشريعة والتي تكون سابقة لمقاصدها، وبعلل الأحكام التي تنبنى عليها.

وقد ذكر الإمام قول من فرّقوا بين المقاصد والمَصالح، ونبّه إلى إنه إذا ثُبُتَ أنّ إدراك المَقاصد قد جُعل لتحقيق المصالح معاشاً ومعاداً، فليس من المُجدى التفرقة بينهما، إذ إعتبر أنّ المصالح هي التي ترجع اليها الأحكام الشرعية "وكان ذلك هو الأصل والأساس من وضع كتاب المقاصد، وهو إعتبار المَصالح مناطاً للأحكام الشرعية" الشيخ محمد بن الحبيب بن الخوجة، كتاب "بن عاشور وكتابه مقاصد الشريعة ج2 ص171. إلا إني قد نحيت مَنحى التفريق بينهما، في مقالي عن التجديد السّنيّ المعاصر، حيث ذكرت "ضَرورة الفصلِ بين ما هو من مقاصد الشرع، وما هو من حِسابات المصالح والمفاسد، ومن ثمّ بين ما هو من المقاصد العامة والكليات الشرعية التي تثبت بجزئياتٍ متناثرة في الشريعة، نستلهمها من الأحكام الشرعية الثابتة، وبين حسابات المصالح والمفاسد التي تتخذ مجالها أساساً في تلك الحوادث التي ليس فيها حُكمٌ شرعيّ خَاصّ، وإن امكن إدراجها تحتَ قاعِدة كليةٍ أو مقصدٍ شَرعي عامٍ ثابتٍ، وهي ما أطلقَ عليها العلماء "المَصالح المرسلة"، فأقمت التفريق على أساس عمليّ لا نظرىّ، وذلك لمّا رأيت من أهمية ذلك في عَصرنا، إذ إعتمد كثيرٌ ممن هم محسوبون على التيار الإسلاميّ وعلى الفِكر الإسلاميّ، على تقصى حسابات المصالح والمفاسد من حيث هي هي مقاصد الشرع الحنيف، فصحّحوا الزائف، وزيّفوا الصحيح. ثم نبدأ رحلة المَقاصد مع الإمام.

الفطرة، التي بُني عليها الإسلام، هي أصْلُ أصول الشريعة، وهي التي بُني عليها الإنسان "فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا"الروم 30، وقوله صلى الله عليه وسلم "كل مولودٍ يولد على الفطرة"، فمنها تصدُر كلّ تصرّفاته، وبموافقتها تصلح هذه التصرفات أو تفسد، فهي "جملة الدين في عقائده وشرائعه" المقاصد 271. وقد جَاءت كلّ الأحكام الشرعية تؤكدَ حكم الفطرة، وتصونها، وتمنع إفسادها، وتنظّم مواردُها، كما في احكام ، الوضوء والطهارة، والزواج والرضاع، والقصاص والحدود، وإنشاء المعاملات وإبرام العقود، وكافة الأحكام الشرعية، إذ تتوجه بناءاً على هذا الغرض ولتأكيده. فكلّ ما ينافي الفطرة السليمة من العيب الخالية من الدنس، فهو من أمر الله وشرعه، ولذلك فإن الشريعة لمّا جاءت لم تهدم كلّ ما قبلها، بل جاءت "بالتغيير والتقرير" السابق 340، فأقرت ما هو من الفطرة، وبدّلت ما يناوئها ويضادها.

والسماحة، هي مقصد من أعظم مقاصد الشريعة، يجدها من استقرأ احكامها، منتشرة في كافة الأحكام الشرعية والتوجيهات النبوية، وهي معنى الوسطية والإعتدال في الشرع، ومعنى اليسر في الدين، قال تعالى "وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا" البقرة 143، وقوله صلى الله عليه وسلم "رحم الله رجلا سمحا إذا باع، سمحاً إذا اشترى، سمحاً إذا اقتضى" البخارى. ولذلك سُمى الدين بالحنيفية السَمحة كما في حديث البخارى. وقد بنيت عليها اكثر أحكام الشريعة بلا شذوذ، ولا عجب، إذ الدين هو الفطرة، والفطرة لا تستقل عن السماحة، والسماحة تأتي من معنى الرحمة، التي هي مقصود بعثة رسول الله صلى الله عليه وسلم "وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ" الأنبياء 107. وقد جاءت السّماحة في تفاصيل الشرائع كما في المُعاملات من أحكام البيوع، والتيسير في الزواج، وتحريم الإعضال، وأنواع الرخص، والحثّ على الدخول فيها بحقها، وما لا يحصى من الجزئيات التي وردت مبنية على هذا المقصد.

والمساواة، هي مقصد عام للتشريع، وهي الأصل في المعاملات وإقامة الحُدود، إذ القصد من القصاص العدل بين الناس، الذي يقوم على أنهم سواسية بلا فرق، إلا ما فرضَه ظرفٌ طارئ على الأصل كالعبودية، او الصِغر، أو فساد العقيدة. والنساء سواسية كالرجال في أصل التكليف وفي الحقوق بحسب الفطرة الخاصة بكِلا الجنسين "فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ" آل عمران 195. والمساواة مثلا في مفهوم الشريعة تستدعى حفظ الدين والتساوى في الجامعة الدينية، وحفظ المال لتساوى حقوق المِلكيات بين الناس. وفي المساواة بين المسلم وغير المسلم، يقرر بن عاشور أن الأصل هو المساواة في غالب الحقوق لخضوعهما لحكومة واحدة، كما في القاعدة الفقهية بالمذاهب الأربعة "لهم ما لنا وعليهم ما علينا"، ثم إجماع العلماء على منعهم من الولايات الكبرى، لأنها، كما ذكر بن عاشور، تنافي مقصد حفظ الدين، وهم غير مؤتمنين على الجامعة الدينية التي تقوم علي حفظها الحكومة المسلمة، لا على أي جامعة أخرى كالقومية أو العرقية، منا أنها لا تتمشى مع منع عقد الولاء معهم لما ثبت في القرآن من ذلك، وكذلك ما في الولاية العامة من التشريف المضاد لذم الكفر

وتحقيره. ثم ما في الجبلة من منع مساواة الرجل للمرأة في حق الإنفاق، إذ هو حق لها دونه، ومنع مساواة المراة للرجل في كفالة الصغير لقدرته على الإنفاق والتوجيه، وهي أمور ثابتة في مقصد الفطرة.

والحرية، مبنية على أن "إستواء افراد الأمة في تصرفهم في أنفسهم مقصد أصلي من مقاصد الشريعة، وذلك هو المراد بالحرية" المقاصد 390. من هنا جاء التأكيد على القضاء على العبودية التي هي ضد الحرية. والشرع يؤكد على أن الحُرية تجرى في الإعتقاد والعمل، فحرية الإعتقاد تعنى التحرر من الخرافات والأوهام التي أضافها الإنسان لدين الفطرة، في غيبة من عقله، وحرية العمل تعنى أن "الداخلون تحت الحكومة الإسلامية متصرفين في أحوالهم التي يخولهم الشرع التصرف فيها غير وجلين ولا خائفين من أحد. ولكل ذلك قوانين وحدود حددتها الشريعة لا يستطيه أحدٌ أن يحملهم على غيرها" المقاصد 396. وقد نوّهنا بأولوية هذا المقصد الشرعيّ في مقالنا عن التجديد السنيّ حيث قلنا أنّ "هذا يدلّ على عِظم قدر الحرية وحق التعبير، والدفاع عنهنا ولو بالموت دونهما، وهو أوضَحَ من ان ندلّل عليه. ولتحقيق هذا المَقصد، يجب على المُجتمع المُسلم عامة، ويندب للفرد خاصة، ان يشارك في كل عملٍ من شأنِه أن يأتي بالحُرية، ويمنع الكَبتَ والظُلم".

ثم يتحول بن عاشور إلى الحديث عن مقاصد الشريعة في أوجه الأحكام الشرعية التي تتناول مناحى الحياة الإنسانية في شتى جوانبها. فمقاصد الشريعة في القضاء " أن يشتمل على ما فيه إعانة على إظهار الحقوق وقمع الباطل الظاهر والخفيّ، وذلك مأخوذٌ من حديث الموطأ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال "إنما أنا بشر، وإنكم تختصِمون إليّ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضى له على نحو ما أسمع، فمن قضيتُ له بحقِ أخيه فلا يأخُذه، فإنما أقتطعُ له قطعةً من النار" "المقاصد 498. ثم مقاصد الشرع في نظام العائلة "أن الأصل الأصيل في تشريع العائلة هو إحكام آصرة النِكّاح، ، ثم آصرة القرابة ، ثم آصرة الصهْر، ثم ما يقبل الإنحلال من هذه الأواصر الثلاثة" المقاصد 430. ثم تحدث عن مقاصد المال والتصرفات المالية، يقول "فالمال الذي يَتداول بين الأمة ينظر اليه على وجه الجُملة وعلى وجه التفصيل، فهو على وجه الجملة حقٌّ للأمة عائدٌ عليها بالغنى عن الغير. فمن شأن الشريعة أن تضبط نظام إدارته باسلوبٍ يحفظه موزعاً بين الأمة بقدر المستطاع، وأن تعين على نمائِه في نفسه أو بأعواضه بقطع النظر عن كون المنتفع به مباشرة أفراداً خاصة، أو طوائف وجماعاتٍ صغرى أو كبرى، وينظر اليه على وجه التفصيل بإهتبار جزء منه حقاً راجعاً لمكتسبه ومعالجه من أفراد أو طوائف أو جماعاتٍ معينة أو غير معينة، أو حقاً لمن ينتقل اليه من مكتسبه" المقاصد 456. وهكذا في أحكام التبرعات والشهادة وغيرها.

ولا يخفى فضل هذا النظر وأهميته لمن يتصدى للقول في الحكومة الإسلامية، وللقيام بها فضلاً عن القول فيها، إذ إن مناحى النظر في متطلبات الحياة الحديثة، وضَرورة التشريع في كافة ما يَعرِض على الناس من حاجاتٍ، يجعل إعتبار هذه المقاصد الكلية غاية في الأهمية، وموَجّهاً للتقنين جُملة وتفصيلاً.

ومما يجدر بالذكر والتنويه هنا هو أن المَقاصد الشرعية التي ذكرنا، والتي نبّه عليها بن عاشور، ليست عِللا للأحكام التفصيلية، ومن ثمّ لا يمكن أن نرجع اليها في إصدار الفتاوى دون الرجوع إلى جزئيات الشرع وأدلته. وهذا الإلتفاف حول الشرع هو ما ينادى به عدد من المنتمين إلى الإسلام إسماً، النائين عنه قلباً وفكراً، بالرجوع إلى مبادئ الشريعة، أي مقاصدها العامة. وهذا خلل في العقيدة، لا إختلاف في الإجتهاد كما يهيؤا للعامة. ودور المقاصد، بأي من معانيها أو مستوياتها أن تُرشِد المُجتهد في الأحكام بشكلٍ عام، يوجه إجتهاده في الطريق الصحيح، لا أن يكون علة مباشرة للحكمن إلا فيما كان من مصلحة مرسلة.

ابن عاشور وخير الدين التونسيّ:

وحين يذكر الطاهر بن عاشور، يُذكر معه خير الدين باشا التونسي، الذي هو من أعلام النهضة في المغرب العربيّ، وممن دارت حوله الشكوك والشبهات، وارتبط اسمه باسم الرّافضيّ جمال الدين الإيرانيّ الملقب بالأفغانيّ، والماسوني المصري محمد عبده. فلابد لنا من كلمة عن خير الدين لإيضاح هذا الإرتباط وقدره وأثرهز

وقد كان خير الدين التونسيّ رجل حربٍ بارع، كما كان له دور كبيرٌ في تنظيم الجيش، ووقف موقفاً مشرفاً حين استقال من منصبه لإعتراضه على استدانة الدولة بالربا من أوروبا. ثم كان رئيساً لوزراء تونس لفترة قصيرة، أجرى فيها الكثير من الإصلاحات، في القضاء والإقتصاد والمسائل الإجتماعية والمالية، كما كانت من حسناته تقوية صلاته بالإستانة درءاً لمحاولات فرنسا من السيطرة على تونس. ودوّن كتابه الشهير "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك"، والذى بسط فيه آراءه وطريقته في الإصلاح، من خلال تتبع ما سارت عليه نظم الغرب في التقدم التنظيميّ الإداريّ والصناعيّ والتجارى. وقد لخص خير الدين مذهبه بقوله، يشرح الغرض من كتابه "إن الباعث الأصلي على ذلك أمران آيلان إلى مقصد واحد، أحدهما، إغراء ذوي الغيرة والحزم من رجال السياسة والعلم ، بالتماس ما يمكنهم من الوسائل الموصولة الى أحسن حال الأمة الإسلامية ، وتنمية أسباب تمدّنها بمثل توسيع دوائر العلوم والعرفان ، وتمهيد طرق الثروة من الزراعة والتجارة وسائر الصناعات ونفي أسباب البطالة " والثاني هو "تحذير ذوي الغفلات من عوام المسلمين عن تماديهم في الإعراض عما يُحمد من سير الغير، الموافقة لشرعنا... ، فان الأمر اذا كان صادراً من غيرنا وكان صواباً موافقاً للأدلة، لا سيما اذا كنا عليه وأخِذ من أيدينا، فلا وجه لإنكاره وإهماله بل الواجبُ الحرص على استرجاعه واستعماله". وهذان المقصدان يبينان للناظر أنّ خير الدين وإن ربما كان قد فتح باباً لنفاذ الفكر الغربيّ إلى اللاوعيّ الإسلاميّ، خاصة فيما وجه اليه من صبّ الأحكام الشرعية في شكل قوانين تشبه طريقة الوضع الأوروبيّ، بلا إنحرافٍ عن الشريعة، وهو ما ذهب اليه الدكتور الباحث العلامة محمد محمد حسين رحمه الله تعالى في كتابه "الإسلام والحضارة الغربية"، الا إننا نقرر هنا أنّه لم يكن يسعى إلا إلى خير الأمة الإسلاميّة ونهضتها، فخير الدين لم يكن من طبقة جمال الدين أو محمد عبده في قصد الخروج بالأمة عن المَسار الشرعيّ الثابت، كما لم يكن محمد عبده على نفس القدر من سوء طوية جمال الدين الرافضىّ. وإن أراد الباحثون أن يجمعوهم في بوتقة واحدة تحت مُسمى "الإصلاحيون" أوالمَدرسة الإصلاحية، فإن في هذا إجحاف ببعضهم كما ذكرنا عن خير الدين، وتكفي شهادة محمد البشير الإبراهيميّ لتبرئة ساحة خير الدين من سوء المَقصد أو فساد الطويّة. لكننا نشبهه هنا بأوائل الصوفية من طبقة الزهاد والعباد، الذين لم يخرجوا عن السنة أنملة، لكنّهم نهَجوا مَنهجاً توسّع فيه مَن جاء مِن بعدِهم، ممن لم يكن مثلهم في حسن القصد والطوية، فصارت أمورُهم إلى بدعةِ الصوفية، ثم إلى كُفرٍ كثيرٍ من مذاهبها.

أنصفْ هُديتَ إذا ماكُنت مُنتصِفاً لاترض للناسِ شيئاً لستَ ترضاهُ

وما نريد هنا أن نتَتبّع حياة خَير الدين التونسيّ، رَغم ثرائِها، بل إكتفينا منها بما يَمس علاقتها بالإمام بن عاشور. ونقصد إلى إلى تقرير أنه على الرغم من أن الشيخ الإمام بن عاشور، كان سائراً على منهج خير الدين، تأصيلاً وتنظيراً، إذ لم يكن له في الحكم يد، فإن هذا لا يُعدّ قادحاً في منهجه أو علمه أو في بلائه الحسن فيما خطى من خطواتٍ عديدة في سبيل إصلاح التعليم وتوجيه الأمة إلى ما يَصلح لها وما يُصلِحها في آن. وعلى الله المعتمد والتكلان.

إذا سَاء فِعلُ المرءِ .. سَاءت ظُنونُه 28 أغسطس 2011

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

الجماعة العلمانية/الليبرالية جماعةٌ تؤمن بالأرض، وما عليها، ولا تؤمن بآخرة ولا ثوابٍ ولا عقاب، ومن ثم فأهلها باحثون عن المال، أينما وجدوه زحفوا وراءه. وهو ما نراه اليوم من فضائح تخرج علينا بما كنا نعرف بالغيب، الرشاوى، والتمويل الصّليبيّ الصّهيونيّ للصحفيين والكتاب العلمانيين، والجمعيات التي يسمونها مدنية، والصُحف المُوالية للفكر اللادينيّ الخائن لله وللوطن.

وقد عرفت أمريكا موطن الضعف في أتباعها، فألقت لهم بعَظمَةٍ يتنافسون عليها، ملايين معدودة، يتقاسمها هؤلاء السّاقطين الخونة، الذين لا هدف لهم ولا غاية في الحياة إلا إشباع رغباتٍ لا يملكون كفاءة ذاتية لإشباعها دون اللجوء للخيانة وتصيد المال الحرام.

ترى هؤلاء، في حُللهم، متأنقين للحديث، يتحاورون عن الحضارة والمساواة والعدالة، وداخلهم خرابٌ يبابٌ، صدق فيهم قول الله تعالى "وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ ۖ وَإِن يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ ۖ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ ۖ يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ ۚ هُمُ ٱلْعَدُوُّ فَٱحْذَرْهُمْ ۚ قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ۖ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ" المنافقون 4.

ولما انكشف أمرهم، وظهرت علامات خيانتهم وبيعهم وطنهم بالمال الحرام، في قضايا التمويل الأجنبيّ، خاصة من سفارة الصليبيين في القاهرة، كان لابد للصحف الموالية لأعداء الله والوطن أن تمزج هذه الخيانة، بأخرى افتعلوها، بلا ضميرٍ ولا خُلق، من إدعاء تمويلٍ سعوديّ للحركة الإسلامية في مصر، فتكون الخيانة مقسمة بين ما يسمونه "القوى السياسية"ن ويضطرون الحركة الإسلامية عنوة، تحت هذا المسمن ليبيبهم بعض ما أصاب الجماعة العلمانية/الليبرالية من خيانة وعمالة، غذ لا يصح أن تنفرد الجماعة العلمانية/الليبرالية وحدها بالفضيحة، بل يجب أن يُزّجُ بالمسلمين فيها ولو بالباطل.

وهؤلاء الملاحدة، من أنصار العلمانية/الليبرالية، يعتمدون في قذفهم الحركة الإسلامية، على سقوط بعض رموزها، التي لَعب برؤوسها المَال، كما فعل بمحمد حسان، وغيره من أصحاب المشروعات الإسلامية الفضائية الإثرائية، لدرجة وصلت إلى الوقوف بجانب القذافيّ، صفاً واحداً، أمام الكاميرات، من أجل تَمويل مشروعاتهم الفِضائية المُليونية. كانت هذه السَقطة الشّنيعة من "إسلاميين"، هي الذّخيرة التي يستعملها الإعلام الخَسيس لتصوير أنه ليس أنصار العلمانية/الليبرالية فقط هم المُلوّثون بالمَال الحَرام. وبالطبع، فهؤلاء يشيرون إشارات غامضة، غير مدعومة، إلى تمويلٍ سعوديّ لإقامة دولة "وهّابية". والذي يغفل أو يتغافل عن حقيقة أن الدولة السعودية نفسها ليست دولة "وهابية"، أي إسلامية، بل هي دولة – بحسب حُكامها - غربية السّياسة، ليبرالية الهوى، تتصرف مع الإتجاه الإسلاميّ – المُتكامل - تصرّف غيرها من الدول العربية، بشراسة وعداء، وإن كانت التغطية على ذلك أكثر حِرفية وتكتّماً، الذي يغفل أو يتغافل عن هذا، ماكرٌ مغرضٌ، ليس للحقّ في قوله نصيب.

الأمر، أنّ هؤلاء، لخَساسةِ طبعهم، وماديّتهم المتأصلة في لُبّ مذهبهم، يصورون الناس، كلّ الناس، على أنهم ملطّخين بما فيهم من تلوّثٍ وقذرٍ، وصدق الشاعر

إذا سَاء فعلُ المَرءِ سَاءت ظُنونُه وصَدّق ما يَعتادُه من تَوَهُّمِ

فهرس الموضوعات

قبيل الثورة

الأيام الأولى

المجلس العسكريّ

أيــام مبــارك

الإسلام والإسلاميون

العلمانيــون

القبــط

شخصيــات

بلا(ل) فضل ... بَلبَلَةٌ بلا فَضلٍ! 27 أكتوبر2011

إخباريات

قالت قناة الجزيرة القطرية، أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر قد دعا رؤساء الأحزاب السياسية لاجتماع نقل السلطة (عن الدستور)

الدعوة السلفية تعلن عدم مشاركتها في مظاهرات الجمعة القادمة، وتطالب بوقف سياسة التثوير!! (الدستور) 28 سبتمبر 2011

"الاتفاق علي معايير اختيار الجمعية التأسيسية كان أهم الإنجازات التي خرج بها الاجتماع وخاصّة بعد توافق جميع القوي السياسية بما فيهم حزب الحُرية والعدالة وحزب النور السلفي" الدستور. 02 أكتوبر 2011

المشير طنطاوى يرفض تحديد موعد لإنهاء الطوارئ - الدستور 03 أكتزبر 2011

تعليقٌ على أحداث ماسبيرو الصليبية 10 أكتوبر 2011

محمد حسان: مصر للجميع ولن نرضى بتخوين الجيش: الوفد الإلكتروني 19 أكتوبر 2011

خبر: "عشرات الآلاف من السلفيين قد نظموا مظاهرات حاشدة أمام محكمة كفر الشيخ صباح اليوم لمؤازرة الحويني والتنديد بما فعله د.علي جمعة والمطالبة بعزله من منصبه" اقرأ المقال الأصلي علي بوابة الوفد الاليكترونية الوفد - إضراب القضاة يؤجل قضية المفتى ضد الحوينى. 22 أكتوبر 2011

خبر: "أبوالأشبال:العسكرى لم يحترم كلمته" الوفد الإلكترونية 28 أكتوبر 2011

مقالات عامة

الخُصومَة الفِكرية .. بين النَقد والتشْهيـر 04 أبريل 2011

بين إنقلابيّ 1952 و 2011.. أين ذَهَبَت ثورة يناير؟ 11 أبريل 2011

التغيير .. وفِقه الغَضب لله تعالى 26 أبريل 2011

السياسة المصرية .. والدولة الصَفويّة 02 مايو 2011

فلا نامت أعين الجبناء ..02 مايو 2011ا

لقاعدة .. الثورة.. والمستقبل 03 مايو 2011

الإمام بن عاشور .. ومقاصد الشريعة 04 يوليو 2011

إذا سَاء فِعلُ المرءِ .. سَاءت ظُنونُه 28 أغسطس 2011